

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

العنوان

السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي  
دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

إشراف:  
الأستاذ الدكتور: عزوز علي

من إعداد:  
قاسم حسناء

المناقشة بتاريخ: 29/11/2021 من طرف اللجنة المكونة من:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	اللقب و الاسم	
رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	آيت مختار عمر	1
مشرفا ومقررا	جامعة الشلف	أستاذ	عزوز علي	2
ممتحنا	جامعة البليدة 2	أستاذ	بوشامة مصطفى	3
ممتحنا	جامعة البليدة 2	أستاذ	شارفي ناصر	4
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	بوذريع صليحة	5
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	بلجيلالي أحمد	6

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الشكر

نحمد الله عز وجل على نعمه التي من علينا بها فهو العلي القدير؛

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى المشرف الأستاذ الدكتور "عزوز علي" الذي كان لنا عوناً بدعمه المتواصل وتوجيهاته ونصائحه المقدمة في سبيل إنجاز هذا العمل؛  
فبارك الله فيه وجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بشكر وتقدير خاص إلى:

- "ديفيد مرادون" مدير الشركة الاستشارية المتخصصة في التحليل الاقتصادي والبيئي (Ecosys) بسويسرا؛

- الدكتور "المنجي العرفاوي" أستاذ المالية والمحاسبة بجامعة تونس؛

- الدكتور "إبراهيم كامل الشوابكة" أستاذ بالجامعة الأردنية على توجيههم لنا، وعلى ردهم على استفساراتنا؛

شكر خاص أيضاً إلى مدير التحصيل بالمديرية العامة للضرائب "محيز إسماعيل" على تخصيص وقته للإجابة على استفساراتنا، إضافة إلى المعلومات والوثائق المقدمة التي كان لها الدور الفعال في الوصول لعدة نتائج لهذا البحث؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة وإثراء هذا البحث؛

جزاهم الله خير جزاء.

أشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة وكان له أثر في حياتي الدراسية

## الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

الوالدين الكرميين

وإخوتي الأعزاء

وإلى كل أفراد عائلة " قاسم "

و إلى جميع الأصدقاء.

حسنا



ملخص

## ملخص

### السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي

#### دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأداة الاقتصادية الأكثر شيوعا واستخداما من طرف العديد من الدول، من أجل ترجمة أنظمتها الجبائية وتطبيقها على أرض الواقع وإدراجها في العديد من المجالات نخص بالذكر حماية البيئة والحد من مشكلات التلوث الذي أصبح من بين المواضيع الراهنة التي تحتاج إلى حلول مستعجلة، نظرا لتأثيره الضار على صحة الإنسان وعلى مختلف الكائنات الحية الأخرى عن طريق تنفيذ سياسة جبائية فعالة من أجل مواجهة هذه الظاهرة بأدواتها المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى تنسيقها مع الأدوات الاقتصادية والبيئية واللوائح التنظيمية حتى تحقق أهدافها؛

كما تهدف الدراسة إلى تحليل السياسات الجبائية للدول سواء الأجنبية أو العربية وكيف تساهم في الحد من مشكلات التلوث البيئي بجانبها الردعي والتحفيزي من أجل ضبط السلوك الملوث إيجابيا، والبحث عن سبل أقل تلويثا من أجل تعزيز العمل بالتكنولوجيات النظيفة وخلق فرص للابتكار التي لها تأثير على الاقتصاد الوطني والوقوف على أبرز النتائج المتوصل إليها مع إسقاطها على حالة الجزائر، ومن ثم وصف الشروط اللازمة لتحقيق الكفاءة والفعالية للضرائب البيئية، ومدى قابلية تطبيقها ميدانيا للتجربة الجزائرية من خلال ما تم استخلاصه من الدروس المستفادة من التجارب الناجحة؛

تم التطرق إلى العديد من الدول الأجنبية التي نجحت في تطبيق السياسة الجبائية لحماية البيئة، وحققت نتائج إيجابية أدت إلى الحد من مشكلات التلوث البيئي وأصبحت نموذج يحتذى به، ورائدة في هذا المجال كالنموذج الأوروبي والمملكة المتحدة، النموذج الأمريكي، والنموذج الياباني، إضافة إلى دول عربية أكثر تلويثا نظرا للتدهور الكبير في أوضاعها البيئية وهي مصر الأولى عربيا في ترتيب مؤشر التلوث البيئي، تونس، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، وأخيرا التجربة الجزائرية؛

من بين النتائج المتوصل إليها أن الضرائب البيئية تحقق عائد مزدوج من خلال المنافع البيئية والاقتصادية وهو بالفعل ما تم تحقيقه في التجارب الأجنبية، بحيث يعد الإتحاد الأوروبي بدوله سباقا في تنفيذ السياسة الجبائية لحماية البيئة من خلال تبنيه لإصلاح جبائي بيئي شامل ساهم بالفعل في الحد من العديد من مشكلات التلوث البيئي بأنواعه، إضافة إلى النموذج الأمريكي الذي اتخذ من الحوافز الجبائية أداة لمواجهة مشكلاته، أما اليابان فهي من بين الدول الأكثر تلويثا للهواء بالانبعاثات الغازية عملت على فرض ضريبة الكربون للحد منها تماشيا مع المتطلبات الدولية بإجبارية فرضها على المستوى الدولي لمواجهة تقلبات تغير المناخ والاحتباس الحراري إضافة إلى كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة التي عملت هي الأخرى على تبني سياسة جبائية تحفيزية لمجالات عديدة أبرزها المجال الطاقوي النقل المستدام، المدن الخضراء للإمارات... إلخ وذلك من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة؛ في حين تبقى كل من مصر تونس والجزائر بتطبيقاتها بعيدة عن ما هو محقق في الدول السابقة الذكر خاصة في ظل إهمال الجوانب التقنية للضرائب البيئية.

**الكلمات المفتاحية:** التلوث البيئي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، السياسة الجبائية، الحماية البيئية، تجارب دولية، الجزائر.

# Abstract

## **Tax policy and its role in reducing environmental pollution problems A study of international experiences with reference to the case of Algeria**

This study aims to shed light on the most common economic tool used by many countries to reflect their fiscal systems, applying them on the ground and including them in many fields, especially protection of environment and the reduction of pollution problems which has become among the current topics that needs urgent solutions, in view of its harmful impact on human health and on various other living organisms through the implementation of an effective fiscal policy in order to confront this phenomenon with its direct and indirect tools, and its coordination with economic and environmental tools and regulations in order to achieve its objectives;

This study also aims to analyze the fiscal policies of foreign or Arab countries and how they contribute to reducing environmental pollution problems with their deterrent and incentive sides in order to control positively polluting behaviour, and to search for less polluting ways in order to promote work with clean technologies, to create opportunities for innovation which have an impact on the national economy, stand on the most prominent results reached with their projection to the case of Algeria. Hence, describe the necessary conditions to achieve the efficiency and effectiveness of environmental taxes, and the extent of their applicability in the field to Algerian experience through what has been learned from the lessons learned from successful experiences;

We discussed the case of many foreign countries that succeeded in implementing the fiscal policy to protect the environment and achieved positive results that led to the reduction of environmental pollution problems and became a role model and pioneer in this field, such as the European model, the United Kingdom, the American model, and the Japanese model;

We also discussed the case of the Arab countries that are more polluting due to the significant deterioration in their environmental conditions, Egypt is the first Arab country in the environmental pollution index, Tunisia, Morocco, the United Arab Emirates, and finally the Algerian experience;

Among the results reached is that environmental taxes achieve a double dividend through environmental and economic benefits, this is what has already been achieved in foreign experiences. The European Union is taking the lead in implementing the fiscal policy to protect the environment by adopting a comprehensive environmental fiscal reform that has already contributed to reducing many problems of environmental pollution of all kinds, in addition to the American model, which used fiscal incentives as a tool to confront its problems;

As for Japan, which is among the countries that pollute more the air with gas emissions, it worked to impose a carbon tax to reduce it in line with international

requirements because it imposed at the international level to face the climate change, and global warming;

In addition to Morocco and the United Arab Emirates, which also worked on adopting an incentive fiscal policy in many fields, most notably the energy field, sustainable transport, green cities for the Emirates, etc., in order to achieve sustainable environmental development;

While Egypt, Tunisia and Algeria with their applications, remain far from what is achieved in the aforementioned countries, especially in light of neglecting the technical aspects of environmental taxes.

**Key words:** Environmental pollution, Sustainable Development, fiscal policy, Environmental taxation, International experiences, Algeria.

الفهرس



## الفهرس

	الشكر
	الإهداء
II	الملخص
VI	الفهرس
XIV	فهرس الجداول
XVII	فهرس الأشكال
XX	قائمة المختصرات
أ- ز	مقدمة

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول البيئة والتلوث البيئي
3	المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي
3	أولاً: تعريف وأقسام البيئة
7	ثانياً: تعريف وخصائص النظام البيئي
8	المطلب الثاني: مفهوم وأشكال التلوث البيئي
8	أولاً: تعريف التلوث البيئي
9	ثانياً: أنواع التلوث البيئي
28	المطلب الثالث: الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلات التلوث البيئي في العالم
28	أولاً: أسباب تتعلق بالنمو الديمغرافي
29	ثانياً: أسباب تتعلق بالسلوك البشري
29	ثالثاً: أسباب اقتصادية واجتماعية
30	رابعاً: طبيعة التكنولوجيات الحديثة
32	المطلب الرابع: آثار وتغرات مكافحة التلوث البيئي
32	أولاً: آثار التلوث البيئي
34	ثانياً: تغرات مكافحة التلوث البيئي
35	المبحث الثاني: التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والجهود الدولية لحماية البيئة من التلوث
35	المطلب الأول: التنمية المستدامة وأبعادها
35	أولاً: مفهوم التنمية المستدامة
38	ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة
41	المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة
49	المطلب الثالث: الجهود الدولية الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة
49	أولاً: أهم المؤتمرات الدولية لتغير المناخ والحد من تلوث البيئة
55	ثانياً: الاتفاقيات في مجال حماية البيئة

57	المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة الجبائية والنظام الجبائي
57	المطلب الأول: تعريف وأهداف السياسة الجبائية
57	أولا: تعريف السياسة الجبائية
59	ثانيا: أهداف السياسة الجبائية
62	المطلب الثاني: مفهوم و أسس النظام الجبائي
62	أولا: مفهوم النظام الجبائي
63	ثانيا: أسس النظام الجبائي
64	المطلب الثالث: قواعد السياسة الجبائية
64	أولا: قاعدة العدالة
65	ثانيا: قاعدة التأكد والوضوح
65	ثالثا: قاعدة الملاءمة
65	رابعا: قاعدة الاقتصاد
66	المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة الجبائية والسياسات الأخرى
66	أولا: العلاقة بين السياسة الجبائية والنظام الجبائي
66	ثانيا: الترابط بين السياسة الجبائية والسياسة المالية والاقتصادية
68	المبحث الرابع: الأسس النظرية للسياسة الجبائية وخصائصها في الدول المتقدمة والنامية
68	المطلب الأول: قواعد السياسة الجبائية
68	أولا: إستراتيجية فرض الضريبة
68	ثانيا: قدرة الأداء الجبائي
68	ثالثا: الهيكل الجبائي
69	رابعا: المحيط المؤسسي والسياسي (البيئة)
69	المطلب الثاني: أدوات السياسة الجبائية
70	أولا: الإعفاءات الضريبية
70	ثانيا: التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء
70	ثالثا: تخفيضات خاصة بالمعدل
70	رابعا: القرض الضريبي
70	خامسا: تأجيل الضريبة
70	سادسا: نظام تثبيت الضريبة
70	سابعا: السماح الاستثماري
71	ثامنا: نظام الاستهلاك المعجل
71	تاسعا: نظام رد الضريبة
72	المطلب الثالث: طرق تقييم السياسة الجبائية
73	المطلب الرابع: نظرة عامة حول السياسة الجبائية في الدول المتقدمة والدول النامية
74	أولا: خصائص النظام الجبائي والسياسة الجبائية في الدول النامية
79	ثانيا: خصائص النظام الجبائي والسياسة الجبائية في الدول المتقدمة
85	خلاصة الفصل الأول

87	تمهيد:
88	المبحث الأول: الضريبة البيئية لتصحيح إخفاقات السوق وتكاليف مكافحة التلوث وحجمه الأمثل
88	المطلب الأول: التكاليف الاقتصادية للتلوث البيئي وحجمه الأمثل
88	أولا: تكاليف تدهور نوعية البيئة
89	ثانيا: تكاليف اختلال توازن البيئة
89	ثالثا: تكاليف تلوث البيئة
95	المطلب الثاني: الضرائب كأداة لمعالجة الآثار الخارجية للتلوث البيئي
95	أولا: دراسة آرثر بيغو
98	ثانيا: دراسة نيس (kneese)
98	ثالثا: دراسة جونسون (Johnson)
98	رابعا: دراسة دورسي (Dorcey)
98	المطلب الثالث: مبادئ السياسة الجبائية ذات البعد البيئي
99	أولا: مبدأ العبء الجماعي
99	ثانيا: مبدأ الوقاية أو الحيلة
99	ثالثا: مبدأ المشاركة و التعاضد
99	رابعا: مبدأ الملوث الدافع
100	المطلب الرابع: أهمية وآثار الإصلاح الجبائي البيئي
102	المبحث الثاني: التنظيم الفني للسياسة الجبائية البيئية ومبدأ الملوث الدافع
102	المطلب الأول: تعريف ووظائف مبدأ الملوث الدافع
102	أولا: تعريف مبدأ الملوث الدافع
104	ثانيا: وظائف مبدأ الملوث الدافع
105	المطلب الثاني: مجالات تطبيق مبدأ الملوث الدافع
105	أولا: اتساع مجال تطبيق مبدأ الملوث الدافع ليشمل مصاريف الإجراءات الإدارية
105	ثانيا: اتساع مبدأ الملوث الدافع إلى الأضرار المتبقية
106	ثالثا: اتساع مبدأ الملوث الدافع ليشمل حالات التلوث الناجم عن الحوادث
106	رابعا: اتساعه إلى مجال التلوث غير المشروع
106	خامسا: اتساعه إلى التلوث العابر للحدود
106	المطلب الثالث: الاعتراف بمبدأ الملوث الدافع في الاتفاقيات و الممارسات الدولية
108	المطلب الرابع: ماهية الجباية البيئية
108	أولا: تعريف الجباية البيئية
110	ثانيا: خصائص الجباية البيئية
110	ثالثا: مكونات الجباية البيئية
112	رابعا: أهداف الجباية البيئية

116	المطلب الخامس: نطاق تطبيق الحماية البيئية .....
116	أولاً: الوعاء الضريبي .....
117	ثانياً: المعدل الضريبي .....
118	ثالثاً: السعر .....
118	المطلب السادس: تخصيص حصيلة الحماية البيئية .....
120	المبحث الثالث: أدوات السياسة الجبائية و مقارنتها مع السياسة البيئية وكيفية التخطيط لها .....
120	المطلب الأول: أدوات السياسة الجبائية البيئية .....
120	أولاً: الأدوات المباشرة .....
127	ثانياً: الأدوات غير المباشرة .....
129	المطلب الثاني: الحماية البيئية ضمن أدوات السياسة البيئية .....
129	أولاً : الأدوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية .....
131	ثانياً: الأدوات الاقتصادية المستخدمة لحماية البيئة .....
133	ثالثاً: مؤشرات الأداء والجودة البيئية .....
136	المطلب الثالث: كيفية التخطيط للسياسة الجبائية للحد من التلوث البيئي .....
136	أولاً: تحديد الهدف البيئي .....
136	ثانياً: تحديد السلوك الواجب تغييره .....
136	ثالثاً: تحديد الأشخاص ممن يجب تغيير سلوكهم .....
137	رابعاً: الوصول إلى النظام الجبائي الصحيح: .....
137	خامساً: تحديد قوة النظام الجبائي .....
137	سادساً: مواجهة الحقائق المالية .....
140	المبحث الرابع: تقييم أدوات السياسة الجبائية ودورها في الحد من التلوث البيئي .....
140	المطلب الأول: المبررات الأساسية لفرض الحماية البيئية .....
141	المطلب الثاني: تقييم تقنية فرض الضرائب البيئية .....
141	أولاً: إيجابيات فرض الضرائب البيئية .....
142	ثانياً: سلبيات فرض الضرائب البيئية .....
145	المطلب الثالث: دور الحوافز والإعفاءات الضريبية في مكافحة التلوث البيئي .....
146	أولاً: إيجابيات منح الحوافز الجبائية .....
146	ثانياً: سلبيات منح الحوافز الجبائية .....
147	المطلب الثالث: معوقات تطبيق الحماية البيئية ومبدأ الملوث الدافع .....
147	أولاً: بالنسبة للوسائل المستخدمة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع .....
148	ثانياً: العوائق الأخرى لتطبيق مبدأ الملوث الدافع .....
148	ثالثاً: صعوبات تطبيق الحماية البيئية .....
150	خلاصة الفصل:

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

152	تمهيد
153	المبحث الأول: تجربة الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
153	المطلب الأول: تجربة السويد
154	أولا: ضرائب الطاقة
155	ثانيا: ضريبة النقل والإعانات للمركبات
155	ثالثا: ضريبة الطيران
156	رابعا: ضريبة الكربون
158	خامسا: الضريبة المفروضة على انبعاثات أكاسيد النيتروجين
158	سادسا: ضريبة الأسمدة الزراعية
158	سابعا: إعانات الزراعة وضريبة الموارد الطبيعية
159	ثامنا: ضريبة مدافن القمامة ورسوم جمع النفايات المنزلية
159	المطلب الثاني: تجربة الدنمارك
160	أولا: الإصلاح الجبائي البيئي
161	ثانيا: ضرائب الطاقة والكربون وتلوث الهواء
162	ثالثا: ضرائب ورسوم النقل
163	رابعا: ضريبة المياه
164	خامسا: النفايات
164	المطلب الثالث: تجربة فرنسا
165	أولا: ضرائب الطاقة
170	ثانيا: ضرائب النقل
174	ثالثا: ضرائب الموارد والتلوث
176	رابعا: الإعفاءات الضريبية
178	المطلب الرابع: تجربة ألمانيا
179	أولا: الضرائب على استخدام الطاقة في ألمانيا
181	ثانيا: النفايات في ألمانيا
184	المطلب الخامس: تجربة بلجيكا
184	أولا: الضريبة على البنزين
184	ثانيا: الضريبة على الديزل
184	ثالثا: الإعفاء الخاص بوقود الطائرة
185	رابعا: الضريبة المفروضة على زيت التدفئة
186	خامسا: الضرائب على الغاز الطبيعي
186	سادسا: المكافأة والرسم على السيارات
186	سابعا: الحوافز المقدمة في النظام البلجيكي
189	المطلب السادس: تجربة سويسرا



189	أولاً: ضرائب سويسرا على المركبات العضوية المتطايرة
190	ثانياً: الضرائب على الطرق والسيارات
190	ثالثاً: رسوم البضائع والنقل
190	رابعاً: النقل الجوي
191	خامساً: الضرائب المتعلقة بالنفايات
191	سادساً: ضريبة الطاقة والكربون
192	سابعاً: الإعانات والإعفاءات الضريبية البيئية في سويسرا
<b>193</b>	<b>المطلب السابع: تجريبة هولندا</b>
193	أولاً: ضريبة النفايات والإعانة المقدمة
194	ثانياً: الضريبة على تلوث المياه
194	ثالثاً: الإعانات
194	رابعاً: بعض التغييرات في مجال الضرائب البيئية بعد الأزمة المالية لسنة 2008
<b>195</b>	<b>المطلب الثامن: تجريبة المملكة المتحدة</b>
196	أولاً: ضرائب الطاقة والكربون
196	ثانياً: الضريبة المتعلقة بمدافن النفايات
197	ثالثاً: الضرائب على النقل
<b>199</b>	<b>المبحث الثاني: تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان</b>
<b>198</b>	<b>المطلب الأول: تجريبة الولايات المتحدة الأمريكية</b>
198	أولاً: هيكل النظام الجبائي وبدائيات تطبيق السياسة الجبائية البيئية
199	ثانياً: هيكل النظام الجبائي الأمريكي وعلاقته بالضرائب البيئية
<b>200</b>	<b>المطلب الثاني: الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية</b>
200	أولاً: ضريبة المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون (The ozone Depleting Chemicals Tax)
200	ثانياً: ضريبة النفايات في مينيسوتا (Minnesota waste tax)
200	ثالثاً: ضريبة التبغ في كاليفورنيا (California Tobacco Tax)
201	رابعاً: ضريبة استهلاك الغاز (The Gas Guzzler Tax)
201	خامساً: ضريبة But (The But Tax)
202	سادساً: ضريبة التدخين (Smoking tax)
202	سابعاً: ضريبة الكربون (Carbon tax)
<b>203</b>	<b>المطلب الثالث: الإعفاءات والحوافز الجبائية للولايات المتحدة الأمريكية</b>
<b>206</b>	<b>المطلب الرابع: تجريبة اليابان</b>
206	أولاً: لمحة عن قوانين حماية البيئة في اليابان
208	ثانياً: السياسة الجبائية البيئية في اليابان
<b>213</b>	<b>المبحث الثالث: الدول العربية وتطبيقاً للسياسة الجبائية للحد من التلوث البيئي</b>
<b>213</b>	<b>المطلب الأول: التلوث البيئي في المنطقة العربية والتدابير المتخذة</b>
<b>216</b>	<b>المطلب الثاني: تجريبة المغرب</b>
216	أولاً: قوانين حماية البيئة

217	.....	ثانيا: صناديق حماية البيئة في المغرب
218	.....	ثالثا: الجباية البيئية في المغرب
<b>222</b>	.....	<b>المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة</b>
222	.....	أولا: قوانين حماية البيئة
223	.....	ثانيا: الجباية البيئية في الإمارات العربية المتحدة
<b>226</b>	.....	<b>المطلب الرابع: تجربة مصر</b>
226	.....	أولا: قوانين حماية البيئة في مصر
227	.....	ثانيا: الجباية البيئية في مصر
<b>230</b>	.....	<b>المطلب الخامس: تجربة تونس</b>
230	.....	أولا: الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة في تونس
232	.....	ثانيا: الجباية البيئية المطبقة في تونس
<b>234</b>	.....	<b>المبحث الرابع: تحليل إيرادات الجباية البيئية للدول العربية والأجنبية والدروس المستفادة من تطبيقها</b>
<b>234</b>	.....	<b>المطلب الأول: تحليل إيرادات الجباية البيئية للدول الأجنبية</b>
<b>240</b>	.....	<b>المطلب الثاني: تحليل إيرادات الجباية البيئية للدول العربية (مصر، تونس، المغرب)</b>
<b>242</b>	.....	<b>المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية وإمكانية تطبيقها عربيا</b>
242	.....	أولا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية
244	.....	ثانيا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية حتى تكون السياسة الجبائية فعالة ومقبولة على مستوى الدول العربية
<b>246</b>	.....	<b>خلاصة الفصل</b>
<b>2021-1992</b>	.....	<b>الفصل الرابع: تجربة الجزائر في تطبيق السياسة الجبائية ودورها في الحد من التلوث البيئي خلال الفترة 1992-2021</b>
<b>248</b>	.....	<b>تمهيد</b>
<b>249</b>	.....	<b>المبحث الأول: التلوث وحماية البيئة في الجزائر</b>
<b>249</b>	.....	<b>المطلب الأول: المظاهر العامة للتلوث البيئي في الجزائر</b>
<b>249</b>	.....	أولا: استنزاف الأراضي وتصحرها
253	.....	ثانيا: استنزاف الموارد البيئية ومشكل المياه
255	.....	ثالثا: مشكل الثقل السكاني والآثار المترتبة عنها
256	.....	رابعا: التلوث الهوائي
263	.....	خامسا: النفايات
<b>270</b>	.....	<b>المطلب الثاني: برامج حماية البيئة في الجزائر وتكاليف الحفاظ عليها</b>
270	.....	أولا: مخططات وبرامج حماية البيئة في الجزائر
272	.....	ثانيا: تمويل وتكاليف حماية البيئة في الجزائر
<b>279</b>	.....	<b>المطلب الثالث: الإطار القانوني والتشريعي لحماية البيئة في الجزائر</b>
279	.....	أولا: حماية البيئة ومكافحة التلوث في إطار القانون 83-03 والقانون 10-03
281	.....	ثانيا: مكافحة التلوث وحماية البيئة في ظل المواثيق والداستير الجزائرية
283	.....	ثالثا: التعاون الجزائري والدولي لحماية البيئة
<b>285</b>	.....	<b>المطلب الرابع: تطور الهيئات والمؤسسات المشرفة على حماية البيئة في الجزائر</b>

287	المبحث الثاني: واقع السياسة الجبائية البيئية في الجزائر .....
<b>287</b>	<b>المطلب الأول: الرسوم البيئية في الجزائر .....</b>
287	أولاً: الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة .....
289	ثانياً: رسم التطهير ورفع القمامة المنزلية .....
290	ثالثاً: رسم تصريف المياه في المجاري .....
290	رابعاً: الرسم على المنتوجات البترولية والرسم على الوقود .....
292	خامساً: الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة .....
293	سادساً: الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية ..
293	سابعاً: الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي .....
294	ثامناً: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي .....
295	تاسعاً: الرسم على الأكياس البلاستيكية .....
295	عاشراً: الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محلياً .....
297	أحد عشر: الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم .....
<b>297</b>	<b>المطلب الثاني: تعديلات قوانين المالية من الفترة 2018 إلى غاية 2021 .....</b>
297	أولاً: تعديلات الرسوم البيئية لسنة 2018 .....
302	ثانياً: تعديلات قوانين المالية لسنتي 2019-2020 .....
306	ثالثاً: قانون المالية لسنة 2021 .....
<b>310</b>	<b>المطلب الثالث: السياسة الجبائية التحفيزية في المجال البيئي .....</b>
310	أولاً: التحفيز الجبائي في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لقانون المالية سنة 2003 ..
310	ثانياً: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون حماية الساحل .....
310	ثالثاً: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون الاستثمار .....
311	رابعاً: التحفيز الجبائي الخاص بالتحكم في الطاقة .....
312	خامساً: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .....
313	المبحث الثالث: تحليل إيرادات الرسوم البيئية للصندوق الوطني للبيئة والساحل .....
<b>313</b>	<b>المطلب الأول: الصندوق الوطني للبيئة والساحل تعريفه، إيراداته ونفقاته .....</b>
<b>317</b>	<b>المطلب الثاني: تحليل إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 2000-2020 .....</b>
<b>334</b>	<b>المطلب الثالث: معوقات تطبيق السياسة الجبائية البيئية في الجزائر .....</b>
334	أولاً: معوقات من ناحية التحصيل .....
337	ثانياً: معوقات من ناحية تطبيق السياسة الجبائية البيئية .....
338	ثالثاً: الأسباب التي أدت إلى ضعف عائدات خزائن البلديات .....
341	خلاصة الفصل .....
<b>343</b>	<b>خاتمة .....</b>
<b>353</b>	<b>قائمة المراجع .....</b>

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
11	بعض الصناعات والمواد المنبعثة الصادرة عنها	(1-1)
21	الحصة العالمية والتغير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري للبلدان الأكثر انبعاثا لسنة 2018	(2-1)
26	توليد النفايات الإلكترونية لبعض الدول سنة 2019	(3-1)
28	الزيادة السكانية في العالم خلال 2019-2020	(4-1)
33	مصادر الضجيج ووحدة قياسه وتأثيره على السمع	(5-1)
37	لمحة تاريخية عن معنى التنمية المستدامة للفترة 1987-2015	(6-1)
41	الفوائد المتعددة للاقتصاد الأخضر	(7-1)
43	أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 2015	(8-1)
45	نتائج الدول الأجنبية لمؤشر الأداء البيئي مع ترتيبها خلال الفترة 2014-2020	(9-1)
47	نتائج الدول العربية لمؤشر الأداء البيئي مع ترتيبها العالمي خلال الفترة 2014-2020	(10-1)
55	مؤتمرات دولية أخرى لحماية البيئة (1979-2000)	(11-1)
56	الاتفاقيات الدولية	(12-1)
61	أهداف السياسة الجبائية	(13-1)
69	أدوات السياسة الجبائية وفقا لتقسيم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	(14-1)
72	مؤشرات السياسة الجبائية	(15-1)
75	سمات النظم الضريبية للدول العربية النفطية وغير النفطية	(16-1)
76	البنود الرئيسية للإيرادات الجبائية للدول العربية (2014-2018) / مليار دولار	(17-1)
93	النفقات البيئية لفرنسا وفقا لتوجهاتها خلال الفترة 2000-2017	(1-2)
107	تطبيقات مبدأ الملوث الدافع في الاتفاقيات والممارسات الدولية	(2-2)
125	نظرة عامة على فرض ضرائب الكربون وضرائب الطاقة لبعض الدول الأوروبية (1990-2013)	(3-2)
128	القواعد الضريبية المدرجة في إطار إحصاءات الحماية البيئية	(4-2)
135	مزايا وعيوب بعض أدوات السياسة البيئية مقارنة بالحماية البيئية	(5-2)
140	مبررات فرض الحماية البيئية	(6-2)
156	إصلاح ضريبة الكربون في السويد خلال الفترة 1990-2012	(1-3)
166	ضرائب الطاقة لفرنسا	(2-3)
167	تخصيص إيرادات ضرائب الطاقة في فرنسا	(3-3)
168	التغيرات في رسم الاستهلاك المحلي خلال الفترة 2013 و 2021	(4-3)
171	الرسوم الخاصة بقطاع النقل	(5-3)
173	مبالغ Malus لسنة 2018، 2019 (بالأورو €)	(6-3)
175	الرسوم والضرائب البيئية الخاصة بالموارد والتلوث	(7-3)

177	قائمة النفقات الضريبية الصديقة للبيئة	(8-3)
180	ضرائب الكربون في ألمانيا خلال الفترة 1999-2012	(9-3)
183	قانون التعبئة والتغليف الجديد وزيادة أهداف إعادة التدوير لسنة 2019	(10-3)
187	نظرة عامة على التحفيزات الجبائية والمساعدات المباشرة للطاقة والمركبات النظيفة	(11-3)
188	توزيع الضرائب والرسوم المفروضة في بلجيكا	(12-3)
205	الإعفاءات والحوافز الجبائية البيئية الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية	(13-3)
209	الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على الطاقة في اليابان	(14-3)
210	الرسوم البيئية المفروضة على النقل في اليابان	(15-3)
212	ضرائب الكربون و الطاقة المفروضة في اليابان	(16-3)
214	مؤشر التلوث البيئي للجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة 2016-2021	(17-3)
220	الجباية البيئية المطبقة في المغرب حسب القوانين العامة	(18-3)
221	الرسوم البيئية المطبقة في المغرب وفقا للمعدل ومجال التطبيق	(19-3)
235	إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 1994-2019 (مليون دولار أمريكي)	(20-3)
240	مداخل الجباية البيئية للدول العربية مصر، تونس، المغرب خلال الفترة 1999-2017	(21-3)
250	المساحات المتصحرة والمهددة بالصحرة في الدول العربية	(1-4)
251	تقييم جزئي لمناطق السهوب المتدهورة أو المتدهورة (بملايين الهكتارات)	(2-4)
254	الوضع المائي للدول العربية حسب حصة الفرد من المياه السنوية المتجددة	(3-4)
255	مستويات استغلال الموارد المائية في الدول العربية (2019)	(4-4)
257	تطور انبعاثات غازات الدفيئة (المباشرة وغير المباشرة) حسب نوع الغاز وقطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 1994-2000 (الوحدة Gg Unit)	(5-4)
264	تطور حجم النفايات بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	(6-4)
266	تطور إنتاج النفايات المنزلية حسب عدد السكان للفترة 1977-2008	(7-4)
267	تطور إنتاج النفايات المنزلية بمختلف أنواعها للسنوات 1983-2010 (%)	(8-4)
269	مقارنة لتركيبية النفايات في الدول العربية (%)	(9-4)
271	برامج ومخططات الجزائر لحماية البيئة وأهدافها	(10-4)
273	تكلفة الآثار البيئية لبعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008	(11-4)
277	مؤشر أداء تغير المناخ 2021	(12-4)
282	البيئة في الدستور الجزائري	(13-4)
283	برامج التعاون الجزائري-الدولي في مجال حماية البيئة	(14-4)
285	الهيئات المشرفة و المسؤولة عن الإدارة البيئية	(15-4)
286	بعض الهيئات المستقلة لحماية البيئة في الجزائر	(16-4)
288	المبالغ السنوية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة	(17-4)
289	مبالغ الرسوم الخاصة برفع النفايات المنزلية	(18-4)



291	أسعار الرسوم على المنتجات البترولية للسنوات	(19-4)
296	التعديلات الخاصة بالرسم على الأطر المطاطية المستوردة أو المصنوعة محليا للفترة 2006-2008-2016	(20-4)
298	مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة لسنة 2018	(21-4)
298	المعامل المضاعف للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة	(22-4)
299	رسم التطهير	(23-4)
299	الرسم على المنتجات التبغية	(24-4)
301	توزيع حصيلة الرسوم البيئية لسنة 2018	(25-4)
302	تصنيف الرسوم البيئية حسب المديرية العامة للضرائب	(26-4)
303	تعديلات قانون المالية لسنة 2019 - 2020	(27-4)
305	تعديلات في النسب الموزعة على الرسوم البيئية لسنة 2020	(28-4)
307	الفئات الخاضعة للرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة	(29-4)
307	الفئات التي تفرض عليها رسم على إتمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة	(30-4)
309	الرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة 1992 - 2002	(31-4)
314	إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل	(32-4)
315	النفقات الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل لسنة 2018	(33-4)
316	تسميات الصندوق الوطني للبيئة والساحل	(34-4)
319	تحصيل الرسوم للصندوق الوطني للبيئة والساحل 2012-2020 (مليار / دج)	(35-4)
320	مداخيل الصندوق الوطني للبيئة والساحل الخاصة بالمديريات الجهوية للضرائب (مليون/دج)	(36-4)
223	الإيرادات الخاصة بالولايات التابعة للمديريات الجهوية للضرائب الأكثر تحصيلًا خلال الفترة 2018-2020	(37-4)
326	الرسوم البيئية الأكثر إيرادا في الجزائر للفترة 2012 - 2014	(38-4)
328	الرسوم البيئية الأكثر إيرادا في الجزائر خلال الفترة 2016 - 2020	(39-4)
329	أسعار الوقود في محطات الوقود (2016-2017)	(40-4)
330	تغييرات في أنواع الوقود الأكثر استهلاكًا في الجزائر للفترة 2015 - 2019	(41-4)
332	إيرادات مديرية كبريات المؤسسات للسنوات 2016 - 2020	(42-4)
334	تعديل النسب الموجهة للصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 1992 إلى غاية 2021	(43-4)

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
06	أقسام البيئة	(1-1)
13	المصادر الرئيسية للتلوث ذي المصدر البشري التي تؤثر على جودة الهواء	(2-1)
15	أنواع انبعاث الغازات الدفينة حسب الغاز خلال الفترة 1990-2019 للولايات المتحدة الأمريكية (الانبعاثات: مليون طن متري من مكافئات ثاني أكسيد الكربون)	(3-1)
16	انبعاثات الغازات الدفينة الأمريكية حسب قطاع الاقتصاد للفترة (1990-2019)	(4-1)
17	الانبعاثات الغازية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2018	(5-1)
18	النسب المتوقعة لخفض الانبعاثات الغازية للاتحاد الأوروبي للسنوات (2020-2030-2050)	(6-1)
19	تحليل انبعاثات الغازات الدفينة حسب المصدر و القطاع لسنة 1990	(7-1)
19	تحليل انبعاثات الغازات الدفينة حسب المصدر و القطاع لسنة 2018	(8-1)
20	الدول الأكثر انبعاثا لثاني أكسيد الكربون من الاقتصادات الرئيسية في العالم (ثاني أكسيد الكربون: جيغا طن / السنة) خلال الفترة 1990-2018	(9-1)
25	توليد النفايات الإلكترونية العالمية	(10-1)
25	معدلات جمع وإعادة التدوير النفايات	(11-1)
31	أسباب المشاكل البيئية العالمية	(12-1)
60	أهداف السياسة الجبائية	(13-1)
64	أسس النظام الجبائي	(14-1)
71	أدوات السياسة الجبائية	(15-1)
77	هيكل الإيرادات الجبائية في الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)	(16-1)
77	متوسط نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من PDG حسب الإقليم (2000-2017)	(17-1)
79	مؤشر العبء الضريبي للدول العربية لسنة 2019	(18-1)
81	انجهاات الهياكل الجبائية من إجمالي الإيرادات الجبائية(%) ل OECD (1965-2018)	(19-1)
89	المستوى الأمثل للتلوث	(1-2)
90	تطور إجمالي الإنفاق البيئي والناتج المحلي الإجمالي في فرنسا من 2000 إلى غاية 2016	(2-2)
91	حسابات النفقات البيئية في الإتحاد الأوروبي للفترة 2006-2019	(3-2)
92	حصة الإنفاق البيئي في مجالات البحث والتطوير البيئي في القطاع العام سنة 2017 (%)	(4-2)
95	تطور حصة الإيرادات البيئية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2018	(5-2)
96	ضريبة التلوث المثالية	(6-2)
97	تقييم التكاليف الحدية لتخفيض ثاني أكسيد الكربون مقابل المنافع الحدية	(7-2)
101	الإصلاح الجبائي البيئي	(8-2)
127	أدوات الحماية البيئية	(9-2)

134	نظرة عامة على أدوات السياسة البيئية	(10-2)
139	كيفية التخطيط للحماية البيئية	(11-2)
157	تطور ضريبة الكربون خلال الفترة 1991-2018 (المستوى العام والمستوى الصناعي)	(1-3)
182	تطور معدلات إعادة التدوير لعبوات المبيعات في ألمانيا 1991-2016	(2-3)
237	إيرادات الحماية البيئية حسب النوع وإجمالي الضرائب البيئية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ومن مساهمة الضمان الاجتماعي، للاتحاد الأوروبي (27)، 2002-2019 (مليون يورو /%)	(3-3)
238	إيرادات ضرائب الطاقة في المملكة المتحدة للفترة 1997-2019	(4-3)
239	التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	(5-3)
241	إيرادات الحماية البيئية للدول العربية مصر، تونس، المغرب	(6-3)
260	توزيع حصص الانبعاثات الغازية حسب القطاع لسنة 2000	(1-4)
261	انبعاثات غازات الدفيئة في الجزائر للفترة 1991-2015	(2-4)
261	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للجزائر خلال الفترة 1990-2018	(3-4)
262	تطور انبعاثات الغازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2015-2018	(4-4)
267	تطور تركيبة النفايات المنزلية وما شابهها للجزائر خلال الفترة 2010-2014	(5-4)
269	ارتفاع استهلاك البلاستيك في الجزائر خلال الفترة 2007-2020	(6-4)
274	توزيع تمويل المناخ للدول العربية (مليون دولار أمريكي)	(7-4)
275	توزيع سياسات تمويل المناخ	(8-4)
276	إجمالي تدفقات التمويل الدولي العام من البلدان المتقدمة إلى الدول العربية (2015-2016)	(9-4)
318	تطور الإيرادات الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 2000-2011 (مليار / دج)	(10-4)

## قائمة المختصرات

<b>CO2</b>	Carbon dioxide	ثاني أكسيد الكربون
<b>NOx</b>	Nitrogen Oxides	أكسيد النتروجين
<b>SOx</b>	Sulphur Oxides	أكسيد الكبريت
<b>CH4</b>	Méthane	الميثان
<b>N2o</b>	Protoxyde d'azote	أكسيد النتروز
<b>Co</b>	Carbon monoxide	أول أكسيد الكربون
<b>SF6</b>	Hexafluorure de soufre	سداسي فلوريد الكبريت
<b>CFC</b>	Chlorofluorocarbure	مركبات كلوروفلوروكربون
<b>GWP</b>	global warming potential	الإحترار العالمي
<b>GHG</b>	Greenhouse gas	غازات الاحتباس الحراري
<b>UNEP</b>	United Nation Environment Program	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
<b>WWF</b>	World Wildlife Fund	الصندوق العالمي للطبيعة
<b>IUCN</b>	International Union for the Conservation of Nature	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
<b>WCED</b>	World commission on Environment and Development	اللجنة العالمية المهنية بالبيئة
<b>OECD</b>	Organisation for Economic Co-operation and Development)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
<b>ITCI</b>	International Tax competitiveness Index	مؤشر التنافسية للضريبة الدولية
<b>IPCC</b>	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
<b>PIB</b>	Produit intérieur brut	الناتج المحلي الإجمالي
<b>PDG</b>	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
<b>EEG</b>	Renewables Energy Sours Act	قانون مصادر الطاقة المتجددة
<b>WHO</b>	World Health Organisation	منظمة الصحة العالمية
<b>ETR</b>	Environment Tax reforms	الإصلاح الجبائي البيئي
<b>EU</b>	European Union	الإتحاد الأوروبي
<b>IEA</b>	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
<b>EPI</b>	Environmental Pollution index	مؤشر الأداء البيئي
<b>CCPI</b>	Climate Change Performance Index	مؤشر أداء التغير المناخي
<b>AND</b>	Agence Nationale des déchets	الوكالة الوطنية للنفايات

<b>MATE</b>	Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environnement	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
<b>GIZ</b>	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
<b>TSC</b>	Social Security Contributions	مساهمات الضمان الاجتماعي
<b>COVNM</b>	<i>Volatile organic compounds</i>	المركبات العضوية المتطايرة
<b>FNEL</b>	Fonds National de l'Environnement et du Littoral	الصندوق الوطني للبيئة والساحل
<b>TIPP</b>	Taxe intérieure de consommation sur les produits énergétiques	الرسم الداخلي على المنتجات البترولية
<b>TGAP</b>	Taxe générale sur les activités polluantes	الرسم العام على الأنشطة الملوثة
<b>TICPE</b>	Taxe intérieure de consommation sur les produits énergétiques	الرسم الداخلي على استهلاك المنتجات الطاقوية
<b>TICGN</b>	La taxe intérieure de consommation sur le gaz naturel	الرسم الداخلي على استهلاك الغاز الطبيعي
<b>TIPCFE</b>	La Taxe intérieure sur la consommation finale d'électricité	الرسم الداخلي على الاستهلاك النهائي للكهرباء
<b>TCFE</b>	Taxe sur la consommation finale d'électricité	رسم على الاستهلاك النهائي للكهرباء
<b>PROGDEM</b>	Le Programme National de gestion intégrée des déchets solides municipaux	البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات البلدية الصلبة
<b>DGI</b>	Direction Générale des Impôts	المديرية العامة للضرائب
<b>DGE</b>	Direction des grandes Entreprises	مديريات كبريات المؤسسات
<b>DRG</b>	Direction régionale des Impôt	المديرية الجهوية للضرائب
<b>ONS</b>	Offices National des statistique	الديوان الوطني للإحصائيات
<b>FNEL</b>	Fonds National de l'Environnement et du Littoral	الصندوق الوطني للبيئة والساحل

# مقدمة

شهد العالم أواخر الستينات من القرن الماضي إدراكا كبيرا واهتماما متزايدا بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها خاصة في ظل انتشار التلوث البيئي وانعكاساته السلبية على جودة الحياة وعلى الإنسان الذي يعد أكثر عرضة للضرر ليس هذا وحسب، بل المتسبب الرئيسي في التدهور بأفعاله التي يقوم بها، بهدف الوصول إلى نظم بيئية وصحية متوازنة تمكن بدورها من تعزيز سبل عيش الإنسان وقف انهيار التنوع البيولوجي، ومواجهة التغير المناخي، كما ينجم عن التلوث البيئي وانعدام سعر مناسب لبعض الموارد البيئية النادرة آثار سلبية تؤدي إلى فشل نظام السوق ما يفسر انعدام كفاءته في التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية.

إن التزايد المستمر للمشاكل بالتلوث البيئي من استغلال غير عقلاني للموارد، الانبعاثات الغازية وتلوث المياه بالنفط، النفايات، الضوضاء... إلخ، أخذ أبعادا عالمية وذلك بتزايد الوعي البيئي وتكاثف جهود المنظمات والهيئات الدولية من أجل الحد منها، أو الوصول إلى المستوى المقبول اجتماعيا من أجل الحفاظ على الموارد وعدم استغلالها تلبية لاحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الجيل المستقبلي وهو ما يتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة، تمخض عن هذه الجهود عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الرامية للحد من الآثار الضارة للتلوث، أبرزها مؤتمر استوكهولم 1972 الذي يعد من أهم المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة وهو بمثابة بوابة موجهة وقاعدة أساسية لانطلاق جميع المؤتمرات اللاحقة، بحيث تعمل هذه الأخيرة على التجسيد الفعلي لمفهوم كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وتطبيق أهدافها على المستوى الدولي.

طبقت العديد من الدول الأجنبية سياسات جبائية تهدف بوضوح إلى حماية البيئة ومواردها الطبيعية، اعتمدت في ذلك على تطبيق مبدأ الملوث الدافع الذي تبنته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سنة 1972، بحيث تعتمد السياسة الجبائية على جانبين ردعي وتحفيزي من أجل تغيير السلوك السليبي للأشخاص الطبيعيين و المعنويين أو تبني تكنولوجيا أنظف تسمح بالقضاء على أشكال التلوث من أجل الحفاظ على البيئة، ومع التحول نحو الاقتصاد الأخضر الذي يعتمد على الطاقات المتجددة والبديلة نجد أن معظم الدول العربية تبنته من خلال عنصر مهم وهو تطبيق السياسة الجبائية التحفيزية تكون بذلك عادلة ومحفزة من خلال منح إعفاءات وحوافز جبائية من أجل الاستثمار في المجال الطاقوي، النقل المستدام والنفايات التي تحول إلى طاقة، الزراعة... إلخ، وتبني تكنولوجيات أنظف وتمويل المشاريع البيئية.

الجزائر كغيرها من الدول تبنت سياسة جبائية في المجال البيئي وذلك منذ إصلاح سنة 1992 لنظامها الجبائي فمع تدهور الوضع البيئي وتفاقم حجم التلوث وتزايد مشكلاته، طبقت العديد من الرسوم البيئية أولها الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، وبعض الحوافز الجبائية التي تعمل على تشجيع الاستثمار في المشاريع البيئية خاصة الطاقوية.

أولاً: إشكالية البحث

من خلال موضوع البحث يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية كأداة اقتصادية واجتماعية للحد من مشكلات التلوث البيئي على المستوى الدولي والمحلي؟

تدرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تطبق الدول الأكثر تلوثاً سياسة جبائية كفيلة بالحد من مشكلات التلوث البيئي؟
- كيف تستطيع الدول إتباع أفضل السبل لتنشيط الاستثمار البيئي في القطاعات الجوهريّة باستخدامها للإعفاءات والحوافز الجبائية؟ و ما هو دورها مقارنة بالضرائب والرسوم البيئية؟
- هل يتم التنسيق مع أدوات أخرى في تنفيذ السياسة الجبائية حتى تكون أكثر فعالية تضمن الوصول إلى تنمية بيئية مستدامة؟
- ماهي التجارب الناجحة والإخفاقات التي يمكن استبانتها على الصعيد الدولي؟ وماهي الدروس التي يمكن أن نستخلصها؟
- كيف تطورت السياسة الجبائية في الجزائر الرامية للحد من مشكلات التلوث البيئي خلال الفترة 1992-2021؟ وماهي أهم التحديات التي تواجهها؟
- كيف يمكن تطبيق الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مرحلة انتقالية بالنسبة لتجربة الجزائر وحتى الدول العربية؟

ثانياً: فرضيات البحث

- التنسيق والربط بين كل من أدوات السياسة الجبائية والبيئية ضروري من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية للضرائب البيئية، وبالتالي تعزيز دورها الفعلي؛
- تعتمد الدول المتقدمة الأكثر تلوثاً على سياسة جبائية فعالة للحد من مشكلات التلوث البيئي من أجل بيئة أنظف؛
- تولى الدول أهمية أكبر للضرائب والرسوم البيئية لما لها من منافع بيئية واقتصادية عكس الحوافز والإعفاءات الجبائية التي من الممكن أن تزيد من حجم إنفاقها البيئي؛
- لا تتناسب الضرائب والرسوم البيئية المطبقة بجوانبها التقنية (السعر، الوعاء، التحصيل الجبائي) في الجزائر والدول العربية مع حجم الأضرار البيئية التي تتسبب في التلوث البيئي بأنواعه، عكس الدول المتقدمة.



## ثالثا: أهمية البحث

تبع أهمية البحث بما يقدمه من إضافة على المستويين العلمي والعملية وهي موضحة كالتالي:

**1- الأهمية العلمية:** أصبح الاهتمام بدراسة مدى تطبيق الأدوات الجبائية في المجال البيئي ودورها الفعال من بين اهتمامات الباحثين مما أدى إلى تصعيد متطلباتهم إلى منظمات وهيئات حكومية مطالبة بتغيير الوضع بإدراج هذه الأدوات ضمن سياسات معظم الدول خاصة الصناعية من أجل الحد من الانبعاثات الغازية ومواجهة تغير المناخ والوصول إلى حل لمشكلات أخرى للتلوث الخاص بالمياه، النفايات، التربة، التصحر... إلخ؛

**2- الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في كونها تشمل موضوعين أحدهما مرتبط بحماية البيئة من النشاط الاقتصادي ومن آثار العمليات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، وما تخلفه من تلوث بيئي بأنواعه والآخر يعتبر من الأهداف التي تسعى إليها الدولة لتحقيق إيرادات للخزينة العمومية ضمن الإيرادات العامة والتي تستعمل في مواجهة النفقات العمومية وتجسيد أهداف السياسة المالية، أما فيما يخص هذا الموضوع وإضافة إلى ما سبق تكمن الأهمية في الربط بين متغيرات الدراسة في استخدام أداة اقتصادية من أجل الحفاظ على البيئة مع الخروج عن القاعدة العامة التي تتمثل في عدم تخصيص الإيرادات، بالإضافة إلى نتائج الدراسة المتعلقة بالدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة التي استطاعت إما أن تحد أو تصل إلى المستوى المقبول من التلوث، والتطرق كذلك إلى عنصري الكفاءة والفعالية في مجال تطبيق الضرائب البيئية. مع عرض تجارب لدول عربية باعتبارها تعاني من التلوث البيئي والتعرف على مدى استخدام هذه الأداة ضمن السياسات الحكومية العامة، إضافة إلى حالة الجزائر، مع الاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

## رابعا: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: معرفة الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في مجال الحد من مشكلات التلوث البيئي، والطرق الفعالة للحد منه سواء عن طريق تنفيذ الجانب الرديعي أو التحفيزي لهذه الأداة. كما نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز المشاكل المسببة للتلوث البيئي بأنواعه المختلفة مع التطرق بالأخص إلى التلوث بالنفايات، و الانبعاثات الغازية؛

- إبراز الجهود الدولية الرامية للحفاظ على البيئة من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تم عقدها، مع التطرق إلى المؤشرات البيئية كمؤشر التلوث البيئي، تغير المناخ، الأداء البيئي؛

- إبراز العلاقة التي تربط السياسة الجبائية كأداة اقتصادية بالتلوث البيئي عن طريق التطرق إلى النظرية البيغوفية والتعرف على الدراسات السابقة المؤيدة لها، وتقييمها وذلك في إطار واحد وهو إلزامية تطبيق مبدأ الملوث الدافع؛

- تبيان أهمية الجوانب التقنية للأدوات الرديعية للسياسة الجبائية والمتمثلة في السعر، الوعاء وتخصيص الحاصل الجبائي؛

- التعرف على كيفية التخطيط للسياسة الجبائية البيئية وكيفية تنفيذها؛
- توضيح دور السياسة الجبائية في خلق إيرادات وإعادة تدويرها لحماية البيئة سواء على المستوى الدولي أو المحلي؛
- الوقوف على تجارب بعض الدول المختارة، والتي تمثلت في النموذج الأوروبي والمملكة المتحدة، النموذج الأمريكي والياباني من جهة، والتطرق إلى الدول العربية الأكثر تلوثا المتمثلة في مصر، تونس، المغرب، الإمارات العربية المتحدة من أجل إلقاء نظرة على سياساتها الجبائية ومدى مساهمتها في الحد من التلوث؛
- التعرف على مخططات الدول الأجنبية في إطار برنامج مكافحة تغير المناخ الذي أصبح من المواضيع المطروحة على المستوى الدولي؛
- توضيح مدى تطور السياسة الجبائية في مجال مكافحة التلوث المتبعة في الجزائر بداية من سنة 1992 إلى غاية صدور قانون المالية للسنة الحالية 2021، وتقييم دورها خاصة بعد 29 سنة من التطبيق؛
- التعرف على مشاكل وصعوبات تطبيق السياسة الجبائية على المستوى الدولي، والتي تخص بالأكثر التجربة الجزائرية؛
- استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الرائدة والناجحة في هذا المجال مع إبراز مدى إمكانية تطبيقها على مستوى الدول العربية والجزائر حتى تكون مقبولة وفعالة أكثر.

#### خامسا: مبررات اختيار الموضوع

هناك مبررات موضوعية وأخرى ذاتية كانت الدافع لاختيارنا هذا الموضوع نذكر منها:

##### 1- مبررات ذاتية:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص في مرحلة الدراسات العليا في المجال الجبائي؛
- اهتمامنا بمواضيع تعتمد على التقارير والمعطيات الدولية الحديثة والاطلاع على المستجدات الدولية.

##### 2- مبررات موضوعية:

- تزايد الاهتمام الدولي بحماية البيئة وبالأخص تطبيق الأدوات الاقتصادية في هذا المجال جعلنا نهتم بهذا الموضوع؛
- الانتشار الواسع لتبني فكرة البحث ضمن إصلاحات جبائية لجل دول العالم خاصة الاتحاد الأوروبي سواء من أجل تحقيق أبعاد بيئية أو حتى اقتصادية؛
- تقييم وضعية الجزائر سواء من ناحية الوضع البيئي والتعرف على مشاكل التلوث من جهة، ومدى قدرتها على تنفيذ سياسة جبائية كفيلة بالحد من مشكلاته الخطيرة من جهة أخرى؛
- اختيارنا لتجارب دولية رائدة والتي حققت نتائج إيجابية لموضوع البحث عن طريق عرض تفصيلي لكل تجربة محل الدراسة، وذلك بالتطرق إلى جوانب متعددة نذكر منها تكاليف الحفاظ على البيئة، المؤشرات البيئية، القوانين البيئية والتمويل البيئي، الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، الضرائب والرسوم البيئية، الحوافز والإعفاءات الجبائية؛
- العمل على اقتراح حلول مناسبة من أجل تنفيذ سياسة جبائية فعالة استنادا إلى الدروس المستفادة.

## سادسا: حدود الدراسة

لقد عالجنا موضوع البحث دور السياسة الجبائية للحد من مشكلات التلوث البيئي عن طريق عرض مختلف التجارب الأجنبية والعربية بما فيها الجزائر في إطار الحدود التالية:

**1- الحدود الموضوعية:** حاولنا التركيز على إظهار العلاقة التي تربط السياسة الجبائية بالتلوث البيئي، وتطرقنا إلى أغلب المفاهيم التي تربط بينهما، و بالتالي التعرف على الدور الذي لعبته السياسة الجبائية في مختلف الدول سواء العربية أو الأجنبية ومدى مساهمتها في الحد من مشكلات التلوث البيئي؛

**2- الحدود المكانية:** اقتصرنا على الدول الأجنبية التي حققت بالفعل نتائج إيجابية في هذا المجال، والتي تتمثل في الإتحاد الأوروبي بدوله فرنسا، ألمانيا، السويد، سويسرا، بلجيكا، الدنمارك وهولندا، إضافة إلى المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، مع إلقاء نظرة على الدول العربية والتطرق بالأخص إلى الجزائر، كما تشمل الدراسة عرض لمختلف الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الداعمة لحماية البيئة؛

**3- الحدود الزمنية:** تمثلت الحدود الزمنية في التتبع والاسترشاد بأحكام ومواد قوانين المالية السنوية والتكميلية الخاصة بالجزائر بداية بسنة 1992 الذي تضمن الإصلاح الخاص بالنظام الجبائي إلى غاية آخر تعديل لقانون المالية لسنة 2021، والاعتماد على رسائل المديرية العامة للضرائب وما تعرضه في المجال الجبائي البيئي، نخص بالذكر الرسائل رقم 87 و 31، مع عرض وتحليل التغيرات والتعديلات في الجباية البيئية قبل 2018 و بعد 2018؛

أما بالنسبة للتجارب الدولية فتمثلت في الاسترشاد بمجموعة من التقارير الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ديوان إحصائيات الإتحاد الأوروبي، وكذا الوكالة الأوروبية للبيئة، وكالة حماية البيئة الأمريكية، إضافة إلى صندوق النقد العربي، وبعض المواقع الرسمية للوزارات الخاصة بالدول محل الدراسة مثل وزارات المالية، الضرائب والبيئة... إلخ، إلى جانب ذلك قمنا بتحليل الإيرادات الخاصة بالجباية البيئية للفترة 1994-2019 بالنسبة للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، أما بالنسبة للدول العربية فتمثلت الفترة في 1999-2017. أما الجزائر فتمثلت الفترة في 2000-2020، وذلك وفقا لما هو متاح من الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب.

## سابعا: المنهج المتبع

قصد الإمام بمختلف جوانب موضوع البحث ومحاولة الوصول للإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات قمنا بإتباع المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وهذا لعرض الضرائب والرسوم البيئية والحوافز المطبقة في معظم الدول السابقة الذكر سواء العربية أو الأجنبية، مع التطرق إلى واقع تطبيق هذه الأداة في الجزائر من خلال تقسيمها إلى فترات حسب تطورها محليا، ومن ثم اقتراح الحلول اللازمة لتفعيل دور السياسة الجبائية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر واقتراح بدائل وفقا لما تم استخلاصه من التجارب الدولية الرائدة.

## ثامنا: الدراسات السابقة

## 1-دراسات باللغة العربية:

فيمايلي سنقوم بعرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بمشكلة بحثنا:

أ- دراسة: **حروشي جلول**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير(2011)، بعنوان: "الضرائب البيئية في الجزائر".

عالج الباحث وبصفة عامة الضرائب البيئية في الجزائر من خلال التطرق إلى تاريخ الاهتمام بالمشكلات البيئية اقتصاديا، الأنظمة البيئية والتوازن البيئي، وموقع البيئة ضمن المدارس الاقتصادية، إضافة إلى الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة والتي من بينها الإجراءات القانونية، الجباية البيئية، الرخص القابلة للتداول، ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن الضرائب البيئية توفر حافز دائم لمواجهة التدهور البيئي، طالما أن الضريبة يستمر دفعها على وحدات التلوث المتبقية ما يعطي للمؤسسات الصناعية حافزا للبحث عن ابتكارات تكنولوجية جديدة تعمل على تخفيض ما تبقى من وحدات تلوث دون الحد الأقصى المحدد، كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف مواجهة التدهور البيئي وذلك لانخفاض التكاليف الإدارية المرتبطة باستخدامها، كما خلصت الدراسة إلى أن النظام الجبائي يتطلب المزيد من التطوير والتفعيل لإيجاد الحماية المرجوة في الجزائر، كما أن تقييم نظام الحوافز عرف تأخرا كبيرا في وضع أسسه وتنظيمه بحيث لم يكتمل في الكثير من جوانبه.

ب- دراسة: **مسعودي محمد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2014)، بعنوان: "فعالية الآليات

الاقتصادية لحماية البيئة" دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

عالج الباحث وبصفة عامة إمكانية تطبيق الآليات الاقتصادية لحماية البيئة ومدى فعاليتها لبعض دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتي تتمثل أساسا في الجانب القانوني، من خلال التشريع البيئي، المعايير، العلامة البيئية المؤسسات والهيئات الإدارية الداعمة لحماية البيئة ونظام الإدارة البيئية الخاص بالمؤسسات الاقتصادية، أما من الناحية الاقتصادية فقد تبني مفاهيم خاصة بالضرائب والرسوم البيئية، نظام الرخص القابلة للتداول، الإعانات المالية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الباحث تطرق إلى حالة الجزائر من خلال عرضه للجانب القانوني لحماية البيئة والهيكل الإدارية الداعمة لذلك، إضافة إلى الجباية البيئية المطبقة، بحيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الآليات الاقتصادية لا تنطوي على الفعالية المرجوة، إلا أنها فعالة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، كما أنها تعد الركيزة الأساسية لإرساء السياسات البيئية التي تنطوي عليها نجاعة وفعالية أكبر، ومن جهة أخرى مسألة حماية البيئة في تطبيق السياسات البيئية ليست حكرا على الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة بل مسؤولية الجميع.

ج- دراسة **مصباح حراق**، مقال بعنوان: "الجباية البيئية تجارب دولية" مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

جامعة أم البواقي، العدد 01، 2014. هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم الخاصة بالبيئة وكيف تتم المعالجة الجبائية للتلوث من خلال استخدام الجباية البيئية كأداة ضمن ممارسات دولية، بحيث سعت الدول الأوروبية لجعلها أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، كما تعتبر أحد أهم الأدوات في الاتفاقيات الدولية التي تحث على التعاون الجبائي في

المجال البيئي، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الجباية البيئية تعتبر إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التأهيل البيئي للمؤسسات وللمحافظة على البيئة، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية لما لها من الأهداف والتي تتمثل في ضمان بيئة صحية، إيجاد مصادر تمويلية جديدة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ، تحقيق النمو الأخضر، كما اقترح الباحث تعديل النظام الجبائي الجزائري بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث بالأخص النفايات والضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج.

## 2- دراسات سابقة باللغة الأجنبية

أ-دراسة: **Christophe wendling**، (2008) مقال بعنوان:

### **les instruments économiques au service des politiques environnementales.**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على فكرة الأدوات الاقتصادية التي يتم استخدامها في مجال حماية البيئة مع التطرق أكثر إلى التجربة الفرنسية وبعض تجارب الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، من خلال عرض الجباية البيئية كأداة اقتصادية، ومدى إمكانية تسخير الأدوات الأخرى لخدمة الأغراض البيئية ومعالجة مشاكلها العديدة، كما اعتبر الباحث أن حماية البيئة هي قضية رئيسية في العقود القادمة، سواء كانت تتعلق بطبيعة مكافحة تغير المناخ أو الحفاظ على التنوع البيولوجي، أو الحد من تلوث المياه والهواء. خلص الباحث إلى أن الضرائب البيئية وأسواق التصاريح هي الأشكال الرئيسية الفعالة للأدوات الاقتصادية التي تستخدم بالفعل في الاتحاد الأوروبي وفي العديد من دول منظمة التنمية التعاون الاقتصادي، وذلك بإعطاء السلع البيئية سعراً، فمن خلال معدل الضريبة أو سعر التصريح، فإنهم يشجعون الملوئين على تغيير سلوكهم. وعن طريق استبعاد جميع الإجراءات التي تكون تكلفتها أكبر من سعر التصريح أو مبلغ الوحدة للضريبة، فإنها تتيح أولاً وقبل كل شيء تحقيق هدف بيئي معين بتكلفة أقل. كما أنها تشكل حافزاً للبحث الدائم عن حلول أقل تكلفة. وفي فرنسا على سبيل المثال: تم تطوير الأدوات الاقتصادية باستخدام الضرائب البيئية لأول مرة ليس بهدف تثبيط السلوك الملوث ولكن من أجل الحصول على الموارد المالية ومن جهة أخرى قامت عدة دول أوروبية بشكل أساسي بتنفيذ إصلاحات ضريبية "خضراء" مهمة.

ب-دراسة: **Védrine Claire** (2011)، أطروحة دكتوراه في القانون العام بعنوان:

### **Fiscalité et environnement**، بجامعة مونبلييه، فرنسا.

تهدف الدراسة إلى تناول موضوع الضرائب من جانبين الأول تطرقت فيه إلى المعيار الجبائي من أجل حماية المسؤولية البيئية، أما الجانب الثاني تناولت فيه المعيار الجبائي من ناحية الحماية الإقليمية للبيئة، من أهم النتائج المتوصل إليها أن الضرائب البيئية تعتبر واحدة من بين الخيارات الضريبية الرئيسية التي يتعين على الدولة اتخاذها وذلك من خلال اللجوء إلى الإصلاح الجبائي الأخضر، و لا يتحقق هذا إلا من خلال الضرائب والأدوات البيئية بالإضافة إلى الأدوات الاقتصادية و المالية. كما استخلصت أن أفضل الضرائب على البيئة هي الضرائب البسيطة التي لا تتعامل تحديداً مع حالات معينة و بالتالي لا بد من إلغاء التدابير المالية الضارة بحيث تعكس حقيقة التكلفة البيئية.

ج- دراسة Janet E, Milne (2011)، مقال بعنوان:

### **Environmental Taxation in the United states: The long View.**

تهدف الدراسة إلى عرض واقع الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعرف على التدابير الفدرالية التي تستخدم فيها كل من الضرائب البيئية ونفقاتها، كما تسلط الضوء على مزايا الضرائب البيئية، اختيار الوعاء الضريبي، معدل الضريبة واستخدام الإيرادات الضريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن للضرائب البيئية أن تتخذ خطوات مهمة نحو تنفيذ وإبراز مبدأ الملوث الدافع واستيعاب العوامل الخارجية. فمن خلال تعديل الأسعار يمكنهم التأثير على السلوكيات، وقد تكون الدقة في تصميم الحكومة لمعدل الضريبة مهمة صعبة لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة، كما أنه من الممكن تخصيص الإيرادات كلياً أو جزئياً لمعالجة المشكلة البيئية، مما يدعم التأثير البيئي للدور الذي تقوم به الضريبة نفسها.

د- دراسة: Shen Jian -fei, Yi Jing, Sun Qiao (2014)، مقال بعنوان:

### **International Experience of Environmental Taxes and Its Implications for China,**

يهدف هذا البحث إلى دراسة تجربة الإصلاح الجبائي البيئي في كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الحصول على مرجع لتطوير الصين وتحسين الضرائب البيئية فيها، خاصة وأن تطوير الاقتصاد الأخضر أصبح يعبر عن اتجاه مهم للعديد من الدول ولا يمكن تأخير تطبيقه في الصين، لمواجهة التلوث والقضايا البيئية الأخرى، كما أن الصين لم تعتمد على نظام الضرائب البيئية بعد، من بين النتائج التي تم التوصل إليها: أنه يمكن الاستفادة من تأثير أسعار الضرائب البيئية، وتحسين القدرة التنافسية الدولية للوسط المحلي على المدى الطويل كما يمكن أن يؤدي إدخال الضرائب البيئية إلى تحفيز الطلب على المنتجات الخضراء لتعزيز البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الخاصة في المجتمع الذي يتزايد فيه التنافس، فيما يتعلق بمسألة الحفاظ على الطاقة وتقليل الانبعاثات لا ينبغي أن تعتمد فقط على الدعم المالي، بل أكثر لتحسين هيكل الطاقة وتطوير تكنولوجيا جديدة، ضمان التنفيذ الفعال للإيرادات الضريبية المحايدة، وتنفيذ الحسم الضريبي.

ه- دراسة: Nicolas Caruana (2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية، بعنوان:

### **La fiscalité environnementale, Entre impératifs fiscaux et objectifs environnementaux, une approche conceptuelle de la fiscalité environnementale.**

البحث عبارة عن دراسة للضرائب البيئية من جانبها القانوني، بحيث أشارت الباحثة بأنه يتم الاستشهاد بها دائماً من بين الأدوات الاقتصادية والمالية في خدمات حماية البيئة، تمت دراستها كثيراً لا سيما من قبل الاقتصاديين البيئيين لكن في المقابل هي قليلة الأهمية نسبياً للمحامين، وفي الممارسة العملية تمثل حصة منخفضة جداً من ضرائب الدول. تتبع هذه المفارقة الواضحة، في جزء كبير منها من التعريف المعتمد لمفهوم الضرائب البيئية. غالباً ما يقتصر هذا المفهوم على الضرائب البيئية، ويتم التعامل معه بشكل تحليلي على أساس معايير مسبقة. خلص البحث إلى أنه: من بين الأدوات الاقتصادية والمالية، تتمتع الضرائب البيئية بمكانة خاصة لأنها بالإضافة إلى آثارها على البيئة، فإنها تكون

مصحوبة "بأثر جانبي" وسيولد ذلك عائدات في الميزانية تسمح بتخفيض الضغط المالي الذي تفرضه رسوم أخرى "تثقل كاهل نوعية الحياة"، أي أن لها ميزة مزدوجة: فمن ناحية ستصحح بعض إخفاقات السوق في المسائل البيئية والعوامل الخارجية، ومن ناحية أخرى فإنه سيوفر إمكانية الحد من التلوث الناشئة في إطار الأداء الطبيعي للسوق.

و-دراسة: Mireille Chiroleu-Assouline (2015) مقال بعنوان:

### **La Fiscalité Environnementale En France Peut- Elle devenir réellement écologique? État des lieux et conditions d'acceptabilité.**

تجسدت فكرة الباحثة في عرض مدى إمكانية تحويل تطبيق الضرائب البيئية في فرنسا من أجل هدفها البيئي لا المالي، خاصة وأن هذا النوع من الضرائب عرف تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، وما يؤكد ذلك إنشاء لجنة للضرائب البيئية في ديسمبر 2012، بهدف تشكيل آلية دائمة للتشاور وتقييم الضرائب البيئية، تهدف كذلك إلى النظر في كيفية صياغة التدابير المالية البيئية، من بين النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أنه في الآونة الأخيرة، لا تستجيب الضرائب البيئية الفرنسية للأغراض البيئية بقدر ما تستجيب لهدف تقليدي يتمثل في فرض ضرائب على العائد وما يؤكد ذلك هو عدم التوافق بين حصة الإيرادات الهائلة من ضرائب الطاقة والمستوى المنخفض لمعظم معدلات الضرائب، والتي غالباً ما تؤثر ضمناً فقط على المنتجات الملوثة. إن إصلاح النظام الجبائي الفرنسي من شأنه أن يفرض "اخضراره" ككل من خلال تطبيق معدلات الضرائب فيما يتعلق بالأضرار البيئية. كما أن نجاح الإصلاح وقبوله من قبل دافعي الضرائب مشروط بألية إعادة التوزيع المرتبطة بها، والجهود التعليمية والإعلامية والشفافية، تعكس الطريقة التي تم بها تأسيسها تدريجياً بمرور الوقت منطلقاً من البحث عن القرارات الضريبية أكثر بكثير من الحوافز لتغيير السلوك من أجل تقليل التلوث أو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ي-دراسة: Robert on C. Williams III (2016)، مقال بعنوان: **Environmental Taxation**

تهدف الدراسة إلى عرض إصلاحات الضرائب البيئية المحتملة، ولكنها تنظر أيضاً بإيجاز في مجموعة من الضرائب الأخرى والتي تشمل مراجعة أو إلغاء الإعفاءات والخصومات الضريبية على الطاقة والبيئة، بالإضافة إلى التغييرات في ضرائب الطاقة التي لها آثار بيئية كبيرة مثل ضريبة البنزين الفيدرالية، تعتمد الدراسة لتقييم آثار الإصلاحات الجبائية في مجال حماية البيئة على انبعاثات التلوث، الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل، كما ركزت على التغييرات الرئيسية للبيئة وضرائب الطاقة، مع تركيزها في المقام الأول على الضرائب المفروضة على وقود السيارات. خلص البحث إلى أنه عند استخدام الإيرادات الضريبية البيئية بطرق فعالة فإنها تعزز النمو الاقتصادي مثل خفض المعدلات الهامشية للضرائب الأخرى، أو تقليل عجز الميزانية، قد تكون الضريبة تنازلية أيضاً بشكل معتدل، مما يفرض عبئاً أعلى بقليل على الأسر ذات الدخل المنخفض مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع.



## تاسعا: مساهمة البحث

تركز الدراسات السابقة على الجانب القانوني أكثر وعلى الضرائب البيئية المفروضة على قطاع معين دون الإشارة إلى قطاعات أخرى، مع إهمال جانب الإعفاءات والحوافز الجبائية وعدم تحليل حصيلتها المالية باعتبارها أداة تحقق عائد مزدوج، وتركز كذلك على إظهار الضرائب البيئية فقط وليس من منظور سياسة جبائية شاملة دون التطرق إلى إيجابياتها على المستوى الدولي بحيث يتم اعتبارها أداة غير فعالة، كما أنها اكتفت بنموذج واحد دون تسليط الضوء على الدول الأكثر نجاحا وعدم التعمق في تطبيقاتها، فمن منطلق أن مسألة حماية البيئة في تطبيق السياسات البيئية و الجبائية ليست حكرًا على الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة بل هي مسألة تشاركية بينهما تطرقنا للدول العربية باعتبارها مساهمة كذلك في التلوث البيئي بالانبعاثات الغازية والتلوث بالنفايات... إلخ، وتعترف بمبدأ الملوث الدافع ضمن قوانينها البيئية، والتعرف كذلك على تطبيقاته وإمكانية تجسيده على أرض الواقع من خلال عرض لتطبيق الإعفاءات والحوافز الجبائية والضرائب البيئية المفروضة في الدول العربية من أجل تحسين بيئتها وإحداث توازن لنظامها؛ لذا جاءت دراستنا لتقييم جانبي السياسة الجبائية للدول وإظهار التجارب الرائدة التي استطاعت التغلب على المشكلات البيئية، وما يميزها كذلك الحدود المكانية و الزمانية من خلال التقييم الفعلي لدورها بالنسبة للدول الناجحة وكذلك بالنسبة للجزائر وهي أطول فترة متاحة، إضافة إلى التركيز على الضرائب المستحدثة والتي تعتبر من متطلبات التطبيق العالمي الحالي، وهي ضريبة الكربون لتخفيض الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون التي أصبحت من المتطلبات العالمية (تسعير الكربون) من أجل الوصول إلى بيئة خالية من الكربون والبحث عن الطاقات المتجددة والبديلة، مع عرض شامل لمعظم الدول التي تتبنى هذه السياسة هدفها هو الحد من مشكلات التلوث الهوائي.

## عاشرا: خطة البحث

لمعالجة إشكالية البحث، قمنا بإتباع الخطة التالية:

من خلال **الفصل الأول** حاولنا الإلمام بالجوانب والأسس التي تمثل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ممثلة في السياسة الجبائية والتلوث البيئي، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى البيئة والتلوث بأنواعه كمدخل من خلال إعطاء المفاهيم العامة لكليهما، بالإضافة الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلات التلوث البيئي في العالم، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر مع إبراز الجهود الدولية لحماية البيئة من خلال عرض مجموعة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، ثم الإطار النظري للسياسة الجبائية والنظام الجبائي وأخيرا الأسس النظرية للسياسة الجبائية ومكوناتها؛

أما **الفصل الثاني** تم تخصيصه لدراسة العلاقة بين السياسة الجبائية والتلوث البيئي من خلال عرض النظرية التي تربطهما والتطرق إلى التنظيم الفني للجباية البيئية ومبدأ الملوث الدافع، وتضمن المبحث الثالث أهداف وأدوات السياسة الجبائية ومقارنتها مع أدوات السياسة البيئية وكيفية التخطيط لها، وأخيرا تم تقييم السياسة الجبائية من خلال



عرض إيجابيات وسلبيات الضرائب البيئية والحوافز الجبائية ودور كل منهما في حماية البيئة، والتطرق إلى معوقات تطبيق مبدأ الملوث الدافع والجبائية البيئية؛

أما **الفصل الثالث** تم تخصيصه لدراسة التجارب الدولية، والوقوف على تجارب كل من السويد، الدنمارك، فرنسا ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، هولندا، المملكة المتحدة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وذلك بعرض كل من الجانب الردي والتحفيزي للتجارب بخصوص هذا المجال، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة التجارب العربية وبالأخص الإمارات العربية المتحدة، مصر، المغرب، تونس، أما المبحث الرابع، فقد تم تخصيصه لاستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية والعربية والتطرق إلى تحليل الإيرادات الخاصة بالجبائية البيئية لكل من الدول العربية والأجنبية خلال فترات زمنية حسب ما هو متاح؛

أما **الفصل الرابع** فقد تم تخصيصه لدراسة حالة الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى الوضع البيئي ومستويات التلوث ومظاهره والتعرف على القوانين التي تهدف إلى حماية البيئة في الجزائر، بالإضافة إلى المخططات والبرامج المخصصة لذلك، ومؤسسات حماية البيئة، أما المبحث الثاني تم من خلاله دراسة تطبيقات الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة 1992-2021، تم تخصيص المبحث الثالث لدراسة حالة الصندوق الوطني للبيئة والساحل الذي يصب فيه أعلى نسب الرسوم البيئية المفروضة في الجزائر، من خلال تحليل الإيرادات لهذا الصندوق خلال الفترة 2000-2020، إضافة إلى الأسباب التي أدت إلى ضعف إيرادات البلديات وفي الأخير تطرقنا إلى المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه الأداة في الجزائر مع اقتراح حلول من خلال ما تم التوصل إليه من الدروس المستفادة للدول المعروضة سابقا.

#### أحد عشر: صعوبات الدراسة

- عدم وجود دراسات في الميدان الجبائي تسمح بتقييم الوضعية الجبائية للضرائب والرسوم البيئية المطبقة في الجزائر خاصة بعد 29 سنة من تطبيقها من خلال هيئة رقابية، والاكتفاء بإصدار رسالتي المديرية العامة للضرائب رقم 31-87 الخاصة بالتعديلات والإضافات في الرسوم فقط؛
- عدم توفر تقارير دورية للبيئة تسمح بتقييم الوضع البيئي مما تسمح بدورها في تسهيل عملية البحث والتحليل؛
- قلة الدراسات الخاصة بتطبيقات السياسة الجبائية على مستوى الدول العربية مما صعب من الحصول على المعلومات الخاصة ببعض الدول محل الدراسة؛
- عدم وجود قاعدة بيانات إحصائية خاصة بالدول العربية للإيرادات المتعلقة بالجبائية البيئية، وحتى في المواقع الرسمية للضرائب أو البيئة لوزارات الدول المدروسة وبالأخص الجزائر، فهي غير متاحة بالشكل الكافي.

# الفصل الأول

### تمهيد:

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات التكنولوجية والصناعية التي كانت سببا مباشرا في خلق مشاكل بيئية أدت إلى اختلال توازن النظام البيئي، لذا لجئت العديد من الدول للبحث عن الحلول المثلى والناجعة لحماية البيئة من ظاهرة التلوث التي أضحت تشكل خطرا بالغا يهدد البشرية؛ ولتفادي تدهور الأوضاع البيئية وتفاقمها أكثر تم عقد العديد من المؤتمرات وإبرام اتفاقيات دولية من أجل مواجهة التلوث البيئي بأنواعه، فمن بين الأسباب التي أدت إلى كثرة المشاكل البيئية عدم الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وعدم المساواة في توزيعها، مما أدى بالدول إلى تبني وتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يهدف إلى خلق التوازن البيئي من أجل حماية الموارد الطبيعية، خفض الانبعاثات الغازية، والمرونة في مواجهة تغير المناخ مما يؤدي بدوره إلى تحقيق تنمية بيئية مستدامة تلبي احتياجات الجيل الحالي وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة؛

يتطلب تدخل الدولة من أجل ضبط واقعها الاقتصادي والاجتماعي تبني سياسات عامة تشمل مجالات عديدة، بحيث تعد السياسة الجبائية أحد أهم هذه السياسات التي تستخدمها الحكومات لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية تتلائم مع أهدافها المسطرة، وتتجنب الآثار غير المرغوب فيها، كما تعد أحد أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تمويل ميزانيتها، يتم ذلك وفقا لنظام جبائي تتحدد من خلاله فعالية السياسة الجبائية في تحقيق أهدافها و تكتسي بذلك أهمية خاصة للدولة؛

وبالتالي يهدف هذا الفصل إلى دراسة مختلف المفاهيم الخاصة بالبيئة والتلوث البيئي، والتعرف بصفة خاصة على المشاكل البيئية التي تسبب التلوث بأنواعه، باعتبار أن هذا الموضوع أصبح من الرهانات التي تواجه أي دولة تحاول على الأقل الوصول إلى تحقيق المستوى الأمثل منه، مع التطرق إلى مفاهيم السياسة الجبائية من أسس ومبادئ، والتعرف على طبيعة العلاقة بينها وبين النظام الجبائي من جهة والسياسات الاقتصادية والمالية من جهة أخرى.

بناء على ما سبق، ومن أجل شرح المفاهيم بشكل مفصل تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث وهي:

- ✓ مفاهيم حول البيئة والتلوث البيئي؛
- ✓ التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والجهود الدولية لحماية البيئة من التلوث؛
- ✓ الإطار النظري للسياسة الجبائية والنظام الجبائي؛
- ✓ الأسس النظرية للسياسة الجبائية وخصائصها في الدول المتقدمة والنامية.

### المبحث الأول: مفاهيم حول البيئة والتلوث البيئي

يعد التلوث البيئي من أبرز القضايا التي تم تسليط الضوء عليها في العديد من المناقشات الدولية، بدعم من جميع الهيئات والمؤسسات التي تعمل على حماية البيئة، انطلاقاً من الوعي بضرورة المحافظة عليها وإيجاد سبل للقضاء على ظاهرة التلوث لما لها من آثار على الأداء البيئي لأي دولة، وإحداث خلل في توازنها بالإضافة إلى العنصر الأهم وهو الحفاظ على الإنسان وصحته من جميع أشكال التلوث خاصة مشكل الهواء وآثار تغير المناخ فبالرغم من الالتزامات العالمية بتخفيفه إلا أن التحكم فيه يعتمد على قدرة الدول على التخلي عن بعض السلوكيات وإتباع إجراءات وسياسات جديدة كفيلة بالتخفيف من حجم الانبعاثات الغازية وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة.

### المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي

تعددت تعريفات البيئة والمفاهيم المرتبطة بها كعلم البيئة والنظام البيئي وغيرها، إلا أنها لم تركز على تعريف جامع لهذه المصطلحات، تم تعريفها وفقاً لتخصصات الباحثين كل حسب وجهته، لذا سنتناول تعريف البيئة وأقسامها بالإضافة إلى النظام البيئي.

#### أولاً: تعريف و أقسام البيئة

لتعريف البيئة لابد من التطرق إلى جانبين الأول لغوي وما يحمله من دلالات في اللغة العربية والفرنسية وحتى المدلول الإنجليزي، والجانب الاصطلاحي الذي استند على جميع جوانب العلوم: الطبيعية، الإنسانية والاجتماعية. بالإضافة إلى آيات من القرآن الكريم التي تبين مواضع خاصة بمفاهيم متعلقة بالبيئة.

#### 1- التعريف اللغوي للبيئة

البيئة اسم مشتق من الفعل باء وبوأ و(تبوأ) أي حل ونزل وأقام، والاسم (بيئة) يعبر به عن الحالة فيقال: باءت بيئة سوء، أي بحالة سوء، وقيل أيضاً أن البيئة هي المقام والمنزل أي محل الإقامة، وتبوأ المكان أي أقام به.<sup>1</sup> وتتفق معاجم اللغة على أن البيئة تعبر عن المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن. ففي اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ "Environment" للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، الماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما من الوجهة العلمية فهي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره، وفي اللغة الفرنسية تعرف كلمة "Environnement" بأنها الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 103.

<sup>2</sup> نوال علي تعالي، الحوكمة البيئية العالمية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014، ص ص 49-50.

فمن خلال ما سبق نستنتج أن المعنى اللغوي للبيئة متشابه إذ أنه يعبر عن الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى، يحتوي على جميع متطلبات الحياة من هواء، ماء، غذاء، سكن... إلخ، بحيث تنشأ علاقة تبادلية التأثير بين الطرفين.

أما من ناحية الشريعة الإسلامية نجد أن اشتقاقات البيئة وردت بالقرآن الكريم في عدة صور نذكر منها:  
- قوله تعالى: ( وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَنْتُمْ لَا تَشْكُرُونَ مِنْ سُوءِ مَا قُضِيَ عَلَيْكُمْ فَبَدَّلْنَا الْوَعْدَ لَكُمْ لِمَا كُنْتُمْ كَارِهِينَ )<sup>1</sup> ورد في الآية الكريمة وبوأكم بمعنى أسكنكم وأنزلكم. وقوله تعالى: ( وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ )<sup>2</sup> أي اتخذوا لهم الدار: يقصد المدينة المنورة منزلاً، وقد اتخذ هذا المعنى اللغوي للبيئة معنى اصطلاحياً أوسع وأشمل من ذلك المعنى اللغوي المطلق.<sup>3</sup>

وقال تعالى: (.... وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فِإذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَبْتَتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ يَبْرِجُ )<sup>4</sup> وقال تعالى: ( وَمَا ذَرَأْنَا لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ \* وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاحِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ )<sup>5</sup> من خلال التدبر في القرآن الكريم وتفسير معانيه نجد أن الله عز وجل أولى اهتماماً بالغا للبيئة وجميع عناصرها، بحيث منح للإنسان جميع متطلبات حياته من موارد بيئية وسخرها له للانتفاع بها في شتى المجالات، وحث على المحافظة عليها، وأن يستثمر فيها دون إتلافها أو تدميرها بالإضافة إلى حماية النظام البيئي من الفساد الناتج عن الأفعال البشرية السلبية والمضرة.

## 2- المفهوم الاصطلاحي

تبني "مؤتمر استكهولم" المنعقد عام 1972 المفهوم الموسع للبيئة على أساس أنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"، كما تتضمن البيئة علاوة على المجالات الطبيعية (الماء والهواء والتربة والمعادن... إلخ) كافة جوانب البيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية.<sup>6</sup> تعرف كذلك بأنها: "مجموعة من العناصر (النباتات، الحيوانات، الغابات والمسطحات المائية) التي تحيط بالبشر"<sup>7</sup>، كما أنها تعني المحيط، أي مجموع كل العوامل الخارجية (الحيوية وغير الحيوية) التي تؤثر على حياة الكائنات الحية

<sup>1</sup> سورة الأعراف، الآية (74).

<sup>2</sup> سورة الحشر، الآية (09).

<sup>3</sup> سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 11.

<sup>4</sup> سورة الحج - الآية 5

<sup>5</sup> سورة النحل الآية 13-14.

<sup>6</sup> قريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 40.

<sup>7</sup> Gilles Landry, *l'environnement*, fédération interprofessionnelle de la santé du Québec, bibliothèque nationale du Québec, 2013, p p 3-4.

(على سبيل المثال: البشر، الحيوانات، النباتات، والكائنات الحية الدقيقة)، بينما تتضمن العوامل غير الحيوية جميع الكيانات الفيزيائية والكيميائية (مثل: الهواء، الماء، التربة، الصخور، المعادن والجبال).<sup>1</sup> والبيئة عبارة عن الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها.<sup>2</sup> كما تعرف بأنها مجموعة من الظروف الطبيعية (الفيزيائية والكيميائية، البيولوجية والثقافية والاجتماعية) التي قد تؤثر على الكائنات الحية والأنشطة البشرية. وفي السياق التطبيقي لدراسة الأثر البيئي كان لمفهوم البيئة منذ فترة طويلة معنى مختلف للمختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذلك بالنسبة للعلوم الطبيعية وهو كالتالي:<sup>3</sup>

أ- في العلوم الإنسانية والاجتماعية: يشير إلى البيئة الاجتماعية التي تحيط بالأنشطة البشرية وتؤثر فيها؛

ب- في العلوم الطبيعية: يشير إلى النظم الإيكولوجية الطبيعية المستقلة عن البشر والمحيط بكائن حي، حيوان أو نبات.

وقد ترجمت كلمة **Ecology** إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها العالم الألماني ارنست هيغل **Ernest Heigel** عام 1866 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما **Oikes** ومعناها مسكن، و **Logos** ومعناها علم، بحيث عرفها بأنها: " العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء)، الخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء.<sup>4</sup> أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة ألان بومبارد (**Alain Bombard**) عرف البيئة بأنها: علم دراسة التوازن بين جميع الكائنات الحية.<sup>5</sup>

وبهذا نلاحظ أن الاهتمام بتحديد المعنى الاصطلاحي للبيئة في بداياته كان يتعلق أكثر بالعلوم الطبيعية ثم انتقل إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية. فمن خلال جل التعاريف نجد اختلاف كبير في مفهومها، بحيث يعتبر مصطلح البيئة واسع الاستخدام فنجد: البيئة (الطبيعية، الثقافية، الاجتماعية، الزراعية...)، أي أنها تركز على طبيعة العلاقة البشرية المرتبطة بهذه المجالات، فهي باختصار تعبر عن المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي بالأخص الإنسان ويتفاعل معه. ينقسم الباحثين من حيث آرائهم حول تعريف البيئة فمنهم من يرى بأنها علم لدراسة

<sup>1</sup> Navindu Gupta, and others, **Environmental sciences: scope and importance**, The Energy and Resources Institute, January 2015, p 06.

<sup>2</sup> صالح درويش الكاشف، دور الشريعة الإسلامية في حماية البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الموسوم بعنوان: آليات حماية البيئة، مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس، لبنان، يومي 26-27 ديسمبر 2017، ص43.

<sup>3</sup> Pierre André, Claude E Delisle, Jean-Pierre Revéret, **L'évaluation des impacts sur l'environnement**, 3 eme éditions, presses internationales polytechnique, la francophonie, canada, 2010, p p 35-36.

<sup>4</sup> عماد محمد الحفيظ، إدارة النفايات ربح وحماية للبيئة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 17.

<sup>5</sup> عامر محمود طراف، قضايا البيئة والتنمية، أزمة دولية متفاقمة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص71.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

التوازن بين مختلف الكائنات الحية وغير الحية الذي يهدف إلى حماية البيئة وإبراز دور الإنسان في الحفاظ عليها ومن يرى بأنها مجموعة من العوامل والظروف المتجانسة فيما بينها: طبيعية، اجتماعية، ثقافية... إلخ، والتي تتفاعل فيما بينها. كما قسمها الباحثين إلى بيئة مشيدة والتي هي من صنع الإنسان وبيئة طبيعية والتي تتمثل في الصحراء، المناخ، البحار، النبات، إلخ... لكن المعنى المقصود في بحثنا هو الاقتصار على البيئة الطبيعية وكيفية الحفاظ عليها من التلوث.

### 3- أقسام البيئة

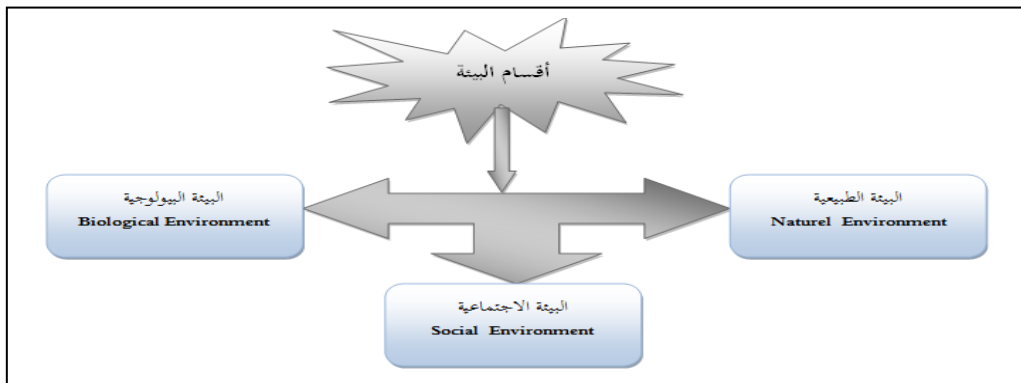
وفق توصيات مؤتمر استكهولم للأمم المتحدة تم تقسيم البيئة إلى ثلاثة عناصر وهي:<sup>1</sup>

أ- **البيئة الطبيعية:** تتكون من أربعة نظم مترابطة ترابطا وثيقا وهي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة والمحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء، تربة، معادن ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعا تمثل الموارد التي أتاحتها الله سبحانه للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

ب- **البيئة البيولوجية:** تشمل الإنسان الفرد وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

ج- **البيئة الاجتماعية:** يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد علاقة الإنسان مع غيره وذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين الأفراد بعضهم البعض، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معها أو ضمن حضارة واحدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، بحيث استحدث الإنسان خلال رحلته حياته الطويلة بيئة حضارية كي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

### شكل رقم: (1-1) أقسام البيئة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

<sup>1</sup>إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، المجلد 04، العدد 20، ديسمبر 2016، ص ص 55-56.

### ثانياً: تعريف وخصائص النظام البيئي

يعرف مصطلح النظام البيئي (**ecosystem**) بأنه: نظام متكامل يعيش فيه كل المساهمين في توازن تام إذ يعتمد كل منهم على الآخر في جزء من حياته واحتياجاته، ويقوم كل مهتم منهم بمهمته في هذا النظام. أي أنه عبارة عن وحدة بيئية تكاملية (صغيرة كانت أو كبيرة) تتكون من كائنات حية تتفاعل مع مكونات بيئتها الطبيعية غير الحية وفق نظام دقيق ومتوازن لإعالة الحياة على الأرض، ولما كانت إعالة الحياة تمثل هدفاً أساسياً من أهداف خلق الله للأرض، أطلق على النظام البيئي من خلال هذه الوظيفة: نظام إعالة الحياة.<sup>1</sup>

كما أنه عبارة عن التوازن بين مكوناته المختلفة لضمان استمراره في أفضل حالاته لتكون مكوناته كل بمقدار لا يؤثر أحدها على الآخر ولا البعض على الكل ولا الكل على البعض الآخر. فمكونات النظام البيئي بما فيها الجزء والكل في حالة تفاعل مستمر أي تأثر وتأثير مستمر ليحافظ النظام البيئي على اتزانه وتوازنه.<sup>2</sup> يحتوي النظام البيئي على مجموعة من الخصائص هي:<sup>3</sup>

- 1- احتواءه على عناصر حية وغير حية متداخلة في نظام واحد؛
- 2- يحكم هذا النظام تناغم متقن؛
- 3- يتبادل النظام البيئي مدخلاته ومخرجاته مع البيئة المحيطة به؛
- 4- أي اختلال أو ارتباك سلبي في توازن هذا النظام يقوده إلى الضعف ثم الاضمحلال؛
- 5- مجموعة الأنساق تشكل نظام كبير الحجم يمتد من أصغر وحدة التي هي نظام الذرة وصولاً إلى نظام الكون العظيم.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النظام البيئي هو عبارة عن وحدة بيئية تتكون من الكائنات الحية و غير الحية تتفاعل مع بعضها لتعيش بتوازن، بالإضافة إلى اعتماد كل عنصر في النظام البيئي على عناصر أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع ضمان الاستمرارية في أفضل الحالات دون التأثير السلبي على بعضها البعض.

<sup>1</sup> كاظم المقدادي، علي عبد الله الهوشي، حماية البيئة البحرية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص 27.

<sup>2</sup> عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة، حمايتها، تلوثها، مخاطرها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 18.

<sup>3</sup> نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 96.



## المطلب الثاني: مفهوم وأشكال التلوث البيئي

يعد التلوث البيئي من أبرز القضايا التي تطرح على المستوى الدولي والتي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي والصناعي، فمن أبرز أنواعه التي تشكل خطورة على الدول نذكر التلوث الهوائي نظرا لزيادة تأثيره على المجتمعات وتهديداته للبيئة البشرية بالأخص.

### أولا: تعريف التلوث البيئي

التلوث البيئي في اللغة صنفان: مادي، وهو اختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة، أما المعنوي كأن نقول: تلوث بفلان رجاء منفعة، أي لاذ به، و تأثت عليه الأمور أي اختلطت ولم تتضح.<sup>1</sup> يمكن القول أنه من الصعب وضع تعريف جامع لمعنى التلوث بسبب صعوبة الإحاطة بالأمور التي ينتج عنها إلا أن هذا لا يحول دون التوصل إلى مفهوم عام للتلوث أو معايير يمكن تطبيقها لتعريفه، وقد أعطى مؤتمر استكهولم تعريفا للتلوث بأنه: "عبارة عن الأنشطة الإنسانية التي تدخل بصورة حتمية ومتزايدة موادا وطاقات بيئية حين تعرض تلك المواد والطاقات صحة الإنسان ورفاهيته أو مصادره الطبيعية للخطر، أو حين يحتمل تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر فهي تسمى تلوث".<sup>2</sup>

أما التعريف الذي أورده الأمم المتحدة للتلوث فهو: "جميع النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد إلى تعريض حياة الإنسان أو صحته معيشتة، رفايته أو مصادره الطبيعية للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر".<sup>3</sup> كما يمكن تعريف التلوث على أنه: "تلك الأضرار التي تلحق النظام البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة من الناحية البدنية والنفسية، الاجتماعية والأخلاقية للإنسان، تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي بأقل جهد ممكن". كما عرفته بعض المعاجم البيئية بأنه: "التدهور المتزايد للعناصر الطبيعية بتفريغ النفايات التي تؤثر على التربة، البحر، الجو، والمياه على نحو يجعلها شيئا فشيئا غير قادرة على أداء دورها".<sup>4</sup> وهو عبارة عن أي تغييرات غير طبيعية وسلبية في جميع الأبعاد مثل الخصائص الكيميائية، الفيزيائية والبيولوجية لأي مكون من مكونات النظام البيئي مثل الهواء أو الماء أو التربة، والتي يمكن أن تسبب تأثيرات ضارة على مختلف أشكال الحياة والممتلكات تسمى التلوث البيئي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

<sup>2</sup> يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 25.

<sup>3</sup> عقيل حميد جابر الحلو، عبد الرسول جابر إبراهيم، م.م حيدر حسين عذافة، الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي المخاطر، والتكاليف، والمعالجات، العراق حالة دراسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 47.

<sup>4</sup> موساوي عمر، بالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول الموسوم بعنوان "سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 431.

<sup>5</sup> Arpit KumaAr Jain, **Environment Pollution: Types, Causes, Effects**, Gradeup, 15 November, 2019, Available at : <https://gradeup.co/environment-pollution-i> Page consulté le: 20/07/2020.

أما من ناحية القانون الجزائري عرفت المادة **03** من القانون **03-10** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التلوث على أنه: " كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرّة بصحة وسلامة الإنسان، النبات، الحيوان والهواء، الجو، الماء والأرض، الممتلكات الجماعية والفردية".<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يمكن القول أن التلوث هو عبارة عن أي ضرر يحدثه النشاط الإنساني يؤدي إلى خلل وعدم توازن النظام البيئي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤثر على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويتسبب في الكثير من الأمراض، لأنه يسعى إلى إشباع حاجاته واستغلال الموارد الطبيعية بأقل تكلفة وجهد ممكن دون المحافظة على البيئة وسلامتها. أما من ناحية المشرع الجزائري يمكن القول بأنه لم يعطي تعريفا دقيقا وإنما ركز على التلوث الذي يحدثه الإنسان دون غيره، كما أنه لم يركز على الشخص المعنوي باعتباره المتسبب الأكبر للتلوث الذي يحدثه سواء من مخلفات كالنفايات أو انبعاثات غازية كنتيجة لنشاط المؤسسات بشتى أنواعها ومجالاتها خاصة الصناعية منها، ولم يحدد بالضبط المتسبب المباشر للتلوث.

### ثانيا: أنواع التلوث البيئي

للتلوث البيئي أنواع متعددة تم تقسيمها إلى اتجاهات مختلفة، من حيث طبيعة التلوث، مصدره، نطاقه الجغرافي حسب الوسط الذي يحدث فيه، بالإضافة إلى آثاره السلبية التي تشكل خطورة على المجتمعات وتهدد البيئة.

**1- أنواع التلوث بالنظر إلى طبيعته:** يصنف التلوث استنادا إلى طبيعته أو بالنظر إلى نوع المادة الملوثة إلى عدة أنواع منها: التلوث البيولوجي، التلوث الكيميائي، الإشعاعي، والتلوث الضوضائي، وهي كما يلي:

**أ- التلوث البيولوجي:** يعتبر التلوث البيولوجي من أقدم صور التلوث البيئي التي عرفها الإنسان، وينشأ نتيجة وجود كائنات حية مرئية أو غير مرئية، نباتية أو حيوانية، في الوسط البيئي كالماء أو الهواء أو التربة، كالبكتيريا والفطريات وغيرها. وينجم عادة عن الرواسب الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المنزلية، وعن النفايات المتخلفة عن الصناعات التي تعالج مواد عضوية وما شابه ذلك.

**ب- التلوث الإشعاعي:** ويعني تسرب مواد مشعة إلى أحد مكونات البيئة من ماء أو هواء أو تربة أو غيرها. ويعتبر التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث البيئي في عصرنا الحاضر، حيث أنه لا يرى ولا يشم ولا يحس وفي يسر وسهولة يتسلل الإشعاع إلى الكائنات الحية في كل مكان دون أية مقاومة، بدون ما يدل على تواجده وبدون أن يترك أثرا في بادئ الأمر، وعندما تصل المادة المشعة إلى خلايا الجسم تحدث بها أضرارا ظاهرة و باطنه تودي في غالب الأحيان بحياة الإنسان.

<sup>1</sup> القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 جويلية سنة 2003، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43، ص 10.

**ج- التلوث الكيماوي:** يعتبر التلوث الكيماوي من أشد أنواع التلوث خطرا، وذلك لازدياد المواد الكيماوية في عصرنا الحاضر وتنوعها بدرجة خيالية وانتشارها في أرجاء المعمورة، واختراقها لكل الحواجز، كما قد تتحد بعض هذه الكيماويات مع بعضها مكونة مركبات أشد خطورة على الكائنات الحية. ومن أهم المركبات العضوية الملوثة للبيئة والضارة بصحة الإنسان وسلامة البيئة، مركبات الزئبق ومركبات الكاديوم والزرنيخ والمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والنفط وغيرها. و تشكل هذه المواد إما نفايات لأنشطة صناعية أو نواتج للاحتراق، أو نفايات نووية ومعادن ثقيلة أو جزئيات كيماوية، يستخدمها الإنسان في أنشطته المختلفة الزراعية أو الخدمية.<sup>1</sup>

**د- التلوث الضوضائي:** الضجيج أو الضوضاء هي شكل من أشكال التلوث الفيزيائي، حيث يمكن أن نجمله في كونه أي صوت غير مرغوب في سماعه يؤثر في السمع ويؤدي إلى إجهاد الأنفوس وراحتها، إذ أن مصادره متنوعة بين مختلف وسائل النقل والضوضاء الناتجة عن المصانع والمحلات التجارية و الورشات الصغيرة والأعمال الميكانيكية بالإضافة إلى تلك الناتجة عن التلفزيون والراديو والمسجلات، فهو محيط بالبشر في كافة مجالات نشاطاتهم وأماكن تواجدهم سواء في العمل، المسكن أو في الطرق، وقد اتفق العلماء على أنه الحد الأقصى لشدة الضوضاء المسموح بها هو 65 Décibel أو اختصارا d B ، حيث لا ينبغي أن يتعرض الإنسان لأكثر من هذه الدرجة حتى لا يتأثر سمعه (من شدة الصوت) ويتجنب الآثار الضارة لهذه الضوضاء.<sup>2</sup>

**2-أنواع التلوث بالنظر إلى مصدره:** يصنف هذا النوع من التلوث إلى تلوث صناعي وتلوث طبيعي.

**أ- التلوث الطبيعي المنشأ:** إن الطبيعة عرضة إلى التغير المستمر بسبب عوامل ذاتية كالرياح والسيول والأمطار وحرائق الغابات، ثورات البراكين، حركات القشرة الأرضية، المد والجزر في البحار وغير ذلك، ومثل هذا التغير يؤدي إلى حالات من التلوث الطبيعي.<sup>3</sup>

**ب- التلوث الصناعي:** تختلف نوعية وكمية الملوثات التي تصدر من الصناعة اختلافا كبيرا من صناعة إلى أخرى وتوقف على عدة عوامل هي: <sup>4</sup> نوع الصناعة، حجم المصنع وعمره ونظام الصيانة به، نظام العمل بالمصنع وكمية الإنتاج، التقنيات المستخدمة في العمليات الصناعية، نوعية الوقود والمواد الأولية المستخدمة، وجود الوسائل المختلفة للحد من إصدار الملوثات ومدى كفاءة العمل بها.

<sup>1</sup> طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 191-193.

<sup>2</sup> جهاد بن عثمان، فاطمة الزهراء زرواط، دراسة تحليلية اقتصادية حول التلوث وتقييم تكلفة التدهور البيئي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، ص 845.

<sup>3</sup> مفتح عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 14.

<sup>4</sup> موساوي عمر، بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص 431.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويين القومي والعالمي، فإن الحالة تزداد سوءا بسبب النمو المطرد والسريع في التقنيات المستخدمة حديثا في الصناعة، والجدول التالي يوضح بعض الصناعات والمواد المنبعثة عنها:

### جدول رقم: (1-1) بعض الصناعات والمواد المنبعثة الصادرة عنها

المواد المنبعثة عنها	نوع الصناعة
الجسيمات، مركبات الكبريت	مصانع الاسمنت
الجسيمات، الدخان، أول أكسيد الكربون الفلوريدات	مصانع الصلب
ثاني أكسيد الكبريت، الجسيمات	الصناعات غير الحديدية
ثاني أكسيد الكبريت، الجسيمات	مصافي البترول
ثاني أكسيد الكبريت، ضباب حمض الكبريتيك، ثالث أكسيد الكبريت	مصانع حمض الكبريتيك
الجسيمات، الدخان، الروائح	مسابك الحديد والصلب
مركبات الكبريت، الجسيمات، الروائح	مصانع الورق
ضباب حمض الهيدروكلوريك وغازه	مصانع حمض الهيدروكلوريك
أكاسيد الأزوت	مصانع حمض النيتريك
الجسيمات والروائح	الصابون والمنظفات الصناعية
الكلور	الصودا الكاوية و الكلور
الجسيمات، الفلوريدات، الأمونيا	صناعة الأسمدة الفوسفاتية
الجسيمات	قمائن الجير
الجسيمات، الفلوريدات	صناعة الألمنيوم
ضباب الحمض، الفلوريدات	صناعة حمض الفوسفوريك

المصدر: موساوي عمر، بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص 432.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تختلف المواد المنبعثة عن المصانع باختلاف نشاط المؤسسات الصناعية، وهي متفاوتة الخطورة والتي تؤثر على البيئة وتؤدي إلى اختلال نظامها وعدم توازنه، بالإضافة إلى أنها تسبب أخطارا على الإنسان بصفة خاصة وعلى الكائنات الحية الأخرى، بحيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق العائد المادي دون مراعاة شروط الحفاظ على البيئة إلا أن المواد المنبعثة من المصانع تشكل خطرا كبيرا، وتزداد ارتفاعا مع مرور الوقت ويعود السبب في ذلك إلى التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المستخدمة، فلتقليل حجم هذه المشكلة يتطلب من المؤسسات تكاليف باهظة لاقتناء أجهزة لمكافحة التلوث وهو ما تتجنبه.

3- أنواع التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي: يصنف هذا النوع من التلوث إلى تلوث محلي وتلوث عابر للحدود.

أ- التلوث المحلي: يقصد به أن يكون محصورا من حيث مصدره أو آثاره، أو حدود معينة أو إقليم معين فلا ينتشر إلى مكان ولا تتعدى آثاره الحيز الإقليمي من مكان مصدره، و يشترط في التلوث المحلي أن يكون مصدره بفعل الإنسان أو بفعل الطبيعة ويصيب عنصر من العناصر البيئية.

ب- التلوث عابر للحدود: ويقصد به التلوث الذي ينتشر من مصدره إلى مكان آخر، بسبب الانتشار الإشعاعي على شكل ضباب أو غيوم، الأمر الذي يؤثر على البيئة المجاورة لها.<sup>1</sup>

4- أنواع التلوث بالنظر إلى آثاره على البيئة:

نظرا لأهمية التلوث وطبيعته فقد تم تقسيمه على ثلاثة درجات متميزة هي:<sup>2</sup>

أ- التلوث المقبول: وهو درجة من درجات التلوث التي لا يتأثر بها توازن النظام البيئي، ولا يكون مصحوبا بأخطار أو مشاكل بيئية رئيسية.

ب- التلوث الخطر: تعد مرحلة متقدمة من مراحل التلوث حيث إن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد الطبيعي ويبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية والطبيعية.

ج- التلوث المدمر: ويمثل هذا التلوث المرحلة التي ينهار فيها النظام البيئي نظرا لاختلال مستوى الاتزان بشكل جذري. مثال على ذلك حادثة تشيرنوبيل للمفاعلات النووية التي وقعت في أوكرانيا سنة 1986، والتلوث الذي أحدثته المفاعلات اليابانية (فوكو شима) عام 2011، إذ أن النظام البيئي فيها انهار كليا ويحتاج إلى سنوات طويلة لإعادة توازنه وتكلفة اقتصادية عالية.

5- أنواع التلوث بالنظر إلى البيئة التي يحدث فيها:

أ- تلوث الهواء: يقصد به وجود أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية في الغلاف الجوي، تؤدي إلى حدوث أضرار بطريقة مباشرة وغير مباشرة وتترك أثرا سلبيا على البيئة،<sup>3</sup> يعد تلوث الهواء من أخطر المشكلات البيئية في المجتمعات على جميع مستويات التنمية الاقتصادية. يمكن تعريفه بأنه أي حالة جوية توجد فيها مواد معينة بتركيزات معينة، يمكن أن تحدث آثار غير مرغوب فيها على الإنسان وبيئته. وتشمل هذه المواد الغازات

( $SO_x$ ،  $NO_x$ ،  $CO_2$ ) والجسيمات (الدخان، الغبار...)، توجد معظم هذه المواد بشكل طبيعي في الغلاف الجوي بتركيزات منخفضة وعادة تعتبر غير ضارة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ره رنج رسول محمد، المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 39.

<sup>2</sup> عقيل حميد جابر الحلو، عبد الرسول جابر إبراهيم، م.م حيدر حسين عذافة، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

<sup>3</sup> ره رنج رسول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

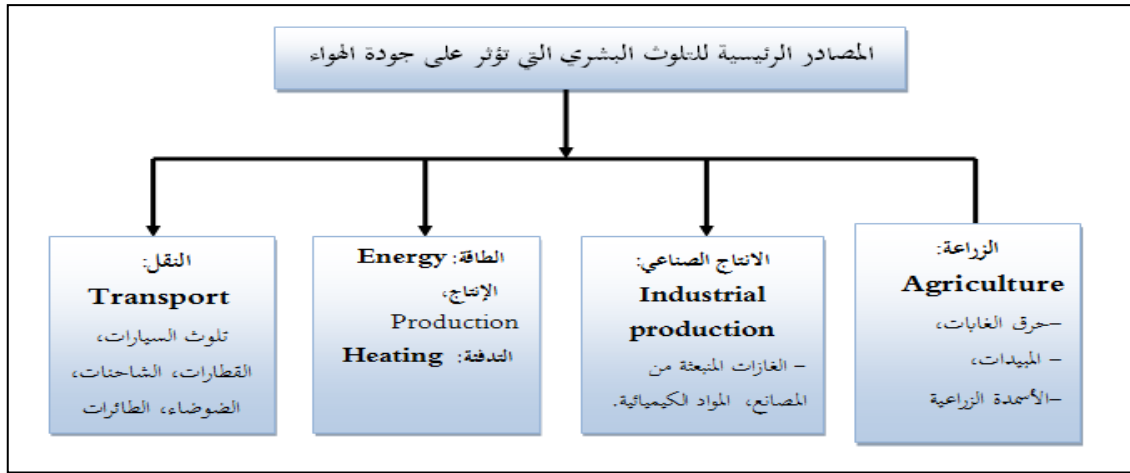
<sup>4</sup> Mengesha Admassu, Mamo Wubeshet, **Air Pollution**, Lecture notes for Environmental Health Science Students, University of Gondar, August 2006, p p 05- 06

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

كما أن هناك خليط معقد من الغازات والجسيمات التي تختلف مصادرها وتكوينها مكانيا وزمينا، بينما يمكن قياس المركبات الكيميائية المختلفة في الهواء، إلا أن الحكومات لا تقيس عادة سوى مجموعة فرعية صغيرة من الغازات والجسيمات كمؤشرات لأنواع التلوث الهوائي.<sup>1</sup>

ينتج تلوث الهواء بشكل أساسي نتيجة للغازات والجسيمات التي تطلقها في الهواء المركبات الهوائية ومرافق التدفئة ومحطات الطاقة الحرارية والمنشآت الصناعية، وهناك نوعان من المصادر أولا: أنشطة بشرية على سبيل المثال: التدفئة المنزلية، والمحركات (حركة المرور وحركة الملاحة البحرية والجوية)، والمصانع (الصناعات الكيميائية والصيدلانية، الدهانات والطلاء، مصانع الترميد...)، ثانيا طبيعية مثل: البراكين.<sup>2</sup> نلخص في الشكل التالي المصادر الرئيسية البارزة للتلوث البشري التي تؤثر على جودة الهواء:

### شكل رقم: (1-2) المصادر الرئيسية للتلوث ذي المصدر البشري التي تؤثر على جودة الهواء



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

تسمى الغازات التي تجس الحرارة في الغلاف الجوي بغازات الاحتباس الحراري، بحيث تتمثل هذه الغازات في: - ثاني أكسيد الكربون: ( $CO_2$ ) يدخل ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي من خلال حرق الوقود الأحفوري (الفحم والغاز الطبيعي والنفط) والنفايات الصلبة والأشجار وغيرها من المواد البيولوجية، وأيضا لبعض التفاعلات الكيميائية (مثل تصنيع الاسمنت). يتم إزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي (أو يعزل) عندما يتم امتصاصه من قبل النباتات كجزء من دورة الكربون البيولوجية؛

- الميثان  $CH_4$ : ينبعث الميثان أثناء إنتاج ونقل الفحم والغاز الطبيعي والنفط. كما أن الانبعاثات تنتج عن الممارسات الزراعية للماشية وغيرها، وعن طريق تحلل النفايات العضوية في مدافن النفايات الصلبة؛

<sup>1</sup> State of global Air /2018, A special Report on Global Exposure To air pollution and its disease burden, Institute For Health Metrics and Evaluation (IHME), Boston, USA, 2018, p 02. Available at: <https://www.stateofglobalair.org/sites/default/files/soga-2018-report.pdf> page consulté le: 13/03/2020.

<sup>2</sup> Hassani Ali, Chadli Wassila, **Environnement et développement durable**, Revue de recherche scientifique sur la législation environnementale, Volume 05, N° 02, P 100.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

- أكسيد النيتروز  $N_2O$ : ينبعث أكسيد النيتروز أثناء الأنشطة الزراعية والصناعية واحتراق الوقود الأحفوري والنفائات الصلبة، وكذلك أثناء معالجة مياه الصرف الصحي؛

- **الغازات المفلورة**: الغازات الدفيئة الهيدروفلورية، ومركبات الكربون الكلورية المفلورة وسداسي فلوريد الكبريت وثلاثي فلورية النيتروجين هي غازات دفيئة اصطناعية وقوية تنبعث من مجموعة متنوعة من العمليات الصناعية. تنبعث هذه الغازات عادة بكميات أقل ولكن نظرا لأنها غازات دفيئة قوية، يشار إليها أحيانا باسم الغازات ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي (GWP)<sup>1</sup>، لكل غاز من الغازات الدفيئة القدرة على إحداثه اعتمادا على خصائصه الإشعاعية ووزنه الجزيئي وطول فترته الزمنية التي يظل فيها الغلاف الجوي.

تعد وكالة البيئة الأوروبية تقريرا سنويا عن مجرد غازات الاحتباس الحراري نيابة عن الاتحاد الأوروبي، يتم تقدير انبعاث غازات الاحتباس الحراري لعدد من المصادر التي تم تحديدها في القطاعات وفقا للمصدر التكنولوجي للانبعاثات على النحو الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). تشمل القطاعات على مصادر الانبعاثات الخمسة الرئيسية وهي: الطاقة (احتراق الوقود و الانبعاثات المتسربة من الوقود) التي تشمل أيضا النقل، العمليات الصناعية واستخدام المنتجات، الزراعة، إدارة الأراضي وتغيير استخدام الأراضي، إدارة النفائات.<sup>2</sup>

لا يقتصر مشكل التلوث البيئي على الدول النامية فقط بل تعاني منه أيضا الدول المتقدمة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، الصين، اليابان... إلخ، بالرغم من التقدم الكبير الذي حققته إلا أنها تعاني من مشاكل بيئية خطيرة، بحيث تجعلها من بين أكبر الدول تلوثا خاصة فيما يتعلق بالانبعاثات الغازية التي تسبب في الاحتباس الحراري الذي أصبح يمثل مشكلة عالمية تساهم في إحداثه جميع دول العالم دون استثناء.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأكثر انبعاثا للغازات الدفيئة، بحيث أصبح التغير المناخي يشكل تهديدا لها، يعود السبب في ذلك إلى الاعتماد أكثر على تكنولوجيا الانبعاثات السلبية واستخدام الطاقات التقليدية الأكثر انبعاثا للكربون بدلا من تحسين كفاءة استخدامها، في عام 2017 بلغ إجمالي انبعاث غازات الاحتباس الحراري 6,456.7 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 0.5% مقارنة بالانبعاثات الغازية لسنة 2016، وذلك بسبب التحول المستمر من الفحم إلى الغاز الطبيعي وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة الكهربائية. ومن جهة أخرى سجلت سنة 2017 انخفاضا

<sup>1</sup> **Overview of Greenhouse Gases**, United States Environmental protection Agency, United States government, 2020, Available at: <https://www.epa.gov/ghgemissions/overview-greenhouse-gases> page consulté le: December 2020.

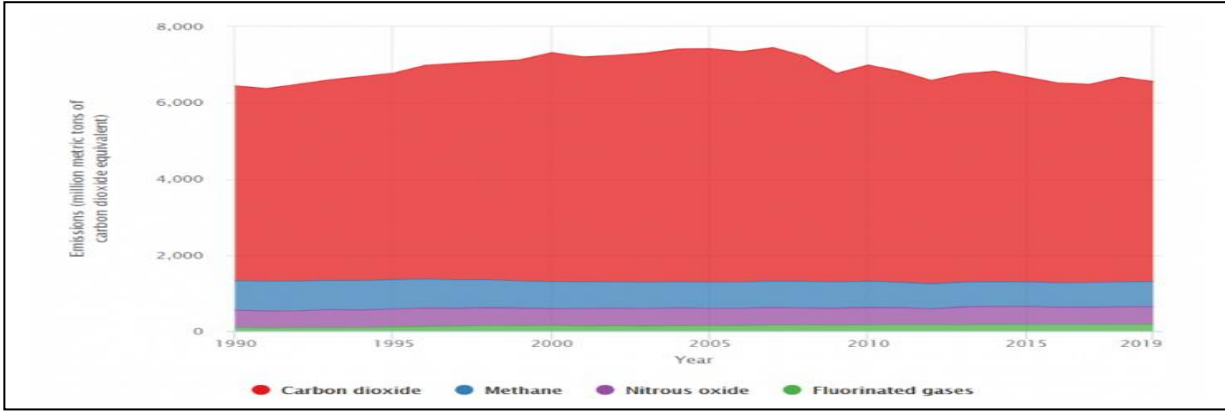
<sup>2</sup> **Greenhouse gas emission statistics - emission inventories**, Statistics Explained, June 2020, p 04, Available at : <https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/pdfscache/1180.pdf> Page consulté le: 13/09/2020



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

بنسبة 13 % من الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري مقارنة بمستويات الانبعاث لسنة 2005،<sup>1</sup> بحيث يمثل الشكل الموالي انبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 وذلك حسب نوع الغازات وهي كمايلي:

شكل رقم: (1-3) أنواع انبعاثات الغازات الدفيئة حسب الغاز للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2019 (الانبعاثات: مليون طن متري من مكافئات ثاني أكسيد الكربون)



Source: Greenhouse Gas Emissions, Inventory of U.S. Greenhouse Gas Emissions and Sinks, United States Environmental Protection Agency, 09-04-2021, Available at: <https://www.epa.gov/ghgemissions/inventory-us-greenhouse-gas-emissions-and-sinks> page consulté le: 20-04-2021

من خلال الشكل نلاحظ المكونات الأربع للانبعاثات الغازية والمتمثلة في غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان، أكسيد النيتروز، بالإضافة إلى الغازات المفلورة وذلك للفترة 1990 إلى غاية 2019، بحيث نلاحظ أن غاز  $CO_2$  هو الذي يأخذ الحيز الأكبر من بين الأنواع الأخرى، باعتباره الغاز الأكثر انبعاثا من النشاطات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، تخطى عتبة 7000 (مليون طن متري من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون)، بنسبة 80% كمساهمة لهذا الغاز مقارنة مع الغازات الأخرى. فمن خلال الشكل نلاحظ الارتفاع التدريجي للانبعاثات الغازية لغاز ثاني أكسيد الكربون بسبب استهلاك الوقود الأحفوري من فحم، غاز وبنفط للفترة الممتدة بين 1990 إلى غاية 2008 لتتخفف بعد ذلك في 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما لها من عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي الذي انجر عنه تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية، وما صاحبه من انخفاض لثاني أكسيد الكربون. ثم ترتفع الانبعاثات تدريجيا خلال الفترة 2010 - 2014، ثم نلاحظ الانخفاض من سنة 2014 إلى غاية 2019 وذلك بسبب السياسات التي تستهدف تخفيض الانبعاثات الغازية، والبحث عن مصادر أخرى للطاقة أقل كثافة كربونية عن طريق التخفيض من الاستهلاك العام للفحم

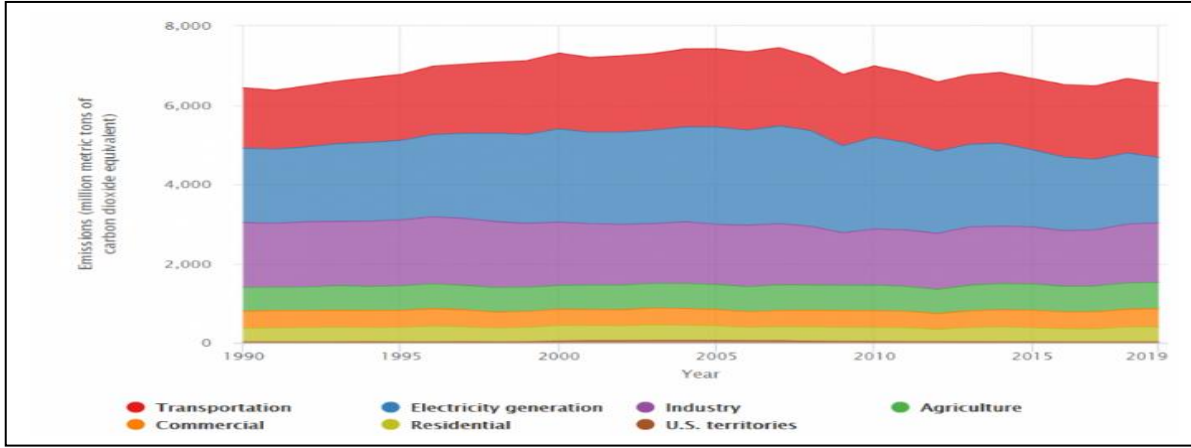
<sup>1</sup> Greenhouse Gas Emissions, Inventory of U.S. Greenhouse Gas Emissions and Sinks, United States Environmental Protection Agency, 2020, available at: <https://www.epa.gov/ghgemissions/inventory-us-greenhouse-gas-emissions-and-sinks> (بتصرف) Page consulté le: 10/11/2020.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

والغاز والنفط. بينما لا تشكل الغازات المتبقية خطورة كبيرة مثل ما هي عليه بالنسبة لثاني أكسيد الكربون وتتميز بالارتفاع التدريجي لانبعاثات هذه الغازات، يسجل غاز الميثان في المرتبة الثانية يليه كل من النيتروز والغازات المفلورة. أما الشكل الموالي فيمثل الانبعاثات الغازية للولايات المتحدة الأمريكية حسب القطاع الاقتصادي لنفس الفترة الزمنية والتي تتمثل في 1990 إلى غاية 2019:

شكل رقم: (1-4) انبعاثات الغازات الدفينة الأمريكية حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019

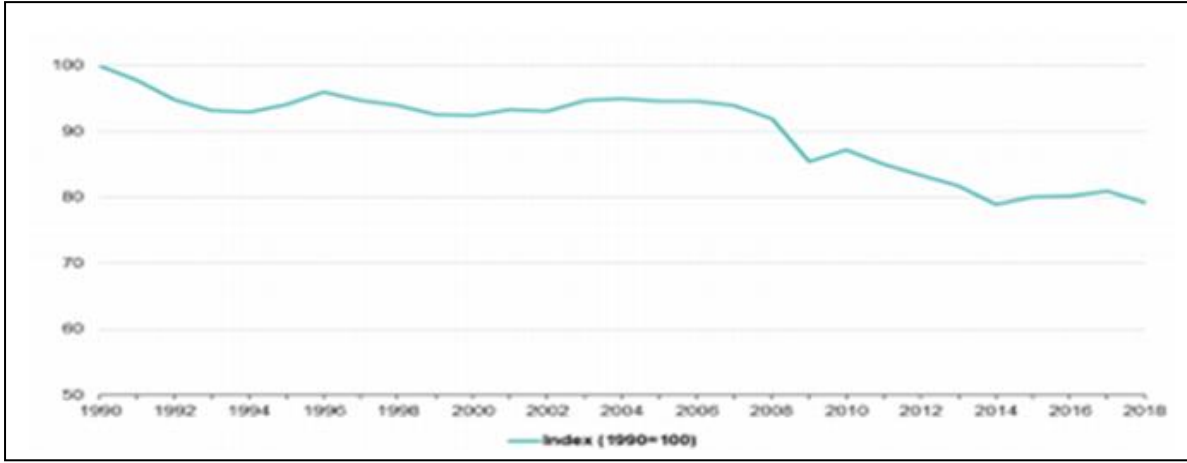


Source: Inventory of U.S. Greenhouse Gas Emissions and Sinks, United States Environmental Protection Agency, 09-04-2021, *op.cit.*

من خلال الشكل نلاحظ أن القطاعات البارزة والتي تستحوذ على نسبة عالية من الانبعاثات الغازية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في قطاع توليد الكهرباء أي القطاع الطاقوي، يليه كل من قطاع النقل والقطاع الصناعي بأحجام متفاوتة، وتبقى القطاعات الأخرى والمتمثلة في القطاع الزراعي والقطاع التجاري والسكني تشكل مصادر للانبعاثات بشكل بارز كنتيجة لسلوكيات الإنسان لحرقة للوقود في السيارات و المنازل واستعمالها في أغراضه اليومية، كما يصعب على الولايات تخفيض الانبعاثات الغازية من القطاعات الاقتصادية الحيوية والتي تهيمن على الاقتصاد الأمريكي وذلك لاستخدامها تقنيات حديثة تساهم بدرجة كبيرة في التلوث، كما أنه يصعب تخفيض الغازات المنبعثة من قطاع النقل والقطاع الزراعي بالإضافة إلى الصناعي الذي تنتج عنه كمية كبيرة من الغازات الدفينة سنويا.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي يعتبر أيضا من بين الدول التي تعاني من الارتفاع الكبير في الانبعاثات الغازية، إلا أنه يعتبر من الدول السبابة في معالجة هذا المشكل عن طريق الاهتمام المتزايد بخفضها، واتباع سياسات اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى إلى الانتقال من الاعتماد على الطاقة التقليدية واستعمالها لمصادر الوقود الأحفوري من فحم وغاز إلى الطاقات الشمسية وتحسين كفاءتها و تمويل مشاريعها الاستثمارية. يبين الشكل الموالي الانبعاثات الغازية لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2018 :

شكل رقم: (1-5) الانبعاثات الغازية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2018



Source: How are emissions of greenhouse gases by the EU evolving? , Available at:

<https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-4a.html> Page consulté le: 13/09/2020.

من خلال الشكل نلاحظ أن الانبعاثات الغازية اتجهت نحو الانخفاض خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى غاية 1999، أما بالنسبة للفترة 1999-2008 لم يتغير حجم الانبعاثات الغازية داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أنه وفي سنة 2009 انخفضت الانبعاثات الغازية وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و ما نتج عنها من آثار سلبية على القطاع الصناعي. ارتفعت بشكل طفيف سنة 2010 إلا أنها انخفضت مجددا إلى غاية سنة 2014، أما بالنسبة للفترة 2015 إلى غاية 2017 اتسمت الانبعاثات الغازية بالارتفاع، إلا أنها لم تتجاوز 60 مليون طن.

وفي عام 2017، انخفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي بنسبة 19% مقارنة بمستويات عام 1990، وهو ما يمثل انخفاضا مطلقا قدره 935 مليون طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون وفي نفس السنة، كان للصناعات المنتجة للطاقة أكبر حصة 29% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، يليها احتراق الوقود من قبل المستخدمين 25.5% وقطاع النقل 23.8%. بالمقارنة مع عام 1990، انخفضت حصة معظم المصادر، إلا أن النقل ارتفع من 14.8% في عام 1990 إلى 23.8% في عام 2017.<sup>1</sup> وفي عام 2018، انخفضت الانبعاثات بنسبة 2.1% (83.6 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون). وقد سجلت أكبر الانخفاضات مقارنة بعام 1990 في ليتوانيا (-57%)، لاتفيا (-54%)، ورومانيا (-53%). ومن الجانب الآخر، تم الإبلاغ عن أكبر الزيادات مقارنة بعام 1990 بالنسبة لقبرص (+54%)، وإسبانيا (+20%) والبرتغال (+19%).<sup>2</sup>

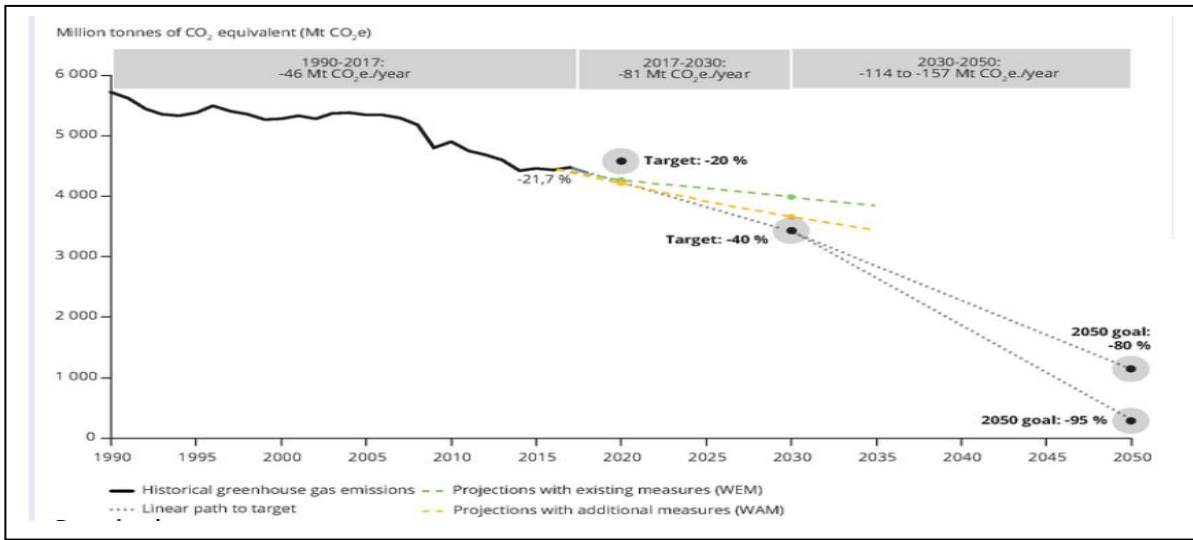
<sup>1</sup> How are emissions of greenhouse gases by the EU evolving? , Op.cit.

<sup>2</sup> Greenhouse gas emission statistics - emission inventories, Op.cit, p 02.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

إن تسجيل الانخفاض في الانبعاثات الغازية خلال الفترات السابقة للاتحاد الأوروبي يدل على تطبيق محكم وفعال لسياسات اقتصادية كفيلة بتحقيق الهدف الأسمى لدول الاتحاد وهو تخفيض الانبعاثات والتحول من توليد الطاقة بالفحم والوقود إلى مصادر أخرى لإنتاجها عن طريق الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية حتى يتم استخدام طاقة نظيفة تحد من الكربون، وهو ما يضع الاتحاد الأوروبي على مساره الصحيح لتحقيق هدفه الأول وهو خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 20 % بحلول سنة 2020 مقارنة بسنة 1990 بحجم يقدر بـ 46 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. أما الهدف الثاني يتمثل في خفض الانبعاثات الغازية بنسبة 40 % بحلول سنة 2030، وذلك بخفضها إلى 81 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. ونسبة خفض للانبعاثات الغازية تتراوح بين 80% و 95 % كهدف لسنة 2050 بحجم انخفاض من 114 إلى 157 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. والشكل الموالي يبين النسب المتوقعة لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في خفض الانبعاثات الغازية:

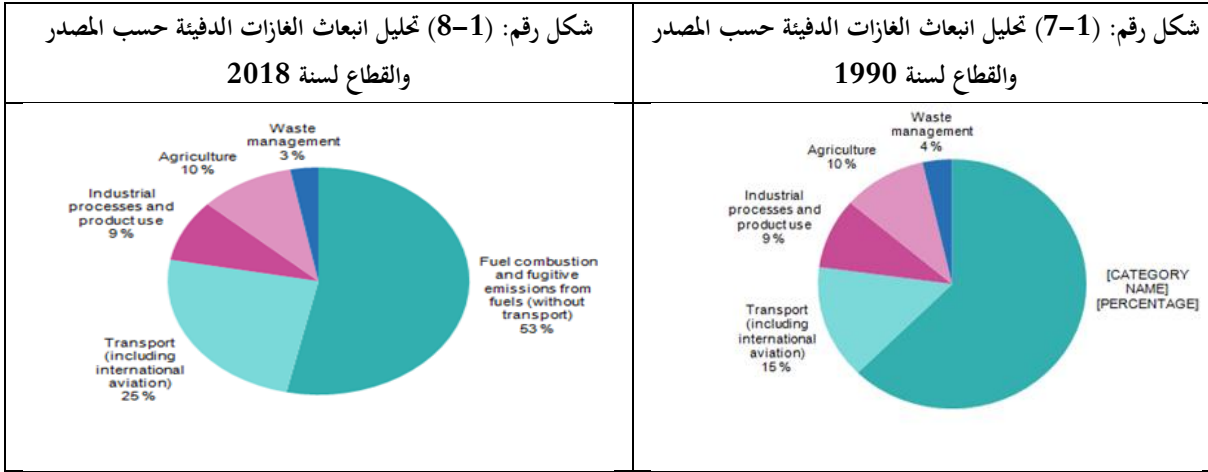
شكل رقم: (1-6) النسب المتوقعة لخفض الانبعاثات الغازية للاتحاد الأوروبي للسنوات (2020-2030-2050)



Source: Greenhouse gas emission trend projections and target, European Environment Agency, 19 December 2019, Available at: <https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/figures/greenhouse-gas-emission-trend-projections> Page consulté le: 05/05/2020.

فمن بين المصادر والقطاعات الاقتصادية التي تشكل أكبر انبعاثات للغازات الدفيئة لدول الاتحاد الأوروبي نجد كل من: إدارة النفايات، الزراعة، الصناعة، النقل، احتراق الوقود و الانبعاثات المتسربة منه (بدون نقل)، كمقارنة للفترتين 1990 و 2018، نعرض الشكلين المواليين:

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي



**Source:** Global Emissions by Sectors, Greenhouse Gas Emissions, European Environment Agency, 2020, Available at: <https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/indicators/greenhouse-gas-emission-trends-6> page consulté le: 23-11-2020

من خلال الشكلين (7-8) والتي تبين تحليل مصادر الانبعاثات الغازية المنتشرة حسب القطاعات نلاحظ مايلي:

- في عام 2018، كان لاحتراق الوقود والغازات المتسربة منه (بدون النقل) أكبر حصة 53 %، وهي أقل بنسبة 9 % من مستويات 1990، مما يعني أن استهلاك أكبر للطاقة دون العمل على استخدامها بكفاءة يؤدي ذلك إلى زيادة الانبعاثات الغازية.

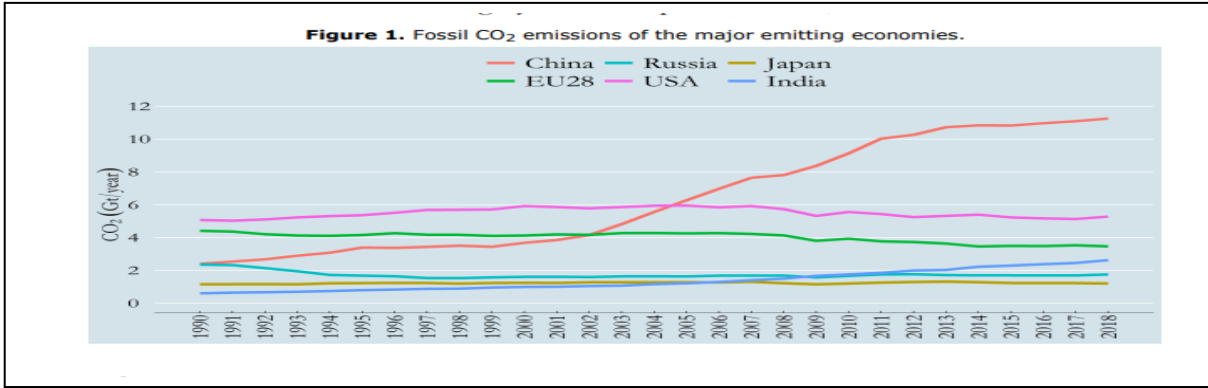
- بقي كل من القطاع الزراعي وقطاع العمليات الصناعية والمنتجات المستخدمة بدون تغيير بنسبة 10% و 9%.

- سجل قطاع إدارة النفايات سنة 2018 نسبة 3 % وهي أقل بنسبة 1 % مقارنة بـ 1990.

- شكل قطاع النقل (بما في ذلك الطيران الدولي) أكبر ارتفاعا مقارنة بالدول الأخرى بحيث سجل سنة 2018 نسبة 25%، مقارنة بـ 15 % لسنة 1990 أي أقل بنسبة 10 %، يدل ذلك على زيادة الانبعاثات الغازية البشرية المنشأ وعمليات احتراق الوقود لإنتاج الطاقة اللازمة لقطاع النقل واستعمال السيارات، الطائرات، ووسائل النقل الأخرى التي تعتبر من أكبر العناصر المساهمة في التلوث الهوائي بالأخص زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري.

لا تقتصر حجم الانبعاثات الغازية العالمية على كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها تتعدى إلى دول أخرى، حيث نجد أن الصين تعتبر أول دولة في العالم من ناحية معدل الانبعاثات الغازية التي تؤثر بدورها على الإنسان وعلى النظم الأيكولوجية، يبين الشكل الموالي الدول الستة الأكثر انبعاثا لثاني أكسيد الكربون الأحفوري في العالم خلال الفترة 1990-2018:

شكل رقم: (1-9) الدول الأكثر انبعاثا لثاني أكسيد الكربون الأحفوري من الاقتصادات الرئيسية في العالم  
(CO<sub>2</sub> : جيغا طن / السنة) خلال الفترة 1990-2018



Source: Crippa, M, Oreggioni, and others, **Fossil CO<sub>2</sub> and GHG emissions of all world countries**, European Commission, JRC science for policy report, Publications Office of the European Union , Luxembourg, 2019, p 05, Available at: <https://edgar.jrc.ec.europa.eu/overview.php?v=booklet2019> Page consulté le: 20/01/2021.

في عام 2005، وبعد الارتفاع السريع لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن التصنيع السريع الذي بدأ في عام 2002، تفوقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر بلد مصدر للانبعاثات في العالم. منذ سنة 2013 كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين أكثر من ضعف تلك الصادرة عن الولايات المتحدة.<sup>1</sup> نلاحظ من خلال الشكل البياني الدول الأكثر انبعاثا لغاز ثاني أكسيد الكربون الأحفوري والمتمثلة في الصين اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الهند، روسيا. بحيث تحتل الصين المرتبة الأولى من ناحية الانبعاثات الغازية بداية من 1990 والتي اتسمت بزيادة قدرها 2 جيغا طن/ السنة إلى غاية سنة 2002 فاقت 4 جيغا/طن من الانبعاثات وارتفعت بشكل ملحوظ نتيجة للاستهلاك الكبير للفحم والغاز إلى غاية سنة 2008 بسبب الأزمة المالية لترتفع مجددا من سنة 2009 إلى غاية 2011 سجلت فيها 10 جيغا/ طن سنويا واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2018 فاقت كمية 10 جيغا /طن في السنة.

تليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية كثاني اقتصاد عالمي لانبعاث الغازات الدفيئة لم تتجاوز حجم 6 جيغا طن في السنة، ثم الاتحاد الأوروبي كثالث اقتصاد عالمي لم يتجاوز حجم 4 جيغا طن / السنة ونلاحظ من خلال الشكل البياني انخفاض في الانبعاثات الغازية للاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة. أما الدول المتبقية الأخرى والمتمثلة في اليابان، روسيا والهند تعتبر من بين الدول الأكثر انبعاثا للغازات الدفيئة إلا أنها لم تتجاوز 3 جيغا/ طن سنويا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018 مقارنة بالدول الكبرى الأخرى، من بين أحد أهم الأسباب لوصول هذه الدول إلى المراكز الأولى هو القطاع الصناعي واعتماد هذه الدول السابقة الذكر ودول

<sup>1</sup> J.G.J. Olivier, J.A.H.W. Peters, **Trends in Global CO<sub>2</sub> And Total Greenhouse Gas AS Emissions**, PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 26 May 2020, p 09.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

أخرى على الوقود الأحفوري والمتمثل في الاعتماد على الغاز والنفط والفحم . فمن خلال تقرير المفوضية الأوروبية، الصادر عن مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي بعنوان:

**Fossil Co<sub>2</sub> and GHG emissions of all world countries**, نلخص مايلي:

- تشكل الدول الستة الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، الهند، روسيا، اليابان، أكبر الدول المسببة للانبعاثات الغازية في العالم مسجلة بذلك نسبة 51% من السكان، و 65% من الناتج المحلي العالمي لسنة 2019، و 80% من إجمالي الاستهلاك العالمي للوقود الأحفوري، و 67.5% انبعاثات من إجمالي ثاني أكسيد الكربون الأحفوري العالمي؛

- ارتفعت الانبعاثات الخاصة بالغازات الدفيئة للفرد في العالم في الثمانينات والتسعينات، سجلت أدنى مستوى لها عام 2001 بنسبة تقدر بـ 5.7 طن من ثاني أكسيد الكربون الأحفوري كحد أقصى في السنة؛

- ارتفعت نسبة الانبعاثات في العالم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015 لتصل إلى 6.7% من ثاني أكسيد الكربون الأحفوري في السنة، وللمزيد من التوضيح نعرض الجدول الموالي والذي يبين الحصة العالمية لسنة 2018 للدول الأكثر انبعاثا لغازات الاحتباس الحراري بالإضافة إلى التغيير خلال 2017-2018 ومقارنتها بالمعدل السنوي قبل سنة 2015 وهو كالتالي:

جدول رقم:(1-2) الحصة العالمية والتغير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري للبلدان الأكثر انبعاثا لسنة 2018

التغير قبل 2015 %	التغير ما بين 2017-2018	الحصة العالمية	
1.3%	1.5%	29.7%	الصين
0.3%	2.9%	13.9%	الولايات المتحدة
-0.3%	-1.9%	9.1%	الاتحاد الأوروبي
4.7%	7.2%	6.9%	الهند
1.1%	3.6%	4.6%	روسيا
-0.8%	-1.7%	3.2%	اليابان
2.9%	2.9%	1.8%	كوريا الجنوبية
0.9%	-1.1%	1.6%	العربية السعودية
0.3%	-0.1%	1.6%	كندا
-1.8%	-1.3%	1.3%	برازيل
0.0%	1.0%	1.3%	جنوب إفريقيا
4.6%	0.6%	1.1%	تركيا
2.2%	2.0%	1.8%	الشحن العالمي
2.0%	1.0%	1.5%	الطيران العالمي

Source: Crippa, M, Oreggioni, and others, **Op.cit**, p 12.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري في الصين بنسبة 1.5% مقارنة بالانخفاض الطفيف الذي سجلته سنة 2015 بنسبة 1.3% وبمحصنة عالمية مقدرة بـ 29.7% وبذلك تعتبر الصين أول دولة مستهلكة للوقود الأحفوري، تليها الولايات المتحدة بـ 13.9%، 9.1% للإتحاد الأوروبي كحصنة من الانبعاثات؛

- استمرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري في الهند بالارتفاع بنسبة 4.7% في سنة 2015 مقارنة بالارتفاع الكبير بنسبة 7.2% كنسبة تغير بين سنة 2017 و 2018 بالرغم من قوانين الوقود الأحفوري إلا أنه يشكل ارتفاعا وبشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ما نتج عنه احتلال الهند المرتبة الثالثة عالميا من حيث أكثر دول العالم تلويثا للبيئة، متجاوزة في ذلك روسيا واليابان؛

- إن الانخفاض في استهلاك الوقود الأحفوري من فحم وغاز وبنفط أدى إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري التي كانت ملحوظة بشكل خاص في كل من اليابان، السعودية، كندا... إلخ مقارنة بمعدل التغير السنوي قبل سنة 2015، كما سجلت دول أخرى انخفاضا لسنوات متتالية على التوالي، البرازيل 1.8%، الإتحاد الأوروبي بـ 0.3%، اليابان 0.8%؛

- شهدت كل من اليابان والعربية السعودية، كندا، البرازيل والمكسيك انخفاضا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري بنسبة 1.7%، 1.1%، 0.1%، 1.3%، 2.3%، كتغير في الانبعاثات الغازية ما بين 2017 و 2018 مع تغير بشكل طفيف للسنوات السابقة مقارنة بـ 2015 لا يتعدى 1%، مقابل انبعاثات غازية عالمية لا تتعدى 0.2%، كما سجل الإتحاد الأوروبي معدل 1.9% كتغير بين 2017-2018، و 0.3% ما قبل 2015؛

- لم تشكل كوريا الجنوبية في السنوات السابقة أي من 2015 إلى غاية 2018 تغير في حجم الانبعاثات الغازية بنسبة 2.9%، أما شمال إفريقيا فقد شهدت ارتفاعا بنسبة تغير 1% سنة 2018؛

- سجلت تركيا انخفاضا ملحوظا بنسبة 0.6% ما بين 2017 و 2018 مقابل 4.6% ارتفاع بالنسبة لمعدل التغير لسنة 2015؛

- بالنسبة للانبعاثات من الشحن والطيران الدوليين نجد أنها ارتفعت بنسبة 2% و 1% على التوالي مقارنة بسنة 2017، مسجلة حصنة عالمية لسنة 2018 وهي: 1.8% و 1.5% على التوالي.



**ب- التلوث المائي:** من المنظور العلمي فإننا نقصد به إحداه خلل وتلف في نوعية المياه ونظامها الإيكولوجي بحيث تصبح المياه غير صالحة لاستخداماتها الأساسية وغير قادرة على احتواء الجسيمات والكائنات الدقيقة والفضلات المختلفة في نظامها الإيكولوجي، وبالتالي يبدأ اتزان هذا النظام بالاختلال حتى يصل إلى الحد الإيكولوجي الحرج والذي تبدأ معه الآثار الضارة بالظهور على البيئة.<sup>1</sup> كما يعتبر التلوث النفطي من أخطر الملوثات على البيئة في عصرنا الحالي لتأثيره على عمليات إطلاق مختلف المركبات والعناصر الهيدروكربونية، سواء كانت بحالتها السائلة أو الغازية أو الصلبة خلال جميع مراحل أنشطة الصناعة النفطية بأحجام و تراكيز أعلى من الحد المسموح به والمنصوص عليها بالقوانين والتعليمات البيئية، بحيث تؤدي إلى حصول آثار ضارة على البيئة بجميع عناصرها فضلا عن الأضرار الخطيرة على الصحة العامة واقتصاد الدولة بشكل عام.<sup>2</sup> يعتبر من أكثر أنواع التلوث شيوعا وأشدّها خطرا على البيئة بوجه عام والحياة بوجه خاص من بين مصادره نذكر:<sup>3</sup>

- تدفق زيت البترول أثناء عملية التنقيب، وعلى سبيل المثال ما حدث على شواطئ كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الستينات من القرن الميلادي مما أدى إلى تكوين بقعة أدت لموت أعداد كبيرة من طيور البحر والدلافين، الأسماك والكائنات البحرية؛

- ما قامت به بعض الناقلات البحرية المحملة بالنفط، مثل كارثة الناقل "توري كانيون" عام 1967؛
- حدوث تسرب أو انفجارات بالآبار النفطية البحرية أو بأجهزة إنتاج النفط الموجودة في البحر أو على الشواطئ أو حدوث تآكل كيميائي في خطوط أنابيب البترول البحرية؛
- يعتبر الخليج العربي من أكثر بحار العالم تعرضا للخطر، وواحدا من أضعف النظم البيئية، هو ذو قدرة قليلة على الامتصاص أو لفظ الحجم المتزايد من النفايات الصناعية ونفايات المدن وصبه في المحيط الهندي.

**ج- تلوث التربة:** تعرف التربة بأنها المادة المعدنية التي قد توجد على هيئة صلبة أو على هيئة جزيئات معدنية ناعمة التي يشار إليها بالرمال والطين. إذ جاء في تقرير الأمم المتحدة حول بيئة الحياة عام 1971 أن الحياة مصدر طبيعي محدود وغير قابل للاستبدال، وفي حالة الإهمال والهدر يصبح هذا المصدر في كثير من أنحاء العالم حدودا فاصلة أمام أي تقدم لاحق للمجتمع البشري.<sup>4</sup>

من خلال الأنواع السابقة الذكر للتلوث نجد أيضا نوع آخر من التلوث الذي أصبح يشكل خطرا كبيرا على البيئة وعلى الإنسان بصفة خاصة، وهو مشكلة عالمية نتج عن التزايد الكبير للتنمية الاقتصادية من خلال

<sup>1</sup> سلطان الرفاعي، التلوث البيئي (أسباب، أخطار، حلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 76.

<sup>2</sup> جعفر يونس جابر اللامي، خلود هادي عبود الربيعي، أثر الضرائب البيئية في السيطرة على مستويات التلوث الناجم عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في العراق، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 44، 2018، ص 02.

<sup>3</sup> خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 136.

<sup>4</sup> نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 189.



النشاطات الصناعية، الفلاحية، الاجتماعية.... أدى إلى تزايد هذا النوع من التلوث، كما أن له علاقة مباشرة مع الأنواع السابقة للتلوث.

**6- التلوث بالنفايات:** يقصد به: "تلك النفايات التي يمكن أن تتسبب بكمياتها أو تركيزها أو خصائصها الفيزيائية أو الكيميائية في إحداث خطر جسيم على البيئة أو على صحة الإنسان، إذ لم تتم معالجتها أو إزالتها أو تخزينها أو نقلها بطريقة سليمة"، وتقوم إدارة حماية البيئة المعنية في الدولة بوضع قوائم للنفايات الخطرة في ضوء بعض المعايير، كالمسمية ومقاومة التحلل والقابلية للاشتعال والقابلية للتجميع في الأنسجة الحية، تطبيقاً لذلك قامت وكالة حماية البيئة في عام 1980 بإعداد قوائم للنفايات الخطرة، وفقاً لقانون المحافظة على الموارد والاستيراد الأمريكي الصادر عام 1976.<sup>1</sup> وبالتالي سنتطرق إلى نوعين من النفايات:

**أ- النفايات الصلبة:** بالنسبة للاتجاهات في إدارة النفايات الصلبة ينتج العالم 2.01 مليار طن من النفايات الصلبة سنوياً، مع ما لا يقل عن 33% من ذلك في شكل متحفظ للغاية، لا تتم إدارته بطريقة آمنة بيئياً. في جميع أنحاء العالم، يبلغ متوسط النفايات المتولدة للفرد يومياً 0.74 كغ، لكنها تتراوح على نطاق واسع بين 0.11 و4.54 كغ على الرغم من أنها لا تمثل سوى 16% من سكان العالم، إلا أن البلدان ذات الدخل المرتفع تنتج حوالي 34%، أو 683 مليون طن من نفايات العالم. بناءً على حجم النفايات المتولدة تكوينها وكيفية إدارتها تشير التقديرات إلى أن 1.6 مليار طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المكافئة لثاني أكسيد الكربون نتجت عن معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها في عام 2016، و 5% من الانبعاثات العالمية. تشكل مخلفات الطعام ما يقارب 50% من الانبعاثات. من المتوقع أن تزيد الانبعاثات المتعلقة بالنفايات الصلبة إلى 2.38 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2050 إذا لم يتم إجراء تحسينات في هذا القطاع.<sup>2</sup>

**ب- النفايات الإلكترونية:** في عام 2019، أنتج العالم 53.6 مليون طن من النفايات الإلكترونية بمتوسط 7.3 كغ للفرد. نما الإنتاج العالمي للنفايات الإلكترونية بمقدار 9.2 مليون طن منذ عام 2014 ومن المتوقع أن ينمو إلى 74.7 مليون طن بحلول عام 2030. ترجع الكمية المتزايدة من النفايات الإلكترونية بشكل أساسي إلى معدلات استهلاك الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية العالية.....،.

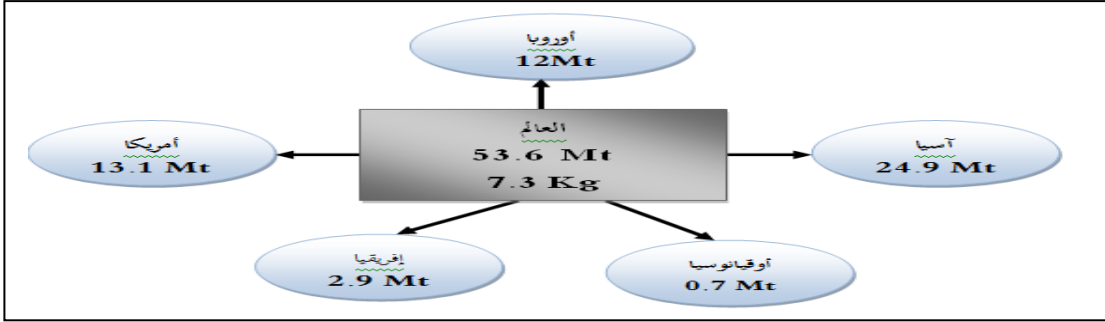
<sup>1</sup> به شيمان فيض الله عمر، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفايات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص 26-27.

<sup>2</sup> أنظر إلى:

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

أنتجت آسيا أكبر كمية من النفايات الإلكترونية في عام 2019 بـ 24.9 مليون طن، تليها الأمريكتان (13.1 مليون طن) وأوروبا (12 مليون طن) بينما أنتجت إفريقيا و أوقيانوسيا 2.9 مليون طن و 0.7 مليون طن على التوالي. والشكل الموالي يوضح ذلك:

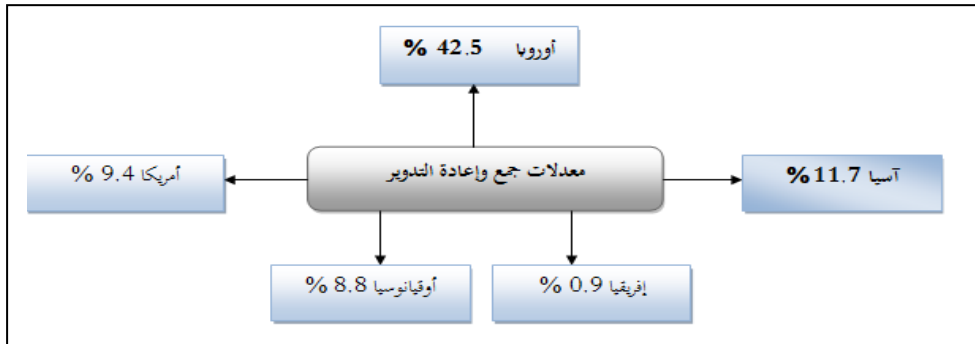
شكل رقم: (10-1) توليد النفايات الإلكترونية العالمية



Source: Vanessa Forti, and Others, **The Global E-waste Monitor 2020, Quantities, flows, and the circular economy potential**, United Nations university, United Nations institute for training and research, P 13. Available at: [http://ewastemonitor.info/wp-content/uploads/2020/07/GEM\\_2020\\_def\\_july1\\_low.pdf](http://ewastemonitor.info/wp-content/uploads/2020/07/GEM_2020_def_july1_low.pdf) Page consulté le:13/08/2020

تشير الإحصائيات لسنة 2019 حسب تقرير ( **The Global E-waste Monitor 2020, Quantities, flows, and the circular economy potential** ) إلى أن أوروبا هي القارة ذات المعدل الأعلى لجمع النفايات وإعادة تدويرها بمعدل يصل إلى 42.5%، تليها آسيا في المرتبة الثانية بمعدل 11.7%، أما الأمريكيتان (الشمالية والجنوبية) احتلتا المرتبة الثالثة بمعدل 9.4%، أوقيانوسيا 8.8%، وحصلت إفريقيا على أدنى نسبة 0.9% احتلت بذلك المرتبة الخامسة. لدينا الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (11-1) معدلات جمع وإعادة تدوير النفايات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

أما من ناحية أخرى احتلت أوروبا المرتبة الأولى عالميًا من حيث توليد النفايات الإلكترونية للفرد، حيث بلغت 16.2 كغ للفرد. جاءت أوقيانوسيا في المرتبة الثانية (16.1 كغ للفرد) ، تليها الأمريكيتان (13.3 كغ للفرد)

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

بينما أنتجت آسيا وإفريقيا 5.6 و 2.5 كغ فقط للفرد على التوالي.<sup>1</sup> الجدول الموالي يلخص حجم توليد النفايات لمجموعة من الدول حول العالم خلال سنة 2019 كمايلي:

جدول رقم: (1-3) توليد النفايات الإلكترونية لبعض الدول سنة 2019

البلد/ القارة (المنطقة)	توليد النفايات الإلكترونية (كيلو طن)(2019)	توليد النفايات الإلكترونية (كيلوجرام للفرد) (2019)	التوثيق لجمع النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها
الجزائر/إفريقيا	309	7.1	لا
أستراليا/	554	21.7	نعم
البحرين/ آسيا	24	15.9	لا
بلجيكا/أوروبا	234	20.4	نعم
الصين/آسيا	10129	7.2	نعم
الدنمارك/أوروبا	130	22.4	نعم
مصر/إفريقيا	586	5.9	نعم
فرنسا/أوروبا	1362	21.0	نعم
ألمانيا/أوروبا	1607	19.4	نعم
الهند/ آسيا	3230	2.4	نعم
العراق/ آسيا	278	7.1	لا
إيطاليا/أوروبا	1063	17.5	نعم
اليابان/آسيا	2569	20.4	نعم
الأردن/آسيا	55	5.4	نعم
الكويت/ آسيا	74	15.8	لا
لبنان/آسيا	50	8.2	لا
ليبيا/إفريقيا	76	11.5	لا
المكسيك/ أمريكا	1220	9.7	نعم
المغرب/إفريقيا	164	4.6	لا
السويد/أوروبا	208	20.1	نعم
سويسرا/أوروبا	201	23.4	نعم

Source : Vanessa Forti, and others, *op.cit*,p 105-115.(بتصرف)

<sup>1</sup> Vanessa Forti, and others, *Op.cit*, P 13.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

من خلال الجدول الذي يعرض حجم إنتاج أو توليد النفايات الإلكترونية نلاحظ أن الدول الاقتصادية الكبرى تسجل أكبر حجم لها، وذلك مقارنة بمستوى الدخل فكلما كان أكبر كلما قابله مخلفات إلكترونية أكبر، بحيث نجد الصين تصدر الدول من ناحية إنتاج النفايات الإلكترونية بلغ 10129 كيلو طن من المخلفات، فرنسا 1362 كيلو طن، ألمانيا 1607 كيلو طن وهي دولة رائدة في مجال إعادة تدوير ورسكلة النفايات في الاتحاد الأوروبي، كما سجلت الهند 3230 كيلو طن، إيطاليا 1063 كيلو طن، اليابان 2569 كيلو طن، كما بلغ حجم الإنتاج في المكسيك 1220 كيلو طن. أما كل من السويد وسويسرا بلغ 208 و 201 كيلو طن على التوالي، تعكس هذه المعطيات دور الأنشطة الاقتصادية لقارة أوروبا من خلال تصديرها لقائمة إنتاج المخلفات الإلكترونية وفي حصولها على المرتبة الأولى التي تشكل بدورها خطرا كبيرا على البيئة خاصة سوء إدارتها.

أما من ناحية أخرى يتجاوز إنتاج الفرد في سويسرا 23.4 كغ، أستراليا 21.7 كغ، بلجيكا 20.4 كغ، الدنمرك 22.4 كغ، فرنسا 21 كغ، اليابان 20.4 كغ، أما كل من الصين والهند بلغ 7.2، 2.4 كغ للفرد على التوالي.

بالنسبة للدول العربية نجد كل من مصر، الجزائر، العراق والمغرب فاقت كمية الإنتاج فيها 150 كيلو طن، بحيث تصدرت مصر القائمة بـ 586 كيلو طن، تليها كل من الجزائر العراق والمغرب 309، 278، 164، كيلو طن على التوالي. أما بقية الدول العربية فلم تتعدى كمية الإنتاج عتبة 80 كيلو طن و أقل كمية سجلتها الكويت بـ 24 كيلو طن.

أما بالنسبة لإنتاج الفرد ترتفع النسب في الدول الخليجية وليبيا إلى أكثر من 11 كغ في السنة. ينخفض معدل توليد النفايات الإلكترونية للفرد في باقي الدول إلى نحو 8 كغ أو أقل فهي في لبنان 8.2 كغ، الجزائر والعراق 7.1 كغ، مصر والأردن 5.9 و 5.4 كغ على التوالي. بينما تبقى المغرب تمثل أقل نسبة مخلفات إلكترونية منتجة في الدول العربية بلغت 4.6 كغ.

أما بالنسبة للمخلفات الإلكترونية ترتفع النسب في الدول الخليجية إلى أكثر من 15 كغ للفرد في كل من البحرين، الكويت، الإمارات وعمان، بينما بلغت كمية الإنتاج في قطر 13.6 كغ.

تعد مشكلة المخلفات الإلكترونية أحد أهم القضايا البيئية التي تشكل خطورة على الإنسان بالدرجة الأولى فعند جمعها وإعادة تدويرها نجد أن لها أثر إيجابي على البيئة، من خلال حمايتها والحفاظة عليها وهو الهدف الأسمى ومن جهة أخرى الحصول على منافع مالية و اقتصادية. لا يكون هذا إلا من خلال التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية سواء داخل أو خارج الدولة نفسها أو بين الدول الأخرى عن طريق وضع استراتيجيات والعمل على تحقيق متطلبات الاقتصاد الدائري.

فمن الجانب التنظيمي والتشريعي نجد أنه لا يوجد تحفيز حتى سنة 2019 لبعض الدول التي تبني قانون لجمع النفايات الإلكترونية وإدارتها بشكل سليم، ومن أهم الأسباب نذكر الجانب الاستثماري مع عدم وجود تبادل

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

وتنسيق دولي، بحيث نجد أن أغلب الدول العربية لا تخصص تشريعا لذلك ماعدا مصر والأردن عكس الدول الأجنبية التي تتبنى ذلك.

### المطلب الثالث: الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلات التلوث البيئي في العالم

تتعدد المشاكل البيئية في العالم وتتفاقم بشكل متسارع نظرا لمجموعة من الأسباب تختلف باختلاف درجة التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي الذي يقابله التزايد المستمر في عدد السكان في كل دولة، إضافة إلى عوامل أخرى نذكرها كمايلي:

أولا: أسباب تتعلق بالنمو الديمغرافي: التزايد الهائل في عدد السكان والذي وصل حاليا إلى معدلات كبيرة حيث يمثل الجدول الموالي الكثافة السكانية لجميع القارات وترتيبها من حيث النمو السكاني ونسبة التغير خلال 2019-2020 وهو كمايلي:

جدول رقم: (1-4) الزيادة السكانية في العالم خلال سنتي 2019-2020

الترتيب	القارة	عدد السكان		النسبة	النمو 2020	
		2019	2020		صافي التغير	النسبة %
1	آسيا	4.601.371.198	4.641.054.775	59.54	39.683.577	0.86
2	إفريقيا	1.308.064.195	1.340.598.147	17.20	32.533.952	2.49
3	أوروبا	747.182.751	747.636.026	9.59	453.275	0.06
4	أمريكا الشمالية	587.522.475	592.072.212	7.60	4.549.737	0.77
5	أمريكا الجنوبية	427.199.446	430.759.766	5.53	3.560.320	0.83
6	أوقيانوسيا	42.128.035	42.677.813	0.55	549.778	1.31
	العالم	7.713.468.100	7.794.798.739		81.330.639	1.05

Source: List of continents by population, statistics time, Available at:

<http://statisticstimes.com/demographics/continents-by-population.php> Page consulté le: 20/11/2020

مع زيادة 40 مليون شخص في عام 2020 مقارنة بعام 2019، تعد آسيا أكبر مساهم في إجمالي الزيادة السكانية في العالم تليها إفريقيا (33 مليوناً). يمثلان معاً 89 ٪ من إجمالي سكان العالم. حققت جميع القارات الأربع المتبقية زيادة إجمالية أقل من 5 ملايين<sup>1</sup>. من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

1- يمثل سكان قارة آسيا ما يقارب 60% من سكان العالم بحيث بلغ عددهم سنة 2020 ما يزيد عن 4.6 مليار نسمة وهي تعد بذلك القارة الأكثر اكتظاظا، تحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا بمعدل 0.86 ٪؛

2- تعد إفريقيا أكبر قارة من حيث عدد السكان يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة سنة 2020 مقارنة

<sup>1</sup> List of continents by population, Op.cit.

- بـ 2.49 % سنة 2019 وهو أكبر معدل نمو سكاني بين القارات الخمس. يمثل سكان قارة إفريقيا 17% وبالتالي تشترك مع آسيا بنسبة 77% من سكان العالم؛
- 3-** تبقى النسبة المتبقية 23% مقسمة على القارات الثلاث أوروبا، أمريكا (الشمالية، الجنوبية) بالإضافة إلى أوقيانوسيا بـ 9.59%، 7.60%، 5.53%، 0.55% على التوالي؛
- 4-** أما فيما يخص النمو السكاني تبقى أوروبا القارة الوحيدة ذات معدل نمو ضعيف قدره 0.06%، تليها كل من أمريكا الشمالية 0.77%، أمريكا الجنوبية 0.83%، و آسيا 0.86%؛
- 5-** تبقى كل من إفريقيا و أوقيانوسيا تمثلان 2.49 % و 1.31% على التوالي أعلى نسب نمو سكاني من بين القارات الأخرى لسنة 2020.

### ثانيا: أسباب تتعلق بالسلوك البشري

- 1- في البلدان النامية:** نظرا لأن هذه البلدان تعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، فإن تخريب البيئة لا يعطى إلا قليلا من الاهتمام، إذ يكون الاهتمام منصبا على تأمين متطلبات الحياة الأساسية من الغذاء والسكن ولو كان ذلك على حساب البيئة.
- 2- في البلدان الصناعية المتقدمة ذات مستوى المعيشة المادي المرتفع وصل السكان إلى مستوى من التربية والتكوين، فهم غير مستعدين للتخلي عن مستوى المعيشة المادي المتنامي الذي وصلوا إليه مقابل تحسين نوعية البيئة، والفرد الواحد في البلدان الصناعية المتقدمة حسب التقديرات هو أخطر على البيئة و على الموارد البيئية الطبيعية بمقدار أربعة أمثال نظيره في البلدان النامية، نظرا لما يستهلكه الفرد في البلدان المتقدمة وما يحتاجه من متطلبات تفوق كثيرا ما يحتاجه الفرد في البلدان النامية.<sup>1</sup>**

### ثالثا: أسباب اقتصادية واجتماعية

- 1-** من أهم أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع، أي عدم وجود مالك محدد لموجودات البيئة. والقسم الأعظم من السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن يباع و أن أي فرد يستطيع وبجربة أن يستخدم هذه السلع، وباعتبار أن أي شخص يستطيع أن يستهلكها بشكل مجاني فإنه سوف يستهلك من هذه السلع بقدر ما يستطيع ما دام غير ملزم بدفع أي تكلفة.
- 2-** وجود ما يسمى بالتكاليف البيئية الخارجية، وتعني التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع دون أن تظهر أو يشار إليها في حسابات المؤسسة أو في الحسابات الاقتصادية الوطنية. وتعتبر هذه التكاليف الخارجية الناجمة عن الآثار الجانبية الخارجية للنشاط الاقتصادي من أهم مظاهر التدمير البيئي، والآثار الخارجية هي تلك الآثار

<sup>1</sup> إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 33.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

المتبادلة بين الفعاليات الاقتصادية والتي لا تقوم في السوق. وتمثل تلك الآثار في التأثيرات الكيميائية، الفيزيائية والتأثيرات الأخرى التي لا تقيم تقييماً نقدياً.<sup>1</sup> تتمثل الآثار الخارجية فيما يلي:<sup>2</sup>

**أ- الإضرار بنوعية المياه:** بحيث أن تلوث المياه يؤدي إلى خلق مشاكل في مياه الشرب ويؤثر على كل من الإنتاج الزراعي والصناعي، مثل حوادث تدفق البترول بسبب تحطم ناقلات النفط؛

**ب- موت النباتات:** أو الحد من نموها مما يؤدي إلى فقدان التنوع الحيوي وحدوث خلل في الأنظمة البيئية بالإضافة إلى قطع أشجار الغابات، التوسع في استعمال الأسمدة الكيميائية، المبيدات والحرائق؛

**ج- أضرار صحية ناتجة عن تلوث الهواء:** وهو ما ينتج عن حرق الوقود ويزيد من إنتاج الغازات الدفيئة خاصة ثاني أكسيد الكربون الأحفوري الذي يتسبب في الاحتباس الحراري؛

**د- انخفاض قيمة وإيجار المساكن بسبب التلوث والضوضاء** التي تعد من بين أخطر أنواع التلوث له آثار وخيمة على صحة الإنسان.

**3-** من المؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية بل أن أحد عوامل تدهور البيئة تأتي من عمليات التنمية الاقتصادية والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، كما أن التوسع في مجال الصناعة يؤدي إلى زيادة معدلات التلوث وتخلف النفايات، نواتج ضارة بالبيئة، ويؤدي التوسع في مجال التنمية الزراعية حتماً إلى استغلال كميات كبيرة من المياه بكميات متزايدة من المبيدات الحشرية والمخصبات. وتظهر الآثار البيئية لعمليات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث أو "الدول النامية" التي تحاول تحقيق معدلات نمو عالية لتلحق بركب الدول المتقدمة.<sup>3</sup>

**4-** نقص الغذاء مما يؤدي إلى موت أعداد كبيرة من الأفراد جوعاً في الدول الفقيرة، ويؤثر على التربة مما يهدد الأمن الغذائي، ويزيد من الفقر وفي المقابل نجد أن ثلاثة أرباع المنتجات الغذائية في الدول الصناعية هي منتجات تضر بالصحة، مع إنتاج كم هائل من المخلفات الصناعية الضارة.<sup>4</sup> بالإضافة إلى عامل الحروب التي تؤدي بدورها إلى التلوث البيئي.

**رابعاً: طبيعة التكنولوجيات الحديثة:** ترتبط طبيعة التكنولوجيات الإنتاجية في السنوات الأخيرة ارتباطاً وثيقاً بالأزمة البيئية، بحيث أن التحولات الشاملة للتكنولوجيا الإنتاجية من الحرب العالمية الثانية والتي لها آثار شديدة على البيئة قد حلت محل التقنيات الأقل تدميراً. كان هذا العامل مسؤولاً إلى حد كبير عن توليد المواد الاصطناعية

<sup>1</sup> عايد راضي خنفر، مهند راضي خنفر، الاقتصاد كأداة لحماية البيئة، دوره ومتطلبات نجاحه، مجلة أسبوت للدراسات البيئية، جامعة أسبوت، المجلد 11، العدد 01، مارس 2008، ص 5-6.

<sup>2</sup> مالك حسين حوامة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 48. (بتصرف)

<sup>3</sup> انتصار بلخير، الإطار المفاهيمي لحماية البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بعنوان: آليات حماية البيئة، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، طرابلس، يومي 16 و 17 ديسمبر 2017، ص 17

<sup>4</sup> نور الهدى حماد، مرجع سبق ذكره، ص 19-20

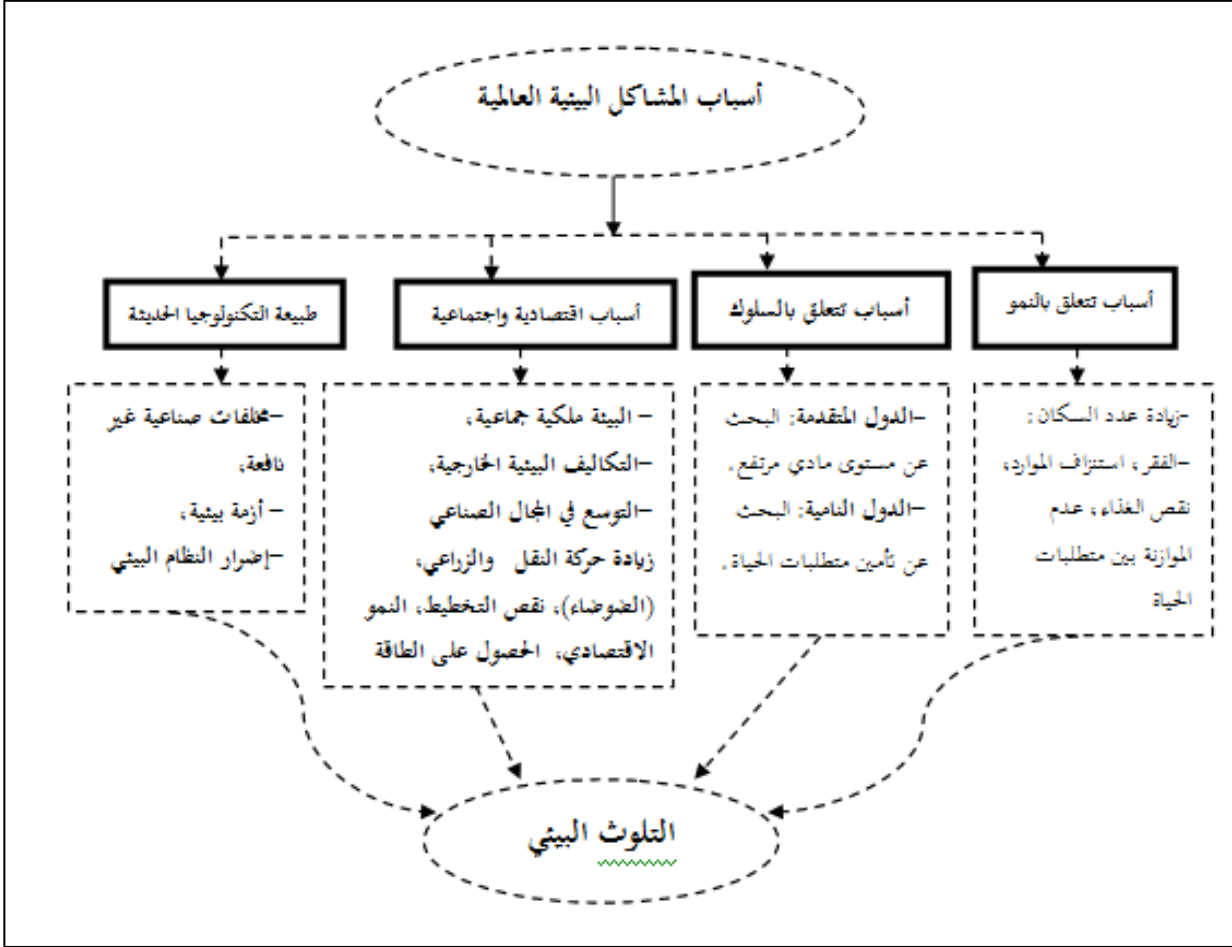
## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

غير قابلة للتحلل الحيوي مثل البلاستيك، المنظفات الاصطناعية، البتر وكيمويات وغيرها من المواد الضارة بالبيئة، وبالتالي فإن الأزمة البيئية هي النتيجة الحتمية لنمط بيئي معاكس للنمو الإنتاجي.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يلخص الشكل الموالي الأسباب التي تؤدي إلى خلق مشاكل بيئية وتتسبب في التلوث

البيئي:

شكل رقم: (1-12) أسباب المشاكل البيئية العالمية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

<sup>1</sup> Ramamohana Reddy Appannagari, **Environmental pollution causes and consequences: A study**, North Asian International research Journal of social science and consortiums, Vol 3, Issue-8, August-2017, P 154.



## المطلب الرابع: آثار وثرغرات مكافحة التلوث البيئي

للتلوث البيئي مجموعة من الآثار التي لها علاقة مباشرة بصحة الإنسان وتدمر الكائنات الحية الأخرى، بحيث تختلف آثاره من شكل لآخر، لذا تسعى الحكومات إلى حماية البيئة من الآثار الضارة والحفاظ عليها عن طريق التعرف على الثغرات التي تقف كحاجز لمكافحته، والعمل على إيجاد حلول مناسبة مع ضرورة التخطيط السليم والجيد للبيئة.

### أولاً: آثار التلوث البيئي

يتسبب التلوث الغذائي في هلاك العديد من أبناء المجتمع، في حالة ما إذا كانت الأطعمة أصيبت بمادة سامة أو بتلف شديد، إذ يؤدي التلوث الغذائي ببعض البكتيريا في كثير من الحالات للموت، كالتسمم الناتج عن مخالطة الغذاء لبعض الملوثة الجرثومية مثل بكتيريا السالمونيلا التي تسبب التيفوئيد، كما يحدث صعوبة في البلع والكلام وشلل في عضلات التنفس وحساسية الجلد والأزمات الصدرية. أما الأضرار غير المباشرة التي تكون على المدى الطويل نذكر منها الآثار الضارة الناتجة عن استخدام الصبغات الصناعية في الغذاء، وتلوث الغذاء بالمبيدات الزراعية، وما يحدثه من أورام سرطانية والطفح الجلدي، الخمول وخلل الأحماض النووية، وما يسببه تلوث الغذاء بالبرصا من مغص دائم بالبطن، وشلل باليدين.

وتتأثر صحة الإنسان بشكل أكبر عند تعرضه للإشعاعات النووية، دون الاستهانة بتلك الصبغة، إذ تؤدي على المدى الطويل للإضرار بصحة الإنسان هذا وفقاً للجنة الدولية للحماية من الإشعاع. ويحدث التلوث النفطي خلل بالوسط الطبيعي للمياه، والبيئة البحرية بصفة خاصة لأنه يؤثر على الأحياء البحرية ويجعلها غير صالحة حتى للاستخدام البشري، كنتيجة لعدم تجدد الأكسجين، كما يظهر النفط في مذاق الأسماك ورائحتها، ويؤثر على حركة السياحة والاتجار، وينقص نمو النباتات البحرية، وتسبب الغازات الملوثة كأول أكسيد الكربون الاختناق نتيجة لعدم إمداد الجسم بالأكسجين وتسمم النباتات، كما يقل إنتاج المحاصيل الزراعية في حالة تعرضها لجرعات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت الذي يؤثر على جهازي الشم والتنفس، وانخفاض نسبة مقاومة الأجسام للأمراض.

وتشكل النفايات تهديداً كبيراً للبيئة، لما لها من انعكاسات سيئة على الصحة العامة والنواحي النفسية والجمالية لدى المواطن، وما تسببه من كساد اقتصادي نتيجة الإضرار بالمحاصيل ومصادر المياه، وتعد عاملاً مساعداً لتكوين الحشرات الضارة والناقلة للأمراض وهناك بعض النفايات الخطيرة التي تؤدي لأمراض الفشل الكلوي، أمراض القلب والسرطان وغيرها من الأمراض الخطيرة.<sup>1</sup> كما تم ربط التلوث الضوضائي بارتفاع ضغط

<sup>1</sup> يوسف نور الدين، جبر ضرر التلوث البيئي، دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 51-53.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

الدم والنوبات القلبية والسكتة الدماغية، يسبب مشاكل صحية من خلال تحفيز الجهاز العصبي والغدد الصماء وتغيير معدل ضربات القلب وضغط الدم، ويؤدي إفراز إلى هرمون التوتر. مما يؤثر سلبا على الصحة. تشير التقديرات إلى تأثر أكثر من 100 مليون مواطن بالتعرض لمستويات عالية من الضوضاء من حركة المرور على الطرق. تعد السكك الحديدية والمطارات والصناعة أيضا مصادر مهمة للتلوث الضوضائي. ونتيجة لذلك يعاني حوالي 6 ملايين شخص من اضطراب شديد في النوم، في حين يعزى 69000 حالة دخول إلى المستشفيات و15900 حالة وفاة مبكرة سنويا إلى الضوضاء البيئية في الاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

ويوضح الجدول الموالي مصادر الضوضاء و تأثيرها على السامع انطلاقا من اعتبار أن الصوت الذي تكاد تسمعه الأذن السليمة تماما هو 0 Décibel بينما حد الصوت الذي يسبب الآلام في الأذن 120-130 Décibel وبين هذين الرقمين قسم الجدول إلى أقسام وهي كمايلي:<sup>2</sup>

جدول رقم: (1-5) مصادر الضجيج ووحدة قياسه وتأثيره على السمع

مصدر الضجيج	وحدة القياس-الديسيبل	التأثير على الإنسان
انفجار قذيفة على بعد 1 متر	150	تخريب آني للسمع
	130	حد الآلام
إقلاع طائرة نفاثة على بعد 200 متر	120	تخريب السمع بعد 7.5 دقيقة
دراجة نارية قوية	100	تخريب السمع في ساعتين
حركة المرور الكثيفة	90	تخريب في 8 ساعات
موسيقى كلاسيكية عالية	80	الحد المسموح به في 8 ساعات متتالية
المكنسة الكهربائية	70	عدم الاستمرار في التركيز
المحادثة العالية	60	تقطع الحديث
غرفة النوم	40	هدوء
الهمس	20	هدوء شديد
حركة أوراق الشجر	10	بالكاد يسمع
البعوضة على بعد 4 متر	0	حد السمع 1000-4000 HZ*

المصدر: جهاد بن عثمان، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 846.

<sup>1</sup> Future Brief: what are the health costs of environment pollution?, European commission, Science for Environment policy, December 2018, issue 21. P 08. Available at: [https://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/health\\_costs\\_environmental\\_pollution\\_FB21\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/health_costs_environmental_pollution_FB21_en.pdf) Page consulté le: 23/12/2019

<sup>2</sup> جهاد بن عثمان، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 844-846.

\* (" Hertz اختصارا HZ: وحدة قياس تردد الصوت أي عدد موجات الصوت في الثانية، فالأذن في الأوضاع الطبيعية تسمع الأصوات الواقعة بين 16 و 20000 HZ ولا تسمع ما هو أعلى أو أدنى من ذلك.)

### ثانيا: ثغرات مكافحة التلوث

للتلوث البيئي العديد من الثغرات نذكرها كمايلي: <sup>1</sup>

**1- ثغرات التنفيذ:** كثيرا ما تنشأ هذه الثغرات بسبب عدم توافد الموارد وقصور القدرة الإدارية، المالية والمؤسسية والتقنية أو عدم توافر الإرادة السياسية أو التنسيق بين الوزارات؛

**2- الثغرات المعرفية:** تستمر هذه الثغرات بسبب قصور الوعي بالمعلومات الرئيسية، بما في ذلك مصادر التلوث ومسارات التعرض والآثار والحلول. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار الاستنتاجات الجديدة بشأن التأثيرات على الصحة والنظم الإيكولوجية، والمسائل المستجدة. ولا يفسح بدرجة كافية عن المعلومات كما أن فهم الأبعاد الاجتماعية للتلوث محدودة؛

**3- الثغرات في البنية التحتية:** توجد الثغرات مثلا فيما يتعلق برصد التلوث، جمع النفايات والمياه المستعملة ونفايات المناجم ومعالجتها والتخلص منها، تيسير إعادة التدوير وتحسين تخزين الأغذية؛

**4- اضطلاع المؤسسات المالية والصناعية بدور قيادي محدود:** هذه المحدودية شديدة بوجه خاص في مجالات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتلوث، والاستيعاب الداخلي لتكاليف التلوث، منع التلوث، والتمويل الأخضر وهي تعوق اتخاذ إجراءات فعالة؛

**5- سوء التسعير وعدم وضوح القيم الإيكولوجية والاستيعاب الخارجي لتكاليف التلوث:** أسفرت هذه الثغرات عن هدر الموارد والإفراط في استخدامها، وفي التعامل مع النظم الإيكولوجية على أنها مدفن للنفايات ومصارف لها، مع تحديد الخيارات بدون الوعي الكامل بعواقبها البيئية؛

**6- الاعتراف غير الكاف بما لاختيارات المستهلكين من عواقب من حيث التلوث:** هذه الاختيارات التي تمارس حتى في حالة وجود لوائح وسياسات مناسبة، تشير للحاجة إلى تحسين فهم السلوك والحوافز. فالاختيارات قد تكون بحكم العادة، أو نتيجة للشعور بأن شخصا واحدا لا يمكن أن يحدث farkا أو نتيجة لوجود مشكلة "منتفع بالجمان"، أو الأعراف والممارسات الاجتماعية.

يتطلب حل مشكل التلوث البيئي تضافر الجهود والتعاون بين الدول والحكومات في كل أنحاء العالم لمكافحة هذه الظاهرة، ولتسهيلها لابد من الوقوف على أهم الثغرات أو العراقيل التي تحول دون تجسيد الحلول على أرض الواقع، فمن بينها نذكر عدم تعميم تطبيق سياسات اقتصادية للحد من هذا المشكل، عدم التنسيق بين الإدارات والوزارات أو حتى بين مصالح المؤسسات وأقسامها، عدم البحث عن المعلومات الضرورية والرئيسية والتي تعطي صورة عامة عن التلوث وآثاره والحلول المناسبة له، بالإضافة إلى الهدر وعدم الاستغلال الأفضل للموارد.

<sup>1</sup> نحو كوكب خالي من التلوث ، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثالثة، ديسمبر 2017، ص 15. متاح على الرابط:

### المبحث الثاني: التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والجهود الدولية لحماية البيئة من التلوث

تختلف التهديدات البيئية بين عالمية وأخرى إقليمية نذكر منها التغير المناخي، الاحتباس الحراري، استنفاد طبقة الأوزون، ندرة المياه، تدهور الأراضي... إلخ، وهي من المشاكل البيئية التي تتعلق بصورة مباشرة بالنشاط البشري بجوانبه المتعددة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وعلاقته بهذه الجوانب، كما أن اهتمامه بالتنمية على حساب البيئة ونشاطه الصناعي وعدم وعيه كلها أسباب تؤدي إلى تفاقم الأزمة وحدثت مشكلة التلوث البيئي. وهو ما أدى بالحكومات والهيئات العالمية إلى عقد مؤتمرات تضم معظم الدول من أجل إيجاد حلول مناسبة، أبرزها مؤتمر استوكهولم الذي يمثل البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي وهو قاعدة أساسية للمؤتمرات اللاحقة، من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة في ظل تطبيق الاقتصاد الأخضر.

### المطلب الأول: التنمية المستدامة وأبعادها

إن إستراتيجية المحافظة العالمية على البيئة التي بدأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وفرت منبرا للنقاش الدولي بشأن الاستدامة، وأهم خطوة جديرة بالملاحظة نحو الاهتمام بالتنمية المستدامة هي نشر تقرير دولي بعنوان "مستقبلنا المشترك" من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) سنة 1987<sup>1</sup>. استعرض هذا التقرير جوانب مختلفة أهمها الجانب البيئي، المرتبط بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مبرزا أهمية التنمية المستدامة وتوجهاتها ضمن السياسات والاستراتيجيات العالمية.

### أولا: مفهوم التنمية المستدامة

أقرت هيئة الأمم المتحدة للتنمية سنة 1956 تعريفا للتنمية على أنها: "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في تقدمها بأقصى قدر مستطاع". ويعد هذا التعريف لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية، وذلك بتحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها.<sup>2</sup>

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها تلك: "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر

<sup>1</sup> Abdul Ghafoor Awan, **Relationship between Environment and Sustainable Economic development: A Theoretical approach to environmental problems**, International Journal of Asian Social Science, 2013, p p 743-744. Available at: <https://www.aessweb.com/pdf-files/741-761.pdf>  
Page consulté le: 28/09/2019

<sup>2</sup> سالم نصيرة، الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى بعنوان: آليات حماية البيئة، الجزائر العاصمة، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، طرابلس، 30/12/2017، ص 31.

الزمن". [حيث أن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعي (معدات وطرق... إلخ) وبشري (معرفة ومهارات)، اجتماعي (علاقات ومؤسسات)، بيئي (غابات ومرجانيات)]<sup>1</sup>.

بجاء مفهوم وتعريف التنمية المستدامة كمصطلح في جدول الأعمال العالمي السائد في تقرير يشار إليه عموماً باسم "تقرير بروتلاند"، وكان أول استعراض للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. يعرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"<sup>2</sup>. وفي جوهره، يدعو التقرير إلى إتباع نهج متضافر من جانب جميع الدول لتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموارد العالمية.

ومنه على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية المستقبلية، ولا يتأتى إلا بالحفاظ على الموارد الطبيعية ما يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فكل استنزاف للموارد البيئية الطبيعية أعبأه تنعكس على الأجيال اللاحقة.<sup>3</sup>

كما تضيف لجنة (WCED) إلى التعريف مفهومين متأصلين وهما: مفهوم "الحاجة"، وفكرة "القيود" وبشكل أكثر تحديد الاحتياجات الأساسية للأشخاص الأكثر حرماناً والتي يجب إعطاء الأولوية القصوى لها وحالة التقنيات والتكنولوجيا و القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.<sup>4</sup> يحتوي "تقرير بروتلاند" على معلومات جمعتها اللجنة خلال ثلاث سنوات من البحث والتحليل مع التركيز على القضايا الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق باستخدام الأراضي، إمدادات المياه، الخدمات الاجتماعية، التعليم والصحة، فضلاً عن إدارة النمو الحضري.<sup>5</sup>

منذ بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة سنة 1987 توسع مفهومها واختلفت تعاريفها، وذلك لما لها من أهمية بارزة تهتم بالأنظمة الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية، وخاصة البيئية وصلته الوثيقة بالتنمية.

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهبتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 14.

<sup>2</sup> S.R. Abdulrazak, Fauziah Sh. Ahmed, **Sustainable development: A Malaysian perspective**, International Conference on Accounting Studies 2014, Kuala Lumpur, Malaysia, procedia Social and Behavioral Sciences, 18-19 August 2014, p 268. Available online at: <https://pdf.sciencedirectassets.com> Page consulté le: 9 /12/2019

<sup>3</sup> بن بو عبد الله مونية، بن بو عبد الله وردة، تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة ريس للعلوم الاجتماعية والتربوية، المجلد 6، العدد 05، ماي 2019، ص 508.

<sup>4</sup> Chouali Naima, **les pratique du système de management environnemental certifié ISO 14001 au sein d'une entreprise publique algérienne : cas de l'entreprise portuaire de Bejaia (EPB)**, p 102 (بتصرف)

مداخلة منشورة في كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة، الذي نظمه مركز جيل البحث العلمي الجزائر العاصمة يوم 30 ديسمبر 2017.

<sup>5</sup> Gisele Silva Barbosa, And others, **A conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability**, International Journal of Social sciences, volume 3, N (2), 2014. P 03. Available at: [https://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp-01-15\\_ijossV3N2.pdf](https://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp-01-15_ijossV3N2.pdf) Page consulté: 15/12/2019.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

يوضح الجدول التالي لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التنمية المستدامة وفقا لهيئات علمية وباحثين اقتصاديين خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 2015 :

### جدول رقم: (1-6) لمحة تاريخية عن معنى التنمية المستدامة خلال الفترة 1987-2015

السنة	معنى ومفهوم التنمية المستدامة
1987	التنمية المستدامة هي تنمية تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة جيل المستقبل على تلبية احتياجاته
1989	تنطوي التنمية المستدامة على نظام اجتماعي - اقتصادي مفاهيمي يكفل استدامة الأهداف في شكل تحقيق دخل حقيقي، وتحسين مستويات التعليم، والرعاية الصحية ونوعية الحياة عموما
1990	هي تنمية غير محدودة تركز على تحقيق فوائد أكبر للبشر واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة في موازنة البيئة اللازمة لكل البشر وجميع الأنواع الأخرى
1991	التنمية المستدامة عملية من التغييرات المستهدفة التي يمكن تكرارها إلى الأبد. (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العالمي للطبيعة)
1998	هي بناء اجتماعي مستمد من التطور الطويل الأجل لتنمية سكانية واقتصادية بشرية لمنظومة بالغة التعقيد، التي تكون مدمجة في النظم الإيكولوجية وفي العمليات الكيميائية الحيوية في الأرض
1999	هي التنمية التي توفرها القدرة الاستيعابية للنظام الإيكولوجي
1999	برنامج يغير عملية التنمية الاقتصادية لضمان نوعية الحياة الأساسية، وحماية النظم الإيكولوجية القيمة والمجتمعات المحلية الأخرى في الوقت نفسه
2004	إن التنمية المستدامة تناقض عالمي قوي للثقافة الغربية المعاصرة ولأسلوب الحياة
2007	هي عملية تغيير حيث ترفع الموارد، ويمجد اتجاه الاستثمارات، كما تركز على تطوير التكنولوجيا، وتنسيق عمل مختلف المؤسسات، وبالتالي تزداد إمكانات تحقيق الاحتياجات والرغبات البشرية أيضا
2010	التنمية المستدامة هي التوفيق بين الاقتصاد والبيئة على مسار جديد للتنمية من شأنه أن يتيح للبشرية تنمية مستدامة طويلة الأجل
2012	تتيح التنمية المستدامة إمكانية التفاعل الزمني غير المحدود بين المجتمع والنظم الإيكولوجية وأنظمة المعيشة الأخرى دون إفقار الموارد الرئيسية
2015	التنمية المستدامة هي تنمية تحمي البيئة، لأن البيئة المستدامة تمكن من تحقيقها

Source: Tomislav Klarin, **The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues**, Zagreb International Review of Economics & Business, University of Zagreb and De Gruyter Open Vol 21, No. 1, 2018, p 77. (بتصرف)

تختلف تعاريف التنمية المستدامة باختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، فمنهم من يربط التنمية بالجانب الاقتصادي والاجتماعي أي التنمية الاجتماعية ذات البعد البيئي، والتنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي وهو المفهوم السائد الذي اهتمت به اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، ركزت من خلال تعريفها على إمكانية تحقيق أهمية التنمية من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وعدم استغلالها وذلك لتلبية احتياجات الجيل الحالي والمستقبلي عن طريق إدارة جيدة للموارد الطبيعية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، توازن النظام البيئي، وضع استراتيجيات وسياسات محكمة للتنمية والتخطيط لها، دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع البيئية وتحليل عائداتها ومعالجة آثارها البيئية. وذلك من أجل القدرة على مواجهة التحديات العالمية من تلوث بيئي، وتدهور البيئة العالمية ومالها من آثار سلبية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالتكاليف البيئية التي تؤرق الحكومات، بالإضافة إلى قدرة الدول على تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر ممكن من التلوث والأضرار البيئية لتحقيق ذلك لا بد من القيام بالتخطيط البيئي المناسب وتسيير الضوء على الأدوات الاقتصادية كالمحاسبة البيئية ودورها الفعال في الحفاظ على البيئة عن طريق المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية والإفصاح عنها، وبالتالي تطبيق تنمية مستدامة فعالة. كما أن مفهوم هذه الأخيرة يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأنظمة الثلاث (النظام الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).

### ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي، بحيث لا يرتبط بعدها بالجانب البيئي فقط وإنما تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما يضيف الاقتصاديين بعد آخر وهو البعد التكنولوجي إلى الأبعاد الرئيسية، تم تقسيمها إلى بعد بيئي وبعد محلي وبعد عالمي، وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة بصفة عامة:<sup>1</sup>

**1- البعد الاقتصادي:** يقضي هذا المبدأ بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على نحو أمثل، ومن مقومات هذا البعد نجد:

**أ- الحد من تبديد الموارد الطبيعية:** إن التنمية المستدامة لدى الدول المتقدمة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الموارد الطبيعية و الطاقوية، في حين تراها الدول المتخلفة على أنها محاولة للاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستويات المعيشة، وعليه لا بد من إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة وذلك بتحسين مستوى الكفاءة في الاستغلال وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة إذ لا بد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية للدول المتخلفة.

<sup>1</sup> تمانوت خيرة، بن مسعود آدم، بن مهدي مراد، التنمية المستدامة بين المعوقات والتحديات المستقبلية للدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة لونيبي علي، البلدية 02، يومي 23-24 أبريل 2018، ص 11.



ب- الحد من التفاوت في مستوى الدخل: إن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة وذلك لعدم تنفيذ الحلول المناسبة للحد منه والتي نذكر منها:

-تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.

-منح قروض للفقراء تكون بسيطة، ميسرة وبدون فوائد.

ج- المساواة في توزيع الموارد: من بين الأمور التي تشكل حاجزا أمام تحقيق التنمية هي الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، ولذا يجب على الدولة الفقيرة والغنية أن تعمل معا لتخفيض عبء وتحسين مستويات المعيشة للمجتمعات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

د- تقليص الإنفاق العسكري: في ظل هذا الزخم والتسابق بين الدول من أجل امتلاك الآلة العسكرية نجد أن الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة، فكل دولة تعمل على تخصيص جزء كبير من إيراداتها لتمويل نفقاتها العسكرية وبالتالي لو خصص جزء بسيط من هذا الإنفاق لدعم النشاط الاستثماري لكان له نتائج إيجابية على التنمية.

2- البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود، فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس، يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

3- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.<sup>1</sup> إضافة إلى الأبعاد الثلاثة الرئيسية المذكورة سابقا هناك بعد آخر وهو البعد التكنولوجي يهدف هذا الأخير إلى استخدام التكنولوجيا في عملية التنمية.

4- البعد التكنولوجي: يتضمن هذا البعد العناصر التالية:<sup>2</sup>

أ- استغلال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها هي نتائج النشاط الصناعي؛

<sup>1</sup> ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 46، 2009 ص ص 108-109.

<sup>2</sup> تحانون خيرة، بن مسعود آدم، بن مهدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.



ب-الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من مثيلتها المستخدمة في الدول المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيات المحسنة وكذلك التوجه بالنصوص القانونية الخاصة لفرض العقوبات في المجال وتطبيقها؛

ج- الحد من انبعاثات الغازات: في هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

د- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض فاتفاقية كيوتو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية.

أما الدكتور عمر عبد الهادي في كتابه: "الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي" قسم أبعاد التنمية المستدامة إلى ثلاث أبعاد رئيسية، الأول البعد البيئي وقد تم التطرق إليه والثاني: البعد العالمي أما البعد الأخير يتمثل في البعد المحلي، وهي كمايلي:<sup>1</sup>

- اعتبر البعد العالمي من بين العناصر المهمة للتنمية المستدامة وهو يمثل مختلف المشاكل الناتجة عن التفاعلات الاقتصادية بين الدول، والتعاملات الاقتصادية العالمية التي تضع العالم أجمع أمام نفس الاتجاه ونفس المشكل مثل التغير المناخي العالمي وماله من آثار سلبية على الجانب البيئي، من خلال ارتفاع الانبعاثات الغازية العالمية التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري، وبالأخص مع تطور التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والاتحادات الدولية، والدور البارز للشركات المتعددة الجنسيات من الناحية الاقتصادية، وبالتالي لا بد من حماية البيئة والمحافظة عليها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. بالإضافة إلى وضع استراتيجيات وسن قوانين تحكم الشركات العالمية والاتحادات الدولية حتى يتم التخفيف من حدة المشاكل العالمية خاصة التلوث مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي.

- أما البعد المحلي فيتعلق الأمر بالتنسيق والربط بين الأبعاد الأساسية السابقة الذكر (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) والتي تؤثر على سير التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> أنظر إلى:

سليمان عمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

## المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة

لا يوجد تعريف متفق عليه دوليًا للاقتصاد الأخضر، بحيث تم تعريفه في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: ["اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير".<sup>1</sup> وبتعبير أبسط فإن الاقتصاد الأخضر "هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا. ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات القطاعين العام والخاص، تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد وخدمات النظم الإيكولوجية"<sup>2</sup>]. أما البنك الدولي يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه "الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية ويراعي المخاطر الطبيعية، ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية..."<sup>3</sup>، كما أنه يقوم بتعزيز الفرص الاقتصادية التي لا تتعارض مع الاستدامة البيئية والرفاهية الاجتماعية، ويعزز الأهداف البيئية التي يمكن أن توفر أشكالاً جديدة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية.<sup>4</sup> للاقتصاد الأخضر مجموعة من الفوائد سواء على المستوى البيئي أو الاقتصادي وحتى الاجتماعي، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: (1-7) فوائد الاقتصاد الأخضر

فوائد بيئية	فوائد اقتصادية واجتماعية
- حماية الموارد الطبيعية، حفظها وتعزيزها	- الوظائف والمهارات
- استدامة خدمات التنوع البيولوجي	- إمكانات الإنتاج
- خفض انبعاث الغازات الدفيئة	- أعمال مستدامة تتسم بالكفاءة
- المرونة في مواجهة المناخ	- أسواق ومنتجات جديدة
	- مجتمعات ريفية مجدية اقتصاديا
	- الشمولية الاجتماعية

Source: Green Economy opportunities for rural Europe, Publications Office of the European Union, European Network for Rural Development, EU Rural Review N° 23, Luxembourg, 2017, p 05. Available at: <https://enrd.ec.europa.eu/sites/enrd/files/publi-enrd-rr-23-2017-en.pdf> Page consulté le: 13/02/2020

<sup>1</sup> Cameron Allen, Stuart clouth, UN Division for Sustainable Development, A guidebook to the Green Economy, division for sustainable development, August 2012. p 9 Available at : <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/GE%20Guidebook.pdf> Page consulté le: 10/02/2020

<sup>2</sup> التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مكتب العمل الدولي جنيف، التقرير الخامس، ص 16

<sup>3</sup> هاشم مزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 19-20.

<sup>4</sup> European Network for Rural Development, Green Economy opportunities for rural Europe, Op.cit, p 05.

فالنسبة للعلاقة، لا يحل مفهوم الاقتصاد الأخضر محل التنمية المستدامة، ولكن هناك اعتراف متزايد بأن تحقيق الاستدامة يعتمد بالكامل تقريبًا على الاقتصاد الصحيح.<sup>1</sup> بحيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، البيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة<sup>2</sup>. تعكس أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال متوازن للغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق أهدافها، يتعين على البلدان تحديد أوجه التكامل التي يمكن أن تعزز إحراز تقدم هادف.<sup>3</sup>

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ارتبط بالعديد من القضايا (الاقتصادية، البيئية والتجارية..)، بحيث ربط برنامج الأمم المتحدة تعريف الاقتصاد الأخضر بالرفاهية والعدالة الاجتماعية مقابل الاستثمارات البيئية، ينتج عنها نمو في الدخل وفرص العمل، أما البنك الدولي فقط وصفه بالاقتصاد الفعال وقدرته على الحد من الأضرار البيئية خاصة تلوث الهواء وآثاره الخطيرة، فمن بين أهداف الاقتصاد الأخضر أنه يجعل الحياة الحضرية أكثر استدامة وأقل انبعاثًا للكربون.

كما أن له فوائد عديدة ما يجعله يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي تعطي أهمية كبيرة لمجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، أدرجت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وهي عبارة عن 17 هدفًا، وضعت ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نعرضها في الجدول التالي:

<sup>1</sup> **Europe's Environment an assessment of assessments**, European environment agency green economy, September 2011, Luxembourg, P 96. Disponible sur :

[\\_Page consulté le:20/10/2019https://www.eea.europa.eu/publications/europes-environment-aoa#tab-figures-used](https://www.eea.europa.eu/publications/europes-environment-aoa#tab-figures-used)

<sup>2</sup> قحام وهبية، شرقوق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية

والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 439

<sup>3</sup> Justice Mensah, **Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action**: Literature review, cogent social sciences, 14 august 2019. P P 14-15. Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/> Page consulté le: 25/10/2019

جدول رقم: (1-8) أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 2015

الأهداف	الرقم
- القضاء على الفقر بجميع أشكاله	01
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة	02
- ضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار	03
- ضمان التعليم الجيد	04
- تحقيق المساواة بين الجنسين	05
- ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام	06
- ضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة ومستدامة وبأسعار معقولة	07
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمل اللائق للجميع	08
- البنية التحتية، تعزيز الابتكار	09
- الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	10
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة	11
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	12
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	13
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	14
- حماية النظم الإيكولوجية، إدارة الغابات، مكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي	15
- تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة	16
- تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, United Nations, Department of Economic and Social Affairs Sustainable Development, Available at: <https://sdgs.un.org/2030agenda> Page consulté le: 05-01-2020.

يمثل الجدول مجموعة من الأهداف التي وضعت من أجل خطة التنمية البيئية المستدامة لجميع الدول حول العالم، فلتحقيق هذا ينبغي دراسة الأداء البيئي للدول عن طريق هذه الأهداف، وذلك وفقا لمجموعة من البيانات والتي يتم جمعها وتحليلها مثل: حماية النظم الإيكولوجية، التصدي لتغير المناخ وآثاره على صحة الإنسان، ضمان الحصول على طاقة نظيفة، نوعية الهواء وتعزيز الزراعة المستدامة... إلخ، تعتبر كلها عناصر تدخل ضمن الدراسة لمعرفة مدى قدرة الدول على تطبيق سياسات بيئية فعالة.

بحيث سنتطرق إلى مؤشر الأداء البيئي للدول باعتباره يعد وسيلة لتقييم السياسات البيئية العالمية من جهة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى.

تعتبر المؤشرات البيئية جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف.<sup>1</sup>

من بين هذه المؤشرات نتطرق إلى مؤشر الأداء البيئي الذي يعتبر مؤشراً مهماً لوضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالمياً لتحسين الأداء البيئي لكونها المهذب لكثير من الأخطار الحقيقية، ويعطي فرصة للمقارنة بين البلدان ووضع ترتيب تنافسي لها، ويسمح بتقييم السياسات الوطنية بشكل معمق لتتمكن كل دولة من تشخيص مواطن القوة والضعف في معالجة كل قضية على حدة.<sup>2</sup>

تقوم فكرة "مؤشر الأداء البيئي" على تقييم الوضع البيئي للدول وفق مجموعتين أساسيتين هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية بحيث يشمل كل منهما على نوعية الهواء، الطاقة، مياه الشرب، الموارد المائية، التنوع البيولوجي والمناخ... إلخ، ضمت كل تقارير مؤشر الأداء البيئي مؤشرات عديدة تنصب كلها ضمن موضوع البيئة، حتى يتسنى للدول معرفة أدائها مقارنة بالدول الأخرى، ومدى فعالية سياساتها البيئية المتبعة، ثم اكتشاف نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك.

ضم تقرير 2014 لمؤشر الأداء البيئي 178 دولة أما بالنسبة للتقارير الأخرى (2016-2018-2020) ضمت 180 دولة حول العالم، تستخدم أحدث البيانات المتاحة لكل دولة خلال فترة زمنية وهي سنة كاملة من طرف مؤسسات البحوث العالمية والمنظمات الدولية التي نذكر منها البنك الدولي. يتم دراسة مؤشر الأداء البيئي العالمي من طرف جامعتي ييل وكولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ومركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية، يتم إصداره كل سنتين تقريباً.

أولى تقرير 2020 اهتماماً كبيراً لمشكلة التلوث الهوائي وكمية الكربون المنبعث في الهواء والتي لها تأثير كبير على صحة الإنسان، كما أنه يشكل خطورة على العالم أجمع، بحيث نجد أن الدول التي أعطت اهتماماً أكثر لهذا الجانب قد نالت المراتب الأولى مستخدمة بذلك سياسات أتاحت لها الفرصة للتخفيف من حدة التلوث الهوائي والتنويع من استخدام مصادر الطاقة البديلة عن طريق تجنب استخدام الكربون واستبداله بمصادر أخرى للطاقة النظيفة، وعليه سنقوم بعرض جدول يوضح مؤشر الأداء البيئي للدول الأجنبية كمايلي:

<sup>1</sup> عباس عبد الحفيظ ، شريف محمد ، محجوبي محمد الأخضر، دور ومدى فعالية النظام الجبائي في الحد أو التخفيف من حدة التلوث البيئي، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، العدد 03، ديسمبر 2013، ص ص 423-424.

<sup>2</sup> عبد الفتاح داودي، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية العالمية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص 217.

جدول رقم: (1-9) نتائج الدول الأجنبية لمؤشر الأداء البيئي مع ترتيبها خلال الفترة 2014-2020

2020		2018		2016		2014		الدول /السنوات
الرتبة / مجموع النقاط		الرتبة / مجموع النقاط		الرتبة / مجموع النقاط		الرتبة / مجموع النقاط		
82.5	1	81.60	03	89.21	04	76.92	13	الدنمرك
82.3	2	79.12	07	86.58	20	83.29	02	لكسمبورغ
78.9	7	78.64	10	90.68	01	75.72	18	فنلندا
80	5	83.95	02	88.2	10	71.05	27	فرنسا
77.2	10	78.37	13	88.26	30	80.47	06	ألمانيا
71	20	76.96	16	84.48	29	74.36	22	إيطاليا
74.3	14	78.39	12	84.91	06	79.79	07	إسبانيا
78.7	8	80.51	05	90.43	03	78.09	09	السويد
81.3	4	79.89	06	87.38	12	77.35	12	المملكة المتحدة
81.5	3	87.42	01	86.93	16	87.67	01	سويسرا
37.3	120	50.74	120	65.1	109	43	118	الصين
27.6	168	30.57	177	53.58	141	31.23	155	الهند
75.1	12	74.69	20	80.59	39	72.35	26	اليابان
50.5	58	63.79	52	83.52	32	53.45	73	روسيا
63.3	24	71.19	27	84.72	26	67.52	33	و - م الأمريكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

**01-Environmental Performance Index**, country ranking, EPI 2014, 29/01/2014, Available at: <https://archive.is/20140129142747/http://epi.yale.edu/epi/country-rankings> Page consulté le: 20/12/2020

**02 - Environmental Performance Index**, EPI 2016, Global Metrics for the Environment, The Environmental Performance Index ranks countries' performance on high-priority environmental issues, Yale Center for Environmental Law & Policy, Yale Data Driven Environmental Group, Center for International Earth Science Information Network, In collaboration with the World Economic Forum, 2016 Report, p 112-114.

**03- Environmental Performance Index**, Global metrics for the environment: Ranking country performance on high-priority environmental issues, Yale University, Colombia University, Center of international earth science information Network, World economic forum, 2018, p 04, Available at:

<https://epi.envirocenter.yale.edu/downloads/epi2018policymakerssummaryv01.pdf> Page consulté le: 20/12/2020

**04 -Environmental Performance Index**, EPI 2020 Result, Available at: <https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/epi> Page consulté le: 21-12-2020.

من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

**2020-** تحتل الدول الأوروبية المراكز الأولى من حيث مؤشر الأداء البيئي وهي دول غنية ومتقدمة كالدنمرك ولكسمبورغ، فرنسا، سويسرا، بريطانيا، أستراليا، فنلندا، السويد، ألمانيا وذلك نتيجة الالتزامات التي تتبناها كل دولة

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

من أجل المحافظة على البيئة، تحقيق تنمية بيئية مستدامة وتقييمها المتواصل لسياساتها المتبعة. بحيث تصدرت الدنمارك قائمة 2020 تحصلت على أعلى نقطة 100/82.5، لكسمبورغ 100/82.3 احتلت المرتبة الثانية خلال الفترتين 2014 و2020، تراجعت سويسرا بمرتبتين احتلت المرتبة الأولى خلال 2018 و 2014 تحصلت على نقطة 100/81.5 في 2020، المملكة المتحدة في المرتبة الرابعة متقدمة بدرجتين عن سنة 2018 بعدما كانت تحتل المرتبة 12 خلال سنتي 2014 و 2016، مسجلة 81.3 نقطة، بينما كانت المرتبة الخامسة من نصيب فرنسا بـ 80 نقطة تراجعت عن المرتبة الثانية التي حققتها سنة 2018. أما بالنسبة لفنلندا ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، السويد، اليابان تحصلت هذه الدول على أكثر من 70 نقطة، الولايات المتحدة الأمريكية بـ 63.3/100 في المرتبة 24، في حين لم تحقق الدول الأخرى نقاط أعلى مثل سابقاتها.

**2018-** حلت سويسرا على رأس القائمة التي ضمت 180 دولة تحصلت على 87.42 نقطة. يشير تقرير مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 إلى أنها حققت أداء جيد خاصة في مجال حماية المناخ وخفض تلوث الهواء والمحافظة على جودته من جهة، وخفض انبعاث الغازات الدفيئة من جهة أخرى. كما حلت فرنسا في المرتبة الثانية، الدنمارك المرتبة الثالثة، السويد في المرتبة الخامسة تحصلت على أكثر من 80 نقطة، كما تحصلت كل من فنلندا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 70 نقطة. وذلك حسب أدائهما الفعال في العديد من القضايا البيئية والجهود العالمية خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجال الاحتباس الحراري.

**أما سنة 2016:** تصدرت فنلندا لائحة التصنيف احتلت المرتبة الأولى، كما صنفت بلدان الشمال الأوروبي الأخرى ضمن مراتب عالية، وتعد نيوزيلندا أفضل بلد غير أوروبي في المركز الحادي عشر.<sup>1</sup> تحصلت فنلندا على أعلى نقطة 90.68. تليها أيسلندا في المرتبة الثانية بـ 90.51 نقطة، في حين سجلت السويد 90.43 نقطة احتلت بذلك المرتبة الثالثة.

تصنف الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، الهند، روسيا، الإتحاد الأوروبي من بين الدول الأولى في العالم الأكثر تلوثا لسنة 2018 (وهو ما تطرقنا إليه سابقا)، نجد أن كل من الهند والصين تسجل كل سنة تراجع مقارنة بالدول الأخرى، بحيث احتلت الهند المرتبة 168 سنة 2020 والصين 120 لنفس السنة كنتيجة لأدائهما البيئي، فبالرغم من الاستثمارات الصينية في مجال الطاقات الخضراء إلا أنها تعاني من التلوث البيئي خاصة في مجال ارتفاع الانبعاثات الغازية واعتمادها بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري.

احتلت اليابان المرتبة 12 لسنة 2020 وهي أحسن مرتبة سجلتها مقارنة بالسنوات السابقة تبرز مساهمتها وحرصها على أدائها البيئي خاصة فيما يتعلق بالانبعاثات الغازية والتخلي تدريجيا عن استخدام الكربون واللجوء

<sup>1</sup> 2016 Environmental performance Index (EPI), Network for Green Economy indicators, Report launched at WEF, 25 January 2016, Available on : <https://netgreen-project.eu/blog/2016/01/25/2016-environmental-performance-index-epi-report-launched-wef> Page consulté le: 23/12/2020



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

إلى مصادر الطاقة النظيفة. احتلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات 2014-2020 مراتب متقاربة آخرها المرتبة 24 بـ 63.3 نقطة ويعود تراجعها لهذه المراتب إلى استخداماتها المتواصلة للغاز والوقود الأحفوري الذي يتم استهلاكه في القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع النقل مما يؤثر على المناخ عن طريق ارتفاع الانبعاثات الغازية لثاني أكسيد الكربون.

-أما فيما يخص روسيا التي تعتمد بشكل كبير في حياتها اليومية على كل من الغاز الطبيعي والوقود الأحفوري بالرغم من السياسات المتبعة إلا أنها تصنف كخامس دولة اقتصادية صناعية ملوثة وفي المقابل تحتل مراتب متدنية مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. احتلت المرتبة 58 لسنة 2020 بينما احتلت المرتبة 32 لسنة 2016 وهي أحسن مرتبة تحصلت عليها خلال السنوات 2014-2020. بالرغم من التزاماتها البيئية إلا أنها لم تستطع تخفيض حجم التلوث البيئي مما يجعلها تصنف ضمن الدول الأكثر تلوثاً للهواء في العالم. أما الجدول الموالي يخص مؤشر الأداء البيئي للدول العربية نعرضه كمايلي:

جدول رقم: (1-10) نتائج الدول العربية لمؤشر الأداء البيئي مع ترتيبها العالمي خلال الفترة 2014-2020

الدول/ السنوات	2014		2016		2018		2020	
	الرتبة	م النقاط	الرتبة	م النقاط	الرتبة	م النقاط	الرتبة	م النقاط
قطر	44	63.03	87	69.94	32	67.80	122	37.1
المغرب	81	51.89	64	74.18	54	63.47	100	42.3
تونس	52	58.99	53	77.28	58	62.35	71	46.7
الكويت	42	63.94	113	64.41	61	62.28	47	53.6
الأردن	60	55.78	74	72.24	62	62.20	48	53.4
مصر	50	61.11	104	66.91	66	61.21	94	43.3
الإمارات العربية المتحدة	25	72.91	92	69.35	77	58.90	42	55.6
العربية السعودية	35	66.66	95	68.63	86	57.47	90	44
الجزائر	92	50.08	83	70.28	88	57.18	84	44.8
البحرين	82	51.83	86	70.07	96	55.15	56	51
السودان	171	24.64	170	42.25	115	51.49	130	34.8
عمان	99	47.75	126	60.13	116	51.32	110	38.5
العراق	149	33.39	116	63.97	152	43.20	106	39.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مراجع الجدول السابق (رقم 1-9).



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

- احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية، الكويت، قطر، مصر المراكز الخمس الأولى عربيا لسنة 2014 ما يفسر ممارساتهم للسياسات البيئية وقدرة هذه الدول على الحفاظ على البيئة وجهودها المبذولة في هذا المجال، وذلك بـ 100/72.91 كنتيجة للإمارات العربية المتحدة والدول الأربع الأخرى حققت 100/66.66 نقطة للعربية السعودية، و 100/63.94، 100/63.03، 100/61.11 بالنسبة لكل من الكويت، قطر، مصر على التوالي.

-أما بالنسبة للجزائر احتلت المرتبة 92 عالميا لسنة 2014 (مقارنة بالمرتبة 86 من أصل 132 دولة لسنة 2012.<sup>1</sup>) متحصلة على علامة 100/50.08 كنتيجة لأدائها البيئي. احتلت كل من العراق، عمان والسودان مراتب متأخرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، 171 بالنسبة للسودان بمجموع نقاط 100/ 24.64 و 47.75 و 100/ 33.39 بـ المركز 149 في العراق في المركز 100/ 33.39.

-2016: نلاحظ تسجيل تراجع الدول العربية من بينها الإمارات العربية المتحدة حلت محلها تونس سجلت المرتبة الأولى عربيا و 53 عالميا بـ 100/77.28، تليها كل من المغرب بمجموع 100/ 74.18، ثم الأردن في المرتبة الثالثة بـ 100/ 72.24، في حين سجلت الجزائر تقدما ملحوظا بـ 100/70.28 احتلت بذلك المرتبة 83 عالميا و الرابعة عربيا، تليها كل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية، أما المراتب الأخيرة في قائمة الدول العربية كانت من نصيب مصر، الكويت، السودان، عمان، العراق.

-2018: تصدرت قطر قائمة الدول العربية لمؤشر الأداء البيئي، احتلت المرتبة 32 عالميا بمجموع 100/67.80 تلتها كل من المغرب، تونس، الكويت، الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية بمجموع نقاط يتراوح بين 50 و 60 نقطة نتيجة للسياسات البيئية المنتهجة في مجال الطاقات المتجددة والحفاظ على البيئة، والتزاماتها الدولية بخفض الانبعاثات الغازية، بينما كانت المراتب الأخيرة للدول العربية من نصيب كل من اليمن، السودان.

-2020: يضم تقرير مؤشر الأداء البيئي EPI مقاييس جديدة خاصة فيما يتعلق بالتغير المناخي، و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

-تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية من جديد سنة 2020 بـ 100/55.6، احتلت المرتبة 42 عالميا، تليها الكويت، الأردن في المرتبة الثانية والثالثة عربيا أما عالميا فقد احتلتا المرتبة 47 و 48 بمجموع نقاط 53.6 و 53.4، كما احتلت البحرين المرتبة الرابعة عربيا و 56 عالميا.

<sup>1</sup> 2012 Environmental performance index and pilot trend environmental performance index, World economic forum – Columbia and Yale universities, , 2012 , p 10, Available at : [https://wbc-rti.info/object/document/7519/attach/2012EPI\\_Report.pdf](https://wbc-rti.info/object/document/7519/attach/2012EPI_Report.pdf) Page consulté le: 23/12/2020.

-أما الدول العربية التي احتلت المراكز الأخيرة تمثلت في عمان المرتبة 14 عربيا و 110 عالميا، قطر في المرتبة 15 عربيا و 122 عالميا، السودان في المرتبة الأخيرة عربيا (16) و 130 عالميا. ترجع هذه النتائج إلى مجموعة من الأسباب أهمها نذكر: نوعية الهواء، جودة مياه الشرب، التنوع البيولوجي، الانبعاثات الغازية....

-احتلت الجزائر المركز 84 عالميا بـ 100/44.8 تقدمت بأربع مراتب مقارنة بسنة 2018، احتلت بذلك المركز 6 عربيا متقدمة على السعودية (90)، مصر (94)، المغرب (100)، العراق (106)، عمان (110) قطر(122)، السودان (130).

### المطلب الثالث: الجهود الدولية الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة

ساهمت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في وضع آليات وقواعد تعكس الحرص الشديد من جانب الدول على حماية البيئة والحفاظ عليها من المشاكل العالمية، وذلك مع الارتفاع الكبير في درجة المخاطر البيئية خاصة مشكل التلوث الذي أصبح ظاهرة تؤرق مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. ركزت مجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات على بنود تعد في مجملها لصالح البيئة البشرية، أهم عنصر هو الحفاظ على عيش الإنسان برفاهية وكرامة والحفاظ على ممتلكاته عن طريق الدعوة إلى الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية ومعالجة مشكل التلوث البيئي بمختلف أشكاله خاصة التلوث الهوائي وما نتج عنه من ارتفاع كبير للانبعاثات الغازية التي تسبب الاحتباس الحراري، تعد كلها من بين المواضيع المسطرة والتي تحتاج إلى حلول سريعة لمعالجة خطورتها وأضرارها سواء على الإنسان أو بيئته. سنتطرق فيما يلي إلى أهم المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة على المستوى الدولي.

### أولاً: أهم المؤتمرات الدولية لتغير المناخ والحد من تلوث البيئة

"التكنولوجيا سلاح ذو حدين" بشقيها الإيجابي والسلبي من خلال تأثير استخدامها على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والمحافظة على البيئة لتحقيق الانتفاع الكامل بها أو تدمير عناصرها، بالإضافة إلى التطور العلمي والصناعي واستخدام الطاقة...، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع مخاطر التلوث البيئي، مما أدى إلى تفعيل تعاون دولي من خلال عقد مؤتمرات تضم مختلف الدول من أجل العمل على حماية البيئة ومكافحة التلوث، من أهم هذه المؤتمرات نذكر:

**1- مؤتمر استوكهولم عام 1972:** دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 2398 المؤرخ في 03-12-1968 إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار والأضرار التي تحيط بالبيئة الإنسانية ومحاولة وضع الأساليب والحلول لمواجهتها. نتيجة لهذا انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية بمدينة استوكهولم بالسويد خلال الفترة الممتدة بين 5 و 6 جوان عام 1972، شدد المؤتمر على حماية البيئة، كما دعا إلى السعي للتوصل لإيجاد سياسة عالمية للبيئة ووضع الخطوط لعمل عالمي وخلق مؤسسات تهتم بالبيئة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة، وقد

تم إنشاء برنامج لذلك في إطار الأمم المتحدة (UNEP) كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة، يهتم هذا البرنامج بوضع مبادئ مؤتمر استوكهولم موضع التنفيذ وخاصة تلك التي تتعلق بمبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب البيئة، وحث الدول على إبرام معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة، والعمل على تنسيق الجهود الدولية والإقليمية في المجال البيئي.<sup>1</sup> لقد ترجمت المبادئ الأساسية المفاهيم الحديثة الواردة في ديباجة إعلان استوكهولم ويشير المبدأ الأول والثاني على تأكيد حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة، وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة. وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.<sup>2</sup> يعد مؤتمر استوكهولم من أهم المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة ويعد بمثابة بوابة موجهة لجميع المؤتمرات اللاحقة باعتباره انطلاقة فعالة في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها.

**2- مؤتمر نيروبي 1982:** لمتابعة ما تم التوافق عليه في استوكهولم، تم عقد مؤتمر نيروبي في كينيا، لكن هذا المؤتمر لم يحظ بالزخم الإعلامي والاهتمام الرسمي الذي حظيت به باقي المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة لبحث الأوضاع البيئية العالمية.

وقد تم في نيروبي، استعراض انجازات الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عمل استوكهولم، والوقوف على أبرز التحديات التي واجهها المجتمع في مجال حماية البيئة، على ضوء الخبرة المكتسبة. كما جرى التطرق إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية، وكذا الارتفاع الكبير في عدد سكان العالم لاسيما الدول النامية والأقل نمواً، ودعا المؤتمر إلى بذل المزيد من الجهود والتعاون الدولي والإقليمي للحد من انتشار الفقر والتلوث ومعالجة التصحر والجفاف، وتشجيع الزراعة ومكافحة الفقر، التعاون والتنسيق بين الدول من أجل حماية البيئة في العالم.

وتبعاً لذلك اعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية مادياً وتقنياً لمعالجة التصحر والجفاف ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة، حيث تضمن إعلان نيروبي عشرة محاور أساسية، لكنها في الواقع لم تضيف شيئاً ذا أهمية في مجال تطوير مبادئ القانون الدولي لحماية البيئة، سوى التأكيد على أهمية تعاون الدول في مواجهة المشكلات البيئية، وإبراز فكرة الوقاية من التلوث، بشكل مهد لظهور المبدأ الوقائي في مجال حماية البيئة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مراح أحمد، تفعيل وسائل حماية البيئة (دراسة على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، سبتمبر 2019، ص ص 235-236.

<sup>2</sup> صلاح عبد الرحمن عبد الجديشي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص 42.

<sup>3</sup> عبد الناصر زياد هياجنه، القانون، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 238-239.

**3- مؤتمر ريو دي جانيرو:** انعقد مؤتمر قمة الأرض للتنمية بـريو دي جانيرو في 03 جوان 1992 واستمر لغاية 14 منه بحضور 185 دولة برعاية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتم بشؤون البيئة.

والجدير بالذكر أن هذه القمة كانت الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب، كبيرة كانت أو صغيرة غنية أم فقيرة متطورة أم نامية، للباحث في إيجاد الحلول ومعالجة المخاطر البيئية التي تهدد البشرية على الكرة الأرضية. فمن بين أهم الأسباب التي أدت إلى انعقاده وبالأخص من جانب التلوث البيئي نجد أنه أولى اهتمامه بإدارة النفايات الخطرة عن طريق اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة، إيجاد إدارة سليمة بيئياً لتصريف النفايات المشعة، حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون وكيفية الحد من الانبعاثات الغازية.

اختتم هذا المؤتمر بتوقيع اتفاقيتين الأولى تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض وقعتها 150 دولة امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التوقيع، أما الثانية تتعلق بمكافحة درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم وقع عليها معظم الدول بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وصدر عن المؤتمر وثيقة أطلق عليها تسمية (جدول أعمال القرن 21).<sup>1</sup> حظي هذا المؤتمر بمشاركة دولية واسعة وعلى أعلى المستويات، كما أنه تمخض على تبني إعلان ريو الذي تركزت فيه المبادئ الأساسية للقانون البيئي وبشكل خاص مبدأ التنمية المستدامة والمبدأ الوقائي، مبدأ الملوث الدافع، ومبدأ المشاركة الشعبية، مبدأ تقييم الأثر البيئي وكذلك مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول في مجال حماية البيئة، ولم يغفل الإعلان دعوة الدول إلى وضع تشريعات بيئية فعالة على أساس هذه المبادئ.<sup>2</sup>

**4- مؤتمر كيوتو:** الهدف الأساسي للمؤتمر هو تحديد الطرق والقواعد والمبادئ التوجيهية لمعرفة كيفية احتواء النشاطات التي يقوم بها الإنسان والمتصلة بالتغيرات المناخية من جراء انبعاثات الغازات الدفيئة، التي تشكل خطراً مباشراً على الكرة الأرضية مسببة ارتفاعاً في درجة حرارة الأرض وتغير المناخ مما يؤدي إلى الزلازل والفيضانات المدمرة في العالم. نتيجة لهذا نجد أن المؤتمر تبني بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ويحتوي هذا البروتوكول على ديباجة و 28 مادة وملحق للبروتوكول.

من أهم ما تضمنه هذا البروتوكول هو إلزام 38 دولة صناعية بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسب تختلف من دولة لأخرى وفقاً لمبدأ "مسؤوليات مشتركة متباينة"، تم الاتفاق على أن تقوم دول الاتحاد الأوروبي بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 8% أقل من مستوى سنة 1990، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7%، أما اليابان فكانت نسبتها من التخفيض هي 6%.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي للبيئة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06، العدد 10، 2017، ص ص 255-256 (بتصرف)

<sup>2</sup> عبد الناصر زياد هياجنه، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>3</sup> مراح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 237-238.

**5- مؤتمر جوهانسبورغ 2002:** هو أول مؤتمر أممي بيئي في القرن الحادي والعشرين، وقد جاء استكمالاً للمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة لبحث الشأن البيئي العالمي ومراجعة ما تم إنجازه في هذا الصدد. وقد أعاد المؤتمر تأكيد التزام دول العالم بالتنمية المستدامة، واستذكر مسيرة العمل البيئي الدولي من إستوكهولم، نيروبي، مروراً بـريو دي جانيرو، وجدد العزم على المضي في المسيرة العالمية لحماية البيئة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وقد أشار إعلان جوهانسبورغ للتنمية المستدامة الصادر عن المؤتمر إلى أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، حماية الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما ركز الإعلان على أنها تتطلب منظوراً طويلاً للأجل ومشاركة واسعة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات...، وقد جرى في المؤتمر تداول العديد من الوثائق والتقارير والأوراق بخصوص مواضيع شتى يجمع بينها قاسم مشترك كبير هو التنمية المستدامة ومن أبرز هذه الوثائق ما يتعلق بالصحة والتنمية المستدامة، حماية وإدارة الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة في عالم يتحول إلى العولمة، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وغيرها.<sup>1</sup>

**6- مؤتمر كوبنهاغن:** انعقد هذا المؤتمر بين 12-19 ديسمبر 2009 بحضور معظم دول العالم برعاية الأمم المتحدة، واختتم المؤتمر أعماله بمعاهدة دولية غير ملزمة قانونياً بشأن تغير المناخ، نظمت هذه الاتفاقية التي تدعم مبدأ "المسؤوليات المشتركة" إجراءات خفض الانبعاثات بشكل إجباري بالنسبة للدول المتقدمة والعمل التطوعي من جانب الدول النامية. ومن نتائج هذا المؤتمر صعوبة التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانوناً حول حماية المناخ خاصة ما تعلق بحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض الغازات الدفيئة.<sup>2</sup>

**7- مؤتمر كانكون:** انعقد في نوفمبر 2010، يعد من بين المحطات الدولية الهامة لمواجهة تداعيات ظاهرة التغير المناخي، شاركت فيه 193 دولة، قرابة 15 ألف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والإعلاميين، وجاء هذا المؤتمر كنتيجة لفشل مؤتمر كوبنهاغن في التوصل إلى صيغة ملزمة لحماية الأرض من التغيرات المناخية، اعتمدت خلال هذا المؤتمر جملة من القرارات تقضي بتعهدات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وضمان المساءلة بشأنها فضلاً عن اتخاذ الإجراءات الملموسة لحماية البيئة في العالم وضرورة إبقاء درجة حرارة الأرض عند درجتين مؤويتين والدعوة إلى إنشاء صندوق لدعم البلدان النامية على المدى الطويل بمساعدتها في التكيف مع الظروف المناخية، تميز هذا المؤتمر بانقسام وجهات النظر حوله، فالدول الصناعية حاولت تقليص التزاماتها لتجنب أية أعباء اقتصادية رافضين تمديد العمل بروتوكول كيوتو، ومن ناحية أخرى

<sup>1</sup> عبد الناصر زياد هياجنه، مرجع سبق ذكره، ص 243.

<sup>2</sup> مراح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 238.

تمثلت مطالب الدول النامية في تمديد العمل بالبروتوكول مادام لم يتم التوصل إلى اتفاق آخر أكثر شمولا، وهي تعتبر أن هناك مسؤولية تاريخية للدول المتقدمة لتراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو وتسببه في الاحتباس الحراري.

**8- مؤتمر ديربان:** انعقد في جنوب إفريقيا خلال ديسمبر 2011، وشكل اتفاق قانوني بين جميع البلدان المشاركة فيه بشأن مجابهة التغيرات المناخية بحلول 2015، وقد توصل المشاركون فيه إلى تمديد العمل بروتوكول كيوتو إلى ما بعد 2012 والتفاوض على معاهدة جديدة للمناخ طويلة المدى مع إقرار البلدان المتقدمة بضرورة مضاعفة الجهود للحد من انبعاث الغازات الدفيئة ومساعدة البلدان النامية على التكيف مع بعض الآثار الحتمية لتغير المناخ.

**9- مؤتمر الدوحة:** عقد أواخر سنة 2012، تضمنت نتائجه موافقة الدول المشاركة على العمل للتوصل إلى اتفاق عالمي متعلق بتغيير المناخ ويشمل كافة البلدان اعتبارا من 2020 على أن يتم اعتماده خلال سنة 2015 كما تم الاتفاق على إيجاد سبل تكثيف الجهود قبل حلول 2020 للحد من الانبعاثات حتى تبقى الزيادة في متوسط درجة حرارة العالم دون 2 درجة مئوية، حيث وافقت الدول على تقديم المعلومات ورفع الاقتراحات بشأن خطتها ومبادراتها في هذا المجال إلى أمانة الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ في مارس 2013 والتوصل إلى نص قانوني تفاوضي خلال فترة لا تتعدى نهاية العام للتوصل إلى إعداد مسودة نص تفاوضي قبل عام 2015.<sup>1</sup>

**10- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20):** تم تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تنفيذا لقرار الجمعية العامة، حيث انعقد في البرازيل في 20-22 جوان 2012 بريو دي جانيرو، عرف باسم ريو+20، ركز المؤتمر على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، طالب الاتحاد الأوروبي في وثيقته: ريو+20، نحو "اقتصاد أخضر و حكامه جيدة" أن يشكل المؤتمر فرصة للعالم المترابط، وذلك بأن يعيد تأكيد الالتزام السياسي لخدمة قضايا التنمية المستدامة، كما استعرضت فيه الجهود الدولية ومعظم الأقطار العربية، إضافة إلى تحديات السياسات البيئية العالمية وتقييمها.<sup>2</sup>

**11- اتفاق باريس 2015 (مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ):** في ديسمبر 2015، تم التوصل بشأن تغير المناخ إلى الاتفاق العالمي الأول بشأن المناخ ويضع اتفاق باريس الهدف الطموح المتمثل في الإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، وهو اتفاق ملزم قانونا بمسؤوليات متباينة، يسلم بالمسؤوليات الملقاة على عاتق أغنى البلدان، ولكن يضم أيضا إجراءات تتخذها الدول النامية في التمويل الخاص. وهو يتضمن التزاما بتعبئة ما لا يقل عن 100 مليار دولار أمريكي

<sup>1</sup> بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة، بين الواقع ومقتضيات التطور، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص 575-574

<sup>2</sup> شكراني الحسين، من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 64-66، 2013، ص ص 160-161.

سنويا في التمويل الخاص بالمناخ على المستوى الدولي بحلول عام 2020، من أجل تخفيف وطأة تغير المناخ (تقليل مقدار تغير المناخ، بصفة أساسية من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري)، ويتيح اتفاق باريس فرصة بالغة الأهمية للمضي قدما بالصحة العمومية كعنصر مركزي ليس فقط في الاستجابة لتغير المناخ ولكن أيضا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوجه عام.<sup>1</sup> وجهة مجموعة من الانتقادات للبنود المتفق عليها في اتفاقية باريس من طرف الخبراء والجمعيات البيئية تتمثل أهمها في عدم وضع سعر للكربون باعتباره ضروريا للتحفيز على ترشيد استخدام الطاقة وزيادة الاستثمارات، وفي المقابل تمسكت الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بريطانيا وأستراليا بأن تكون الالتزامات طوعية وليست إجبارية، وذلك لأنه لا يوجد ضمان للتمويل اللازم للتعامل مع التغير المناخي...<sup>2</sup>

في ضوء ما تقدم، نجد أن المؤتمرات الدولية السابقة الذكر حققت نتائج إيجابية على الساحة الدولية أهمها مؤتمر استوكهولم الذي كان نقطة انطلاق للمؤتمرات اللاحقة. بحيث برز دورها الفعال من خلال جملة من البنود التي وضعت وسطرت من قبل الدول المشاركة مع ضرورة الالتزام بتطبيقها على أرض الواقع، بالإضافة إلى ظهور مجموعة من المبادئ التي تسهل على المجتمعات تطبيقها خاصة إذا تعلق الأمر بمبدأ الملوث الدافع، ووضع تشريعات فعالة تساعد على حماية البيئة، فعلى سبيل المثال نذكر مدى قدرة الدول الصناعية الكبرى على إتباع الالتزامات الخاصة بتخفيض الانبعاثات الغازية والتحول لاستخدام طاقة أنظف عن طريق سياسات بيئية واقتصادية وهو ما تم تحقيقه من قبل الاتحاد الأوروبي مثلا. بالإضافة إلى ذلك تداولت المؤتمرات العديد من القضايا كالتنمية المستدامة للبيئة، الاقتصاد الأخضر...، فالبرغم من الجهود الدولية المبذولة إلا أنه لا بد من إبرام اتفاقية عامة تضم جميع الدول تعالج مواضيع البيئة من جميع الجوانب حتى يتسنى للدول تطبيقها مع تسخير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها ومراقبتها. والجدول الموالي يعرض مجموعة أخرى من المؤتمرات التي تم عقدها في دول عديدة وعلى فترات زمنية مختلفة:

<sup>1</sup> الصحة وتغير المناخ، تقرير منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة، 20 ماي 2016، ص ص 1-2.

<sup>2</sup> عبد المؤمن مجدوب، لمن همناش، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، العدد 15، جوان 2016، ص 612. (بتصرف)



جدول رقم: (1-11) مؤتمرات دولية أخرى لحماية البيئة خلال الفترة (1979-2000)

السنوات	المؤتمرات الدولية
1979	مؤتمر جنيف حول تلوث الهواء (الأمم المتحدة)
1980	الاستراتيجية العالمية للحفاظ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)
1983	الهيئة العالمية للبيئة والاستدامة (الأمم المتحدة)
1987	بروتوكول مونتريال بشأن طبقة الأوزون (الأمم المتحدة)
1987	مستقبلنا المشترك (الأمم المتحدة)
1995	عقد مؤتمر الأعضاء Conference of parties في برلين، ألمانيا للحد من الانبعاثات الغازية
1996	مؤتمر الأعضاء اجتماعه الثاني في جنيف بسويسرا أصدر إعلانا يبين فيه تأثير الإنسان على التغير المناخي
1998-	عقد المؤتمر الرابع والخامس تهدف جميع هذه المؤتمرات (1-5) إلى فرض ضريبة الكربون لتثبيت غاز
1999	CO <sub>2</sub> على مصادر الطاقة الأحفوري
2000	مؤتمر هيا (Haia) حول تغير المناخ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Gisele Silva Barbosa, Patricia Regina Drach, Oscar Daniel Corbella, **A Conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability**, International Journal of Social Sciences Vol 3 N(2), 2014, p 08.

- يحي حمود حسن البوعلي، أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد 22، سبتمبر 2008، ص ص 104-105.

### ثانيا: الاتفاقيات في مجال حماية البيئة

تتم الاتفاقيات الدولية بوضع قواعد ومعايير من أجل حماية البيئة، والتي تقوم من خلالها هيئة مشرفة بالتنسيق بين الدول لمناقشة المشاكل الدولية، وطرح حلول مستعجلة مقارنة بالأوضاع الخطيرة والتي تتسبب في أضرار كبيرة للبيئة نتيجة لتنمية غير مستدامة تهدد البشرية، وهو ما أدى إلى التعاون بين الدول وإبرام اتفاقيات لحماية البيئة من أخطار التلوث. يوضح الجدول الموالي الاتفاقيات الدولية:



جدول رقم: (1-12) الاتفاقيات الدولية

السنة	اسم الاتفاقية
1954	الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط، لندن
1968	الاتفاقية الإفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية المنعقدة في مدينة الجزائر
1969	الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط، بروكسل
1971	الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط، بروكسل
1972	اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء الفضلات من السفن والطائرات (بصيغتها المعدلة)، أوسلو
1972	اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (بصيغتها المعدلة)، لندن، مكسيكو، واشنطن
1973	البروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث البحري بمواد أخرى غير النفط (بصيغتها المعدلة)، لندن
1976	بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء الفضلات من السفن والطائرات، برشلونة
1978	الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن، لندن
1978	اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث، الكويت
1978	البروتوكول المتعلق بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالنفط وبمواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ
1980	بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر ألبر أثينا
1982	البروتوكول المتعلق بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالنفط وبمواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ، جدة
1985	بروتوكول الاتفاقية عام 1979 الخاصة بتلوث الهواء البعد عبر الحدود المتعلق بخفض انبعاثات الكبريت أو تدفقاتها عبر الحدود بمقدار 30 في المائة على الأقل، هلسينكي
1989	اتفاقية بازل للتحكم في النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- يونس إبراهيم أحمد مزيد، مرجع سبق ذكره، ص 169-173.

- عبد الناصر زياد هياجنه، مرجع سبق ذكره، ص 245-255.

لعبت هذه الاتفاقيات دورا بارزا في مجال حماية البيئة بمختلف قطاعاتها البحرية، الجوية، البرية، أخذت أبعادا مختلفة، وساهمت في التخفيف من حدة الأزمة البيئية من خلال المبادئ وبنود هذه الاتفاقيات التي تلزم الدول على التعامل بجدية اتجاه وضعية البيئة والمحافظة عليها، ومعالجة مشاكلها، بحيث يعد مشكل التلوث البيئي بأنواعه المختلفة من أبرز القضايا المتداولة على الساحة الدولية.

## المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة الجبائية والنظام الجبائي

يشكل النظام الجبائي الترجمة العملية للسياسة الجبائية، بحيث يمثل مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، تشكل في مجملها هيكلًا ضريبيا متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال قوانين ضريبية ولوائح تنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية.<sup>1</sup> وعليه لا بد على الدول الاهتمام أكثر بهذه الأداة الاقتصادية وترجمتها على أرض الواقع بصورة منتظمة ومستحدثة، من أجل ضمان تطبيق برامج الدولة وفقا لما هو مسطر بفعالية والاستفادة منها خاصة من الجانب التمويلي والجانب التنموي.

### المطلب الأول: تعريف وأهداف السياسة الجبائية

تعتبر السياسة الجبائية أداة فعالة للتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وأداة تمويلية تعتمد عليها الدولة في رسم خططها وبرامجها الاقتصادية.

### أولاً: تعريف السياسة الجبائية

تعرف السياسة الجبائية بأنها مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة العامة لإدارة شؤون المجتمع في ظروف وأوضاع اقتصادية ومالية، وذلك من خلال القوانين والأنظمة المالية والضريبية.<sup>2</sup> فهي تعبر عن مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة".<sup>3</sup>

كما تعرف بأنها: "فن مالي تمارسه الدولة عن طريق وسائلها المالية (النفقات والإيرادات العامة) وفقا للأهداف التي تسعى إليها فلسفة الحكم، بمعنى أنها ليست إلا تعبيراً عن الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن بها الدولة".<sup>4</sup> وهي عبارة عن " مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة، إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات.<sup>5</sup> كما تلعب السياسة الجبائية دوراً مهماً وأساسياً في التأثير على كافة فروع الاقتصاد، وهذا ما يفسر صعوبة فرض فصل الضريبة عن

<sup>1</sup> عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي "الواقع والتحديات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 05.

<sup>2</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 85.

<sup>3</sup> بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 16-17.

<sup>4</sup> توفيق صبري المرابطي، دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة مركز الدراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد 36، العدد 1-2، جوان 2008، ص 48.

<sup>5</sup> قرين رشيد، السياسة الجبائية: بين المفاضلة في التوسع في الإنفاق الجبائي والخصيلة الجبائية، مجلة معارف، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، المجلد 11، العدد 20، 2016، ص 315.

النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث تشكل وحدة متكاملة يصعب فصل أحدهما عن الآخر.<sup>1</sup> وبالتالي يجب أن تحقق السياسة الجبائية توازنا بين تأمين الإيرادات التي تحتاجها الحكومات لتمويل برامجها الاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى نظام جبائي يعزز الابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه يصعب تحديد مفهوم للسياسة الجبائية، اختلف الباحثين الاقتصاديين والماليين في وضع تعريف دقيق لها بسبب اختلاف وجهات النظر حول دقة ما يعنيه هذا المصطلح. فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج مايلي:

- السياسة الجبائية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتميز بالتكامل والتنسيق فيما بينها تسعى لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

- تعد السياسة الجبائية المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية من خلال تحقيق دورها المالي بالإضافة إلى دور الضبط والتوجيه.

- تعبر عن التدابير الجبائية المنظمة والإجراءات التي تطبق من قبل الدولة ممثلة في السلطة الجبائية المختصة من أجل التحصيل الجبائي لتغطية نفقاتها العمومية، وفق سياسة جبائية مسطرة.

- للسياسة الجبائية القدرة على التأثير على كافة فروع الاقتصاد من خلال ترابط العلاقة بينها وبين الأنظمة الأخرى: النظام المالي، الاقتصادي والاجتماعي، فتحقيق أهداف أي نظام مرهون برسم سياسة جبائية فعالة.

- اعتبار السياسة الجبائية فن مالي مع الإشارة إلى فلسفة الحكم التي تندرج ضمن أبعاد اقتصادية، اجتماعية وسياسية والتي تعبر على فن استخدام الوسائل الجبائية وتبحث في كيفية ممارسات الدولة وسلوكياتها لتوجيه ضرائبها وتحقيق الأبعاد السابقة.

- الاهتمام بالجانب القانوني مع الإشارة إلى إدخال التشريع في السياسة الجبائية الذي أضاف بعدا قانونيا لها والتركيز على الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في ضوء السياسة الجبائية مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والمالية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة الجبائية تعد جزءا من السياسة المالية، بحيث تعبر عن مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تضعها الدولة وفق خطة محكمة تتماشى مع الأوضاع السائدة للدولة من أجل تغطية النفقات العمومية باعتبارها مصدر للتمويل والتأثير على النشاط الاقتصادي ودعمه من أجل تحقيق الأهداف المسطرة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والوقوف أمام التحديات التي تواجهها من خلال التوجيه والرقابة.

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>2</sup> OECD Work on taxation, The Organisation for Economic Co-operation and development, 2018, p 33.

### ثانيا: أهداف السياسة الجبائية

تستعمل السياسة الجبائية في الأساس كأداة تمويلية، كما أن هذا الدور التمويلي لازال قائما إلا أنه تغير نوعيا تبعا لتغير مهام الدولة، التي بعد أن تخلت عن حيادها أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف وهي كمايلي:<sup>1</sup>

**1 - توجيه الاستهلاك:** تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات فمثلا فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع (الضارة بالصحة) يمكن أن يثبط استهلاكها أو يحول دون الاستهلاك من سلعة إلى صالح سلعة أخرى (إحلال سلعة بأخرى) كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع (كالسلع المنتجة محليا) إلى تشجيع استهلاكها؛

**2- توجيه قرارات أرباب العمل:** فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، وعلى حجم المدخرات. ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة....؛

**3- زيادة تنافسية المؤسسات:** تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فانخفاض الضرائب يساعد على زيادة الإنتاج والاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على تخفيض التكاليف الكلية للإنتاج. ولهذا نجد الدول سعيها في زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسوم على النشاط المهني، الدفع الجزائي... إلخ؛

**4- تصحيح إخفاقات السوق:** يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق مثلما تصوره الكتب المدرسية غير موجود على أرض الواقع. ولهذا نجد الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية **Externalité** التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج...) مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين أن التكاليف الاجتماعية مافتتت تزداد، وتتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر، انكماش طبقة الأوزون... إلخ. وهو ما جعل الإدراك يتزايد بوجود روابط بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 168-

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

وهذا ما أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار لهذا البعد عند رسم السياسات الاقتصادية. وفي هذا الإطار تستخدم السياسة الجبائية لتصحيح هذه الآثار الخارجية، وهو برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية أو الاقتراب منها.

**5- السياسة الجبائية كأداة للاندماج الاقتصادي:** من خلال تنسيق الأنظمة الجبائية واعتماد نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب، بل نجد دولا كدول الاتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الجبائية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي.

**6- إعادة توزيع الدخل:** تؤثر السياسة الجبائية على الحصص النسبية للدخل القومي الموجهة لمختلف الشرائح والفئات وهذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخل بين المداخلين أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولي. إلا أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما اختيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية...؛

**7- تمويل التدخلات العمومية:** وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة. رغم وجود عدة إمكانات لتمويل الإنفاق العام، فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي. خاصة إذا اعتمد أنماط معينة من الضرائب كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخل المتاحة للإنفاق الخاص. وحتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب (ارتفاع الطلب مصدر من مصادر التضخم).

**8- توجيه المعطيات الاجتماعية:** كما تلعب الضريبة دورا أساسيا في التخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة لمداخل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية. يوضح الشكل الموالي أهداف السياسة الجبائية:

شكل رقم: (1-13) أهداف السياسة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

ومن جهة أخرى تم تقسيم أهداف السياسة الجبائية إلى أهداف اقتصادية، مالية وبيئية نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم: (1-13) أهداف السياسة الجبائية

الهدف	أهداف السياسة الجبائية
المالي	<p>إن الهدف المالي للسياسة الجبائية يتمثل في التمويل الجبائي للنفقات العمومية سواء كان ذلك على مستوى الميزانية العامة، أو على مستوى الجماعات المحلية حيث تعتمد هذه الأخيرة على الضرائب المحلية في تمويلها جزئيا، إضافة إلى الإعانات المتأتية من ميزانية الدولة. وبالتالي يجب على الضريبة أن تكون منتجة وذات مردودية، ويجب أن تتميز بمايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-أكبر عدد ممكن من العناصر الجبائية</li> <li>-أن تمس الضريبة المادة الخاضعة بأوسع صفة</li> <li>-وجوب استقرار الاقتطاع الجبائي</li> <li>- وجوب المرونة في الاقتطاع الجبائي</li> </ul>
الاقتصادي	<p>إن الإجراءات الجبائية المتخذة تكون لها ردود فعل سريعة على مختلف الأعوان الاقتصادية، حيث أن تغيير نسب الاقتطاع الجبائي يؤثر على سلوك العائلات، وبذلك على الاستهلاك، وتؤثر على سلوك المدخرين ومن ثم على مستوى الادخار، وكذلك تؤثر على قرارات الاستثمار ومن ثم على مستوى الاستثمار، لهذا يمكن اعتبار التقنية الجبائية تقنية حرة أكثر منه تقنية تدخلية،</p> <p>إن إحدى العوامل الرئيسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار هو كيفية تأثير الضرائب على أنشطة الأعمال لشركة ما، فالإفراط في فرض الضرائب قد تحدث أثارا سلبية إزاء الاستثمار، يكون من نتائجها عزوف الاستثمار الأجنبي عن التوجه إلى المناطق أو الدول ذات العبء الضريبي المرتفع والتي تشكل فيها الضريبة بمختلف أنواعها خطرا على رأسماله، أو تقلل فيها الاقتطاعات من نسبة العائد عن الاستثمار، ولا تشمل الأعباء الضريبية معدلات الضريبة فحسب بل المعاملة الضريبية من طرف إدارة الضرائب.</p>
البيئي	<p>تستعمل كذلك السياسة الجبائية للمحافظة على البيئة ومواجهة أبعاد مشكلة التلوث البيئي، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، لما لها من الأهداف خاصة فيما يتعلق بإيجاد مصادر جديدة للتمويل وتحقيق النمو الأخضر، مما يستوجب إدخال السياسات الجبائية بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث(ضرائب الطاقة، ضرائب النقل،....).</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- حراق مصباح، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد- دراسة حالة الجزائر-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الرابع، ديسمبر 2016، ص 39-41.
- عطية سميرة، عبد الحميد مهري، السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر - إشارة إلى تجارب دولية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 137.

## المطلب الثاني: مفهوم و أسس النظام الجبائي

للضرائب أثر اقتصادي واجتماعي كبير من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل الإنفاق العام للدول مهما اختلفت درجة تقدمها ونموها الاقتصادي، كما أن لها دور في التأثير على الطلب الكلي في الأجل القصير، وهذا من خلال تصميم نظام جبائي كفاء وفعال، يتم برمجته للتأثير على جميع المجالات (الاقتصادية، التجارية، البيئية... إلخ). للنظام الجبائي أهداف وأسس يقوم عليها وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### أولاً: مفهوم النظام الجبائي

النظام الجبائي لبلد ما هو "مجموعة الضرائب المختلفة والعلاقات المتوازنة بينها، تختلف خصائص الأنظمة الضريبية باختلاف البيانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد".<sup>1</sup> ويوجد مفهومان للنظام الجبائي الأول ضيق، والذي يتمثل في: "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية من التشريع إلى الربط والتحويل" والثاني واسع، والذي يتمثل في "كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين". كما يعرف النظام الجبائي بأنه "مجموعة محدودة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف المجتمع".<sup>2</sup>

وهو عبارة عن "مجموعة من التشريعات والسياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية، التي يؤديها الأفراد الطبيعيين والمعنويين للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشر. ويكشف هذا النظام حقيقة الأهداف التي ينبغي للدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة زمنية، والوسائل التي تنتهجها لتحقيق تلك الأهداف".<sup>3</sup> للنظام الجبائي أربع أهداف رئيسية تتمثل في:<sup>4</sup>

**1- إنتاج الإيرادات:** يتمثل الهدف الأول في تحصيل الإيرادات العامة من مختلف دافعي الضرائب؛

**2- إعادة التوزيع:** يجب إعادة توزيع الإيرادات عن طريق الحد من عدم المساواة. وتسمح الضرائب التصاعدية عموماً بتحقيق هذا الهدف، وهذا يعني أن معدل الضريبة الأعلى يطبق على الدخل المرتفعة (مثل ضريبة الثروة)؛

<sup>1</sup> Hamid Fall, *La Fiscalité Dans tous ses états*, éditions L'harmattan-Sénégal, paris, France, 2017, p p 16-17.

<sup>2</sup> خير فضيلة، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المجلد 07، العدد 01، 2017، ص 454.

<sup>3</sup> بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 216.

<sup>4</sup> Chiha Khemici, *la fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement ; cas de l'Algérie*, Revue algérienne de la mondialisation et des politique économique N 03, 2012, P 33.



**3- استيعاب العوامل الخارجية:** الهدف الثالث هو تحديد أسعار جديدة للحلول الاقتصادية الأخرى، أي استخدام الضرائب والإعانات لضمان أن تعكس السوق على نحو أفضل التكلفة الاجتماعية والمنفعة الجماعية؛

**4- التمثيل:** وأخيراً، من الضروري تعزيز التمثيل السياسي عندما تكون الحكومات أكثر اعتماداً على العائدات الضريبية وأقل اعتماداً على عائدات الموارد الطبيعية أو المساعدات الدولية أو تمويل الديون، فإن مسؤولية الحكومات تزداد تجاه المواطنين عن استخدام القطاع العام. وهكذا، فإن عواقب فرض الضرائب المباشرة على دخول الأفراد والشركات أكثر عمقا.

من خلال التعاريف السابقة للنظام الجبائي وأهدافه نستنتج مايلي:

- يسعى النظام الجبائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مع مراعاة ظروف المجتمعات.
- تختلف النظم الجبائية باختلاف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للبلد.
- يعبر عن مجموعة من الضرائب المتنوعة وعن علاقات التوازن بينهم.
- مجموعة البرامج المتناسقة التي تعبر عن الأهداف وتعمل على إحداث تغييرات مختلفة وفقاً لخطة الدولة، وإتباع طريقة سليمة في تنفيذها من أجل تحقيق نمو اقتصادي للبلد، بالإضافة إلى تحصيل موارد مالية للخزينة.
- مجموعة القوانين الملزمة والأجهزة المنفذة للاستقطاع المالي من طرف الدولة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقاً للتشريع. أي عبارة عن عمل محدد من طرف الدولة وفقاً لأحكام القانون الجبائي.
- يهدف إلى توليد الإيرادات الجبائية وتوزيعها.

### ثانياً: أسس النظام الجبائي

من الجدير بالذكر أنه في كل دولة ثمة هرما ضريبيا تتبوأ السياسة الجبائية قمته ويتألف هذا الهرم من أربعة مستويات رأسية متدرجة، هي:<sup>1</sup>

**1- السياسة الجبائية:** تؤدي السياسة الجبائية دوراً هاماً في مجال تحقيق وتنفيذ أهداف السياسة المالية على مختلف المستويات ويجب أن تتصف بالمرونة التلقائية.

**2- النظام الجبائي (التشريع الجبائي):** وهو الذي يقوم بتحويل السياسة الجبائية إلى واقع مادي ملموس من خلال قواعد قانونية وتشريعات تنظم الضريبة في المجتمع، وما يصاحب ذلك من وجود بعض التعليمات التفسيرية التي تساعد الإدارة الضريبية على تنفيذ التشريع الضريبي.

**3- الإدارة الجبائية:** وتمثل ذلك الجهاز الفني الذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريعات الضريبية وتطبيقها على أرض الواقع، فنجاح أي نظام ضريبي يتطلب إدارة ضريبية كفأة، خبيرة ونزيهة، تتبع أساليب مرنة وفعالة.

<sup>1</sup> أنظر إلى كل من:

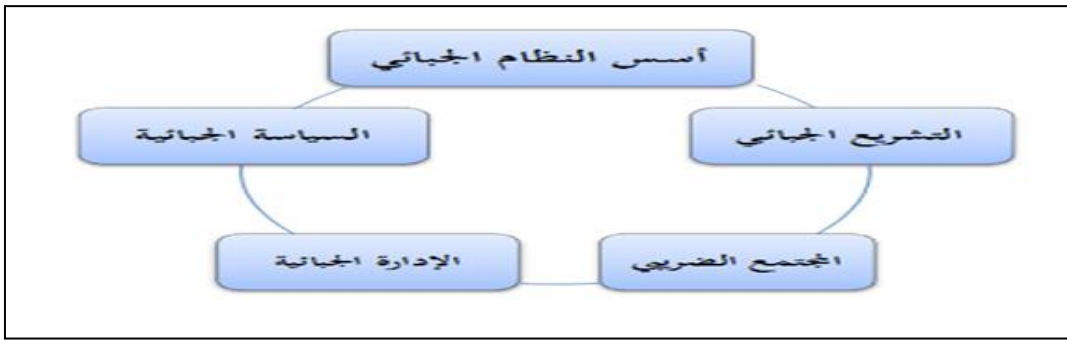
- عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- أحمد عبد الصبور الدجاوي، مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية، مجلة الميزان، الإمارات العربية المتحدة، العدد 211، مارس 2018، ص 55.



**4- المجتمع الضريبي:** والذي يتكون من المخاطبين بالتشريعات الضريبية، وبالتدقيق في هذا التقسيم يتبين لنا أن السياسة الجبائية توجد على قمة هذا الهرم لأنها ترسم الخطوط العامة العريضة لفلسفة الضريبة ودورها في تحقيق أهداف المجتمع، والتي يتم تقنينها في النظام الجبائي من خلال التشريع الذي يخاطب الإدارة الجبائية والمكلفين في المجتمع الضريبي، وذلك عن طريق الإدارة الجبائية التي تسند إليها مهمة تنفيذ أحكام هذا التشريع، وبذلك تتكامل مستويات الهرم الضريبي الذي تهيمن فيه السياسة الجبائية على التشريع الجبائي، ينظم بدوره العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين داخل المجتمع الضريبي. والشكل الموالي يعرض الأسس الأربع للنظام الجبائي:

### شكل رقم: (1-14) أسس النظام الجبائي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

### المطلب الثالث: قواعد السياسة الجبائية

هناك العديد من القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الجبائي، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة، ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، كما أن الضرائب يتم فرضها بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعد آدم سميث أول من حدد هذه القواعد:<sup>1</sup>

#### أولاً: قاعدة العدالة

يعني مبدأ العدالة إسهام كافة أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة، وحسب مقدرة كل منهم على الدفع بحيث ينبغي أن تتناسب الضريبة مع دخل الممول وثروته، لأن الخدمة التي يحصل عليها الفرد تزداد بزيادة دخله وثروته وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة في إطار الدور التقليدي للمالية العامة وهذه العدالة لم تحصل على قبول الجميع واتفاقهم، فالبعض يرى أن العدالة الضريبية تتحقق عن طريق الضريبة التصاعدية. أما فكرة العدالة في المالية الحديثة فهي لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية، وإنما تمتد لتشمل الإعفاءات من

<sup>1</sup> عفيف عبد الحميد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دراسات جبائية، العدد الثاني، 2014، ص 238-240.

الضريبة مقابل اعتبارات شخصية وعائلية، حيث تقرر إعفاءات للأشخاص الذين يحصلون على دخول منخفضة وإعفاءات لإعالة أفراد الأسرة تبعاً لعدد الأفراد، إضافة إلى أنها تقتضي الأخذ بمعدلات ضريبية تبعاً لنوع الدخل أو النشاط الذي تفرض عليه، وهو ما يعني أن مفهوم العدالة الضريبية في المالية الحديثة قد اتسع بشكل يتجاوز فيه مفهومها في إطار الدور التقليدي للمالية العامة.

### ثانياً: قاعدة التأكد والوضوح

يعني أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس أنها ستضمن اليقين والتأكد بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح، تمنع حصول التصرف الكيفي في السعر الذي تفرض به أو في وقت وكيفية تحصيلها، ذلك لأن عدم التحديد التام والدقيق يوفر الإمكانية والفرصة للتحكم الشخصي وغير الموضوعي في هذه الجوانب المتعلقة بالضريبة، وهو الأمر الذي يمكن أن يحصل معه تلاعب وفساد وعدم تحقق العدالة في جباية الضريبة، ولذلك تتولى تحصيلها حتى يتحقق من خلال ذلك مبدأ اليقين التام. وقد أخذت التشريعات الضريبية الحديثة بهذا المبدأ فأصبحت الضريبة واضحة ومحددة من حيث وعائها وسعرها ووقت وكيفية تحصيلها.

### ثالثاً: قاعدة الملاءمة

تعني هذه القاعدة ملاءمة الضريبة عند دفعها لظروف دفعها، بحيث يتم فرضها في الوقت وبالطريقة التي تتناسب وتتلاءم مع رغبة الممول وظروفه بدرجة كبيرة، ويتم تحصيلها كذلك في الوقت وبالطريقة التي تناسب الممول وتتيح إمكانية دفعها، بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول الممول على دخله أو إيراداته وعوائده، وبذلك فإن الضريبة الزراعية مثلاً تكون ملاءمة عندما يتم فرضها وتحصيلها في وقت تحقق الإنتاج في نهاية الموسم الزراعي، والأمر ذاته ينطبق على الضريبة المفروضة على الدخل الذي يتحقق من النشاطات الأخرى بحيث يراعى في تحصيلها تحقق الدخل.

### رابعاً: قاعدة الاقتصاد

تعني هذه القاعدة عند آدم سميث الاقتصاد في تكلفة جباية الضريبة، أي أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد تكلفة جبايتها عما يدخل خزينة الدولة، ويعني ذلك أنه لا بد من الدولة أن تختار أسلوباً للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير محلها، وأن يتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل خزينة الدولة، فكل زيادة في تكلفة الجباية تؤدي إلى تحميل المكلف عبئاً لا تقابله زيادة في الإيرادات العامة. وعليه فإن قاعدة الاقتصاد تعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض تكلفة جبايتها وارتفاع حصيلتها.

هذه هي القواعد الأساسية للضريبة كما صاغها آدم سميث، مازالت محل اعتبار في علم المالية الحديث، ويضيف بعض الاقتصاديين قاعدتين تكمليتين تتمثلان في قاعدة المرونة التي يقصد بها زيادة الحصيلة تبعاً للدخل والثروة

القوميتين، وقاعدة الإنتاجية ومعناها أن تكون حصيلة الضريبة كبيرة حتى تغني ضرائب قليلة عن ضرائب كثيرة ومتعددة.

### المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة الجبائية والسياسات الأخرى

سننظر في هذا المطلب إلى عرض علاقة السياسة الجبائية بكل من النظام الجبائي والسياسة الاقتصادية والمالية.

#### أولاً: العلاقة بين السياسة الجبائية والنظام الجبائي

يتم تقديم السياسة الجبائية كروية موحدة لنظام جبائي متماسك وثنائي، تعبر عن تحركاته وتحولاته وأغراضه.<sup>1</sup> كما أن السياسة الجبائية هي عملية تحديد للإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي وتسهيل عملية دراسة أشكال النشاط المالي لتحقيق الأهداف بناء على رغبات أفراد المجتمع، ولها علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى، وهي تسمح بالبحث عن الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي.<sup>2</sup> بالإضافة إلى أن السياسة الجبائية تتعلق بجميع القرارات والتوجهات التي تحدد خصائص النظام الجبائي والتي تسمح بتمويل النفقات العامة مع دعم النشاط الاقتصادي، تتمثل الوظيفة الرئيسية للسياسة الجبائية في تحديد كيفية تحصيل الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، الهدف منها هو جمع عوائد كافية ومستقرة، بالإضافة إلى وظائف أخرى، لكنها تتعلق بالدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد: التنظيم الاقتصادي، تخصيص الموارد وإعادة التوزيع.<sup>3</sup> إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الجبائي، ماهي إلا أهداف السياسة الجبائية ذاتها.

#### ثانياً: الترابط بين السياسة الجبائية والسياسة المالية والاقتصادية

تستخدم السياسة الاقتصادية بشكل أساسي الأدوات ذات الطبيعة المالية، ويتم توجيه عملها بشكل أساسي من خلال الطلب الكلي (أي الاستهلاك والاستثمار).<sup>4</sup> كما تعد السياسة الجبائية من أهم أدوات الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وقد شهدت العقود الأخيرة تغيرات وتطورات هامة على صعيد الأوضاع الاقتصادية.<sup>5</sup> فالبنظر إلى الاتجاهات الحالية للسياسة الجبائية وفي سعيها للتكيف مع السياق المتغير، قامت حكومات البلدان الصناعية، منذ نهاية القرن الماضي، بإجراء تعديلات كبيرة على سياساتها الجبائية. في حين أن جميع البلدان لا تمضي قدماً بنفس الوتيرة أو تسعى لتحقيق نفس الأهداف، فقد ظهرت مع ذلك تطورات مشتركة تميل إلى التوحيد.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Hamid Fall, **Op.cit**, p 17.

<sup>2</sup> رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 487

<sup>3</sup> Pierre Cliche, **Politique Fiscale**, le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, la référence pour comprendre l'action publique, Canada, 2012, p 01.

<sup>4</sup> Laurent Braquet, David Mourey, **Politique économique**, DeBoeck supérieur, paris, 2017, p 03

<sup>5</sup> قرين رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 315-316.

<sup>6</sup> Pierre Cliche, **OP.cit**, p 04.

لا يمكن الحديث عن السياسة الجبائية بمعزل عن ربطها بالسياسة المالية العمومية، أي النفقات، بمعنى ماذا نفعل بالعائدات الضريبية، باعتبار أن المواطن يدفع واجباته الجبائية ليحصل على خدمات بجودة معينة.

كما لا يمكننا الحديث عن السياسة الجبائية بمعزل عن المالية العمومية في شمولها، حيث لا يمكن تقوية القدرة التنافسية للمقاولات بواسطة السياسة الجبائية دون النظر إلى ما تقدمه الدولة لهذه المقاولات على مستوى النفقات، وكيف يتم توزيع هذه النفقات؟ وماهي القطاعات الأكثر استفادة؟ إن ما يقع هو غياب تناغم بين السياسة الجبائية والسياسة المالية العمومية.<sup>1</sup> لا تصمم السياسة الجبائية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي أو الاستقرار أو تحقيق العدالة التوزيعية فقط وإنما تصمم عادة من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع كأهداف تمويل برامج الاتفاقية العامة، والحد من الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة، أو التي يترتب عليها مضار صحية أو أخلاقية.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق يمكن القول أن للسياسة الجبائية دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول (من خلال التأثير على الاستثمار، الادخار، رؤوس الأموال الأجنبية،...)، لها علاقة كبيرة مع الأنظمة الأخرى فهي تعد ترجمة لأهداف النظام الجبائي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها بالإضافة إلى مهام أخرى والتي تصمم وفقا لمتابعة النشاط الاقتصادي وتنميته، والوضع الاجتماعي لمختلف الدول، فلا يمكن تصميم سياسة جبائية بدون القيام بدراسة شاملة للسياسات الأخرى الاقتصادية، المالية وحتى النقدية.

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 589

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 560

## المبحث الرابع: الأسس النظرية للسياسة الجبائية وخصائصها في الدول المتقدمة والنامية

تتعدد أهداف الدول عند فرضها للسياسة الجبائية داخل مجتمعاتها بالنظر لوضعها الاقتصادي والاجتماعي فهي تفرضها باعتبارها وسيلة للسيطرة على المشكلات الاقتصادية عن طريق الرفع من معدلاتها، أو خفض منها أو من أجل تشجيع قطاع معين في الدولة عن طريق تخفيض الضرائب أو تحفيز المعاملات التجارية والاقتصادية أو كوسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، دون أن ننسى الأهداف الاجتماعية، بالإضافة إلى الهدف الأهم وهو تمويل الإنفاق الحكومي، ولن يتحقق هذا إلا في إطار سياسة جبائية مدروسة ومستحدثة من أجل مجابهة الأوضاع الاقتصادية والسياسة لأي دولة، وذلك بإتباع قواعد سليمة وأدوات مناسبة حسب الأوضاع، والعمل على تقييم مدى كفاءة السياسة الجبائية ومدى نجاحها باستعمال مؤشرات يسترشد بها في تحقيق ذلك، وهو ما سنتطرق إليه، إضافة إلى الاختلافات بين الأنظمة الجبائية وخصائصها للدول المتقدمة والنامية.

### المطلب الأول: قواعد السياسة الجبائية

للسياسة الجبائية عدة قواعد أهمها مايلي:<sup>1</sup>

**أولاً: إستراتيجية فرض الضريبة:** ويعتمد هذا الأساس على ضمان توليفة سليمة بين مختلف الضرائب لضمان الاستمرارية على المدى الطويل، فإعداد هذه التوليفة يتم بناء على إستراتيجية يرحى من خلالها الحفاظ على الاستمرارية والديمومة لضمان على الأقل حد أدنى من الموارد، لأن هذه الاستمرارية تتطلب الإلمام والتحكم في الأدوات التقنية الخاصة بالجباية.

**ثانياً: قدرة الأداء الجبائي:** تتحدد القدرة الجبائية على نطاق واسع من عدم المساواة الموجود في توزيع الدخل الوطني وبالتالي فهي تتغير حسب المستوى الفعلي للدخل الحقيقي للفرد والمستوى المعيشي السائد في الدولة فنسبة الاقتطاع الجبائي إلى الدخل الوطني (الناتج الداخلي المحلي أو المدخول الوطني) في الدول المتخلفة ضعيفة مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة (مجموع الاقتطاعات/ الدخل الوطني)، والسبب في ذلك يعود لضعف الأداء الجبائي عن الفقر المسجل في هذه البلدان من جهة، وعدم الاستغلال الجيد لهذه القدرة من جهة أخرى.

**ثالثاً: الهيكل الجبائي:** تهدف السياسة الجبائية إلى الأخذ بمبدأ الأفضلية فيما يخص الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وهذا بناء على ميزة وخصوصيات كل قطاع اقتصادي، فالهيكل الجبائي للدول المتخلفة تهيمن عليه الضرائب غير المباشرة، عكس الدول المتقدمة التي تهيمن عليها الضرائب المباشرة، وهذا يعود أساساً لتعدد النشاطات الاقتصادية ونمو حجم التعاملات الضريبية والتنافس الشريف، أما اقتصاديات الدول المتخلفة فبسبب اللامعالية والتنافس غير الشريف فهي تلجأ لاقتطاعات ظالمة وغير ظاهرة، كما تعمل الدول المتقدمة والدول المتخلفة على سواء بتهيئة المحيط الجبائي الذي يعتبر ميدانياً لتوليف مجموعة من العلاقات والعوامل الداخلية

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 492-494.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

والخارجية التي من طبيعتها حل مشكل توازن المعدلات والنسب والجداول بالنسبة لكل نوع من الضرائب. في الأخير، هي تحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواعها وأوزانها النسبية في الكتلة الضريبية أو إجمالي الحصيلة الضريبية وتحديد أسعار كل نوع من أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع التسيير المتدرج لتلك الأسعار صعودا وهبوطا وذلك حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه على حسب حجم الدخل، والظروف الشخصية والاجتماعية للمولين على اختلاف فئاتهم.

رابعا: المحيط المؤسسي والسياسي (البيئة): إن استقرار الهيئات السياسية في دولة ما وكذا استمرار السياسات المتبعة من شأنه أن يؤدي إلى استقرار النظام الجبائي وتدعيمه حيث يؤدي إلى ضمان موارد ثابتة على الأقل في الأجل القصيرة، أما على المدى الطويل يسمح بإعداد استراتيجيات صحيحة مبنية على عوامل ومؤشرات صحيحة، كما يعتبر الاستقرار ضمانا مكلفا لمواصلة نشاطه بأمان.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الجبائية لتحقيق أهدافها على جملة من الأدوات صنفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس مجموعات تحت مسمى النفقات الجبائية، يوضحها الجدول التالي:

#### جدول رقم: (1-14) أدوات السياسة الجبائية وفقا لتقسيم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

العناصر	التفسير
الإعفاءات	المبالغ المستثناة من الوعاء الضريبي
التخفيضات الخاصة بالوعاء	المبالغ المخصومة من الوعاء الضريبي
القرض الضريبي	المبالغ المخصومة من الالتزامات الضريبية
التخفيضات الخاصة بالمعدل	معدل الضريبة المخفض المطبق على فئة دافعي الضرائب أو المعاملات الخاضعة للضرائب
تأجيل الضريبة	إعفاء يأخذ شكل تأخير في دفع الضريبة

Source: Nigar Hashimzade, Chris Heady, and others, **The Definition Measurement, and Evaluation of tax Expenditures and Tax reliefs**, National Audit Office, Tax Administration Research Centre, June 2014, p 06.

Available at: <https://www.nao.org.uk/wp-content/uploads/2014/03/TARC-Tax-Expenditures-and-tax-reliefs-technical-paper.pdf> Page consulté le: 05/11/2019

تعتمد السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية بالإعفاء الجبائي وهو عبارة عن تخفيفات تمس المعايير الجبائية النمطية أو الأساسية أو المعيارية، والهدف منها هو التأثير على بعض السلوكيات أو الأنشطة أو إعانة بعض فئات الممولين الذين يوجدون في وضعيات خاصة، كما تقوم الحكومات باستخدام النفقات الجبائية لدعم التنمية الاقتصادية وتشجيع الادخار وترقية البحث والتطوير.

تصنف أدوات السياسة الجبائية كمايلي: <sup>1</sup>

**أولاً: الإعفاءات الضريبية:** هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين لمبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة ويمكن أن يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً. وتعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الجبائية استخداماً في البلاد النامية لكونها بسيطة الإدارة.

**ثانياً: التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، ويمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقة أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع. وهذا ما يسمح للممول بتحقيق وفورات ضريبية ناجمة عن تغير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض، وتقليل حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعدياً أو نسبياً.

**ثالثاً: تخفيضات خاصة بالمعدل:** يعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلاً من المعدل العادي على أرباح الشركات.

**رابعاً: القرض الضريبي:** هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذاً بعين الاعتبار قواعد الضريبة سارية المفعول فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة ولا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفورات ضريبية ولا تتغير هذه الوفورات تبعاً لسلم الاقتطاع التصاعدي.

**خامساً: تأجيل الضريبة:** هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة. إضافة إلى الأدوات السابقة الذكر، تعتمد السياسة الجبائية على مجموعة أخرى من الأدوات نذكرها كمايلي: <sup>2</sup>

**سادساً: نظام تثبيت الضريبة:** وذلك بتحديد سعر ثابت للضريبة طوال مدة المشروع أو الاستثمار، حتى لا يتعرض المشروع لاضطراب في أعماله نتيجة لتعديل نظام الضريبة أو سعرها.

**سابعاً: السماح الاستثماري:** تهدف هذه الأداة من أدوات السياسة الجبائية إلى التغلب على أثر التضخم النقدي على إهلاك الأصول الثابتة، وذلك لأن الفكر المحاسبي يقوم على أساس التكلفة التاريخية دون مراعاة أثر التضخم، وبالتالي سيكون مخصص الإهلاك غير كاف لاستبدال الأصول الثابتة عند انتهاء عمرها الإنتاجي، فمع ارتفاع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية لأقساط الإهلاك التي يتم تحديدها على أساس التكلفة الأساسية

<sup>1</sup> عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 239-240.

<sup>2</sup> أحمد عبد الصبور الدجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 52-54.



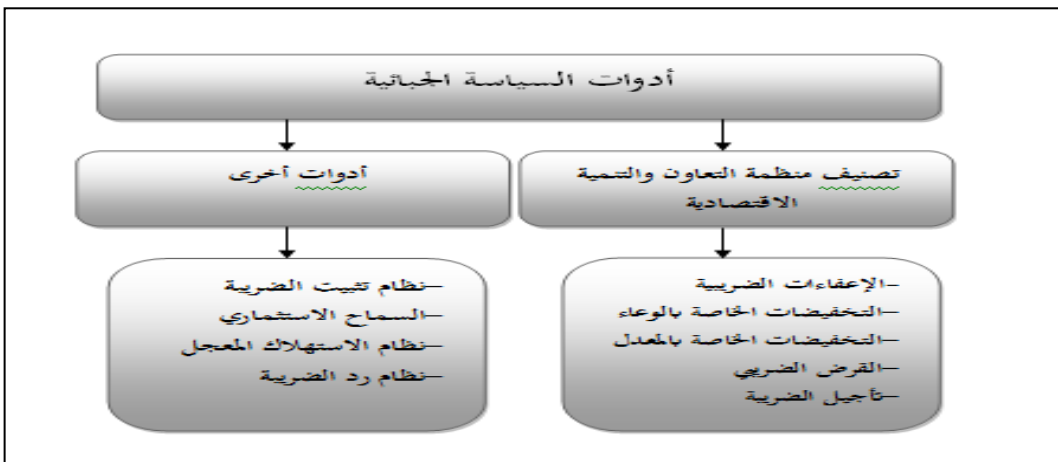
## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

(التاريخية) للأصول مما يزيد من العبء الضريبي الحقيقي على المشروعات، لذلك يجب أن يرتفع معدل الاهتلاك بارتفاع الأسعار، فيتم تقرير حافز السماح الاستثماري الذي يسمح للمستثمر بخضم نسبة معينة من إيراداته للوصول إلى الاستهلاكات العادية، وبالتالي يتم استهلاك الأصول الرأسمالية بأكبر من قيمتها التاريخية.

**ثامنا: نظام الاستهلاك المعجل: (الاستهلاك السريع للأصول):** وذلك من خلال مضاعفة معدل استهلاك رأس المال الثابت المخصص من وعاء الضريبة وتكوين احتياطي معفى من الضرائب ومخصص لأغراض معينة، ولا يتجاوز نسبة معينة من قيمة الاستثمار، أو قيمة الربح الصافي، ويرتبط هذا الأسلوب ارتباطا مباشرا بحجم الاستثمار في الأصول الرأسمالية، بالإضافة إلى ما يحققه من ميزة ضريبية هامة، وهو أداة من أدوات السياسة الجبائية يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار، ذلك لأنه ولكي يستفيد المستثمر استفادة أكبر يتعين عليه أن يزيد من حجم استثماراته في أصول جديدة من سنة إلى أخرى وكذلك استبدال الأصول المستهلكة وإحلال أصول أحدث فنيا وتكنولوجيا محل الأصول القديمة والأقل كفاءة.

**تاسعا: نظام رد الضريبة:** وذلك في حالة قيام الممول ببيع أصل ثابت قديم واستخدام ثمن البيع في شراء أصل جديد يحل محل الأصل القديم خلال فترة زمنية معينة، بهدف تشجيع المشروعات على تنفيذ برامج الإحلال والتجديد ودفع عملية التنمية الاقتصادية، كذلك هناك الرد الضريبي لمشتريات السياح التي يتم إخراجها معهم عند مغادرتهم حدود الدولة، وقد يكون الرد مطلقا بدون حد أدنى أو حد أقصى لمبلغ الضريبة المدفوعة، وقد يكون مبلغ الضريبة التي ترد محمدا بحد أدنى أو بحد أقصى، أو بالحددين معا. من خلال ما سبق يمكن القول أن الدولة تعتمد عند وضع أي سياسة جديدة على مجموعة من الأدوات التي تساعد على القيام بمهامها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. والشكل الموالي يوضح باختصار هذه الأدوات:

شكل رقم: (1-15) أدوات السياسة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.



### المطلب الثالث: طرق تقييم السياسة الجبائية

قصد تقييم كفاءة السياسة الجبائية ومدى نجاحها تستعمل مجموعة من المؤشرات التي يسترشد بها للحكم على كفاءة هذه السياسة في تحقيق أهدافها:

#### جدول رقم: (1-15) مؤشرات السياسة الجبائية

المؤشرات	تتمثل في:
التقنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القدرة على التحكم في نفقات التحصيل تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في النفقات</li> <li>- سهولة وبساطة الإجراءات التي تحكم المعاملات بين الإدارة الضريبية والمكلفين قبل وعند التحصيل</li> <li>- كفاءة موظفي الإدارة الضريبية في أداء المهام الموكلة لهم، ودرجة مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الجبائي</li> <li>- استثناء قاعدة اليقين، من خلال كفاءة المشرع في سن التشريعات بصورة تجعل الضريبة محددة على سبيل اليقين، فضلا عن المرونة عند تسوية المنازعات</li> </ul>
المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القدرة على توفير الموارد المالية للدولة بشكل يتناسب مع القدرة التكليفية للاقتصاد الوطني و المكلفين</li> <li>- ضمان ديمومة تدفق الإيرادات المالية إلى الخزينة العمومية من أجل تجنب التعرض للأزمات والاختناقات المالية</li> </ul>
الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التخفيف من حدة الضغوط التضخمية والمحافظة على النقد الوطني</li> <li>- توجيه عوامل الإنتاج نحو القطاعات والمناطق التي ترغب الدولة في تطويرها</li> <li>- تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويلها</li> <li>- حماية الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، ودعم مكانتها في السوق الداخلية، لما لذلك من آثار مرغوبة على الاقتصاد الوطني</li> <li>- تحقيق التنمية الجهوية التي تقلل من الفوارق في مستويات المعيشة بين مختلف الدول والمساهمة في توجيه الاستثمارات</li> <li>- تصحيح الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وإكسابه صفة التنوع بمعية السياسات الاقتصادية الأخرى</li> </ul>
الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض من حدة الضغط الجبائي</li> <li>- الحد من التفاوت الكبير في امتلاك الدخول والثروات وذلك من أجل تحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية، مع العمل على زيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل</li> <li>- المساهمة في تهذيب السلوك الاستهلاكي</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 15، 2016، ص 356-357.
- بكرتي بومدين، يوسف رشيد، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر - دراسة تحليلية واقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، العدد الثالث، 2015، ص 167.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول بأنه تم تقسيم المؤشرات الخاصة بالسياسة الجبائية إلى أربع أقسام تختص الأولى بالجانب التقني والتي تتعلق بالتنظيم الفني للضرائب، تعمل على هيكلية النظام الجبائي ضمن تشكيلته تتعلق أكثر بالإدارة الجبائية من جهة وبالمكلف من جهة أخرى من خلال العلاقة التي تربط بينهما، والإجراءات المتكاملة التي تعمل على التنسيق بينهم، ومدى كفاءة العاملين وقدرتهم على تسهيل المعاملات وأداء مهامهم على أكمل وجه، كما تتعلق أكثر بمدى تطبيق مبادئ السياسة الجبائية السابقة ونخص بالذكر كل من مبدأ الاقتصاد في النفقات من خلال اختيار أقل أساليب الجباية تكلفة، ومبدأ اليقين والوضوح.

أما المالية فتتمثل في مؤشرات الكفاءة المالية والتي تتعلق أكثر بالجانب التمويلي للدولة من خلال القدرة على توفير الموارد المالية وضمان ديمومتها تفاديا لأي أزمة مالية، دون أن ننسى الجانب الاجتماعي وما تلعبه السياسة الجبائية عن طريق دورها الفعال في توفير إيرادات جبائية للخزينة العمومية، بحيث تتمثل مؤشرات الكفاءة الاجتماعية للسياسة الجبائية في مدى قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفضة والتخفيف من تفاوتها، بالإضافة إلى أهم عنصر وهو التخفيف من الضغط الجبائي على ذوي الدخل المحدودة، أما الجانب الاقتصادي فمن المؤشرات الدالة على الكفاءة الاقتصادية للسياسة الجبائية هي قدرتها على تحقيق مجموعة من الأحداث الاقتصادية تتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويلها والتخفيف من التضخم مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع المنتجات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية وتسهيل إجراءاتها التي تخدم الجانب الاقتصادي للدولة. فمن خلال دراسة المؤشرات السابقة وعند الحكم على السياسة الجبائية بالفعالية والكفاءة يؤدي ذلك إلى تعزيز إدارة الإيرادات الجبائية، وكفاءة أنظمة التحصيل وبالتالي نجاح الإدارة الضريبية وتحقيق كفاءة النظام الجبائي، لأن السياسة الجبائية تعد ترجمة لقوانينه وقراراته.

### المطلب الرابع: نظرة عامة حول السياسة الجبائية في الدول المتقدمة والدول النامية

تعد الضرائب من مصادر الدخل الهامة للدولة خاصة من ناحية زيادة إيرادات الخزينة العمومية مقارنة بمصادر الدخل الأخرى هذا من جهة، أما من الجهة الثانية تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية للمجتمعات. كما يرتبط النظام الجبائي بالوضع الاقتصادي للدول من خلال تميزه بمجموعة من الخصائص من بينها نجد النمو الاقتصادي، حجم الإنتاج في القطاعات الزراعية، الصناعية، استخدام التكنولوجيا الحديثة خاصة في الإدارات الضريبية، درجة التنسيق بين أجهزة الدول وأنظمتها... إلخ، وهي من بين العوامل التي تنعكس على الدول المتقدمة على عكس الدول النامية التي لازالت تعاني من مشاكل اقتصادية حمة أهمها ضعف الإنتاج، اقتصاد بطيء النمو... إلخ، سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص النظام الجبائي في كل من الدول المتقدمة والنامية.

### أولاً: خصائص النظام الجبائي والسياسة الجبائية في الدول النامية

للنظام الجبائي في البلدان النامية ميزات متعددة نذكر منها: <sup>1</sup>

**1- ضعف الحصيلة الضريبية:** تقاس الحصيلة الضريبية بمعدل الضغط الضريبي الذي يمثل نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الدخل الوطني. إن هذه الحصيلة للبلدان المتخلفة ضعيفة أمام حصيلة الدول المتقدمة من الضرائب ويرجع ضعف المردود الجبائي للدول النامية إلى كون أن المصدر الذي تفرض عليه الضريبة ضعيف جداً ومن ثم تكون الحصيلة غير مرضية.

**2- أنظمة جبائية مختلفة التوازن:** تعتمد الدول النامية في سياستها الجبائية على الضرائب غير المباشرة بالدرجة الأولى دون الضرائب المباشرة، هذا ما أدى إلى اختلال التوازن في النظم الجبائية. كما أن اختيار الدول النامية للضرائب غير المباشرة ناتج عن الوضع الاجتماعي لمجتمعاتها، فتلجأ إليها للحصول على مورد مالي إضافي لأنها لا تثير غضب الممولين، فأغلب أصناف هذه الضرائب يكون على الاستهلاك وحجم المعاملات وتداول الثروات علاوة على أنها تمتاز بصفة الاستمرار، فهي تمول خزينة الدولة على مدار السنة. كما تعد الضرائب المباشرة صعبة التطبيق على المعاملات التي لا تتخذ شكلاً نقدياً، إذ نجد مثل هذه المعاملات في المجال الزراعي بدرجة أكبر. وكذلك كثرة التخفيضات والإعفاءات من الضرائب المباشرة بغية تشجيع التنمية الاقتصادية وكذا ضعف مستوى الدخل الوطني للأفراد يجعل من الدول النامية تختار الضرائب غير المباشرة على المباشرة؛ بالإضافة إلى: <sup>2</sup>

**3- عدم الانسجام في التشريع الجبائي:** إن التشريعات الجبائية المعمول بها في أغلب البلدان النامية ماهي إلا نسخة مشوهة في أغلب الأحيان عن التشريعات الجبائية المطبقة في الدول الرأسمالية، والتي نسجها الاقتصادية تختلف كلياً عن نسج ومكونات اقتصاديات الدول النامية، لذلك ينصح دائماً أن تتخلى الدول النامية عن تشريعات مالية مستوردة وعلى هذه الدول إقامة تشريعاتها الجبائية في ضوء معطيات وظروف اقتصادها ومجتمعها.

**4- العجز في الإدارة الجبائية:** إن ظاهرة العجز تشمل جميع الإدارات الحكومية في البلدان النامية وخاصة البلدان التي مازالت عاجزة عن تكوين كوادر متقدمة في المجال الجبائي، إما لنقص الإمكانيات وإما لأن الإدارة الضريبية المعاصرة بحاجة إلى ثقافات متطورة من حاسبات وأجهزة معقدة، مازالت البلدان النامية غير قادرة على إعدادها ووضعها موضع الخدمة، فهذا العجز الإداري يؤثر بالتأكيد في الإيرادات الجبائية أو التحصيل الجبائي الإجمالي للدولة.

إن الاختلاف في الاقتصادات العربية واعتمادها على مواردها الطبيعية أفرز تباين بين نظمها الجبائية من حيث نظم قائمة على أوعيتها الجبائية المتنوعة والتي فرضتها وفقاً لسياسات جبائية تعتمد عليها في تطبيقها، ونظم

<sup>1</sup> بن عاتق حنان، مرجع سبق ذكره، ص 220-224.

<sup>2</sup> خالد شحاده الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2016، ص 151.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

قائمة على تنوع أوعيتها الجبائية وفقا لممتلكاتها من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز فمن خلال العناصر السابقة والمتعلقة بكل من ضعف الحصيلة الجبائية والأنظمة الجبائية غير المتوازنة والتي تدخل ضمن سمات النظام الجبائي للدول النامية سنتطرق إلى بعض الدول العربية ومدى اعتمادها على مواردها الطبيعية أو اعتمادها على قطاعات أخرى حسب نشاطها الاقتصادي، وذلك من خلال التمييز بين سمات النظم الجبائية للدول العربية النفطية وغير النفطية وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: (1-16) سمات النظم الجبائية للدول العربية النفطية وغير النفطية

الدول غير النفطية	الدول النفطية (المصدرة للنفط والغاز)
1- نظم ضريبية راسخة وقائمة على أوعية مستقرة ومتنوعة	1- تكييف سياستها الجبائية لصالح تشجيع الاستثمار ودعم النمو جراء التدفق المستمر لعائدات النفط والغاز
2- تفاوت الهياكل الضريبية من حيث أنواع الضرائب المطبقة	2- نظم جبائية قائمة على النفط والغاز
3- تركز الهياكل الضريبية بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة وقلة أهمية الضرائب المباشرة	3- قلة الاعتماد بشكل كبير على ضرائب الاستهلاك والدخل الشخصي كمصادر للإيرادات الجبائية
4- قلة أهمية الضرائب على الدخل الشخصي ودخل الممتلكات والمؤسسات	4- تقتصر الضرائب إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي)
5- اعتمادها بصورة كبيرة على الإيرادات الضريبية بحيث تتسم نظمها الجبائية بسيادة الضرائب غير المباشرة كما تقل أهمية الضرائب المباشرة	5- تمويل نفقاتها العامة يعتمد على الإيرادات غير الضريبية بصورة أكبر من الإيرادات الضريبية أي عائدات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة
6- انخفاض مستوى الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد مما يجعل الضرائب المباشرة أقل أهمية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- طارق اسماعيل، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 52، 2019، ص ص 02-03.

تشكل الإيرادات الضريبية مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا إذ تجاوزت مساهمتها بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة نسبة 80% في كل من المغرب وتونس ولبنان خلال عام 2018، أيضا ساهمت خلال نفس السنة بنسب تراوحت بين 50-80% من إجمالي الإيرادات العامة في كل من فلسطين، مصر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، الأردن.

تقل نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، إلا أن هذه النسبة تسير في منحى تصاعدي. فقد بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

العامة نحو 45% في الجزائر والإمارات عام 2018. كما تراوحت النسبة ما بين 10.1% و18.3% في كل من العراق، البحرين، قطر، عمان والسعودية، أما في ليبيا فقد بلغت 6%، بينما بلغت 5.3% في الكويت تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على ضرائب التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تفرض حالياً ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول. بدأ عدد منها في تطبيق الرسم على القيمة المضافة منذ بداية عام 2018 (الإمارات، السعودية)، فهناك دول عربية ترتفع فيها نسب ضرائب الدخل من الإيرادات الضريبية، مثل الإمارات، السودان، العراق وجيبوتي، حيث بلغت نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح من إجمالي الحصيلة الضريبية 86.7%، 70.7%، 54.1%، 50.7% في هذه الدول على التوالي.

في الأردن والسعودية وموريتانيا تشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية (حوالي 70.2%، 68.4% و52.2% لهذه الدول على التوالي). أما في فلسطين والكويت ولبنان فتمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مصدراً هاماً للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة تبلغ حوالي 69.8% و60% و54%، على التوالي. من جانب آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركيزها على مصدر واحد.<sup>1</sup> والجدول الموالي يعرض البنود الرئيسية للإيرادات الجبائية للدول العربية:

جدول رقم (1-17) البنود الرئيسية للإيرادات الجبائية للدول العربية: (2014-2018) / مليار دولار

نسبة التغير 2018 (%)	2018	2017	2016	2015	2014	
16.7	241.1	206.6	189.9	201.6	240.1	الإيرادات الضريبية وهي:
18.3	96.3	81.4	50.1	55.0	65.0	الضرائب على الدخل والأرباح
28.2	88.8	69.3	83.3	98.4	127.2	الضرائب على السلع والخدمات
8.3	29.1	26.9	29.4	26.0	26.4	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
7.5-	26.9	29.1	27.1	22.2	21.4	ضرائب ورسوم أخرى.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية، الفصل السادس، صندوق النقد العربي، 2019، ص 112.

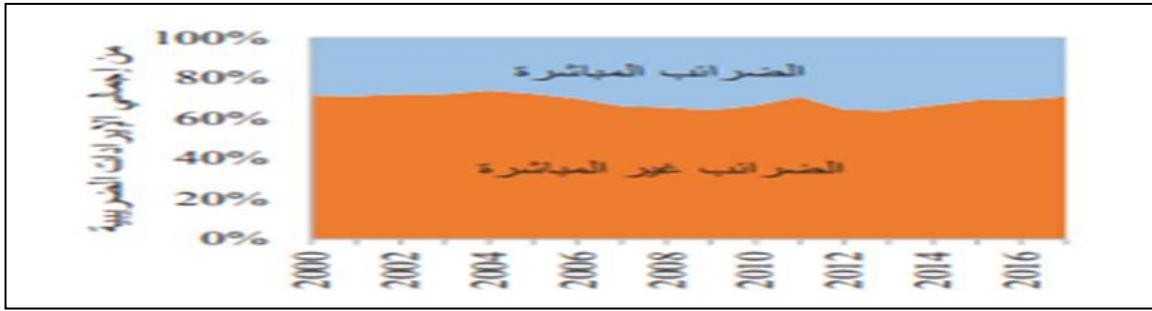
من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأن الإيرادات الإجمالية الخاصة بكل من الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات تشكل أكبر حصيلة لإيرادات الضرائب العامة، بحيث فاقت 96 مليار دولار سنة 2018 وهذا يدل على الاعتماد الكبير من قبل الدول العربية على هذا النوع من الضرائب، في حين حققت

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

الضرائب على السلع والخدمات أعلى حصيلة لها مقارنة بالسنوات المعروضة في الجدول فافتت 127 مليار دولار سنة 2014، إلا أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بحيث سجلت سنة 2018 قيمة 88.8 مليار دولار، حققت كلتا الضريبتين (1-2) نسبة تغيير 18.3%، 28.2%، كل هذه التغييرات تعود لعدم استقرار الأنظمة الجبائية للدول، كما حققت كل من الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية وضرائب ورسوم أخرى قيم مالية معتبرة إلا أنها لم تتعدى 30 مليار دولار طيلة السنوات المذكورة (2014-2018). كما تعتمد الدول العربية على الضرائب غير المباشرة تصل مداخيلها إلى غاية 70% من إجمالي الإيرادات الجبائية مقارنة بالضرائب المباشرة والتي لا تتجاوز نسبة 30%، بحيث تعتمد على هذا النوع من الضرائب بصورة كبيرة مقارنة بالضرائب المباشرة مما يجعل الأنظمة الجبائية للدول العربية غير متوازنة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (1-16) هيكل الإيرادات الجبائية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 05.

كما يعرض الشكل الموالي اختلاف الدول من حيث اعتمادهم على الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومدى مساهمة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي لمختلف دول العالم:

شكل رقم: (1-17) متوسط نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من PDG حسب الإقليم 2000-2017



المصدر: طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 06.

من خلال الشكل نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة تستحوذ على مكانة هامة في اقتصاديات الدول، تشكل الضرائب غير المباشرة أكثر من 15 % في الاقتصاديات الناشطة للدول الأوروبية، تليها كل من أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا، ودول آسيا بنسبة تقدر ما بين أكثر من 10 % و أقل من 15%، وهذا يدل على اعتماد هذه الدول على الضرائب غير المباشرة في نظمها الجبائية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2017، على عكس الاقتصادات المتقدمة التي تعتمد على الضرائب المباشرة بحيث يصل متوسط نسبة هذه الأخيرة إلى 14 %، مقارنة بـ 11 % كنسبة للضرائب غير المباشرة، تعتبران نسب قريبة دلالة على فرض كلا النوعين من الضرائب على مستوى هذه الدول، أما بالنسبة للدول العربية نجد أن الضرائب غير المباشرة تعدت نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، على عكس الضرائب المباشرة والتي لم تشكل نسبة كبيرة بحيث لم تتعدى 3% من إجمالي الإيرادات الجبائية.

أما من ناحية أخرى وفيما يخص العبء الضريبي يمثل في الدول العربية 9.1 % من الناتج المحلي الإجمالي وفق بيانات صندوق النقد العربي<sup>1</sup>، بلغ متوسط مؤشر العبء الضريبي المتضمن لمؤشر الحرية الاقتصادية في قطاع المالية العامة الصادر عن مؤسسة هيرتاج "Heritage" \* نحو 87.6 %، وهو يشير إلى انخفاض مستويات العبء الضريبي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي.

يتباين حجم العبء الضريبي على مستوى الدول العربية حيث حققت غالبية الدول العربية معدلات تفوق المتوسط العالمي البالغ (77.2 %)، مثل السعودية (99.8 %) قطر (99.7 %)، الإمارات (99.2 %)، عمان (97.8 %)، الكويت (97.7 %)، لبنان (91.8 %)، الأردن (91 %)، السودان (86.3 %) مصر (85.2 %)، موريتانيا (78 %)، في حين حققت أربع دول عربية فقط معدلات دون المتوسط العالمي وهي الجزائر (76.4 %)، جيبوتي (76.2 %)، تونس (74.4 %)، المغرب (72.2 %).<sup>2</sup> والشكل الموالي يبين مؤشر العبء الضريبي على مستوى الدول العربية لعام 2019:

<sup>1</sup> الوليد طلحة، العبء الضريبي، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد التاسع، ديسمبر 2019، ص 01.

\* **Heritage**: مؤسسة التراث العالمية الأمريكية، من أكثر المؤسسات البحثية تأثيرا في العالم موجهة لخدمة السياسات العامة، تتمثل مهمتها في صياغة وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أساس مبادئ المشاريع الحرة، والحكومة المحدودة، والحرية الفردية، القيم الأمريكية التقليدية والدفاع الوطني القوي، تنشر العديد من الأبحاث منها: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التبعية... إلخ. أنظر إلى:

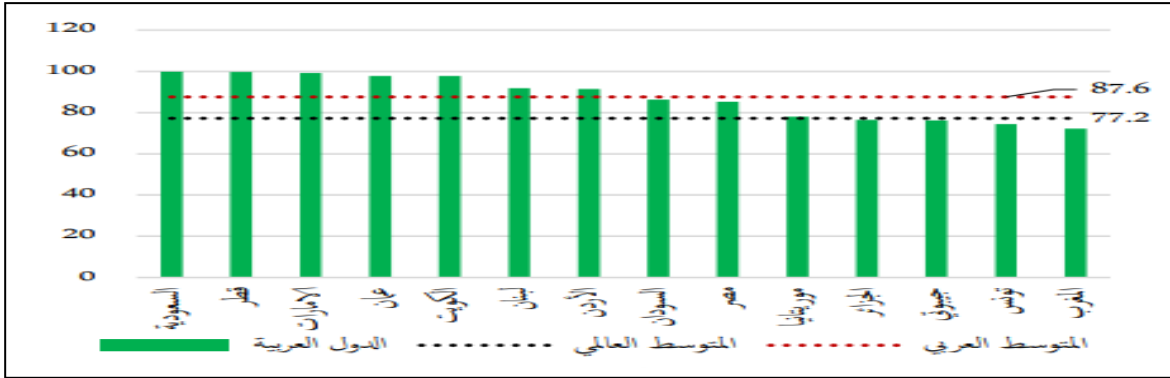
<https://www.heritage.org/about-heritage/mission> تاريخ الإطلاع : 25-01-2021.

\* **مؤشر الحرية الاقتصادية**: يصدر عن مؤسسة هيرتاج الأمريكية، يهدف إلى قياس درجة الحرية الاقتصادية في العالم، يعتمد على العديد من المؤشرات الفرعية التي تتمثل في: الفساد الحكومي، حواجز التجارة الدولية، ضرائب الدخل والشركات، النفقات الحكومية، العبء الضريبي، القانون العام... إلخ.

<sup>2</sup> الوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 04.



شكل رقم: (1-18) مؤشر العبء الضريبي للدول العربية لسنة 2019



المصدر: الوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

من خلال ما سبق يشكل مؤشر العبء الضريبي لكل من تونس والجزائر والمغرب، جيبوتي وموريتانيا نسب مرتفعة وهو الأثقل عربياً. بحيث كلما قلت القيمة كلما كان عبئاً ضريبياً أكبر للدولة، وكلما ارتفع يدل على عبء ضريبي أقل، وفيما يخص مصر، الأردن، لبنان حققت نسب متوسطة.

أما بالنسبة لسنة 2020: يشير تقرير مؤشر الحريات الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتاج "Heritage"<sup>1</sup> أن الدول العربية حققت مجموعة من النقاط: الجزائر (75.4)، جيبوتي (75.3)، تونس (74.2)، المغرب (71.8)، مع ارتفاع ملحوظ لدولة موريتانيا (80.9)، بينما حققت الكويت (97.7) نقطة تعد الأحسن عربياً مقارنة بالدول الأخرى لهذا المؤشر.

### ثانياً: خصائص النظام الجبائي والسياسة الجبائية في الدول المتقدمة

إن مفهوم الضريبة يحتل مركزاً قوياً في اقتصاديات البلدان المتطورة وحكومات هذه الدول تستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاجتماعية وهذا الأمر منسجم مع العوامل الاقتصادية المناسبة، حيث يوجد جهاز إنتاجي متطور والدخول الفردية مرتفعة....، وبالتالي يرتفع حجم الضرائب مما يتولد عليه إيرادات مالية للدولة.<sup>2</sup> من بين خصائص هذه الدول أنها تزخر باقتصاد متنوع وهو ما يتيح للدولة أوعية ضريبية كثيرة ومتنوعة، وعموماً يتسم النظام الضريبي في الدول المتقدمة بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:<sup>3</sup>

**1-زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية:** إن النظام الجبائي يتأثر بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية، بحيث تزيد مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي في الدول المتقدمة من مركز الريادة في نظامها الجبائي، حيث تعتمد

<sup>1</sup> Tax Burden, 2020 Index of Economic Freedom, available at: <https://www.heritage.org/index/download> Page consulté le: 02/01/2021.

<sup>2</sup> خالد شحاده الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

<sup>3</sup> عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 46-49.



وبشكل كبير على هذين القطاعين في الحصول على إيراداتها الضريبية، مما فتح المجال أمام ظهور صناعات جديدة وبالتالي إيرادات إضافية.

**2- ارتفاع حصيلة الإيرادات الجبائية:** تتسم النظم الجبائية في الدول المتقدمة بارتفاع حصيلتها الجبائية وذلك نظرا لاعتمادها على مختلف أنواع الضرائب، و لأنها تمتلك جهازا إنتاجيا (صناعيا وخدميا) وماليا ضخما لذا فهي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع ويقل فيها سوء توزيع الدخل وتمتلك ناتجا مرتفعا، وذلك نظرا لتنوع فروع النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تنوع وكثرة الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، والتي تقترن بوجود جهاز إداري على قدر عال من الكفاءة في تطبيق أحكام وقوانين النظام الجبائي من التشريع إلى الربط والتحصيل.

**3- زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة:** على عكس الدول النامية فإن الدول المتقدمة تعتمد على الضرائب المباشرة، نظرا لكونها تمتلك قطاعا صناعيا كبيرا، ونظرا لارتفاع الدخل الوطني وكذا ارتفاع مستويات نصيب الفرد منه، توسيع نطاق القطاعات الحديثة وانكماش الاقتصاد غير الرسمي، كلها عوامل تؤدي إلى اتساع الأوعية الضريبية وقدرات هذه الدول تدعم الزيادة في الإيرادات الضريبية.

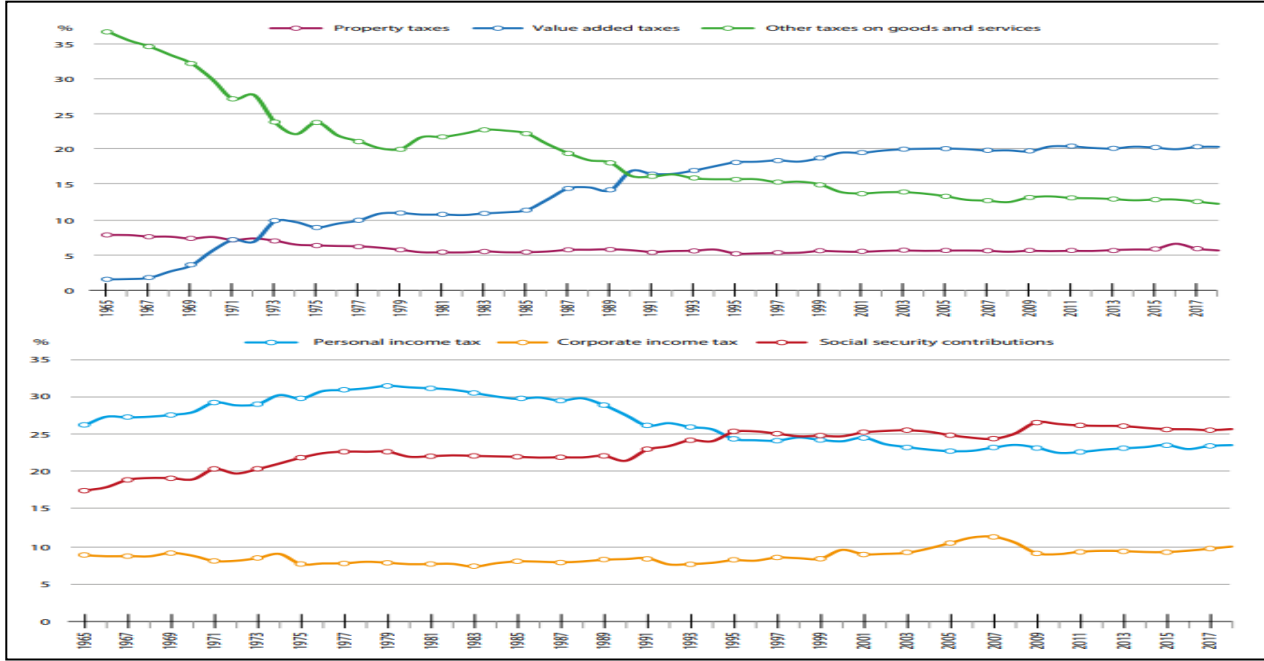
**4 - اتساع مجال فرض الضرائب التصاعدية:** إن الشيء الذي جعل الضرائب المباشرة تزداد أهمية أن غالبية دخول أفراد المجتمع المتقدم تتجاوز حد الإعفاء الضريبي، بحيث أن الدخل الباقي بعد دفع الضرائب يسمح بمستوى معيشي ملائم لظروف المجتمع.

**5- الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة:** إن الضرائب المباشرة تشكل في الدول المتقدمة نسبة كبيرة من إجمالي الضرائب، كما تمثل نسبة كبيرة أيضا من الدخل الوطني، إلا أن الضرائب غير المباشرة في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة، وذلك نظرا لاعتماد الرسم على القيمة المضافة في بعض الدول، كفرنسا التي تعتمد في هيكلها الضريبي على ضرائب الدخل والرسم على القيمة المضافة.

**6- مرونة النظام الجبائي:** تختلف النظم الجبائية وتتعدد من دولة لأخرى، وتختلف كذلك داخل الدولة الواحدة من فترة زمنية معينة إلى أخرى كما أن النظام الجبائي يعكس مجموعة من التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في الدولة، وعليه يجب أن يكون على قدر معين من المرونة يسمح باستمراره كعنصر فعال ومتطور من عناصر السياسة الاقتصادية، ومنه فإن تطور النظم الجبائية مرتبط بمدى ما تتسم به من مرونة مرتفعة تعكس الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال ما سبق وفيما يخص تحصيل الإيرادات الجبائية سنتطرق إلى الاتجاهات الكبرى للضرائب المطبقة خاصة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومدى اعتماد الدول على نظامها الجبائي المطبق في التحصيل بالإضافة إلى أبرز الضرائب التي تتميز بمدخيل مرتفعة مقارنة بمجموعة أخرى من الضرائب المفروضة وذلك خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 2018:

شكل رقم: (1-19) اتجاهات الهياكل الجبائية وإجمالي الإيرادات الجبائية ل OECD خلال الفترة 1965-2018



Source: Revenue Statistics 2020 Tax revenue trends in the OECD, OCDE, 2020, p 10.

من خلال الشكل والذي يمثل الاتجاهات المختلفة في الهياكل الجبائية خلال الفترة الممتدة من 1965-2018 وذلك من إجمالي الإيرادات الضريبية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي يبلغ عددها 36 دولة في 2020، نلاحظ درجة الارتفاع الكبير للرسم على القيمة المضافة من إجمالي الإيرادات العامة وذلك خلال الفترة 1965 إلى غاية 2001 ما يقارب 20 %، ثم بدأ بالاستقرار التدريجي من 2001 إلى 2018 بحيث لم يتعدى 21%، أما فيما يخص اشتراكات الضمان الاجتماعي تتميز بالارتفاع التدريجي من 17 % إلى 25% خلال الفترة الممتدة بين 1965 إلى غاية 1995 لتبدأ بالاستقرار خلال الفترة 1995 و 2007 و 2007 بنسبة 25 % ثم ترتفع بنسبة 25% و 26% سنتي 2007 و 2009، ثم يتراجع تدريجياً إلى نسبة 25 % في السنوات الماضية بسبب التغييرات التي مست معدلات المساهمات الاجتماعية، والرسم على القيمة المضافة، أما فيما يخص الضرائب على السلع والخدمات الأخرى نلاحظ انخفاضاً كبيراً، بحيث وصل في بداياته إلى أكبر من 35 % في سنة 1965 لتصل إلى حدود 13 % سنة 2018، وهذا يدل على نقص الاهتمام من قبل الدول الأعضاء بهذا النوع من الاقتطاعات والاعتماد الكبير على الرسم على القيمة المضافة. أما فيما يخص ضريبة العقار تجاوزت نسبة 8 % من إجمالي الإيرادات إلا أنها استقرت على 5 % خلال فترة زمنية طويلة. شكلت ضريبة الدخل الفردي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات 1965 إلى غاية 1988 بأكثر من 30 % إلا أنها تميزت بالانخفاض التدريجي خلال السنوات 1988 إلى غاية 2018 إلى أقل من 25%. عكس الضريبة على دخل

الشركات والتي لم تتجاوز نسبة 10 % إلا خلال فترة 2005 و 2007، ثم تجاوزت 12 % سنة 2009 لتتخفص إلى أقل من 10 % خلال السنوات الأخيرة. فمن خلال التقرير الصادر عن OECD بعنوان:

(**Revenue Statistics 2020 Tax revenue trends in the OECD**) نلخص مايلي: <sup>1</sup>

-انخفضت حصة الضرائب على العقارات بين عامي 1965 و 2018 من 7.9% إلى 5.6% من إجمالي الإيرادات الجبائية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحيث فاقت عائدات الضرائب على العقارات لكل من كوريا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة أكثر من 10 % من إجمالي الإيرادات الجبائية؛

-انخفضت حصة ضرائب الاستهلاك من 38.4% إلى 32.7% بين عامي 1965 و 2018 خلال هذه الفترة حدث تغييرا جذريا خاصة في مجال الرسم على القيمة المضافة بنسبة 20.4 % من إجمالي الإيرادات الجبائية؛

-ساعدت الأهمية المتزايدة بشكل كبير للرسم على القيمة المضافة على مواجهة تناقض حصة ضرائب الاستهلاك المحددة، مثل الضرائب والرسوم الجمركية خلال الفترة 1975 و 2018، كما انخفضت حصة الضرائب المحددة على الاستهلاك خاصة فيما يتعلق بالتبغ والوقود وبعض الضرائب المتعلقة بالبيئة إلى النصف تقريبا من 17.7 % إلى 9.6 % من إجمالي الإيرادات العامة؛

- تماشيا مع الاتجاه العالمي لإزالة الحواجز التجارية تم تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على السلع المستوردة بشكل كبير في جميع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحيث جمعت 34.3% من إيراداتها من ضرائب الدخل والأرباح (الأفراد والشركات على حد سواء)، كما جمعت 9 دول إيراداتها من ضرائب الاستهلاك بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة، ومن جهة أخرى لعبت الضرائب المفروضة على الممتلكات دورا أصغرا في أنظمة الإيرادات للبلدان سنة 2018.

ومن خلال تقرير (**Taxation Trends in the European Union, Data for the EU**)

(**Member States, Iceland and Norway**) الصادر سنة 2020 نلخص مايلي: <sup>2</sup>

-تشكل ضرائب العمل في الاتحاد الأوروبي أكبر حصة من الإيرادات الجبائية لسنة 2018 بنسبة 51.7 % تليها كل من ضرائب الاستهلاك وضرائب رأس المال بنسبة (27.8 % و 20.4%) على التوالي. كما استقرت حصة ضرائب الاستهلاك وضرائب رأس المال عامي 2014 و 2018؛

<sup>1</sup> Revenue Statistics 2020 Tax revenue trends in the OECD, **op.cit**, p p 08-09.

<sup>2</sup> **Taxation Trends in the European Union, Data for the EU Member States, Iceland and Norway**, Taxation and Customs Union, European Commission, 1st edition, Luxembourg, May 2020, p 20.

-تختلف الحصة النسبية لمكونات القاعدة الضريبية بشكل كبير بين الدول الأعضاء بحيث يختلف هيكل الضرائب بشكل ملحوظ، تشكل كل من ضرائب الاستهلاك والعمل ورأس المال النسبة الغالبة للإيرادات الضريبية مقارنة بالدول الأخرى؛

-للدنمارك أعلى حصة للضرائب المباشرة من إيرادات الضرائب العامة وبالتالي تعد الأعلى في الاتحاد الأوروبي بينما تملك دول أخرى مثل التشيك وسلوفاكيا أنظمة جبائية ذات حصص عالية من المساهمات الاجتماعية في إجمالي الإيرادات الجبائية.

كما سلطت دراسة للمعهد الاقتصادي (Institut Economique Molinari)<sup>1</sup> لسنة 2020 الضوء على الضرائب المطبقة على الموظف العادي، بحيث صنف كل من فرنسا، النمسا، بلجيكا في المراتب الأولى من ناحية النظام الجبائي المطبق، كما أشارت إلى فرنسا واعتبرتها بطلّة الضرائب في الاتحاد الأوروبي للعام الخامس على التوالي بلغت نسبة الضرائب على الموظف العادي 54.68% بانخفاض طفيف للغاية قدر بـ 0.05% مقارنة بسنة 2019. يعتبر كنتيجة للتخفيض الجبائي المطبق البالغ 5 مليارات يورو الذي تم تحديده في أعقاب أزمة السترات الصفراء.

ومن جهة أخرى تظهر الدراسة أنه لا يزال كل من الضغط الاجتماعي و الجبائي مرتفعاً للغاية، بحيث ارتفع معدل الهامش الضريبي في سنة 2020 للموظف العادي في جميع أنحاء أوروبا بلغ 44.72%، مقارنة بـ 44.50 للعام الماضي (2019) وذلك لدول الاتحاد الأوروبي (28)، بزيادة قدرها 0.22%. أما من خلال التركيز على دول الاتحاد (27) وذلك بتزامن خروج المملكة المتحدة سنة 2020 يصبح المعدل المطبق أقل قليلاً 45.09% لذات السنة بزيادة قدرها 0.24% عن سنة 2019.<sup>2</sup>

أما فيما يخص مؤشر التنافسية الضريبية الدولية (ITCI) الذي يسعى إلى قياس مدى التزام النظام الجبائي لبلد ما بجانبين مهمين من جوانب السياسة الجبائية: هما التنافسية والحياد. هناك العديد من العوامل التي لا علاقة لها بالضرائب والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي للبلد ومع ذلك، تلعب الضرائب دوراً مهماً في صحة اقتصاد البلد لقياس ما إذا كان النظام الجبائي لبلد ما محايداً وتنافسياً، ويوفر نظرة عامة حول كيفية التفكير في السياسة الجبائية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Nicolas Marques, Cécile Philippe, James Rogers, **La pression sociale et fiscale réelle du salarié moyen au sein de l'UE en 2020**, Institut Economique MOLINARI, 11ème édition, Paris- Bruxelles, Juillet 2020, p 17. (بتصرف) disponible sur : <https://www.institutmolinari.org/wp-content/uploads/sites/17/2020/07/fardeau-fiscal-eu-2020.pdf> Page consulté le : 05/01/2021.

<sup>2</sup> Ibid, p 11.

<sup>3</sup> Daniel Bunn, Elke Asen, **International tax competitiveness Index 2020**, Tax Foundation, Washington, 2020, p p 01-02, Available at: <https://files.taxfoundation.org/20201009154525/2020-International-Tax-Competitiveness-Index.pdf> Page consulté le : 10/01/2021

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والتلوث البيئي

لجعل نظامهم الجبائي أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي، يعتمد المؤشر على أكثر من 40 عاملاً مختلفاً لتصنيف الجودة الاقتصادية للأنظمة الجبائية في 36 دولة داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المؤشر شامل في نطاقه يجلل المجالات الخمسة الرئيسية للنظام الجبائي للدولة وهي: ضريبة دخل الشركات، وضريبة الدخل الشخصي وضرائب الاستهلاك، ضرائب الملكية وأحكام الضرائب الدولية.

احتلت كل من استونيا، لاتفيا، نيوزيلندا، سويسرا، لكسمبورغ، المراتب الخمس الأولى لمؤشر التنافسية الدولية للضرائب تحصلت الدول على أكثر من 76 نقطة. بحيث احتلت استونيا للسنة السابعة على التوالي المرتبة الأولى متحصلة على 100 نقطة، لامتلاكها أفضل قانون جبائي مقارنة بدول منظمة OECD تتحكم أعلى درجاتها في أربع سمات إيجابية لنظامها الجبائي نذكرها كمايلي:

- تفرض معدل ضريبة بنسبة 20% على دخل الشركات الذي يتم تطبيقه على الأرباح الموزعة؛
- لديها ضريبة ثابتة على الدخل الفردي لا تنطبق على دخل توزيعات الأرباح الشخصية؛
- تطبق ضريبة الممتلكات الخاصة بها فقط على الأراضي، وليس على قيمة الممتلكات العقارية أو رأس المال؛
- نظامها الجبائي إقليمي يعنى 100% من الأرباح الأجنبية التي تحققها الشركات المحلية من الضرائب المحلية مع قيود قليلة. وبالتالي تعد استونيا بنظامها الجبائي الأكثر تنافسية في دول المنظمة.

فمن خلال النتائج الخاصة بالمؤشر احتلت ألمانيا المرتبة 15 مسجلة 67.9 نقطة تلتها فنلندا في المرتبة 16 بـ 65.7 نقطة، الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 21 (61.9)، المملكة المتحدة في المرتبة 22 (61.6) الدنمرك في المرتبة 28 (58.3)، بينما سجلت فرنسا 50.7 نقطة واحتلت بذلك المرتبة 32، وفي آخر الترتيب نجد إيطاليا في المرتبة 36 مسجلة 44.3 نقطة نتيجة امتلاكها لنظام جبائي أقل تنافسية في دول (OECD).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Daniel Bunn, and others, **2018 International Tax Competitiveness Index**, tax foundation, Washington, 2018. P P 01-02.

### خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالبيئة والتلوث البيئي بأنواعه، التنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر، إضافة إلى المشاكل التي أدت لتفاقم حجم الأضرار البيئية، بحيث تعد جزءا مهما لمعرفة المشكل الأساسي ومن ثم العمل على إيجاد حلول مناسبة تهدف بالدرجة الأولى للحد من التلوث البيئي، كما تطرقنا إلى السياسة الجبائية والنظام الجبائي وخصائصهما المتعددة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية.

يعد كل من التلوث بالنفايات خاصة الالكترونية والتلوث الهوائي أكثر أنواع التلوث ضررا على صحة الإنسان ويشكلان خطرا كبيرا، كما أصبح الاهتمام بالغازات المنبعثة في الجو والتي تسبب الاحتباس الحراري أهم المواضيع المطروحة حاليا على المستوى الدولي، نجد أن غاز ثاني أكسيد الكربون أكثر انبعاثا في الهواء جراء استهلاك الوقود الأحفوري من فحم وغاز وبنفط، ومن بين القطاعات التي تساهم بدرجة كبيرة في ذلك نجد القطاع الصناعي والنقل تستحوذ على نسب عالية من الانبعاثات خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، احتلت بذلك المراتب الأولى في العالم، نخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الإتحاد الأوروبي، الصين، روسيا والهند.

اعتمدت الدول السابقة الذكر بدورها على مخططات طويلة ومتوسطة المدى من أجل تخفيضها إلى 20% بالنسبة لسنة 2020 مقارنة بسنة 1990، 40% بالنسبة لسنة 2030، و80% حتى 95% بالنسبة لسنة 2050، هدفهم الوصول إلى صفر كربون تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة وتطبيقا لمبادئ الاقتصاد الأخضر.

يعد النظام الجبائي ترجمة عملية للسياسة الجبائية التي لها دور كبير في التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي تصمم وفقا للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة وهي أداة فعالة لتمويل الإنفاق العام للحكومة، يتم الحكم على مدى كفاءتها من خلال مجموعة من المؤشرات تقنية، مالية، اقتصادية واجتماعية، فالحكم على كفاءتها يعني كفاءة أنظمة التحصيل ونجاح الإدارة الضريبية وبالتالي تعزيز الإيرادات الجبائية، مما يؤدي إلى الحكم على كفاءة النظام الجبائي ككل.

ساهمت المؤتمرات الدولية والاتفاقيات على طرح فكرة استخدام السياسة الجبائية بأدواتها ضمن مخططات الدول من أجل الحد من مشكلات التلوث البيئي لتصحيح إخفاقات السوق والآثار الخارجية للتلوث من أجل الوصول إلى حجمه الأمثل ومستواه المقبول، وإلى إيجاد سبل لضبط تكاليفه التي أصبحت تثقل ميزانية الدول. وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي من أجل التعرف أكثر على هذه الأداة الاقتصادية.

# الفصل الثاني

### تمهيد:

إن تزايد مظاهر التصنيع المختلفة المتعلقة بالنشاط الإنساني صاحبها بروز العديد من مشاكل التلوث البيئي التي تسبب مخاطر عديدة على صحة الإنسان أولاً وعلى باقي الكائنات الحية، الأمر الذي أدى بالباحثين الاقتصاديين إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين البيئة والاقتصاد، عن طريق إيجاد آليات كفيلة بالحد من مشاكلها تمثلت السياسة الجبائية بأدواتها أحد أهم الاقتراحات التي تبناها العديد منهم، أهمهم آرثر بيغو الذي بين دور الضرائب في الحد من مشاكل التلوث البيئي، والتي تهدف إلى تحميل الملوث تكاليف تلويثه جراء إلحاقه الضرر بالآخرين من أجل تغيير سلوكه إيجابياً، أفرزت نتائج المؤتمرات الدولية على ضرورة إدراج الضرائب كأداة للسياسة الجبائية ضمن برامج الحكومات للحد من التلوث خاصة الهوائي عن طريق فرض ضرائب على الغازات الدفينة المسببة للاحتباس الحراري الموضوع الأكثر نقاشاً في المؤتمرات، نخص بالذكر ضريبة الكربون من أجل مواجهة التغير المناخي والتصدي لمخاطر النفايات نظراً لتفاقم حجمها والعمل على إعادة تدويرها لصالح اقتصاد الدول.

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مدى مساهمة الضرائب البيئية لمعالجة الآثار الخارجية للتلوث عن طريق إتباع نظرية بيغو مع دراسات أخرى مؤيدة لها، بالإضافة إلى التعرف على التكاليف الاقتصادية والنفقات البيئية التي تخصصها الدول للحفاظ على البيئة والحد من التلوث، والتطرق إلى التنظيم الفني للجباية البيئية وأساس فرضها مبدأ الملوث الدافع وأهميته على المستوى الدولي، كيفية التخطيط لها ومقارنتها مع الأدوات الأخرى للسياسة البيئية، وأخيراً التطرق إلى تقييم دور أدوات السياسة الجبائية في الحد من التلوث البيئي من خلال الرأي المؤيد والرافض لها.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم محتوى هذا الفصل إلى أربع مباحث وهي:

- ✓ الضريبة البيئية لتصحيح إخفاقات السوق وتكاليف مكافحة التلوث وحجمه الأمثل؛
- ✓ التنظيم الفني للسياسة الجبائية البيئية ومبدأ الملوث الدافع؛
- ✓ أدوات السياسة الجبائية ومقارنتها مع السياسة البيئية وكيفية التخطيط لها؛
- ✓ تقييم أدوات السياسة الجبائية ودورها في الحد من التلوث البيئي.



### المبحث الأول: الضريبة البيئية لتصحيح إخفاقات السوق وتكاليف مكافحة التلوث وحجمه الأمثل

بعد التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم العامة للبيئة، التلوث البيئي والسياسة الجبائية والتعرف على أهم المشاكل التي أدت إلى تدهور وعدم توازن النظام البيئي الناتجة عن النمو السكاني، ضعف التنمية الاقتصادية الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تبناها العديد من الدول الصناعية من أجل النهوض باقتصادها وتطويره على حساب البيئة، بالإضافة إلى طبيعة التكنولوجيا الحديثة، كلها عوامل أدت إلى تفاقم المشاكل مما أدى بالحكومات إلى اتخاذ تدابير وحلول مستعجلة لمواجهتها، وبالتالي وجب وضع أداة اقتصادية وقانونية كفيلة بتحقيق تنمية بيئية مستدامة، والتخفيف من حدة الوضع الراهن. تعد الضرائب أحد أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها بالنظر إلى دورها الفعال في تصحيح فشل آليات السوق والبحث عن سبل لتصحيح العوامل الخارجية. وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، إضافة إلى كل من تكاليف مكافحة التلوث، حجمه الأمثل ومبادئ السياسة الجبائية البيئية، والإصلاح الجبائي في المجال البيئي.

### المطلب الأول: التكاليف الاقتصادية للتلوث البيئي وحجمه الأمثل

هي عبارة عن تلك التكاليف التي تتحملها الدولة أو المؤسسة أو الإثنين معا في حدود التلوث، ومن ثمة تجنب وقوع آثاره على أفراد المجتمع، ففي حالات عدة تتضمن العديد من التشريعات نصوصا تجبر المؤسسة أو المستثمر على تحمل تلك التكلفة مع تقديم بعض الحوافز الضريبية وغير الضريبية، والتي تمثل مساهمات من قبل الحكومات في تحمل تكلفة التحكم في التلوث.<sup>1</sup> كما عرفت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها: "الآثار النقدية وغير النقدية التي تحدثها المؤسسة نتيجة أنشطة تؤثر على جودة البيئة، وتتضمن هذه النفقات كلا من التكاليف التقليدية والتكاليف الضمنية المحتملة، و التكاليف الملموسة بدرجة أقل". ومع تفاقم المشاكل البيئية ينتج عنه ضخامة التكاليف البيئية، والتي نلخصها في المظاهر التالية:<sup>2</sup>

**أولا: تكاليف تدهور نوعية البيئة:** تتمثل أساسا في انخفاض إنتاجية الأراضي وتجاوز قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية، بسبب الاستخدام المفرط للموارد تحت فرضية الملكية الجماعية أو عدم وجود حقوق التملك، بالإضافة لاستمرار عمليات استنزاف الموارد الذي ينعكس سلبا على تحقيق الأمن الغذائي والسياسات الرامية لتقليل الفقر.

<sup>1</sup> مصباح حراق، الجبائية البيئية، عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أو البواقي، العدد 01، 2014، ص 95.

<sup>2</sup> سلمى عائشة كيجلى، وآخرون، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الموسوم بعنوان: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 461.

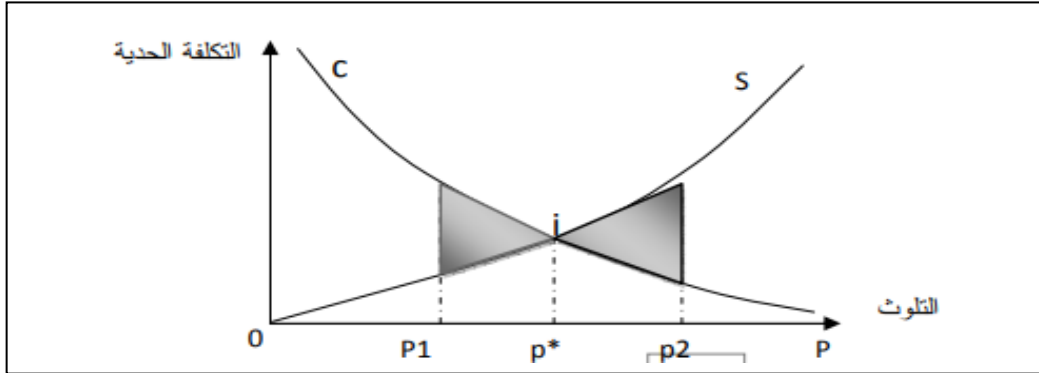
## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

ثانيا: تكاليف اختلال توازن البيئة: تكمن في انخفاض أعداد من الكائنات الحية أو انقراض البعض منها، ونشير في هذا الصدد إلى اختلال المعادلة بين البصمة البيئية والسعة البيولوجية المتاحة.

ثالثا: تكاليف تلوث البيئة: حيث يصعب تحديد التكاليف المرتبطة بالتلوث بسبب وجود آثار خارجية سلبية على البيئة. وفي هذا الصدد لا بد من التمييز بين تكاليف تلوث البيئة أو الأضرار الخارجية لتلوث البيئة التي تتحملها البشرية من جراء التلوث الحاصل، والتكاليف التي يتحملها المجتمع سواء كان أفراد أو حكومة أو شركات لمنع حدوث التلوث الناتج عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي.

ونظرا لضخامة التكاليف التي يتحملها الاقتصاد بالإضافة إلى أن القدرة الاستيعابية تتمتع بدرجة معينة من التلوث، الأمر الذي يجعل منعه إلى ما دون هذه الدرجة لا مبرر له ولا عائد منه. لذلك يجب البحث عن المستوى الأمثل للتلوث وهو المستوى المقبول اجتماعيا. ويمكن أن يصل المجتمع إلى المستوى الأمثل للتلوث عندما تكون إجمالي تكاليف التلوث أدنى ما يمكن، ويصل المجتمع إلى المستوى الأمثل من النوعية البيئية عندما يتمكن من تعظيم المنافع المتحققة من تحسين النوعية البيئية لتصل إلى أعلى قيمة لها، وعليه الشكل الموالي يبين المستوى الأمثل للتلوث:

### شكل رقم: (1-2) المستوى الأمثل للتلوث



المصدر: سلمى عائشة كيجلي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 462.

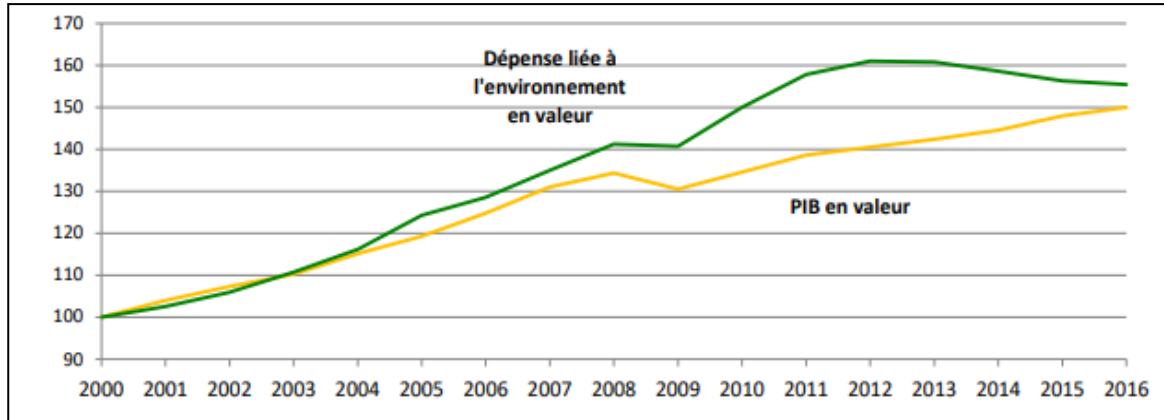
حيث يمثل المنحنى C النفقة الحدية لمواجهة التلوث، والمنحنى S النفقة الحدية الاجتماعية، ويقع المستوى الأمثل للتلوث عند النقطة  $p^*$ ، وهو المستوى الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمواجهة التلوث مع التكلفة الحدية الاجتماعية، فإذا كانت التكلفة الحدية S أصغر أو أكبر من C فإن مستوى التلوث في الحالتين لا يكون المستوى الأمثل، وهذا واضح من خلال الشكل فعند النقطة  $p1$  تكون S أصغر من C وتكون خسارة المؤسسة هي المساحة المظلمة على يسار نقطة تقاطع المنحنيين  $i$ ، وعند النقطة  $p2$  تكون S أكبر من C وتكون خسارة المجتمع هي المساحة المظلمة على يمين النقطة  $i$ ، وإذا تحقق المستوى الأمثل للتلوث ( $p^*$ ) تلقائيا فإن الحكومة لا

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

تكون بحاجة إلى التدخل لضبط التلوث لأنه اتخذ المستوى الأمثل تلقائياً عن طريق المساومة بين المؤسسة والأطراف المتضررة من التلوث، وهو ما يعرف بنظرية "كوز Coase".<sup>1</sup>

فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، وبتابع نهج متوافق مع الحسابات القومية، تبدأ حسابات نفقات حماية البيئة ببيانات حول الموارد الاقتصادية التي تخصصها الحكومات لحماية البيئة في هذا الصدد، يتم جرد موارد واستخدامات خدمات حماية البيئة. تُستخدم حسابات نفقات حماية البيئة والتي يتم تعريفها على أنها: "مجموع إجمالي استخدامات خدمات حماية البيئة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت" من أجل إنتاج خدمات وتحويلات لحماية البيئة، الوفاء بالالتزامات الأوروبية تقدم النفقات للعديد من القطاعات المؤسسية والعديد من المجالات البيئية.<sup>2</sup> من بين دول الاتحاد الأوروبي سنعرض جانب من الإنفاق الفرنسي لقطاع البيئة، بحيث تسعى هي الأخرى كباقي دول الاتحاد إلى الحفاظ على البيئة من التلوث من خلال رصد مبالغ معتبرة للإنفاق البيئي و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (2-2) تطور إجمالي الإنفاق البيئي والناتج المحلي الإجمالي لفرنسا خلال الفترة 2000 – 2016



Source: Financement de la transition écologique: les instruments économiques, fiscaux et budgétaires au service de l'environnement et du climat, Annexe au projet de la loi de finances, république Française, 2020, p 62

من خلال الشكل البياني نلاحظ الارتفاع الكبير في حجم النفقات البيئية وهذا يدل على الاهتمام بالجانب البيئي وأهميته لفرنسا، ففي سنة 2015 يقترب الإنفاق الوطني على البحث والتطوير لحماية البيئة من 4.5 مليار يورو بعد الانخفاض لسنتي 2013 - 2014 الذي لم يحدث من قبل حسب الإحصائيات منذ عام 2006 كما ازداد الإنفاق على البيئة في سنة 2015 لكنه ظل أقل من ذلك الذي لوحظ في عام 2013. فبين 2000 و 2014 تزايدت نفقات حماية البيئة بنسبة 3.5% في المتوسط بالسنة، في حين كان متوسط النمو

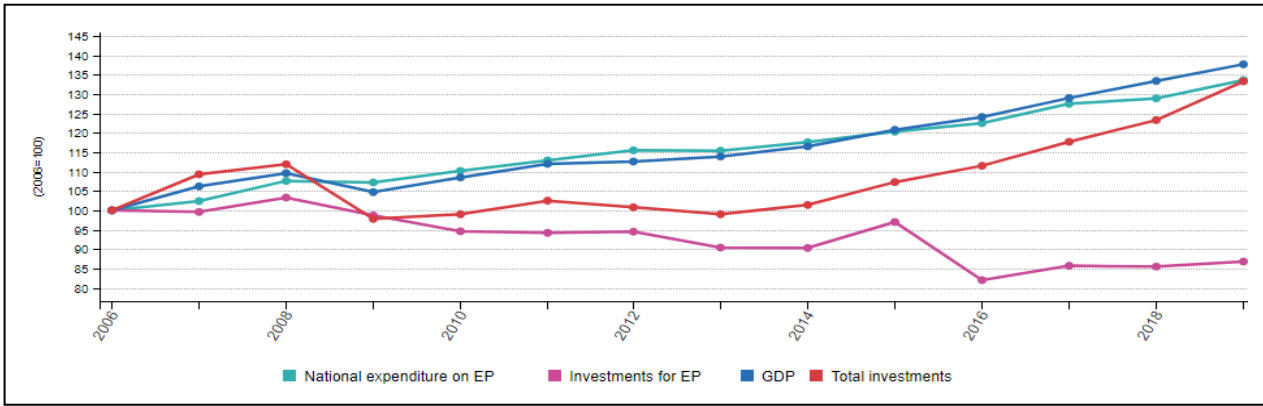
<sup>1</sup> سلمى عائشة كيجلي، سلمية غدير أحمد، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 462-463.

<sup>2</sup> bureau fédéral du plan, comptes des dépenses de protection de l'environnement 2014-2015, Institut des comptes nationaux, Bruxelles, décembre 2017, p 01. (بتصرف)

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

للناتج المحلي الإجمالي (PIB) السنوي 2.6 % خلال هذه الفترة.<sup>1</sup> بالنسبة للإتحاد الأوروبي (28 دولة) وفي سنة 2017، بلغ إجمالي إنفاق الحكومة العامة على "حماية البيئة" 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات على "إدارة النفايات" 0.4 % من إجمالي الناتج المحلي، بينما تم تخصيص 0.1 % من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق في كل من مجموعات COFOG\* التالية: "إدارة مياه الصرف"، "الحد من التلوث"، "حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية".<sup>2</sup> يوضح الشكل الموالي النفقات البيئية للاتحاد الأوروبي للفترة 2006-2019:

شكل رقم: (2-3) حسابات النفقات البيئية في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2019



Source : **Environmental protection expenditure accounts**, Eurostat, July 2020, Available at: [https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental\\_protection\\_expenditure\\_accounts#](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental_protection_expenditure_accounts#), Page consulté le: 20/02/2021.

تخصص النفقات في الإتحاد الأوروبي لحماية البيئة من أي تدهور، بالإضافة إلى الحد من التلوث البيئي بمختلف أشكاله: الهوائي، المائي، النفايات، التربة، الضوضاء... إلخ، فمن خلال الشكل نلاحظ الارتفاع التدريجي للنفقات خلال الفترة 2009-2019، سواء من ناحية نفقات حماية البيئة أو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد الانخفاض الناتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأضرارها على مستوى الاقتصاد والاستثمار خاصة في مجالات حماية البيئة من التلوث.

<sup>1</sup> **les comptes de l'économie de l'environnement en 2014**, Ministère de l'environnement, de l'Énergie et de la Mer, En Charge des relations internationales sur le climat, mars 2017, p 17, disponible sur:

[http://www.statistiques.developpementdurable.gouv.fr/fileadmin/documents/Produits\\_editoriaux/Publications/Datalab/2017/Datalab-16-les-comptes-de-l-economie-de-l-environnement-en-2014-mars2017.pdf](http://www.statistiques.developpementdurable.gouv.fr/fileadmin/documents/Produits_editoriaux/Publications/Datalab/2017/Datalab-16-les-comptes-de-l-economie-de-l-environnement-en-2014-mars2017.pdf) Page consulté le 25/12/2018.

\* **COFOG**: التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية، هي طريقة لتصنيف الإنفاق الحكومي، تم تطوير وظائف الحكومة بهذا الاسم سنة 1999 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يحتوي على أقسام ومجموعات، فمن بين الأقسام الرئيسية لتصنيف وظائف الحكومة نذكر: الخدمات العامة، الدفاع، النظام العام والسلامة العامة، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان، الصحة، التعليم... إلخ.

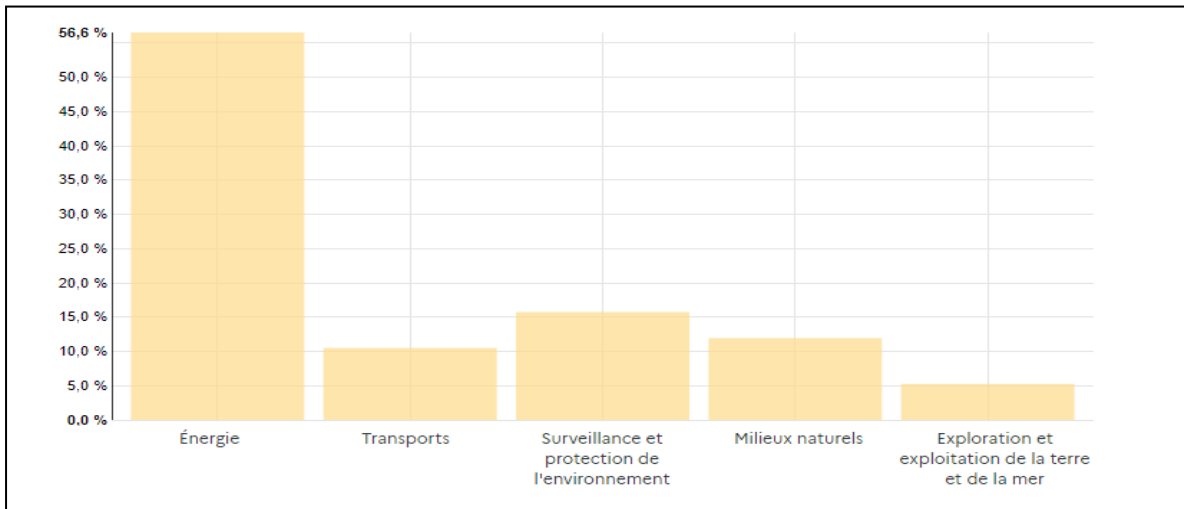
<sup>2</sup> **Government expenditure on environmental protection**, Eurostat, Statistics Explained, March 2019 Available at:

[https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Government\\_expenditure\\_on\\_environmental\\_protection#Expenditure\\_on\\_environmental\\_protection.27](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Government_expenditure_on_environmental_protection#Expenditure_on_environmental_protection.27) Page consulté le 16/04/2019.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

كما تطور إجمالي الإنفاق المرتبط بالبيئة بشكل أسرع قليلاً من الناتج المحلي الإجمالي. بين عامي 2000 و2016، نما الإنفاق البيئي بنسبة 2.8٪ من حيث القيمة في المتوسط سنوياً، بينما بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة 2.6٪ وبلغ معدل التضخم 1.7٪ خلال نفس الفترة، كان الإنفاق أكثر ديناميكية بين عامي 2000 و 2010 (+ 4.1٪ في المتوسط السنوي). مجالات المياه والنفايات هي التي ساهمت أكثر من غيرها في هذه الزيادة بين عامي 2000 و 2010، وتغير الإنفاق بشكل أبطأ بين عامي 2010 و 2016 (+ 1٪ متوسط النمو السنوي بين عامي 2010 و 2016)، مع مرحلة انخفاض طفيف منذ عام 2012 بعد الاستثمارات التي ارتفعت بشكل حاد حتى بداية عام 2010 لرفع مستوى المياه إلى المعايير المطلوبة تم تخفيض النفقات في هذا المجال.<sup>1</sup> أما فيما يخص الإنفاق على البحث والتطوير في قطاعات مختلفة من بينها مجال حماية البيئة نجد أن فرنسا تولي اهتماماً كبيراً بهذا الشأن، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم: (2-4) حصة الإنفاق البيئي في مجالات البحث والتطوير البيئي في القطاع العام سنة 2017 (%)



Source: État de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation en France n°13, la recherche en environnement, Recherche & Innovation, Ministère de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation, Disponible sur : [https://publication.enseignementsup-recherche.gouv.fr/eedr/FR/T842/la\\_recherche\\_en\\_environment/](https://publication.enseignementsup-recherche.gouv.fr/eedr/FR/T842/la_recherche_en_environment/) Page consulté le 07/12/2020

تم تقسيم الإنفاق العام حسب وزارة التعليم العالي، البحث والابتكار إلى ثلاث مجالات بحثية ذات أهداف بيئية، الأول يتعلق بحماية البيئة والإشراف عليها ومراقبتها خصص له مبلغ 539 مليون يورو، يليه البحوث في مجال البيئات الطبيعية بإنفاق قدره 4.9 مليون يورو، ثم المجال الأخير حول استكشاف واستغلال الأرض والبحر بـ 180 مليون يورو، في حين يبقى البحث والتطوير لقطاع الطاقة مسيطراً على الإنفاق البيئي بنسبة 57.2%<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Financement de la transition écologique: les instruments économiques, fiscaux et budgétaires au service de l'environnement et du climat, **Op.cit**, p 61.

<sup>2</sup> État de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation en France n°13, Recherche & Innovation, **Op.cit**.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

من خلال الشكل البياني المتعلق بالحصص الخاصة بمجالات الإنفاق المخصص للبحث والتطوير في القطاع العام لسنة 2017، نلاحظ أن نسبة الإنفاق قاربت 57% لقطاع الطاقة دلالة على الاهتمام الواسع بالبحوث ذات الصلة وتمويلها للحصول على أهداف مسطرة خاصة الإيرادات المتوقعة والمتأتية من هذا الإنفاق. تليها البحوث الخاصة بحماية البيئة ومراقبتها والإشراف عليها بنسبة تقدر بـ 16% تبقى المجالات الأخرى المتعلقة بالنقل والهيئات الطبيعية و البحوث في مجال الاستكشاف والاستغلال للأراضي والبحار تمثل نسبة ما يقارب 10% و 12%، 5% على التوالي، وهي نسبة متوسطة مقارنة بتمويل البحوث الخاصة بمجال الطاقة التي حازت على نسبة أكبر، أما الجدول الموالي يبين وجهات النفقات البيئية خلال الفترة 2000-2017:

جدول رقم: (1-2) النفقات البيئية لفرنسا وفقا لتوجهاتها خلال الفترة 2000-2017

2017	2010	2000	
49156	45258	29418	حماية البيئة(01)
2443	3454	1636	الهواء
12857	12669	9641	مياه الصرف الصحي
18138	14927	9316	النفايات
1749	1611	737	التربة والمياه الجوفية والسطحية
2017	1933	1550	الضوضاء
2269	1708	1132	التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية
634	729	570	النفايات المشعة
4799	3709	3217	البحث والتطوير
4250	4518	1617	الإدارة العامة
20623	19449	13195	نفقات إدارة الموارد (02)
13987	13910	9790	إمدادات مياه الشرب
6636	5539	3406	إعادة التحليل
69779	64707	42613	النفقات البيئية 2+1
-	3354	2131	المساحات الخضراء والحضرية
-	26357	-	الطاقات المتجددة

Source: Mariam Besbes, Claude Betti, *Tableaux de l'économie française, Édition 2020*, Institut national de la statistique et des études économiques, Collection Insee Références, France, 2020, p 17.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع التدريجي لنفقات حماية البيئة لفرنسا بمختلف اتجاهاتها، بحيث فاقت 69 مليون يورو سنة 2017، ما يقارب 49.2 مليون يورو مخصصة كنفقات لحماية البيئة، و 20.6 مليون يورو

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

لنفقات إدارة الموارد وهو ما يدل على الاهتمام الكبير بالبيئة وحمايتها من التلوث من خلال المبالغ المرصودة في الجدول أعلاه، تتميز أغلبها بالارتفاع التدريجي والمتعلقة بنفقات حماية البيئة (الهواء، المياه، النفايات...)، يحتل الإنفاق على حماية البيئة النسبة الغالبة، نجد أن النفايات تأخذ الحيز الأكبر وما يتعلق بها من عمليات كتنسيق النفايات وإعادة تدويرها، فاقت 18 مليون يورو سنة 2017. أما الاتجاه الثاني للنفقات هو إدارة المياه والتي تتمثل في معالجة مياه الصرف الصحي، سجلت 12.8 مليون يورو سنة 2017. ثم تليها كل من مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الإدارة العامة، تجاوزت 4.7 مليون يورو و 4.2 مليون يورو على التوالي والتي تميزت هي الأخرى بالارتفاع التدريجي.

في حين تبقى كل من نفقات حماية البيئة من الهواء والضوضاء والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية لا تتعدى 2.5 مليون يورو، وتبقى النفايات المشعة تسجل أقل النفقات والتي بلغت قيمة 729 مليون يورو كأعلى قيمة لها سنة 2010، مقابل 634 مليون يورو سنة 2017.

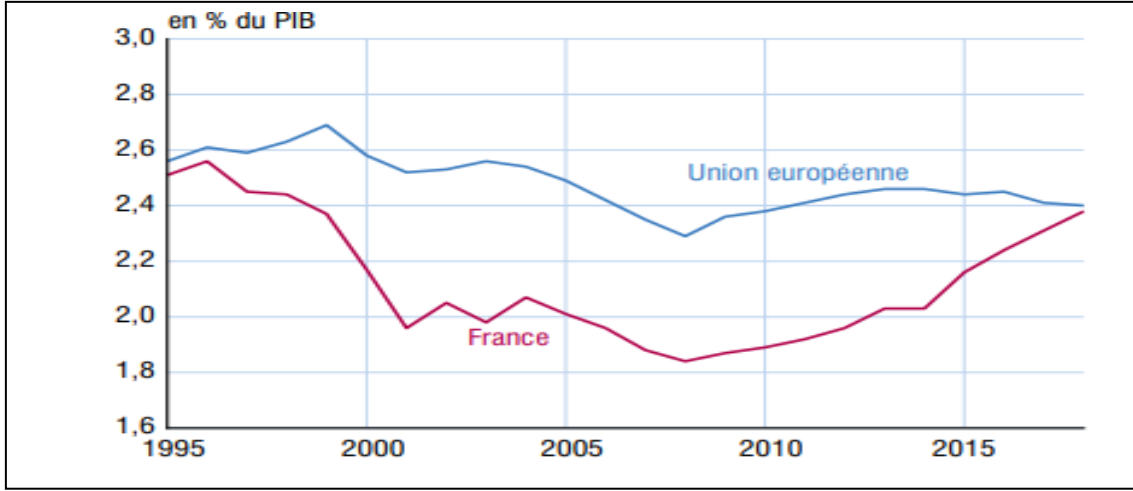
أما فيما يخص الجانب الثاني من نفقات إدارة الموارد سجلت إمدادات مياه الشرب أكبر قيمة مقارنة بإعادة تحليلها فاقت 13.9 مليون يورو في كل من السنوات 2010 و 2017. ولم تتعدى إعادة تحليل المياه 6.4 مليون يورو كنفقات لإدارة الموارد الطبيعية.

ومن جهة أخرى تبقى كل من الإحصائيات المتعلقة بالطاقات المتجددة والمساحات الخضراء الحضرية غير متاحة ضمن هذا الجدول إلا أنها تأخذ جانب أكبر من الاهتمام لهذه الدولة وبالتالي من المؤكد أنها تسجل ارتفاعا خلال السنوات، بحيث سجل الجانب الطاقوي فقط 26.3 مليون يورو سنة 2010 وهي نفقات كبيرة مقارنة بالفتات السابقة المعروضة في الجدول، تجاوزت بدورها نفقات إدارة الموارد لنفس السنة 2010 و النفقات الخاصة بسنة 2017.

أما فيما يخص الإيرادات البيئية عرفت فرنسا انخفاضا كبيرا إلى أقل من 2% من الناتج الوطني الإجمالي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2002، ثم ارتفعت إلى أكثر من 2% لتراجع سنة 2008 إلى أقل من 1.9% مع بدايات الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج عنها من خسائر في الجانب الاقتصادي، ثم ارتفعت خلال السنوات الأخيرة إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. نفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي عرف تغييرات بالانخفاض في جانب الإيرادات، إلا أنها بدأت بالارتفاع بعد سنة 2009 لتصل إلى 2.4% سنة 2018 لكافة دول الاتحاد وهو ما يؤدي إلى حدوث إشكال حول إمكانية تغطية الإيرادات للنفقات البيئية أو يتم تمويلها بشكل إضافي من جانب الحكومة خاصة فيما يتعلق بمصادر التلوث التي تتطلب مبالغ مرتفعة للحد منها كالنفايات والهواء والمياه، البحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة. والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات البيئية من الناتج الوطني الإجمالي للفترة 1995 إلى غاية 2018:



شكل رقم: (2-5) تطور حصة الإيرادات البيئية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2018



Source: Mariam Besbes, Claude Betti, *Op cit*, p 17.

### المطلب الثاني: الضرائب كأداة لمعالجة الآثار الخارجية للتلوث البيئي

ستتطرق في هذا المطلب إلى الدراسات التي استخدمت الضرائب كأداة لمعالجة آثار التلوث البيئي، بداية بدراسة آرثر بيغو ثم دراسات أخرى أيدته وطبقت فكرته وأثبتت فعاليتها من خلال النتائج المحققة.

#### أولاً: دراسة آرثر بيغو

يعد آرثر سيسيل بيغو أول اقتصادي تبنى فكرة تطبيق الضرائب لمعالجة آثار التلوث البيئي واتخاذها كوسيلة لتصحيح إخفاقات السوق، وينسب إليه مفهوم استخدام الضرائب لتصحيح العوامل الخارجية عموماً، ويشار أحياناً إلى هذه الضرائب التصحيحية باسم ضريبة بيغوفيان *Pigouvian Tax*. ففكرتها الأساسية بسيطة بحيث أن وجود تأثير خارجي سلبي وهي الحالة التي يؤدي فيها إنتاج أو استهلاك بعض السلع إلى إلحاق الضرر بشخص آخر غير المشتري أو البائع لتلك السلعة يمثل إخفاقاً في السوق، لأن قرارات كل من البائع والمشتري لا تأخذ بعين الاعتبار تلك التكلفة الخارجية. وبالتالي فإن السوق الحرة غير المنظمة ستؤدي عموماً إلى كمية عالية غير فعالة من أي سلعة ذات تأثير خارجي سلبي مرتبط بها. الضرائب البيئية لا تصحح العوامل الخارجية فقط، كما أنها تزيد من الإيرادات، يمكن أن تكون ميزة كبيرة لها باستخدام هذه الإيرادات لخفض أو منع زيادة الضرائب الأخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Robertson C, Williams III, *Environmental Taxation*, Conference on the Economics of Tax Policy, Penn Wharton Public Policy, Urban-Brookings, 2015, p 04.

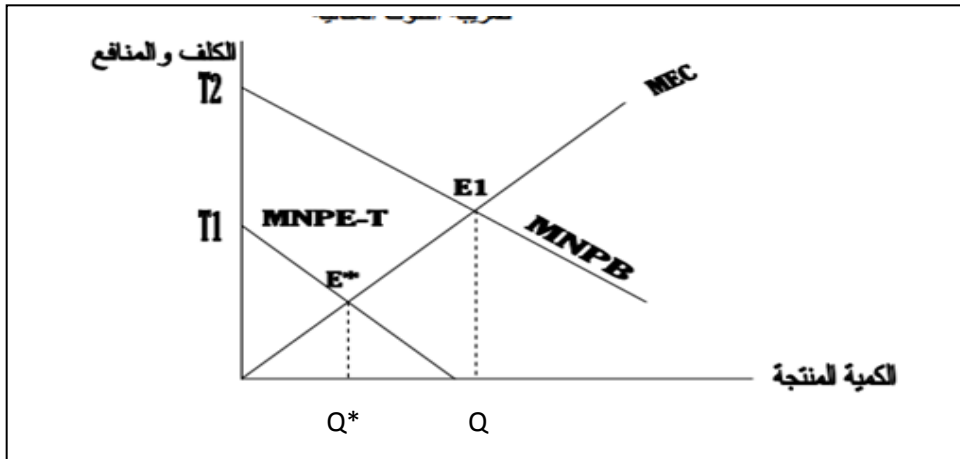


## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

وفي نفس الوقت يمكن أن تؤدي التفاعلات بين الضرائب البيئية والضرائب الأخرى الموجودة مسبقا (ضرائب الدخل بشكل أساسي) إلى زيادة كبيرة في كفاءة الضرائب البيئية. وقد برزت الحجة القائلة بأن دور الضرائب البيئية في زيادة الإيرادات سببا إضافيا كبيرا لتنفيذ هذه الضرائب لأول مرة في أدبيات "العائد المزدوج".

ويشير مصطلح "العائد المزدوج" إلى أن الضرائب البيئية ترفع الكفاءة الاقتصادية من خلال قناتين منفصلتين عن طريق تصحيح خارجي أو زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لخفض الضرائب الأخرى، وأصبح يُعرف كذلك العائد الثاني باسم "تأثير إعادة تدوير الإيرادات". وينطبق هذا المفهوم الأساسي أيضا على مجموعة أوسع من الاستخدامات للإيرادات: فإنفاق الإيرادات على السلع العامة أو استخدامها لخفض عجز الميزانية يمكن أن يحقق مكاسب مماثلة في الكفاءة الاقتصادية.<sup>1</sup> والشكل الموالي يبين ضريبة التلوث المثالية:

### شكل رقم: (2-6) ضريبة التلوث المثالية



المصدر: جعفر طالب أحمد، غدير نجم عبد الله، إشكالية التلوث البيئي الهايدروكربوني وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 17، 2015، ص 07.

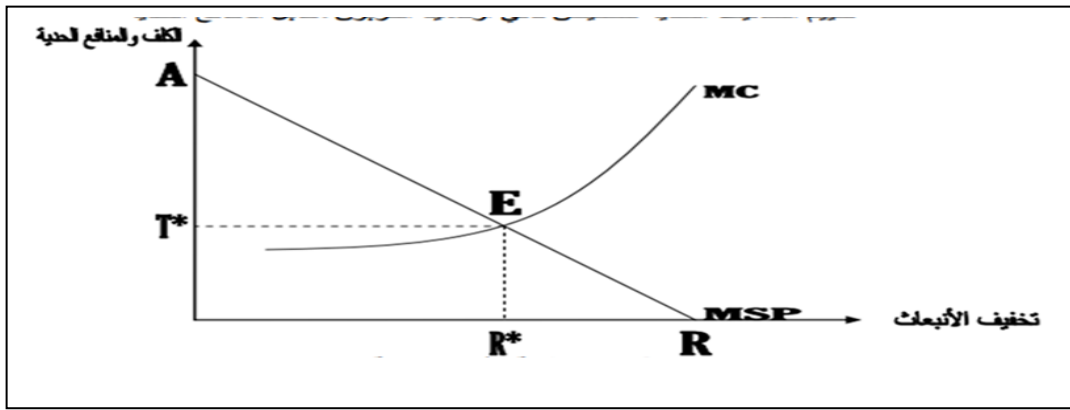
يوضح الشكل أنه إذا فرضت ضريبة على وحدة من الوحدات الإنتاجية التي تؤدي إلى التلوث والتي ستكون مساوية إلى مقدار (T1 T2) فيكون تأثير هذه الضريبة هو تحويل منحني دالة الضرر البيئي (MNPB) إلى اليسار أي إلى (MNPB-T) وهنا سينخفض صافي المنفعة الحدية بقيمة الضريبة المفروضة (T1 T2) وينخفض الإنتاج من Q1 إلى Q\*، وسيحاول المسبب للتلوث تعظيم منفعته الخاضعة للضريبة ويحصل هذا عند النقطة Q\* التي تحقق الحد المثالي الاجتماعي لضريبة بيغو المثالية (T1 T2) والتي تتساوى عندها التكلفة الحدية الخاصة والتكلفة الحدية الاجتماعية للسلوك الملوث عند النقطة (E\*).

<sup>1</sup> Roberton C, Williams III, *Op.cit*, P 05

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

ومن جهة أخرى، زاد الاهتمام العالمي بموضوع البيئة والانعكاسات التي تقوم بها الأنشطة البشرية عليها ولاسيما حرق الوقود الذي يؤدي إلى انبعاث مجموعة من الغازات والتي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، لذلك فقد اقترحت بعض الحكومات ضريبة أطلق عليها (ضريبة الكربون)، وهي عبارة عن الضريبة التي تدفع إلى الحكومة نتيجة استهلاك الوقود الأحفوري الذي ينتج عنه غاز ثاني أكسيد الكربون ( $CO_2$ )، وأن الهدف من هذه الضريبة هو التقليل من انبعاث هذا الغاز، إن فرض موضوع ضريبة الكربون يؤدي إلى تغيير الاستهلاك من الوقود الأحفوري، ومن ثم الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (2-7) تقييم التكاليف الحدية لتخفيض ثاني أكسيد الكربون مقابل المنافع الحدية



المصدر: جعفر طالب أحمد، غدير نجم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 08.

يقيس المحور الأساسي التكاليف والمنافع معبرا عنها بالدولار، في حين يقيس المحور الأفقي انخفاض الانبعاثات معبرا عنها بالنسبة المئوية لانخفاض ( $CO_2$ )، وتمثل النقطة (E) نقطة الكفاءة [المستوى الكفاء لتخفيض انبعاثات ( $CO_2$ )]، إذ تتساوى تكاليف المكافحة مع المنافع الحدية الناجمة عن تقليل التغيرات المناخية، وهي النقطة التي يتم عندها تعظيم القيمة الحالية للاستهلاك البشري المستقبلي وعلى العكس من ذلك، نلاحظ أن الحل الذي يقدمه السوق يتحقق عند انخفاض الانبعاثات عند النقطة صفر، إذ ترتفع المكاسب الاجتماعية الحدية إلى النقطة (A) وتنخفض التكاليف الحدية إلى الأدنى (صفر) وأخيرا يمدنا الشكل بحل يسعى من خلاله حماية البيئة إلى تجنب إلحاق أي ضرر بالأنظمة البيئية الطبيعية وتمثله (E) إذ يكون المنحنى MC أعلى كثيرا من المنحنى (MSP).<sup>1</sup>

كما قام العديد من الباحثين الاقتصاديين بتبني الفكرة الأولى التي طرحها الاقتصادي آرثر بيغو والتي تتمثل في فرض الضرائب كأداة اقتصادية على التلوث البيئي، فمنهم من أيده وقام بتوسيع فكرته، ومنهم من عارض فكرته عن طريق العمل على إبراز سلبياتها والدفاع عن أساليب أخرى أكثر كفاءة من الضرائب البيغوفية. فبالإضافة إلى

<sup>1</sup> جعفر طالب أحمد، غدير نجم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

دراسة بيغو هناك العديد من الدراسات الاقتصادية العالمية الأخرى التي أسفرت نتائجها عن كفاءة السياسة الجبائية في مكافحة التلوث و من أهم هذه الدراسات نذكر: <sup>1</sup>

ثانيا: دراسة نيس (kneese)

دراسة عن التلوث و الأسعار، تبين من خلالها أن الضريبة أكثر كفاءة من سياسة الرقابة الحكومية المباشرة في مجال مكافحة التلوث، كما تبين أن استخدام ضريبة التلوث أدى إلى تقليل تكاليف مكافحة التلوث بين 40% - 90% و بالتالي تحقق وفورات تتراوح بين 100-250 بليون دولار.

ثالثا: دراسة جونسون (Johnson)

تستهدف الدراسة تقدير أقل تكلفة ممكنة لبرنامج مكافحة التلوث لنهر ديلاوار، وأسفرت نتائج هذه الدراسة على أنه يمكن تحسين نوعية المياه في النهر بأقل تكلفة ممكنة باستخدام نظام جبائي تتباين فيه معدلات الضريبة من منطقة لأخرى على مجرى النهر استنادا إلى اختلاف حجم الأضرار بين هذه المناطق.

رابعا: دراسة دورسي (Dorcey)

دراسة لنهر ويسكنسن (Wisconsin) الذي تعرض للتلوث بسبب فضلات مصانع الورق ومرافق البلدية تبين هذه الدراسة أن ارتفاع ضريبة التلوث على مصانع الورق فوق مستوى التكاليف الحدية الخاصة أدى إلى تحسين نوعية المياه في النهر.

### المطلب الثالث: مبادئ السياسة الجبائية ذات البعد البيئي

تهدف السياسة الجبائية من حيث المبدأ إلى أن يتم إدراج الأسعار ضمن تكاليف الأضرار البيئية (أو ما يسمى بالعوامل الخارجية السلبية)، من أجل إعادة توجيهها نحو خيارات الإنتاج والاستهلاك الأكثر ملاءمة للبيئة. ومن المحتمل أن تغطي الضرائب البيئية جميع مجالات البيئة والحفاظ عليها، بحيث تعد الضغوط التي تعاني منها البيئة (استخدام الموارد، التنوع البيولوجي)، التلوث (خاصة المياه)، مكافحة تغير المناخ، بالإضافة إلى الانبعاثات الغازية واستخدام المواد الضارة كلها عوامل يمكن أن تكون موضوعا للضرائب، تعتبر كتدابير عامة أو انتقائية يختلف تطبيقها وفقا للدول وترابطها، ففي الإتحاد الأوروبي تحدد كل من السياسة البيئية والسياسة الجبائية الخطوط العريضة للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء للاتحاد. بما أن الأهداف البيئية معترف بها عموما فإن تطبيق التدابير الجبائية ذات البعد البيئي يتطلب النظر في مختلف الجوانب، بما فيها الجوانب المتصلة بالقدرة التنافسية والعدالة، من أجل سهولة قراءة الجبائية البيئية وضمان قبولها لجعلها أداة فعالة للتحويلات الضرورية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة و العولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، 2013، ص 353-354.

<sup>2</sup> Cécile Remeur, **comprendre la fiscalité environnementale**, les politiques de l'Union – Aperçu, Service de recherche du Parlement européen (EPRS), janvier 2020. Disponible sur : [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/646124/EPRS\\_BRI\(2020\)646124\\_FR.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/646124/EPRS_BRI(2020)646124_FR.pdf)  
Page Consulté le : 15/06/2020.

فمن خلال ما سبق نذكر مبادئ السياسة الجبائية ذات البعد البيئي التي تعتمد عليها معظم دول العالم:<sup>1</sup>

### أولاً: مبدأ العبء الجماعي

تتحمل السلطة العامة تكاليف للحد من الأضرار البيئية بشكل مباشر بدلا من المتسببين للتلوث في حالة عدم إمكانية تحديد المتسبب للتلوث أو في الحالات الطارئة التي يتوجب معالجتها من طرف الدولة.

### ثانياً: مبدأ الوقاية أو الحيطنة

ويقصد بهذا المبدأ أن الإجراءات البيئية الحكومية يجب أن توجه لحماية المرتكزات البيئية وإعطائها الأولوية من أجل حماية الوجود البشري.

### ثالثاً: مبدأ المشاركة و التعاضد

تعد المسؤولية جماعية ومشاركة للفعاليات الاقتصادية المعنية بتخريب البيئة ولها تأثير ضار عليها من خلال المشاركة في التخطيط وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة للوصول إلى علاقات متوازنة بين الحرية الفردية والحاجات الجماعية.

### رابعاً: مبدأ الملوث الدافع

أساس فرض الضريبة البيئية هو المبدأ العالمي مبدأ الملوث الدافع الذي أوصت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1972 ويقضي هذا المبدأ إلى أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة، فسرر الضريبة يساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر وقد أقره الاتحاد الأوروبي كمبدأ أساسي لسياسته البيئية.

اتجهت العديد من دول العالم إلى الاعتماد على مجموعة من السياسات للحد من التلوث البيئي وحماية البيئة وضمان تنمية بيئية مستدامة عن طريق التخطيط لهذه السياسات وتطبيقها على أرض الواقع، تركز على مجموعة المبادئ السابقة الذكر وبالأخص مبدأ الملوث الدافع الذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

<sup>1</sup>عامر عمران كاظم المعموري، ابتهاج ناھي شاکر المرشدي، دور السياسة المالية في مواجهة التلوث البيئي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 12، العدد 49، 2016، ص 134

## المطلب الرابع: أهمية وآثار الإصلاح الجبائي البيئي

يعد الإصلاح الجبائي أداة قوية لتحقيق الأهداف البيئية وفي نفس الوقت خلق فوائد اقتصادية، كما يمكن أن يساهم في إيجاد أساس مستقر للتمويل العام. وقد بحثت دراسة أجريت بتكليف من الوكالة الأوروبية للبيئة الآثار التي يمكن أن تترتب على هذا الإصلاح عند تنفيذه على نطاق أوسع في جميع أنحاء أوروبا. والفكرة الأساسية للإصلاح الجبائي البيئي هي زيادة الضرائب على الموارد البيئية أو الطاقة مع تخفيض العبء الضريبي في مجالات أخرى، مثل العمل.<sup>1</sup> وفي سلسلة من التقارير حول الإصلاح الجبائي البيئي (ETR)، التي نُشرت في عام 2005، عرّفته الوكالة الأوروبية للبيئة على أنه: "إصلاح للنظام الجبائي الوطني من خلال تحويل العبء الضريبي إلى الأنشطة الضارة بيئياً، مثل استخدام الموارد أو التلوث"، يتكون الإصلاح الجبائي البيئي من عنصرين الأول الجانب الرادع للأنشطة الضارة بيئياً يجعلها أكثر تكلفة، فمن الواضح أنه قد يكون مرغوباً فيه لأسباب عديدة، بما في ذلك تقليل الضرر الذي يلحق بالبيئات التي نقدرها للترفيه أو أهميتها الثقافية، التخفيف من التلوث الذي يمكن أن يؤثر على صحة الإنسان ومستويات المعيشة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والأنظمة التي تدعم المجتمعات والاقتصاد اليوم وللأجيال القادمة، لكن الجانب الثاني من الإصلاح الجبائي لا يقل أهمية وهو ينطوي على إعادة تدوير الإيرادات المتزايدة والمكتسبة من الجباية البيئية واستخدامها لخلق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية، مثل زيادة فرص العمل وتعزيز الحوافز للعمل.<sup>2</sup> كما أن له آثار إيجابية أكثر في البلدان النامية من تلك التي تترتب على البلدان المتقدمة النمو وهي:<sup>3</sup>

**أولاً:** تسمح القطاعات غير الرسمية الكبيرة في البلدان النامية في مجال العمالة والإنتاج باستخدام إيرادات الجباية البيئية لخفض ضريبة القطاع الرسمي. وعلاوة على ذلك، فإن الأنظمة الجبائية غير الفعالة توفر فرصاً للحد من التشوهات الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية بدلاً من الأرباح، كما أن انخفاض مستويات الضرائب المحلية يتيح فرصاً لتعبئة المؤسسات المحلية لتمويل الاستثمار العام؛

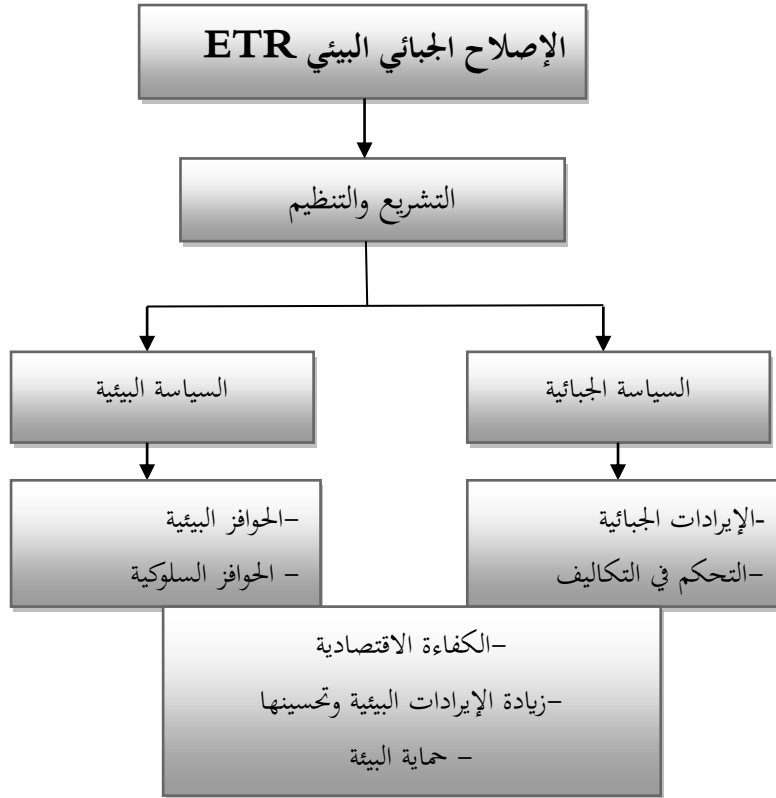
**ثانياً:** تميل الفوائد المشتركة من الاستثمار في الاقتصادات الأوروبية إلى أن تكون أكبر في البلدان النامية. ويمكن للسياسة الجبائية ذات البعد البيئي أن تعزز التحسينات في نوعية الهواء والصحة العامة، وأن تخفف من ازدحام المرور الباهظ التكلفة، وأن تقلل من حوادث الطرق. ويمكن للإيرادات المتأتية منها أن تساعد الاقتصاد على التكيف مع تغير المناخ أو يمكن أن تزيد الإنفاق على التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية والسلع العامة.

<sup>1</sup> **Tax Reform in Europe: long-term implications for the environment, eco-innovation and household distribution**, European Environment Agency (EEA), p 01, Available at: <https://www.ecologic.eu/4517> Page consulté le: 03/12/2020

<sup>2</sup> **Environmental tax reform in Europe: implications for income distribution**, Publications Office of the European Union, EEA Technical report No 16/2011, 2011. P 05.

<sup>3</sup> Miria Pigato Dirk Heine, and others, **Fiscal policies for development and climate action, policy summary for finance ministers**, World bank Group, Macroeconomics, trade and investment, p 03.

شكل رقم: (2-8) الإصلاح الجبائي البيئي



Source : N .Cherif, H Benzidane, **La fiscalité environnementale en Algérie**, Revue Cahiers Economique, Université Ziane Achour de Djelfa, Volume 02, N° 02, Septembre 2011, p 25.

تتعدد أسباب الإصلاح الجبائي البيئي لكل دولة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية فمنهم من طبق الإصلاح كإجراء من أجل تغييرات في النظام الجبائي، أو لأنه لا يتوافق مع الفترة الراهنة ولا يتلاءم مع المرحلة الانتقالية خاصة إذا طبقت الدولة سياسة بيئية اقتصادية جديدة، ومنهم من طبقه مباشرة من أجل الحد من التلوث، ولتحقيق ذلك يتم إتباع سياسة اقتصادية وبيئية مما يمنح حوافز وإيرادات جبائية تساهم بدورها في توجيه سلوك المستهلكين ولن يكون ذلك سهل التطبيق إلا من خلال تشريع جبائي فعال في نصوصه ودقيق في وعائه لأن الصعوبة تكمن في عدم إمكانية تحديد المتسبب في التلوث البيئي، فإذا تم تطبيق إصلاح جبائي بيئي متناسق يؤدي ذلك إلى عدة نتائج أهمها حماية البيئة من التلوث، زيادة الإيرادات وإعادة توزيعها بصورة عادلة، وبالتالي تحقيق كفاءة وفعالية اقتصادية ولن يكون هذا ممكناً إلا من خلال تبني سياسة جبائية مع مراعاة التنظيم الفني لأدواتها، تطبيقاً للمبدأ القانوني الملوث الدافع الذي يعد أساساً لفرضها.

### المبحث الثاني: التنظيم الفني للسياسة الجبائية البيئية ومبدأ الملوث الدافع

يعد التنظيم الفني لأدوات السياسة الجبائية من أهم العناصر التي تقوم بها الدولة عند فرض أي أداة، فالاهتمام بالجوانب التقنية والتي تتمثل في المعدل، الوعاء وتحديد بالأخص المكلف بالضريبة الذي يتسبب في التلوث يبرز لنا مدى قدرة الدولة على التحكم في هذه الإجراءات، ويدعم دور السياسة الجبائية في المجال البيئي، وهو ما يؤدي إلى تطبيق نظام جبائي بيئي فعال وكفء.

وبالتالي لا بد من الاهتمام بهذه الجوانب وأخذها بعين الاعتبار فبواسطتها تستطيع الدول تنفيذ سياستها الجبائية والبيئية على أكمل وجه، بحيث يتم فرض سلسلة من الضرائب والرسوم البيئية، وحتى التحفيزات وذلك حسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية لكل بلد ومسائله البيئية من أجل بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في حمايتها والحفاظ عليها من التلوث، ولن يكون هذا إلا من خلال تطبيق مبدأ الملوث الدافع وهو أساس فرض الضريبة الذي اعتبر كأحد المبادئ الاقتصادية الأساسية للسياسات الجبائية البيئية، تم تبنيه رسمياً من دول OECD وتم العمل به في العديد من دول العالم.

### المطلب الأول: تعريف ووظائف مبدأ الملوث الدافع

تعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أول من ساهمت في إرساء مبدأ الملوث الدافع وحثت الدول على تطبيقه وهو عبارة عن مبدأ اقتصادي يرمي إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة، ويهدف إلى منع ومكافحة التلوث من أجل حماية البيئة.

### أولاً: تعريف مبدأ الملوث الدافع

يرجع الأساس القانوني لهذا المبدأ إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، والتي تأسست عام 1948 لتجسيد خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية بغرض إعادة إعمار أوروبا بتمويل أمريكي، و انطلاقاً من التوصية المعتمدة في 1972/05/26 والتي صدرت بعنوان المبادئ التوجيهية المتعلقة بجوانب الاقتصاد الدولي للسياسة البيئية صرحت بأن "مبدأ الملوث الدافع" يوظف في تخصيص التكاليف التي تشمل الوقاية من التلوث وإجراءات الرقابة قصد التشجيع على الاستخدام العقلاني للموارد النادرة وتجنب تشويه التجارة والاستثمار الدولي".

أما توصية 1974 والتي اعتمدت في 14 أكتوبر، جاء مضمونها مؤكداً بشكل كبير على مضمون توصية عام 1972، حيث عرفت المبدأ على أنه: "يقتضي من الملوث أن يدفع النفقات المتصلة بالتدابير المختلفة لضمان أن تكون البيئة في حالة مقبولة، وينبغي أيضاً بمقتضى هذا المبدأ أن تنعكس هذه التدابير في تكاليف مختلف السلع والخدمات التي يسببها التلوث الناجم عن الإنتاج والاستهلاك، مع ضرورة التشجيع على الاستخدام الأمثل للموارد"، وتضيف التوصية بأن التطبيق الموحد للمبدأ سيساهم في صنع سياسات بيئية مماثلة، وبالتالي منع تشويه



## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

التجارة والاستثمار الدولي. غير أن الجديد والشيء المختلف الذي جاءت به هذه التوصية هو اقتراحها لأسلوب تنفيذ وتطبيق المبدأ يتمثل في أسلوب تقديم الإعانات ونقل التكنولوجيا السلبية بيئياً.<sup>1</sup>

تطرق أهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى موضوع من يتحمل أعباء حدوث التلوث، ووفق الأصل العام وما تمليه العدالة الاجتماعية أن من "يتحمل عبء التلوث البيئي هو من تسبب في إحدائه (أي الملوثة) ويعني هذا المبدأ" أن الملوثة يجب أن يتحمل التكاليف المتعلقة بإجراءات منع ومراقبة وتنظيف البيئة التي تقرها السلطات العامة".<sup>2</sup> تم تبني هذا المبدأ في إعلان ريو، وتم تكريسه في القانون 1-110 المتعلق بالبيئة والميثاق البيئي لعام 2004 في المادة 4، وبموجب هذه المادة من قانون البيئة، يعرف مبدأ الملوثة الدافع "والذي بموجبه يجب أن يتحمل الملوثة التكاليف الناتجة عن تدابير منع التلوث وخفضه ومكافحته". كما تنص المادة 4 من ميثاق البيئة على أنه "يجب على الجميع المساهمة في إصلاح الضرر الذي يلحق بالبيئة، وفقاً للشروط التي يحددها القانون".

يتضمن مبدأ الملوثة الدافع عنصراً وقائياً لأنه يهدف إلى تحميل الجهات الفاعلة في الاقتصاد تكلفة تدابير الوقاية من الحوادث، حيث يتم تحميل الملوثة فقط تكلفة الإجراءات المعقولة، تطبق ضرائب هذا المبدأ من خلال دمج تكلفة إزالة تلوث المياه، وجمع النفايات والقضاء عليها وتصريف الغازات الدفينة في الغلاف الجوي. تتطلب هذه المشكلات البيئية المختلفة أدوات مالية محددة بسبب المشاكل التي تنفرد بها. ومن هنا تم تنفيذ إجراءات مالية متعددة: الضرائب والرسوم وتصاريح التلوث والمساعدات والإعانات. كل أداة مالية قادرة على الاستجابة لقضية بيئية من خلال إجبار الفاعلين الاقتصاديين أو تشجيعهم على الحد من التلوث.<sup>3</sup>

كما عرف المشرع الفرنسي هذا المبدأ في القانون الريفي لـ 02 فيفري سنة 1995 كمايلي:<sup>4</sup> هو ذلك المبدأ الذي يقضي بأن كل المصاريف الناتجة عن إجراءات الوقاية من التلوث والتخفيض منه يجب أن يتحملها الملوثة"، ظهر هذا المبدأ لتفادي محاولات بعض الصناعيين الرامية إلى تحميل الدولة أعباء محاربة التلوث التي تفرضها متطلبات حماية البيئة، وكان مبنياً منذ ظهوره على رفض منح الدولة إعانات من أجل تغطية هذه النفقات، فكما يجب على المؤسسة أن تتحمل أعباء حماية صحة العاملين فيها يجب عليها حماية صحة المحيط الذي تعمل فيه، وذلك بتحملها لأعباء محاربة التلوث دون طلب مساعدات مالية من الدولة، والآن أصبح هذا

<sup>1</sup> حمو فرحات، راوية مطماطي، نور دين دعاس، مبدأ الملوثة الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة قانون البيئة العقاري، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغام، المجلد 08، العدد 14، 2020، ص ص 31-32.

<sup>2</sup> نشيدة معزوزة، تحديات الجبائية الدولية في ظل العمولة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 142.

<sup>3</sup> Ballandras- Rozet Christelle, **La fiscalité environnementale**, Encyclopédie de L'environnement, université Grenoble alpes, 01/05/2018, P 03

<sup>4</sup> فلاق علي، سالمي رشيد، هاني محمد، دور الضريبة على تلوث البيئة في حماية الأمن البيئي وإحداث التنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، لونييسي علي، العدد 01، 2015، ص ص 152-153.



المبدأ متعارفا عليه عالميا ويشكل أحد مبادئ القانون الدولي كما تم اعتماده من طرف جميع الحكومات، ويظهر ذلك من خلال الاتفاقيات العديدة والقوانين الوطنية التي أقرت بهذا المبدأ.

وقد اتجه الفقه الفرنسي إلى تحديد الطبيعة الحقيقية لمبدأ الملوث الدافع، وذلك من خلال الخصائص التي يتحدد بها هذا المبدأ وهي كالتالي:<sup>1</sup>

**1- اعتباره مبدأ اقتصادي:** لأن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث والتقليل من آثاره، وعليه فهذا المبدأ له وظيفة فعالة قد تنتهي بظهور سوق التلوث؛

**2- مبدأ التعويض:** حيث يعتبرونه أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئية دون أي مسؤولية أو يعتبر كنفقات مكافحة التلوث تنفقها الدولة في المشاريع المضادة للتلوث، وعليه يمكن إسناده إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية بشأن تطبيق هذا المبدأ، ويستندون في ذلك أيضا إلى أن هناك علاقة بين الضرر والفعل المسبب للضرر ويكون التعويض على أساس الفرض وليس على أساس الخطأ.

كما تطرق أيضا المشرع الجزائري إلى تعريف مبدأ الملوث الدافع في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه: "يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية".<sup>2</sup> بداية من سنة 2003 تم إدخال هذا المبدأ ضمن المبادئ الأساسية واعتبر من أهم القوانين التي يتأسس عليها قانون حماية البيئة في الجزائر، تزامن بإدراج العديد من الرسوم البيئية، بحيث ركز على كل من المتسبب أو الذي يمكن أن يسبب في التلوث فالاثنتين ملزمين بالمبدأ مع ضرورة إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية بعد دفع مبالغ مالية كنتيجة للضرر الذي تم إلحاقه.

### ثانيا: وظائف مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من الآليات القانونية والاقتصادية التي تساهم في الحد من التلوث البيئي يتميز بعدة وظائف وهي كالتالي:<sup>3</sup>

**1- وظيفة إعادة توزيع تكاليف التلوث لتحقيق التكامل الاقتصادي:** يكمن الهدف من إقرار مبدأ الملوث الدافع في كونه الوسيلة والآلية لمكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة التي يسببها الملوثين، لكن مثل هذا القول عرف انتقادا على أساس أن مبدأ الملوث الدافع يقضي باتخاذ تدابير معقولة ومقبولة، فالملوث يدفع جزءا من التكاليف اللازمة لتغطية تكاليف الأضرار البيئية، كما أنه يعتبر قاعدة لتحقيق العدالة، لكنه تعرض إلى انتقادات

<sup>1</sup> نشيدة معزوزة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

<sup>2</sup> القانون رقم 03 - 10، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>3</sup> عطوي وداد، مبدأ الملوث الدافع كآلية بعدية لحماية البيئة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 04، العدد 9، 2020، ص ص 43-44.

عديدة من بينها: أن الملوث الدافع يكرس التلوث الحقيقي كونه يقبل بتدهور البيئة، ويبقى على التلوث ولو في حدود معينة مقابل تعويض مالي للضرر المتسبب فيه بالنسبة للمؤسسات الكبيرة هو عبارة عن رسوم إضافية.

**2- الوظيفة الوقائية:** إن الهدف من توقيع الرسوم البيئية على الملوث إنما يكمن في دفع الملوثين إلى تغيير سلوكياتهم إيجابيا اتجاه البيئة، وقد أصرت منظمة التعاون الأوروبي في التوصية رقم 75-436، والتي ركزت فيها على الوظيفة الوقائية لمبدأ الملوث الدافع، جاءت كرد على الانتقادات التي قيلت بشأن كونه يكرس التلوث الحقيقي ومن ثمة لا داعي للحدوث عن الوقاية كون أن الضرر قد وقع، فالوظيفة الوقائية تكاد تتمركز في مجال حماية البيئة التي تتولاها الإدارة البيئية والتي ترتبط فعاليتها بجملة من القواعد المرنة والتخطيط الذي يحدد التوجهات العامة للسياسة البيئية ثم تليها القواعد التحفيزية ذات الطابع المالي.

**3- الوظيفة العلاجية:** من المتفق عليه أن القضاء على التلوث ومن ثم الرجوع إلى نسبة الصفر تكون مستحيلة وعليه سيسمح بنسبة معينة من التلوث، والتي بدورها ستؤدي على المدى الطويل إلى تدهور البيئة، وبالتالي كان من الأنسب تحميل الملوث أعباء الأضرار التي تلحق بالبيئة، ومن ثمة لا يمكن الاستهانة بالتعويض الذي يقوم على مسؤولية المتسبب في هذه الأضرار كونه مكمل للسياسة البيئية الوقائية. وهو ما أقره مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 من خلال تفسيره الواسع للوظيفة العلاجية.

### المطلب الثاني: مجالات تطبيق مبدأ الملوث الدافع

على العموم فإن مبدأ الملوث الدافع يشمل أو بالأحرى يطبق عند وقوع أضرار مباشرة يتسبب فيها الملوث للبيئة، وهو بذلك يشمل النشاطات الملوثة للبيئة بصفة دائمة أو مؤقتة، إلا أن هناك مجالات أخرى يشملها مبدأ الملوث الدافع ظهرت خاصة في الدول الأوروبية، والتي يمكن إيجازها كمايلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: اتساع مجال تطبيق مبدأ الملوث الدافع ليشمل مصاريف الإجراءات الإدارية

بحيث أن نفقات عمليات الرقابة والقياس والتحليل للتلوث التي تقوم بها مصالح إدارية معينة يتم تحميلها للمتسبب في التلوث وفق مبدأ الملوث الدافع.

#### ثانياً: اتساع مبدأ الملوث الدافع إلى الأضرار المتبقية

بمعنى أن الملوث حتى وإن التزم بدفع أقساط معينة مقابل تلوئته للمحيط، فإنه يمكن متابعته أو بالأحرى تحميله نفقات أخرى إضافية عند حصول أضرار جانبية متبقية أو لم تكن في الحسبان.

<sup>1</sup> حروشي جلول، دراسة الضرائب البيئية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011. ص ص 175-176.

### ثالثا: اتساع مبدأ الملوث الدافع ليشمل حالات التلوث الناجم عن الحوادث

تم إدراج حالات التلوث الناجم عن الحوادث من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1988، وهذا الإجراء يهدف إلى تخفيف أعباء الميزانية العامة فيما يخص نفقات حوادث التلوث مقابل تحملها من قبل صاحب المؤسسة، كما يهدف أيضا إلى تحفيز أصحاب هذه المؤسسات لكي يلتزموا بالاحتياطات الضرورية لتجنب مثل هذه الحوادث.

### رابعا: اتساعه إلى مجال التلوث غير المشروع

بحيث أنه إذا تجاوز أحد الملوثين العتبة المسموح بها للتلوث، وسبب ضررا للغير فإنه يلزم بالتعويض ودفع الغرامات.

### خامسا: اتساعه إلى التلوث العابر للحدود

لا يوجد إجماع على المستوى الدولي فيما يخص الطريقة المثلى لمكافحة أشكال التلوث العابر للحدود، ذلك أن الممارسة الدولية في هذا الجانب تركز حالات التعاون المجاني بين الدول، لمكافحة آثار الكوارث ذات التأثيرات البيئية. إلا أن هذا الشكل ليس هو السائد دائما، إذ مقابل ذلك نجد الكثير من الدول تقدم خدماتها بالمقابل مثل حالات التلوث البحري بالنفط. ورغم أن هذا المبدأ ليس مكرسا بصفة واضحة في إطار القانون الدولي، إلا أن القواعد الدولية تتجه نحو التبلور للوصول إلى مبدأ الملوث الدافع بصورة واضحة على المستوى الدولي.

### المطلب الثالث: الاعتراف بمبدأ الملوث الدافع في الاتفاقيات و الممارسات الدولية

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أبرز مبادئ السياسات البيئية الذي لاقى اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية، وقد تم الاعتراف به كقانون من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي جسدت تطبيقه على أرض الواقع خلال سنوات عديدة، اعتمدت عليه أغلب دول العالم من أجل حماية بيئتها والاهتمام بصحة الإنسان، ففي هذا المجال سنتناول بعض الاتفاقيات والقرارات التي تبين الاهتمامات الدولية:

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

### جدول رقم: (2-2) تطبيقات مبدأ الملوث الدافع في الاتفاقيات والممارسات الدولية

الاتفاقيات الدولية	المجال
الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الدانمارك وألمانيا سنة 1922	أقرت هذه الاتفاقية بمبدأ الملوث الدافع فيما يتعلق بتسوية المسائل المتعلقة بالمجري المائية والسدود الموجودة على حدود الدولتين. حيث نصت المادة 26 على أنه: "أي شخص يتعرض لخسارة أو ضرر نتيجة لتنظيم المجري المائية أو لتغيير في حالتها يترتب على هذا التنظيم، له الحق في المطالبة بتعويض كامل من الشخص المستفيد من العمل قيد البحث .."
اتفاقية بروكسل سنة 1969 المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط.	نصت المادة 01 من الاتفاقية على مايلي: "يقصد بأضرار التلوث الخسارة أو الضرر الذي يحدث خارج السفينة بالزيت عن طريق الناتج من التسرب أو إلقاء الزيت من السفينة، أينما يحدث هذا التسرب أو الإلقاء، ويشمل تكاليف الإجراءات الوقائية وأيضا أي خسارة أو ضرر آخر يحدث نتيجة هذه الإجراءات". تأكد مبدأ الملوث الدافع من خلال هذه الاتفاقية في المادة 01/03 منها بحيث جعلت مالك السفينة مسؤولا عن أي ضرر تلوث ينشأ من الزيت الذي ألقى من السفينة، كنتيجة لحادث السفينة لـ(Torry canyon) سنة 1967.
الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط لسنة 1971.	نصت المادة 1/4 من هذه الاتفاقية على أنه: "... يلتزم الصندوق بأن يدفع تعويضا لأي شخص أصيب بضرر ناجم عن التلوث، ولا يستطيع أن يحصل على تعويض كامل ومناسب بمقتضى شروط اتفاقية 1969 الخاصة بالمسؤولية المدنية، بما في ذلك التدابير المعقولة التي اتخذت لخفض الضرر إلى الحد الأدنى".
اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ سنة 1992	تهدف هذه الاتفاقية إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عن مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب نشاطات الإنسان في النظام المناخي. تنص المادة 03 على أنه: "للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي حق السيادة في استغلال مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطع بها داخل حدود سلطتها أو تحت إشرافها لا تضر بيئة دولة أخرى أو بيئة مناطق خارج حدود الولاية الوطنية".
إعلان ريو دي جانيرو 1992	من بين أهم المبادئ التي أقرها إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية هو البند السادس عشر (16) والمتمثل في مبدأ الملوث الدافع، والذي ينص على أنه: "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع حساب التكاليف البيئية كعنصر داخلي ضمن عناصر الإنتاج واستخدام الأدوات الاقتصادية، والأخذ في الحسبان النهج القاضي بأن الملوث يجب أن يتحمل من حيث المبدأ تكلفة التلوث، مع مراعاة الصالح العام وبدون الإضرار بالتجارة والاستثمار الدوليين".
اتفاقية استوكهولم 2001، والمتعلقة بالملوثات العضوية	تعتبر من بين الاتفاقيات التي أقرت بالمبدأ والهدف منها هو حماية صحة الإنسان وبيئته من أخطار الملوثات العضوية لخاصيتها السامة، والتي تنتقل عن طريق الهواء.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

رداوية حورية، تكريس مبدأ الملوث الدافع في الممارسات الدولية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02، العدد 09، ص 14-20

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاتفاقيات والمنظمات الدولية اهتمت بمبدأ الملوث الدافع وأسقطت تطبيقاته على جميع النواحي البيئية (التلوث بالنفط، النقل، الملوثات العضوية، المياه، النفايات... إلخ)، وأكدت على ضرورة البدء بالعمل به، فمنها من كانت نصوصها واضحة ومنها من أشارت إليه فقط، وأكدت على ضرورة تطبيقه من خلال وضعه كبنود من بنود الاتفاقيات مع توضيح مجالات تطبيقه على أرض الواقع، والعمل على إلزام الملوث بدفع التعويض جراء ممارساته وأنشطته المضرة بالبيئة، والالتزام بفرضها على كل من الأشخاص الطبيعية والمعنوية بحيث تعد هذه الأخيرة المساهم الأكبر للمشاكل البيئية، كما فرض هذا المبدأ كنتيجة لارتفاع الانبعاثات الغازية وتأثيرها السلبي على تغير المناخ من أجل مكافحة التلوث بصفة عامة.

### المطلب الرابع: ماهية الجباية البيئية

إن الجباية البيئية التي تقوم أساسا على نظرية استيعاب العوامل الخارجية ومبدأ الملوث الدافع، ليس لها هدف مالي فحسب، بل أيضا اقتصادي، فأداتها الضريبية تعد سلوكية تساهم في توعية دافعي الضرائب بما لأنشطتهم من آثار ضارة على البيئة، وهو استجابة نقدية للقضايا البيئية الرئيسية من خلال تطوير أدوات تستند إلى الطاقة والنقل والتلوث والموارد الطبيعية. فإلى جانب طابعها الملزم تتضمن وسائل ردع وتحفيز<sup>1</sup> وبالتالي سنتطرق إلى التعاريف المختلفة للجبائية البيئية، خصائصها، مكوناتها وأهدافها.

#### أولا: تعريف الجباية البيئية

لقي استخدام الجباية البيئية في مكافحة أو الحد من التلوث وحماية البيئة تأييدا واسعا من قبل الاقتصاديين المعاصرين، بل وأصبحوا يفضلونها على السياسات البديلة التي تنطوي على الرقابة الحكومية المباشرة. كما زاد اهتمام الدول بها منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، واعتبرها الاقتصاديين محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث. تفرض الضريبة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو استخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة.<sup>2</sup>

تعرف الجباية البيئية" بأنها مجموع التدابير الجبائية (الضرائب، الإعفاءات الضريبية... إلخ) التي يكون لوعائها (المنتج، الخدمات، المعدات... إلخ) تأثير على البيئة، الغرض منه تشجيع السلوك البيئي الجيد وردع السلوك السلبي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ballandras – Rozet Christelle, *Op.cit*, p 11.

<sup>2</sup> صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 9، العدد 2، 2015، ص 608.

<sup>3</sup> La Fiscalité écologique ou environnementale, lorello ecodata, Paris, Mai 2014, p 01.

اتفقت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والوكالة الدولية للطاقة (IEA) والمفوضية الأوروبية على تعريف واحد للحماية البيئية وهو أنها عبارة عن "مدفوعات إلزامية بدون مقابل للحكومة العامة تفرض على أسس ضريبية ذات الصلة بالبيئة تشمل الأوعية الضريبية منتجات الطاقة، السيارات، النفايات، الانبعاثات المقاسة أو المقدرة والموارد الطبيعية... إلخ".<sup>1</sup> وكما يطلق عليها أيضا مصطلح الجباية الخضراء وهي مجموعة الإجراءات الجبائية الرامية إلى التعويض، أو الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة جراء التلوث.<sup>2</sup> أما الديوان الأوروبي للإحصاء فقد عرفها على أنها "اقتطاع نقدي يركز وعاءها على الموارد والخدمات التي تشكل مخاطر على البيئة أو على عمليات استغلال الموارد الطبيعية، باعتبار أن أي تغيير في أحد خواصها يعد تلوثا بيئيا ويؤثر على توازنها". ويعرفها المعهد الفرنسي للبيئة على أنها "كل الاقتطاعات المالية المباشرة وغير المباشرة التي تنصب أو عيبتها على كافة التأثيرات السلبية على البيئة، فهي كافة الضرائب والرسوم التي تستخدمها إدارة الضرائب لأجل تمويل عمليات إصلاح الأضرار التي يسببها متحملوها سواء كانوا منتجين أو مستهلكين".<sup>3</sup> كما وقد صنفت الوكالة الأوروبية للبيئة الإجراءات الجبائية البيئية بالاستناد على معايير اقتصادية، إلى مايلي:<sup>4</sup>

- 1- **إجراءات تغطية التكاليف:** وتهدف هذه الإجراءات إلى إشراك المستفيدين من الخدمات البيئية (الصرف الصحي، شبكات المياه) في تغطية مصاريف المراقبة والمتابعة، وهذا عن طريق تحميلهم جزء من التكاليف؛
- 2- **إجراءات تحفيزية:** وترمي إلى تعديل السلوك الضار بالبيئة، من دون السعي إلى تحقيق إيرادات؛
- 3- **إجراءات تمويلية:** وتهدف إلى توفير إيرادات أو مداخيل للحكومات. وتجدد الإشارة إلى أن هذا التصنيف نسبي، فإجراءات تغطية التكاليف أو الإجراءات التمويلية المرتكزة على ضرائب بيئية يتغلب عليها الجانب التمويلي أكثر من الجانب التحفيزي للحد من التلوث، يمكن تكييفها أكثر فأكثر لتحقيق أهداف بيئية محددة.

تعد كل من الجباية البيئية، الجباية الإيكولوجية، الضرائب البيئية، الرسوم البيئية، الضرائب الخضراء، السياسة الجبائية البيئية مصطلحات تستخدم لنفس المعنى وهو إدراج الأدوات الجبائية في المجال البيئي للحد من التلوث ومعالجة آثاره السلبية الضارة، سواء تعلق الأمر بالجانبين الردعي أو التحفيزي لهذه الأداة، من أجل تشجيع الملوئين على تبني تكنولوجيا جديدة لبيئة أنظف من جهة، وتمويل المشاريع البيئية من خلال إعادة تدوير الإيرادات الخاصة بالحماية البيئية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> **Taxation, Innovation and the Environment**, OECD, Green Growth strategy, 2010, P 34.

<sup>2</sup> Mohammed amine khelladi, **Politique publique d'environnement écologique des entreprises algériennes**, thèse de doctorat en science commerciales, Université d'ORAN, faculté des sciences économique Des sciences de gestions, Et des sciences commerciales, 2012, p75.

<sup>3</sup> خديجة بوطبل، دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان، طرابلس، العدد 25، ديسمبر 2017، ص 46.

<sup>4</sup> مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 15، جوان 2014، ص ص 51-52.

### ثانيا: خصائص الجباية البيئية

إن الحديث عن خصائص الجباية البيئية يستدعي منا البحث في مدى توافق الرسوم البيئية مع المبادئ التقليدية في قانون المالية والضرائب كمبدأ عمومية الميزانية، ومبدأ المساواة أمام الضرائب، باعتبار أن الرسوم البيئية حديثة ولتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله، نجد أنها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:<sup>1</sup>

**1- تخصيص الرسوم البيئية والخروج على مبدأ عمومية الميزانية:** لقد تطور مفهوم الضريبة الذي كان يستند إلى هدف وحيد يتمثل في استخدام السلطات العامة الضريبة كأداة للحصول على الإيرادات المالية بهدف تغطية النفقات العمومية، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية متعددة، لكن الرسوم التي تفرض لأغراض بيئية تخصص إيراداتها للاستعمال في الأغراض البيئية.

وبمعنى آخر توزيع عبء الضريبة على المتسببين في التلوث، وتوزيع حصيلة الرسوم لتمويل التدابير المتخذة من طرف السلطات العامة لحماية البيئة، أو المساهمة في تمويل مؤسسات يقيمها الملوثين أنفسهم لمكافحة التلوث.

**2- مبدأ المساواة أمام الضرائب:** يتخذ مبدأ المساواة المنصوص عليه في دساتير مختلف الدول، عدة أشكال منها المساواة أمام الأعباء العامة والمساواة أمام الضرائب المنصوص عليها في المادة 6 و 13 من إعلان حقوق الإنسان 1948، وبالتالي فإنه لا مجال لوجود أي تباين في معاملة الملوثين أو المواد أو الأنشطة الملوثة يفقد الرسوم البيئية طابعها التحفيزي.

### ثالثا: مكونات الجباية البيئية

تتكون الجباية البيئية من ثلاث عناصر والمتمثلة في الضرائب البيئية، الرسوم البيئية، الإعفاءات و التحفيزات الضريبية وهي كالتالي:

**1- الضرائب البيئية:** تسمى كذلك بالضرائب البيغوفية هي تلك الضرائب التي تستند مباشرة إلى التكاليف الخارجية فهي مصممة خصيصا لهدف جبائي بيئي، نظرا لأنها تهدف إلى دمج التكاليف الخارجية في الأسعار. فضريبة البيئة على المنتجات مثلا يتم حساب قيمتها على أساس التكلفة الخارجية الناتجة عن استخدامها.<sup>2</sup> فعلى المستوى الأوروبي، تعرف OECD الضريبة البيئية على النحو التالي: "هي كل ضريبة يكون وعائها وحدة مادية (أو تقريبية للوحدة المادية) لشيء ما له أثر سلبي ومثبت على البيئة".<sup>3</sup> إن فرض هذه الضرائب يعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناجمة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة، ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى

<sup>1</sup> صونية بن طيبة، الجباية البيئية لحماية البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي بعنوان النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالة، يومي 09 و 10 ديسمبر 2013، ص ص 09-10.

<sup>2</sup> **Fiscalité et Parafiscalité**, La Politique Fiscale et L'environnement, Septembre 2009, p 25.

<sup>3</sup> La Fiscalité écologique ou environnementale , **Op.cit**, p 01.



## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثاً، وبالتالي فإن جوهر استخدام هذه الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في اختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة لها.<sup>1</sup> فالضريبة البيئية تفرض إما على المدخلات وإما على المخرجات:<sup>2</sup>

أ- فرض ضريبة على المدخلات: تقوم بفرض ضريبة على المواد الأولية التي تحتوي على عناصر خطيرة في تركيبها الكيميائية التي تؤثر على البيئة، والتي تعتبر مهمة وضرورية في إنتاج بعض السلع، وبعبارة أخرى فهي ضريبة على المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية، وتؤثر بالسلب على البيئة؛

ب- فرض ضريبة على المخرجات: تتمثل في الأنشطة الاقتصادية وفي السلع والخدمات بالإضافة إلى بعض المخلفات بمختلف أنواعها صلبة أو سائلة أو غازية ومما يمكن أن تخلفه العملية الإنتاجية، وعلى هذا يتم فرض ضريبة على المنتجات، وتقوم الدولة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث البيئة، وإحداث أضرار اجتماعية وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً.

2- الرسوم البيئية: تعرف الرسوم بأنها: "حقوق نقدية مقطوعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة، نقصد بالاستخدام كل نشاط يغير المحيط، ويعتبر التلوث نشاطاً يغير البيئة سلباً، تفرض الرسوم البيئية بهدف تغطية مجموع تكاليف التسيير للنفايات الحضرية تدريجياً والمبلغ الحقيقي للرسم يحدد وفق مبدأ الملوث الدافع، وهذا حسب الكمية المرمية.<sup>3</sup> نظراً لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيا التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوماً خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة مباشرة من هذه الخدمات مثل: رسم التطهير، رسم النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب. ترتبط الأسعار والرسوم والإتاوات التي يتم جمعها من أجل مختلف الخدمات البيئية (مثل جمع النفايات، توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإمدادات الطاقة) ارتباطاً وثيقاً باستخدام الضرائب البيئية. كما أنه من المهم أن يعاد دورياً تقييم الأداء الفعلي للضرائب البيئية لتحديد ما إذا كان من الممكن تحسين فعاليتها البيئية أو كفاءتها الاقتصادية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هيثم علي محمد العنبيكي، وآخرون، واقع التلوث البيئي واستخدام الضرائب البيئية للحد منه بحث تحليلي لمولدات الديزل في محافظة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والحاسبية، المجلد 11، العدد 34، 2016، ص 245-246.

<sup>2</sup> حيدر عبد الأمير نعمة، صبحي حسون السعدي، توجهات المؤسسات الدولية في الإصلاح الضريبي وانعكاساتها على تجارة العراق الخارجية- سيناريوهات مقترحة-، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 60، 2019، ص 123.

<sup>3</sup> بوزريع صالحية، دور السياسات البيئية في ردع وتخفيف المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، العدد 17، 2017، ص 99.

<sup>4</sup> Cadre d'action de l'OCDE pour des politiques de l'environnement efficaces et efficientes : Synthèse, Réunion du Comité des politiques d'environnement (EPOC) au niveau ministériel Environnement et compétitivité mondiale 28-29 avril 2008, OCDE, p 29.



**3- الحوافز والإعفاءات الجبائية:** الواقع أن مضمون الحماية البيئية ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أثر كبير في اعتماد أنشطة أو صناعات صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم دوما ما يقابله تهرب وغش ضريبي، بينما قد يقابل التحفيز استجابة تلقائية من المواطن، علما أن الإعفاء أو الإجراءات التحفيزية قد تأخذ إحدى الصور التالية:<sup>1</sup>

**أ- الإعفاء الدائم:** وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها، علما أن هذا النوع قد لاقى نجاحا لدى الدول المتقدمة مثل اليابان والنرويج؛

**ب- الإعفاء المؤقت:** الذي يكون لفترة زمنية محدودة، كأن يتم إعفاء منطقة سكنية معينة أو نشاط استثماري معين من دفع الضرائب والرسوم البيئية لمدة زمنية ما بهدف تحفيزها على استعمال أنشطة أو صناعات أو موارد متجددة تكون صديقة للبيئة.

**ج- الحوافز الجبائية:** كأن يتم إعفاء تجهيزات أو منتجات معينة من الرسوم الجمركية وذلك باعتبارها صديقة للبيئة، هذا ما من شأنه تكريس ثقافة المواطنة لدى الرئيس والمرؤوس داخل المؤسسات والمصانع.

تزداد شعبية الإعفاءات الضريبية في مجال البحث والتطوير بين حكومات OECD، حيث بلغ عدد بلدانها التي تستخدمها 21 بلداً سنة 2008، أي بزيادة 18 بلداً عن سنة 2004. وفي بعض البلدان، يمكن أن توفر هذه التدابير حوافز مالية إضافية كبيرة للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير، لأن الإعفاءات الجبائية في هذا المجال هي عادة الأداة الرئيسية للسياسة الجبائية التي تستهدف الابتكار، وبالنسبة للحكومات التي تفكر في استخدام الإعفاءات الضريبية في مجال البحث والتطوير كأداة للسياسة البيئية.<sup>2</sup>

### رابعا: أهداف الحماية البيئية

للحماية البيئية مجموعة من الأهداف التي تجعلها تتميز عن غيرها من الأدوات الاقتصادية والبيئية التي تساهم بدورها في حماية البيئة من التلوث، نذكر منها:<sup>3</sup>

**1- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد،** فالآثار الخارجية للتلوث تؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل لها، وإزاء هذا الأمر فإن الضريبة تلعب دور المصحح، بحيث تكفل إعطاء المؤشرات السعرية الحقيقية وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد؛

<sup>1</sup> قليل علاء الدين، دور الحماية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد 10، 2017، ص 277.

<sup>2</sup> Green Growth Strategy, Taxation, Innovation and the Environment, OECD, 2010, p 119, Disponible sur: [www.oecd.org/publishing/corrigenda](http://www.oecd.org/publishing/corrigenda). Page consulté le : 13/08/2020

<sup>3</sup> عزي هاجر، سالمي رشيد، الحماية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016، ص 148.

**2-** استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث وهذا تطبيقاً لمبدأ الملوث الدافع، الذي يحرص على التكافل بين السياسات الاقتصادية والبيئية الرامية إلى الحفاظ على البيئة؛

**3-** تشجيع التجديد التكنولوجي والتحويلات الهيكلية في أساليب الإنتاج وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة؛

**4-** المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات، المواد الكيماوية؛

**5-** المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الجباية البيئية بـ " جباية التنمية المستدامة".

**6-** المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية، ويعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في أغلب الدول، وتجر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف غالباً ما يتم عن طريق فرض ضرائب بيئية، تمس مجالات الطاقة والكربون ومختلف أنواع الوقود. بالإضافة إلى أهداف أخرى وهي:<sup>1</sup>

**7-** تلعب الجباية البيئية دور المحفز للابتكار بالنسبة للمنتجين، عندما تصبح الطاقة، المياه، المواد الخام والنفايات الغازية، السائلة والصلبة خاضعة للتكليف الضريبي فسوف يطور دافعي الضرائب طرقاً جديدة للإنتاج ويساعد هذا على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية؛

**8-** توجيه قرارات أرباب العمل نحو استخدام التقنيات الحديثة والصديقة للبيئة، التي من شأنها تخفيض مستويات المواد الملوثة للبيئة. بمعنى السعي نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردعهم مالياً، وهذا حسب درجة تلويثهم وأضرارهم بالبيئة، بحيث كلما كان سعر الضريبة مرتفعاً كلما كان اتجاه الملوثين نحو تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراماً للبيئة، أي تخفيض الشركات والمشروعات الاستثمارية على البحث باستمرار عن التكنولوجيا الصديقة للبيئة؛

**9-** المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية البيئية من إجراءات عقابية رادعة سواء كانت غرامات مالية، أو عقوبات جنائية يتعرض لها جميع المخالفين لقواعد حماية البيئة.

<sup>1</sup> جعفر يونس جابر اللامي، خلود هادي عبود الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

أثبت الاقتصادي (\*Beat Burgenmeier) من خلال أبحاثه أن لهذا النوع من الضرائب أثر إيجابي كبير على البيئة. وأكد أن الفكرة العامة هي جعل التلوث باهظ الثمن للملوث، نظرا لدفعه مبلغا له علاقة بالتلوث الذي ينبعث منه، أي دفع الملوث لغرامة مالية كنتيجة لتصرفاته وأفعاله المضرّة بالبيئة، مما يؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من حدته. فوفقا له يشمل المصطلح العام للجباية البيئية فئتين مختلفتين وفقا لهدفهما الرئيسي: <sup>1</sup>

أ- الفئة الأولى: تهدف إلى استيعاب العوامل الخارجية، وتصحيح الأسعار لمراعاة التكاليف الخارجية، كما أنها تشجع على اعتماد السلوك الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف الناجمة عن الأنشطة الضارة بالبيئة؛

ب- الفئة الثانية: تهدف إلى تمويل أنشطة حماية البيئة، وهي من الضرائب المالية أو إتاوات الخدمة المقدمة التي تؤثر أيضا على جودة البيئة.

يرى الاقتصادي فارس مسدور في مقاله حول "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"<sup>2</sup> أنه من أجل التخفيف من حدة التلوث البيئي وحماية البيئة في حال تم استخدام الجباية البيئية، فإنه يتطلب المرور بأربع مراحل، تتمثل الأولى في المرحلة الانتقالية عن طريق التركيز على التصنيع الصديق للبيئة وخلق ابتكارات تساهم في تخفيف حجم الضرر البيئي ولا يكون إلا من خلال إعلام وتحسيس أصحاب المصانع التي تتسبب في مشاكل بيئية خاصة الأنشطة التجارية، أما المرحلة الثانية فتتعلق بتدخل الدولة عن طريق تمويلها للمشاريع باعتبارها تتطلب تكاليف مرتفعة نتيجة لتلك الآثار السلبية التي نتجت عنها. كما تؤدي إلى زيادة أهميتها وتوسيعها للمشاريع، ما يجعلها تظهر على أرض الواقع كنموذج يقتاد به لأصحاب المصانع خاصة الإنتاجية منها في تنفيذ مشاريعها، أطلق عليها اسم مرحلة المشاريع النموذجية.

لندخل ضمن المرحلة الثالثة والتي تكون فيها الدولة كشريك أساسي عن طريق مشاريع مشتركة بينها وبين الأعوان الاقتصاديين أو بين الدولة وشراكة أجنبية، من أجل اعتماد مشاريع صديقة للبيئة ما يزيد من فرص تشجيع هذه الشراكة بالإضافة إلى تقليل التكاليف وتقاسمها بين الطرفين.

أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة الاستقلالية تتميز بانسحاب الدولة وخروجها من المشاريع النموذجية التي تهدف إلى تحسين المستوى البيئي، وبالتالي تفتح المجال أمام الخواص الذين أصبحوا يمتلكون خبرة وذوي دراية تامة بطبيعة هذه المشاريع. إلا أن الانسحاب لا يكون نهائيا بحيث لا يكتمل دور الدولة عند هذا الحد وإنما تبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة الرقابة المباشرة على مختلف المشاريع من أجل ضمان السير الحسن لها.

\* Beat Bürjenmeier : خبير اقتصادي وأستاذ في جامعة جنيف للاقتصاد والإدارة منذ عام 1982، من بين مؤلفاته، الاقتصاد في صيغة الجمع،

النظريات الاقتصادية التي تواجه التحديات البيئية والاجتماعية... إلخ.

<sup>1</sup> أنظر إلى:

Mohammed amine khelladi, *Op.cit*, p75.

<sup>2</sup> أنظر إلى:

فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 07، العدد 07، 2009، ص 350.

من خلال ما سبق يمكن القول أن جل الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والتي دعت إلى الحفاظ على صحة الإنسان في مقدمة أهدافها قامت بطرح فكرة تسخير الأدوات الاقتصادية لخدمة الأغراض البيئية والتي سعت من ورائها إلى تسليط الضوء على الضرائب والرسوم البيئية ونخص بالذكر سلسلة المؤتمرات الخمس بداية من 1995 إلى غاية 1999، تهدف جميعها إلى تخفيض حجم الانبعاثات الغازية ووضع قيود ملزمة، وفي مقدمة التدابير الكفيلة بحل هذا المشكل والتي سعت إليها المؤتمرات نجد فرض ضريبة الكربون لتثبيت  $CO_2$  على مصادر الطاقة. واتخذت الإجراءات على جميع الغازات الدفيئة، كما وضعت أهداف تحد من الانبعاثات الغازية وفقا لمخططات زمنية 2005، 2010، 2020، 2030.

اعتبر العنصر البشري هو المتسبب الأكبر في هذا المشكل لذا فرضت مجموعة من الضرائب التي تقلل من سلوكياته المضرة وتعدّلها إيجابيا سواء للمنتجين أو المستهلكين، واستعمال الموارد المتاحة بشكل عقلاني وسليم، مما يؤدي إلى تحفيزهم على الابتكار وتبني تكنولوجيا جديدة من أجل بيئة أنظف مع احترام التشريعات البيئية وبالتالي تحقيق فوائد مالية للدولة تستغلها في الإنفاق على مشاريع استثمارية لحماية البيئة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة ذات فوائد مشتركة محليا، مثل النفايات التي تتطلب أموالا لإزالتها أو إعادة تدويرها، وبالتالي لا بد من البحث عن طرق لتصريفها ومتابعة المشاريع الاستثمارية في هذا المجال، والأخذ بنماذج دولية مثل ألمانيا التي أصبحت رائدة في مجال تسيير وإدارة النفايات، وبناء مدن مستدامة مثل نماذج دول الخليج التي تعتبر كنموذج ناجح للدول العربية للمدن الصديقة للبيئة، كلها تدخل ضمن الأهداف الأساسية للحماية البيئية من أجل الحد من التلوث، ولتطبيقها بشكل جيد بالنسبة للدول التي تسعى إلى حماية بيئتها لا بد من المرور بأربع مراحل سابقة الذكر بداية بالمرحلة الانتقالية ثم مرحلة المشاريع النموذجية والشراكة بين الدولة والخواص وحتى الأجنبي لتطوير العلاقات، وأخيرا مرحلة استقلالية الدولة عن هذه المشاريع مع ضرورة توفير إجراءات الرقابة والتسهيلات اللازمة من أجل تحقيق جباية بيئية مستدامة.

### المطلب الخامس: نطاق تطبيق الجباية البيئية

يتمثل التنظيم الفني للضريبة في الطرق والإجراءات اللازمة بداية بفرض الضريبة وكيفية تحصيلها، إضافة إلى التركيز على كل من الوعاء والمعدل الضريبيين، بحيث يعد الوعاء الضريبي عنصر أساسي في الجوانب التقنية للضرائب والرسوم، كما يعتبر عامل مهم لتطويرهما، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد شكل السعر الملائم.

#### أولاً: الوعاء الضريبي

يمكن تعريف وعاء الضريبة بأنه "المادة التي تفرض عليها الضريبة أو هو الموضوع الذي يخضع لها" ويعد اختيار الوعاء نقطة البداية في تنظيم أي ضريبة.<sup>1</sup> بمعنى اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، وفي مجال ضريبة التلوث فإن اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تعطي تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، هذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة.<sup>2</sup>

إن اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة في مجال تحديد ضريبة التلوث يجب أن يؤسس على علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تعطي تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية. ولذلك فإن العناصر التي قد تشمل الوعاء الضريبي البيئي تتكون من الانبعاثات، التدفقات والمخلفات الصلبة والسائلة التي يلقي بها في البيئة.<sup>3</sup>

تثير دراسة وعاء الضريبة البيئية ثلاث مسائل هامة وأساسية نظراً للطبيعة الخاصة التي تتميز بها عن غيرها من الضرائب وهي كالتالي:<sup>4</sup>

**1- اختيار وعاء الضريبة البيئية أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة:** على عكس الشائع في الضرائب الأخرى فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية ولكن بوحدات مادية كحجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه أو كمية تطلق بالهواء أو درجة الضوضاء الصادرة عن الطائرات والمركبات وهنا يجب أن تكون العلاقة مباشرة بين وعاء الضريبة البيئية والتلوث البيئي ومثال ذلك انبعاثات دخان مصنع معين فإن وعاء الضريبة هو كمية الانبعاثات الناتجة عن هذا المصنع ولا يصلح وعاء الضريبة على كمية الوقود التي احترقت داخل هذا المصنع كما لا يصلح وعاء الضريبة على حجم الوقود المستعمل.

<sup>1</sup> هيثم علي محمد العنبيكي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>2</sup> حسونة عبد الغني، النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، فيفري 2016، ص 184

<sup>3</sup> ولهي بوعلام، آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدول الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 12، 2014، ص 188.

<sup>4</sup> هيثم علي محمد العنبيكي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 244.

- 2- تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة: ونقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل من التلوث المسموح به اجتماعيا ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.
- 3- تقدير وعاء الضريبة: نظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والتدفقات والمخلفات تلجأ الأنظمة الضريبية إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقا لنوع وطبيعة تلك الملوثات.

### ثانيا: المعدل الضريبي

حتى يتحقق الهدف المالي والبيئي للجباية البيئية، لا بد من أن تتوافق معدلاتها مع مستوى المخاطر والأضرار التي تنصب عليها، فيأخذ المشرع بعين الاعتبار كمية التلوث المنبعثة ودرجة خطورة العناصر الملوثة، ونوعية الوسط البيئي المراد حمايته ودرجة حساسيته للملوث، فالوسط الهوائي أكثر الأوساط الطبيعية إتاحة وبالشكل المجاني، فهو يستغل بما يفوق الحد الأمثل لإلقاء مختلف الملوثات الغازية التي تسببت في ظهور مشكلة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون، لذلك تعتبر معدلات ضرائبه من أعلى المعدلات في معظم بلدان العالم، خاصة بالنسبة لضريبة "CO<sub>2</sub>". وقد يختلف المعدل في البلد نفسه وفي نفس الضريبة بالنظر إلى خصوصية الوسط المعني بالحماية فيه، فمثلا بالنسبة لـ "غاز النيتروجين أو الأوزون NO<sub>x</sub>" المسبب لثقب الأوزون تطبق عليه معدلات أعلى في بعض البلدان خاصة في المناطق الجبلية مقارنة بالمناطق المنخفضة، لأن كثافة الأكسجين تقل كلما زاد ارتفاعا عن سطح البحر وتكون أعلى في المدن حيث يرتفع استهلاك الوقود المتسبب في انبعاثات هذا الغاز، وبالتالي يتحكم في معدل الضرائب والرسوم البيئية مايلي:

- 1- المستجدات العلمية في المجال الايكولوجي والطبي التي قد تكشف عن آثار ضارة جديدة لبعض العناصر على البيئة وصحة الكائن الحي، مما سوف يؤثر على قرارات صانعي السياسة الجبائية في عملية فرض الضرائب والرسوم بمعدلات قادرة على تحقيق الهدف البيئي المسطر؛
- 2- خصوصية المورد الطبيعي المراد حمايته، فالمورد غير القابل للتجدد والمعرض للندرة والنفاذ يلقي حماية أكبر من السلطات وذلك بفرض عليه معدلات أعلى للضرائب والرسوم؛
- 3- كمية الملوثات ودرجة خطورة العناصر التي تشكلها، فالتلوث الهوائي بغاز ثاني أكسيد الكربون أكثر خطورة من التلوث الترابي، وبالتالي فالمعدلات تختلف تبعا لذلك؛

4- حتى يكون المعدل أمثالا من الناحية الاقتصادية، لا بد من أن يعكس بشكل كبير وليس كلي حجم الأضرار الحالية والمتوقعة في المستقبل، والتكاليف الناتجة عن ذلك بشكل مستمر، لذلك يفرض بشكل قابل للتعديل السنوي حتى يحقق علاقة التكاليف الحدية لتخفيض التلوث أقل أو تساوي التكاليف الاجتماعية للتلوث.<sup>1</sup>

### ثالثا: السعر

يعرف سعر الضريبة بوجه عام على أنه مبلغ من المال الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة، فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها، ومن أهم الأشكال التي يتخذها نجد السعر الثابت والسعر التصاعدي وهي كمايلي:<sup>2</sup>

1- **السعر الثابت:** في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا على كامل المادة الخاضعة للضريبة، تسمى الضريبة النسبية بحيث تطبق بمعدل واحد ثابت مهما تغير الوعاء الضريبي، إذن فالضريبة تحسب على أساس معدل ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ومعدلها لا يتغير بتغير قيمة هذه المادة.

2- **السعر التصاعدي:** طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع لها، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة وبالتالي تخفيض ما يقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث إلى أن يتم تحديد الحدود التي يبدأ عندها التصاعد عن طريق جهة علمية متخصصة، ويمكن استخدام التمييز السعري في حالة وضع حد للتلوث مسموح به، يجب عدم تجاوزه وتستخدم أسعار منخفضة في حالة عدم التجاوز ولكن في حالة التجاوز تطبق أسعار مرتفعة.

كما يمكن تحريك السعر الأعلى مما يجعل نفقة الضريبة ترتفع لتتجاوز نفقة مكافحة التلوث، وذلك بالنسبة لبعض المناطق أو بالنسبة لبعض أنواع الملوثات مما يدفع الملوث لتخفيض كمية الملوثات الناشئة عن نشاطه، وفي المقابل تطبق معدلات ضريبية بيئية منخفضة بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

### المطلب السادس: تخصيص حصيلة الجباية البيئية

من المعروف أنه في الميزانية العامة جميع الإيرادات تمول كل النفقات، بحيث يعتبر تخصيص الإيرادات لتغطية نفقات معينة استثناء، وهو أمر مقيد بالضرورة في طبيعته كما أن الإيرادات المتأتية من الجباية البيئية تمول الميزانية العامة للحكومات، نأخذ على سبيل المثال: الرسوم الخاصة بالمنتجات الطاقوية والضرائب على المركبات.

يعتمد استخدام إيراداتها على التوجهات السياسية الرئيسية، بحيث لا تستخدم الرسوم على الوقود لتمويل شبكة الطرق على الرغم من أن المواطنين قد يشعرون بأنهم " يدفعون ثمن الطرق " عند دفع الضرائب على إمدادات الوقود

<sup>1</sup> هشام سفيان صلاواتشي، بودلة يوسف، الجباية البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، العدد 12، جوان 2018، ص ص 130-131.

<sup>2</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 185.



## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

الخاصة بهم، ويمكن دائما تخصيص هذه الإيرادات لنفقات معينة لاسيما للنفقات البيئية. فمن خلال ملاحظات واقتراحات OECD حول تخصيص الإيرادات نذكر مايلي: <sup>1</sup>

**أولا:** يحدد مسبقا استخدام الإيرادات الضريبية وبالتالي يزيد من صعوبة إعادة تقييم برامج الإنفاق المستهدفة التي تمولها هذه الإيرادات المخصصة استثناءا إلى اعتبارات اقتصادية وبيئية. مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم كفاءة الإنفاق العام، ذكرت OECD على سبيل المثال: قد يؤدي تخصيص ضرائب النقل إلى تغطية نفقات البنية التحتية للطرق إلى الإفراط في الاستثمار في هذا القطاع.

**ثانيا:** يدخل تخصيص الإيرادات جمودا في خيارات الميزانية فالخطر يتمثل في أن برامج الإنفاق الموسوعة ستمتد إلى ما بعد مدتها المثلى لأنها تمول من الإيرادات المخصصة لها تحديدا، فالالتجاء نحو التجديد الذي تبرزه المصالح القطاعية القائمة يحول دون إعادة تخصيص الأموال المتاحة وفقا للأولويات العامة المتغيرة.

**ثالثا:** تعترف المنظمة بأن تخصيص الإيرادات يمكن أن يعزز من القبول السياسي للضرائب، نظرا لأن وجهة الإيرادات معروفة، وبعضها يعاد إلى دافع الضرائب في شكل إعانات أو استثمارات عامة.

**رابعا:** تقترح المنظمة أنه من المفيد زيادة الإنفاق لغرض "شعبي" بالتزامن مع اقتراح الضريبة دون الربط الملزم قانونا بين الإيرادات الضريبية و النفقات المستقبلية.

**خامسا:** تطرقت المنظمة إلى المشكلة التي تتعلق بقبول الجمهور لضرائب جديدة ذات الصلة بالبيئة وهي أن العديد من الناس ينسون خلال فترة زمنية قصيرة أي تعويض يتم تقديمه في شكل تخفيضات في الضرائب الأخرى. كما يمكن القول باختصار أن استخدام إيرادات الجباية البيئية للحد من الضرائب المشوهة يدل على أن هذه الأدوات البيئية تؤدي إلى تأثيرين إيجابيين الأول يتمثل في التأثير المباشر على الرفاه من خلال استيعاب الآثار الخارجية السلبية، والثاني يتعلق بتأثير إعادة تدوير الدخل من خلال خفض الضرائب المشوهة.<sup>2</sup>

ومن الناحية الاقتصادية تخصص الإيرادات المتأتية من الضرائب البيئية في المقام الأول لإجراءات التنمية المستدامة مثل المساعدات الاستثمارية في الطاقات المتجددة، ومن جهة أخرى يمكن لفرض الضرائب أن تكون لها عواقب على التجارة. مثل فرض ضريبة على مركبات السلع الثقيلة وليس على الرحلات البحرية مما تعيق القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محليا مقارنة بالمنتجات الأخرى المصنعة خارج الدولة ذاتها.

أما من الجانب الاجتماعي فإن الجباية البيئية لها تأثير على القدرة الشرائية لذلك يجب تحديد هذه الآثار عند تطبيق الضرائب وقد تكون مصحوبة بإجراءات تعويضية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Fiscalité et Parafiscalité, OP.cit, p p 35-36. (بتصرف)

<sup>2</sup> Mohammed amine khelladi, OP.cit, p 77.

<sup>3</sup> Fiscalité environnementale, Énergie et déchets : objectifs, impacts, perspectives, salamandre, Le Magazine qui traite de vos déchets et du Développement Durable, Le journal du SIVERT de l'Est, N° 17, janvier 2015, p 07. Disponible sur :

[http://www.sivert.fr/wp-content/uploads/2015/06/salamandre17\\_sivert.pdf](http://www.sivert.fr/wp-content/uploads/2015/06/salamandre17_sivert.pdf) Page consulté le : 20/05/2019



### المبحث الثالث: أدوات السياسة الجبائية و مقارنتها مع السياسة البيئية وكيفية التخطيط لها

للجباية البيئية أهمية كبيرة على مستوى جميع الدول مهما اختلفت درجة تقدمها، حيث ازداد الاهتمام بها مقارنة بغيرها من أدوات السياسة البيئية لأن لها دور فعال في تمويل ميزانية الدولة، وتحقيق الهدف البيئي الذي أنشأت من أجله، كما أنها تساهم في تخفيف عبء الضرائب على العمال عكس الضرائب الأخرى، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تميزها عن غيرها من الأدوات، وبالتالي فيما تتمثل أدوات الجباية البيئية؟ وكيف يتم التخطيط لها؟. إضافة إلى ذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى الجباية البيئية ضمن أدوات السياسة البيئية.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة الجبائية البيئية

تستند القواعد الجبائية في الدول المتقدمة على تعاريف الجباية البيئية التي تم التطرق إلى البعض منها في المبحث السابق وهي: (المياه، الانبعاثات الغازية، المواد المؤثرة على طبقة الأوزون، النفايات، الموارد الطبيعية، الوقود والكهرباء، النقل...)، كما أن الاعتماد على السياسة الجبائية هو الأسلوب الذي شاع استخدامه على المستوى الدولي عن طريق استخدام أدواتها التي تقسم بدورها إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة والتي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكل التلوث والحد من آثاره على البيئة.

#### أولاً: الأدوات المباشرة

تتمثل الأدوات المباشرة في ضريبة النقل، الضريبة على المنتجات، ضرائب على النفايات، ضرائب الطاقة والكربون، بالإضافة إلى نظام الدفع والرد.

#### 1- ضرائب النقل (Transport taxes)

تضمن هذا النوع من الضرائب كل من ضريبة المبيعات على محركات السيارات، ضريبة الكيلومترات على الوقود الأحفوري، ضريبة محركات السيارات وهي كالتالي: <sup>1</sup>

أ- **ضريبة على محركات السيارات:** يفرض هذا النوع من الضرائب على استيراد السيارات، وعلى تصنيعها والغاية منها إقامة التوازن بين الاقتصاد والنمو السريع لقيادة السيارات، فقد تمثل نسبة مئوية من سعر البيع، أو تفرض على أساس وزن السيارة وعمرها.

ب- **ضريبة الكيلومترات على الوقود الأحفوري:** تفرض هذه الضريبة على العربات التي تعمل بالديزل وتفرض كمجموع محدد لكل عشرة كيلو مترات، وتندرج استناداً إلى نوع ووزن السيارة الخاضعة للضريبة، نظراً إلى أن هذه الضريبة تعتبر رسم مباشر على استهلاك الوقود (كلفة متغيرة)، وهي أداة فعالة من وجهة نظر بيئية ويتضح هذا

<sup>1</sup> قاسم كاظم حميد الربيعي، عبد الأمير عبد الحسين أشياح، استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات- أمودج مقترح للضريبة البيئية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 06، العدد 17، العراق، ص ص 30-31.

أكثر فيما إذا قورنت بضريبة محركات السيارات التي تعتبر ضريبة على مالك السيارة ولا تتأثر باستخدامها وبالنتيجة لا تؤثر على البيئة.

**ج- ضريبة على محركات السيارات:** هي ضريبة على مالك السيارة، تفرض بهدف جعل مالكي السيارات يتحملون جزء من تكلفة إصلاح الطرق، تعتبر هذه الضريبة مبلغ من المال يدفع من أجل حق استخدام الطرق العامة، وعليه فهي ضريبة ثابتة، تفرض كقيمة محددة لفترة معينة، بغض النظر عن المدى الذي تستخدم فيه العربة أو السيارة لهذه الطرق، حجم الضريبة يعتمد على نوع السيارة، نوع الوقود وعدد عجلات السيارة.

### 2- الضريبة على المنتجات (Out puts tax)

يقصد بهذا الشكل من الضرائب قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمية ونوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة، وذلك بهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، وفي ظل أكثر من وحدة إنتاجية داخل نفس الصناعة أو النشاط يلوث إنتاجها البيئة المحيطة بمستويات متباينة، حيث تختلف التكاليف الناتجة عن ممارسة النشاط من وحدة إنتاجية إلى أخرى، نتيجة لاختلاف العمر الإنتاجي للأصول والمعدات واختلاف طبيعة العمليات الإنتاجية داخل كل وحدة إنتاجية، فإن فرض ضريبة موحدة على إنتاج مختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة اجتماعيا، ولن يكون كافيا لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل تلك الوحدات الإنتاجية، بل من المتوقع أن يصاحب استخدام هذا الشكل من الضريبة اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر، ليس استنادا إلى اعتبارات اقتصادية أو موضوعية بل لاختيار شكل غير ملائم للضريبة.<sup>1</sup>

### 3- ضريبة النفايات أو الانبعاثات: (Waste tax / emission tax)

يفرض هذا النوع من الضرائب على مختلف النشاطات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناجمة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة، ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثا وبالتالي فإن جوهر هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في بحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مصباح حراق، الحماية البيئية، تجارب دولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

<sup>2</sup> قاسم كاظم حميد الربيعي، عبد الأمير عبد الحسين أشياخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

#### 4- ضرائب الطاقة والكربون: (Energy and Carbon Tax)

أ- التعريف: ضرائب الطاقة هي إحدى السياسات الحكومية والتي تشمل الضرائب على منتجات الطاقة المستخدمة لأغراض النقل والأغراض الثابتة، بحيث تتمثل أهم منتجات الطاقة لأغراض النقل في البنزين و الديزل وتشمل منتجات الطاقة للاستخدامات الثابتة على زيوت الوقود والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء.<sup>1</sup>

أما ضريبة الكربون تحدد سعر الكربون مباشرة من خلال تحديد معدل الضريبة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو بالشكل الأكثر شيوعاً على المحتوى الكربوني للوقود الأحفوري. وهو يختلف عن نظام تبادل الانبعاثات من حيث أن نتيجة خفض الانبعاثات لضريبة الكربون ليست محددة مسبقاً.<sup>2</sup> كما تعد ضريبة الكربون من أهم الضرائب البيئية المطبقة عالمياً وهي من الضرائب على الطاقة، كما تعتبر ضريبة قديمة جداً وقد تم فرضها لأغراض مالية بحتة وتفرض على أنواع الوقود مثل (البترول، الوقود، النفط، زيت الديزل، الغاز البترولي السائل، الغاز الطبيعي، فحم الكوك، الفحم)، حيث لا تحسب معدلات الضريبة على مختلف أنواع الوقود كنسبة من سعة الطاقة فيها وذلك لإعطاء مرونة على فرض ضرائب الوقود لتحقيق غايات سياسية واجتماعية، مثلاً الوقود المستخدم في النقل يخضع لضريبة أعلى من الوقود المستخدم لأغراض الطبخ وللأغراض المنزلية، كما أنه يستخدم لأغراض النقل التجاري المالي أو لصناعات محدودة، وتطال الضرائب على الكهرباء أيضاً بحيث يقع العبء الضريبي على المستهلك النهائي، ولمنع الازدواج الضريبي في مثل هذه الحالات يتم إعفاء الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء من ضريبة الطاقة التي تعتبر مورداً أساسياً للعوائد الضريبية ومن أهم آثار ضريبة الكربون نذكر:<sup>3</sup>

-تعديل الأسعار لمجموع الوقود (الأحفوري وغير الأحفوري)؛

-تعديل أسعار عناصر الإنتاج وإحلال عنصر العمل ورأس المال محل الطاقة في بعض الحالات؛

-إحلال الوقود الأقل تلوثاً محل الوقود الأكثر تلوثاً؛

-تعديل الأسعار قياسياً لأنواع الوقود الأحفوري؛

- زيادة أسعار السلع والخدمات المستخدمة للطاقة مقارنة بالسلع والخدمات أقل استخداماً لها مما يزيد من معدلات الاستبدال بينهما.

<sup>1</sup> Dörte Fouquet and others, **Energy and Environmental Tax Models from Europe and Their Link to Other Instruments for Sustainability: Policy Evaluation and Dynamics of Regional Integration**, International Institute for Industrial Environmental Economics, Lund University, (without publication year), p 10.

<sup>2</sup> **Pricing Carbon, What Is Carbon Pricing?**, The world Bank, Available at :

<https://www.worldbank.org/en/programs/pricing-carbon> page consulté le: 18/11/2020.

<sup>3</sup> أديب قاسم شندي، فريد جاسم حسن، السياسة الضريبية في العراق وقضاياها ومتطلبات إصلاحها في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 17، 2015، ص 8-9.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

أما عن طريقة التحصيل بالنسبة لضريبة الكربون، فإن الأمر لا يخرج عن إحدى الطريقتين:<sup>1</sup>

-**الطريقة الأولى:** أن يتم الفرض على الشكل الخام لأنواع الوقود الأحفوري (مرحلة الإنتاج)، وتتميز هذه الطريقة بسهولة من الناحية الإدارية، والقدرة على أخذ مستوى الانبعاثات خلال عملية الإنتاج لتحديد معدل الضريبة؛

-**الطريقة الثانية:** جباية الضريبة من المستهلكين النهائيين، لذلك يحدد مستوى الضريبة على المنتج النهائي (الديزل، الغازويل، الميثان).

تعد مصادر الانبعاثات الكربونية مصادر مركزة، مما يجعل التهرب من ضرائب الكربون أمرا بالغ الصعوبة، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يمكن تحصيل الضرائب على 80% من الانبعاثات من خلال مراقبة ما يقل عن 3 آلاف نقطة، وخاصة مصافي النفط ومناجم الفحم، وحقول الغاز الطبيعي. وفي السويد، التي تطبق ضريبة على الكربون منذ عام 1992، تقل نسبة التهرب الضريبي عن 1% للكربون، وهو ما يقل كثيرا عن ضريبة القيمة المضافة. وفي المملكة المتحدة، تبلغ نسبة التهرب من ضرائب الطاقة حوالي 2%، وهو أقل بكثير من نسبة التهرب من ضريبة الدخل التي تبلغ 17%. ويعد فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية ميزة كبيرة في البلدان النامية التي تعاني من التهرب الضريبي والفجوة التي يتسبب فيها التهرب الضريبي بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد.<sup>2</sup>

**ب- محددات تصميم ضريبة الكربون:** يتطلب التحول لضريبة الكربون مراعاة خمسة مبادئ رئيسية على النحو التالي:<sup>3</sup>

- أن تكون الضريبة واسعة التغطية، حيث تطبق الضريبة على كافة أنواع الوقود على أساس محتوى الكربون في كل نوع من أنواعه؛

- التنفيذ المتدرج والقابل للتنبؤ به حتى يمكن للمستهلكين والمنتجين أن يأخذوا بعين الاعتبار ارتفاع تكلفة الوقود في المستقبل عند اتخاذ قرارات طويلة الأجل مثل شراء السيارات وتحديد أماكن السكن؛

- استغلال جميع الفرص لتخفيض الضرر البيئي واستخدام الاستثمار الخاص بالتكنولوجيات النظيفة؛

<sup>1</sup> إبراهيم كامل الشوايكة، دور القوانين الضريبية (الجبائية) في الحد من التلوث البيئي: دراسة مقارنة، مجلة الأحداث القانونية التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 24، تونس، 2014، ص 28.

<sup>2</sup> إيان باري، ماهي ضريبة الكربون؟ لضرائب الكربون دور رئيسي في الحد من الغازات الدفيئة، عودة الأسس، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2019، ص ص 02-01.

<sup>3</sup> Todd Litman, **Carbon Taxes “Tax What You Burn, Not What You Earn”**, Victoria Transport Policy Institute, 4 June 2010, p p 02-03.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

- فعالية التكلفة بمعنى تحقيق أهداف بيئية بأقل تكلفة على الاقتصاد، أو بمعنى آخر تحقيق التوازن بين المنافع وتكاليف التحسين البيئي، بل وتعظيم صافي هذه المنافع؛

- توجيه الإيرادات الضريبية لحماية الأسر الأقل دخلا والفئات الأخرى المتضررة، بالإضافة إلى استفادة الأفراد والمنتجين من التخفيضات التي يحصلون عليها في أسعار الضرائب الأخرى المفروضة عليهم. وهذا يعني أن تطبيق ضريبة الكربون ينطوي على تعديلات متبادلة في الضرائب، وليس بالضرورة على زيادة صافية في العبء الضريبي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن ضريبة الكربون هي ضريبة طاقة تفرز على الوقود الأحفوري الذي يتحول إلى غازات متنوعة بالأخص غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعد من أكثر الغازات انبعاثا وتلويثا للهواء تقدم هذه الضريبة فوائد عديدة خاصة الاقتصادية منها، لأنها ضريبة تزيد من الإيرادات وهو ما يبين لجوء الدول إلى فرض هذه الضريبة لهذه الغاية بالذات، كما أن لها أهداف اجتماعية عديدة منها إعادة توزيع الدخل على التوظيف والعمالة، وتحسين القدرة الشرائية للأسر الضعيفة الدخل عن طريق توجيه إيرادات هذه الضريبة لصالح هذه الفئة من جهة، ومواجهة تغير المناخ في الوقت ذاته من جهة أخرى، لأن هدفها هو خفض المستويات الضارة من غاز ثاني أكسيد الكربون وتجنب آثاره المضررة على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، فهي ضريبة فعالة للحد من هذا الغاز بالإضافة إلى غازات أخرى، نجد أن العديد من الدول نفذت ضرائب الكربون في سنوات تزامنت مع فترة الإصلاح الجبائي البيئي خاصة فترة التسعينات، بحيث نجد أن دول الإتحاد الأوروبي كانت السبابة في تطبيق هذه الضريبة لتحقيق أهدافها المذكورة سابقا، كما تولي اهتماما خاصا للآثار الاقتصادية لضرائب ثاني أكسيد الكربون وضرائب الطاقة، نوضحها في الجدول الموالي:

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

جدول رقم: (2-3) نظرة عامة على فرض ضرائب الكربون وضرائب الطاقة لبعض الدول الأوروبية (1990-2013)

الدولة حصة انبعاثات $CO_2$ التي تؤخذ بعين الاعتبار	وصف مختصر/ معدل ضريبة $CO_2$ (بال يورو للطن الواحد من $CO_2$ )
الدنمارك 59.1%	1992: إدخال ضريبة $CO_2$ على منتجات الطاقة المخصصة للاقتصاد اعتباراً من عام 1993 فرضت ضريبة إضافية للطاقة والفحم والكهرباء والغاز الطبيعي. ضريبة ثاني أكسيد الكبريت على جميع أنواع وقود الكبريت المخصصة للمنازل والسيارات. معدل ضريبة $CO_2$ (بال يورو للطن الواحد من $CO_2$ ): 21.3 يورو سنة 2012
فنلندا 32.6%	1990: إدخال ضريبة $CO_2$ وانتشارها تدريجياً معدل ضريبة $CO_2$ (بال يورو للطن الواحد من $CO_2$ ): -الوقود 60 يورو -وقود التدفئة 30 يورو في سنة 2012
ألمانيا -	1999: إدخال إصلاح جبائي بيئي مع زيادة مستمرة في الضرائب الحالية على الوقود والغاز الطبيعي، مع إضافة ضريبة جديدة على الكهرباء، خضع الإصلاح لأسباب بيئية واقتصادية، ويمكن مع استثناءات مختلفة تم منحها لمراكز الإنتاج والصناعات كثيفة الطاقة
أيرلندا 60.4%	ديسمبر 2009: إدخال ضريبة $CO_2$ ، تم تطويرها على ثلاث مستويات من 2009 إلى غاية 2013، وهي تستهدف انبعاثات $CO_2$ في القطاعات التي لا تخضع لنظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي.
النرويج -	1991: إدخال ضريبة $CO_2$ على استهلاك البترول و الديزل والزيوت المعدنية وكذلك قطاع البترول البحري، بالإضافة إلى هذه الضريبة، يشمل نظام ضريبة استهلاك الوقود الأحفوري في النرويج أيضاً على ضريبة الطاقة وضريبة ثاني أكسيد الكبريت. معدل ضريبة $CO_2$ (بال يورو للطن الواحد من $CO_2$ ): يعتمد على عامل الطاقة: 101 كرونة نرويجية (13.7 يورو/ للطن الواحد من $CO_2$ ) (الزيت الثقيل). 225 كرونة نرويجية (30.5 يورو/ للطن من $CO_2$ ) (الغاز الطبيعي وزيت الوقود الخفيف). 384 كرونة نرويجية (52.1 يورو/ طن من $CO_2$ ) (بنزين) لسنة 2012.
سويسرا: 35.3%	ضريبة $CO_2$ في سويسرا 36 فرنكا لكل طن من $CO_2$ عام 2013.
السويد 41.2%	1991 إدخال ضريبة $CO_2$ متبوع ببرنامج "التحول الجبائي الأخضر" والذي استمر من عام 2001 إلى عام 2010 واقتربت الإصلاحات لضريبة الطاقة وضريبة $CO_2$ سلسلة من الإعفاءات لحماية القدرة التنافسية والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. معدل ضريبة $CO_2$ (بال يورو للطن الواحد من $CO_2$ ): 1080 كرونة سويدية (118 يورو/ طن من $CO_2$ ) لسنة 2012.

Source : Patrick Ten Brink, Sirini Withana, **Taxes CO2 et redevances climatiques: les leçons de l'étranger**, Politique Énergétique et climatique, La vie économique, Plateforme de politique économique, 2015, p 24. (بتصرف)

من خلال الجدول يمكن القول بأن الإصلاح الجبائي البيئي الذي تم اعتماده في بداية التسعينات كان مؤشر جيد للدول الأوروبية من أجل تحقيق الغايات المسطرة والتي تتمثل أبرزها في فرض ضريبة الكربون من أجل تحسين المناخ، بحيث نجد أن كل الدول الأوروبية تبنته ووافقت على تنفيذ تدابير من أجل تخفيض حجم الانبعاثات الغازية التي تتسبب فيها قطاعاتها وبالأخص الأنشطة الصناعية وقطاع النقل، كما فرضت ضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وفقا لمعدلات منخفضة في البداية وزادت تدريجيا هذه المعدلات وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 وهي أسوأ كارثة على الاقتصاد العالمي وما عرفته تلك الفترة من كساد، مما استدعى من الدول إيجاد سبل جديدة وسريعة من أجل تعبئة الموارد المالية وكانت الجبائية البيئية أحسن حل لذلك، كما حددت كل دولة حصة من الانبعاثات لغاز  $CO_2$  التي تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلا النرويج تتعدى نسبتها 60%، و الدنمارك 59.1%، بينما تمثل فنلندا أقل نسبة مقارنة بالدول المعروضة بـ 32.6%، كما حددت معدل ضريبة  $CO_2$  وفقا لانبعاثات كل دولة.

## 5- نظام الدفع والرد (Deposit/ Refunds)

هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة، بعكس ما كان يحدث في نظام ضرائب النفايات والتي يترتب على استخدامها قيام بعض المتسببين بالتلوث بالتخلص من الملوثات بطرق غير مشروعة وغير آمنة على البيئة كإحدى الطرق لتجنب دفع الضريبة.

يعد أسلوب الدفع والرد، أداة اقتصادية تجمع بكفاءة بين حافز ضريبة التلوث وبين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط، وبين ضمان رد تلك الرسوم مقابل المحاولات الايجابية للتقليل من التلوث، وقد استخدم هذا الأسلوب في البداية كأداة لتقليل الاختلاف بين التكاليف الخاصة، والتكاليف الاجتماعية للتخلص من النفايات.

تعد من أكثر التطبيقات لهذا النظام تلك التي استخدمت لتشجيع التخلص الصحيح من عبوات المشروبات، ففي ولاية متشيجان الأمريكية سجلت معدلات الرد 95% في أول سنة تالية لتطبيق هذا النظام، كذلك فإن فنلندا والنرويج وهولندا والسويد سجلت معدلات رد على عبوات المشروبات تراوحت بين 70% و 90%<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حراق مصباح، الجبائية البيئية، تجارب دولية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

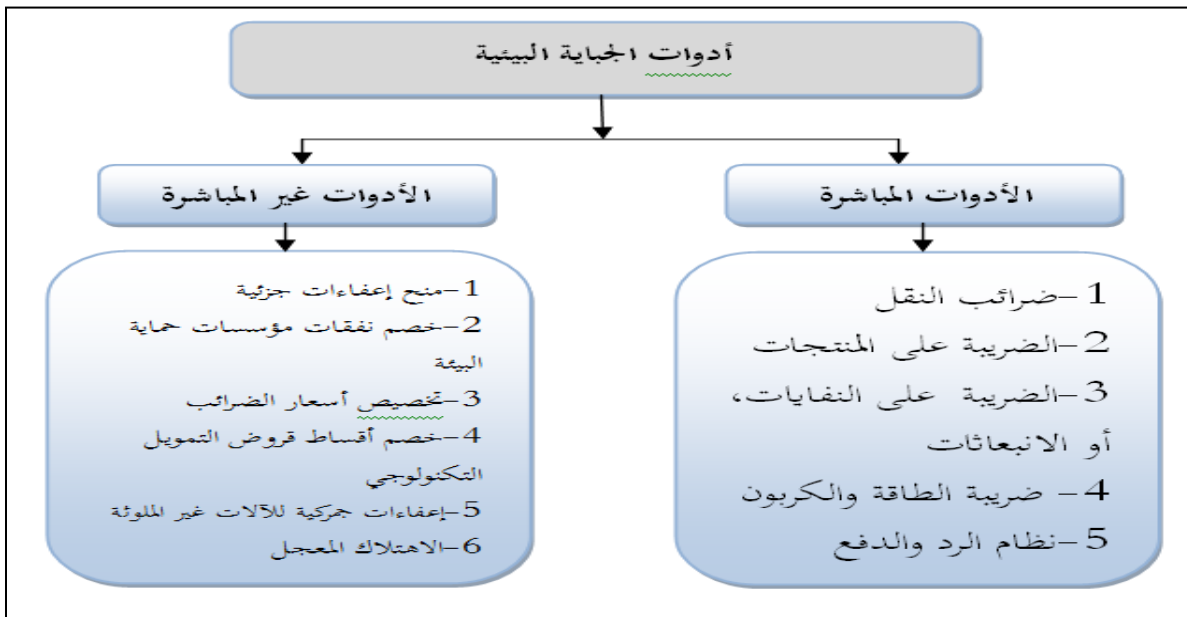


ثانيا: الأدوات غير المباشرة

تتضمن الأدوات غير المباشرة أشكالاً متعددة نذكر أهمها:<sup>1</sup>

- 1- السماح للوحدات الإنتاجية التي تمتلك تكنولوجيا إنتاجية جديدة أن تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاهتلاك المعجل في حساب أقساط الاستهلاك لأغراض الضريبة، وذلك في نطاق حساب ضرائب الدخل مما يساعد على تحقيق وفورات ضريبية تساهم بنفس الوقت، حث المشروعات على تخفيض مستويات التلوث؛
- 2- إعفاء العتاد والآلات غير الملوثة للبيئة من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات ومن ثم تخفيض تكلفة الحصول عليها؛
- 3- السماح بخصم أقساط قروض تمويل التكنولوجيا المعالجة للتلوث البيئي من وعاء الضريبة التي تفرض على الدخل، بالإضافة إلى خصم الفوائد؛
- 4- تخفيض أسعار الضريبة للمؤسسات والمواد، الأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال مكافحة التلوث البيئي؛
- 5- خصم النفقات التي تتحملها المؤسسات في سبيل حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي من الوعاء الضريبي لهذه المؤسسات؛
- 6- منح إعفاء جزئي من الضرائب محددة بمدة معينة للمؤسسات والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال مكافحة التلوث البيئي.

شكل رقم: (2-9) أدوات الحماية البيئية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

<sup>1</sup> علي حاتم القرشي، مدخل الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، حوض فرات، النجم اشرف، العراق، 2017، ص ص 179-180.



## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

أما من الناحية الدولية: تم الاتفاق على قائمة الأوعية الضريبية ذات الصلة بالبيئة سنة 1997 من قبل يوروستات Eurostat، والمديرية العامة للبيئة التابعة للمفوضية الأوروبية، واتحاد الضرائب العامة والجمارك التابعة للمديرية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ووكالة الطاقة الدولية، وقد تم تحديث هذه القائمة بشكل طفيف في 2011 و 2012 بمساعدة فرقة عمل تابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية استنادا إلى الخبرة العملية والهدف من هذه القائمة هو المساعدة على تحليل الضرائب الفردية وتقديم إرشادات حول الضرائب وقائمة الأوعية الجبائية هي الأساس الوحيد لتحديد الجباية البيئية لأغراض المقارنات الدولية.<sup>1</sup> يعرض الجدول الموالي بعض الضرائب المختلفة للبيئة:

جدول رقم: (2-4) القواعد الضريبية المدرجة في إطار إحصاءات الجباية البيئية

الأوعية الضريبية	الأمثلة
الانبعاثات المقاسة أو المقدرة في الهواء (ضريبة التلوث)	- انبعاثات أكاسيد النيتروجين المقاسة أو المقدرة - محتوى ثاني أكسيد الكبريت من الوقود الأحفوري - الانبعاثات الأخرى المقاسة أو المقدرة في الهواء
المواد المستنفدة للأوزون (ضريبة التلوث)	
غازات الاحتباس الحراري (ضريبة الطاقة)	- محتوى الوقود من الكربون - انبعاثات الغازات الدفيئة
النفايات السائلة المقاسة أو المقدرة للمياه (ضريبة التلوث)	- النفايات السائلة المقاسة أو المقدرة للمواد القابلة للأكسدة - جمع النفايات السائلة ومعالجتها، الضرائب السنوية الثابتة - النفايات السائلة الأخرى المقاسة أو المقدرة للمياه - ضرائب سنوية ثابتة على جمع ومعالجة النفايات السائلة
مصادر معينة غير محددة لتلوث المياه (ضريبة التلوث)	- المبيدات (على أساس المحتوى الكيميائي) - أسمدة صناعية (على أساس محتوى الفوسفات، النتروجين أو السعر) - السماد
إدارة النفايات (ضريبة التلوث)	- إدارة النفايات بشكل عام (مثل الضرائب على جمع أو معالجة) - إدارة النفايات، والمنتج الفردي (التعبئة والتغليف، وأوعية المشروبات) - جمع أو معالجة أو التخلص من المنتجات الفردية (مثل التعبئة والتغليف) - البطاريات، الإطارات، مواد التشحيم
الضوضاء (ضريبة التلوث)	إقلاع الطائرات وهبوطها
منتجات الطاقة (ضريبة الطاقة)	- منتجات الطاقة المستخدمة لأغراض النقل: (البنزين الخال من الرصاص،

<sup>1</sup> Environmental taxes A statistical guide, Eurostat, Manuals and guidelines, European Commission, 2013 p p 09-10.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

<p>البنزين الذي يحتوي على الرصاص، الديزل) -منتجات طاقة أخرى لأغراض النقل (الغاز الطبيعي، زيت الوقود) -منتجات الطاقة لأغراض ثابتة: (زيت الوقود الخفيف، زيت الوقود الثقيل، الغاز الطبيعي، الفحم، فحم الكوك، الوقود الحيوي، استهلاك وإنتاج الكهرباء، الاستهلاك المباشر للحرارة وإنتاجها)</p>	
<p>-استرداد أو بيع للسيارات (ضرائب لمرة واحدة) - التسجيل أو الاستخدام الدوري للسيارات ( الضرائب السنوية) -استخدام الطريق (ضرائب الطريق السريع) -رسوم الازدحام ورسوم المدينة -وسائل أخرى للنقل (السفن، الطائرات السكك الحديدية...إلخ) -الرحلات الجوية وتذاكر الطيران -تأمين السيارات (باستثناء ضرائب التأمين العامة)</p>	النقل (ضريبة النقل)
<p>-استخراج المياه - استخراج المواد الخام (ما عدا النفط والغاز) - تجميع الموارد البيولوجية (خشب، الصيد بأنواعه) - تغيير المناظر الطبيعية وقطع الأشجار</p>	الموارد (ضريبة التلوث والموارد)

Source:

01- Marlene Attzs Malini Maharaj Gopiechand Boodhan, **Survey and Assessment of Environmental Taxes in the Caribbean**, IBD, Inter-American Development Bank, July 2014, p p 14-15.

02- Environmental taxes A statistical guide, **Op.cit**, p 09-13.

### المطلب الثاني: الجباية البيئية ضمن أدوات السياسة البيئية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية والتي تتمثل في التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم، التنظيم المبني على التكنولوجيا، التنظيم المبني على آليات السوق، ثم إلى الأدوات الاقتصادية، وأخيرا مؤشرات الأداء والجودة البيئية.

#### أولا : الأدوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية

يتطلب استخدام الأدوات التنظيمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التدخلية لهيئات حكومية في آليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية ووجود التأثيرات الخارجية السالبة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي، وعادة ما يلقي هذا الأسلوب الرضا

العام من الجماهير وجماعات المصالح لأنه لا يحمل في طياته فرصا كبيرة للتأثير على معدلات التشغيل والمكتسبات الاجتماعية، وبالتالي يوجد ثلاث أساليب من التنظيم تستخدم في مكافحة التلوث البيئي وهي:<sup>1</sup>

**1- التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم:** ويتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات لمستويات تركيز التلوث في البيئة المسموح بها من كل مصدر، وقد شاع استخدام هذا النوع من أدوات التنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ولكن بدأ التخلي عنه في التسعينات.

**2- التنظيم المبني على التكنولوجيا:** ويتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث، ويكثر استخدام هذا النوع من التنظيم في الدول المتقدمة كأوروبا واليابان، الولايات المتحدة الأمريكية،...

**3- التنظيم المبني على آليات السوق:** أو تصحيح القوة السوقية للأخذ في الاعتبار آثار التلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية وهو النوع الذي تدعمه وتشجعه النظرية الاقتصادية كأنجع الأساليب لمكافحة التلوث وخاصة الاقتصاديات الحرة والتي تعتمد آلية السوق في توزيع الموارد الاقتصادية. بحيث نميز بين نوعان: الأدوات السعرية (تتمثل في الضرائب والرسوم البيئية)، والأدوات الكمية (تتمثل في الحصص الكمية المسموح بها، وتفرض بصورة مباشرة على مقدار التلوث، أو غير مباشرة على مقدار المنتج أو كميات مدخلات الإنتاج...).

ترتكز السياسات البيئية على التنظيمات الملزمة من النوع الإداري " قانون تحديد المعايير البيئية" وهي أكثر قوانين التلوث شيوعا، يسعى تحديد المعيار لوضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة. ينطوي تحديد المعايير على بعض الجهات التي تتابع فعاليات المتسببين بالتلوث والتي تتمتع بصلاحيات فرض بعض العقوبات، وإذا كانت تلك الجهات لا تتمتع بصلاحيات المعاقبة فإن الحافز الوحيد للمتسبب بالتلوث للبقاء ضمن المعيار هو بعض أشكال الوعي الاجتماعي، وهكذا فإن المعايير ترتبط بالعقوبات أي أنه يمكن مقاضاة المتسببين بالتلوث أو التهديد بذلك على الأقل. هناك أربعة أشكال للمعايير المرتبطة بالبيئة وهي:

**أ- معايير النوعية البيئية (جودة البيئة):** تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط، فهي إذن ترتبط بغايات- محددة مسبقا- يرجى بلوغها، بحيث تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مثلا: الحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون  $CO_2$  في الجو؛

**ب- معايير الانبعاث (الإصدار):** تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين، مثال: حد إصدار الضجيج من قبل السيارة، وزن المواد القابلة للأكسدة والتي يمكن رميها في الماء، حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما؛

<sup>1</sup> بوذريع صالحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

- ج- معايير خاصة بالمنتوج: وهي التي تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات لتقليل أثر استخدامها على البيئة، مثلاً نسبة الكبريت في عوادم السيارات، نسبة الرصاص في البنزين... إلخ؛
- د- معايير خاصة بالطريقة: وهي تلك التي تحدد الطرائق التقنية الواجب استعمالها في: عملية الإنتاج، إعادة التدوير، التجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها.

### ثانياً: الأدوات الاقتصادية المستخدمة لحماية البيئة

تعرف الأداة الاقتصادية وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن: "مقياس يستخدم نظام الأسعار وقوى السوق لتحقيق هدف معين". يمكن تصنيف الأداة على أنها مؤهلة اقتصادياً عندما يكون لها تأثير على تقدير تكاليف وخيارات مختلف النشاطات المتاحة للكلاء الاقتصاديين. لذلك فإن استخدامها لأغراض البيئة والتنمية المستدامة ينطوي على زيادة تكاليف الأنشطة التي لها آثار سلبية على البيئة، أو خفض تكاليف الأنشطة المفيدة. وبالتالي فإن اتخاذ القرار من قبل الأفراد والشركات يركز على الأهداف البيئية من خلال تسعير الأنشطة.<sup>1</sup> وتكثر الأدبيات حول فوائد الأدوات الاقتصادية نذكر منها المزايا الثلاث التالية:<sup>2</sup>

#### 1- مزايا الأدوات الاقتصادية: للأدوات الاقتصادية المزايا الثلاث التالية:

- أ- الحد من التلوث بتكلفة أقل: الميزة الأكبر للأدوات الاقتصادية أنها يمكن أن تقلل من التلوث، بحيث تختلف تكلفة التنظيف بشكل عام من مصدر تلوث إلى آخر، تأخذ الأدوات الاقتصادية هذه الاختلافات بعين الاعتبار، يجعل من الممكن خفض سعر التلوث من قبل أولئك الذين تكون عملية إزالة التلوث أقل تكلفة بالنسبة لهم، وبالتالي يؤدي للفشل بسبب المساواة في المعاملة أمام جميع الملوّثين بمختلف أنواعهم.
- ب- تشجيع الابتكار: يعد الميزة الثانية للأدوات الاقتصادية ويكون عن طريق تزويد الشركات بحافز مستمر لتحسين أدائها البيئي فيمجرد أن تمثل الشركة للمعايير المطلوبة، فإنه ليس بالضرورة أن تفعل المزيد. ومع عدم فرض ضريبة أو السماح بفرض إستراتيجية تلوث معينة، يشجع الملوّث دائماً على الابتكار و إيجاد طرق جديدة لخفض الانبعاثات من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح.
- ج- الإيرادات: تنشأ فائدة أخرى عن تنفيذ السياسات البيئية القائمة على السوق عندما تدر هذه السياسات إيرادات ناتجة عن الضرائب والرسوم يمكن استخدامها لتخفيض عبء الضرائب الأخرى أو تخصيصها لبرامج معينة لحماية البيئة، أو لتمويل المنظمات البيئية، كما نسبت العديد من الدراسات فوائد أخرى إلى الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك زيادة الكفاءة البيئية، العمل السريع والمرونة العالية.

<sup>1</sup> Philippe Bourke, Andrea Vallejos, **Réforme de la fiscalité québécoise, Les instruments économiques au service du développement durable**, Mémoire déposé dans le cadre des consultations publiques de la Commission d'examen sur la fiscalité, Regroupement national des conseils régionaux de l'environnement, Octobre 2014, p 11.

<sup>2</sup> **Ibid**, p 13.

## 2- الأدوات الاقتصادية

أ - تصاريح التلوث القابلة للتداول (**Negotiable Emission Permits**) : إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار الانبعاثات التي يحدثها الملوثون، من خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث، وفكرة هذا السوق قائمة على أساس ضمان عدم تخطي الملوثين للمستوى المعياري الذي تحدده السلطات، ويتم ذلك في إطار إصدار تصاريح التلوث القابلة للتداول، وهنا يلعب التسعير دوراً رئيسياً حيث يمكن للحكومة أن تستخدم علاقة (السعر-الكمية) في تحديد أسعار التصاريح ويتم ذلك عن طريق:

- إصدار عدد من تصاريح التلوث على أن تكون كمية التصاريح المصدرة مقيدة بمستوى التلوث المعياري الذي تحدده السلطات؛

- السماح بتسويق (تبادل) تلك التصاريح بين مسببي التلوث؛

جوهر هذا الأسلوب يتمثل في أن تصاريح التلوث توجه السعر في السوق حيث يزيد طلب المتسببين في التلوث عليها، ويسمح ذلك لهم ببيع أو شراء التصريح مع بعضهم البعض، فإذا كان سعر التصاريح يفوق تكاليف التحكم في التلوث فسوف يقوم المتسبب بالتلوث باستخدام مجموعة أخرى من الأدوات، أو إجراء عمليات تدوير للحد من التلوث، وذلك على حساب تخفيض الكمية المشتراة من تصاريح التلوث.

أما إذا كانت أسعار هذه التصاريح أقل من تكاليف التحكم في التلوث فإن المتسبب في التلوث سوف يشتري تصاريح التلوث، ولا يتحمل أية تكلفة للتخلص من الانبعاثات أو الملوثات، لأن ذلك يعد بديلاً له من أن يجري المعالجات الخاصة بتقليل مستويات التلوث البيئي، بما يتماشى مع المستويات القياسية.<sup>1</sup>

ب- **الحوافز المالية**: وهي عبارة عن منح مالية أو قروض ميسرة أو ضمانات قروض للملوثين قصد الاستثمار في تحسين البيئة، وتعمل هذه الحوافز على خفض تكاليف تدابير وإجراءات التحكم في التلوث إلى مستويات يكون بمقدور الملوثين تحملها، من خلال منح الدولة بعض الأموال للمشاركة في إقامة مصنع يطبق برامج لحماية البيئة أو المساهمة في تدريب العاملين أو تقديم إعانة لإنجاح بحث علمي بهدف حل مشكلة فنية محددة.

ج- **الضمانات المالية**: وتتمثل في مدفوعات تقدم إلى الحكومة بمثابة تعويض في حالة عدم الامتثال للقوانين القائمة ويتم استردادها عندما يتم الامتثال إليها، ففي ظل هذه الضمانات يدفع المستهلكون عند الشراء مبالغ مالية كوديعة يتم استرجاعها مرة أخرى عند إرجاعهم تلك السلعة التي يفترض التخلص منها بمعرفة المستهلك وسوف يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية ويكون الإرجاع لمركز معين لإعادة التدوير (الرسكلة) أو التخلص منها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مصباح حراق، الجباية البيئية، تجارب دولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 175.

**د- الإعانات:** تمثل مبالغ تقدمها الدولة إلى المؤسسات والصناعات المختلفة لتشجيع الالتزام بالقواعد الخاصة بحماية البيئة والتي تمنح للصناعة أو للمشروع التنموي دون غيره لأسباب بيئية، مثلاً بسبب استعمالها معدات مكافحة التلوث أو استخدام تكنولوجيا تتماشى مع نشاط حماية البيئة، أو تحدد الإعانات المخصصة للصناعة التي تولد أقل قدر من المخلفات، أو تعيد استخدام أغلب مخلفاتها. وتعد الإعانات أهم محفز لسلوك الباعث ليخفف من التلوث، وتكون الإعانة البيئية مثلى في حالة كونها مساوية للضرر البيئي الحدي عند مستوى الضريبة الأمثل، وتكون النتيجة تحسناً بيئياً وكفاءة اقتصادية ثابتة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: مؤشرات الأداء والجودة البيئية

يتعلق التقسيم الثالث لأدوات السياسة البيئية بمؤشرات الأداء والجودة البيئية والتي تتعلق بدورها بالأداء البيئي والفعالية الاقتصادية والإدارية بالإضافة إلى التحفيز على الإبداع والابتكار.

فمن أجل زيادة الفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية للضرائب المتعلقة بالبيئة، من الضروري أولاً النظر في إمكانية تقليص الإعفاءات والأحكام الخاصة المدرجة بالفعل في الضرائب وتحسينها، بالإضافة إلى الوعاء، ومعدلات الرسوم على النطاق الفعلي للضرر البيئي الذي يجب مكافئته. وهكذا حققت العديد من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي نجاحاً بين إدخال الضرائب المرتبطة بالبيئة مع خفض العبء الضريبي على العمل (بفضل تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي)، يجب تقييم فعاليتها بانتظام لتجنب الإنفاق غير الفعال الذي لا يمكن تمويله من خلال الإيرادات الضريبية العامة.

تعتبر الضرائب المتعلقة بالبيئة حلاً مناسباً لبعض المشكلات، على سبيل المثال لتقليل الحجم الإجمالي لانبعاثات معينة (أو استخدام ملوث معين) في المنطقة التي يتم فرضها فيها. ومع ذلك، فهي من تلقاء نفسها أقل ملاءمة عندما يختلف الضرر البيئي اعتماداً على مكان حدوث الانبعاثات، وقت وطريقة ومكان حدوث الانبعاثات يؤخذ بعين الاعتبار استخدام ملوث معين. في ظل هذه الظروف، يمكن دمج الضرائب البيئية مع أدوات أخرى على سبيل المثال المعايير الخاصة بجودة البيئة المحيطة في مختلف القطاعات، واللوائح التي تحدد شروط استخدام المنتجات الملوثة... إلخ. يمكن أن تؤدي الضرائب المتعلقة بالبيئة إلى تكاليف إدارية منخفضة نسبياً.<sup>2</sup>

كما وتحقق الكفاءة الاقتصادية للضريبة، أي تقليل تكاليف الحد من التلوث، من خلال توزيع الجهود. بالنظر إلى أن التكلفة الإجمالية لخفض التلوث يتم تقليلها من خلال معادلة التكاليف الحدية مع الضرائب، فإن الملوثين الذين لديهم أقل تكاليف لإزالة التلوث يتم تشجيعهم على تقليل انبعاثاتهم بقوة أكبر من الآخرين.

<sup>1</sup> جعفر طالب أحمد، غدير نجم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 9.

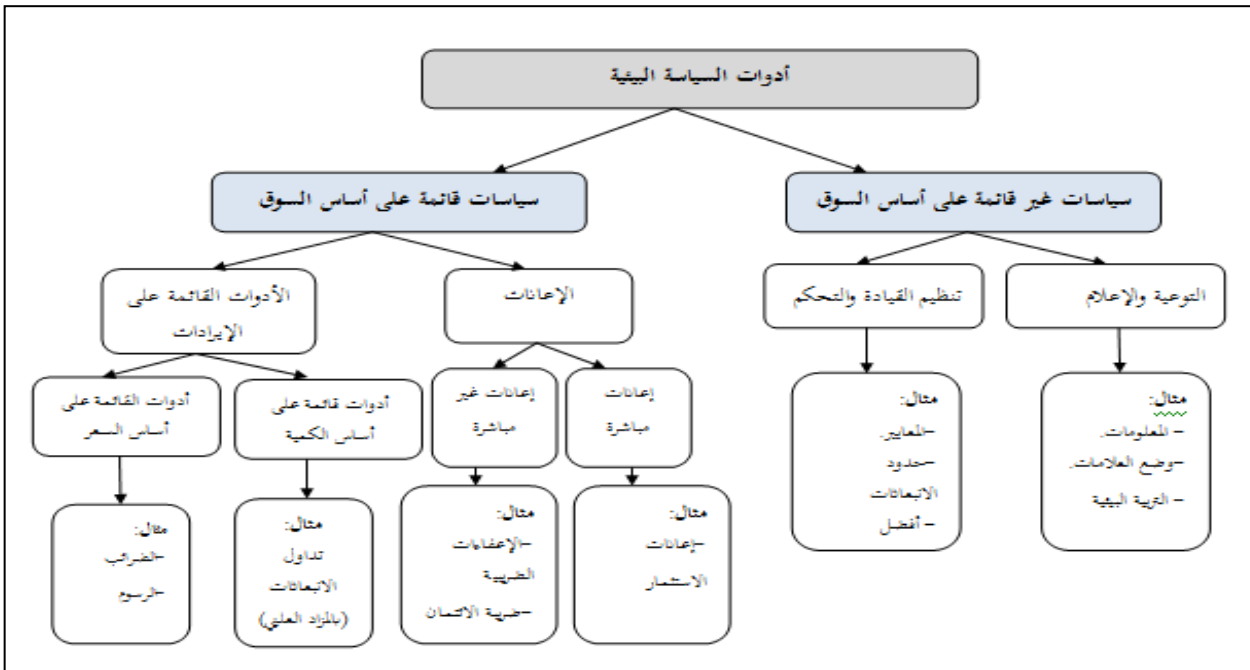
<sup>2</sup> **Cadre d'action de l'OCDE pour des politiques de l'environnement efficaces et efficientes : Synthèse**, OCDE, Réunion du Comité des politiques d'environnement (EPOC) au niveau ministériel Environnement et compétitivité mondiale 28-29 avril 2008, p p 23-24.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

من الناحية النظرية، يجب أن يكون مبلغ الضريبة مساوياً للتكلفة الحدية للأضرار التي تسببها وحدة التلوث الإضافية تدفع الضرائب البيئية الملوثة إلى التحكيم بين دفع الضريبة والتكلفة الحدية لتقليل التلوث، طالما أن هذا الأخير أقل من مبلغ الضريبة، سيتم تشجيع الشركات على تقليل انبعاثات التلوث أو استخدام المنتجات الملوثة. في حالة المعلومات الكاملة، من السهل على السلطات العامة تحديد هذا المبلغ الضريبي نظراً لأن لديها جميع المعلومات الضرورية، لا سيما بشأن تقييم الأضرار أو تكاليف الشركات مع العلم أن الشركات لديها مصلحة في المبالغة في تقديرها لتكلفة التنظيف للتخفيف من معدل الضريبة. فمن خلال المعلومات الكاملة، تحدد السلطات العامة معدل الضريبة الأمثل الذي يجعل من الممكن الحصول على كمية "التلوث الأمثل" وتقليل التكلفة الإجمالية لإزالة التلوث<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن اختصار أدوات السياسة البيئية وفقاً لجانين الأول يتعلق بسياسات غير قائمة على أساس السوق والثاني يتعلق بالسياسات القائمة على أساس السوق وهو كالتالي:

### شكل رقم: (2-10) نظرة عامة على أدوات السياسة البيئية



Source: Angela Köppl, Margit Schratzenstaller, **Effects of Environmental and Carbon Taxation A Literature Review**, WIFO, Working Papers, N° 619, January 2021, p 02.

من خلال ما سبق يمكن التمييز والمقارنة بين أدوات السياسة البيئية و السياسة الجبائية من خلال التطرق لمزاياها وعيوبها والتي نختصرها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Jennifer Alves, **La responsabilité environnementale**, Thèse de Doctorat, Sciences Economiques, Centre d'Economie de la Sorbonne, Université de Paris 1 – Panthéon la Sorbonne, 2016, p 139.



## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

جدول رقم: (2-5) مزايا وعيوب بعض أدوات السياسة البيئية مقارنة بالجباية البيئية

العيوب	المزايا	الأدوات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا توجد كفاءة ديناميكية- قليل من الحوافز للتنظيم وللتحسين إلى ما بعد الابتكار</li> <li>- أقل كفاءة من الأدوات القائمة على أساس السوق</li> <li>- المراقبة والعقوبات في حالة عدم الامتثال</li> <li>- عدم تناسق المعلومات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق أهداف بيئية محددة ومؤكدة نسبيا</li> <li>- بسيطة نسبيا في إعدادها</li> <li>- الوضوح في الأعمال التجارية</li> <li>- الخبرة/ أفضل الممارسات المتاحة على نطاق واسع</li> <li>- مستقلة عن ظروف السوق</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المعايير: مثل</li> <li>-معايير</li> <li>الانبعاثات</li> <li>-معايير</li> <li>التكنولوجيا</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنفيذ غير ممكن- يصعب تطبيقه ما لم تتوافق الأهداف مع المصالح التجارية</li> <li>- عندما تكون تكاليف الامتثال مرتفعة، تتجه الاتفاقيات إلى عدم الوفاء بها</li> <li>- يصعب تطبيقها على المستوى العالمي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- في حال كانت الحكومة قوية، يزداد الامتثال للتدابير الطوعية</li> <li>- توفر مرونة أكبر من اللوائح</li> <li>- تشجيع المواقف الوقائية اللازمة في مجال الصناعة ورفع الوعي البيئي</li> <li>- تعزيز الثقة بين الصناعة وأصحاب المصالح الأخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الأدوات المرنة:</li> <li>مثل:</li> <li>الاتفاقيات</li> <li>الطوعية</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>-إعادة تفعيل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية</li> <li>- يمكن أن ينتج عن النقاش السياسي معدلات ضريبية منخفضة</li> <li>- إعفاءات عديدة، أقل كفاءة وفعالية من حيث التكلفة</li> <li>- قد تنخفض الإيرادات مع مرور الوقت إذا لم يتم تعديل معدلات الضرائب</li> <li>- قد تبقى تشوهات السوق، إذا لم يتم تصحيح الإعانات الضارة مثلا.</li> <li>- تميل الجباية البيئية إلى التفاعل مع السياسات الأخرى، ويمكن لهذه التفاعلات أن تقلل أو تزيد من التأثيرات البيئية. كما تتعارض مع السياسات التعويضية من خلال التأثير سلبا على الحوافز السلوكية التي يواجهها المستثمرون والمستهلكون.<sup>1</sup></li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-حافز ديناميكي للحد من التلوث على المدى الطويل</li> <li>- تكاليف إدارية منخفضة وفعالة من حيث التكلفة</li> <li>-إمكانية زيادة الإيرادات</li> <li>- معالجة إخفاقات وتشوهات السوق</li> <li>-لها آثار اجتماعية إيجابية مثل: التوظيف، الحد من الفقر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الجباية البيئية</li> </ul>

Source: Jacqueline Cottrell, Damian Ludewig, and others, **Environmental Tax Reform in Asia and the Pacific**, United Nation, ESCAP, Green Budget Germany (FÖS/GBG), the 4th High-Level Dialogue on Financing for Development in Asia and the Pacific, April 2017, p 27. (بتصرف)

<sup>1</sup>Miria A. Pigato, **Fiscal Policies for Development and Climate Action**, International Development In Focus, International Bank for Reconstruction and Development, World Bank Group, 2019, p 45.



من خلال الجدول نلاحظ أن للجباية البيئية مزايا وعيوب كغيرها من السياسات البيئية الأخرى، لذا لا بد على كل دولة تطبيق هذه الأدوات أن تعتمد في عملها على أكثر من أداة، حتى يتم تحقيق الهدف المنشود وهو الحد من التلوث البيئي، لأن طبيعة المشاكل البيئية تختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالي يمكن دمج الضرائب مع أدوات اقتصادية أخرى مثل المعايير الخاصة بجودة البيئة، أو اللوائح التنظيمية التي تساهم بدورها في حماية البيئة، استخدام ضريبة الكربون والرخص القابلة للتداول كذلك من أجل تخفيض الانبعاثات الغازية.

### المطلب الثالث: كيفية التخطيط للسياسة الجبائية للحد من التلوث البيئي

عند التخطيط لفرض ضريبة للمحافظة على البيئة من التلوث فإنه يتعين أن نأخذ بعين الاعتبار عدد من الخطوات الأساسية التالية والتي تتمثل فيمايلي:<sup>1</sup>

**أولاً: تحديد الهدف البيئي:** بما أن الجباية البيئية عبارة عن وسيلة للوصول إلى غاية تتمثل في مكافحة التلوث فإنه لا بد من وجود تعريف واضح للهدف البيئي، مثلاً الاعتماد على السيارات التي تحرق الوقود الطبيعي يؤدي إلى تلوث الهواء الناتج عن الانبعاثات الضارة، فالهدف البيئي يتمثل في تقليل نسبة هذه الانبعاثات. وبالتالي تم تحقيق هدف بيئي من خلال فرض جباية بيئية (الخطوة الأولى).

**ثانياً: تحديد السلوك الواجب تغييره:** بالإضافة إلى تحديد الهدف البيئي فإنه لا بد من تحديد السلوك الذي يجب تغييره لتحقيق هذا الهدف، فمثلاً إذا كان الهدف من فرض الضريبة هو تقليل الانبعاثات الضارة وتشجيع الاتجاه إلى أنماط أكثر اندماجاً وتنظيماً، فلا بد أن نحدد مجموعة من الأجوبة والتي تتعلق بمايلي:

إمكانية تقليل الناس لسرعتهم عند قيادة السيارات، السؤال عن الوجهة المطلوبة من خلال التفكير جيداً واستخدام أنواع بديلة من وسائل المواصلات مثل المواصلات العامة أو الدراجات، أو المشي لنفس المسافة، وهل يتم قيادة أنواع مختلفة من السيارات أو الاعتماد على نوع محدد، بالإضافة إلى سؤال حول إمكانية استخدام السيارات التي تزود بالبنزين والتي تقطع مسافات طويلة، أم استخدام سيارات مختلفة تماماً كالسيارات التي تزود بوقود بديل. إذن لا بد أن نحدد السلوك الواجب تغييره حتى نصل إلى الهدف البيئي الذي يجب أن نحققه (الخطوة الثانية).

**ثالثاً: تحديد الأشخاص ممن يجب تغيير سلوكهم:** بالإضافة إلى ضرورة تحديد السلوك الواجب تغييره فإنه لا بد من تحديد الأشخاص الذين يتعين عليهم تغيير سلوكهم، هل نبحث عن مستهلكين على المستوى المنزلي أو التجاري أم صناعات التكنولوجيا؟ من ستكون لديه القدرة من خلال قراراته على إحداث التغيير المطلوب وتحقيق الهدف المنشود وهو المحافظة على البيئة من التلوث (الخطوة الثالثة).

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 74-77. (بتصرف)

رابعاً: الوصول إلى النظام الجبائي الصحيح: بعد الخطوات الثلاث السابقة لابد من التأكد إذا ما كان النظام الجبائي يسير في اتجاه صحيح أم لا، هل يستطيع النظام الجبائي المتبع أن يحدد السلوك المراد تغييره بأسلوب منطقي أو عملي؟

- للعثور على النظام الجبائي الصحيح: لدينا عدد من الاختيارات مثل ضرائب الدخل، ضريبة المبيعات، ضرائب العقارات، وغيرها.

- العثور على تعديل مناسب لهذا النظام: إمكانية تعديل الأنظمة الجبائية لتغيير الأسعار وذلك باستخدام عدة طرق، فإذا أردنا تخفيض التكلفة الضريبية نقدم التخفيضات والإعفاءات الضريبية، ولزيادة التكلفة الضريبية يمكن أن نرفع من معدل الضريبة الموجودة، إلغاء الإعفاءات أو فرض ضريبة جديدة تماماً....، كما يمكن أن نقدم تخفيضات ضريبية لتحقيق هذه الأهداف بتوفير ائتمانات ضريبية للموظفين ممن يستخدمون المواصلات العامة أو البديلة، أو حتى تخفيف الأعباء الضريبية للأعمال الواقعة في وسط البلد، وكل هذه الاختيارات وضعها ائتلاف فير مونت للضرائب العادلة (الخطوة الرابعة).

خامساً: تحديد قوة النظام الجبائي: لابد من تحديد نسبة الزيادة أو الخضم للضريبة التي ستحقق النتائج المرجوة وذلك بتحديد الآلية الصحيحة للتعامل مع الأمر.

ويلعب رجال الاقتصاد دور هام في هذا الشأن لأنهم القادرون على تقدير مدى قوة النظام الجبائي وقدرته على تحقيق نتائج محددة على المدى القصير، أو نتائج على المدى الطويل، التي تحتاج إلى تطوير التكنولوجيا الحديثة أو إحداث تغيير جذري في إدارة الحياة. (الخطوة الخامسة).

سادساً: مواجهة الحقائق المالية: عند القيام بالتخطيط للجباية البيئية لابد من مواجهة العواقب المالية، وبالتالي التمييز بين عنصرين يتمثلان في تقديم تخفيضات ضريبية، أو زيادة فرض ضرائب جديدة. فعند تقديم تخفيضات ضريبية لاشك أنها سوف تكلف الدولة الكثير من المال أو بمعنى آخر سوف تضيع على الدولة كثير من الأموال التي كانت يجب أن تدخل خزنتها العامة، فإذا قدمت الدولة خصم ضريبي هذا العام سيكون عائد الضرائب أقل مما كان عليه في العام الماضي، وهنا سوف تكون الاختيارات محدودة، فإما أن تقلل الحكومة من الإنفاق أو تبحث عن مصادر جديدة ومتوازنة للدخل أو الاستفادة من فائض الميزانية، كل هذه الاختيارات صعبة ولكنها واقعية، ضرورية وسياسية (الخطوة السادسة).

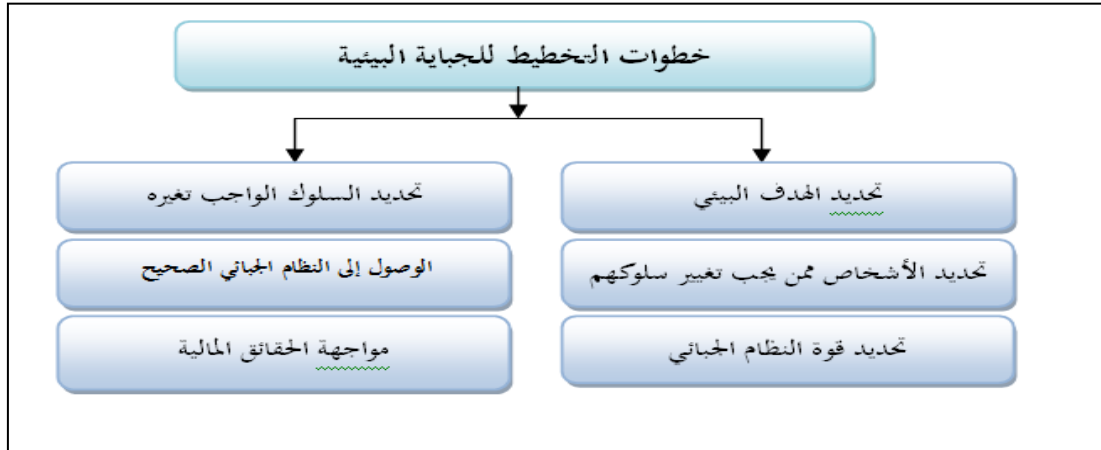
وعند زيادة قواعد الجباية البيئية فإنها سوف تدر أنواع جديدة من الدخل إلى خزينة الدولة مما يمكنها من زيادة الإنفاق، وكذلك لحل المشكلات البيئية، أو حتى استخدامها في تخفيف الأعباء التي تفرضها الضرائب الأخرى فهذه الضريبة لها فائدة مزدوجة، تتعلق الأولى بالجانب البيئي وهو المطلوب من فرض ضرائب ورسوم للتخفيف من الأضرار البيئية، وتتعلق الثانية بجانب مهم وهو الجانب الاقتصادي عن طريق دورها الفعال في زيادة إيرادات

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

- الدولة، كما أنها ستتصف بالعدالة عند استخدام دخلها في تخفيف العبء الذي تفرضه الضرائب الأخرى. كما أنه يجب إتباع مجموعة من الشروط عند تصميم الجباية البيئية نذكر منها:<sup>1</sup>
- 1- بالنسبة للوعاء الضريبي يجب أن يكون موجهاً إلى عنصرين: الأول يتعلق بالملوثات والثاني يتعلق بالسلوك الذي يؤدي إلى التلوث البيئي؛
  - 2- يجب أن يكون نطاق الجباية البيئية من الناحية المثلالية واسعاً ليشمل كافة الأضرار البيئية أي مثل نطاق الضرر البيئي؛
  - 3- يجب أن تكون الضريبة معقولة وذات مصداقية ويمكن التنبؤ بمعدلها من أجل التحفيز على تقديم تحسينات بيئية والتخفيف من الأضرار البيئية التي تسببها مختلف الأنشطة؛
  - 4- يجب أن يكون معدل الضريبة المفروضة متناسباً مع حجم الضرر البيئي؛
  - 5- يمكن أن تساعد الإيرادات الخاصة بالجباية البيئية في دعم خزينة الدولة وضبط أوضاعها المالية، كما تساعد في خفض ضرائب أخرى عن طريق تخفيف الأعباء الضريبية الناتجة عن فرضها؛
  - 6- عند التأثير المحلي للجباية البيئية على المجتمع ينبغي بشكل عام معالجة آثارها من خلال استخدام أدوات السياسة الأخرى؛
  - 7- التواصل، والاتصال مع الجمهور عنصر في غاية الأهمية ومطلب لا بد منه حتى تكون الضرائب المفروضة مبسطة ومفهومة للجميع، مما يؤدي إلى القبول العام بين الطرفين مشرعي الضريبة والممولين.
- لا تختلف شروط تصميم الجباية البيئية عن خطوات وضعها فهي تعتبر عناصر متكاملة لها، لا بد من تطبيقها عند التوجه إلى فرض ضرائب أو رسوم جديدة وحتى التحفيز التي تدخل كلها ضمن المحافظة على البيئة من خلال أداة اقتصادية فعالة.
- من خلال ما سبق يمكن اختصار خطوات التخطيط للجباية البيئية في الشكل التالي:

<sup>1</sup> Environmental Taxation A Guide for Policy Makers, OECD, September 2011, p 01, Available at: <https://www.oecd.org/env/tools-evaluation/48164926.pdf> page consulté le: 23/06/2019

شكل رقم: (2-11) كيفية التخطيط للجباية البيئية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه عند التخطيط لفرض ضرائب ورسوم بيئية أو حتى تحفييزات لابد من مراعاة ثلاث جوانب، يتعلق الأول بالبيئة عن طريق وضع الهدف الملائم كأول خطوة للتخطيط المحكم والسليم، مع الأخذ بعين الاعتبار لتحقيق هذا الهدف مراعاة تغيير الجانب السلوكي وتكليفه وفقا لما هو مطلوب مع الأشخاص المطالبين بتغييره، وبالتالي يؤدي تناسق هذه العناصر الثلاث إلى وجهة واحدة وهي تحقيق الهدف البيئي المسطر، أما الجانب الثاني يتعلق بالنظام الجبائي ودراسته بشكل صحيح مع إمكانية تعديله عند الضرورة كما يجب الاهتمام أيضا بالوضع الاقتصادي والسياسي للدولة وعلاقة هذه الأنظمة بالجباية، وفي الأخير نجد الجانب المالي كأهم عنصر لأي دولة تسعى إلى فرض جباية بيئية من أجل زيادة الإيرادات وتمويل الإنفاق العام بحيث تختلف فرض الضرائب عن منح تحفييزات من الجانب المالي بالنسبة لخزينة الدولة إلا أن الهدف يبقى واحد وهو تحقيق نمو اقتصادي وتنمية، والحد من مشاكل التلوث البيئي، فعند فرض ضرائب أو رسوم جديدة تتعلق بالجانب البيئي لابد من أن تحظى بالقبول العام من أطراف المجتمع خاصة الأحزاب السياسية ومتوسطي الدخل مع ضرورة تفعيل دوري التنسيق والاتصال لتسهيل التعامل.

المبحث الرابع: تقييم أدوات السياسة الجبائية ودورها في الحد من التلوث البيئي

تبني العديد من الباحثين الاقتصاديين فكرة فرض ضرائب ذات بعد بيئي تؤثر على سلوكيات ملوثي البيئة تماشياً مع الفكرة الأساسية للاقتصادي آرثر بيغو وتطبيقاً لمبدأ الملوثة المدافع، بحيث اهتم بهذه الفكرة فئة من الباحثين و عملوا عليها ودعموا دراساتهم بمبررات لفرضها على المستوى الدولي وهو ما يبين الرأي المؤيد لها، وفئة أخرى رفضت تطبيق هذه الفكرة وعارضت ذلك بشدة ووجهت مجموعة من الانتقادات في المجال الاقتصادي الاجتماعي وحتى القانوني.

المطلب الأول: المبررات الأساسية لفرض الجبائية البيئية

يركز مؤيدو فرض الضرائب على التلوث البيئي لعدة مبررات اقتصادية، اجتماعية، قانونية، بينوا من خلالها الأسباب التي دفعتهم إلى استخدام هذا النوع كأداة لحماية البيئة، وهو ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي:

جدول رقم: (2-6) مبررات فرض الجبائية البيئية

الجانب	مبررات فرض الجبائية البيئية
الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- فسح المجال لإيجاد وظائف تنافسية جديدة وللحاق بالركب العالمي</li> <li>- توجيه الصناعات لوجهة جديدة تعتمد على موارد متجددة مقارنة بتلك الموارد القابلة للنفاذ</li> <li>- دمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار الناتجة عن التلوث ضمن أسعار السلع والخدمات</li> <li>- الحد من الاعتماد على الاستيراد من الخارج وتشجيع النشاط المحلي خاصة فيما يتعلق بالطاقت البديلة للمنتجات</li> <li>- تقليص أنشطة الصناعات الملوثة وإجبارها على حل مشكل التلوث باستخدام تكنولوجيات متطورة</li> <li>- تقليص حجم نفقات وتكاليف الحد من التلوث</li> <li>- إيجاد أسواق جديدة لمبتكرات التحكم بالتلوث ومنتجاتها</li> <li>- زيادة الضرائب على الأنشطة المسببة للتلوث وتخفيض الضرائب على الدخل</li> </ul>
الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين جودة حياة الأفراد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة</li> <li>- الرفع من كفاءة العمل مما يساعد بدوره على الرفع من مستوى الإنتاج والأجور</li> <li>- تعويض المجتمعات عن الأضرار التي لحقت بها من جراء التلوث، وضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع والعالم</li> <li>- تقليل حدوث التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعياً</li> <li>- تشجيع الأفراد على الاهتمام بالبيئة ونشر الوعي البيئي</li> </ul>
القانوني	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق العدالة (تحمل الشخص نتائج أفعاله وليس من المنطق تحمل الدولة كل أعباء الملوثةين وما أفسدوه في بيئتهم).</li> <li>- تحسين النظام الجبائي عن طريق التعديل في القوانين، بحيث تحقق الجبائية البيئية عند تطبيقها ربح مزدوج للدول.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- شيماء فارس محمد الحمد، الوسائل الضريبية لحماية البيئة، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 79-83.

## المطلب الثاني: تقييم تقنية فرض الضرائب البيئية

يرى عدد كبير من الباحثين بأنه يمكن للضرائب أن تلعب دورا مهما في تقليل مستويات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، بأقل تكلفة وذلك إذا صممت وطبقت بصورة فعالة.

### أولا: إيجابيات فرض الضرائب البيئية

فمع زيادة الوعي بالقضايا البيئية شاع استخدام الضرائب كأداة للسياسة الجبائية والتي تعتبر بمثابة تعويض عن مستوى الضرر البيئي عن النشاطات الملوثة خاصة الصناعية، ويعود سبب هذا الانتشار الواسع لاستخدامها كأداة من قبل الدول إلى المزايا التي توفرها، والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

**1- تعديل سلوك المنتجين والمستهلكين:** إن فرض الضرائب البيئية على الأفراد والشركات يجعلهم أمام أحد الوضعيات الثلاثة، إما الوقف التام عن النشاط الملوث للبيئة، أو تحمل تكاليف الأنشطة الضارة التي يسببها السلوك البيئي، أو البحث عن حلول فنية وتقنية تكفل قيامهم بالأنشطة دون تلويث للبيئة. وبالتالي يظهر الأثر المباشر لفرض الضريبة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحقيق تنمية بيئية مستدامة من أجل توفير احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

**2- فرض الضرائب يعد أكثر كفاءة وأقل تكلفة من وسائل الرقابة المباشرة:** لقد أثبتت دراسات متعددة أن تكلفة فرض الضرائب البيئية للحصول على المستوى المرغوب من نوعية البيئة أقل عدة مرات من تكاليف الرقابة المباشرة، كما أن كفاءتها تستمد من تأثيرها في توجيه الدوافع نحو ما هو مرغوب اجتماعيا من خلال إجبارها للمؤسسات الملوثة على تضمين التكاليف الخارجية في تكاليفها الداخلية.

**3- أسلوب فرض الضريبة البيئية يعد أكثر مرونة من أي أسلوب آخر:** إن تغيير معدل الضريبة البيئية ورفعها قد يكون أكثر سهولة من تغيير التعليمات المنظمة للرقابة المباشرة للحد من التلوث البيئي، أي تتسم بالمرونة وإمكانية الاستجابة السريعة لمواجهة أي تغيرات تحدث بالنسبة لنوع أو حجم التلوث ولا تتطلب ذلك الكم من المعلومات التي تتطلبها الأدوات التنظيمية.

**4- استعمال إيرادات الضرائب البيئية في إصلاح ما أفسده التلوث:** يمكن استعمال إيرادات الضرائب البيئية في تمويل أبحاث تتعلق بتكنولوجيا البيئة واختراع الآلات والمعدات الصديقة للبيئة، وتشجيع الأشخاص للبحث في مجال الطاقات البديلة.

<sup>1</sup> أحمد فنيديس، دور الجبائية في الحد من التلوث البيئي، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، العدد 18، ديسمبر 2016، ص ص 161-162.

- أما فيما يخص تطبيق الضريبة على النفايات فإنها تتمتع بالمزايا التالية:<sup>1</sup>
- 5-** إن فرض الضريبة على نفايات أو مخلفات المتسبب في التلوث سوف يشجعه على إيجاد طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث، وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجة النفايات بطرق ملائمة، كل ذلك من أجل تخفيف العبء الضريبي الذي يمكن أن يتحملة إذا لم تنخفض الانبعاثات المصاحبة للنشاط إلى المستوى القياسي، ومع ارتفاع سعر الضريبة سوف تسعى الوحدة الإنتاجية إلى اقتناء أساليب تكنولوجية جديدة تتمكن من تحقيق وفورات في التكلفة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف الحدية لمعالجة التلوث.
- 6-** إن فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الإنتاجية على الابتكار والتجديد، والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلوثا للبيئة، كما تقوم الوحدات الإنتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث والدراسات التي تتعلق بالنفايات سعيا إلى ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

### ثانيا: سلبيات فرض الضرائب البيئية

تساهم الضرائب البيئية في نشر المعارف والتكنولوجيات القائمة، وتوفر حافزا لتطوير معارف وتكنولوجيا جديدة، أمر له أهمية خاصة بالنسبة لمسألة ما إذا كان ينبغي التركيز على كفاءة التكلفة أو الكفاءة الديناميكية في تحقيق الأهداف البيئية. ولذلك ينبغي تنسيق تصميم الضرائب البيئية (القاعدة الضريبية، المعدل، والتوقيت) بعناية مع سياسة الابتكار. ومن الواضح أن التركيز الشديد على الحلول الرخيصة والقصيرة الأجل يمكن أن يتعارض بسهولة مع أهداف السياسة العامة الطويلة الأجل.<sup>2</sup> يرى المعارضون لاستخدام الضريبة كأداة للسياسة الجبائية بأنها مرفوضة، وغير مقبولة على مستوى المجتمعات لأنها لا تقوم بأي دور في مجال حماية البيئة، ويستندون في ذلك على مجموعة من السلبيات:<sup>3</sup>

- 1- السعر والنهرب الضريبي:** توجد العديد من الصعوبات تتعلق بتحديد السعر يتوجب تحديد التكلفة الخارجية للملوثات والتي قد تختلف من وحدة إلى وحدة أخرى ويواجه تقدير تلك التكلفة العديد من المشاكل والصعوبات يتعلق بعضها باختيار نماذج التقدير الملائمة والبعض الآخر بصعوبة حصر التكاليف الخارجية وتحديد نطاقها

<sup>1</sup> مصباح حراق، الجباية البيئية، تجارب دولية، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

<sup>2</sup> Herman Vollebergh, **Environmental taxes and Green Growth exploring possibilities within Energy and Climat policy**, Policy Studies, PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2012, p25 .

<sup>3</sup> عمرو محمد يوسف محمد، مساهمات السياسات والتشريعات البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثالث

بعنوان

" دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة"، جامعة الإسكندرية، مصر، يوم 9 مايو 2017، ص 21.

## الفصل الثاني: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية لحماية البيئة من التلوث

وإيجاد أسس موضوعية لقياسها، وفي ظل انخفاض الوعي الضريبي خاصة في الدول النامية، فإن فرض مثل هذه الضرائب لاسيما إذا كانت بأسعار مرتفعة سوف يخلق حافزا قويا لدى الأفراد والمؤسسات على التهرب من الضريبة، وربما ذلك بالتخلص من النفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة.

**2- الآثار السلبية على الاقتصاد:** يترتب على فرض هذه الضرائب بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها فمن المتوقع (وهي الحالة الأكثر حدوثا) أن يصاحب فرض هذه الضرائب ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، وقد يكون ارتفاع السعر كبيرا (حيث أن الأمر يتوقف على قدرة الوحدات الاقتصادية على نقل عبء الضريبة وعوامل أخرى) وغير مقبول اقتصاديا أو اجتماعيا، وتزداد المشكلة صعوبة إذا كانت تلك المنتجات أساسية وضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مثل منتجات الاسمنت والحديد وبعض المنتجات البتروكيمياوية.... إلخ.

يرى المعارضون لاستخدام الضريبة كأداة للسياسة الجبائية المفروضة لحماية البيئة، أنها لا تصلح للنهوض بأي دور يذكر في مجال حماية البيئة، وذلك لعدة أسباب، أهمها: <sup>1</sup>

**3- إن فكرة المقدرة التكلفة التي تقوم عليها الضريبة وعدالتها لا تستوعب الظواهر الطبيعية والمحافظة على البيئة من الناحية الفنية.** فحصيللة الضريبة تعتبر دالة للمقدرة التكلفة أو القدرة على الدفع للأشخاص الخاضعين لها ومن ثم تتحدد قدرة كل ممول على المساهمة في أعباء النفقات ذات النفع العام عن طريق الأخذ في الاعتبار الأشكال المختلفة للمادة الخاضعة من حيث الكم والكيف، وكذلك عن طريق إدخال مظهر أو أكثر من الوضع الاجتماعي-الاقتصادي الواقعي للممول في النصوص الضريبية مثل العمر والحالة العائلية وطبيعة النشاط المهني.... إلخ. ولا توجد في الواقع أي رابطة مباشرة بين ما سبق وبين الظواهر الطبيعية أو نشاط الإنسان المتسبب في تدهور بعض هذه الظواهر، كما قد يضر أصحاب المقدرة التكلفة المنخفضة بالبيئة أكثر من الضرر الذي يسببه أصحاب المقدرة التكلفة المرتفعة.

**4- غالبا ما تفقد الضرائب البيئية فاعليتها بفعل الإعفاءات الشاملة الممنوحة للصناعات الثقيلة على أساس مزاعم المحافظة على قدرة المنتج الوطني على المنافسة، وهو مثال على رفاهية الشركات وهو ما يتم تكراره في المجال البيئي.** وتعتقد OECD أنه إذا تبنت الدول الأعضاء فيها فرض ضريبة على الكربون وعلى الكيماويات وقللت الإعانات المالية الحكومية غير الصديقة للبيئة فستتمكن هذه الدول من تحسين بيئتها بصورة كبيرة خلال عقدين فقط وبتكلفة زهيدة أقل من 1 % من الناتج الإجمالي المحلي على افتراض أن الإيرادات سيجرى تدويرها إلى دافعي الضرائب بصورة ما.

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، ص 444-447.



كما وجه العديد من الباحثين في مجال الضرائب مجموعة من الانتقادات للضرائب على التلوث البيئي منها ما يصب في المجال الاقتصادي ومنها ما يقع ضمن المجال الاجتماعي وأخرى في المجال القانوني، سنتناول الجوانب الثلاث في هذا المطلب من خلال تلخيصها كمايلي: <sup>1</sup>

**5-** تعطي الصناعات ترخيصا بالتلوث، إذا ما وجدت أن دفع الضريبة يمثل أقل تكلفة من تبني طرق جديدة للتحكم بالتلوث، أو ما إذا كان بإمكان تلك الصناعات القيام ببعض العمليات الداخلية لتقليل التلوث بتكلفة منخفضة.

**6-** تزيد الضريبة على التلوث البيئي من تكلفة الإنتاج والذي يؤثر بدوره على الأسعار، ويؤثر في الأخير على التجارة الدولية والقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

**7-** ليس من السهل تحديد الضرر أو التكلفة الإجمالية التي تقوم عليها الضرائب على التلوث، إذ يشير الكثير من الفقهاء والعاملين على حماية البيئة ومكافحة التلوث إلى أنه من الصعب تحديد أو تقدير الضرر بشكل عملي ويؤكدون أنه من غير الواقعي الإدعاء بأنه من الممكن التوصل لحساب السعر الأمثل للضريبة على التلوث البيئي بدقة، وأن كل الذي يمكن الحصول عليه في أحسن الأحوال هو مجرد الإطاحة بشكل كلي بمستوى الضرر المتحقق من التلوث البيئي.

ويضيفون بالقول أنه حتى لو تمكنا من تقدير الضرر فليس من السهل إيجاد الخبراء الآخرين الذين يناقشون بشأن الأضرار المختلفة، ويفتحون طريق الجدل حول الأساس القانوني لفرض هذه الضريبة، وأن تطبيق هذه الضريبة يحتاج إلى خبرات متنوعة تشكل أغلب الاختصاصات وهو ما يصعب توافره في كثير من الدول (الدول النامية)، فكيف لهذه الدول أن توفر فرق عمل ذات كفاءة عالية تضم متخصصين في مجال البيئة، القانون والاقتصاد والإعلام فضلا عن الفنيين؛

**8-** صعوبة تطبيق هذه الضريبة في الدول ذات الاقتصاديات البسيطة لأن هذه الاقتصاديات تفتقر إلى أمور ضرورية يعتمد عليها في ضمان نجاح الضريبة على التلوث البيئي في تحقيق الهدف المرجو منها، ومن هذه الأمور أن أسواق هذه الدول تفتقر إلى وجود شروط أسواق المنافسة الكاملة؛

**9-** إن الضريبة على التلوث البيئي تؤذي الفقير مقارنة بالغني، لأن الفقير ينفق أكبر نسبة من دخله على السلع الاستهلاكية والتي تتأثر أثمانها بفرض الضريبة على التلوث البيئي، فعلى سبيل المثال حالة فرض الضريبة على تلوث الهواء كضريبة الكربون فإن الأسر الفقيرة سوف تجد صعوبة كبيرة في مواجهة الزيادة في أعباء الإضاءة و التدفئة المنزلية؛

<sup>1</sup> شيماء فارس محمد الحبر، مرجع سبق ذكره، ص 89-93.

**10-** إن مبدأ الملوث الدافع لا يمثل مبدأ عدالة، لأن فرض الضريبة على التلوث البيئي لا يعني تحميل الملوث العبء النهائي لما قام به لأنه بإمكانه - وهو ما يحدث في الغالب - نقل العبء الضريبي إلى غيره وهو المستهلك من دون أن يجبر على تخفيض أرباحه، ويحدث إذا كان السوق يسمح بذلك، أو كان الطلب على تلك السلعة مرنا، أو كانت الصناعة أكبر حجما وأكثر تنظيما، وتتوافر هذه الحالات في الدول المتقدمة صناعيا إذ نجحت في نقل الجزء الأكبر من العبء الضريبي إلى المستهلك في الدول المستوردة لمنتجاتها؛

**11-** تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الضرائب على التلوث البيئي تزيد بدلا من أن تقلل التلوثات التي يعاني منها النظام الجبائي، يتحقق ذلك إذا ما استخدمت حصيلة الضرائب على التلوث البيئي في تخفيض أعباء الضرائب الأخرى التي ينظر إليها الفقه الحديث على أنها ضرائب مشوهة - وهذه الضرائب هي التي تقع عادة على الاستثمار والعمل.

ركزت الباحثة من خلال ما سبق على ثلاث فروع، الأول يخص الانتقادات التي تقع ضمن المجال الاجتماعي والثاني للجانب الاقتصادي، أما الثالث للانتقادات التي تقع ضمن المجال القانوني والتي تعرضت لها الحماية البيئية خاصة الضرائب، إلا أنها أهملت الجانب السياسي الذي لا يدعم هذه الأداة، فمن جهة عدم اهتمام السياسيين بالدراسات النظرية التحليلية في مجال الضرائب على البيئة وعدم وجود إرادة سياسية قوية يشترطون في ذلك عدة عوامل أهمها لا بد من أن تكون الضرائب البيئية سهلة التطبيق، بالإضافة إلى سهولة الحصول على مداخيلها ومدى تقبلها من طرف الرأي العام ومن جهة أخرى ردود أفعال أصحاب المصالح التي تتعارض مع أهدافهم وردود أفعالهم المحتملة وهو أهم عامل، وبالتالي لا يرون أن هذه الضريبة تؤدي إلى تحقيق العدالة وتعظيم المنافع وهو ما يجعلهم يعارضون تطبيقها.

### المطلب الثالث: دور الحوافز والإعفاءات الضريبية في مكافحة التلوث البيئي

تعد كل من الحوافز والإعفاءات الضريبية إحدى أدوات السياسة الجبائية كما أنها تقرر من طرف الدولة ضمن سياساتها لتحقيق أغراض متعددة أهمها تخفيض الأضرار البيئية واكتساب تكنولوجيا جديدة وتقنيات نظيفة، فعلى الرغم من أهميتها و امتيازاتها إلا أن لها عيوب ستتناولها في هذا المطلب.

إن حماية البيئة من التلوث لا يتطلب الاعتماد فقط على فرض الضريبة والأدوات العقابية، وإنما يجب التركيز على الأدوات التحفيزية والإعفاءات الضريبية، كوسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي في الإنتاج والاستغلال والاستهلاك بمختلف صورته، فكما تعد الضريبة أحد أهم الأدوات التي يستخدمها المشرع في الحصول على

الإيرادات المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة، فإنها في الوقت نفسه وسيلة مهمة لتحديد السياسات الاستثمارية الوطنية، وبالتالي أداة جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبصفة خاصة الاستثمارات غير ملوثة للبيئة أو الاستثمارات الأقل تلويثا لها.<sup>1</sup> يمكن تقييم تقنية منح الحوافز الجبائية من جانبيين الإيجابي والسلبي.

### أولاً: إيجابيات منح الحوافز الجبائية

من بين الإيجابيات المتعلقة بتقنية منح الحوافز الجبائية البيئية نذكر:<sup>2</sup>

**1- توجيه رأس المال نحو الأنشطة الصديقة للبيئة:** الحوافز الضريبية تكسب المنتجين مرونة كافية لتوجيه رأس المال نحو المشاريع الأقل تلويثا للبيئة أو تلك التي تستخدم تكنولوجيا تحمي البيئة، التي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة.

**2- إنشاء المشروعات الاستثمارية الجديدة:** الحوافز الجبائية تحفز المؤسسة على استيراد التكنولوجيا الصديقة للبيئة، يساعد ذلك في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة، وهذا سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة.

**3- تشجيع الحوافز الجبائية المستهلكين على شراء السلع والخدمات المعفاة:** إن مبدأ الملوث الدافع يدرج كلفة الرسوم البيئية ضمن ثمن السلعة أو الخدمة النهائية التي يقدمها، وبالتالي يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك الذي يشعر بأنه يدفع ثمن التلوث، وبالتالي تشجع الحوافز الجبائية على المستوى الفردي المستهلكين على شراء السلع والخدمات المعفاة كلياً أو جزئياً من الضرائب البيئية.

### ثانياً: سلبيات منح الحوافز الجبائية

على الرغم من أهمية نظام الحوافز الجبائية ذات الصلة بحماية البيئة، إلا أنه كثيراً ما يساء استخدامها بحيث تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تدهور البيئة نذكر منها:

**1- انخفاض الحصيلة الضريبية:** تسبب الحوافز الجبائية وخصوصاً الإعفاءات الضريبية انخفاضاً في الحصيلة الضريبية.

**2- إعانات التنمية غير المستدامة تخرب البيئة:** إن إعانات التنمية غير المستدامة تخرب بطريقة غير مباشرة البيئة وتستنزفها، ومثال على ذلك دعم استهلاك المياه حتى في الدول التي تشهد انخفاضاً في مستوى المياه الجوفية، مما يؤدي إلى سوء استغلال المورد المائي، وأيضاً دعم القطاع الزراعي بالمبيدات والأسمدة الملوثة للتربة والمحيط.

<sup>1</sup> أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يحي فارس، المدينة، العدد السابع، ديسمبر 2018، ص 125-127.

<sup>2</sup> أحمد فنيديس، مرجع سبق ذكره، ص 166

بالإضافة إلى السلبيات السابقة: نجد أن الحوافز الجبائية قد لا تؤثر على القرار الاستثماري للمستثمرين إذا كانت لا تتناسب مع التضحية التي سيتحملها المستثمر، كما أن الحوافز الجبائية قد تكون من وجهة نظر بعض المستثمرين سببا من أسباب التدخل الحكومي مما يجعلها تؤدي نتيجة عكسية غير النتيجة المتبتغاة.<sup>1</sup> ولضمان فعالية الحوافز الجبائية في مجال الحد من التلوث، يمكن ربطها بعدد من العوامل على النحو التالي:<sup>2</sup>

أ- يمكن ربطها بنوع النشاط المرغوب فيه، والنشاط المقصود هنا هو الذي يعمل في مجال الحد من التلوث وحماية البيئة.

ب- يمكن ربطها بالموقع الذي سيقام فيه المشروع، كأن يقام المشروع أو النشاط في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية، مما يؤدي إلى تخفيف أضرار التلوث بشكل عام، وتخفيض درجة التلوث في المناطق المكتظة بالسكان بشكل خاص.

ج- يمكن ربطها بإعادة استثمار الأرباح المحققة في المشروعات البيئية، وبالتالي يكون هناك ضمان لاستمرار هذه المشروعات البيئية وزيادة درجة تخفيض التلوث باستمرار.

### المطلب الرابع: معوقات تطبيق الجبائية البيئية ومبدأ الملوث الدافع

هناك مجموعة من العوائق التي تقف في وجه تطبيق مبدأ الملوث الدافع منها المتعلقة بوسائل تطبيقه ومنها عوائق أخرى سيتم ذكرها كمايلي:<sup>3</sup>

#### أولاً: بالنسبة للوسائل المستخدمة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع

هناك مجموعة من الوسائل التي يتم استخدامها قصد تطبيق مبدأ الملوث الدافع ومن أهمها:

**1- بالنسبة للقوانين والمعايير أو الضوابط المتبعة ضد التلوث:** لا تؤدي دائما إلى نتائج مرضية، حيث أنه لا بد من أخذ الاستحداثات التكنولوجية والقدرات المالية للملوثين بعين الاعتبار كما أنه يجب قبل وضعها عقد مداولة عميقة مع أصحاب الصناعات. إضافة إلى ذلك يصعب تطبيقها إذ تتطلب نظاما للرقابة وتدابير دائمة للملوثات المنبعثة قصد التحقق من احترام مستويات الملوثات المقررة طبق القوانين.

**2- تنقصها الليونة** فمن حيث المبدأ الموحد على سائر الإقليم لا تأخذ في حسابها النصوص المحلية ذات الصلة.

**3- الاصطدام** أثناء مراجعة هذه الآليات بالطابع الجامد للأعمال القانونية، ما يعني توقف التقدم الفني والابتكار بشأن تقنيات مكافحة التلوث، والتي من المفروض أن تتم معاينتها أولا بأول.

<sup>1</sup> أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

<sup>2</sup> مسعودي محمد، الجبائية البيئية في الجزائر -الواقع والآفاق-، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 29، ص ص 109-110.

<sup>3</sup> سمية سبع، قدي عبد الحميد، عواقب وفرص تطبيق مبدأ الملوث الدافع، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خيس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015، ص ص

4- بالنسبة لفرض ضريبة تصاعدية على الملوثات: هذه الضريبة تعود فعاليتها إلى معدلها إذ لا بد أن يدفع هذا المعدل الملوث إلى التقليل من درجة التلوث التي يحدثها إلى المستوى الذي يتساوى فيه معدل الضريبة الموحد والتكلفة الحدية التي يتحملها الملوث لإزالة تلوثه، حيث لو كانت الضريبة غير مؤثرة بشكل كاف فإنها لن تدفع الملوثين إلى تقليل انبعاثاتهم.

5- بالنسبة للإعانات: نجد أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقدم مساعدات مالية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة للملوثين، ونادرا ما يتحملون كافة التكاليف المرتبطة بالتلوث، كذلك تقدم مساعدات مالية عن طريق البرامج البيئية يتم تمويلها من قبل السلطات العامة أو الجماعات الأوروبية، لكن في أغلب الأحيان نجد أن هذه الإعانات والمنح لا تحقق الهدف المطلوب منها.

### ثانيا: العوائق الأخرى لتطبيق مبدأ الملوث الدافع

في كثير من الأحيان يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل معرفة الملوث الأساسي، وتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

1- انتقال التلوث إلى أماكن بعيدة، ففي حالة التلوث الذي يحدث في البحار أو الأنهار أو الهواء يصل حتى إلى آلاف الكيلومترات.

2- تعدد الأنشطة التي تسبب الضرر البيئي وبالتالي تعذر معرفة الملوثين.

3- تأخر ظهور الآثار الناتجة عن تلويث وإفساد البيئة فبعض النشاطات لا تظهر تأثيراتها على البيئة إلا بعد مرور وقت وقد تمتد لأسابيع، أشهر أو سنين وقد تنتقل من جيل لآخر.

4- عند تطبيق المبدأ قد تنجم عنه آثار لتوزيع التكاليف غير مرغوب فيها في مجال التكلفة الاجتماعية الإضافية أي أن توزيع التكلفة قد يصيب نشاطات وفتات ضعيفة تتضرر، وعليه نستنتج أن تحديد الملوث يعد بمثابة صعوبة حقيقية سواء في حالات التلوث بعيدة المدى أو الداخلية.

### ثالثا: صعوبات تطبيق الجباية البيئية

تتعدد مشاكل وصعوبات تطبيق الجباية البيئية والتي نذكر أهمها مايلي: 1

1 - إن الإبقاء على مبدأ الملوث الدافع كأساس لفرض الجباية البيئية يطرح صعوبة في الممارسة العملية. أولا، من المرجح أن يكون تنفيذ الجباية البيئية على أساس مبدأ الملوث الدافع معقدا، ومسألة توافقه مع قانون الميزانية تستحق أن تثار. ومع ذلك، فإن هذه الصعوبات ليست مستعصية على الحل.

<sup>1</sup> Nicolas CARUANA, **La fiscalité environnementale, Entre impératifs fiscaux et objectifs environnementaux, une approche conceptuelle de la fiscalité environnementale**, Thèse de doctorat, Faculté de Droit et de Science Politique Centre d'Études Fiscales et Financières, Ecole doctorale Sciences Juridiques et Politiques (ED67), Aix-Marseille Université, 2015, p 80-84.

2- من المحتمل أن يحد من خيارات المشرع الضريبي فيما يتعلق بالتدابير الممكنة، مما يتعارض إلى حد كبير مع الهدف التحفيزي المنشود. وهي الثغرة الرئيسية التي تدفع إلى اعتبار مبدأ الملوث الدافع أساساً غير كافٍ لفرض جباية بيئية بل ويؤدي إلى نتائج عكسية.

3- صعوبات التنفيذ: تنشأ صعوبتان رئيسيتان عند النظر إلى الجباية البيئية التي تفرض على أساس مبدأ الملوث الدافع:

أ- فيما يخص مسألة توافق هذا الأساس (الإبقاء على مبدأ الملوث الدافع) مع النفقات الضريبية: والتي تعتبر عنصر أساسي للجباية البيئية، تقع أيضاً ضمن فئة المساعدات والإعانات. بمعنى آخر، هل من الممكن إرجاع مبدأ الملوث الدافع إلى الوراء ودعم الملوث بحيث يقلل من التلوث (أو يتوقف عن التلوث)؟.

ب- يبدو أن لمبدأ الملوث الدافع نتيجة واضحة: وهي تخصيص الإيرادات للإجراءات البيئية، فمن حيث المبدأ تخضع الإيرادات الجبائية للمبادئ الأساسية لقانون الميزانية الكلاسيكي. ومن بين هذه المبادئ، مبدأ عالمية الميزانية، وهو أحد أهم المبادئ الذي يعارض بشكل مسبق أي تخصيص. بحيث يمنع تخصيص إيرادات معينة لتغطية نفقات محددة. لذلك سيكون من الضروري التشكيك في الترابط بين الضرائب البيئية القائمة على مبدأ الملوث الدافع ومبدأ عالمية الميزانية.

4- توافق المحاسبة الخاصة بنفقات الجباية البيئية مع الجباية البيئية التي تقوم على أساس مبدأ الملوث الدافع: النفقات الضريبية كثيرة ومتنوعة في أنظمة الضرائب الحديثة. قد تكون على وجه الخصوص، تدابير تتدخل على مستوى تحديد الأساس مثل المخصصات كالمعدلات المخفضة، أو على مستوى تحديد الضريبة المستحقة مثل التخفيضات أو الإعفاءات الجبائية. بما أن هذه الإجراءات تستخدم بشكل خاص من قبل الحكومات باسم التدخل المالي - بقدر ما تكون أكثر شيوعاً من التدابير التي تزيد العبء الضريبي على دافعي الضرائب - فليس من المستغرب العثور على مجموعة واسعة إلى حد ما من حيث الجباية البيئية، مما يخلق مشكل أمام كيفية محاسبة النفقات الخاصة بالجباية البيئية، وكمثال على ذلك ما هو مطبق في فرنسا والمتعلق بنفقات الضرائب الخاصة بتحسين الإسكان، بهدف تحسين المنازل وتجديدها، لا سيما بهدف توفير الطاقة.

### خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الربط بين التلوث البيئي والسياسة الجبائية التي يتم الاعتماد عليها من أجل الحد من مشاكله المتعددة وبالأخص التلوث الهوائي، والتعرف على الضريبة البيئية التي تستخدم من أجل تصحيح آثار العوامل الخارجية، أي أنها تعمل على تحميل الملوث تكاليف تلويثه وفقا لمبدأ الملوث الدافع الذي يعد أساسا لفرضها والتي تساهم بدورها إضافة للحوافز والإعفاءات في نشر وتبادل المعارف والتكنولوجيات وتوفر حافزا لتطويرها.

كما أن للسياسة الجبائية عدة أدوات تستخدمها الدول لحماية بيئتها سواء بشكل ردي عن طريق فرض ضرائب ورسوم، أو منح تحفيزات، إعفاءات ضريبية من أجل زيادة الاستثمار في مجالات عديدة كالطاقة المتجددة إعادة تدوير النفايات، النقل،... إلخ، ولا يكون هذا مجديا إلا من خلال مراعاة الجوانب التقنية والتنظيم الفني لهذه الأدوات مع تبني مبدأ الملوث الدافع كقانون أساسي لحماية البيئة والعمل على التنسيق بينها وبين أدوات اقتصادية أخرى من أجل ضمان تحقيق الهدف المنشود.

تخصص إيرادات الجباية البيئية للاستفادة منها وفقا لجانبين الأول تمويل الميزانيات السنوية للحكومات باعتبارها أداة يتم فرضها من أجل الحصول على إيرادات مالية، والثاني من أجل خدمة المجال أو القطاع الذي فرضت عليه كضرائب الطاقة لتمويل المشاريع التي تعمل على إيجاد بديل للطاقت التقليدية، بالإضافة إلى تحقيق منافع بيئية للحد من التلوث البيئي ويكون ذلك وفقا لتخطيط جيد بداية بتحديد الهدف البيئي مع التركيز على النظام الجبائي الصحيح وتحديد قوته، كما أن استخدامها أصبح يشهد تقدما ملحوظا على الصعيد الدولي خاصة بالنسبة للدول الأكثر تلوثا والتي تحتاج إلى تطبيق الأدوات الجبائية المباشرة وغير المباشرة سواء بالتنسيق مع أدوات اقتصادية أخرى أو آليات قانونية تهدف للحد من مشكلات التلوث البيئي وإلى تحقيق منافع اقتصادية، بحيث تم تبنيها من طرف العديد من الدول كفكرة وتطبيقها كقاعدة، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

# الفصل الثالث



## تهد:

تزايد الاهتمام في مختلف دول العالم بتطبيق السياسة الجبائية والبيئية وتكريسهم للحد من التلوث البيئي الذي أصبح يعرف انتشارا واسعا، فهو يعد من أبرز القضايا التي تطرح للنقاش على المستوى الدولي، كما يشكل تهديدا على المنظومة البيئية بأنواعه خاصة مشكل التلوث الهوائي، وما نتج عنه من ظاهرة الاحتباس الحراري أدى بالعديد من الدول إلى تطبيق سياسة جبائية فعالة بأدواتها من أجل الحفاظ على بيئتها من خطر التلوث.

يهدف هذا الفصل إلى التطرق للدول الناجحة والرائدة في تطبيق سياسة جبائية بيئية فعالة والتي استطاعت أن تحد من تأثير التلوث البيئي، ونخص بالذكر الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، من خلال التطرق إلى الإصلاح الجبائي لبعض دول الإتحاد الأوروبي والتعرف على مدى إرساء أسس السياسة الجبائية التي تقوم على تجسيد مبدأ الملوث الدافع وتطبيقه، وباعتبار أن هذه الدول هي الأكثر انبعاثا للغازات الدفينة سطرت برنامجا للوصول إلى صفر كربون خلال فترات زمنية مختلفة، فهل حققت هذه الدول منافع بيئية ومالية جراء تطبيقها أدوات السياسة الجبائية، أم أنها تستعين بأدوات أخرى مساعدة من خلال التنسيق بينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهدف الفصل إلى التعرف على تجارب الدول العربية وهي مصر، تونس، المغرب والإمارات العربية المتحدة، ومدى تطبيقها للسياسة الجبائية في الميدان البيئي وعلى أجهزتها القانونية والإدارية التي تعمل على حماية البيئة والأدوات الجبائية المطبقة؛

كما سنحاول تسليط الضوء على ضريبة الكربون التي أصبحت في نظر OECD فعالة، في ظل ما تواجهه من رفض سياسي وجدل اجتماعي نجد أن دولا فرضتها ثم ألغتها وأعدت فرضها من جديد للحد من الانبعاثات الغازية خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، فالزيادة في انبعاثات هذا الغاز خاصة للدول المتقدمة الثلاث يؤكد عدم جدوى التدابير الاقتصادية الأخرى المتخذة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف التي تم الالتزام بها في المؤتمرات الدولية، وهو ما جعلنا نتساءل حول إمكانية تطبيق ضريبة الكربون كأداة للحد من التلوث الهوائي في ظل بدائل الطاقة المستخدمة والسياسات البيئية الأخرى، وتحقيقا لأهداف مؤتمر باريس 2015 التي تحرص على تطبيق أدوات جبائية للحد من الانبعاثات الغازية تشمل أحدها ضريبة الكربون من أجل الوصول إلى برنامج الحياد الكربوني لسنة 2050.

✓ تجربة الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة؛

✓ تجربي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛

✓ الدول العربية وتطبيقاتها للسياسة الجبائية للحد من التلوث البيئي؛

✓ تحليل إيرادات الحماية البيئية للدول العربية والأجنبية والدروس المستفادة من تطبيقها.

## المبحث الأول: تجربة الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

تشكل الجباية البيئية وأسواق التصاريح أهم أشكال الأدوات الاقتصادية، وهي تستخدم بالفعل في الإتحاد الأوروبي وفي عدة بلدان OECD. فمن خلال إعطاء سعر للسلع البيئية، ومعدل للضريبة أو سعر التصريح فإنها تشجع الملوّثين على تغيير سلوكهم. فهي تتمتع بالعديد من المزايا وذلك لأنها تقوم باستبعاد جميع الإجراءات التي تكلف أكثر من سعر التصريح أو مبلغ الوحدة من الضريبة، فإنها تحقق أولاً هدفاً بيئياً معيّناً بتكلفة أقل. كما أنّها تعد حافزاً للسعي باستمرار إلى إيجاد حلول أقل تكلفة وتضخيم جهود الابتكار التي تبذلها الجهات الفاعلة الاقتصادية، والتي يمكن أن تكون حاسمة على المدى الطويل.<sup>1</sup>

طبقت الجباية البيئية في العديد من البلدان وفي فترات زمنية مختلفة، وقد شهدت أوائل التسعينات اهتماماً متزايداً بالسياسة البيئية وإدخال العديد من الإصلاحات الخضراء، وفي ذلك الوقت كانت بلدان الشمال الأوروبي من بين الرواد في تنفيذها، بحيث نجد الضرائب المفروضة على الوقود النوع الأكثر شيوعاً وهي تولد أكبر قدر من الإيرادات.<sup>2</sup> فمن بين دول الإتحاد الأوروبي التي سعت إلى تطبيق الضرائب والرسوم البيئية وحرصها على تنفيذ هذه الأداة الاقتصادية والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث نذكر كل من: السويد، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، هولندا والمملكة المتحدة.

### المطلب الأول: تجربة السويد

منذ سبعينيات القرن الماضي، أصبحت مشاكل تلوث الهواء المرتبطة بشكل خاص بأكسيد الكبريت التي تؤدي إلى تدهور الغابات مصدر قلق للسويديين، لكن مع اقتراح استخدام الضرائب لتوجيه السلوك الذي تسبب في هذا الضرر لم يقتنع به السياسيون أو الرأي العام فالبعض يفضل الإجراءات الإدارية، ويخشى آخرون من إدخالها كأداة جديدة، بعد ذلك في سنة 1988، وهو عام الانتخابات العامة تغير الوضع في السويد، حقق حزب الخضر فوزه وعكس تماماً موقفه المناهض للتلوث معلناً خلال الحملة الانتخابية أنه يعتبر فرض الضرائب والرسوم على الانبعاثات الملوثة أكثر الطرق عدالة للحد من التلوث، شريطة إعادة توزيع الإيرادات، ولا سيما في شكل إعفاء ضريبي على دخل العمال.

وهكذا، بدأ تطبيق الضرائب البيئية عن طريق "إصلاح جبائي شامل"، يمكن التنبؤ به وإدارته. وبالتالي، فقد تبنى البرلمان السويدي قانوناً بواسطته تم إعادة هيكلة الضرائب على الطاقة والضرائب المتعلقة بالبيئة بالكامل لتصبح أدوات تعزز توفير الطاقة وصدقية أكثر للبيئة. ويقدر ما اقترن ذلك بالفعل بالتخفيض في ضريبة الدخل

<sup>1</sup> Christophe Wendling, **Les instruments économiques au service des politiques environnementales**, La Documentation française, Économie & prévision, N° 182, 2008, p 147.

<sup>2</sup> Sebastián J. Miller, Mauricio A. Vela, **Are Environmentally Related Taxes Effective?**, IDB working Paper Series, inter – American Development, department of research and chief Economist, N° IBD-WP 467, November 2013, p 05.

الشخصي والتخفيض في الضريبة على أرباح الشركات، فقد تم قبولها على الصعيدين السياسي والاجتماعي.<sup>1</sup> كانت السويد، إلى جانب الدول الإسكندنافية الأخرى من أوائل الدول التي تحركت في نقاش الاتحاد الأوروبي للشأن البيئي، تم إدخال ضريبة  $CO_2$  أول مرة سنة 1991، كجزء من الإصلاح الجبائي الأوسع نطاقاً يهدف إلى تقليل العبء الضريبي الإجمالي. شهد غالبية المواطنين والشركات انخفاضاً عاماً في فاتورة الضرائب، مما جعل الإصلاح الجبائي بأكمله أقل إثارة للجدل.<sup>2</sup> ففي سياق العجز الكبير للميزانية، قررت السويد تنفيذ "الإصلاح الجبائي الأخضر" من ناحية، تم زيادة الرسم على القيمة المضافة لمنتجات الطاقة وفرض ضرائب على  $CO_2$  وثاني أكسيد الكبريت، من ناحية أخرى يتم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 53٪ إلى 30٪ وانخفاض الرسم على القيمة المضافة إلى معدل ثابت. في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى الإصلاح الجبائي الأخضر إلى خفض العائد الداخلي بمقدار 1.34 مليار يورو والمساهمات الاجتماعية بمقدار 220 مليون يورو بفضل الزيادة في الإيرادات من ضرائب ثاني أكسيد الكربون، انخفضت الضرائب على العمالة بمقدار 7.4 مليار يورو بين عامي 2007 و 2010.<sup>3</sup> ومن جهة أخرى تظهر تقارير انخفاض تلوث المياه لنهر الراين بالزئبق من 3 مليجرامات في اللتر الواحد إلى 1.2 مليجرام في اللتر وحدوث تحسن ملموس بالنسبة لعنصر الكاديوم نتيجة فرض ضريبة تلوث المياه.<sup>4</sup> وهو ما يبين الدور الفعال لأدوات السياسة الجبائية التي فرضت سواء على المياه أو الطاقة أو على مستوى القطاعات الأخرى، واستخدامها للحد من التلوث البيئي.

### أولاً: ضرائب الطاقة

طبقت السويد ضريبة على استهلاك المنتجات النفطية في وقت مبكر بداية من سنة 1924، وقد أثرت هذه الضريبة تدريجياً على جميع أشكال الطاقة الأخرى مع اختلاف معدلات الطاقة والاستخدام أو النقل، وهذه الضريبة لها معدل مخفض أو حتى إعفاء للصناعة والزراعة.

وفي عام 1991، وكجزء من برنامج عام لتقليل العبء الضريبي خفضت الحكومة بقيادة كارل بيلت (Carle Bildt) العبء على العمال. واتخذت بذلك طريقتين، أولاً مددت الحكومة الرسم على القيمة المضافة لتشمل استهلاك الطاقة، وطبقت الضرائب على انبعاثات مركبات الكبريت ( $SO_x$ ) ومركبات النيتروجين ( $NO_x$ ). ثانياً خفضت الضريبة العامة على الطاقة ولكنها فرضت ضريبة على انبعاثات  $CO_2$  التي لديها

<sup>1</sup> Dominique Bureau, **Fiscalité verte et compétitivité : la démonstration suédoise**, Conseil Economique pour le développement durable, Références Economique pour le développement durable, N° 26, 2013, p 02.

<sup>2</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, **Environmental Fiscal Reform in Europe An overview of policy and politics of implementing environmental fiscal reform in Europe between 1990 and 2013**, Green Budget Europe, European expert platform on environmental taxation and green fiscal reform, The Danish Ecological Council, Tomorrow's environment is created today, October 2014, p 22.

<sup>3</sup> Delphine Siquier-Delot, **Environmental taxation: towards a "green tax shift" in France?**, Institut Friedland, Project Green taxation, Paris, France, December 2016, p 03.

<sup>4</sup> إبراهيم كامل الشوايكة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

بدورها معدلا منخفضا لقطاعات معينة من النشاط ومنخفضا جدا للصناعات الكثيفة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة. وتُفرض كلتا الجبايتين على المصدر، عند البيع من جانب المنتجين أو المستوردين أو تجار الجملة. وقد شهدت هذه الضرائب سلسلة من الزيادات على مر السنين، ففي سنة 1991، بلغت انبعاثات  $CO_2$  33.40 يورو/طن بالنسبة للقطاع السكني وقطاع الخدمات، و 8.40 يورو/طن للصناعة والزراعة (باستثناء القطاعات الكثيفة الطاقة).<sup>1</sup>

### ثانيا: ضريبة النقل والإعانات للمركبات

تخضع المركبات مثل السيارات، الشاحنات، الحافلات و الجرار والدراجات النارية لضرائب سنوية وفي بعض الحالات لإعانات ترتبط بمستويات انبعاثات الغازات الدفيئة. قبل جوبلية 2018، عندما تم تنفيذ خطة جديدة للضرائب والإعانات، تباينت نسبة الضريبة السنوية على المركبات مع عدة جوانب من بينها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بحيث يتم دفع ضريبة سنوية أعلى للمركبات المرتبطة بمستوى أعلى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تم دفع تكلفة أساسية قدرها 360 كرونة سويدية (37.38 يورو) للسيارة الواحدة، وتم دفع تكلفة إضافية قدرها 22 كرونة سويدية (2.28 يورو) لكل غرام من ثاني أكسيد الكربون. وقد دُفعت ضريبة بيئية إضافية قدرها 500 كرونة سويدية (51.91 يورو) لسيارات الديل التي استخدمت قبل عام 2008. ولتشجيع شراء السيارات ذات التأثير البيئي المنخفض نسبياً مثل السيارات الكهربائية تم فرض إعفاء ضريبي للسنوات الخمس الأولى على السيارات المصنفة على أنها سيارة ذات تأثير بيئي منخفض بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي، تم تقديم دعم للسيارات الجديدة المرتبطة بانبعاثات منخفضة جداً من ثاني أكسيد الكربون (50 غراماً في الكيلومتر) منذ عام 2012. وكان الحد الأقصى للإعانة 40 000 كرونة سويدية (4 153 يورو). في جوان 2018، حدث تغيير كبير في نظام الضرائب والدعم للمركبات من خلال تطبيق نظام المكافآت. تتلقى السيارات ذات الانبعاثات المنخفضة للغاية إعانة بحد أقصى 60 ألف كرونة سويدية (6229 يورو) وقت الشراء.

### ثالثا: ضريبة الطيران

في عام 2017، تم اتخاذ قانون جديد يفرض ضريبة على الطيران في المطارات السويدية، تسري الضريبة الجديدة اعتباراً من 1 أبريل 2018، يتم دفع الضريبة لكل مسافر وتختلف باختلاف الوجهة، تبلغ الضريبة 60 كرونة سويدية (6.23 يورو) للرحلات الداخلية والرحلات داخل أوروبا، و 250 كرونة سويدية (25.96 يورو) للرحلات خارج أوروبا على مسافة أقل من 6000 كيلومتر و 400 كرونة سويدية (41.53 يورو) للرحلات لوجهات أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Michel Cruciani, *La Transition Energetique en Suède*, Etude de L'Ifri, Centre d'energie, juin 2016, p p14-15.

<sup>2</sup> Lea Skræp Svenningsen, Liv Lærke Hansen, *The Use of Economic Instruments in Nordic Environmental Policy 2014–2017*, Nordic Council of Ministers, TemaNord, 2019, p p 103-104.

رابعاً: ضريبة الكربون

إدخال ضريبة الكربون جزء لا يتجزأ من الإصلاح الجبائي الرئيسي لسنة 1991، منذ ذلك الحين، تم رفع معدل ضريبة الكربون من أجل الوصول إلى 340 كرونة سويدية / طن  $CO_2$  في عام 1994 (31 يورو) 630 كرونة سويدية / طن من  $CO_2$  في عام 2002 (58 يورو)، 760 كرونة سويدية / طن من  $CO_2$  (70 يورو) في 2003، 910 كرونة سويدية / طن من  $CO_2$  (84 يورو)، في 2004، وارتفعت إلى 1050 كرونة سويدية / طن من  $CO_2$  (97 يورو). إلى جانب إدخال ضريبة الكربون، تم تخفيض معدل ضريبة الطاقة، وتم إدخال ضريبة القيمة المضافة على الطاقة بمعدل عام يبلغ 25٪<sup>1</sup>. في وقت مبكر فرضت السويد ضريبة على انبعاثات  $CO_2$ ، نمت هذه الضريبة تدريجياً: تم إدخالها عند 27 يورو / طن في عام 1991 للأفراد و 7 يورو / طن للشركات الصناعية والزراعية، ووصلت سنة 2018 إلى 120 يورو / طن للأفراد وكذلك للشركات التي لا تخضع لنظام تداول الانبعاثات الأوروبية. مع السماح للشركات الصناعية والزراعية بالتكيف دون فقدان قدرتها التنافسية، وتم فرض ضرائب عليها أولاً عند مستوى أقل بالنسبة للأفراد (26٪) عند إنشاء النظام في عام 1991<sup>2</sup>. يبين الجدول الموالي تأثير الإصلاح الجبائي وخصائص فرض ضريبة الكربون في السويد، بالإضافة إلى مميزاتهما:

جدول رقم: (3-1) إصلاح ضريبة الكربون في السويد خلال الفترة 1990-2012

السنوات	خصائص الطاقة/الكربون	خصائص غير متعلقة بالطاقة /الكربون	تدابير التعويض (للأسر والشركات)
1990-1991	زيادة الرسم على القيمة المضافة على الطاقة (+1.6 مليون يورو)	تخفيض وتبسيط معدلات ضريبة العمل (-6 مليون يورو)	دعم عام قوي لتطوير تدفئة المناطق وشبكات إنتاج الطاقة المتجددة
2001-2006	ضريبة الكربون، مقترنة بتخفيض 50٪ في ضريبة الطاقة (+0.3 مليون يورو)	تخفيض معدلات الضرائب للأسر ذات الدخل المنخفض	تخفيض معدل الضريبة للقطاعات الصناعية الضعيفة
2007-2012	زيادة الضرائب البيئية (+0.5 مليون يورو)	تخفيض معدلات الضرائب للأسر ذات الدخل المنخفض (-8.6 مليون يورو)	تخفيض معدل الضريبة للقطاعات الصناعية الضعيفة

Source: Lucas Chancel, Simon Ilse, **Environmental taxes and equity concerns: A European perspective**, Background paper prepared for the Spring Alliance conference "Go green, be social", 2014, p 22.

<sup>1</sup> Katrin Millock, **La taxation énergie-climat en Suède**, Droit de l'environnement, Victoires Edition, HAL archives-ouvertes.fr, 2010, p 03

<sup>2</sup> Thierry Weil, **En Suède, la « taxe carbone » est bien acceptée**, Reporterre le quotidien de l'écologie, (The Conversation), 14 novembre 2018, p 02.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

من خلال الجدول نلاحظ التغييرات في فرض ضرائب الطاقة والكربون خلال ثلاث فترات زمنية مختلفة تمثل برامج الحكومة السويدية، بحيث تميزت الفترة الأولى وهي فترة الإصلاح الجبائي البيئي برفع معدل الرسم على القيمة المضافة على الطاقة، أدى ذلك إلى تخفيض معدلات ضريبة العمل بـ 06 مليون يورو، أما الفترة الثانية 2001-2006 تم فرض ضريبة الكربون مع تخفيض 50% في ضريبة الطاقة، نتج عن ذلك تخفيض معدلات الضرائب للأسر ذات الدخل المنخفض، أما الفترة الثالثة فتميزت بزيادة الإيرادات من الضرائب البيئية، وفي المقابل تدعم الحكومة كل من الأسر والشركات بتقديم تخفيضات ضريبة للشركات الضعيفة، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالطاقة المتجددة وإنتاجها مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار فيها، واستخدام تكنولوجيا جديدة تساعد بدورها على تخفيض التكاليف الناجمة عن القطاع الصناعي.

أما الشكل الموالي يبين تطور ضريبة الكربون خلال الفترة 1991 وهي بداية تطبيق الضريبة إلى غاية 2018 وذلك من خلال المستوى العام والمستوى الصناعي لضريبة ثاني أكسيد الكربون:

شكل رقم: (1-3) تطور ضريبة الكربون خلال الفترة 1991-2018 (المستوى العام و م الصناعي)



Source: Thomas Sterner, L'économie politique de l'expérience suédoise : pacte fiscal économique et compétitivité, Séminaire du Conseil économique pour le développement durable, Quel cadre fiscal pour accélérer la Transition écologique et solidaire ?, Conseil économique pour le développement durable, 13 février 2018, p 13.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن ضريبة ثاني أكسيد الكربون بمستواها العام تميزت بالارتفاع التدريجي خلال السنوات العشر الأولى من فرضها، بحيث لم تتعدى 40 يورو للطن وذلك بداية من سنة 1991 إلى غاية سنة 2000، و من ثم ارتفعت تدريجياً من سنة 2001 إلى غاية 2004 بـ 100 يورو للطن وهو ارتفاع كبير بقيمة 60 يورو للطن خلال أربع سنوات نتيجة للزيادة في معدلات هذه الضريبة من قبل الحكومة، بعد ذلك لم يتم زيادة الضريبة إلا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية من أجل زيادة الإيرادات لتغطية العجز المالي، تم رفع المعدل من أجل إيجاد سبل لتمويل إضافي، ثم استقرت على 120 يورو للطن في السنوات الأخيرة بداية من 2015 إلى غاية 2018.



أما بالنسبة للمستوى الصناعي لم يشكل ارتفاعا كبيرا مثل المستوى العام، فضريبة  $CO_2$  لهذا المستوى أي الصناعي تميزت بالاستقرار خلال السنوات الأولى من فرضها مع الارتفاع النسبي إلى غاية سنة 2010، ولم يتعدى بذلك 40 يورو للطن إلا بعد سنة 2014، بحيث وصلت إلى ما يفوق 90 يورو للطن سنة 2016 مع قرار رفع ضريبة  $CO_2$  لمستواها الصناعي إلى 120 يورو للطن سنة 2018، وهي نفس الضريبة للمستوى العام.

#### خامسا: الضريبة المفروضة على انبعاثات أكاسيد النيتروجين

تعتبر الضريبة التي فرضت على أكاسيد النيتروجين بالسويد عام 1992 في إطار برنامج التدابير التي اتخذتها السويد للحد من الأمطار الحمضية مثالا على الضريبة البيئية التي تعتمد مباشرة على الانبعاثات المقاسة، وتفرض على انبعاثات أكاسيد النيتروجين التي يجري قياسها بمعدل 40 كورونا سويدية لكل كيلوجرام من ثاني أكسيد النيتروجين. لا تسري الضريبة إلا على المراكز الصناعية الضخمة ومحطات الطاقة. تطبق الضريبة على المحطات التي تولد بمعدل 25 جيغاوات /ساعة في العام على الأقل، ويبلغ العدد الإجمالي لمحطات الطاقة في السويد 260 محطة، وهي المسؤولة عن قرابة نصف إجمالي أكاسيد النيتروجين الناتجة عن توليد الطاقة للأغراض الصناعية.<sup>1</sup>

#### سادسا: ضريبة الأسمدة الزراعية

فرضت السويد ضريبة على الأسمدة النيتروجينية في عام 1985، في ذلك الوقت تم تمييز ضريبتين الأولى حوالي 20٪ من سعر الأسمدة كانت تهدف إلى تمويل تكلفة الصادرات الزراعية إلى السوق العالمية، إلا أنه تم التخلي عنها في عام 1993 قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أما الثانية مأخوذة من النيتروجين و الفسفور وقد مثلت زيادة بنسبة 10٪ في سعر الأسمدة سنة 1988، وارتفع معدلها إلى 20٪ سنة 1996. عند بدء تطبيق الضريبة، ظل الاستهلاك مستقرًا في البداية ثم انخفض خلال الزيادة التدريجية في الضريبة البيئية.<sup>2</sup>

#### سابعا: إعانات الزراعة وضريبة الموارد الطبيعية

لتقليل استخراج التراكومات الطبيعية من الحصى، فرضت ضريبة في السويد سنة 1995، فهي مناسبة لاستخراج مورد طبيعي محدود الذي يلعب دورا هاما في إنتاج مياه الشرب على سبيل المثال من خلال توفير عملية التنظيف الطبيعي. في عام 2015، تم رفع الضريبة من 13 كرونة سويدية (1.35 يورو) إلى 15 كرونة سويدية (1.56 يورو) للطن.

وتتاح إعانات في مجال الزراعة تماشيا مع تنفيذ السويد للسياسة الزراعية المشتركة الأوروبية، العديد من الإعانات للمزارعين من خلال برنامج التنمية الريفية السويدي، وتتألف الخطة من إعانات مختلفة للزراعة، منها

<sup>1</sup> ستيفن سميت، الاقتصاد البيئي، مقدمة قصيرة جدا، ترجمة إنجي بنداري، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014، ص ص 55-56.

<sup>2</sup> Vincent Marcus, et autres, **La fiscalité environnementale en France : un état des lieux**, Service de l'économie, de l'évaluation et de l'intégration du développement durable, commissariat général au développement durable, Avril 2013, p 25.

عدة إعانات تستهدف الإجراءات المتخذة لتحسين نوعية البيئة. ويمكن تصنيف الإعانات على أساس الجانب البيئي المستهدف، منها ما يُدفع للدعم المالي للمزارعين من أجل إنشاء أراض رطبة أو مناطق مجاورة للأعشار أو لتدابير مختلفة بغرض الحفاظ على التنوع البيولوجي.<sup>1</sup>

### ثامنا: ضريبة مدافن القمامة ورسوم جمع النفايات المنزلية

تم فرض ضريبة على النفايات في السويد سنة 2001 بهدف التخلص من النفايات في مدافن القمامة وتشجيع إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها. تعتمد الضريبة على الوزن ولا تختلف فيما يتعلق بالمواد أو المحتوى تضاعفت الضريبة منذ تطبيقها في عام 2001، كما تم رفع الضريبة على النفايات في عام 2015 بنسبة 15٪. تصل إلى 500 كرونة سويدية (51.91 يورو) للطن.

معظم البلديات في السويد تأخذ رسوما لجمع النفايات في المساكن الخاصة، وتستخدم البعض منها بدلا من ذلك ضريبة لتمويل التكاليف المرتبطة بها، وغالبا ما يتكون الرسم من جزء ثابت وجزء يختلف مع تكرار جمع النفايات وحجمها. إن انخفاض تكاليف جمع القمامة بشكل أقل تواتراً وصغر حجم صناديق القمامة يحفز الأسر على إنتاج كميات أقل من النفايات، وتحفز بعض البلديات على فصل النفايات القابلة للتحلل البيولوجي، التي تستخدم لإنتاج الغاز الحيوي مثلاً، وذلك بتقديم تكلفة أقل للأسر التي تجمع النفايات القابلة للتحلل الحيوي في صناديق منفصلة، يختلف مستوى الرسوم باختلاف البلديات ولكن متوسط التكلفة السنوية للفيلا هو 2,035 كرونة سويدية (211 يورو) و1,305 كرونة سويدية (135 يورو) لشقة بحجم قياسي في عام 2015.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تجربة الدنمارك

قامت الدنمارك بفرض مجموعة من الضرائب والرسوم كغيرها من الدول الأوروبية حسب مسألتها البيئية ونظرا للخلافات السياسية حول فرض سياسة جبائية ذات بعد بيئي، لم يتم التوصل إلى إجماع سياسي، وفرضت الحكومة سنة 2001 تجميدا للضرائب البيئية. استمر هذا لعدة سنوات حتى الأزمة المالية في 2007/2008 وأزمة اليورو اللاحقة، غيرت أولويات جميع الحكومات الأوروبية بشكل كبير. تم تخفيض الإيرادات من ضرائب الطاقة بمقدار 1.3 مليار يورو سنوياً في عام 2009 مقارنة بعام 2001 بسبب التجميد الضريبي وهو ما يعادل حوالي 25 ٪ من إجمالي الإيرادات السنوية للجباية البيئية. جلبت الحاجة إلى خفض عجز الميزانية في جميع أنحاء أوروبا ضغطاً جديدة على الوضع المالي لمعظم الحكومات. وفي الدنمارك، غير رئيس الوزراء رأيه بشأن ضرائب الطاقة مستوحى جزئياً من حقيقة أن الدنمارك ستستضيف الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ في ديسمبر 2009. ثم قرأً جديداً تضمن مجموعة من الإصلاحات الجبائية التي أعادت إدخال نظام مؤشر

<sup>1</sup> Lea Skræp Svenningsen, Liv Lærke Hansen, **Op.cit**, p 105.

<sup>2</sup> **Ibid**, p 101.



ضرائب الطاقة.<sup>1</sup> وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى الإصلاح الجبائي البيئي بالإضافة إلى الجبائية البيئية المطبقة في الدنمارك.

### أولاً: الإصلاح الجبائي البيئي

تميزت السياسة الجبائية للدنمارك بمرورها على فترات مختلفة وهي كالتالي:<sup>2</sup>

**1- فترة ( 1970 - 1980) أزمت الطاقة والوعي البيئي:** كانت أولى ضرائب البيئة في التاريخ الحديث هي الضرائب المفروضة على النقل، الضريبة على تسجيل السيارات وضريبة البنزين، وقد أدخلت الضرائب خلال هذه الفترة لتقليل الواردات وتقييد استخدام العملات الأجنبية. في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أدى الوعي البيئي المتزايد إلى إدخال أول ضرائب بيئية حقيقية على النفايات، والتغليف، والمبيدات الحشرية. كما تم التنفيذ الأول لضريبة البترول حسب محتوى الرصاص. وفي الوقت نفسه، أدت أزمت الطاقة إلى استخدام ضرائب الطاقة كإحدى الطرق العديدة التي تقلل اعتماد الدنمارك على الوقود الأحفوري المستورد. تم فرض الضرائب على الكهرباء والزيوت المعدنية والغاز والفحم في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛

**2- فترة (1990):** تبني البرلمان الدنماركي سنة 1993 إصلاحاً جبائياً أخضر من شأنه أن يحول تدريجياً الضرائب من العمل إلى البيئة والطاقة خلال الفترة 1994-1998. شمل الإصلاح فرض ضرائب خضراء جديدة على المياه ومياه الصرف والتغليف، فضلاً عن زيادة الضرائب على البنزين والديزل والكهرباء والفحم والنفايات والسيارات. وفي المجموع، تم تحويل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي من ضرائب العمل إلى الجبائية البيئية، حيث كانت غالبيتها تثقل كاهل الأسر. وكان الهدف هو زيادة الحوافز لتوفير اليد العاملة والحد في الوقت نفسه من السلوك الضار بالبيئة وهذا ما يسمى بالعوائد المزدوجة؛

وفي عام 1995، اعتمد البرلمان الدنماركي تغييراً كبيراً وزاد في فرض الضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الأعمال واستهلاك الطاقة. وشمل الإصلاح زيادة تدريجية في ضريبة ثاني أكسيد الكربون التي بدأ العمل بها في عام 1992، (وفرض ضرائب على الطاقة، وفرض ضريبة جديدة على انبعاثات الكبريت، فضلاً عن توسيع قاعدة ضرائب الطاقة)؛ ثم في عام 1998 أرادت الحكومة مواصلة الإصلاح الجبائي الأخضر الذي بدأ سنة 1994 وفي الوقت نفسه كانت هناك حاجة إلى إبطاء النمو الاقتصادي من خلال الانكماش المالي. شمل الإصلاح الجبائي الأخضر لسنة 1998 زيادة تدريجية في الضرائب المفروضة على البنزين والزيوت المعدنية والفحم والغاز الطبيعي والكهرباء، وفرض ضريبة جديدة على التدفئة التي تنتجها حرق النفايات. وقد استخدم جزء من إيرادات الضرائب الخضراء لخفض معدل ضريبة الدخل الشخصي الأدنى.

<sup>1</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, *Op.cit*, p p 23-24

<sup>2</sup> Thomas LARSEN, *Greening the Danish Tax System*, Federale Overheidsdienst Financiën - België Volume 71, Issue 2, 2nd quarter 2011, p 99-101 .

### 3- العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

تميزت السياسة الجبائية في أوائل العقد الحادي والعشرين بالتجميد الضريبي الذي يشكل التزاما سياسيا بالحفاظ على جميع معدلات الضرائب من الارتفاع. ومع ذلك، في مجال الطاقة والمناخ والبيئة، يُسمح بزيادة الضرائب أو إدخالها شريطة إعادة تدوير الإيرادات بالكامل من خلال التخفيضات الضريبية المقابلة، خلال العامين 2006 و 2007، تم إلغاء الضريبة المفروضة على ركاب شركات الطيران؛ في جوان 2007، تم تنفيذ إصلاح كبير نسبياً لضريبة التسجيل على السيارات والشاحنات الصغيرة (أقل من 4 أطنان)، في عام 2008، تم اعتماد ضريبة جديدة على انبعاثات أكاسيد النيتروجين من استهلاك الطاقة دخلت حيز التنفيذ سنة 2010، كانت هذه الضريبة جزءاً من إعادة هيكلة ضريبة  $CO_2$ ؛ في نهاية ماي 2009، اعتمد البرلمان الدنمركي إصلاحاً جبائياً كبيراً. دخل التشريع حيز التنفيذ تدريجياً خلال الأعوام 2010-2019، يتضمن الإصلاح تخفيضات ضريبية وتمويلات بحوالي 30 مليار كرونة دنمركية تعادل حوالي 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي. يهدف الإصلاح إلى زيادة المعروض من العمالة على المدى المتوسط والطويل وفي نفس الوقت المساهمة في تخفيف آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على المدى القصير.

#### ثانياً: ضرائب الطاقة والكربون وتلوث الهواء

1- منذ عام 2010، تم فرض ضريبة على انبعاثات أكاسيد النيتروجين، تراجعت الانبعاثات في الدنمارك خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتم تحقيق أهداف سنة 2010 المنصوص عليها في التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في الوقت المحدد تقريباً، عندما تم إدخال الضريبة في سنة 2010 كان المعدل 5 كرونة دنمركية (0.67 يورو) لكل كغ تمت زيادة الضريبة إلى 5.20 كرونة دنمركية (0.68 يورو) لكل كغ سنة 2012، ومرة أخرى وبشكل أكبر إلى 25.50 كرونة دنمركية (3.42 يورو) لكل كغ سنة 2013.<sup>1</sup>

2- تم إدخال ضريبة الكربون في عام 1992 على المنازل وعلى الأماكن الصناعية، ومنذ ذلك الحين تم زيادتها وتوسيعها لتشمل استخدامات أخرى. في عام 2008، رفعت الدنمارك الضريبة من 25 كرونة دنمركية إلى 150 كرونة دنمرك. في عام 2018، بلغ المعدل 173.2 كرونة دنمركية / طن  $CO_2$  (23 يورو / طن  $CO_2$ ) وهو أقل مما هو عليه في السويد والنرويج. وتجدد الإشارة، إلى أن الدنمارك تفرض ضرائب أعلى على بعض استخدامات الطاقة، مثل وقود النقل واستخدام الطاقة السكنية، مما يرفع سعر الكربون. تختلف رسوم و ضرائب الطاقة وبالتالي سعر الكربون اختلافاً كبيراً حسب مجموعة المستخدمين، مما يخلق حوافز غير متكافئة لخفض انبعاثات  $CO_2$ . بالإضافة إلى ذلك، تستفيد العمليات الصناعية من تخفيض ضريبة  $CO_2$ ، إضافة إلى تحديد

<sup>1</sup> Hrafnhildur Bragadóttir, Carl von Utfall Danielsson, and others, **The Use of Economic Instruments In Nordic Environmental Policy 2010–2013, TemaNord 2014, Denmark, Norden** publication, p 41.

سعر الكربون عن طريق الضرائب.<sup>1</sup> كان للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة خيار سداد إضافي، إذا وقعت اتفاقية كفاءة الطاقة مع وكالة الطاقة الدنماركية واستثمرت في معدات توفير الطاقة تم توقع مسبقا، أن ضريبة الكربون في قطاع الأعمال يجب أن تقلل من انبعاثات  $CO_2$  بنسبة 4.6٪، وخلص تقييمان مشتركين بين الإدارات لاحقا إلى أن ضريبة الكربون أثرت على انبعاثات  $CO_2$  كما هو متوقع، وأن الآثار السلبية للاقتصاد الكلي لفرض ضرائب على الكربون كانت محدودة للغاية.<sup>2</sup>

### 3- الإعفاءات الضريبية للعمليات كثيفة الاستخدام للطاقة في الدنمارك (الطاقة والكربون)

خلص استعراضان حكوميان متعمقان أجريا سنتي 1999 و 2011 إلى أن الضريبة الدنمركية على  $CO_2$  خفضت انبعاثاته انخفاضاً كبيراً، وأن كثافة الطاقة قد انخفضت بنسبة 22٪ في الفترة من 1990 إلى 2008. وخلصت هذه الاستعراضات أيضا إلى أن الاستخدام الواسع النطاق للضرائب البيئية لا يؤثر سلبا على القدرة التنافسية عموما. سلطوا الضوء على إمكانية زيادة معدلات الضرائب بشكل كبير دون التأثير على القدرة التنافسية العامة أو على التوظيف.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، فإن عددا محدودا من المشاريع التي تعتمد على الطاقة بشكل مكثف لا تستطيع الحفاظ على قدرتها التنافسية في الدنمارك. ودرأ على ذلك، أدخلت الحكومة إعفاءات من ضريبة الطاقة والكربون للعمليات التي تعتمد على الطاقة بشكل مكثف وعرضت على هذه الشركات عقوداً لتسهيل زيادة الاستثمارات في التكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وتأمين معدلات منخفضة لضريبة  $CO_2$  وتقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية الكبيرة.<sup>3</sup>

### ثالثا: ضرائب ورسوم النقل

تتكون ضرائب المركبات من ضريبة عند الشراء (ضريبة التسجيل)، وضريبة الملكية سنوية (تسمى عادةً ضريبة المالك الخضراء) والرسوم التعويضية لمركبات الديزل. يضاف إلى ذلك ضريبة على أقساط التأمين على السيارات. في حين تم تخفيض الضرائب على سيارات الركاب عدة مرات في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة الدولية ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع ضريبة التسجيل. شجعت ضريبة التسجيل المرتفعة على شراء المركبات الأرخص، والتي تميل إلى أن تكون صغيرة وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط كل من ضريبة التسجيل وضريبة المالك الخضراء بكفاءة الوقود.

وفي سنة 2010، تم تطبيق تكلفة إضافية قدرها 1000 كرونة دنمركية (134 يورو) على سيارات الديزل والمركبات التجارية الجديدة (المسجلة بعد مارس 2009). تدفع حافلات الديزل رسوماً تعويضية ثابتة قدرها 1230 كرونة دنمركية (165 يورو) سنوياً، وتُعفى الشاحنات و الجرارات. كان هدف الحكومة هو فرض ضريبة

<sup>1</sup> Environmental performance Reviews, OECD, Denmark, 2019, p 130.

<sup>2</sup> Successful environmental taxes in Denmark, Green Budget Europe, The Danish Ecological Council, October 2014, p 03.

<sup>3</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, Op.cit, p 15.

التسجيل على هذه السيارات (20% في 2016، 40% في 2017، 65% في 2018، 90% في 2019 و100% في 2020)، ولكن هذا، بالتزامن مع انخفاض عام في ضريبة التسجيل، وشمل مبيعات السيارات الكهربائية، لذلك قررت الحكومة الإبقاء على ضريبة تسجيل السيارات الكهربائية بنسبة 20% لمدة عامين إضافيين أو حتى الوصول إلى عتبة 5000 تسجيل جديد. في الآونة الأخيرة، اقترحت الحكومة فرض ضريبة تسجيل للسيارات الكهربائية مع قائمة أسعار أقل من 400000 كرونة دنمركية (54000 يورو) بين عامي 2019 و 2020.<sup>1</sup>

#### رابعاً: ضريبة المياه

تم فرض الضريبة على المياه المنقولة بالأنايب في الدنمرك سنة 1994 من قبل الحكومة الاشتراكية من أجل تقليل استهلاك المياه، لم يكن هناك نقص في المياه، وإنما كان الغرض هو تقليل كميات مياه الصرف، فرضت في البداية ضريبة بـ 1 كرونة دنمركية لكل  $M^3$  من المياه (0.75 يورو)، وكان لها تأثير فوري على استهلاك المياه انخفض توزيع مياه الشرب من 513 إلى 480 مليون  $M^3$ ، من سنة 1993 إلى 1995.

تم زيادة ضريبة المياه إلى 6.1 كرونة دنمركية لكل  $M^3$  (0.8 يورو) سنة 2014 و 6.5 كرونة دنمركية لكل  $M^3$  (0.9 يورو) سنة 2015 بما في ذلك الضريبة الإضافية لمياه الشرب. كما يتم تسديد الضريبة على المياه المنقولة بالأنايب للمؤسسات إلى جانب ضريبة مياه الصرف، وبالتالي قللت ضريبة المياه من استهلاك المياه في المنازل. ومن جهة أخرى تدفع محطات المياه ضريبة على هدر المياه بسبب التسربات في نظام الأنايب إذا كانت النفايات تزيد عن 10% من إجمالي إنتاج المياه. أدى هذا النظام إلى الحد بشكل ملحوظ من تسرب المياه من الأنايب<sup>2</sup>. كما تم تطبيق الضريبة البيئية على إمدادات المياه على مراحل من سنة 1994 إلى 1998. واستجابة لتطبيق هذه الضريبة، انخفض استهلاك المياه المنزلية الدنمركية بنسبة 21% من سنة 1993 إلى 2002، في سنة 2013 كان المعدل 5.46 كرونة دنمركية (0.73 يورو) لكل  $M^3$ ، في عام 2012، تم إدخال رسوم إضافية بقيمة 0.67 كرونة دنمركية (0.09 يورو) لكل  $M^3$ ، والتي سببت استخدامها لدفع تكاليف حماية المياه الجوفية. تم تمويل نفقات حماية المياه الجوفية سابقاً من خلال الرسوم التي جمعتها البلديات لتزويد المياه، بالإضافة إلى الضريبة البيئية على إمدادات المياه، تم إدخال ضريبة مياه الصرف الصحي في عام 1997 وتم تنفيذها بالكامل سنة 1998، كان الغرض من الضريبة هو تقديم حوافز لتقليل كمية المياه المستعملة، وتحسين تقنيات التنظيف لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي وتقليل كمية مياه الأمطار في نظام الصرف الصحي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Environmental performance Reviews, **Op.cit**, p p 131-132.

<sup>2</sup> Successful environmental taxes in Denmark, **Op.cit**, p 01.

<sup>3</sup> Hrafnhildur Bragadóttir, **Op.cit**, p 42 .

#### خامسا: النفايات

تفرض الدنمارك ضرائب على دفن النفايات وحرقها. تم زيادة ضريبة مدافن النفايات سنة 2015 إلى 475 كرونة دنمركية للطن من 160 كرونة دنمركية / طن في 2012، تم إدخال هذه الضريبة سنة 1987، ساعدت في تقليل عمليات الدفن للنفايات ولكن تأثيرها محدود فقط على معدلات إعادة التدوير. تم تحويل ضريبة الترميد في عام 2009 من ضريبة على أساس الوزن إلى ضريبة على أساس محتوى الطاقة وثاني أكسيد الكربون. يهدف النظام الجديد إلى توفير حافز أقوى لإعادة تدوير النفايات الأكثر استهلاكاً للطاقة، مثل البلاستيك. يتم تحصيلها عند قيمة 26.5 كرونة دنمركية لكل GJ وفقاً لمحتوى الطاقة في نفايات المدخلات. تطبق الدنمارك أيضاً ضريبة نفايات التعبئة على أساس الحجم على عدة أنواع من حاويات المشروبات التي ليست جزءاً من نظام الإيداع والإرجاع، وعلى الأكياس التي تستخدم لمرة واحدة.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: تجربة فرنسا

تعد التجربة الفرنسية من حيث الأدوات الاقتصادية والبيئية قديمة منذ إنشاء نظام الإتاوات لوكالات المياه سنة 1964، وحتى مع الرسوم الداخلية على المنتجات البترولية (TIPP) وجديدة مع إدخالها سنة 1999 للرسم العام على الأنشطة الملوثة، والسوق الأوروبية لحصص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنة 2005. في البداية تم تطويره بهدف لم يكن لتثبيط السلوك الملوث ولكن من أجل الموارد المالية. وفي المقابل، كان الرسم العام على الأنشطة الملوثة TGAP أول رسم تم تقديمه منذ إنشائه كأداة لتغيير السلوك بطريقة أكثر صداقة للبيئة. على الرغم من أن TIPP لم يتم إنشاؤه للأغراض البيئية، إلا أن تأثيره على استهلاك الوقود يبدو مقبولاً على نطاق واسع.<sup>2</sup> من بين أسباب فرض TGAP ومن وجهة نظر قانونية هناك ثلاثة أسباب متعاقبة تولى النظر إلى إنشاء وتطوير فرض الضرائب على انبعاثات الهواء الملوثة منذ عام 1999، وهي:<sup>3</sup>

- تمويل مكافحة التلوث، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة للاستثمارات وذلك لمنع أو خفض الانبعاثات الملوثة المدفوعة للشركات المسؤولة عن الضريبة (1985) وتطوير شبكة رصد نوعية الهواء (1995)؛
- تعزيز مبدأ الملوث الدافع، الذي يهدف إلى جعل الشركات الصناعية تساهم في التكاليف التي تتكبدها انبعاثاتها الملوثة؛

<sup>1</sup> Environmental performance Reviews, **Op.cit**, p 133.

<sup>2</sup> Christophe wendeling, **Op.cit**, p 148.

<sup>3</sup> Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, **Évaluation de l'impact environnemental et économique de la Taxe générale sur les activités polluantes (TGAP) sur les émissions de polluants atmosphériques**, Inspection générale des Finances - Conseil général de l'économie, de l'industrie, de l'énergie et des technologies, Conseil général de l'Environnement et du Développement durable, 15 Octobre 2018, p 03.

- حافز لتلبية معايير جودة الهواء التي وضعتها لوائح الاتحاد الأوروبي.

انتقلت إدارة شركة TGAP Air إلى المديرية العامة للجمارك والحقوق غير المباشرة وبلغ إجمالي عائداتها من هذه الضريبة 59 مليون يورو في عام 2016، منها 27 مليون يورو يتم دفعها في شكل تحرير تبرعات للجمعيات المعتمدة لمراقبة جودة الهواء (\*AASQA)، والباقي يذهب إلى الميزانية العامة للدولة. ويطبق معدلا قانونيا على انبعاثات الهواء الخارجي من 18 ملوثاً. ويدفع هذه الضريبة 817 صناعياً يعملون في 205 شركة مصنفة. والقطاعات الرئيسية المعنية هي توليد الكهرباء (16 % من مجموع المدفوعات)، صناعة الصلب (15 %) وتكرير النفط (14%).<sup>1</sup>

#### أولاً: ضرائب الطاقة

تلتزم فرنسا كغيرها من الدول بمحتوى الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية البيئة من التلوث الهوائي، فبالنسبة لتحديد أهداف خفض انبعاثات الملوثات الخمس في فرنسا بحلول عام 2020 و2030 تم تحديد مرحلتين:<sup>2</sup>

**1 - المرحلة الأولى:** للفترة من 1990 إلى 2020 بموجب التوجيه EC/81/2001 الصادر في 23 أكتوبر 2001 الذي يحدد حدوداً وطنية للانبعاثات بالنسبة لبعض ملوثات الهواء؛

**2 - المرحلة الثانية:** للفترة 2020 إلى 2029 ثم سنة 2030 بموجب التوجيه EU/2284/2016 الصادر في 14 ديسمبر 2016 بشأن خفض الانبعاثات الوطنية لبعض ملوثات الهواء. وتعكس أهداف خفض الانبعاثات الواردة في التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي EU/2284/2016 ما يرد في بروتوكول غوتنبرغ المعتمد بموجب اتفاقية التلوث الجوي عبر الحدود البعيدة المدى، الذي يمددها لفترة ما بعد عام 2030. ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت فرنسا على الضرائب والرسوم الطاقوية التالية:

#### \* AASQA:

هي عبارة عن منظمات فرنسية تختص بمجموعة من المهام المحددة من طرف الحكومة من بينها: مراقبة وتقييم الهواء باستخدام أدوات القياس، نشر المعلومات والتنبؤات المتعلقة بمراقبة جودة الهواء، إجراء جرد لانبعاثات الملوثات الجوية. للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

<https://ree.developpement-durable.gouv.fr/donnees-et-ressources/ressources/glossaire/article/aasqa>

أطلع عليه بتاريخ: 2020/04/22.

<sup>1</sup> Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, **OP.cit**, p 03.

<sup>2</sup> **Ibid**, p 06.

جدول رقم: (2-3) ضرائب الطاقة لفرنسا

المعدل	الوعاء	الطاقة
-الديزل: 60.69 يورو/هـ ل -التعديل الإقليمي كحد أقصى: 2.5 يورو/ التر	المنتجات البترولية المستخدمة كوقود أو مادة قابلة للاحتراق	الرسم الداخلي على المنتجات البترولية TICPE
1.9 يورو / ميغاواط ساعة	الغاز الطبيعي المستخدم كوقود	الرسم الداخلي على استهلاك الغاز الطبيعي TICGN
TICFE: 0.50 يورو / Mwh TCFE: 0.75 يورو / Mwh لكل الأسر والمهنيين > 36 كيلوفولت أمبير 0.25 يورو / Mwh بالنسبة للمهنيين	كمية الكهرباء التي تم الاشتراك بها إذا كانت أكبر أو تساوي 250 كيلوفولت أمبير	الرسم المحلي على الكهرباء (TICFE + TCFE ابتداء من 2011)
البلدات الحضرية: المعدل الأقصى: 2.2% -البلديات الريفية: 0.44%	إيرادات موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض	ضريبة موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض
7.5 يورو / Mwh	بالتناسب مع كمية الكهرباء المستهلكة	الرسم العام لخدمات الكهرباء
7% من القيمة الثابتة المحددة لكل من الوقود في حدود جدول الرسوم والضرائب المطبقة على المنتجات الطاقة وتزداد بمقدار الرسوم والضرائب المستحقة الدفع	استهلاك الوقود: -الوقود الفائق -الديزل -مبدأ الحد من TGAP على الوقود في حالة دمج الوقود الحيوي	الرسم العام على الأنشطة الملوثة TGAP
النفط الخام: إنتاج 12% < 30000 طن الغاز: 5% إنتاج < 300 Mm <sup>3</sup>	قيمة إنتاج الهيدروكربونات السائلة أو الغازية	الإتاوات المستحقة على مشغلي المناجم للهدروكربونات السائلة
مفاعلات الإنتاج النووي من الطاقة بخلاف تلك المخصصة أساسا للبحث 3.583.930 يورو في عام 2012	مبلغ ثابت لكل تركيب + معاملات مضاعفة للبحث والدعم والنشر التكنولوجي	ضرائب على المؤسسات النووية
أبراج دعم خطوط الكهرباء التي يتراوح جهدها ما بين 200 و 350 كيلو فولط: 1914 يورو بعد ذلك : 3827 يورو	أبراج تدعم خطوط الكهرباء مع الجهد على الأقل يساوي 200 كيلو فولط	ضريبة ثابتة سنوية على الأبراج(الكهرباء)

Source: Vincent Marcus, Peggy Duboucher, et autres, Op.cit, p 32.



## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

تفرض فرنسا وفقا لسياستها الجبائية سلسلة من الضرائب والرسوم الطاقوية، تسعى من خلالها إلى تحقيق فوائد بيئية، والحد من التلوث البيئي، بحيث أصبحت هذه الأدوات الخيار الأمثل والفعال لمواجهة التغير المناخي وكذلك من أجل اتخاذ إجراءات بشأن المناخ والبيئة. وهي موضحة في الجدول أعلاه. تفرض أساسا على الوقود، الكهرباء الغاز الطبيعي، المنتجات البترولية، وذلك وفقا لمعدلات تتغير من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والتغيرات السياسية، ومن جهة أخرى لتمويل الميزانية العامة.

تخصص إيراداتها لتمويل وجهات عديدة أهمها الميزانية العامة للحكومة والبلديات، بالإضافة إلى تحويل إيرادات البعض منها إلى الوجهة التي فرضت من أجلها مثلا: ضريبة موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض توجه مباشرة لتمويل صندوق النفقات الكهربائية الفرنسي، والرسم العام لخدمات الكهرباء تخصص كتعويض لتمويل المرافق الكهربائية. وما يلاحظ من تخصيص إيرادات الضرائب البيئية في فرنسا أنها موجهة أكثر للميزانية العامة وللبلديات، كما أن لها نسبة إيرادات إضافية سنويا من تطبيق هذه الضرائب، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم: (3-3) تخصيص إيرادات ضرائب الطاقة في فرنسا

الطاقة	تخصيص الضرائب
الرسم الداخلي على المنتجات البترولية TICPE	الميزانية العامة
الرسم الداخلي على استهلاك الغاز الطبيعي TICGN	الميزانية العامة
الرسم المحلي على الكهرباء (TICPE + TCFE ابتداء من 2011)	TICPE : الميزانية العامة TCFE : البلديات والإدارات
ضريبة موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض	صندوق استهلاك النفقات الكهربائية
الرسم العام لخدمات الكهرباء	تعويض التكاليف الإضافية لموردي الكهرباء، المتعلقة بمرافق الكهرباء (إعادة شراء...)
الرسم العام للأنشطة الملوثة TGAP	الميزانية العامة
الإتاوات المستحقة على مشغلي المناجم للهيدروكربونات السائلة	الميزانية العامة
ضرائب على المؤسسات النووية	الميزانية العامة للدولة والبلديات
ضريبة ثابتة سنوية على الأبراج (الكهرباء)	البلديات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Vincent Marcus, Peggy Duboucher, et autres, **Op.cit**, p 32.

بالإضافة إلى ما سبق وفيما يخص الضرائب الداخلية لبعض منتجات الطاقة وبعد إدخال مكون الكربون والتدابير الأخرى المعتمدة، بما في ذلك ضرائب البنزين و الديزل، يوضح الجدول الموالي التغيرات في رسم الاستهلاك المحلي خلال الفترة 2013-2021:



جدول رقم: (3-4) التغيرات في رسم الاستهلاك المحلي خلال الفترة 2013 و2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	-
8,43	8,45	8,45	8,45	5,88	4,34	2,64	1,27	إعفاء	الغاز الطبيعي المنزلي (€/MWh) (يورو/ميغاواط ساعة)
14,62	14,62	14,62	14,62	9,99	7,21	4,75	2,29	1,19	الفحم (يورو / ميغاواط ساعة)
59,40	59,40	59,40	59,40	53,07	49,81	46,82	42,84	42,84	الديزل (يورو / لتر)
68,29	68,29	68,29	68,29	65,07	64,12	62,41	60,69	60,69	البنزين نوع E5 (يورو / لتر)
66,29	66,29	66,29	66,29	63,07	62,12	62,41	60,69	60,69	البنزين نوع E10 (يورو / لتر)
15,62	15,62	15,62	15,62	11,89	9,63	7,64	5,66	5,66	الوقود المنزلي (وقود التدفئة) (يورو / لتر)
13,95	13,95	13,95	13,95	9,54	6,88	4,53	2,19	1,85	زيت الوقود الثقيل (يورو / كغ)

Source: **Fiscalité des énergies**, Ministère de la transition Ecologique, 4 février 2021, disponible sur : <https://www.ecologie.gouv.fr/fiscalite-des-energies> Page consulté le : 27/03/2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحكومة الفرنسية تفرض رسوما أعلى على كل من البنزين بنوعيه (E10- E5) والديزل، مقارنة بالعناصر الأخرى، بحيث يمثل البنزين أعلى رسم والذي يمثل 68.29 و 66.29 لسنة 2021 لكل منهما على التوالي، كان الرسم يفرض على كلاهما بنفس القيمة خلال السنوات 2013-2016، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي لكل منهما إلى غاية 2018 استقرت الرسوم على 68.29 يورو للنوع الأول E05 و66.29 للنوع الثاني E10، كما نلاحظ كل من الرسوم الخاصة بالوقود المنزلي، أو زيت الوقود الثقيل والفحم لا يتعديان 16 يورو / (لتر، كغ، ميغاواط ساعة) لسنة 2021، بقيمة (15.62، 13.95، 14.62 يورو) على التوالي. استقرت بدورها على نفس الرسم دون زيادة خلال الفترة 2018-2021. كما نلاحظ أن الغاز الطبيعي المنزلي تفرض عليه رسوم صغيرة مقارنة بالعناصر الأولى بحيث لا تتعدى 9 يورو /ميغاواط ساعة، سجلت قيمة 8.43 يورو لسنة 2021، بعدما كان معفى سنة 2013، إلا أنه أدرج سنة 2014 برسم 1.27 يورو كما استقر على 8.45 يورو خلال الفترة 2018-2020.

ويعود سبب الاستقرار للرسوم الخاصة بكل عنصر للفترة 2018-2021 إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي عرفتتها فرنسا، أدت بالحكومة إلى عدم زيادة هذه الرسوم لأنها تعتبر أحد أهم أسباب الأزمة في فرنسا وبسبب الضرائب الطاقوية بصفة عامة والزيادات، مما أدى إلى عدم تقبل الأوضاع وحدوث الفوضى فالبلاد.

ومن جهة أخرى وفيما يخص الرسوم الخاصة بالكهرباء، تم إصلاح الإطار القانوني للرسم العام لخدمات الكهرباء في 1 جانفي 2016 بموجب قانون المالية المعدل لسنة 2015، تغيرت تسميتها إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك النهائي للكهرباء بموجب المادة ( 266 C ) من قانون الجمارك، يدفعها موردو الكهرباء على أساس تسليمهم الكهرباء للمستهلكين النهائيين، ويظهر على فواتير الكهرباء الخاصة بهم، وتذهب عائداته مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة. إن إصلاح تمويل رسوم خدمات الطاقة العامة الذي أدخله القانون رقم 1786-2015 الصادر في 29 ديسمبر 2015 بشأن تعديل التمويل لعام 2015 يتضمن مكونان رئيسيان:

- إدراج رسوم الكهرباء والغاز في ميزانية الدولة (برنامج خدمات الطاقة العامة "انتقال الطاقة")، الذي يعزز السلطة الإشرافية للبرلمان ويحسن الشفافية في الرسوم؛

- دمج " الرسم العام لخدمات الكهرباء " مع الرسم المحلي للاستهلاك النهائي للكهرباء ( TICFE )، تم تحديد معدل الضريبة بـ 22.5 يورو / ميغاواط ساعة منذ عام 2016.<sup>1</sup> تسعى السلطات الفرنسية من ناحية إلى تثبيت مستوى الرسم العام لخدمات الكهرباء، ومن ناحية أخرى، إلى تطبيق مبدأ الملوث الدافع. تم تمويل الرسوم المتعلقة بالالتزام بشراء مصادر الطاقة المتجددة، منذ عام 2016، من خلال حساب ائتماني لتحويل الطاقة تحت عنوان (CAS-TE)، والذي يشكل استثناءً لمبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة. ومنذ ذلك الحين، حددت الحكومة الحد الأقصى للرسم العام لخدمات الكهرباء عند مستواها لعام 2016 البالغ 22 يورو لكل ميغاواط/ ساعة وتمول هذه الضريبة الآن الميزانية العامة للدولة. نص قانون المالية لعام 2017 على أن (CAS-TE) سيتم تمويلها من الآن فصاعداً من خلال الرسم الداخلي على الفحم وفحم الكوك، ومستواها متواضع، ومن الرسوم الداخلية على استهلاك منتجات الطاقة (TICPE)، والتي تعتمد في الغالب على استهلاك المنتجات البترولية وكميتها أعلى بكثير هذه المرة (يتم تخصيص جزء بسيط من حوالي 53٪ من هذه الضريبة لدعم الطاقات المتجددة). أما مهمات الخدمة العامة الأخرى تمويل من الميزانية العامة. إنه نفس النظام الذي تم تجديده في عام 2018. وبالتالي فإن المستهلكين البنزين والديزل هم الذين يمولون الآن التكلفة الإضافية لمصادر الطاقة المتجددة والتي تبدو أكثر منطقية وأخلاقية. يدفع الملوثون مقابل الترويج للطاقات الخضراء.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Fiscalité des énergies, Ministère de la transition Ecologique, Op.cit.

<sup>2</sup>Jean-Philippe Lafontaine, Le bilan carbone la France : 20 ans déjà ! Responsabilité et environnement, La transition électrique, entre marchés et objectifs politiques, L'institut Mines Télécom, L'économie du nouveau mix électrique, une série des Annales des Mines, N° 93, P 78.

أما فيما يخص ضريبة الكربون المطبقة في فرنسا: فقبل قانون انتقال الطاقة من أجل النمو الأخضر لعام 2015، كان الوقود الأحفوري يخضع بالفعل لضريبة محددة، من خلال رسوم الاستهلاك الداخلي للمنتجات البترولية، الغاز الطبيعي و للفحم ومشتقاته. ينص قانون انتقال الطاقة على زيادة تدريجية في الضرائب على هذه الطاقات بالاعتماد على محتواها من الكربون. هذه الزيادة بعد عام 2014 في الرسم على الاستهلاك الداخلي مصنفة حسب محتوى الكربون، هي التي تسمى "ضريبة الكربون"، تم إدخالها بداية من 7 يورو/ طن من  $CO_2$  سنة 2014، وصل هذا السعر إلى 44.6 يورو/ طن من  $CO_2$  سنة 2018. ويقدر إجمالي الإيرادات المرتبطة بمكون الكربون بنحو 6.4 مليار يورو في 2017 و 9.2 مليار يورو في 2018. كان من المقرر أن يستمر المسار الذي أعلنته الحكومة في الزيادة ليصل إلى 86.2 يورو / طن من  $CO_2$  في عام 2022 ، ولكن تقرر وقف العمل في نهاية عام 2018 للرد على حركة "السترات الصفراء".<sup>1</sup> وضعت هذه الأخيرة (حركة السترات الصفراء) قضية ضرائب الطاقة في قلب النقاش العام، ولا سيما ضريبة الكربون ومواءمة الضرائب على الديزل مع الضرائب المفروضة على البنزين. والتي تكشف بدورها عن أربع قضايا أساسية لم يتم تقديرها وهي:<sup>2</sup>

- الحاجة إلى العدالة بحيث تؤثر ضريبة الكربون بشكل أكبر على الأسر ذات الدخل المنخفض بما يتناسب مع دخلها، وتعزز الإعفاءات الضريبية الشعور بجهود مشتركة بشكل غير عادل؛
- الصعوبة التي يواجهها البعض في تقليل استهلاكهم على المدى القصير؛
- سوء فهم مرتبط بحقيقة أن الإيرادات الضريبية مخصصة بشكل هامشي فقط لانتقال الطاقة؛
- رفض زيادة الضرائب الإجبارية.

### ثانيا: ضرائب النقل

تتميز فرنسا كغيرها من الدول الأوروبية ببنية تحتية ذات أهمية كبيرة في مجال النقل، وتوفر العديد من إمكانيات النقل الحديثة في جميع المجالات لمواطنيها، وفي المقابل تفرض رسوما بيئية خاصة بكل مجال، تخصص إيراداتها لتغطية الجانب الذي أنشأت من أجله في بعض الأحيان، أو لتغطية الميزانية العامة للدولة أو هيئاتها التابعة لها مثل منظمات الضمان الاجتماعي....، بحيث تهدف فرنسا من خلال فرض هذه الرسوم والضرائب إلى زيادة إيراداتها بالدرجة الأولى. ففي هذا المجال تفرض الرسوم الموضحة في الجدول التالي:

<sup>1</sup>Antoine Guillou, Quentin Perrier, **Climat et fiscalité : Trois scénarios pour sortir de l'impasse**, Tera nova, (Institute for Climate Economics), paris, 28 février 2019, p 07.

<sup>2</sup> **Ibid**, p 12.

جدول رقم: (3-5) الرسوم الخاصة بقطاع النقل لفرنسا

النقل	الوعاء	المعدل
الرسم على سيارات الشركة	عدد المركبات الخاصة المملوكة أو المؤجرة من قبل الشركة أو التي يحتفظ بها موظفو الشركة و الكيلومترات المقطوعة	يعتمد معدل الرسم على: -معدل انبعاثات الكربون للمركبات التي تم الحصول عليها منذ 1 جانفي 2006.
الرسم على البطاقات الرمادية		كل منطقة تحدد سعر الوحدة
الرسم على شراء المركبات الجديدة الأكثر تلويثا ( Malus عند الشراء )	تدفع على سيارات الركاب الأكثر تلويثا، عندما يتم تسجيلهم لأول مرة في فرنسا	يعتمد مبلغ الضريبة على معدل الإصدار بين 200 يورو و 3600 يورو ( $CO_2$ )
الرسم لاقتناء السيارات المستعملة الأكثر تلويثا	استخدام المركبات التي تنبعث منها أكثر من 200 غ من $CO_2$	وفقا لمقياس تدريجي لانبعاثات $CO_2$
الرسم السنوي على حيازة المركبات الخاصة الملوثة	تدفع الضريبة في السنة الثانية من تسجيل المركبات التي تصدر أكثر من: 250 غ من $CO_2$ /كم 240 غ من $CO_2$ /كم للمركبات المسجلة في 2012.	160 يورو للمركبات
رسوم المحور	حركة المرور على الطريق العام لمركبة مسجلة في فرنسا أو دولة ثالثة (خارج الاتحاد الأوروبي) والتي لم يتم إبرام اتفاقية إعفاء متبادلة مع فرنسا، بوزن مصرح به يساوي أو يزيد عن 12 طن	المعدل حسب نظام التعليق من 4 إلى 234 يورو لكل فصل
رسوم الطيران المدني	عدد الركاب، وكتلة الشحن والبريد التي يتم تسجيلها في فرنسا	في 2011: - لكل مسافر متجه إلى الاتحاد الأوروبي أو سويسرا 4.17 يورو -إلى بلدان أخرى 7.49 يورو لكل طن من الشحن أو البريد على متن الطائرة 1.25 يورو
رسوم على المصاعد الميكانيكية	الدخل الإجمالي من بيع تذاكر المصاعد الميكانيكية في المناطق الجبلية	المعدل الأقصى في حدود 3% للبلديات و 2% للإدارات من إجمالي الإيرادات بيع تذاكر النقل
الرسوم المستحقة على التجار مستعملي الطرق السريعة	تناسب مع عدد الكيلومترات التي يقطعها مستخدمون	7.32 يورو لكل 1000 كم يتم قطعها
الرسوم المستحقة من قبل شركات النقل الجوي والبحري	عدد الركاب على متن الطائرة إلى المناطق التالية:	التعريفات التي يحددها كل مجلس إقليمي ضمن الحد المسموح به 4.57 يورو لكل راكب

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

	Corse Guadeloupe, Guyane, Martinique et (Département Réunion et région d'outre-mer)	العامة (مؤسسات النقل العام)
يعتمد مقداره على طول الهيكل وقوة المحرك	حيازة قارب النزهة	الرسم على قوارب النزهة (حق امتياز سنوي للملاحة والإبحار)
يتم تعديل الاشتراك بنسبة 15% من مبلغ أقساط التأمين	تناسب المساهمة مع أقساط التأمين للسيارات	الرسوم الإضافية على تأمين السيارات
معدل الرسم محدد بنسبة 7% من سعر التذكرة ذات الاتجاه الواحد، بحد أقصى 1.57 يورو لكل راكب لعام 2012	عدد الركاب على متن الطائرة المتجهة إلى المناطق الطبيعية المحمية (قائمة محددة بمرسوم)	رسوم على النقل البحري إلى المناطق الطبيعية المحمية

- Vincent Marcus, Peggy Duboucher, et autres, **OP .cit**, p p 33-34

بالإضافة إلى الرسوم المعروضة في الجدول تفرض فرنسا ضرائب على السيارات المنبعثة للغازات خاصة في المدن الكبرى، يتم إصدار شهادات جودة الهواء (Crit'Air)، بموجب المرسوم الصادر في 29 جوان 2016 في حالة حدوث ذروة في تلوث الهواء فالمصنقات التي يختلف لونها حسب الفئة ونوع المحرك وعمر المركبات تسمح لها بالتفريق بينها وفقا لمستوى تلوثها، كما يمكن إنشاء مناطق المرور المقيدة لحظر المركبات الأكثر تلويثًا. تأسست لأول مرة في باريس، وتمتد حركة المرور المتباينة في حالة حدوث ذروة التلوث في التجمعات الكبيرة في غرونوبل وليل وستراسبورغ وليون وتولوز. وينطبق حظر المرور، الذي تحدده كل مدينة وفقاً لمستوى التلوث، يتعلق بشكل أساسي بالمركبات الأكثر تلويثًا دون شهادة، وفي حالة حدوث أزمة كبيرة، فإن إشارة Crit'Air إلزامية، يشكل عدم حيازتها وعرضها في حالة التفتيش جريمة من الدرجة الثالثة يعاقب عليها بغرامة قدرها 68 يورو مخفضة إلى 45 يورو، منذ 1 جوان 2017.<sup>1</sup>

ومع التوجه للاتحاد الأوروبي ومختلف دول العالم لخفض مستوى الانبعاثات الغازية في مجال النقل وخطط فرنسا لتقليل هذه الانبعاثات خاصة ثاني أكسيد الكربون والمتعلقة بقطاع النقل، تفرض فرنسا نظامي الرسم - المكافأة (Bonus- Malus) من أجل الوصول إلى هدفها المسطر وهي كالتالي:

**Malus- (الرسم):** هو عبارة عن نظام للدفع ينطبق على سيارات الركاب ونقل المسافرين الأكثر تلويثًا وانبعاثًا لغاز  $CO_2$ .<sup>2</sup> الجدول الموالي يبين مبالغ Malus لسنة 2018 و2019:

<sup>1</sup> BALLANDRAS-ROZET Christelle, **Op.cit**, p 08.

<sup>2</sup> **Fiscalité automobile en 2019**, Alphabet, p 08, disponible sur :

[https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet\\_lb\\_fiscalite\\_final\\_md.pdf](https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet_lb_fiscalite_final_md.pdf) Page consulté le : 23/04/2020

جدول رقم: (3-6) مبالغ Malus لفرنسا سنة 2018-2019 (بال يورو €)

انبعاثات CO <sub>2</sub> (غ/كم)	مبلغ العقوبة Malus	انبعاثات CO <sub>2</sub> (غ/كم)	مبلغ العقوبة Malus	انبعاثات CO <sub>2</sub> (غ/كم)	مبلغ العقوبة Malus	انبعاثات CO <sub>2</sub> (غ/كم)	مبلغ العقوبة Malus
≤116	0	154	2153	173	5573	117	35
117	35	156	2453	175	6053	118	40
118	40	158	2773	177	6553	119	45
119	45	159	2940	179	7073	120	50
120	50	160	3113	182	7890	130	140
130	140	164	3756	185	8753	131	173
131	173	168	4460	188	9660	134	300
134	300	172	5340	≥ 191	10500		

Source: Fiscalité automobile Alphabet en 2019, p 09, disponible sur :

[https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet\\_lb\\_fiscalite\\_final\\_md.pdf](https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet_lb_fiscalite_final_md.pdf). Page consulté le 23/04/2020

من خلال الجدول نلاحظ أن الرسوم البيئية المطبقة لهذا النظام تتزايد بزيادة حجم الانبعاثات لغاز CO<sub>2</sub> بحيث تبدأ عتبة الرسوم البيئية من 117 غ من CO<sub>2</sub>/كم ، مع إعفاء السيارات التي ينبعث منها حجم 116 غ/كم CO<sub>2</sub> من أو أقل، وذلك حسب سلم تدريجي يتراوح بين (117 و191 غ/كم )، يوجد 75 فئة من الرسوم تبلغ قيمتها 35 يورو بالنسبة للانبعاثات البالغة 117 غ من CO<sub>2</sub>/كم، تصل إلى مبلغ 10500 يورو بالنسبة للانبعاثات البالغة 191 من CO<sub>2</sub>/كم فعند تجاوز 191 غ/كم، يتم تطبيق وبشكل منهجي مباشرة مبلغ ثابت قدره 10500 يورو.

أما النظام الثاني ( Bonus ) المكافأة الإيكولوجية: هي مساعدة مالية تمنح لأي مشتري للمركبة منخفضة التلوث (الكهربائية أو الهيدروجينية)، وينطبق هذا النظام بنفس الشروط على المركبات المستأجرة على المدى الطويل وفقاً للمرسوم رقم 723-2014 المؤرخ 27 جوان 2014. يجعل المرسوم الصادر في 19 جانفي 2021 المركبات الثقيلة التي تعمل على الكهرباء أو الهيدروجين مؤهلة للحصول على المكافأة حتى 31 ديسمبر 2022. وأعلنت الحكومة عن هذا التدبير المدرج في خطة فرنسا، في 15 ديسمبر 2020، كما ينص المرسوم على مكافأة إضافية قدرها 1000 يورو للأشخاص المقيمين في الخارج ويستفيدون من المكافأة لسيارة جديدة. وفقاً للمرسوم الصادر في 7 ديسمبر 2020، فإن شراء أو استئجار سيارة كهربائية مستعملة على المدى الطويل يسمح أيضاً بالاستفادة من المكافأة. و ينص مرسوم صدر في 7 ديسمبر 2020، يتعلق بالمساعدة على

اقتناء أو استئجار مركبات منخفضة الانبعاثات، اعتبارا من 9 ديسمبر 2020 على مكافأة قدرها 1 000 يورو (لشراء أو استئجار طويل الأجل) لسيارة كهربائية مستعملة. كما يشير إلى أن مبالغ المكافأة الخضراء للمركبة الجديدة ستخفض بمقدار 1 000 يورو في نهاية جويلية 2021، ومرة أخرى بنفس المبلغ في عام 2022.<sup>1</sup>

### ثالثا: ضرائب الموارد والتلوث

فيما يخص المياه في فرنسا يخضع استخدام المياه على وجه الخصوص، لرسوم الاستهلاك أو الاستخراج التي ترتبط ارتباطا مباشرا بكمية المياه المستخدمة، ورسوم التلوث التي تُستخدم لتمويل أعمال إنشاء الشبكات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، يتضمن نوعين من الرسوم:<sup>2</sup>

**1 -** رسوم التلوث المنزلي التي تتناسب مع استهلاك المياه، يتم حسابها مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المياه التي يستهلكها كل ساكن.

**2 -** رسوم التلوث غير المنزلي والتي تتعلق بأي نشاط اقتصادي أو صناعي ينتج عنها تصريفات ملوثة، تناسب مع كمية التلوث التي يتم صرفها في البيئة المائية.

أما فيما يخص النفايات المنزلية تحاول الآليات الضريبية الخاصة توعية المستخدمين بعواقب تأثير نمط حياتهم على البيئة، من خلال فرض الضرائب عليهم تعتمد في ذلك على التلوث الذي يتسببون فيه، تم طرح التسعير التحفيزي في: **grenelle de l'environnement** \*، يتعلق الأمر بالضريبة والرسوم المفروضة على جمع النفايات المنزلية. كلاهما يشتمل على جزء ثابت وجزء متغير يعتمد على الوزن أو عدد الحاويات المجمعة وكميات النفايات المنتجة.

ينطبق في نفس الوقت على تطبيق مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة، والذي بموجبه يتم تشجيع المصنعين أو المستوردين أو موزعي المنتجات (الأدوية، المعدات الكهربائية، الإطارات، البطاريات، المنتجات المنزلية، المنسوجات،... إلخ) على منع والحد من إنتاج النفايات عند المصدر وتعزيز استعادتها، من خلال الدفع إلى جهة معتمدة لتمويل جمع ومعالجة النفايات من هذه المنتجات، هذا النظام الذي ازدهر في فرنسا منذ سنة 2010 والذي يخص 5 ملايين

<sup>1</sup> **Comment fonctionne le bonus sur l'achat d'un véhicule ?**, Le système du bonus automobile vise à favoriser le choix d'un véhicule peu émetteur de CO2, Ministère de L'Economie des Finances et de la relance, <https://www.economie.gouv.fr/cedef/bonus-automobile>. Page consulté le 24 février 2021.

#### \*Grenelle de l'environnement :

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي وضعها الرئيس السابق نيكولاس ساركوزي في عام 2007 حول البيئة، تهدف إلى تحقيق شروط البيئة والتنمية المستدامة والتخطيط، نفذت Grenelle de l'environnement أيضا إجراءات فعالة بشأن كفاءة الطاقة وتأثير الكربون خاصة فيما يتعلق باستهلاك 20 % من الطاقات المتجددة بحلول 2020 كهدف، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تتمثل في تطوير الجيل الثاني من الوقود الحيوي، البحث والتطوير لتخزين ثاني أكسيد الكربون، إنشاء البصمة الكربونية للمباني الإدارية، دمج البنود البيئية في قانون المشتريات العامة... إلخ. للمزيد أنظر إلى :

**Grenelle de l'environnement, ClimatMaison Le guide expert confort thermique**, disponible sur : <https://www.climamaison.com/lexique/grenelle-de-l-environnement.htm> Page consulté Le :

03/03/2019

<sup>2</sup> Ballandras-Roset Christelle, **Op.cit**, p 06.



## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

نسمة، ثبت في عام 2015 أنه فعال للغاية في تشجيع الفرز وتقليل النفايات خاصة في المجتمعات التي يتم تطبيقه فيها.<sup>1</sup> الجدول الموالي يعرض الرسوم والإتاوات المتعلقة بالتلوث والموارد لفرنسا:

### جدول رقم: (3-7) الرسوم البيئية والإتاوات الخاصة بالموارد والتلوث لفرنسا

الوعاء والمعدل	التلوث والموارد
<p>-النفايات: مرافق التخلص من النفايات المنزلية (الحرق أو التخزين) والنفايات الصناعية الخاصة: تباين في المعدلات حسب الأداء البيئي للمرافق</p> <p>-الانبعاثات TGAP الملوثة في الغلاف الجوي:</p> <p>-أكاسيد الكبريت ومركبات الكبريت الأخرى 43.24 يورو للطن</p> <p>-الحمض الهيدروكسي 43.24 يورو للطن</p> <p>-أكسيد النتروز 64.86 يورو للطن</p> <p>-أكاسيد النتروجين وغيرها من مركبات النتروجين الأخرى. 160.8 يورو ابتداء من 2012/1/1</p> <p>-الهيدروكربونات غير الميثانية وغيرها من المركبات العضوية 43.24 يورو / طن</p>	<p>الرسم العام على الأنشطة الملوثة TGAP (النفايات وتلوث الهواء)</p>
<p>-معدل الضريبة المطبق على كل مطار بين القيم الدنيا والقيم العليا للمجموعة التي يقع تحتها، وهذا يتوقف على الحاجة إلى التمويل في كل مطار</p> <p>-الفوج 1 (Orly): من 30 إلى 68 يورو</p> <p>-الفوج 2 (Charles –de-gaulle): من 10 إلى 22 يورو</p> <p>-الفوج 3: من 4 إلى 8 يورو</p> <p>-الفوج 4: من 0.5 إلى 3 يورو</p>	<p>رسم الضوضاء الجوية</p>
<p>تعتمد إتاوة المياه على كمية مياه الشرب المستهلكة: 0.3 يورو / <math>M^3</math></p> <p>- تعتمد رسوم تحديث شبكات مياه الصرف الصحي على كمية المياه المستخدمة والمرسلة إلى شبكات التجميع: 0.5 يورو لكل <math>M^3</math></p> <p>بالإضافة إلى إتاوات التلوث المتعلقة بالمنتجات الصحية النباتية (الأدوية النباتية) ويراعى درجة سمومها وخطورتها على البيئة من المواد التي تحتويها بين 2 و 5.1 يورو لكل كغ</p>	<p>إتاوات على تلوث المياه.</p>
<p>تعتمد إتاوات الحفاظ على المياه على مخططات الصيد:</p> <p>-10 يورو عن كل شخص بالغ يمارس صيد الأسماك لمدة سنة</p> <p>-رسوم على العوائق النهرية التي تشكل عقبة تمنع عبور المجاري المائية وهجرة الأسماك وهي محددة بمعدل ثابت من قبل وكالة المياه كحد أقصى يورو للمتر</p>	<p>إتاوات على استخدامات أخرى للمياه</p>
<p>تستند الإتاوات على كل طن صافي من الفحم أو الغاز أو المنتجات الأخرى المستخرجة في إقليم ما وجلبت إلى آبار ومرافق فرنسا والتي تم استخراجها من أصحاب الامتيازات في المناجم</p>	<p>إتاوة الإدارة العامة للمناجم</p>

Source : Vincent Marcus, Peggy Duboucher, et autres, **OP.cit**, p p 35-36.

<sup>1</sup>Ballandras-Roset Christelle, **Op.cit**, p 11.



#### رابعاً: الإعفاءات الضريبية

بصرف النظر عن الإعفاءات التي تبدو أنها "إعانات ضارة" بالبيئة مثل تلك التي تنطبق على ضريبة الاستهلاك الداخلي، فإن المساعدة المالية تجعل من الممكن تشجيع الفاعلين الاقتصاديين على تعديل سلوكهم من أجل الحد من انبعاثاتهم الملوثة. وبالتالي يستفيد المزارعون والصناعيين من الدعم المالي من وكالات المياه للقيام بأعمال لتحسين هياكلهم. لدى الأفراد آليتان وضعتهما الدولة حتى يتمكنوا من تحسين أداء الطاقة لديهم.

تم إنشاء القرض البيئي بدون فائدة بموجب قانون المالية لعام 2009 وبحد أقصى 30000 يورو، يستفيد منه الملاك الذين يعيشون في منازلهم أو يؤجرونها، دون شروط دخل من الموارد منذ قانون المالية لسنة 2017 من أجل تمويل أعمال التجديد البيئي.<sup>1</sup> كما تشمل الجبائية البيئية أيضاً على النفقات البيئية، مثل القرض الضريبي على التنمية المستدامة أو الإعانات الأخرى، بالنسبة لسنة 2011 كان هناك 29 تدبيراً في النظام الجبائي الفرنسي حوالي 2.6 مليار يورو إجمالاً، ولكن تختلف من ناحية المبالغ، يمثل الائتمان الضريبي للتنمية المستدامة 1.95 مليار يورو، أي أكثر بعشر أضعاف على الإعفاء من ضريبة الاستهلاك المحلي على الوقود الحيوي، وهذه النفقات الضريبية عرضة للتغيرات بشكل أسرع. على سبيل المثال، يضيف نص قانون "انتقال الطاقة من أجل النمو الأخضر"، الذي تم الإعلان عنه منذ سنة 2012 وتم التصويت عليه في أوائل سنة 2015، تخفيضاً ضريبياً جديداً بنسبة 30٪ لأعمال تجديد الطاقة التي تمت بين 1 سبتمبر 2014 و 31 ديسمبر 2015، في محاولة للوصول إلى هدف مليون سكن معزول حرارياً في السنة تم تحديده خلال الحملة الرئاسية لسنة 2012.<sup>2</sup> وكذلك من بين النفقات الضريبية الصديقة للبيئة التي تطبقها الحكومة نعرضها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Ballardras-Rozet Christelle, **Op.cit**, p p 09-10.

<sup>2</sup> Mireille Chiroleu-Assouline, **La fiscalité environnementale en France peut-elle devenir réellement écologique?** État des lieux et conditions d'acceptabilité, Revue de l'OFCE, Presses de Sciences, N° 139, 15 Sep 2015, p p 137-138.

جدول رقم: (3-8) قائمة النفقات الضريبية الصديقة للبيئة

نفقات 2011 (مليون يورو)	سنة التطبيق	الإجراء	
1950	1999	الائتمان الضريبي للمعدات الرئيسية للإسكان لصالح توفير الطاقة والتنمية المستدامة	01
196	1995	الإعفاء من الرسم الداخلي على الاستهلاك للوقود الحيوي	02
52	1981	الإعفاء الجزئي للأخشاب والغابات وحصص الفائدة المملوكة لمجموعة الغابات والعقارات الريفية المؤجرة عن طريق إيجار طويل الأجل	03
50	2005	تخفيض مساهمة ضريبة الأملاك على العقارات المبنية للمنظمات (HLM) / (SEM) *	04
50	2008	قرض ضريبي بمعدل صفر	05
41	2007	تخفيض معدل رسم الاستهلاك المحلي على غاز البترول المسال	06
33	2006	الائتمان الضريبي للشركات الزراعية التي تستخدم منتجات بيولوجية	07
25	2006	معدل 5.5% لتزويد شبكات الطاقة المتجددة	08
5	2003	المصاريف الخاصة بالعمل في إطار الوقاية من المخاطر التكنولوجية	09
3	1999	الاستهلاك الاستثنائي للمعدات المصممة لتوفير الطاقة ومعدات إنتاج الطاقة المتجددة	10
أقل من 0.5 مليون يورو	2006	تخفيض الضرائب على المساهمات المدفوعة للرابطات النقابية المصرح بها والتي تهدف إلى القيام بأعمال وقائية للدفاع عن الغابات ضد الحرائق في الأراضي المشمولة في الغابات المصنفة	11

Source: Vincent Marcus, Peggy Duboucher, **Op.cit**, P P 38-39.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات الضريبية المتعلقة بالجانب البيئي، والخاصة كذلك بالتخفيضات والإعفاءات التي تتعلق بشكل أكبر بكل من الاستثمار في الطاقات المتجددة وتوفير الطاقة والوقود الحيوي التي تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام الحكومي من جهة، وجانب القطاع الزراعي، والحفاظ على الغابات ومواردها الطبيعية... إلخ من جهة أخرى. بالإضافة إلى ما هو معروض في الجدول تمنح الحكومة الفرنسية بعض الإعفاءات والتخفيضات الخاصة بسنة 2020 وهي كالتالي:<sup>1</sup>

\*منظمات (SEM) / (HLM) : (منظمات الإسكان منخفضة الإيجار: مؤسسات عامة وخاصة تقوم ببناء أو إدارة مساكن الإيجار للأشخاص ذوي الموارد المحدودة).

<sup>1</sup> Fiscalité des énergies, Ministère de la transition Ecologique, **Op.cit**.

- تستفيد عدة قطاعات النشاط الاقتصادي من تخفيضات أو إعفاءات تتراوح بين 30 % إلى 100% من التخفيضات أو الإعفاءات التي يتم تطبيقها في مجال تكنولوجيا المعلومات وشبكات النقل البرية ومستعملي النقل العام.

- يحصل المزارعون على استرداد جزئي لـ TICPE (المادة 32 من القانون 1278-2013) للديزل، وزيت الوقود الثقيل وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي الذي يشترونه؛

- النقل النهري غير الخاص وغير الممتع (المادة 265 مكرر من قانون الجمارك): بموجب القانون 1479 - 2019 بتاريخ 28 ديسمبر 2019 للتمويل لعام 2020، تتمتع الملاحة النهرية بإعفاء من الـ TICPE على الوقود المستخدم بغض النظر عن النشاط المعني، اقتصر هذا الإعفاء على نقل البضائع، كما تشمل أنشطة نقل الركاب وكذلك على سفر السلطات العامة بصفة خاصة.

### المطلب الرابع: تجربة ألمانيا

تبين الإصلاحات الجبائية على الطاقة في ألمانيا الرؤية الواضحة للتحويل الطاقوي ولكن مع وضع اقتصادي صعب، بحيث جلبت الانتخابات الفيدرالية لعام 1998، للمرة الأولى، ائتلاًفاً اجتماعياً ديمقراطياً أحضر إلى السلطة، والذي أدخل مجموعة من الضرائب البيئية بين عامي 1999 و2003، استهدفت هذه السياسة قطاع النقل بفرض ضرائب على الزيوت المعدنية لخفض انبعاثات الكبريت والغبار، وخفض الإعانات الضارة بالبيئة وفرض ضريبة على استهلاك الكهرباء. كما أن 90% من الإيرادات الضريبية الإضافية (حوالي 8 مليار يورو) تم توجيهها إلى نظام الضمان الاجتماعي، وبالتالي خفض الضرائب على العمالة بنسبة 1.2%. استكملت الإرادة السياسية لزيادة كفاءة الطاقة وإنتاج الطاقة المتجددة بقرار التخلص التدريجي من الطاقة النووية. ومنذ ذلك الحين أعطى قانون الطاقة المتجددة (ما يسمى بـ "EEG") لسنة 2000 الأولوية للطاقات النظيفة في شبكات الكهرباء الوطنية (الطاقة الخضراء التي تندفق أولاً) ويضمن سعراً أدنى لمنتجات الطاقة النظيفة.<sup>1</sup> تعد ألمانيا من بين الدول الأوروبية السباقية في تطبيق السياسة الجبائية بأدواتها المتعددة تماشياً مع التوجه الأوروبي للإصلاح الجبائي في المجال البيئي، كما أدرج التشريع البيئي في ألمانيا العديد من القوانين التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث.

بدأ الإصلاح في ألمانيا سنة 1999 بالتزامن مع إجراء إصلاح كبير للنظام الجبائي ككل، وطبقت الجبائية البيئية بالدرجة الأولى على الطاقة، وذلك بهدف تخفيض انبعاثات  $CO_2$  بنسبة 25 % سنة 2005 بالمقارنة مع مستوى 1990، بالإضافة إلى خفض العبء الجبائي على العمل (الاشتراكات الاجتماعية، أرباب العمل

<sup>1</sup> Lucas Chancel, Simon Ilse, **Environmental taxes and equity concerns: A European perspective Background**, paper prepared for the Spring Alliance conference "Go green, be social", 2014, p 15.

والعمال) في سياق تحقيق ربح مزدوج<sup>1</sup>. وفي سنة 1999 وافق البرلمان الألماني على " تطبيق قانون الإصلاح الجبائي البيئي " تمثل هذا الإصلاح في: <sup>2</sup>

-زيادة الضرائب على الغاز والمنتجات البترولية؛

-رفع الضرائب على الكهرباء؛

-التخفيض من مساهمات الضمان الاجتماعي.

تم فرض ضرائب على وقود السيارات والطاقة المنزلية وعلى استهلاك الطاقة في الأعمال التجارية، مع الصناعة التحويلية، كما أعطيت القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والزراعة معاملة خاصة، تم إعادة تدوير غالبية الإيرادات في المقام الأول لتقليل تكاليف العمالة غير المدفوعة الأجر من خلال مساهمات أصحاب العمل والموظفين في المعاشات التقاعدية، مع استخدام بعضها لدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة.<sup>3</sup> فمن خلال هذا الإصلاح تبنت ألمانيا العديد من الضرائب والرسوم من أجل حماية بيئتها، وهو ما سنتطرق إليه.

#### أولا: الضرائب على استخدام الطاقة في ألمانيا

يقارن منشور OECD بعنوان: "فرض ضرائب على استخدام الطاقة" لسنة (2015) الضرائب المفروضة على استخدام الطاقة (ضرائب الإنتاج والكربون) في 34 اقتصاداً من اقتصادات OECD و7 اقتصادات شريكة. فمن خلال الإصلاح، تم فرض ضريبة على الطاقة الكهربائية تستخدم إيراداتها في تحسين استخدام الطاقة لدى المؤسسات. تطبق ألمانيا معدلات ضريبية مرتفعة على أسعار وقود النقل (15.39 يورو/ GJ) مقارنة بالوقود المستخدم لأغراض التدفئة أو توليد الكهرباء (1.84 يورو/ GJ)، إجمالاً الضرائب في ألمانيا يتم تسعيرها على أساس 84 % من انبعاثات CO<sub>2</sub> الناتجة عن استخدام الطاقة، كما أن التغطية الضريبية للكهرباء تمثل 100% والنقل البري 100%.<sup>4</sup> كما أن لدى ألمانيا 12 أعلى معدل ضريبي على الطاقة على مستوى الاقتصاد ككل، يبلغ 3.98 يورو/ GJ مقارنة بـ 2.7 يورو/ GJ وهو المتوسط البسيط للدول 34 OECD.<sup>5</sup> يمثل الجدول الموالي ضرائب الطاقة والكربون التي تم فرضها في ألمانيا على برامج مختلفة بداية بسنة 1999 إلى غاية 2012:

<sup>1</sup> سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 91.

<sup>2</sup> Environmental Fiscal Reform for poverty reduction, OECD , DAC Guidelines and reference series, 2005, p 35

<sup>3</sup> Hewett & Paul Ekins, Op.cit, p p 25-26,

<sup>4</sup> David Bradbury, Kurt Van Dender, Environmentally related taxes, Taxes on energy use, OCDE, Better policies for better live, p 02.

<sup>5</sup> Environmentally related taxes, taxes on energy use, OECD, Center for tax policy and administration, p 01.

جدول رقم: (3-9) ضرائب الكربون في ألمانيا خلال الفترة 1999-2012

السنوات	خصائص الطاقة/الكربون	خصائص غير متعلقة بالطاقة /الكربون	تدابير التعويض (للأسر والشركات)
1999-2003	الضرائب البيئية التي تستهدف قطاع النقل/ الزيوت الطبيعية، ضريبة الكهرباء (9 مليار يورو) قانون الطاقة المتجددة (مستهلكي الطاقة) مجموع الضرائب البيئية +1.4%	تخفيض معدلات ضرائب العمل والضمان الاجتماعي (- 8 مليار يورو)	إعفاءات الكهرباء للصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة
2001-2006	الاحتفاظ بضرائب الطاقة والكهرباء، التخلص التدريجي من الفحم، مجموع الضرائب البيئية -1%.	زيادة الرسم على القيمة المضافة العام من 16% إلى 19%.	التوسع الخفيف للإعفاء الضريبي للتجارة
2007-2012	ضرائب جديدة على حركة الطيران، الوقود النووي (2.3+ مليار يورو)، التخلص التدريجي من الطاقة النووية (ضريبة قانون EEG)، دعم الوقود الأحفوري	تصل الطاقة النظيفة إلى 27% من مزيج الطاقة في عام 2012، وأسعار الكهرباء للأسر تزيد عن ضريبة العمل المرتفعة نسبيا	التوسع في الكهرباء والكربون وإعفاءات قانون الطاقة المتجددة EEG للأعمال التجارية

Source: Lucas Chancel, Simon Ilse, Op.cit, p 22.

من خلال الجدول نلاحظ التغييرات في فرض الضرائب الطاقوية وضريبة الكربون، بحيث تمثل الفترة الأولى بداية الإصلاح الجبائي سنة 1999، وذلك بفرض ضرائب جديدة مع التركيز على قطاع النقل وضريبة الكهرباء، نتج عنها زيادة في إيرادات الجباية البيئية، وفي المقابل تخفيض معدلات ضرائب العمل والضمان الاجتماعي بقيمة 8 مليار يورو، وبالتالي برز الدور الإيجابي لفرض كل من ضريبة الكربون والطاقة على مستوى الحكومة الألمانية في تلك الفترة. أما الفترة الثانية تميزت بفرض نفس الضرائب إلا أن الحكومة اتجهت إلى التقليل من الفحم والاعتماد على مصادر أخرى أقل ضررا على البيئة، وفي المقابل زادت من الرسم على القيمة المضافة بنسبة 19% بعدما كانت 16% للفترة السابقة.

أما الفترة الثالثة فرضت ضرائب جديدة على الوقود النووي، الغرض من ذلك هو التخلص من الطاقة النووية من أجل طاقة نظيفة، وهو ما جاء به قانون الطاقة المتجددة، نتج عن فرض هذه الضرائب تدابير لتعويض الأسر والشركات نذكر منها إعفاءات لقطاعي الصناعة والتجارة، وذلك دعما للطاقة المتجددة.

## ثانيا: النفايات في ألمانيا

الهدف الرئيسي لسياسة إدارة النفايات في ألمانيا هو منع الآثار البيئية الضارة. كما تركز على معايير عالية جداً لحماية المياه والتربة والهواء من الانبعاثات المرتبطة بمعالجة النفايات وتخزينها.<sup>1</sup> أصبح قانون التعبئة والتغليف ساري المفعول في 12 جويلية 1991، بموجب قانون النفايات\*. وبهذا القانون، أصبحت ألمانيا أول بلد يحدد متطلبات استرداد وإعادة تدوير عبوات المبيعات.<sup>2</sup> في ألمانيا، تم إنشاء Duales System Deutschland (نظام ديوالز الألماني).

فمع التغليف، يصعب تتبع العبوة لمنتج معين وإعادة كل قطعة من العبوة إلى منتجها، فبموجب PRO يطالب منتجو التغليف معاً بمسؤوليتهم عن جمع وإعادة تدوير العبوات ويدفعون رسوم الترخيص وفقاً لكمية ونوع نفايات التغليف التي يمثلها تغليف الشركة الفردية من الإجمالي في عام معين، رمز Green Dot الموضوع على العبوة يحدده كجزء من نظام ديوالز الألماني، فهذه ليست مسؤولية مشتركة حيث تدفع البلديات مقابل الجمع وتقع المسؤولية الكاملة على الشركة المصنعة والموزع، نتج عن ذلك تقليل النفايات. في عام 1993، بداية الحصص الإلزامية، مقارنة بعام 1992 كان هناك 500000 طن أقل من العبوات. بحلول نهاية فترة دراسة OECD (1997) تم تقليل العبوات بمقدار مليون طن مما أدى إلى انخفاض حجم العبوة إلى 15 كغ / فرد.

تم إدراج التكاليف الإضافية في جدول رسوم الترخيص، بحيث كانت في البداية تفرض على أساس حجم التعبئة والتغليف (وليس نوع العبوة). وسرعان ما اتضح أن هيكل الرسوم هذا لم يخلق أي حوافز للمصنعين لاختيار المواد التي يسهل إعادة تدويرها، وتم تغييره في أكتوبر 1993 ليعكس تكاليف فرز المواد المختلفة وإعادة تدويرها. تتلقى التعبئة والتغليف لمجموعات معينة من المنتجات تخفيضاً متفاوضاً عليه في رسوم الترخيص تتراوح بين 12% إلى 35%.<sup>3</sup>

كما تساعد إعادة التدوير وحصاد الطاقة من النفايات على تقليل غازات الاحتباس الحراري. وبهذه الطريقة منذ عام 1990، تم تخفيض الانبعاثات السنوية من قطاع إدارة النفايات بنحو 56 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. مكافئ ثاني أكسيد الكربون هو طريقة لقياس احتمالية الإحترار العالمي للغازات الدفيئة مقارنة بـ  $CO_2$ .

<sup>1</sup> Nature conservation and nuclear safety, waste Management in Germany 2018, Facts, data, Diagrams, Federal Ministry for the environment, Germany, march 2018, p 38.

\* قانون النفايات الألماني: قانون من أجل تجنب النفايات وإعادة التدوير والتخلص منها لعام 1986، المعدل في سبتمبر 1994، بحيث يفرض على تجار التجزئة والمنتجين استعادة نسبة مئوية معينة من مواد التعبئة والتغليف وإعادة تدويرها، تزداد هذه الحصص سنة بعد سنة، إن أحد الجوانب المهمة لهذا القانون هو وجود منظمة لمسؤولية المنتج الاختيارية (PRO) وهي منظمة تابعة للقطاع الخاص تدير نظام إدارة النفايات للشركات الملتزمة بالتشريع. قد يُطلق على PRO أيضاً نظام إعفاء صناعي لأنه يعني الشركة من إدارة نفاياتها مباشرة (تقوم بذلك من خلال طرف ثالث بدلاً من ذلك).

<sup>2</sup>Nina Nakajima, William H.Vanderburg, A description and Analysis of the German packaging take-back system, Pennsylvania State University, September 17, 2016, p 511.

<sup>3</sup> Nina Nakajima Willem H, Op. cit, p 513.

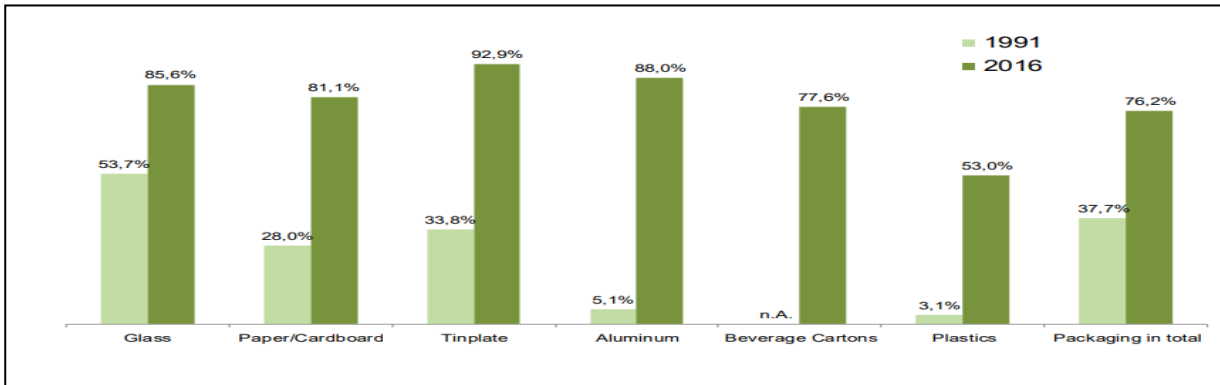
## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

يمثل هذا التخفيض في الانبعاثات أكثر من 20 % من "أهداف بروتوكول كيوتو" الدولية التي تعهدت ألمانيا بتحقيقها<sup>1</sup>.

يحدد قانون التعبئة والتغليف وهو أول قانون اعتمدت عليه ألمانيا لإعادة تدوير نفاياتها مايلي<sup>2</sup>:

- 1- الإطار القانوني الذي حددته الحكومة الفدرالية لمسؤولية المنتجين عن التعبئة والتغليف؛
- 2- نفايات التعبئة والتغليف التي سيتم إدارتها في شكل منفصل عن النفايات المنزلية ("النظام المزدوج")؛
- 3- التزام المنتجين بالتعبئة من أجل ضمان استعادة عبواتهم واستردادها؛
- 4- أهداف إعادة التدوير حسب المبدأ المادي: إلزام المنتجين المسؤولين عن إنشاء النظام كجهد جماعي، من أجل "حفظ الأمن الذاتي"؛
- 5- دور البلديات في إعادة تدوير التعبئة والتغليف في ألمانيا؛
- 6- يمكن لشركات إدارة نفايات البلدية أن تتنافس مع الشركات الخاصة على مناقصة لجمع الزجاج والتغليف خفيف الوزن، (مناقصة لفرز التعبئة والتغليف خفيفة الوزن)؛
- 7- تأسيس سجل التعبئة والتغليف المركزي لمكافحة الغش؛
- 8- الالتزام بالتسجيل لمصنعي ومنتجي العبوات. والشكل الموالي يوضح تطور معدلات إعادة التدوير بين سنة 1991 و 2016 حسب نوع النفايات:

شكل رقم: (2-3) تطور معدلات إعادة التدوير لعبوات المبيعات في ألمانيا خلال الفترة 1991-2016



Source: EPR for packaging in Germany, Op.cit, p11

من خلال الشكل البياني نلاحظ الارتفاع الكبير لمعدلات التعبئة والتغليف، وذلك بداية من فرض المعدل سنة 1991 مقارنة بسنة 2016، بحيث نجد أن لوح الصفيح يتميز بأعلى معدل فاق 92 % مقارنة بسنة 1991

<sup>1</sup> Waste Management in Germany 2018 Facts, Federal Ministry for the Environment, Nature Conversation and Nuclear Safety, data, diagrams, Public Relations Division, Berlin , Germany, March 2018, p 38.

<sup>2</sup> EPR for Packaging in Germany, Der Grüne Punkt, Green Dot Norway Conference November 22, 2017, p 09.



## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

والذي كان يمثل 33.8%، يليه كل من الزجاج والورق والألمنيوم بنسب 85.6%، 81.1%، 88% على التوالي، ثم علب المشروبات بمعدل 77.6%، وفي الأخير المعدل الأقل يفرض على البلاستيك بنسبة 53% مقارنة بأقل معدل فرض عليه سنة 1991 يمثل 3.1%، يليه الألمنيوم بـ 5.1%. وفي المقابل نلاحظ أن الزجاج فرض عليه معدل أعلى من العناصر الأخرى عند بداية تطبيق قانون التعبئة والتغليف يمثل 53.7%، يليه كل من لوح الصفيح وورق الكرتون. تم تغيير قانون التعبئة والتغليف وذلك بزيادة أهداف جديدة لإعادة التدوير بدأ تطبيقه في 01 جانفي 2019، والجدول الموالي يوضح الأهداف الجديدة كمايلي:

### جدول رقم: (3-10) قانون التعبئة والتغليف الجديد وزيادة أهداف إعادة التدوير لسنة 2019

المواد	مرسوم المستهدف	معدل 1 جانفي 2019	معدل 1 جانفي 2022
الزجاج	75%	80% ✓	90%
الورق والكرتون	70%	85% ✓	90%
المعادن الحديدية	70%	80% ✓	90%
ألمنيوم	60%	80% ✓	90%
عبوات الكرتون للمشروبات	60%	75% ✓	80%
مركبات أخرى		55%	70%
البلاستيك	60%	90%	90%
إعادة التدوير الميكانيكي (البلاستيك)	36% ✓	58.5%	63%

✓ تم تحقيق الأهداف بالفعل.

-زيادة الهدف لإعادة تدوير البلاستيك من 36% إلى 63%.

Source: EPR for packaging in Germany, Op.cit, p12.

من خلال الجدول نلاحظ مجموع المعدلات التي تم فرضها بداية من تاريخ سريان القانون الخاص بالتعبئة والتغليف الجديد، بحيث تم زيادة الهدف من إعادة تدوير البلاستيك من 36% إلى 63% سنة 2022، أما فيما يخص المواد الأولى والمتمثلة في الزجاج، الورق، المعادن الحديدية، الألمنيوم، عبوات المشروبات الكرتونية حققت هدف أكبر مما هو مخطط له دلالة على إتباع تقنيات فعالة في إعادة تدوير النفايات، بحيث تم تحقيق الأهداف المسطرة بالفعل من خلال مرسوم التغليف سنة 2019، بالإضافة إلى التخطيط لزيادة الأهداف لسنة 2022 وذلك بإتباع معدلات خاصة بهذه السنة.

## المطلب الخامس: تجربة بلجيكا

تقع مسؤولية البيئة والمواد ذات الصلة مثل الطاقة أو النقل أساسا على عاتق المناطق في بلجيكا، ولا يزال المستوى الاتحادي مسؤولا عن عدد قليل من التدابير مثل وضع معايير للمنتجات، وتحديد أسعار الطاقة، وسياسة التنقل الاتحادية، ولذلك فإن المناطق هي التي تتولى وضع تعريفات لتوزيع الكهرباء والغاز. كما أن الدولة الاتحادية هي التي توقع وتلتزم باحترام الاتفاقيات الدولية والتشريعات الأوروبية في حين أن المستويات المختصة من السلطة (مناطق المسائل البيئية) هي المسؤولة عن تنفيذها، بحيث كانت السياسة الجبائية من مسؤولية السلطات الاتحادية أساسا، على الرغم من أن الكيانات الاتحادية كانت لها سلطتها الضريبية الخاصة نتيجة لمختلف الإصلاحات الحكومية.

إن إصلاح قانون التمويل الخاص الذي تم التفاوض عليه نهاية سبتمبر 2011 يمنح الأقاليم استقلالاً مالياً أكبر، ولذلك فإن الولاية القضائية على الجبائية البيئية تُقسم بين مستويات عديدة من السلطة: فهناك تدابير جبائية بيئية تُتخذ على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، ولكن أيضاً على مستوى المقاطعات، لأن هذه الكيانات تتمتع أيضاً بسلطة ضريبية.<sup>1</sup> تعتمد بلجيكا على سياسة جبائية فعالة تساعد على تحقيق أهدافها سواء البيئية أو المالية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### أولاً: الضريبة على البنزين

تعد بلجيكا من بين الدول التي تفرض معدلات عالية نسبياً من الضرائب على البنزين، بحيث تم فرض ضريبة على البنزين بلغت 599 يورو لكل ألف لتر من البنزين نهاية مارس 2009، في ذلك الوقت، كان متوسط دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة 545 يورو لكل ألف لتر. ومع ذلك، فإن الدول المجاورة - فرنسا وألمانيا - تفرض معدلات أعلى من 606 و 655 و 701 يورو لكل ألف لتر على التوالي. على العكس من ذلك، فإن لوكسمبورغ تفرض معدلاً أقل بكثير، أي 462 يورو لكل ألف لتر. وفي أوت 2003، تم إدخال نظام جديد للبنزين (**The ratchet system**)، حيث حددت الزيادة القصوى في الضريبة بـ 14 يورو لكل ألف لتر سنوياً. في عامي 2004 و 2005، تم رفع الحد الأقصى إلى 28 يورو لكل ألف لتر سنوياً، بين أوت 2003 و ماي 2005 تم زيادة الضريبة على البنزين بما مجموعه 70 يورو لكل ألف لتر في البداية.

### ثانياً: الضريبة على الديزل

تفرض بلجيكا ضريبة على الديزل بمعدل 353 يورو لكل ألف لتر في مارس 2009، أقل من متوسط الاتحاد الأوروبي (387 يورو لكل ألف لتر) وأقل من مستويات الضريبة في هولندا (413 يورو لكل ألف لتر) وفرنسا (428 يورو لكل ألف لتر) وألمانيا (470 يورو لكل ألف لتر)، وهي من بين البلدان التي تفرض أعلى معدلات في الاتحاد الأوروبي، التي تبلغ 302 يورو لكل ألف لتر وهو السعر الذي تم تحصيله في لوكسمبورغ

<sup>1</sup> La fiscalité verte en Belgique, FGTB wallonne, Octobre 2011, p 04.

بداية من سنة 2009، قبل دخول نظام (The ratchet system) حيز التنفيذ، كان هذا أيضاً المعدل الذي تفرضه بلجيكا على وقود الديزل الحيوي (الضريبة على وقود الديزل الحيوي هي 15 يورو لكل ألف لتر أقل من الديزل العادي). ارتفع الحد الأدنى للضريبة في الاتحاد الأوروبي إلى 330 يورو لكل ألف لتر في عام 2010. وفي عام 2004، أدخلت بلجيكا أيضاً نظاماً جديداً (The ratchet system) للديزل، مع الحد الأقصى نفسه بالنسبة للبنزين، وهو 28 يورو لكل ألف لتر. ففي الفترة من بداية عام 2004 إلى ماي 2005، زادت الضريبة على الديزل بما مجموعه 63 يورو لكل ألف لتر.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الإعفاء الخاص بوقود الطائرة

يمنح إعفاء من الرسوم الجمركية عند الوصول بالنسبة لوقود الطائرات التي تخدم خطوطاً دولية منتظمة، كما يمنح إعفاء من رسم الاستهلاك للمؤن والإمدادات والوقود على متن الطائرة عند وصولها. وتفرض رسوم على المطارات تستخدم حصيلتها لتسديد قيمة الخدمات المقدمة أو لتمويل الاستثمارات لصالح الطيران المدني. تحدد رسوم إقلاع وهبوط الطائرات وفقاً لنسبة متفاوتة على أساس وزن الطائرة وفتتها من المستوى الصوتي وموعد التشغيل.<sup>2</sup>

### رابعاً: الضريبة المفروضة على زيت التدفئة

في نهاية مارس 2009، بلغت الضريبة المفروضة في بلجيكا على زيت التدفئة 18.49 يورو لكل ألف لتر مما يضعها ضمن أدنى المعدلات في الاتحاد الأوروبي إلى جانب الضريبة المفروضة في لوكسمبورغ (10 يورو لكل ألف لتر). وهذه المعدلات أقل بكثير بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي 146 يورو لكل ألف لتر، وأقل من المعدلات المفروضة في البلدان المجاورة: فرنسا (57 يورو لكل ألف لتر)، وألمانيا (61 يورو لكل ألف لتر) وهولندا (249 يورو لكل ألف لتر). الحد الأدنى للضريبة الأوروبية على زيت التدفئة هو 21 يورو لكل ألف لتر، ولكن بلجيكا ولوكسمبورغ حصلت على إعفاء يسمح لهما بتطبيق معدلات أقل. من الصعب تبرير الضرائب المنخفضة على زيت التدفئة في بلجيكا لأسباب بيئية، لأن زيت التدفئة هو في الأساس نفس منتج الديزل. وأحد أسباب الانخفاض إلى حد ما في مستوى الضريبة هو أن المنتج يشكل نسبة كبيرة من إنفاق الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض نسبياً.

<sup>1</sup> K. Van Cauter, L. Van Meensel, **Towards more environmental taxes?**, National Bank of Belgium, Economic Review, September 2009, p p 85-86.

<sup>2</sup> سياسات الإيكاو بشأن فرض الضرائب في مجال النقل الجوي الدولي، وثيقة رقم 8632، الطبعة الثالثة، جويلية 2009، ص ص 16-17.

#### خامسا: الضرائب على الغاز الطبيعي

الضرائب البلجيكية على الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي هي أيضاً أقل من متوسط دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر. ومع ذلك، منذ عام 1990، شكلت التدفئة المنزلية ثاني أكبر زيادة في انبعاثات  $CO_2$  بعد النقل جزئياً نتيجة للضرائب المنخفضة على زيت التدفئة و الديزل، وكتيجة لمركبات الديزل والأنشطة الصناعية وتدفئة المباني السكنية التي تنبعث منها تركيزات الجسيمات، والتي تعد شكل من أشكال التلوث الجوي.<sup>1</sup>

#### سادسا: المكافأة والرسم على السيارات

يشجع النظام الجبائي للسيارات النظيفة (تخفيض بنسبة 15% على سعر الشراء بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة للسيارة التي ينبعث منها أقل من 105 غ من  $CO_2$  / كم، و3% للسيارة التي ينبعث منها ما بين 105 غ و 115 غ من  $CO_2$ ) لاستخدام السيارة. في عام 2010، دعمت الحكومة الفيدرالية شراء 112000 سيارة بمبلغ إجمالي قدره 213 مليون يورو، بالإضافة إلى ذلك، تمنح منطقة والون مكافأة قدرها 600 يورو إذا كانت السيارة تصدر أقل من 99 غ.

ويطبق هذا النظام على المركبات المسجلة من قبل الأفراد، اعتباراً من 1 سبتمبر 2010 تم منح مكافأة من 100 إلى 1200 للمركبات التي تقل انبعاثاتها عن 99 متراً من  $CO_2$  / كم. كما تمت المطالبة بغرامة تتراوح بين 100 و 1 500 يورو إلى مالكي المركبات التي تنبعث منها أكثر من 155 غ من  $CO_2$  / الكيلومتر التي تم السفر فيها. وفي 5 جويلية 2005، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحاً بشأن التوجيه (COM/2005/261/FINAL) تم فيه التخطيط لإعادة هيكلة نظم فرض الضرائب على سيارات الركاب، كما نظر البرلمان الأوروبي لهذا الاقتراح واعتمد قراراً تضمن تعديلات مختلفة بما في ذلك التعديل 12 الذي ينص على أن "مبدأ فرض الضرائب على استخدام المركبة وتأثيرها البيئي يتماشى مع المبدأ الأساسي للسياسة البيئية التي بموجبها يجب أن يتحمل الملوثون تكلفة الضرر البيئي". وفي الواقع، يهدف هذا القرار إلى تعزيز الاستدامة البيئية.<sup>2</sup> كما يعزز هذا القرار العمل بمبدأ الملوث الدافع.

#### سابعا: الحوافز المقدمة في النظام البلجيكي

يدعم النظام الجبائي البلجيكي الجانب البيئي من خلال تقديمه لمجموعة من الحوافز لهذا القطاع والجدول الموالي يوضح طبيعة الحوافز الممنوحة على مستوى كل من الفدرالية ومستوى والون (WALLON) (هي إحدى الأقاليم المكونة لبلجيكا والتي تقع في الجنوب، وهي ناطقة باللغة الفرنسية):

<sup>1</sup> K. Van Cauter, L. Van Meensel, *Op.cit*, p 87.

<sup>2</sup> La fiscalité verte en Belgique, *Op.cit*, p 06-10.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

جدول رقم: (3-11) نظرة عامة على التحفيزات الجبائية والمساعدات المباشرة للطاقة والمركبات النظيفة

حوافز السيارات النظيفة (الأفراد)		
طبيعة الحافز	عدد الحوافز	على المستوى
-السيارات النظيفة -السيارات الكهربائية -محطات إعادة الشحن	03	الفدرالي
- نظام المكافأة (BONUS) لـ WALLON لشراء سيارات نظيفة	01	WALLON
حوافز الطاقة (الأفراد)		
-التخفيضات الضريبية على الإنفاق لتوفير الطاقة -تخفيض الضرائب للمنازل الموفرة للطاقة -صندوق لتخفيض التكاليف العامة للطاقة	12	الفدرالي
-24 مكافأة للطاقة والطاقة المتجددة -04 خطط للمساعدة في تمويل الاستثمار	28	منطقة WALLON
حوافز الطاقة للشركات		
-خصم للاستثمارات -احتياطي استثماري معفى من الضرائب	02	الفدرالي
-حوافز الطاقة والطاقة المتجددة (28 مكافأة) - الحوافز الاستثمارية للبحث والتطوير في مجال الطاقة وحماية البيئة ومن أجل الاستخدام المستدام للطاقة (05 مكافآت)	33	منطقة WALLON

Source: La fiscalité verte en Belgique, Op.cit, p 17.

من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة الجبائية البيئية تشمل على مجموعة من التدابير للدعم البيئي فالخصومات والتخفيضات الجبائية مقسمة على المستويين الفدرالي ومنطقة والون، بحيث تعتمد عليها بلجيكا من أجل حماية البيئة خاصة في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، وذلك من أجل التخفيض من حجم الانبعاثات الغازية، نجدها تمنح الجانب الطاقوي أهمية كبيرة، كما تعتمد على نظام BONUS مثل فرنسا لمكافأة السيارات النظيفة من أجل نفس الهدف، والجانب الأهم هو الحوافز الممنوحة للبحث والتطوير في الجانب الطاقوي.

نظرا لاختلاف السياسة الجبائية لكل منطقة في بلجيكا نجد كل منها تفرض ضرائب ورسوم متنوعة حسب أهدافها البيئية وهو ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم: (3-12) توزيع الضرائب والرسوم المفروضة في بلجيكا

على المستوى الإقليمي (Wallon)	على المستوى الفدرالي
<ul style="list-style-type: none"> <li>-رسوم الطرق</li> <li>-رسوم التسجيل</li> <li>-الإتاوات على المياه</li> <li>-الرسوم على تصريف المياه الصناعية والمنزلية</li> <li>-رسوم النفايات</li> <li>-الرسوم على مواقع الأنشطة الاقتصادية المهجورة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-الضريبة على منتجات الطاقة</li> <li>-رسوم الرقابة على الوقود المحلي</li> <li>-الضرائب البيئية ورسوم التعبئة والتغليف (على حاويات المشروبات والكاميرات، البطاريات، تغليف بعض المنتجات)</li> </ul>
على مستوى البلديات	على مستوى المقاطعات
<ul style="list-style-type: none"> <li>-الرسم على النفايات</li> <li>-الرسم على جمع ومعالجة النفايات المنزلية وما يماثلها</li> <li>-الرسم على طلبات الترخيص بالأنشطة(تصريح بيئي)</li> <li>-الرسم على تصاريح البناء</li> <li>-الرسم على المركبات المستعملة</li> <li>-الرسم على مدافن النفايات</li> <li>-الرسم على الحقائق المدفوعة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-الرسوم على المؤسسات الخطرة وغير صحية</li> <li>-الرسوم على مستودعات الخردة</li> <li>-الرسوم على تصاريح وتراخيص الصيد</li> <li>-الرسوم على مدافن النفايات وعلى المنتجات الخاصة بالحرق</li> </ul>

Source: La fiscalité verte en Belgique, Op.cit, p 15.

وفي الأخير يمكن القول بأن السياسة الجبائية البلجيكية أثبتت دورها الفعال في تحقيق أهداف بيئية بالدرجة الأولى، من خلال فرضها لضرائب ورسوم على مجالات مختلفة خاصة القطاع الطاقوي، بالإضافة إلى تميز سياستها الجبائية بالتنوع من خلال فرضها للحوافز في المجال البيئي، وبحكم الاستقلالية المالية للسلطة في بلجيكا تتخذ هذه التدابير على مستويات مختلفة من السلطة، أي حرية المناطق في اتخاذ تدابير جبائية وفقا لمسائلها البيئية، ودون التشاور فيما بينهم، كما أنها لا تعتمد على نظام موحد مما يحدث فروقات كبيرة بين السياسات الجبائية المسطرة خاصة من ناحية الضرائب والرسوم المفروضة، وهو ما نلاحظه في الجدول بحيث نجدتها تشترك في الرسوم المفروضة على النفايات، وحتى جانب الحوافز في الجدول السابق، مما يؤدي بدوره إلى تفاوت كبير بينهم في الإيرادات نظرا لاختلاف أنظمتهم، بالإضافة إلى أنها تتميز بفرض ضرائب مرتفعة جدا على البنزين والديزل بأعلى معدلات مقارنة بالدول الأوروبية من أجل تحقيق الهدف المشترك بينهم وهو تخفيض الانبعاثات الغازية إلى المستويات المطلوبة.

## المطلب السادس: تجربة سويسرا

تعد سويسرا من الدول التي تتمتع بسجل جيد في بيئتها، وقد أدرك السياسيون أنه يمكن تحقيق أهداف بيئية عديدة بطرق أرخص من خلال التوسع في استخدام الأدوات الاقتصادية أهمها استخدام الضرائب البيئية لمكافحة التلوث والمحافظة على البيئة، وتم استخدام عنصرين من الضرائب على المستوى الفدرالي، وكانت أول ضريبة دخلت حيز التنفيذ هي الضريبة على الزيت الخفيف الذي يحتوي على نسبة كبريت عالية وذلك في جوان عام 1998، والعنصر الثاني هو الضريبة على المكونات العضوية المتطايرة دخلت حيز التنفيذ عام 2000.

كما وتوجد ضرائب أخرى مثل ضرائب النفايات وذلك على مستوى الأقاليم ومجالس البلدية، وغيرها من الضرائب التي تهدف أساسا إلى زيادة الدخل كما أن لها تأثيرات بيئية إيجابية، وقدرت الضرائب المرتبطة بالبيئة بحوالي 2% من الناتج القومي.<sup>1</sup> أحرزت سويسرا تقدما نحو النمو الأخضر من خلال توسيع الحوافز للحد من الأثر البيئي للاستهلاك وتعزيز مبدأ الملوث الدافع، تشجيع الابتكار الإيكولوجي والاهتمام بالأعمال التجارية والقطاع المالي. واعتمد المجلس الاتحادي على خطة عمل محددة جيدا بشأن الاقتصاد الأخضر في عام 2013 بالنسبة للفترة 2016-2019، ينصب التركيز على النهوض بمفهوم الاقتصاد الدائري، كما تمت الموافقة على قانون الطاقة المعدل عن طريق استفتاء في 21 ماي 2017، والهدف منه هو الانتقال من الطاقة النووية إلى الطاقة المتجددة بحلول عام 2050، ومن جهة أخرى يشجع إصلاح قانون الطاقة للفترة 2018-2020 على الاستثمار في الطاقة المتجددة الذي يتم تمويله جزئياً من خلال رسوم إضافية على فواتير الكهرباء، ولذلك فإن انتقال الطاقة سيكون على حساب مستهلكي الكهرباء.<sup>2</sup>

### أولاً: ضرائب سويسرا على المركبات العضوية المتطايرة

ابتداءً من سنة 2000، فرضت الحكومة الفيدرالية السويسرية ضريبة على المركبات العضوية المتطايرة\* بقيمة 2 فرنك سويسري لكل كيلوغرام، ارتفعت إلى 3 فرنك سويسري لكل كيلوغرام سنة 2003. وبفضل السياسة الجبائية، انخفضت انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة انخفاضاً كبيراً، ففي الفترة 1998-2001 انخفضت الانبعاثات على المنتجات الخاضعة للضريبة بنسبة 12%، وفي الفترة 2001-2004 عندما تم تطبيق الضريبة بالكامل انخفضت الانبعاثات بنسبة أخرى قدرها 25%، ويرجع ذلك إلى التقليل من استخدام السيارات إلى حد كبير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الباسط على جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 92-93.

<sup>2</sup> Examens environnementaux de l'OCDE : Suisse l'essentiel 2017, OCDE, des politiques meilleures pour une vie meilleure, Paris, 2 Novembre 2017, p10.

\* المركبات العضوية المتطايرة: هي مذيبيات تستخدم في الصناعات التي تتطلب مواد سريعة التبخر، مثل صناعة الطلاء وقطع المعادن، فالقصد من ذلك هو فرض ضرائب على انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة داخل سويسرا للحد من آثارها خاصة على صحة الإنسان، يتم إعفاء صادرات المركبات العضوية المتطايرة أو تصدير السلع المحتوية عليها من الضريبة.

<sup>3</sup> Taxation, Innovation and the Environment, OECD, Green Growth Strategy, 2010, p 82.



### ثانيا: الضرائب على الطرق والسيارات

فرضت سويسرا ضريبة على السيارات الجديدة وضريبة على الطرق ومستخدميها في كل مرة يدخلون فيها المدن، وهذه الضرائب تحاول تطبيقها العديد من الدول التي تعاني من الازدحام الخانق كوسيلة لتقليل تكاليف هذا الازدحام. بحيث فرضت سويسرا الضرائب البيئية على السيارات وذلك لتحقيق أهداف منها:<sup>1</sup>

**1-** التحفيز نحو انخفاض الطلب، حيث أن فرض الضرائب البيئية على السيارات وخاصة الحديثة منها تؤدي إلى تقليل استهلاك السيارات.

**2-** استبدال السلع التي تسبب التلوث ببدائل أخرى أقل تلوثا للبيئة أو ما يسمى بالمنتجات الصديقة للبيئة.

### ثالثا: رسوم البضائع والنقل

سويسرا هي رابط أساسي في عبور البضائع بين شمال أوروبا (ميناء روتردام، على سبيل المثال) وجنوبها، في هذا السياق، تم إدخال رسوم خدمة مرتبطة بمركبات البضائع الثقيلة في عام 2001 لتحل محل الرسوم الموجودة مسبقاً على تداول هذه المركبات. وهكذا أصبحت سويسرا، إلى جانب ألمانيا والنمسا وجمهورية التشيك، واحدة من أربع دول في OECD التي لديها نظام تسعير وطني للطرق لمركبات البضائع الثقيلة. النظام السويسري هو الوحيد الذي يغطي جميع الطرق وليس فقط الطرق السريعة كما هو الحال في البلدان الثلاثة الأخرى. تعتمد الرسوم على المسافة المقطوعة ووزن السيارة. كما أنه يختلف وفقاً للملوثات المنبعثة لتشجيع تحديد الأسطول بمركبات أقل تلوثاً. بفضل هذا ومراعاة للمسافة المقطوعة، فإنها تحترم جزئياً مبدأ الملوث الدافع.<sup>2</sup>

### رابعا: النقل الجوي

منذ عام 1981، فرضت سويسرا ضريبة الهبوط المرتبطة بضوضاء الطائرات في مطاراتها الرئيسية، وتستخدم عائداتها لتمويل إجراءات الحد من الضوضاء ودفع تعويضات للسكان المحليين، تم إدخال ضريبة هبوط إضافية مرتبطة بانبعاثات أكسيد النيتروجين من الطائرات في عام 1997 في زيورخ، و 1998 في جنيف، و 2000 في برن و 2003 في بازل. وبذلك تم تخفيض الضجيج المتعلق بالضوضاء بحيث يكون التأثير على إيرادات المطار محايداً.

تعد سويسرا أول دولة (إلى جانب السويد) فرضت ضريبة هبوط مرتبطة بالانبعاثات، في عام 2010 قامت بمواءمة نظامها مع نموذج ضريبي يتم تنسيقه الآن في جميع أنحاء أوروبا. حتى ذلك الحين، تباينت ضريبة أكسيد النيتروجين حسب المحرك لتفضيل الطائرات منخفضة الانبعاثات. منذ عام 2010، تم تحسين هذا النظام لتقريب الضريبة من الانبعاثات الفعلية، وبالتالي تعزيز تطبيق مبدأ الملوث الدافع، منذ عام 2009، تم استخدام عائدات ضريبة الهبوط لتدابير الأمن ومكافحة التلوث في المطارات.

<sup>1</sup> عبد الباسط على جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

<sup>2</sup> Examens environnementaux de l'OCDE : Suisse 2017, Op.cit, p 12.

في عام 2014، تم تخصيص 35 مليون فرنك سويسري لمشاريع مكافحة التلوث\* التي سيتم تنفيذها من 2014 إلى 2021. كما يخضع بنزين الطائرات المخصص للرحلات الداخلية لضريبة الزيوت المعدنية والرسم على القيمة المضافة، يتم تخصيص ثلثي عائدات ضرائب البنزين للتمويل الخاص بالحركة الجوية، والذي يغطي تدابير السلامة والأمن والتدابير البيئية.<sup>1</sup>

### خامساً: الضرائب المتعلقة بالنفايات

ينص قانون حماية البيئة على أن إدارة نفايات البلدية يجب أن تمول وفقاً لمبدأ الملوث الدافع. كما تم إدخال رسوم أكياس النفايات في عام 1975 وهي مطبقة الآن في 90٪ من البلديات. ومع ذلك، توضح نفايات البلدية الصعوبات التي تواجهها سويسرا في الحد من تأثير الاستهلاك على البيئة. بحيث توقف طمر النفايات (بعد الحظر المفروض على دفن النفايات القابلة للاحتراق) وزادت معدلات إعادة التدوير مع إدخال الرسوم، ومع ذلك فقد فشل هذا النظام المشترك في تقليل إنتاج نفايات البلدية للفرد، والذي استمر في الزيادة منذ عام 1975 ولا يزال أعلى بكثير من متوسط لـ OECD. يمكن تفسير الصعوبات في الحد من إنتاج نفايات البلدية جزئياً بالحصة الكبيرة والمستقرة التي يشغلها الحرق، وقد تلقت 30 محرقة نفايات البلدية عند إنشائها دعماً مالياً عاماً وقع مشغلو المحارق اتفاقية طوعية مع الحكومة الفيدرالية لتقليل انبعاثات  $CO_2$  بنسبة 18٪ سنة 2020.<sup>2</sup>

### سادساً: ضريبة الطاقة والكربون

أعدت الفيدرالية قانوناً لتقليل انبعاثات  $CO_2$  مستخدماً ضريبة الكربون، وافق البرلمان على هذا القانون عام 1999، كما أعدت ثلاث تعديلات دستورية مستخدمة ضرائب الطاقة وجمعت التوقعات المطلوبة لوضع هذه المبادرات حيز الاقتراع، وفي نفس الوقت راجع البرلمان والحكومة تشريعات الطاقة وأعدت تعديلات لنظم الضرائب الفدرالية ونتيجة لكل هذا النشاط قدمت الاقتراحات الخاصة بـضرائب الطاقة للاقتراع عليها في سبتمبر عام 2000.<sup>3</sup> وفرضت سويسرا سنة 2008 ضريبة  $CO_2$  على عدد محدود من منتجات الطاقة، مثل زيت الغاز والغاز الطبيعي المستخدم لأغراض التدفئة، وفي المقابل قامت بإعفاء وقود النقل، ويشمل هذا المخطط نهجاً ابتكارياً لأن ارتفاع معدل الضريبة يرتبط بعدم تحقيق أهداف كمية محددة مسبقاً لخفض الانبعاثات. تم تحديد المعدل في البداية عند 12 فرنكاً سويسرياً (11 يورو) للطن الواحد من  $CO_2$  في عام 2008 وارتفع 84 فرنكاً سويسرياً (76 يورو) في جانفي 2016. وعلى الرغم من أن انبعاثات  $CO_2$  وهي ذات الصلة

\* تشمل هذه المشاريع مكافحة التلوث في سويسرا على مايلي: تركيب الألواح الكهروضوئية والمضخات الحرارية، واستبدال المركبات التي تعمل بالديزل بمركبات كهربائية، وتقييم تأثير انبعاثات الطائرات وتنفيذ تدابير صديقة للبيئة في المطارات بموجب القانون الاتحادي بشأن الطبيعة وحماية المناظر الطبيعية.

<sup>1</sup>Examens environnementaux de l'OCDE : Suisse 2017, Op.cit, P 123.

<sup>2</sup> Ibid, P 127.

<sup>3</sup> عبد الباسط على جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

بتقييم ما إذا كان قد تحقق هدف التخفيض المحدد سلفا - قد انخفضت خلال هذه الفترة، فإن الانخفاض لم يكن كافيا.

وقد تؤدي التعديلات الأخيرة للقانون السويسري إلى زيادات أخرى تصل إلى حد أقصى يبلغ 120 فرنكاً سويسرياً (109 يورو) للطن الواحد من  $CO_2$  لعام 2018.

يرتبط تصميم ضريبة ثاني أكسيد الكربون مباشرة بالتغيرات في سلوك مستخدمي الطاقة نظرا لأن المعدل يزداد إذا لم يتم بلوغ أهداف التخفيض المحددة سلفا.<sup>1</sup> لدى سويسرا أعلى معدل ضريبي على وقود النقل (17.71 يورو / GJ) مقارنة بالوقود المستخدم لأغراض التدفئة (1.38 يورو / GJ) أو توليد الكهرباء (1.19 يورو / GJ). ولديها ثالث أعلى معدل ضرائب على الطاقة على مستوى الاقتصاد ككل، عند 5.92 يورو/GJ، مقارنة بـ 2.7 يورو / GJ بمتوسط معدلات لدول OECD.<sup>2</sup>

#### سابعا: الإعانات والإعفاءات الضريبية البيئية في سويسرا

تعتمد سويسرا على مجموعة من الإعانات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الحكومة من أجل تشجيع القطاع البيئي ومن بينها نذكر:<sup>3</sup>

1- في عام 2014، قُدِّر دعم الوقود الأحفوري بمبلغ 260 مليون فرنك سويسري، في شكل إعانات وإعفاءات ضريبية؛

2- زيادة الإعانات الزراعية ذات الأهداف البيئية الصريحة بـ 6% من إجمالي المدفوعات لسنة 2000 إلى 23% لسنة 2015. وبموجب السياسة الزراعية 2014-2017، بحيث يجب على المزارعين إظهار أدائهم البيئي من أجل الاستفادة من الإعانات؛

3- اتخذت سويسرا خطوات هامة بإدماج كفاءة الطاقة في المباني والنقل المستدام في سياستها الاستثمارية العامة؛

4- كما تهدف إلى تشجيع الابتكار البيئي، فسويسرا في موقع متقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وهي تواصل تعزيزها من خلال وضع خطط رئيسية محددة المعالم للبحوث البيئية وبحوث الطاقة، فضلا عن التعاون الفعال مع القطاع الخاص.

<sup>1</sup> Environmental taxation and EU environmental policies, Luxembourg, Publications Office of the European Union, European Environment Agency Report, N° 17, Denmark, 2016, p 29.

<sup>2</sup> David Bradbury, Kurt Van Dender, Effective Carbon rates in Switzerland , pricing  $CO_2$  through taxes and emissions trading systems, OECD, p 01.

<sup>3</sup> Examens environnementaux de l'OCDE, Op.cit, p 11.

## المطلب السابع: تجربة هولندا

خلال التسعينيات، كانت هولندا واحدة من الدول الرائدة في استخدام الضرائب البيئية، وذلك بتبنيها الإصلاح الجبائي البيئي لأول مرة سنة 1996 بعد لجنتي الضرائب الخضراء اللتين أوصتا بالمضي قدماً في مثل هذه التدابير، تم إعادة تدوير الإيرادات المتأتية من ضرائب الكربون والطاقة إلى تخفيضات في ضريبة الدخل ومساهمات الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل وضريبة الشركات.<sup>1</sup> في مارس 1999 تأسست لجنة الضريبة البيئية في هولندا على يد وزير المالية، وذلك لتقييم الاحتمالات العملية لاستخدام الضرائب لتحسين الكفاءة البيئية والتطوير الحقيقي للاقتصاد، وتقديم اقتراحات حول تحضير النظام الجبائي، .... أعدت اللجنة ثلاث تقارير، نشر التقرير الأول في أواخر عام 1995، حيث عرض ترتيبات الضريبة الحالية خاصة في قطاع المواصلات مع توصيات بتغييرها وذلك بتخفيض الضريبة على السيارات الخاصة، ونشر التقرير الثاني سنة 1996 باحثاً عن احتمالات رفع الضرائب البيئية الموجودة وانتهى إلى أن دور ضرائب الطاقة محوري في هذا المجال، كما أوصى بتقديم خصومات ضريبية للأعمال الاستثمارية صديقة للبيئة، وفي هذا التقرير تم تقييم ضريبة  $CO_2$  الموجودة منذ 1980 بأشكال متعددة، وظهر أنها قللت من انبعاثات  $CO_2$  على المستوى القومي بنسبة 1 % في عام 1994، وتعامل التقرير الثالث والأخير للجنة مع احتمالات جعل النظام الجبائي الهولندي أكثر اخضراراً على المدى الطويل.<sup>2</sup>

### أولاً: ضريبة النفايات والإعانة المقدمة

أحد أهم التطورات المبكرة للجباية البيئية في هولندا هو وجود الكثير من الإجراءات الضريبية الصغيرة التي تهدف إلى تغييرات سلوكية معينة، مثل فرض ضريبة على التغليف. تشهد التطورات الأخيرة التخلي عن بعضها منها باسم تبسيط الضرائب، أو استجابةً لإلغاء الوعاء الضريبي، على سبيل المثال إلغاء ضريبة المكب، حيث تم استبدال المكب بشكل كبير بالحرق.<sup>3</sup> ولتشجيع استخدام النفايات كوقود، دخل برنامج الجودة البيئية لإنتاج الكهرباء حيز التنفيذ في 2003/06/1، كما خططت لتغيير ضريبة الطاقة التنظيمية ودعم إنتاج الكهرباء من النفايات، ويتم منح إعانة قدرها 0.029 يورو لكل كيلواط ساعي (KWh) من الكهرباء التي توفرها محطات الطاقة والمؤسسات المستقلة ومحطات الحرق، والتي تتمتع بكفاءة أعلى بنسبة 26٪، الغرض من هذا البرنامج هو تشجيع المؤسسات في المقام الأول على الاستثمار في الحرق كطريقة للاسترداد وليس كطريقة للتخلص.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, **Op.cit**, P 27.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

<sup>3</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, **Op.cit**, p 28.

<sup>4</sup> **Politique de l'environnement : Quelles combinaisons d'instruction d'instruments ?**, OCDE, Paris, France, 2007, p 62.

### ثانيا: الضريبة على تلوث المياه

تمثل الضريبة على تلوث المياه أهم بنود الضرائب البيئية في هولندا، ففي سنة 1983 تم فرض ضرائب على استخراج المياه الجوفية، وهذا بمعدل 0.01 فلورين  $M^3$  من المياه، وقد تم تخصيص إيرادات هذه الضريبة لتمويل البحوث والدراسات المرتبطة بالمياه الجوفية، كما تم تعديل معدلات هذه الضريبة سنة 1995 لتصبح 0.34 فلورين  $M^3$ ، بالنسبة لمؤسسات المياه، و 0.17 فلورين  $M^3$  بالنسبة للصناعيين الآخرين. وقد قدرت عائدات هذه الضريبة بـ : 310 مليون فلورين سنة 1995.

### ثالثا: الإعانات

اعتمدت هولندا أيضا، على سياسة منح الإعانات وخاصة بالنسبة للمشروعات المرتبطة بالطاقة، وهذا لتشجيع عمليات الصيانة والتحسينات المستمرة، وتقدم كذلك، إعانات للبحوث المرتبطة بمسائل البيئة والطاقات المتجددة. كما تستفيد العديد من البلديات الهولندية من إعانات البحوث المرتبطة بالبيئة تقدمها السلطات المركزية، لأجل مساعدتها على تمويل مشاريع فرز وجمع النفايات.<sup>1</sup>

### رابعا: بعض التغييرات في مجال الضرائب البيئية بعد الأزمة المالية لسنة 2008

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يتم إدخال العديد من الأدوات، وشهد عام 2010 تراجعًا عن بعض التدابير، عقب مجموعة دراسات بتكليف من الحكومة، والتي خلصت إلى أن الضرائب البيئية سيكون لها تأثير ضار على القدرة التنافسية، و من جهة أخرى كان مطلوبًا المزيد من الاتفاق الدولي بشأن خفض الانبعاثات في تلك الآونة.

خلال عامي 2011 و 2012، تم اقتراح التدابير المتعلقة بالضرائب البيئية والإعانات الضارة بالبيئة والتفاوض بشأنها بين العديد من الأحزاب السياسية الهولندية التي شكلت كتلاً مختلفة في البرلمان. وشملت هذه التغييرات ضريبة الطاقة ووقود السيارات، والإعفاءات الضريبية للتنقل بالسيارات، وإعانات الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري. تم طرح حزمة من الإجراءات في نهاية المطاف في ميزانية عام 2013، وذلك من أجل زيادة الإيرادات في المقام الأول، لكن المعارضة العامة لبعض هذه الإجراءات أدت إلى سحبها في نهاية المطاف، على سبيل المثال ما يسمى بـ "ضريبة الركاب"، والتي استلزمت إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الوقود المستخدم في التنقل. في الوقت نفسه، ولأسباب تتعلق بالإيرادات بشكل أساسي تم أيضًا سحب بعض إعانات الطاقة الخضراء (للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة)، إلى جانب إلغاء الإعفاء من ضريبة الفحم لمحطات الطاقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 225.

<sup>2</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, *Op.cit*, p 28.

بعد الأزمة المالية وما خلفته من عواقب على المستوى الاقتصادي بدأ الاهتمام السياسي أكثر بتطبيق ضرائب بيئية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، إلا أن هناك عراقيل تؤول دون تطبيق ضرائب جديدة على مستوى السياسة الجبائية الهولندية، بحيث بدأت بإلغاء الإعفاءات الجبائية وفرض ضرائب جديدة الهدف من ذلك زيادة الإيرادات، وإلغاء الحوافز وعدم فتح المجال أمام المشاريع الاستثمارية لأنها تحتاج إلى تمويل خاصة في المجال الطاقوي، بالإضافة إلى نقص البحث في المجال البيئي الذي يحتاج إلى دعم من الدولة، وبالتالي يدل على عدم استقرار النظام الجبائي الهولندي بسبب جدال الأحزاب السياسية على إيجابيات وسلبيات الضرائب البيئية.

### المطلب الثامن: تجربة المملكة المتحدة

تعد فترة (1995-2001) في مجال الإصلاح الجبائي البيئي إحدى فترات النقاش الفكري الذي سمح باغتنام الفرصة السياسية، تلاه بعد سنوات قليلة رد فعل عنيف وتراجع سياسي، فخلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك اهتمام أكاديمي متزايد باستخدام آليات السوق لمعالجة المشكلات البيئية، لا سيما المتعلقة بقضايا توليد النفايات واستخدام الوقود الأحفوري، رفضت الحكومة فكرة فرض ضريبة أوروبية على الطاقة الكربونية منتصف التسعينيات إلى حد كبير على أساس التبعية، كونها ترى أن الضرائب يجب أن تظل من اختصاص الدول الأعضاء وليس المفوضية الأوروبية. ومع ذلك، بحلول منتصف التسعينيات عندما كانت الدولة تخرج من الركود وكانت الحكومة بحاجة إلى عائدات ضريبية، بدأت وزارة المالية في اللجوء إلى الضرائب البيئية لزيادة الإيرادات، وفرض الرسم على القيمة المضافة لاستخدام الأسر للوقود، وفرض رسوم مكبات النفايات، وزيادة رسوم الوقود على الطرق بنسبة 3% ثم 5%، وفي المقابل خفضت الوزارة أيضاً ضريبة الدخل وضرائب الشركات.

عندما وصل حزب العمال إلى السلطة سنة 1997، قاموا بزيادة رسوم الوقود على الطرق إلى 6%، وقدموا سلماً لضريبة دفن النفايات، وضريبة تغير المناخ تم تقديمهم كإجراء من إجراءات الإصلاح الجبائي البيئي، حيث يتم استخدام الإيرادات لخفض ضرائب العمل، على الرغم من منح الصناعة كثيفة الاستخدام للطاقة إعفاء جزئياً إذا وقعت اتفاقيات طوعية لتحسين كفاءة الطاقة.

فعندما بدأ السعر العالمي للنفط في الارتفاع سنة 2000، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين و الديزل، حصل احتجاج بقيادة سائقي الشاحنات والمزارعين على دعم شعبي كبير وجعل ضريبة الوقود قضية سياسية كبيرة كافحت الحكومة للدفاع عليها على الرغم من وجود أدلة على أنها خفضت الانبعاثات ووفرت إيرادات كافية للسماح بتخفيضات ضريبية على الدخل، كل من الحزبين السياسيين الرئيسيين في المملكة المتحدة نفذوا فكرة الإصلاح الجبائي البيئي جزئياً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Chris Hewett & Paul Ekins, *Op.cit*, p p 24-25.

### أولاً: ضرائب الطاقة والكربون

بموجب بروتوكول كيوتو كان للمملكة المتحدة هدف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 12.5% وذلك بحلول سنة 2008 مقارنة بمستويات سنة 1990، وهذا يعني خفضاً من حوالي 210 مليون طن من مكافئ الكربون إلى 186 مليون طن، كما أن حكومة المملكة المتحدة كانت تهدف محلياً إلى تقليل انبعاثات  $CO_2$  بنسبة 20% بحلول عام 2010 مقارنة بمستوى عام 1990، وهذا يعني خفض من 161 مليون طن متري إلى 129 مليون طن متري، بين عامي 1990 و2003، انخفضت انبعاثات  $CO_2$  من الصناعة والتجارة بشكل كبير بنسبة 17% و 12% على التوالي، وبالكاد تغيرت الانبعاثات من المنازل والمصادر الأخرى، في حين ارتفعت الانبعاثات من النقل بنسبة 8%.

وبحلول عام 2003، كان النقل يمثل 27.3% من إجمالي انبعاثات  $CO_2$  في المملكة المتحدة، وتمثل الصناعة 28.1%<sup>1</sup> بحيث تم فرض ضريبة على ثاني أكسيد الكربون تماشياً مع التوجه العالمي، وبالتالي انخفضت انبعاثات  $CO_2$  من محطات الطاقة بنسبة 29% في التسعينيات ولكنها ارتفعت بنسبة 16% بين عامي 1999 و2005، وهذا يعكس زيادة استخدام توليد الطاقة بالفحم في تلك السنوات، كما تم إدخال ضريبة تغير المناخ (CCL) سنة 2001 كضريبة على الطاقة لقطاع الأعمال. إن إنتاج الطاقة هو مصدر رئيسي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المملكة المتحدة، لذلك تمثل الضرائب على إنتاج الطاقة وسيلة رئيسية لتقليل الانبعاثات عن طريق التخفيض.

وفقاً لاتجاهات الطاقة لشهر مارس 2006، ينتج عن إنتاج 1 جيجاوات ساعة من الكهرباء باستخدام الفحم 238 طنّاً من ثاني أكسيد الكربون، مقارنة بـ 207 طنّاً من النفط و 99 طنّاً من الغاز، كما انخفضت الانبعاثات من محطات الطاقة بنسبة 16% بين عامي 1990 و 2005.<sup>2</sup>

### ثانياً: الضريبة المتعلقة بمدافن النفايات

تم فرض ضريبة على مدافن النفايات في المملكة المتحدة سنة 1996، لتعكس التكلفة البيئية لطمر النفايات وكذلك للحد من توليد النفايات وتعزيز إعادة التدوير. فبفضل هذه الضريبة، انخفضت كمية النفايات المرسلّة إلى مدافن النفايات من 50 مليون طن في عام 2001 إلى 12 مليون طن في عام 2015.<sup>3</sup> كما تجمع المملكة المتحدة بين الرسوم الداخلية للتكاليف البيئية المرتبطة باستكشاف واستغلال النفايات والرسم على النفايات في مواقع دفنها من أجل تشجيع تقليل النفايات واستخدام المواد المعاد تدويرها تعتمد الرسوم الإجمالية على الكمية

<sup>1</sup> Andrew Leicester, **The UK Tax System and the Environment**, Copy-edited by Judith Payne, The Institute for Fiscal Studies 7 Ridgmount Street London WC1E 7AE, October 2006, p p 03-04.

<sup>2</sup> **Ibid**, p 85.

<sup>3</sup> عباسي صابر، زنودة إيمان، قراءة محددات فعالية وكفاءة الضرائب البيئية... أين نحن؟ تشخيص لتجربة دول الإتحاد الأوروبي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة جيلالي بونعامية بخميس مليانة، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 102.



المنتجة (تم تحديد سعرها عند 2.10 جنيه إسترليني).<sup>1</sup> تم دفن أكثر من 80% من نفايات البلدية في 1996-1997، وبحلول سنة 2004-2005 انخفضت إلى أقل من 70%.<sup>2</sup>

### ثالثا: الضرائب على النقل

من بين الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع النقل نذكر مايلي:<sup>3</sup>

**1-** في سنة 2001 تم إصلاح رسوم السيارات، يعتمد المبلغ المدفوع على نوع الوقود وتصنيف انبعاثات السيارة بحيث ارتفعت الفجوة بين معدلات الرسوم السنوية للمركبات ذات الانبعاثات المنخفضة والأعلى من 55 جنيهًا إسترلينيًا في 2001-2002 إلى 210 جنيهًا إسترلينيًا في 2006-2007، كما لا يقدم هذا النوع حوافز لقيادة أقل، لكنها تحفز سائقي السيارات على اختيار سيارات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود، فمن خلال استخدام هذه الرسوم انخفض متوسط انبعاثات السيارات الجديدة من 190 غ من CO<sub>2</sub> لكل كيلومتر في عام 1997 إلى 169 غ في عام 2005؛

**2-** ضمن سلم رسوم الوقود ترتفع الرسوم الحقيقية كل سنة بين عامي 1993 و 1999، ولكن تم التخلي عنها في نوفمبر 1999 (قبل احتجاجات أسعار الوقود لعام 2000)، وبحلول فيفري 2006 سجلت رسوم الوقود الحقيقية أدنى مستوياتها منذ جويلية 1997، حيث انخفضت بنحو 21% على الديزل مقارنة بذرورة مارس 1999، تعد رسوم الوقود تنازلية بين الأسر المالكة للسيارات ولكن ليس بين جميع السكان، حيث أن معدلات ملكية السيارات أقل بكثير بالنسبة للأسر الفقيرة؛

**3-** بين عامي 1990 و 2004، زادت الانبعاثات من الطيران بأكثر من الضعف. ومع ذلك، أدت الإصلاحات التي أدخلت على رسوم الركاب الجوية في عام 2001 إلى خفض معدلها إلى النصف بالنسبة لمعظم المسافرين داخل الاتحاد الأوروبي. كما يمكن أن يقدم هذا النوع حوافز على الهامش لتقليل الرحلات الجوية تشير دراسة إلى أن زيادة بنسبة 10% في أسعار الرحلات الجوية تقلل الطلب على الرحلات الترفيهية طويلة المدى بنسبة 10% والرحلات القصيرة بنسبة 15%؛

**4-** نظرًا لأن الانبعاثات من الرحلات الجوية هي نفسها تقريبًا سواء كانت الطائرة ممتلئة أو فارغة، وبالتالي تم فرض ضرائب على الرحلة بدلاً من المسافرين.

<sup>1</sup> Vincent Marcus, Peggy Duboucher, Atika Ben Maïd, et autres, **Op.cit**, p 18.

<sup>2</sup> Chris Hewett & Paul Ekins, **Op.cit**, p 04.

<sup>3</sup> Andrew Leicester, **Op.cit**, p p 03-04.

## المبحث الثاني: تجربي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

إلى جانب الإتحاد الأوروبي تعاني كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من مشاكل بيئية خاصة في مجال الانبعاثات الغازية، وبالتالي تعد من الدول المطالبة بتخفيضها، وهو ما أدى بهما إلى التوقيع على بروتوكول كيوتو والتعهد بهذا الالتزام في مدة محددة وبنسب محددة كذلك، بحيث تعد هذه الدول المتسببة الأولى والرئيسية في ارتفاع حجم الانبعاثات من الغازات الدفيئة خاصة  $CO_2$  المضر نتيجة لقطاعي الصناعة والنقل وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث لعرض تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتطبيقهما للسياسة الجبائية البيئية، مع الإشارة إلى قوانين حماية البيئة في اليابان وهيكل النظام الجبائي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكثر دول العالم اهتماما بالمشاكل البيئية المحلية، بالإضافة إلى ضريبة الكربون كأداة من أدوات السياسة الجبائية والتي تطالب بتطبيقها معظم الدول المتقدمة تماشياً مع الأوضاع البيئية لتفادي حدوث عواقب وخيمة بيئياً.

### المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول السبّاقة في حل المشاكل البيئية، والتي تدعو إلى تبني أدوات اقتصادية من أجل حماية البيئة من التلوث، نظراً لاهتمامها الكبير بهذه القضايا ودورها الفعال في المؤتمرات الدولية كما تبني سياسة جبائية بيئية تعتمد على الجانب التحفيزي عن طريق منح حوافز وإعفاءات ضريبية في مجالات متعددة وهو ما يميزها عن الإتحاد الأوروبي، وتحرص عند تنفيذ برامجها على التنسيق بين الآليات الاقتصادية بما فيها السياسة الجبائية بأدواتها إضافة إلى الآليات القانونية.

### أولاً: هيكل النظام الجبائي وبدايات تطبيق السياسة الجبائية البيئية

في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي عندما أصبحت حماية البيئة جزءاً من أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، أدرك جميع السياسيين أهمية وفعالية السياسة الجبائية كأداة لعلاج مشاكل بيئية معينة، قام الرئيس نيكسون بأول محاولة لتسخير النظام الجبائي لحماية البيئة من خلال اقتراح ضرائب على بعض انبعاثات البنزين وثنائي أكسيد الكبريت، كان من أبرز التشريعات في هذا الصدد قانون ضريبة الطاقة لعام 1978 الذي فرض ضريبة على السيارات التي تستهلك الكثير من الوقود، علاوة على ذلك سنة 1980 فرض القانون ضريبة على المواد الكيميائية الخطيرة التي مولت إيراداتها صندوق مخصص لتنظيف مواقع النفايات الخطرة. (Superfund).

في وقت لاحق وبالتحديد سنة 1980، وفقاً للمفاوضات بشأن بروتوكول مونتريال، تم سن قانون تسوية الإيرادات لعام 1989 لفرض ضريبة على المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون. ثم من التسعينيات فصاعداً، تحول التركيز إلى دمج قاعدة عريضة من ضرائب الطاقة وبرامج النفقات الضريبية والإنفاق المباشر للاستثمارات الخضراء. ينتشر نظام الضرائب بأكمله في الولايات المتحدة على مستويات مختلفة من الحكومة الفيدرالية، تعد ضرائب الدخل، ضرائب الإنتاج والضرائب العقارية وضرائب الضمان الاجتماعي أدوات قابلة للتكيف مع أدوات

الضرائب البيئية، على الرغم من أن مثل هذه الإجراءات الضريبية الفيدرالية قابلة للتطبيق على الصعيد الوطني، إلا أن للولايات الحرية في سن سياسات جبائية لحماية البيئة، غالبًا ما يتسبب هذا الاختلاف في أنظمة السياسة من دولة إلى أخرى في الانحراف والارتباك ويبتل مبدأ الفيدرالية من خلال التسبب في عدم التوحيد، حتى في بعض الحالات، تلعب البلديات دورًا مهمًا في تطبيق هذه الإصلاحات الجبائية.

و بموجب قانون بولدر Boulder المعدل لسنة 2010، تم فرض ضريبة على الكهرباء التي تمول برنامج المناخ في المدينة. وبالتالي، تعكس أدوات الجباية البيئية خصائص الأنظمة الجبائية التي يتم تسخيرها لها، ولا ينبغي تحليل كل أداة بمعزل عن غيرها بل في ضوء تفاعلاتها مع السياسات على مختلف مستويات الحكومة.<sup>1</sup>

### ثانيا: هيكل النظام الجبائي الأمريكي وعلاقته بالضرائب البيئية

إن استخدام أدوات السياسة الجبائية البيئية في الولايات المتحدة يتشكل حتمًا من خلال طبيعة الأنظمة الجبائية على مختلف مستويات الحكومة والتي تعتمد على ضرائب الدخل، ضرائب الإنتاج، ضرائب العقارات، وضرائب الضمان الاجتماعي، والثلاث الأولى منها قابلة للتكيف مع أدوات السياسة الجبائية البيئية.

كقاعدة عامة وليست مطلقة، تميل نفقات الضرائب البيئية إلى أن تندرج ضمن نظام ضريبة الدخل وغالبًا ما تتخذ ضرائب التلوث شكل ضرائب الإنتاج. تفرض معظم الولايات أيضًا ضرائب على الدخل، وضرائب الإنتاج أو المبيعات، وضرائب التراكات أو الميراث، والتي يمكن أن توفر فرصًا مماثلة للتدابير البيئية. على مستوى الولاية والمستوى المحلي، تدخل ضريبة الأملاك (ضريبة سنوية على قيمة الممتلكات العقارية) في الصورة فهي تلعب دورًا مهمًا في توليد الإيرادات لحكومات البلدية، فبموجب سياسات الدولة التي تنطبق على البلديات تعمل ضريبة الأملاك في كثير من الأحيان كوسيلة للنفقات الضريبية للأراضي غير المطورة، وتتخذ شكل تقييمات ضريبية مخفضة للأراضي الزراعية أو الغابات، أو أراضي الحفظ المحمية. مع وجود سلطة ضريبية مستقلة محدودة، قد تتمتع البلديات بحرية أقل في تصميم وتنفيذ الضرائب البيئية، لكن الاستثناءات تثبت أن هذه ليست قاعدة ثابتة.

وعلى الرغم من أن الرئيس نيكسون أراد السعي إلى فرض الضرائب البيئية، إلا أن حماية البيئة في الولايات المتحدة كانت راسخة الجذور في نظام رئيسي للقيادة والسيطرة، بدأ في عام 1970 مع القانون الاتحادي للسياسة البيئية الوطنية، وقانون الهواء النظيف، وإنشاء وكالة حماية البيئة، توسع ولم يمنع التركيز التنظيمي استخدام أدوات الجباية البيئية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Aratrika Deb, **Green Tax: An International Perspective**, National Law University, Mandor, Jodhpur, Rajasthan, India, National Journal of Environmental Law, Volume 1, Issue 1, 2018, p 33.

<sup>2</sup> Janet E. Milne, **Environmental taxation in the United States: The log view**, Lewis and Clark Review, Vol 15, N°02, April 2011, p 424-427.

## المطلب الثاني: الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية

تفرض الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية هدفها حماية البيئة من التلوث نذكر منها:

### أولاً: ضريبة المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون (The ozone Depleting Chemicals Tax)

إن الضريبة الاتحادية على المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون تقدم مثلاً إيجابياً على سمات تصميم السياسة الجبائية البيئية، وقد سُنّت هذه الاستراتيجية للمساعدة في معالجة مشكلة انبعاثات المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون التي تسبب تآكل طبقة الأوزون وترك الأرض أكثر عرضة للأشعة فوق البنفسجية. وبموجب بروتوكول مونتريال الدولي، وافقت البلدان على التخلص التدريجي من استخدام المواد الكيميائية الرئيسية المستنفدة للأوزون وعبرت الولايات المتحدة الاتحادية الأمريكية بالتزاماتها بموجب البروتوكول.

وترتبط الضريبة بدقة بين القاعدة الضريبية ومعدل الضريبة الخاص بالمشكلة البيئية، وتتألف القاعدة الضريبية من 20 مادة كيميائية معروفة بخصائصها في استنفاد الأوزون، وعلى نفس المنوال، فإن القاعدة الضريبية تستبعد بحق المواد الكيميائية التي تستهلك بالكامل في صناعة مادة كيميائية أخرى (مواد وسيطة) وبالتالي لن تُطلق أبداً في الغلاف الجوي. ويختلف معدل الضريبة باختلاف الإمكانيات المستنفدة للأوزون لكل مادة كيميائية. ويُضرب معدل الضريبة الأساسي الذي يزداد سنوياً في عامل استنفاد الأوزون لكل مادة كيميائية، باستخدام عوامل تم تحديدها في بروتوكول مونتريال الدولي.<sup>1</sup>

### ثانياً: ضريبة النفايات في مينيسوتا (Minnesota waste tax)

في عام 1989 تم زيادة ضريبة المبيعات 6.5% في ولاية مينيسوتا لتشمل خدمات القمامة، وفي عام 1990 زاد الدخل 24.3% (88) مليون دولار وتم الاستفادة من جزء من هذه المواد في تمويل برامج إعادة التصنيع وتقليل نسبة النفايات، وإمداد الأعمال الخاصة بإعادة التصنيع بالقروض والضمانات، ويستخدم الجزء الثاني في ردم مواقع دفن النفايات، وفرضت الولاية ضريبة على الكيماويات السامة المدرجة في قائمة جرد السموم.

### ثالثاً: ضريبة التبغ في كاليفورنيا (California Tobacco Tax)

في عام 1987 وافق سكان كاليفورنيا على اقتراح بفرض ضريبة إضافية على منتجات السجائر والتبغ، حيث تضمن الاقتراح فرض 25 سنت كضريبة إضافية مع الضرائب الموجودة فعلاً والتي تبلغ 10 سنت لكل علبة وتم تنفيذها في جانفي 1989، وفي عام 1990 زادت حصيلة هذه الضريبة لتبلغ 543 مليون دولار، وتم استخدام

<sup>1</sup> Janet E. Milne, *OP.cit*, p 430.

الأموال لتمويل برامج التعليم العام، وبرامج علاج إدمان النيكوتين بالإضافة إلى دفع التكاليف الصحية المرتبطة باستخدام التبغ.<sup>1</sup>

### رابعاً: ضريبة استهلاك الغاز (The Gas Guzzler Tax)

تستخدم الضريبة الفيدرالية على السيارات التي تستهلك الكثير من الوقود قاعدة ضريبية منطقية بيئياً ومعدل ضرائب، ولكنها تحتوي على ميزات تصميم تقلل من فعاليتها البيئية، فعلى الرغم من أن الضريبة تم سنها في عام 1978 استجابةً للمخاوف المتعلقة بالاعتماد على النفط المستورد بعد حظر النفط، إلا أن وجودها اليوم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمشاكل البيئية التي يسببها  $CO_2$  والانبعاثات الأخرى من احتراق المركبات الآلية للبنزين، بما في ذلك تغير المناخ.

تنطبق الضريبة على السيارات بناءً على اقتصادها في استهلاك الوقود، وهو عامل مهم يساهم في مستوى الانبعاثات، ويزيد معدل الضريبة بشكل مناسب مع انخفاض الاقتصاد في استهلاك الوقود، يبدأ معدل الضريبة من 1000 دولار للمركبات التي يكون اقتصادها في استهلاك الوقود أقل من 22.5 ميلاً للغالون الواحد ولكن أكثر من 21.5 ميلاً للغالون الواحد، وترتفع مع كل انخفاض بمقدار ميل واحد للاقتصاد في استهلاك الوقود حتى يصل إلى 7700 دولار للمركبات ذات الاقتصاد في استهلاك الوقود أقل من 12.5 ميلاً للغالون.

### خامساً: ضريبة But (The But Tax)

عندما تولى الرئيس كلينتون منصبه في عام 1993، كان مصمماً على خفض العجز الفيدرالي، بدأ فريقه على الفور بالنظر في ضرائب الطاقة، زيادة ضريبة الغاز أو ضريبة الكربون، أو ضريبة الطاقة تكون على أساس محتوى الطاقة من الوقود الذي يقاس بالوحدات الحرارية البريطانية (ضريبة But).

وإلى حد ما، تأثر الاختيار بين هذه البدائل بالحدث السياسي، وكان من الممكن أن تكون الزيادة الكبيرة في ضريبة الغاز إشكالية سياسية، نظراً لمعارضة كلينتون لاقتراح برفع ضريبة الغاز بمقدار 50 سنتاً للغالون أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، فضلاً عن التصور بأن زيادة ضريبة الغاز كانت متقلبة سياسياً. كان لضريبة الكربون المفضلة بيئياً أن يكون لها التأثير الأكثر أهمية على الفحم، كما انطوى الاختيار على الآثار الإقليمية النسبية لكل بديل وهو اعتبار ينطوي على آثار سياسية واقتصادية. ومن شأن فرض ضريبة على الغاز أن يكون له تأثير أكبر على المناطق التي يتعين على الناس فيها أن يقطعوا مسافات أطول دون خيارات النقل العام، ومن شأن فرض ضريبة على الكربون أن يؤثر أشد على المناطق التي تعتمد على اقتصاد الفحم أو مصادر الطاقة التي تعمل بالفحم. وبالنظر إلى هذه التحديات، استقر الرئيس كلينتون على ضريبة تستند إلى محتوى الطاقة But (ضريبة But). فتغطية الوقود الأحفوري والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية، كان من الممكن أن يؤثر على مناطق من البلاد

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 89.

بشكل متساو نسبيا. ووفقاً لتقديرات الإدارة، فإن الضريبة تختلف حسب المنطقة من 0.54% إلى 0.67% من الدخل الشخصي المتاح لدافعي الضرائب، على الأكثر في حدود 0.13%.<sup>1</sup>

#### سادسا: ضريبة التدخين (Smoking tax)

حظي مفهوم الضرائب على الأنشطة المدمرة بيئيا بدفعة قوية في الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1998 عندما وافقت صناعة التبغ على تعويض حكومات الولايات بمبلغ 251 مليار دولار على تكاليف الرعاية الصحية لعلاج الأمراض المرتبطة بالتدخين. وقد كان هذا في الواقع ضريبة بأثر رجعي على مليارات علب السجائر التي بيعت في الولايات المتحدة في العقود السابقة، وقد كان مبلغا مهولا يقرب من 1000 دولار أمريكي. وكان ذلك على ضريبة دخان السجائر وهو ملوث يدمر صحة الإنسان بدرجة قد تفوق أضرار جميع الملوثات الأخرى مجتمعة. وهذه الضريبة التي تؤديها الصناعة عن الأضرار المرتبطة بالتدخين سيتم تمويلها برفع أسعار السجائر. وقد ارتفع متوسط سعر بيع الجملة من السجائر في الولايات المتحدة فيما بين جانفي 1998 وأفريل 2001 دولار للعلبة إلى 2.21 دولار بزيادة قدرها 66% خلال عامين وهو ما يساعد على خفض تدخين السجائر.<sup>2</sup>

#### سابعا: ضريبة الكربون (Carbon tax)

منذ عام 1993، جعل الرئيس الأمريكي أوباما مكافحة تغير المناخ إحدى أولويات ولايته الثانية، في جوان 2013، أصدر البيت الأبيض خطة عمل الرئيس في هذا المجال كان الهدف من هذه الخطة هو تقليل انبعاثات CO<sub>2</sub>، لا سيما من خلال تطوير الطاقات النظيفة، كانت ضريبة الكربون في الولايات المتحدة موضوع اقتراح برلماني، وقد حصل هذا الاقتراح على دعم الرئيس الأمريكي في 4 في فيفري 2013.<sup>3</sup> بحيث أحرزت كندا تقدما في تسعير الكربون، كما أن المقاطعات الأربع الأكثر اكتظاظاً بالسكان لديها ضريبة الكربون ونظام الحد الأقصى والمتاجرة للانبعاثات، ففي معظم الولايات القضائية يتم فرض ضرائب منخفضة على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة والتدفئة.<sup>4</sup>

ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت وبشكل كبير في تبني نظام الرخص القابلة للتداول باعتباره أداة اقتصادية، فالواقع أنها تشهد تقدما كبيرا، وهذا لكون أمريكا رائدة وسباق في إدراجها منذ سنة 1976، وتضطلع وكالة حماية البيئة الأمريكية بمهمة السهر على إرساء وتطبيق أنظمة رخص التلويث القابلة للتداول في كامل التراب الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بالتلوث الهوائي وفي بعض الأحيان التلوث بالمياه.

<sup>1</sup> Janet E. Milne, *Op.cit*, p p 429-430 .

<sup>2</sup> ليستر براون، اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2003، ص 255.

<sup>3</sup> Les notes d'information du service fiscal de Washington, *Aperçu de la fiscalité environnementale des USA*, République Française, Ambassade de France Aux Etats-Unis D'Amérique, Finances Publique, Numéro 01, 2014, p 05.

<sup>4</sup> Examens environnementaux de l'OCDE, Canada 2017, OECD, canada, Décembre 2017, p 10.



ويستهدف برنامج " رخص التلويث الأمريكي " الحد من ظاهرة التلوث الجوي بالنسبة لمجموعة من الملوثات تتمثل في المحروقات، أكاسيد الآزوت، الجزئيات الدقيقة، أكاسيد الكبريت، أول أكسيد الكربون.

كما يتيح هذا النظام للمؤسسات الأمريكية الملوثة، إمكانية التكيف مع أهداف ومتطلبات تحقيق جودة بيئية معينة بأقل التكاليف وبمرونة كبيرة، ومنذ سنة 1995، تم إرساء نظام رخص مرتبط أساسا بالتحكم بانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت  $SO_2$  ، في إطار البرنامج العام لمكافحة ظاهرة الأمطار الحمضية.<sup>1</sup> ومن جهة أخرى أصبحت المكسيك أول دولة نامية تفرض ضريبة الكربون على مستوى الاقتصاد في عام 2014، وذلك من أجل تنفيذ تخفيضات الانبعاثات المخطط لها بموجب قانون تغير المناخ لسنة 2012، وتنوع إمداداتها من الطاقة نحو الطاقة المتجددة. تم تصميم ضريبة الكربون بحيث لا تعيق المنافسة الدولية، كما تشمل أنواع الوقود المغطاة الغاز الطبيعي والبروبان والبيوتان والبنزين والديزل ووقود الطائرات، وزيت الوقود وفحم الكوك والفحم. شهدت البلاد احتجاجات ضد ارتفاع تكاليف الوقود في عام 2017.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الإعفاءات والحوافز الجبائية للولايات المتحدة الأمريكية

منذ عام 1993، تحول الاهتمام إلى النفقات الضريبية التي تقلل من تكلفة الخيارات الصديقة للبيئة. في الفترة الأخيرة، وقع الرئيس أوباما على قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي الصادر في 17 فيفري 2009 لتنفيذ العديد من البرامج المتعلقة بشكل رئيسي بالطاقات المتجددة (الرياح، والطاقة الشمسية، والكتلة الحيوية) وإنفاق البنية التحتية التي تتضمن حوافز جبائية.<sup>3</sup>

نص التشريع في عام 1969 على تخفيضات لمرافق مكافحة التلوث، كما تضمن قانون ضريبة الطاقة لعام 1978 على حوافز للطاقة المتجددة، كما أن قانون سياسة الطاقة لعام 1992 أدخل حوافز جبائية على مركبات الوقود البديل، والإعفاءات الضريبية على الإنتاج للكهرباء المنتجة من مصادر متجددة.

وفي عام 2005، وفرت التشريعات الشاملة للطاقة مزايا ضريبية للفحم النظيف، والمباني والأجهزة ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، والمركبات البديلة للسيارات ووقود السيارات، وقد تضمن تشريع التحفيز الاقتصادي في أواخر سنة 2008 في عهد الرئيس بوش وأوائل سنة 2009 في عهد الرئيس أوباما حوالي 38 مليار دولار في شكل حوافز جبائية للطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة، والتكنولوجيات منخفضة الكربون.

<sup>1</sup> مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 234.

<sup>2</sup> **Fiscal Policies for Development and Climate Action**, World Bank Group, International Development in Focus, International Bank for Reconstruction and Development, 2019, p 271.

<sup>3</sup> **Aperçu de la fiscalité environnementale des USA**, Les notes d'information du service fiscal de Washington, République Française, Ambassade de France Aux Etats-Unis D'Amérique, Finances Publique, Numéro 01, Année 2014, p 05.



وتعالج النفقات الضريبية طائفة واسعة من المسائل البيئية، وهي لم تحدد إلا بإيجاز وجزئي في القائمة التالية:<sup>1</sup>

أولاً: خصم ضريبي من أجل الإصلاح البيئي للحقول البنية (الحقول المصابة بالتلوث)؛

ثانياً: الإعفاءات الضريبية للمنازل الجديدة ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، والتحسينات على المنازل القائمة وتصنيع الأجهزة الموفرة للطاقة؛

ثالثاً: خصم ضريبي للمباني التجارية الموفرة للطاقة؛

رابعاً: خصم ضريبي لإنتاج الكهرباء من أجل إعادة بيعها من الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية أو الطاقة الشمسية والنفايات الصلبة وغيرها من المصادر؛

خامساً: خصم ضريبي للشركات التي تستخدم خلايا الوقود أو طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية احتياجاتها الداخلية؛

سادساً: خصم ضريبي لمشتري السندات الصادرة لبعض مشاريع حفظ الغابات أو الطاقة المتجددة أو مشاريع حفظ الطاقة؛

سابعاً: الإعفاءات الضريبية لشراء مركبات الوقود البديلة وتركيب البنية التحتية للتزود بالوقود؛

ثامناً: إعفاء ضريبي لاستثمارات الشركات المصنعة في عمليات التصنيع لمجموعة واسعة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون، خصم ضريبي على إنتاج وقود الديزل منخفض الكبريت وخصم من التكاليف الرأسمالية للمصافي التي يتم تكبدها للامتثال للوائح منخفضة الكبريت.

يوفر الإعفاء الضريبي لإنتاج الطاقة المتجددة خصماً ضريبياً قدره 2 سنت/كيلوواط ساعة من الكهرباء المولدة من مصادر متجددة مؤهلة (الطاقة الشمسية أساساً، والرياح. وبدلاً من ذلك، يمكن للشركات أن تأخذ خصماً ضريبياً للاستثمار بنسبة 30% من تكلفة الاستثمار في المعدات المؤهلة لتوليد الطاقة. وهذه الاعتمادات تخفض تكلفة توليد الطاقة من مصادر متجددة، وبالتالي تشجع على استخدام الطاقة المتجددة. ويمكن اعتبار هذه السياسة بمثابة تصحيح لعوامل خارجية للتلوث، بقدر ما تحل الطاقة المتجددة محل مصادر كهرباء أخرى أكثر تلويثاً (وأن تلك العوامل الخارجية للتلوث لا تُصححها بالفعل سياسات أخرى). وقد يزعم المرء أيضاً أن السياسة العامة تتناول العوامل الخارجية في تطوير التكنولوجيا (مثل الآثار غير المباشرة للبحث والتطوير)، ولو أن هذا التبرير أكثر هشاشة، نظراً إلى أن هذه التكنولوجيات ليست جديدة وأن الولايات المتحدة تمثل حصة صغيرة نسبياً من الطلب العالمي.<sup>2</sup>

أما من ناحية الحوافز الجبائية التي تمنحها بعض المناطق من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية البيئة نجدتها تختلف من ولاية لأخرى نعرضها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Janet E. Milne, *Op.cit*, p p 440-441.

<sup>2</sup> Robertson C. Williams III, *Environmental Taxation*, University of Maryland, Resources for the Future, and NBER, December 2016, p p 30-31.

جدول رقم: (3-13) الإعفاءات والحوافز الجبائية البيئية الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية

الولاية	الحافز الضريبي
كاليفورنيا	خصم ضريبي للمعدات المستخدمة في إنتاج منتجات إعادة التدوير، بغية تشجيع وتطوير المنتجات المصنعة من مواد إعادة التدوير
كولورادو	خصومات في ضريبة الدخل على الاستثمارات المرتبطة بتكنولوجيات إعادة تدوير البلاستيك
فلوريدا	إعفاء من ضريبة المبيعات على مشتريات آلات ومعدات إعادة التدوير
اليونس	إعفاء من ضريبة المبيعات على معدات إعادة التدوير
انديانا	إعفاء ضريبي للمباني والمعدات و الأراضي المستخدمة في إعادة تدوير النفايات لإنتاج منتجات جديدة
كينيكى	إعفاءات ضريبة لأنشطة إعادة التدوير
ماي	خصم ضريبي للأعمال بنسبة 30% من تكلفة معدات إعادة التدوير، وإعانات محلية لتغطية تكاليف نقل الخردة المعدنية
نيوجيرسي	إعفاء على ضريبة المبيعات بنسبة 60% على شراء معدات وآلات إعادة التدوير
نيوكارولينا	خصم على ضريبة الدخل وإعفاءات لمعدات إعادة التدوير
تكساس	إعفاءات ضريبية خاصة لمؤسسات إعادة تدوير الرواسب الطينية
أوتا	دفع \$ 21 لكل طن من العجلات المطاطية، تحتاج إلى إعادة التدوير ليتم تحويلها إلى عجلات جديدة
فيرجينيا	خصم 10% على الآلات والمعدات المستخدمة في إعادة تدوير المواد
واشنطن	إعفاء من ضريبة المبيعات على معدات تقليل الانبعاثات وإعادة تدوير
أوريجون	خصومات على ضريبة الدخل وتسهيلات لمعدات إعادة التدوير

المصدر: مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 233.

ومن جهة أخرى تمنح الولايات المتحدة الأمريكية حوافز على المباني الخضراء وفقاً لوكالة حماية البيئة الأمريكية فإن المبنى الصديق للبيئة أو الأخضر هو هيكل مسؤول بيئياً وفعالاً طوال فترة وجوده. تشمل سمات المباني الخضراء كفاءة الطاقة والمياه، حماية صحة الساكن، تحسين الإنتاجية والحد من النفايات والتلوث والتدهور البيئي. تعد صناعة البناء في الولايات المتحدة واحدة من أكبر الصناعات في العالم، يوجد في الولايات المتحدة أكثر من 223 ألف شركة في صناعة البناء، تمثل أكثر من 531 مليار دولار أمريكي من الإيرادات السنوية، وما يقرب من 62 مليار دولار أمريكي في الأجر السنوي لأكثر من 1.7 مليون موظف، ينظم مجلس المباني الخضراء الأمريكي سياسة المباني الخضراء في الولايات المتحدة، تتمثل مهمتها في تغيير طريقة تصميم المباني والمجتمعات وبنائها وتشغيلها. يعتقد المجلس أن المبنى يكون أكثر فائدة بيئياً واقتصادياً عندما يوفر لشاغله مساحات أكثر إشراقاً وصحة للعيش والعمل واللعب. يؤدي دور مجلس المباني في اعتماد المباني الخضراء الجديدة إلى زيادة الحوافز الجبائية، هذا مهم بشكل خاص لأن الولايات المتحدة تتصدر مؤشرات الضرائب العالمية بسبب الحوافز الفيدرالية

الواسعة للمباني الخضراء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، المباني مسؤولة عن حوالي ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، بما في ذلك الانبعاثات غير المباشرة.<sup>1</sup>

لعمل على الحد من التلوث البيئي خاصة التلوث الهوائي بالانبعاثات الغازية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسن قانون الهواء النظيف والذي تسعى من ورائه إلى الحد من انبعاثاتها الغازية تماشيا مع ما تم الاتفاق عليه دوليا، وبالتنسيق مع هذا القانون فرضت مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية والتي تتعلق بالتلوث الهوائي ضريبة المواد المستنفذة لطبقة الأوزون التي تعد نموذج ناجح للتجربة الأمريكية بالإضافة إلى النموذج الثاني والمتمثل في الضريبة المفروضة على وقود السيارات، بالإضافة إلى ضرائب أخرى إلا أنها لم تحقق نجاحا مثل الضريبتين السابقتين.

ومن جهة أخرى نجد أن السياسة الجبائية للولايات المتحدة تمنح مجموعة من الإعفاءات والخصومات والحوافز الجبائية، وهو ما يميزها عن غيرها من السياسات الجبائية للدول الأخرى، وبالتالي يتفوق النظام الجبائي الأمريكي عن النظام الجبائي الأوروبي بهذه النقطة، خاصة الإعفاءات و التحفيزات الممنوحة لقطاعي النقل والصناعة من أجل طاقة نظيفة ومتجددة، بالإضافة إلى نموذج البنائيات الخضراء المعتمد في الولايات المتحدة.

### المطلب الرابع: تجربة اليابان

تعد اليابان من بين الدول العشر الأوائل الأكثر انبعاثا لغازات الاحتباس الحراري، ومن بين الدول المطالبة بتخفيض هذه الغازات إلى مستويات مقبولة للحد من التلوث الجوي، وبالتالي عملت على تبني سياسة جبائية متنوعة بأدواتها، وآخر ما فرضته هو ضريبة الكربون تماشيا مع المتطلبات الدولية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تخفيض الانبعاثات الغازية بأنواعها خاصة ثاني أكسيد الكربون إلى 80% بحلول سنة 2050. وهو ما أدى بنا إلى التطرق لهذه التجربة من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتعلق بدور سياستها الجبائية في حل المشاكل البيئية وهل حققت الأهداف المسطرة كغيرها من دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

#### أولا: لمحة عن قوانين حماية البيئة في اليابان

تستند السياسات البيئية اليابانية إلى قانونين أساسيين: القانون الأساسي لمكافحة التلوث البيئي الذي تم سنه في عام 1967، وقانون حماية الطبيعة الذي تم سنه في عام 1972، وقد نجحت هذه القوانين التي صيغت لمكافحة التلوث الصناعي الخطير والحفاظ على البيئة الطبيعية، ومع ذلك، نظراً لأن نظامها الاجتماعي والاقتصادي وأسلوب حياتها قد أخذ بشكل متزايد على طبيعة الإنتاج الضخم، والاستهلاك الشامل فإن الإطار القانوني القائم آنذاك، والذي كان يعمل بشكل أساسي من خلال فرض القيود، لم يعد قادراً على التعامل بشكل

<sup>1</sup> Kali Waller, **Environmental Tax Incentives: What the United States Can Learn From the Netherlands and Japan**, Golden Gate University Environmental Law Journal, Vol 8, May 2015, p 161.

مناسب مع التعقيد والتنوع الناشئ حديثاً، ومع المشاكل البيئية مثل التلوث الحضري والمنزلي، والمشاكل البيئية العالمية.

وفي نوفمبر 1993، تم سن قانون البيئة الأساسي لرسم اتجاه جديد للسياسات البيئية الأساسية في اليابان هدفه الأساسي هو حماية البيئة من خلال الاعتراف بما كنظام أساسي لدعم الحياة والذي يجب نقله إلى الأجيال القادمة، يتحقق هذا الهدف من خلال بناء مجتمع مستدام اقتصادياً، والمساهمة بشكل إيجابي في الحفاظ على البيئة العالمية.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى زادت الضغوطات على اليابان من أجل اعتماد تدابير لمكافحة تغير المناخ منذ سنة 1997 مباشرة بعد اتفاق بروتوكول كيوتو. بحيث أصبح القانون المتعلق بتعزيز تدابير التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري ساريا سنة 1998. طلب هذا القانون من الدوائر التجارية وأرباب المنازل محاولة تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة اعتمدت جهود الحد من الانبعاثات الناتجة عن الأعمال التجارية على خطة العمل التطوعي التي تقودها جمعية **Keidanren**\*. في عام 2009، قدمت الحكومة اليابانية مشروع قانون أساسي بشأن تدابير مكافحة الإحتراز العالمي إلى البرلمان، حدد مشروع القانون هدفاً متوسط المدى لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% أقل من مستوى عام 1990 في عام 2020، وهدف بعيد المدى بنسبة 80% أقل من مستوى عام 1990 لسنة 2050. وتشمل الأهداف الأخرى في زيادة حصة الطاقة المتجددة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية إلى 10% بحلول عام 2020، تضمنت التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف مقترحات لضرائب الكربون وكذلك مخطط تداول الانبعاثات.

في عام 2010، اقترحت وزارة البيئة في اليابان "نظام تداول الانبعاثات" الذي ينفذ في عام 2013، على الرغم من الطلبات القوية لتطبيق "نظام تداول الانبعاثات" من المنظمات البيئية غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، اقترح الحزب الحاكم (أي الحزب الديمقراطي الياباني) تأجيل تنفيذه في 17 ديسمبر 2010، بسبب معارضة Keidanren، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السلبية المحتملة. في نهاية عام 2010، اختارت الحكومة اليابانية إدخال ضريبة الكربون سنة 2011 بدلاً من نظام تداول الانبعاثات. ومع ذلك، تم تأجيل تنفيذ هذه الضريبة سنة 2012 بسبب تأثير تسونامي عام 2011 في اليابان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> The Basic Environment law and basic Environment Plan, Available at:

[http://www.env.go.jp/en/laws/policy/basic\\_lp.html](http://www.env.go.jp/en/laws/policy/basic_lp.html) Page consulté le: 12/03/2021.

\* جمعية الأعمال العامة الأكثر نفوذاً في اليابان والتي تنتمي إليها 1281 شركة رائدة و 127 اتحاداً صناعياً، مهمتها تسريع نمو الاقتصاد الياباني والعالمي وتعزيز الشركات لخلق قيمة مضافة لتحويل الاقتصاد الياباني إلى اقتصاد مستدام.

<sup>2</sup> Soochool Lee, Hector Pollitt, and Kazuhiro Ueta, **An Assessment of Japanese Carbon Tax Reform Using the E3MG Econometric Model**, The Scientific World Journal, 10 October 2012, p 02.

### ثانيا: السياسة الجبائية البيئية في اليابان

حتى التسعينيات، كانت الضريبة البيئية في اليابان مخصصة أساسًا لانبعاث الملوثات ومنتجات الطاقة، وتتجسد بشكل أساسي في ضريبة وقود السيارات، منذ تسعينيات القرن الماضي، كثفت الحكومة جهودها لحماية البيئة. تنقسم السياسة الجبائية البيئية تقريبًا إلى فئتين: الأولى هي الضرائب التي تتمثل أهم أهدافها في: النفايات، الوقود والمركبات، والفئة الثانية هي الإجراءات الجبائية المتعلقة بمعدات معالجة النفايات ومكافحة التلوث.

من أجل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية وحماية البيئة على أساس محاولة تقليل عبء الإنفاق، قرر اليابانيون إطلاق جولة جديدة من إصلاح النظام الجبائي البيئي، والتي تركز بشكل أساسي على ضريبة الكربون المحدد في برنامج الإصلاح، على هذا الأساس، وفقًا لثلاث مراحل، تم رفع معدلات الضرائب، حتى تتمكن من ضمان تنفيذ أفضل لأنماط توزيع العبء الضريبي مع "معدل ضريبي منخفض، قاعدة ضريبية واسعة"، وذلك لمنع العبء الضريبي لبعض الصناعات أو القطاعات الثقيلة للغاية، وتساعد على ضمان عدالة الضرائب البيئية.<sup>1</sup>

اعتمدت اليابان على تنفيذ سياسة جبائية بيئية تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل بالدرجة الأولى في تخفيض الانبعاثات الغازية، فمن بين الضرائب المتبعة في التجربة اليابانية نذكر مايلي:

### 1- الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على الطاقة

يبين الجدول الموالي بعض من الضرائب والرسوم التي تعتمد عليها اليابان من أجل حماية البيئة وهي كالتالي:

<sup>1</sup> Shen Jian- fei, Yi Ying, Sun Qiao, **International Experience of Environmental Taxes and Its Implications for China**, International Conference on Mechatronics, Electronic, Industrial and Control Engineering (MEIC 2014). P1461.

جدول رقم: (3-14) الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على الطاقة في اليابان

موضوع الضريبة	معدل الضريبة	كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية
ضريبة البنزين (الدولة)	48.6 ين ياباني / اللتر	المالية العامة
ضريبة البنزين المحلية	5.2 ين ياباني / اللتر	المالية العامة
ضريبة النفط والغاز للسيارة	17.6 ين ياباني / اللتر	المالية العامة
ضريبة تسليم زيت الديزل	32.1 ين ياباني / اللتر	المالية العامة
ضريبة وقود الطائرات	18 ين ياباني / اللتر معدل الضريبة الخاص بمارس 2014	صيانة الطيران (9/2 من عائدات الضرائب تمنح كتكلفة لتدابير الطيران في المدن والولايات المتعلقة بالطيران)
ضريبة البترول والفحم	النفط الخام والمنتجات البتروولية والغازية والهيدروكربونات والفحم الفحم: 670 ين ياباني /طن.	-تدابير إمدادات الطاقة المستمرة: مثل تخزين النفط والغاز الطبيعي من أجل ضمان إمدادات مستقرة وغير مكلفة من النفط والفحم والغاز الطبيعي القابل للاشتعال
حكم خاص للضريبة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ	النفط الخام والمنتجات البتروولية 760 ين ياباني/كيلولتر الفحم: 670 ين ياباني/ كيلو لتر	-تدابير تطوير هيكل الطلب على الطاقة: تدابير مثل توفير الطاقة، والطاقة المتجددة، الحد من انبعاثات CO <sub>2</sub> ومن أجل بناء هيكل طاقة مستقرة ومناسبة وفقا للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في الداخل والخارج.
رسوم الطاقة الكهربائية	الكهرباء المباعة بواسطة المرافق العامة للكهرباء	-مرافق توليد الطاقة الكهربائية: يتم منحها عملا بأحكام قانون تنمية المناطق المجاورة مرافق توليد الطاقة الكهربائية، والتدابير المالية للمساهمة في تركيب المرافق المستخدمة لتوليد الطاقة الأخرى وتشغيلها. -تدابير استخدام الطاقة: التدابير المالية لتعزيز استخدام المرافق لتوليد الطاقة، لضمان السلامة ولتسهيل إمداد الكهرباء عن طريق مرافق لتوليد الطاقة.

Source: Environment-Related Tax System in Japan, August 2012, p 01. Available at:  
[https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20120814a\\_ertj.pdf](https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20120814a_ertj.pdf) Page consulté le: 15/03/2021.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

تم وضع استثناءات لتجنب العبء الثقيل على قطاعات معينة (الطيران على سبيل المثال) أو أنواع الوقود الأحفوري (مثل النفط الثقيل للزراعة والغابات وصيد الأسماك)، يتم تخصيص الإيرادات من الضريبة للتدابير المتعلقة بالطاقة التي تخفف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مثل تدابير توفير الطاقة، وتعزيز تطوير الطاقة المتجددة، وتطوير استخدام الوقود الأحفوري النظيف والفعال.<sup>1</sup>

### 2- الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع النقل

الجدول الموالي يبين الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على قطاع النقل في اليابان:

جدول رقم: (3-15): الرسوم البيئية المفروضة على النقل في اليابان

موضوع الضريبة	معدل الضريبة	تخصيص الإيرادات الضريبية
السيارات السيارات التي تم فحصها من أجل الحصول على شهادة تفتيش وإخطار السيارة الخفيفة لاستلام رقم تعريف السيارة	-	المالية العامة يمنح 407 / 1000 من حصيلة الضرائب للصندوق العام للمدن. يتم إصدار جزء من الإيرادات الضريبية كمصاريف تعويض عن الأضرار المرتبطة بالتلوث
السيارة السيارة أو الشاحنة التي تم شرائها	إجمالي الانبعاثات 1.5 - 2 لتر يتم دفع 39.500 ين ياباني سنويا	المالية العامة
المركبات الخفيفة، دراجات بواسطة محرك رئيسي	الوزن الخفيف والسيارات الخاصة 7.200 ين ياباني /السنة	المالية العامة
السيارة التي يتم اكتسابها	سيارة خاصة: 5% من سعر الشراء سيارة الأعمال والمركبات الخفيفة: 3% من سعر الشراء	المالية العامة

Source: Environment-Related Tax System in Japan, Op.cit, p 01.

بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على قطاع النقل والطاقة تفرض اليابان مجموعة أخرى من الضرائب.

<sup>1</sup> Japan The World's Carbon Markets: A Case Study Guide to Emissions Trading, CDC Climat Research, Environmental Defense Fund, IETA, May, 2015, p 08.



**3- المدفوعات المقدمة لإدارة الغابات والممولة من الضرائب البيئية:** فرضت 29 محافظة في اليابان منذ عام 2003 ضرائب بيئية في مجال الغابات، وهي تمثل ضرائب تقتضي دفع المستفيدين لمبالغ مالية مقابل الحصول على خدمات النظام الإيكولوجي للغابات، ويخصص جزء من الإيرادات ل يتم دفعه إلى مالكي الغابات الذين يصرفونه على أعمال إدارة الغابات التي تعنى بحماية المناطق الحرجة لمجمعات المياه، وقد بدأت خطط المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي التي يمولها القطاع الخاص تترسخ، ويمكن تلخيص أحد الدروس المستفادة في ضرورة تحديد معدلات الضريبة عند مستويات مناسبة من أجل إدراج إيرادات كافية لخطط المدفوعات.<sup>1</sup>

**4- رسوم على المياه:** تفرض اليابان رسوم المياه على مستخدمي الزراعة من أجل تحسين الأراضي البالغ عددها 6000 مقاطعة التي تستخدم كمناطق للري، ويتم فرض رسوم إضافية بالنسبة للمناطق المنخفضة المستصلحة والتي يتم فيها استخدام المضخات للري والصرف الصحي على حد سواء. و أكثر من 90 % للعبوات التي تستخدمها، تستند الرسوم على أساس المنطقة. وتستند الرسوم أيضا إلى منطقة بها مرافق للري تميز بين الأراضي المرتفعة وغير المرتفعة. ويهيمن الأرز على الأراضي المروية، وتعتبر جميع حقول الأرز تقريباً مروية.<sup>2</sup>

**5- ضريبة على التدابير المضادة للاحتباس الحراري:** تم تنفيذ ضريبة للإجراءات المضادة للاحتباس الحراري تدريجياً في اليابان اعتباراً من أكتوبر 2012 ووصلت إلى معدل الضريبة المخطط أصلاً في أبريل 2016، وهي تغطي استخدام جميع أنواع الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم، يتم تحديد معدل الضريبة لكل كمية وحدة معينة (كيلو لتر أو طن) بحيث يكون العبء الضريبي مساوياً لـ 289 ين ياباني (2.75 دولار أمريكي) لكل طن من انبعاثات  $CO_2$  وإضافته إلى ضريبة البترول والفحم. وبالمقارنة مع الدول الأخرى، لا يزال المعدل منخفضاً جداً، يتم توجيه الإيرادات من هذه الضريبة إلى الطاقة المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون وتدابير ومعدات توفير الطاقة.<sup>3</sup>

**6- ضريبة الكربون:** إن تغير المناخ مسألة عالمية هامة وملحة. ولتحقيق مجتمع منخفض الكربون، تهدف اليابان إلى الحد من انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80% بحلول عام 2050. كما أن قرابة 90 % من انبعاثات الغازات الدفيئة في اليابان هي  $CO_2$  (ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة)، ومن أجل التخفيض الجذري للغازات الدفيئة من الضروري تعزيز تدابير التحكم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في الأجلين المتوسط والطويل. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالحد من الاعتماد على الطاقة النووية فإن المزيد من

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة، المادة 11 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، التدابير الحافظة، المعلومات وحالات الممارسات الجيدة من مختلف المناطق بشأن تحديد التدابير الحافظة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافظة الإيجابية، أكتوبر 2010، ص 18.

<sup>2</sup> James E. Nickum, Chisa Ogura, **Agricultural Water Pricing: Japan and Korea**, Japan Office, Asian Water And Resources Institute, OECD, 2010, p 08.

<sup>3</sup> William Acworth, Maia Hall, and others, **FACTSHEET Experiences with Carbon Pricing in Germany, the EU and Japan**, ECOS Consult GmbH / adelphi consult GmbH, 16/02/2021, p 20.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

التعزيز لتدابير التحكم في انبعاثات هذا الغاز مثل تعزيز الطاقة الموفرة وتجديدها، أصبحت أكثر أهمية مما كانت عليه قبل زلزال شرق اليابان الكبير (حدث في 11 مارس 2011).

تأسست "ضريبة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ" (ضريبة الكربون) كنتيجة للإصلاح الجبائي للسنة المالية 2012. وعلى وجه التحديد، باستخدام عامل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وقود أحفوري، يتم تعيين معدل الضريبة لكل وحدة كمية (كيلو لتر أو طن) بحيث يكون كل عبء ضريبي مساوياً لـ 289 ينًا يابانياً لكل طن من انبعاثات CO<sub>2</sub>. علاوة على ذلك، لتجنب الزيادة السريعة في العبء، يتم رفع معدلات الضرائب على ثلاث مراحل على مدى ثلاث سنوات ونصف.<sup>1</sup> والجدول الموالي يوضح طبيعة هذه الضرائب:

جدول رقم: (3-16) ضرائب الكربون و الطاقة المفروضة في اليابان (ين ياباني)

2016	2014	2012	2011	مصادر طاقة الوقود الأحفوري	
260	250	250	-	ضريبة الكربون	النفط الخام والمنتجات البترولية (لكل كيلو لتر)
2800	2540	2290	2040	الضريبة العامة	
260	260	260	-	ضريبة الكربون	الهيدروكربون الغازي (للطن)
1860	1600	1340	1080	الضريبة العامة	
230	220	220	-	ضريبة الكربون	الفحم (للطن)
1370	1140	920	700	الضريبة العامة	

Source : Japan The World's Carbon Markets: A Case Study Guide to Emissions Trading, Op.cit, p 09.

تعد اليابان من بين الدول الاقتصادية الكبرى في العالم، ومن الدول الأولى المصدرة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لذا وقعت على بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى تخفيض الانبعاثات الغازية وتحقيق الحياد الكربوني، كما تسعى إلى العمل على تخفيض حجم الانبعاثات من خلال تبني تطبيق ضريبة الكربون التي تجدها الحل المناسب من بين السياسات الاقتصادية الأخرى، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اليابان تفرض معدلات ضريبية منخفضة بالنسبة لضريبة الكربون والتي تم تطبيقها بداية من 2012 مقارنة بدول أخرى التي تفرضها بمعدلات أكبر، كما أنها لم تتعدى 260 ين ياباني بتاريخ 2016، وبالمقابل نجد أن معدلات الضريبة العامة ترتفع تدريجياً كل سنة للأنواع الثلاثة المعروضة في الجدول، كما أنها انتهجت سياسة جبائية متنوعة الأدوات والمصادر، من ضرائب ورسوم على النقل، الطاقة، المياه، بالإضافة إلى أهم عنصر وهي الضريبة على التدابير المضادة للاحتباس الحراري وضريبة الكربون.

<sup>1</sup> Details on the Carbon Tax (Tax for Climate Change Mitigation), Environmental Taxation Team, Ministry of the Environment, Japan, p 02. Available at: [https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20121001a\\_dct.pdf](https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20121001a_dct.pdf) Page consulté le: 20/01/2021

## المبحث الثالث: الدول العربية وتطبيقاتها للسياسة الجبائية للحد من التلوث البيئي

اتجهت العديد من الدول العربية إلى تبني مختلف السياسات من أجل المحافظة على البيئة من التدهور الناتج عن التلوث، اتبعت في ذلك استراتيجيات من أجل تنمية بيئية مستدامة، تماشيا مع متطلبات الاقتصاد الأخضر مستعينة بالسياسة الجبائية والقوانين التي تساهم بدورها في حل المشاكل البيئية، إضافة إلى خلق مؤسسات وهيئات تابعة للدولة تعمل كوسيط من أجل إيجاد حلول للمشكلة البيئية وتسهيل العمل الحكومي.

### المطلب الأول: التلوث البيئي في المنطقة العربية والتدابير المتخذة

تعاني الدول العربية من مشاكل بيئية في مختلف الميادين تختلف من دولة إلى أخرى، بناء على ذلك نشرت منظمة الصحة العالمية سنة 2019 وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية بيانات تقسم الدول إلى ثلاث مجموعات على أساس مؤشرات بيئية وهي: الصحة البيئية، مزايا الخدمات البيئية ونتائج الصحة العامة، أداء النظم الصحية، وإمكانات تمويلها وهي كالتالي:<sup>1</sup>

**أولاً: المجموعة (01)** البلدان ذات الدخل المرتفع (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والتي تمثل 13% من سكان المنطقة العربية مستوى خدماتها البيئية جيدة، تتمثل عوامل الخطر البيئية للدول المذكورة في تلوث الهواء، والتعرض للمواد الكيميائية؛

**ثانياً: المجموعة (02)** البلدان ذات الدخل المتوسط (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، المغرب فلسطين، تونس، ليبيا) تمثل المجموعة الثانية 57% من سكان المنطقة، المستوى البيئي والخدمات الصحية غير مرضية بالكامل، أما بالنسبة لعوامل الخطر البيئية السائدة نجد كل من: تلوث المياه، الصرف الصحي، تلوث الهواء والتعرض للمواد الكيميائية والنفايات وتلوث الأغذية، كما تواجه ضغوطاً إضافية وتدهور الصحة البيئية بشكل متزايد؛

**ثالثاً: المجموعة (03)** البلدان ذات الدخل المنخفض (جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن) 30% من السكان يعيش في هذه المنطقة، مستوى الخدمات الصحية غير موجود، تشمل عوامل الخطر السائد المياه، الصرف الصحي، تلوث الهواء، التعرض للمواد الكيميائية، النفايات وتلوث الأغذية.

يوضح الجدول الموالي **مؤشر التلوث البيئي\*** للدول العربية والجزائر خلال الفترة 2016-2021 وهو كالتالي:

<sup>1</sup> Najib Rima R, Habib, **Health and the Environment in Arab Countries**, Arab Forum For Environment and development, Beirut, Lebanon, 2020, p p 14-15.

\*مؤشر التلوث البيئي: هو تقدير للتلوث العام في المدن يُعطى أكبر وزن لتلوث الهواء مقارنةً بتلوث المياه، وهما عاملان رئيسيان للتلوث، كما لا يعطي اهتماماً للأشياء الأخرى للتلوث.

جدول رقم: (3-17) مؤشر التلوث البيئي للجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة 2016-2021

2021		2020		2018		2016		الدول العربية
النقطة	المرتبة	النقطة	المرتبة	النقطة	المرتبة	النقطة	المرتبة	
65.32	47	65.75	47	64.16	43	76.17	23	الجزائر
84.35	10	85.65	10	87.64	06	96.05	01	مصر
70.85	38	69.53	37	66.16	40	75.12	27	تونس
70.38	39	70.64	36	67.66	36	66.87	40	المغرب
50.44	77	51.15	74	55.78	58	59.54	52	الإمارات
64.13	51	65.09	49	71.72	32	72.20	30	السعودية
60.18	61	61.06	59	70.24	33	80.96	18	قطر

Source: **Pollution index by country**, (2016-2018-2020-2021), Available at: [https://www.numbeo.com/pollution/rankings\\_by\\_country.jsp](https://www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp) page consulté le: 01-04-2021.

فيما يخص المؤشر يتم إصدار نتائجه في موقع "Numbeo" المتخصص في نشر البيانات المتعلقة بجودة الحياة والبيئة، بحيث تشير نتائجه إلى أن أغلب دول العالم قد زادت معدلاتها بنسب متفاوتة خلال السنوات الأخيرة، فمن خلال الجدول نلاحظ أن الدول العربية تحتل مكانة متقدمة في مؤشر التلوث البيئي، تحتل مصر المرتبة الأولى للمدن الإفريقية والعربية الأكثر تلوثا خلال سنتي 2016 (الأولى من أصل 99 دولة حول العالم) والمرتبة السادسة سنة 2018 (من أصل 98 دولة)، والمرتبة الثالثة إفريقيا لسنتي 2020 و 2021، كما احتلت المرتبة العاشرة من أصل 110 دولة سنة 2020، المرتبة من أصل 115 دولة من العالم سنة 2021 محققة 100/84.35، تدل هذه المراتب على حجم التلوث البيئي وأنواعه المختلفة الذي تعاني منه خاصة التلوث الهوائي الناتج عن قطاع النقل والصناعات، المياه، الضوضاء نتيجة للكثافة السكانية والتوسع العمراني، كما تعتبر من بين الدول التي تعتمد على البترول ومشتقاته كمصدر أول للطاقة وذلك للأنشطة الصناعية والاقتصادية فالاستهلاك المفرط فيها يؤدي إلى تلوث البيئة والإضرار بالصحة العامة.

أما بالنسبة للجزائر ووفقا لنفس المؤشر، احتلت المرتبة الثانية إفريقيا سنة 2016، السابعة (07) سنة 2017، والتاسعة (09) لكل من 2020 و 2021، أما بالنسبة لمقارنتها مع الدول العربية نجد أنها احتلت المرتبة 23 سنة 2016 وهي أحسن مرتبة حازت عليها خلال السنوات 2016-2021، المرتبة 43 سنة 2018 بـ 64.16 / 100 كنتيجة محققة لنفس السنة، والمرتبة 47 لكل من سنتي 2020 و 2021، محققة 100/65.32 و 100/65.32 على التوالي، وهذا التراجع يدل على زيادة حجم التلوث البيئي في الجزائر.

وباعتبار أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط تعتمد كثيرا على الوقود الأحفوري (من غاز، نפט وفحم) الذي ينبعث منه أكثر الغازات خطورة وانتشارا في العالم، ويعد مصدرا هاما لتوليد الكهرباء وهو ما يفسر تصدرها المراتب الأخيرة، أما بالنسبة لتونس فحسب هذا المؤشر سجلت المرتبة الثالثة سنة 2016، والمرتب 06-08 للسنوات 2018-2020-2021 على التوالي إفريقيا بأحسن نتيجة لها 75.12، محتلة بذلك المرتبة 27 من أصل 99 دولة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المغرب استقرت على المرتبة 36 خلال السنوات الأخيرة 2018-2020 و 39 لسنة 2021 دلالة على انتهاج برامج ومخططات حكومية خاصة بالمجال الطاقوي. هذا بالنسبة لدول الشمال الإفريقي، عكس الدول الخليجية التي تميزت مراتبها بالتقدم خاصة قطر بعدما كانت تحتل المرتبة 18 سنة 2016 تراجعت إلى المرتبة 61 بـ 60.18 نقطة محققة، وذلك بسبب جهودها في مجال الطاقة المتجددة، نفس الشيء بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية، وهذا دلالة على سعيهم لحماية البيئة من التلوث عن طريق السياسات العامة التي تطبق في هذه الدول، وحرصهم الدائم على تسخير كل الوسائل القانونية والإدارية لتخطي هذا المشكل خاصة الإمارات التي كانت من أكثر دول العالم تلوثا للهواء سنوات التسعينات، إلا أنها أخذت منحا آخر واتجهت نحو إيجاد حلول كفيلة بمعالجة وضعها البيئي ومرتبتها وذلك خلال السنوات الأخيرة.

يدعو وضع الدول العربية للقلق مما استلزم تبني سياسات اقتصادية وبيئية من أجل حماية البيئة ومحاولة كل دولة التخلص من التلوث المرتفع تدريجيا وفقا لما هو مسطر في برامجها. حسب تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية لسنة 2017، نستخلص التدابير التي تقوم بها الدول العربية وهي كالتالي:<sup>1</sup>

**1-** شهد العقد الماضي تحولا كبيرا إلى حد ما للدول العربية إلى الاقتصاد الأخضر، فمن عدم وجود بلد تقريبا يتبنى الاقتصاد الأخضر أو إستراتيجية مستدامة، إلى أكثر من سبعة بلدان إما وضعت مثل هذه الاستراتيجيات أو أدرجت عناصر من الاقتصاد الأخضر والاستدامة في خططها؛

**2-** ترجمت الاستراتيجيات الخضراء التي تبنتها الدول العربية إلى مجموعة من التدابير التنظيمية والحافزة التي أدخلت في هذه البلدان لتسهيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، دفع بالقطاع الخاص إلى زيادة الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر بشكل مضاعف، وخاصة الطاقة المتجددة، وهو ما ينطبق على المغرب والإمارات العربية المتحدة، حيث تم استثمار المليارات في مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛

**3 -** أعلنت معظم الدول العربية عن أهداف وطنية للطاقة المتجددة، يمثل هدف الطاقة النظيفة في المغرب 52% بحلول سنة 2030 باعتباره الهدف الأكثر طموحا في المنطقة العربية، بالإضافة إلى اثنتا عشرة دولة عربية من بينها الإمارات، الأردن، الجزائر ومصر، المملكة العربية السعودية وتونس، التي أعلنت أهدافا طموحة تتجاوز 20% من الطاقة المتجددة لنفس السنة، وذلك بتبنيها أنواعا مختلفة من تدابير السياسة لتعزيز كفاءة الطاقة؛

<sup>1</sup> Najib Saab, 2017 Report of the Arab Forum for Environment and Development, Environment in 10 years, Arab Forum for Environment and Development (AFED), Beirut, Lebanon, 2017, p p 18-19.

- 4- زاد استهلاك الكهرباء بنسبة 75.5%، مما أدى إلى انبعاث إجمالي 766.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنة 2015، مقارنة بـ 436.6 مليون طن في سنة 2006، كما زادت الانبعاثات من قطاع النقل بسبب النمو الكبير في القطاع، مع عدم وجود تدابير التخفيف الفعالة وضعف النقل العام في معظم البلدان؛
- 5- كانت التغييرات في قطاع الطاقة مدفوعة بالاستراتيجيات التي تم تنفيذها بنجاح في العديد من البلدان في المنطقة لتحسين الوصول إلى الطاقة، مما أدى إلى حرق المزيد من الوقود الأحفوري في محطات الطاقة الحرارية لتلبية الزيادة في الطلب على الطاقة؛
- 6- وفقا لمنظمة الصحة العالمية، كانت المنطقة العربية من بين أسوأ الدول أداءً في جودة الهواء، غالبًا ما تجاوزت المستويات المسجلة لتلوث الهواء حدود منظمة الصحة العالمية من 5 إلى 10 أضعاف، وتعد العديد من المدن العربية من بين أكثر 20 مدينة تلوثًا في العالم؛
- 7- تشمل الانبعاثات المفرطة أول أكسيد الكربون الناتج عن قطاع النقل، وأكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين مما يؤدي إلى تكوين المطر الحمضي والمركبات العضوية المتطايرة.

### المطلب الثاني: تجربة المغرب

اعتمد المغرب في السنوات القليلة الماضية على مجموعة من القوانين تهدف إلى التصدي للتهديدات التي تتعرض لها كل من البيئة والموارد الطبيعية، ومن أجل إيجاد سبل لمكافحة التلوث تعزز البلد بالاعتماد على خمسة قوانين بيئية جديدة وهي قانون المياه، القانون الإطاري لحماية البيئة والتنمية، قانون تقييم الأثر، وقانون مكافحة تلوث الهواء، وقانون إدارة النفايات والتخلص منها، وتطبيقا لذلك تم الاعتماد على سياسة جبائية جديدة ممثلة بالأخص في الحوافز الجبائية من أجل الاستثمار خاصة في مجال الطاقات المتجددة، الابتكار، البحث والتطوير، والنفايات.

#### أولا: قوانين حماية البيئة

من أجل حماية البيئة في المغرب، بدأ التفكير في البحث عن أنسب الحلول والوسائل لتنفيذ الأدوات الاقتصادية والبيئية، من خلال تحديد الإجراءات التي يمكن أن تواجه هذا التحدي وتقديمها إلى صانعي القرار، وبالتالي عقد أول اجتماع (مائدة مستديرة)، ضم نحو 20 خبيرا معترفا بهم وطنيا في مجالات خبراتهم (الطاقة، النفايات، المياه الغابات.. إلخ) وذلك في 23 أبريل 2009 بشأن هذا الموضوع. وبالتالي نتج عن هذا الاجتماع القوانين التالية:<sup>1</sup>

1- قانون المياه: تنص المادة 23 على فرض الإتاوات والضرائب لتحسين الموارد وتمويل مشاريع الحفاظ على التراث المائي واستغلاله؛

<sup>1</sup> La fiscalité environnementale au Maroc (TABLE RONDE), L'Association Marocaine des Experts en Gestion des Déchets et en Environnement, p 02, Disponible sur : <http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economi.que/environnement/politique-de-l-environnement/la-fiscalite-environnementale-au-maroc-table-ronde> Page consulté le 23-02-2021



- 2- القانون الإطاري لحماية البيئة والتنمية: ينص هذا القانون على إنشاء نظام للحواجز المالية و الجبائية لتشجيع الاستثمار في البيئة. كما ينص على إنشاء صندوق وطني للبيئة. وفي القانون نفسه، فإن مبدأ نظام المسؤولية المدنية الخاصة هو المدخل إلى أي إجراء يهدف إلى تعبئة الأموال للتمويل من أجل مكافحة التلوث؛
- 3- قانون مكافحة تلوث الهواء: تنص المادة 23 من قانون مكافحة تلوث الهواء على إنشاء نظام للحواجز والإعفاءات الجبائية لتشجيع أي استثمار لمنع تلوث الهواء واستخدام الطاقة المتجددة وترشيد استخدام الطاقة؛
- 4- قانون النفايات: تنص المادة 23 من قانون النفايات على إنشاء إتاحة تستخدم لتمويل الخدمات التي تقدمها البلدية وما يتصل بها من خدمات إدارة النفايات المنزلية، وتحدد البلدية أيضاً (المادة 25) رسماً لإدارة النفايات الصناعية غير الخطيرة؛
- 5- تنص المادة 45 على إنشاء تأمين مالي أو ضمان لأي عملية لاستيراد وتصدير النفايات: تمويل التدخلات في حالة وقوع حادث أو تلوث تولده هذه النفايات.
- 6- تنص المادة 58 على ضرورة توفير ضمان مالي لأي مرفق لمعالجة النفايات واستردادها: يتم تحديد قائمة المرافق الخاضعة لهذا الضمان من خلال التنظيم، كما أن الجزاءات التي ينص عليها هذا القانون هي مصادر للدخل لتمويل إدارة النفايات على المستويات الثلاث: البلدية والإقليمية والوطنية.

#### ثانياً: صناديق حماية البيئة في المغرب

يعاني المغرب من محدودية الموارد المائية ويواجه تحديات كبيرة، يصل حجم المياه التي يمكن استغلالها تقنيا واقتصاديا إلى 80% من الموارد، يوضح هذا الرقم القيود الوطنية على قضايا المياه والتحديات مما يتطلب نهج للإدارة المتكاملة لها، ترتبط معظم مشكلات إدارة المياه بمدر موارد المياه العذبة وتصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة، وتصل خسائر المياه إلى 35% في المتوسط. عدم وجود أنظمة تتعلق بالقيم الحدية لتصريف المياه من صناعات معينة تمنع التطبيق العملي للمبادئ "المستخدم يدفع" و "الملوث يدفع". كما ترتبط التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي في المغرب بضعف أداء نظام إدارة النفايات الصلبة، ويتم التخلص بشكل غير قانوني من جزء كبير من النفايات، غالبا في مجاري الأنهار وفي المناطق التي تتميز بموارد المياه ضعيفة. هذا يؤدي إلى تلوث التربة والمياه، الميثان والغازات الأخرى... إلخ، وكذلك حرق النفايات في الهياكل العامة هي المصادر الرئيسية لتلوث الهواء.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Examen des performances environnementales, Commission Economique des Nations Unies Pour L'Europe, en coopération avec Commission Economique des Nations Unies Pour L'Afrique, Bureau du Nord, Maroc, Nations Unies, 2014, p 08.



وبالتالي عمدت الحكومة المغربية على إنشاء هيئات تابعة للوزارة من أجل معالجة الأوضاع البيئية المتدهورة. فمن بين الأجهزة الإدارية التي تعتمد عليها المغرب في تسيير الشؤون البيئية وحماتها نذكر كل من:<sup>1</sup>

**1- صندوق مكافحة التلوث الصناعي:** يهدف الصندوق الذي أنشئ بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون المالي، إلى:

أ- تشجيع احترام البيئة؛

ب- السماح بارتقاء الصناعات المغربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة؛

ج- توقع اعتماد اللوائح الوطنية، والنهج المتبع لتحقيق هذه الأهداف هو تشجيع المؤسسات الصناعية والحرفية على القيام باستثمارات في مجال التنظيف، توفير الموارد الطبيعية ومراعاة البعد البيئي في مشاريعها بصفة عامة. ويتدخل الاتحاد من خلال تقديم التبرعات في ظل الشروط التالية:

-20% للمشاريع المتكاملة التي تنطوي على اقتصاديات الموارد الطبيعية واستخدام التكنولوجيات النظيفة؛

-40% للمشاريع التي تقلل التلوث من خلال معالجة أو التخلص من النفايات السائلة أو الصلبة أو الغازية.

**2- الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية:** كجزء من تنفيذ أحكام القانون 11-03 بشأن حماية البيئة والتنمية، ولتتمكن من حساب العمليات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية ومن خلال قانون المالية لسنة 2007، تم إنشاء حساب ائتماني بعنوان "الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية"، يعمل كمنسق مع الحكومية، وتتعلق نفقات الصندوق بالحوافز على المشاريع الاستثمارية لحماية البيئة وتعزيزها المنصوص عليه في التشريع. تقدم الوكالة الوطنية للنفايات دعما ماليا، ولا سيما لتنفيذ البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، نحو 230 مليون درهم هو مجموع المبالغ التي تم فتحها للسنة المالية 2009 من طرف الصندوق.

### ثالثا: الجبائية البيئية في المغرب

يرتبط نجاح تنفيذ سياسة التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تعبئة الموارد اللازمة، واستخدام الضرائب كأداة للسياسة الجبائية عملية معقدة لأنها لا تتناسب بالضرورة مع الهدف المخصص تقليدياً للضرائب والمتمثل في جمع الموارد. على عكس ما يسمى بالضرائب المساهمة، تهدف الضرائب البيئية أيضاً إلى توجيه السلوك كأداة تحكيم. في الواقع، يمكن للوكلاء الاقتصاديين إما دفع الضريبة أو تقليل أو تعديل سلوكهم المستهدف من قبل الضريبة.<sup>2</sup> ووفقاً لمبدأ الملوث الدافع اعتمد المغرب على سياسة جبائية بأدواتها من ضرائب ورسوم وبالأخص الحوافز الضريبية.

<sup>1</sup> Les instruments économiques au service de la protection de l'environnement au Maroc, conseil National de l'environnement, Royaume du Maroc, Mai 2009, p 18-21.

<sup>2</sup> Stratégie Nationale de développement Durable (SNDD) 2030, Résumé Exécutif, Royaume du Maroc, Octobre 2017, p 19.

تنص المادة 30 من القانون الإطارى 99-12 للميثاق الوطنى للبيئة والتنمية المستدامة، الذى نشر فى الجريدة الرسمية رقم 1-14-09 (06 مارس 2014) على مايلى: "يتم إنشاء نظام جبائى بيئى يتكون من الضرائب والإتاوات الإيكولوجية المفروضة على الأنشطة التى تتسم بارتفاع مستوى التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية ويمكن تطبيق هذه الضرائب والإتاوات على أى سلوك فردي أو جماعى ضار بالبيئة وينتهك مبادئ وقواعد التنمية المستدامة". فى عام 2016، تم اختيار المغرب كمضيف لمؤتمر الأطراف فى نسخته الثانية والعشرين (COP 22) بشأن تغير المناخ، مؤكدا التزامه بحماية البيئة العالمية. وكان المؤتمر الذى عقد فى مراكش فرصة للبلدان التى وقعت على اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015 لتأكيد التزامها بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والهدف الطموح المتمثل فى احتواء الإحترار العالمى دون مستويات ما قبل الثورة الصناعية بكثير وذلك بحلول عام 2100.<sup>1</sup>

فمن خلال المادة القانونية للجريدة الرسمية لسنة 2014، نستنتج أن المغرب وضع نظام جبائى متنوع بأدواته من أجل حماية البيئة، يفرض أدوات جبائية على كل من يتسبب بالقيام فى إلحاق الضرر البيئى، سواء بالنسبة للشخص المعنوي أو الطبيعي. ويعاقب كل من يخالف ذلك، من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة تماشيا مع الاهتمامات الدولية، والتزامه كغيره من الدول بالاتفاقيات مع الأطراف الخارجية، وهو بمثابة إصلاح لمنظومته الجبائية المتعلقة بالبيئة. بحيث يوضح الجدول الموالى القوانين المغربية التى تتبنى الجباية البيئية وهى كالتالى:

<sup>1</sup> Soufiane Tabet, Hassan Bougantouche, **La Fiscalité Environnementale au Maroc Entre Impératifs Fiscaux et Objectifs Environnementaux**, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 5, Juin 2018, p p 348-349.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

جدول رقم: (3-18) الجباية البيئية المطبقة في المغرب حسب القوانين العامة

القانون	أدوات السياسة الجبائية المطبقة
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرسم على استخراج منتجات المحاجر</li> <li>- ضريبة رخصة القيادة</li> <li>- فرض رسوم على رخص سيارات الأجرة ورخص الحافلات</li> <li>- ضريبة مراجعة الحسابات على المركبات التي يزيد عمرها على 5 سنوات</li> <li>- الضريبة على الدراجات النارية بسعة 125 <math>\text{Cm}^3</math> أو أكثر</li> </ul>
قانون الجمارك والضرائب غير المباشرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرسم المحلي على منتجات الطاقة</li> <li>- الضريبة الخضراء على البلاستيك</li> <li>- الرسم الخاص بالاسمنت</li> <li>- الرسم الخاص بالرمال</li> <li>- الرسم على القيمة المضافة على الواردات: تنص المادة 8 من قانون المالية لسنة 2017 على إعفاء ضريبة القيمة المضافة من الواردات على السلع والمعدات لحماية البيئة</li> <li>- ضريبة الاستهلاك المحلي: المادة 5 من قانون المالية لسنة ميزانية 2004، والنفط الثقيل والفحم وفحم الكوك النفطي لإنتاج الكهرباء بأكثر من 10 ميغاواط معفاة من ضريبة الاستهلاك المحلي</li> </ul>
قانون الضرائب العام	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعفاء من الضريبة السنوية على السيارات:</li> <li>- مركبات النقل العام للأشخاص الذين يكون وزنهم الإجمالي في الحمولة المسحوبة أقل من أو يساوي 3 000 كيلوغرام والسيارات الكهربائية والسيارات الهجينة (الكهربائية والحرارية)</li> <li>- إخضاع مبيعات سخانات المياه الشمسية للرسم على القيمة المضافة بمعدل مخفض قدره 10%.</li> <li>- رسوم الهبوط للطائرات ورسوم المطارات الأخرى (المرسوم 2-61-161 المؤرخ في 10 جويلية 1962 المنظم للطيران المدني)</li> <li>- رسوم المرافق (إمدادات المياه، والصرف الصحي، وجمع النفايات ومعالجتها)</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Soufiane Tabeut, Hassan Bougantouche, **Op.cit**, p p 351-352.

كما يبين الجدول الموالي الرسوم البيئية في المغرب وفقا لمجال تطبيقها ومعدلها وهي كالتالي:

الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

جدول رقم: (3-19) الرسوم البيئية المطبقة في المغرب وفقا للمعدل ومجال التطبيق

المعدل / مجال التطبيق	الرسوم البيئية
<b>الرسم على استخراج منتجات الحاجر</b>	
مجال التطبيق	- الرسم السنوي على الكميات المنتجة والمستخرجة من الحاجر
المعدل	- لأنواع الرخام: 15 درهم / $M^3$ المستخرج. - الصخور المخصصة للبناء (الحجر، الحصى، الرمل....)، 3 درهم لكل $M^3$ . - 3 درهم لكل $M^3$ للصخور المعدة للاستخدام الصناعي
<b>الضريبة البيئية على البلاستيك</b>	
مجال التطبيق	تطبق على البيع، الشراء، وعلى الخروج من المصنع و استيراد المواد البلاستيكية
المعدل	1.5% من القيمة
<b>الرسم الخاص المفروض على الحديد الخرساني</b>	
مجال التطبيق	تطبق على البيع والشراء والخروج من المصنع لمواد الحديد الخرساني
المعدل	0.10 درهم / كغ من الحديد الخرساني
<b>الرسم الخاص بالرمال</b>	
	تطبق على بيع الرمال
	- 50 درهم / $M^3$ تطبق على رمال الكثبان الساحلية ورمال الأنهار - 20 درهم / $M^3$ تطبق على رمال التكسير
<b>الرسم الخاص بالإسمنت</b>	
مجال التطبيق	اعتبارا من 2015/1/1 تم تطبيق الرسم على الاسمنت المنتج محليا سواء تم بيعه أو استهلاكه داخليا
المعدل	0.15 درهم/كغ من الاسمنت سنة 2012 0.05 درهم / كغ من الاسمنت سنة 2002
<b>رسم تدهور الطرق</b>	
مجال التطبيق	الرسم على عمليات الطرق التي تتعلق بالبناء والتعمير والتوسعة، وعمليات الترميم التي يجب أن تخضع لترخيص البناء
المعدل	يحسب الرسم على أساس مساحة $M^3$ المغطاة لكل جزء فيما يتعلق بالمباني التي تتكون من شرفات تقع على الملك العام للبلدية، فإن مساحات الشرفات تعتبر ضعفا لحساب الضريبة (تدفع مرة واحدة عند إصدار رخصة البناء)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Soufiane Tabeut, Hassan Bougantouche, **Op.cit**, p 357-353.

من خلال الجداول السابقة يمكن القول بأن السياسة الجبائية للمغرب تتميز بفرضها رسوما بيئية أكثر من الضرائب وذلك في جميع المجالات: النقل، الطاقة، المياه، النفايات وفقا لمعدلات تتغير كل فترة حسب الوضع البيئي، كما أن النظام الجبائي لا يركز على جوانب حماية البيئة إلا قليلا، طالما أن الهدف المنشود يتعلق بالميزانية بشكل أساسي ولا يشجع السلوكيات والمواقف التي تعتبر مواتية للبيئة. إلا أنها تتميز بفرضها للحوافز الجبائية أكثر والتي حققت بفضلها نتائج مرضية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، والنفايات من خلال دعمها وتركيزها على الطاقات النظيفة من أجل تخفيض الانبعاثات الغازية تماشيا مع المتطلبات العالمية، كما يطبق المغرب بعض الإعفاءات الضريبية والتي تعتبر كمساعدات مالية للحد من التلوث وهي مخصصة من أجل: <sup>1</sup>

1- تشجيع تجديد المركبات؛

2- تخفيض الرسم على القيمة المضافة على تأجير عدادات المياه والكهرباء؛

3- تخفيض الرسم على القيمة المضافة على السيارات الاقتصادية؛

4- تعليق الرسم على القيمة المضافة على واردات غاز البوتان؛

5- تخفيض الرسم على القيمة المضافة على سخانات المياه بالطاقة الشمسية؛

6- إعفاء كلي ودائم من الدخل للمزارع غير المثمرة التي تهدف إلى حماية التربة من التعرية بسبب الرياح والأمطار.

### المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تهتم الإمارات العربية بالقضايا البيئية كغيرها من الدول، باعتبارها كانت ولا زالت تعاني من مشاكل عويصة، إلا أنها اتخذت طريقا جديدا من أجل الحفاظ على بيئتها وفقا لشروط محددة، وبالتالي وضعت سياسات اقتصادية ومجموعة من القوانين التي ساهمت هي الأخرى في تخفيف حدة تدهور الوضع البيئي، ومن أجل تحقيق الاستدامة البيئية في إطار تشريعي وتنظيمي يساعدها في الحفاظ على بيئتها من التلوث، اتجهت إلى تبني سياسة جبائية تعتمد في الأصل على الحوافز الجبائية كأداة مناسبة لوضعها البيئي.

#### أولا: قوانين حماية البيئة

صدر أول قانون اتحادي بشأن حماية البيئة وتنميتها في عام 1999، وقد سبق ذلك صدور العديد من القوانين الاتحادية التي تنظم حماية البيئة في مختلف المجالات ويهدف قانون حماية البيئة وتنميتها إلى: <sup>2</sup>

1- حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي؛

<sup>1</sup> Nabil Bouayadamine, Khalid Rouggani, **Développement Durable : Ou En est la Fiscalité du Maroc?**, Economie et Capital, N°8, 2016, p 66.

<sup>2</sup> عبد الناصر هياجنه، الدليل القانوني لحماية البيئة، في دولة الإمارات العربية المتحدة في قانون حماية البيئة وتنميتها، معهد التدريب والدراسات القضائية، رقم 24 لسنة 1999، ص ص 12-13.

- 2- مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى نتيجة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية، الصناعية أو العمرانية وغيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى ترسيخ الوعي البيئي ومبادئ مكافحة التلوث؛
- 3- تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة؛
- 4- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بيئيا أو التي تعيق الاستخدام المشروع للوسط البيئي؛
- 5- حماية البيئة في الدولة من التأثير الضار للأنشطة التي تتم خارج إقليم الدولة؛
- 6- تنفيذ الالتزامات التي تنظمها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث.

#### ثانيا: الحماية البيئية في الإمارات العربية المتحدة

تتطلع الإمارات إلى أن تصبح من الدول الأولى عالميا في جميع المجالات خاصة البنية التحتية والطاقات المتجددة والنظيفة، النقل والاتصالات تسعى إلى تحقيق بيئة مستدامة وضمان استمرارها وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحوافز الجبائية التي تمنحها للمشاريع الاستثمارية خاصة في مجال النقل والطاقات المتجددة، وبالتالي ستطرق إلى الضرائب والرسوم المطبقة في الإمارات وحتى الحوافز التي أخذت بعدا كبيرا في مواجهة التحديات البيئية وكانت الأداة الأكثر أهمية في السياسة الجبائية للإمارات وهي كالتالي:<sup>1</sup>

1- **الكربون وتغير المناخ:** لا تشارك الإمارات العربية المتحدة في برنامج نظام الرخص القابلة للتداول، ولا يوجد لديها ضريبة كربون. ومع ذلك، فقد أنشأت مؤخرا إدارة الطاقة وتغير المناخ داخل وزارة الخارجية كأفضل حل لبناء القدرات المطلوبة لإدارة أجندة تغير المناخ والطاقة المتجددة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- **الطاقة المتجددة والوقود:** تم إطلاق حملة "I LED the way" على الصعيد الوطني في 22 ماي 2016 من قبل هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس وهيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) وبنك أبوظبي التجاري خلال حملة الإضاءة الفعالة، يتم تخفيض جميع منتجات الإضاءة LED عالية الكفاءة المعتمدة من قبل هيئة الإمارات بنسبة 25% لمدة أسبوع. كما يتم تزويد السكان بحلول صديقة للبيئة للتخلص من مصابيحهم الكهربائية القديمة وهي حملات تشجع على استخدام وسائل نقل أكثر استدامة، من خلال الحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسات.

3- **المركبات الخضراء:** وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا على إستراتيجية المركبات منخفضة الانبعاثات من أجل رفع الوعي وتثقيف الجمهور المستهدف من خلال الحوافز الجبائية، وإعفاءات للسيارات الأقل تلوثا؛

<sup>1</sup> Green Tax index, An exploration of green tax incentives and penalties, The KPMG, July 2017, p 94.

**4- الماء:** تتزايد الرسوم الإجمالية للمياه للفيلات والشقق، مع اختلاف المعدلات للوافدين والمواطنين، لتشجيع السكان (خاصة المغتربين) على تقليل استهلاك المياه، وهناك زيادات حادة مؤخرًا في رسوم المياه للجهات الحكومية.

**5- ضريبة حظر أو إلغاء القمامة والنفايات الصلبة:** حظر إلقاء أو حرق القمامة والنفايات الصلبة يكون إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية والصناعية، الزراعية، البيئة والمائية، وتحدد اللائحة التنفيذية المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعض الأماكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق. ويفرض مقدار الضريبة بين أكثر من ألفي درهم ولا تزيد عن عشرين ألف درهم.<sup>1</sup>

**6- الحوافز الجبائية الممنوحة في مجالي الطاقة والمباني الخضراء:** أكدت المساهمة الوطنية التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة قبل COP21 (مؤتمر باريس 2015) على هدفها المتمثل في زيادة حصتها من الطاقة النظيفة من 0.2 % سنة 2014 إلى 24 % من إجمالي الطاقة، وذلك بحلول عام 2021.

تستهدف 27 % من مصادر الطاقة النووية والشمسية، مما يساعد بشكل كبير في تقليل انبعاثات الكربون. كما أن احتجاز الكربون وتخزينه له تأثير كبير محتمل على الحد من انبعاثات الكربون، تعمل الإمارات العربية المتحدة على تطوير مشروع كبير لاحتجازه وتخزينه من خلال مشروع مشترك بين مصدر وشركة بترول أبوظبي الوطنية. وتقوم المؤسسة باحتجاز ما يصل إلى 800.000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.<sup>2</sup> وذلك وفقا للتدابير والحوافز التي تمنحها الإمارات للمؤسسات الناشطة في هذا المجال.

وقد وضع مشروع القانون حوافز جبائية لدمج عناصر المباني الخضراء (Green Building) في المباني التجارية والسكنية. وتعد هذه الحوافز الجبائية ضرورية ومرغوبة لتشجيع الابتكار لتحسين جودة الحياة عموما وتشجيع الشركات على اعتماد المكونات الموفرة للطاقة مثل المصابيح الكهربائية والأجهزة المستدامة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الوعي وإلى انخفاض كبير في استخدام الطاقة. وتوجد في السعودية منظمة مماثلة للمجلس الأمريكي للمباني الخضراء تحمل اسم مجلس البناء الأخضر السعودي الذي يحاول المساعدة على تشكيل سياسات البيئة العمرانية وتسهيل الحلول التعاونية لتعزيز الممارسات المستدامة في السعودية.

ومنذ إنشاء المجلس عام 2009 تم تشجيع تنفيذ سياسات ولوائح المباني الخضراء، من خلال اعتماد نظم تصنيف متسقة، والمساعدة على زيادة تبادل المعرفة الشاملة والمعلومات المتاحة حول البيئات العمرانية والمجتمعات. ومن بين المبادرات الأخرى المماثلة في منطقة الشرق الأوسط مبادرة برنامج "استدامة" التي تم تطويرها من قبل مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني ويستخدم برنامج استدامة "نظام التصنيف" الخاص به للتركيز في المقام الأول على

<sup>1</sup> عبد الناصر هياجنة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> Green Tax index, An exploration of green tax incentives and penalties, Op.cit, p 94.



تحضير البيئة العمرانية في إمارة أبوظبي من خلال التركيز على أربعة عوامل رئيسية هي: البيئة والمجتمع والثقافة والاقتصاد.<sup>1</sup>

كما تم اعتماد أهداف مشتركة لكل من أنواع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على جميع مستويات الحكومات بما في ذلك ما يتم على المستوى الإقليمي في حالة الاتحاد الأوروبي. كذلك، فإن صانعي السياسات يستخدمون اللوائح والحوافز الضريبية من أجل المضي قدماً بالجانبين مع بعضهما البعض وهو ما يتضح بصورة جلية في قطاع البناء.<sup>2</sup>

ووفقاً لتقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة الصادر سنة 2005، بلغت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الإمارات 34.1 طنًا للفرد في عام 2004، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم بعد قطر والكويت وأعلى بكثير من انبعاثات الفرد في الولايات المتحدة البالغة 20.6 طنًا.

علاوة على ذلك، في مؤتمر القمة العالمي للطاقة الذي عقد في أبو ظبي سنة 2007، خصصت الإمارات 7.7 مليار جنيه إسترليني لمشاريع الطاقة البديلة، كما كشفت عن أول مدينة في العالم خالية من الكربون والنفائات. لاقت مبادرة المباني الخضراء أو الصديقة للبيئة استقبالا جيدا في المؤتمر الدولي الأول للمباني الخضراء في أوائل عام 2005 في دبي بدعم كامل من المجلس العالمي للأبنية الخضراء والشبكة العالمية للطاقة المتجددة. مواكبةً للخطوات الخضراء، خطت الإمارات العربية المتحدة للبدء في بناء مدينة خضراء بمليارات الدولارات في الصحراء، حيث يتطلع منتج النفط إلى أن يصبح رائداً في مجال الطاقة البديلة، يتم توجيه المدينة الخالية من الكربون والنفائات من قبل "مصدر"، وهي مبادرة أطلقتها حكومة أبوظبي لتطوير طاقة مستدامة ونظيفة.<sup>3</sup> ويكون ذلك من خلال دعم الدولة ومنح حوافز جبائية من أجل إستراتيجية التنمية الخضراء.

**7-النفائات البلاستيكية:** وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنة 2018، بلغ الإنتاج العالمي لجميع المواد البلاستيكية في عام 2015 نحو 400 مليون طن منها 36% (أي نحو 144 مليون طن) من العبوات ومواد التنظيف البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة، فيما تتم إعادة تدوير 9% فقط من جميع أنواع البلاستيك وحرق 12% والباقي 79% يتم التخلص منه في مكبات النفايات أو المطامر، أو يتسرب إلى البيئة. أما في دول الإمارات العربية يتم استهلاك 11 مليار من الأكياس البلاستيكية سنويا، أي ما يعادل 1.182 كيس بلاستيكي سنويا على مستوى الفرد. ويعتبر ذلك معدلا مرتفعا جدا مقارنة مع المعدل العالمي والبالغ 307 أكياس للفرد سنويا.

<sup>1</sup> هيثم باحيدرة، نظرة عامة على المباني الخضراء .. الطاقة والتصميم البيئي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 03 مارس 2014، متاح على الرابط: [https://www.aeqt.com/2014/03/03/article\\_829896.html](https://www.aeqt.com/2014/03/03/article_829896.html) تاريخ الإطلاع 2020-08-01

<sup>2</sup> أثر تكنولوجيات الطاقات على كفاءة الطاقة العالمية، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:

<https://www.un.org/ar/chronicle/article/20315> تاريخ الإطلاع 2020-08-01

<sup>3</sup> Mustafa Khalifa, **Green Building Revolution in UAE**, Environment Protection and Development Authority, 26 May 2014, p 02-05.

هدف الإمارات هو خفض استخدام المواد البلاستيكية (وغير البلاستيكية) المستخدمة لمرة واحدة، وإعلان الدولة خالية من الأكياس البلاستيكية لمرة واحدة في 2021، وضع تشريع من أجل الحد من استخدام هذه المواد عبر التدرج في الإجراءات لتحفيز خفض استهلاك الأكياس البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة ووضع الرسوم عليها وصولا إلى حظرها الشامل ووضع الرسوم على المواد ذات البدائل الواضحة ومنع توزيعها مجانا للمستهلك النهائي. منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تعمل في مجال رسكلة النفايات، وإنشاء صندوق البيئة للرسوم المستوفاة لتمويل النشاطات البيئية.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: تجربة مصر

تسعى مصر إلى المحافظة على بيئتها باعتبارها من بين الدول الأكثر تلوثا في العالم خاصة التلوث الهوائي، بسبب الكثافة السكانية للدولة. يبرز إهتمام الحكومة المصرية لحماية البيئة من التلوث من خلال المشاركة في الفعاليات الدولية والبحث عن سبل ناجحة من أجل تخطي التدهور البيئي بإتخاذها من السياسة الجبائية جزءا من حل لمشاكلها البيئية. فقبل التطرق إلى التجربة المصرية في المجال الجبائي وأدواته لابد من التعرف على قوانينها ومبادئها التي تعمل بها.

#### أولا: قوانين حماية البيئة في مصر

يعد القانون رقم 4 / 1994 أول قانون موحد لحماية البيئة في مصر بجميع عناصرها وأنظمتها من التلوث والاستنزاف والتدهور. ويتوافق ذلك مع الاتجاه التشريعي الدولي الخاص بحماية البيئة. كما أوجب هذا القانون ضرورة تمثيل المنظمات غير الحكومية في مجلس إدارة جهاز شؤون البيئة، يعد كذلك أول قانون مصري ينص على تطبيق الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة البيئية، فضلا عن تطبيقه لأهم المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن، وهو مبدأ الملوث الدافع أو تحميل المتسبب لنفقة تلويثه للبيئة. كما نصت المادة الخامسة من ذات القانون، في البند الثامن عشر منها على أن جهاز شؤون حماية في سبيل تحقيق أهدافه " اقترح آليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة لاتخاذ إجراءات منع التلوث" ويعد هذا النص اعترافا هاما بالدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسات البيئية المصرية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سياسة المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة في إمارة أبوظبي 2020، هيئة البيئة، أبوظبي، 22 مارس 2020، متاح على الرابط:

<https://www.ead.gov.ae/ar/knowledge-hub/laws-and-policies> تاريخ الإطلاع: 02-08-2020

<sup>2</sup> عمر محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، ص ص 449 - 448.

ووفقا للاتفاقية الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية وتطبيقا لمبدأ الملوث الدافع تنص المادة 48 من قانون البيئة المصري على أهداف حماية البيئة البحرية في مصر وهي كالتالي:<sup>1</sup>

- 1- حماية شواطئ جمهورية مصر العربية و موانئها من مخاطر التلوث بجميع صورته وأشكاله؛
- 2- حماية بيئة البحر الإقليمي و المنطقة الاقتصادية الخالصة و مواردها الطبيعية الحية و غير الحية و ذلك بمنع التلوث أيا كان مصدره و خفضه و السيطرة عليه؛
- 3- حماية الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية؛
- 4- التعويض عن الأضرار التي تلحق بأي شخص طبيعي أو اعتباري من جراء تلوث البيئة المائية؛
- 5- الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية بما يكفل إدارة مواردها لتحقيق التنمية المستدامة.

### ثانيا: الجبائية البيئية في مصر

إن دور النظام الجبائي كجزء من السياسة البيئية المتبعة في مصر يقتصر على الإجراءات الضريبية المطبقة على منح إعفاء الآلات والمعدات الجديدة المستوردة من الضريبة الجمركية أو السماح في بعض الأحيان بخصم إهلاك مرتفع من قيمة الآلات والمعدات الجديدة من وعاء ضريبة الدخل في شروط وقيود معينة.<sup>2</sup> بحيث تطبق مصر مجموعة من الضرائب والرسوم التي تهدف من ورائها إلى الحفاظ على بيئتها وهي مقسمة وفقا للطاقة والنقل والموارد والتلوث:

#### 1-الضرائب والرسوم المطبقة على قطاع الطاقة

أ- رسوم استخدام المناجم والمحاجر: تجمع المحافظات رسوم استخدام مقابل استغلال المناجم والمحاجر ثم تحول العوائد إلى حسابات وزارة المالية. ولا تحتفظ المحافظات بأي مبلغ للأنشطة المتعلقة بصيانة المنجم أو أي أنشطة مماثلة. ولتعويض ذلك تجني المحافظات رسما إضافيا على حمولة كل شاحنة تخرج من مناطق المحاجر.<sup>3</sup>

ب- مجال الطاقة المتجددة: الإطار القانوني المصري يسمح بالإنتاج الذاتي للطاقة من المصادر المتجددة، يقوم جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بتطوير ما يسمى "بنك الطاقة" للسماح للمنتجين الذاتيين للطاقة من مصادر متجددة بتغذية فائض الكهرباء للشبكة، مع إمكانية استعادتها مجددا عند الحاجة.

في جوان 2012 وافق مجلس الوزراء على إنشاء صندوق لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، و في 26 جوان 2009 وافق كذلك المجلس الأعلى للطاقة على سياسة الحصول على الضمانات المالية لتأمين المدفوعات بموجب

<sup>1</sup> القانون رقم 4 لسنة 1994، المتضمن حماية البيئة والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009، وزارة البيئة المصرية، الجريدة الرسمية العدد 5، ص 26-27.

<sup>2</sup> سعيد عبد المنعم محمد، وائل فوزي عبد الباسط، أحمد محمد عبد العزيز، إطار مقترح للحوافز الضريبية في قطاع البترول من منظور بيئي، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الأول، جوان 2017، ص 443.

<sup>3</sup> محمد عبد الرؤوف، الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية، حالة دولة مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 119.

اتفاقيات شراء الطاقة. ووفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 26 ماي 2010 فإن مشروعات الطاقة المتجددة تتمتع بإعفاء من الرسوم الجمركية، كما يجب على المستثمرين التقدم إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بقائمة المعدات التي تحتاج لاستيراد، وتقوم الهيئة بالتصديق على المعدات المؤهلة للإعفاء من الرسوم الجمركية<sup>1</sup>

### 2- ضرائب الموارد والتلوث

تتعلق هذه الرسوم بكثرة حول النفايات في مجالات متعددة، وهي كالتالي: <sup>2</sup>

أ-رسوم المستخدمين مقابل إدارة نفايات البلدية الصلبة: يدفع منتجو النفايات مثل المنازل رسما شهريا لجامعي النفايات والمتعهدين الخاصين. وثمة تفاوت في الرسم المطبق على المنازل والوحدات الاقتصادية الأخرى. يجمع المتعهدون الخاصون النفايات الصلبة من البيوت وقطاع الخدمات والصناعة، ولاسيما في الأماكن التي تحتوي النفايات فيها على مواد ذات قيمة يمكن إعادة تدويرها.

ب-نفايات أعمال البناء: فيما يتعلق بنفايات أعمال البناء، فإن الصورة مختلفة بعض الشيء. من أجل الحصول على رخصة بناء، يفرض رسم متغير كنوع من ضمان أداء البناء/الهدم. كما تفرض رسما آخر تجنيه البلدية من كل الوحدات السكنية ذات الصلة بتنظيف الشوارع، وخدمات إدارة النفايات على العموم، ويحدد لكل رسم الخاص بالتنظيف بنسبة 2.5% من قيمة ضريبة الملكية المحددة لكل وحدة سكنية.

ج- رسم استخدام الاسمنت: بلغ القلق العام من صناعة الاسمنت في مصر وآثارها السلبية على الصحة البشرية والبيئة ذروته في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، واتخذت الحكومة بعض الخطوات المهمة في هذا الصدد. أولا وقبل كل شيء، قيام شركات الاسمنت التي تمتلكها الحكومة بأكملها بتركيب أجهزة أو تدابير تخفيفية. ثانيا: فرض رسم مقداره 5 جنيهات مصرية على الطن يتحمله المستهلك وتخصص عوائد هذا الرسم لمشاريع حماية البيئة. ويبلغ الإيراد السنوي من ذلك حوالي 135 مليون جنيه مصري.

د- رسوم زيارة الحميات الطبيعية: تخصص رسوم زيارة الحميات الطبيعية لصندوق حماية البيئة من أجل تمويل الأنشطة البيئية وصيانة المحمية. غير أن الحميات لم تحصل على أي تمويل من صندوق حماية البيئة حتى تاريخه، إذ أن الحميات لم تطور استراتيجيات أو تضع موازنات لتنفيذها.

بالإضافة إلى الرسوم السابقة نجد كل من الرسم على المخلفات السائلة وكذلك قرار التحصيل من قيمة إيجار المساكن كرسوم للنظافة، بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 82 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 48 لسنة 1982، من تقرير رسم سنوي عن المخلفات السائلة المعالجة التي يرخص بتصريفها في المجاري المائية قبل الانتفاع باستغلال هذه المجاري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نبذة عن الطاقة المتجددة سنة 2012، تقرير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، 2013، ص 08.

<sup>2</sup> محمد عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>3</sup> عمر محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 453.

### 3- الضرائب والرسوم المطبقة على قطاع النقل: في هذا المجال نجد كل من:

أ- رسم تذاكر السفر الجوي: يتم فرض رسم مقداره 12.5% على تذاكر السفر الجوي الدولي. وتوجه العوائد إلى صندوق البيئة والسياحة الذي يكون أمينه العام وزير للشؤون البيئية. ويقدم الصندوق حاليا مساعدة مالية إلى عدد من المشاريع الحكومية في مجالي البيئة والسياحة.<sup>1</sup>

ب- ضرائب مركبات النقل السريع: تكون الضرائب عن المركبات إذا كان الوقود المستعمل في إدارة محركها بنزينا صافيا على الوجه الآتي:

15- جنيها سنويا للسيارات التي تقل سعة محركاتها عن  $1000 \text{ Cm}^3$ ؛

18- جنيها سنويا للسيارات التي سعة محركها عن  $1000 \text{ Cm}^3$  ولا تزيد على  $1300 \text{ Cm}^3$ ؛

30- جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها  $1300 \text{ Cm}^3$  ولا تزيد على  $1600 \text{ Cm}^3$ ؛

50- جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها  $1600 \text{ Cm}^3$  ولا تزيد على  $2000 \text{ Cm}^3$ ؛

90- جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على  $2500 \text{ Cm}^3$ ؛

120- جنيهاً سنوياً للسيارات التي تزيد سعة محركها على  $2500 \text{ Cm}^3$ .<sup>2</sup>

- تكون الضريبة عن الجرار المفرد أو الذي يقطر مقطورة زراعية وعن كل آلة ذات عجلات تسير على الطرق وغير معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء جنيهاً (2 جنيهاً) سنوياً.

- ضرائب المركبات المقطورة تكون هذه الضرائب سنوياً عن المركبات المقطورة المبنية كالتالي:<sup>3</sup>

- عن المقطورة الملحقة الخاصة (12 جنيهاً)؛

- عن المقطورة الزراعية (15 جنيهاً)؛

- عن كل راكب من عدد الركاب المصرح به للمقطورات المخصصة لنقل الركاب (2.250 جنيهاً)؛

- عن الكيلو جرام من الوزن الصافي للمقطورة أو نصف المقطورة غير الزراعية المخصصة لنقل البضائع والأشياء (20 جنيهاً)؛

- عن كغ من الوزن الصافي للمقطورات الملحقة بسيارات النقل المشترك للركاب والبضائع التي تكون من نوعها (25 جنيهاً)؛

<sup>1</sup> محمد عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>2</sup> جدول الضرائب والرسوم على النقل، الموقع الرسمي لبوابة مرور مصر، 2019، متاح على الرابط:

تاريخ <https://traffic.moi.gov.eg/Arabic/OurServices/InfoServices/TrafficLaw/Pages/Fees-tax-table.aspx>

الاطلاع: 2020-07-27

<sup>3</sup> ضرائب لمركبات النقل، وزارة التخطيط والمتابعة، والإصلاح الإداري، مقاطعة بورسعيد، متاح على الرابط:

تاريخ الاطلاع: 2020-07-27 <http://www.portsaid.gov.eg/ServiceGuide/TrafficDetails.aspx?ID=11>

ج- سيارات النقل: تم فرض رسم تنمية موارد الدولة اعتبارا من تاريخ 22 ماي 2008 كبند جديد ينص على سيارات النقل:

- 500 جنيه لسيارات النقل التي لا تزيد حمولتها عن 05 أطنان؛
- 1000 جنيه لسيارات النقل التي تزيد حمولتها عن خمسة أطنان ولا تتجاوز خمسة عشر طنا؛
- 2000 جنيه لسيارات النقل التي لا تزيد حمولتها عن 17 طن.

وفيما يتعلق بتخصيص إيرادات الرسوم البيئية المطبقة في مصر فإنها تخصصها إلى الميزانية العامة كما تتخذ من صندوق حماية البيئة مصدرا لذلك، بحيث يعرف الصندوق على أنه: "شخصية اعتبارية يتبع الوزير المختص بشؤون البيئة، وتخصص موارد الصندوق للصرف منها في تحقيق أغراضه" (المادة 15 من قانون البيئة)<sup>1</sup>

### المطلب الخامس: تجربة تونس

سنتطرق في هذا المطلب إلى التجربة التونسية والتعرف على قوانين ومؤسسات حماية البيئة من التلوث ومدى تطبيقها للجباية البيئية بأدواتها المختلفة.

#### أولا: الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة في تونس

تخضع حماية البيئة في تونس إلى ترسانة قانونية هامة تعكس من جهة الإرادة السياسية الحريصة على معالجة القضايا المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية، وتؤكد من جهة أخرى التزام البلاد على الاستعمال الرشيد والمستدام لموارد الأجيال المستقبلية، وقد ظهرت منذ الاستقلال عددا من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية عناصر معينة في البيئة وتشمل على سبيل المثال قانون الغابات (1966 والمعدل في 1988)، وقانون المياه (1975)، وقانون التعمير (1979 المعدل في 1994)، وتدعمت وتيرة سن القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة منذ سنة 1988، بإحداث أول مؤسسة عمومية تعنى بحماية البيئة وهي الوكالة الوطنية لحماية البيئة. وتم سنة 1991 ولأول مرة في تونس إحداث وزارة للبيئة.

تم تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بمجموعة من النصوص في مجال حماية البيئة ومقاومة التلوث وتشمل خصوصا قانون رقم 95-73 المؤرخ في 24 جويلية 1995 يتعلق بالمجال البحري العمومي، القانون رقم 95-70 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بالحفاظ على المياه والتربة، والقانون رقم 96-29 المؤرخ في 3 أفريل 1996 الذي ضبط خطة عمل وطنية عاجلة لمقاومة حوادث التلوث البحري، والقانون رقم 96-41 المؤرخ في 10 جوان 1996 يتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف والتخلص منها والنصوص التطبيقية لتنفيذها، والقانون رقم 2007-34 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بجودة الهواء. وتتأثر هذه النصوص إلى حد كبير بالاتفاقيات

<sup>1</sup> القانون رقم 4 لسنة 1994، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الدولية التي صادقت عليها تونس.<sup>1</sup> بالإضافة إلى المؤسسات السابقة الذكر سنتطرق إلى كل من صندوق مقاومة التلوث، وصندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط، التي تهدف إلى حماية البيئة في تونس:<sup>2</sup>

**1-صندوق مقاومة التلوث:** في إطار سياسة الدولة لحماية البيئة ومقاومة التلوث تم بمقتضى القانون رقم 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993 إحداث صندوق خاص في الخزينة يسمى "صندوق مقاومة التلوث"، يهدف هذا الصندوق إلى تشجيع الأعمال الرامية إلى حماية البيئة من التلوث الصناعي، والمساهمة في تمويل التجهيزات التي من شأنها أن تحد أو تزيل التلوث الصادر عن المؤسسات الصناعية ومشاريع تجميع ورسكلة النفايات. تم بمقتضى الفصل 14 من القانون رقم 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 المتعلق بقانون المالية لسنة 2006 توسيع ميدان تدخل الصندوق ليشمل تمويل:

أ-النظم العمومية للتصرف في أصناف النفايات المحدثّة أو التي سيتم إحداثها؛

ب-نفقات التصرف للوكالة الوطنية في النفايات؛

ج- نسبة من كلفة معالجة النفايات المنزلية؛

وقد بلغت تدخلات الصندوق سنة 2014 مبلغ قدره 442.9 مليون دينار تونسي تم صرفها أساسا كمنح للمؤسسات الصناعية قصد المساهمة في تمويل مشاريع الحد من التلوث.

**2- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط:** بمقتضى القانون رقم 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2004 تم إحداث حساب خاص في الخزينة بعنوان "صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط" يتولى تمويل العمليات الرامية إلى العناية بالمحيط والحفاظة على البيئة وجمالية المدن والمتمثلة خاصة في:

أ- العمليات المتعلقة بمقاومة ظاهرة البلاستيك؛

ب-العمليات المتعلقة بالنظافة العامة؛

ج-العمليات المتعلقة بالمالية البيئية؛

د-التحسيس والتوعية في مجال البيئة؛

ويعمل صندوق نظافة البيئة وجمالية المحيط بواسطة: اقتطاع مبلغ 5 دنانير عن كل طابع جبائي موظف على عمليات تسليم جوازات السفر، مردود الطابع الجبائي الموظف على شهادات الفحص الفني لوسائل النقل، الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها لفائدة الصندوق طبقا للتشريع الجاري العمل به.

<sup>1</sup> الإطار التشريعي والمؤسسات، وزارة البيئة، 27 جانفي 2016، متاح على الرابط:

<http://www.environnement.gov.tn/index.php/ar/cadre-legislatif-et-institutionnel-ar> تاريخ الإطلاع: 23-08-

2020

<sup>2</sup> ميزانية الدولة لسنة 2016، الباب الثامن عشر، وزارة البيئة والتنمية المستدامة، الجمهورية التونسية، أكتوبر 2015، ص 29-31.



ثانيا: الجباية البيئية المطبقة في تونس

تطبق تونس بعض الرسوم الخاصة بالبيئة كما أنها تعتمد على الحوافز الجبائية من أجل خلق فرص الاستثمار لتدعيم التنمية المستدامة، والبحث في مجالات متعددة خاصة النفايات. بحيث ينص قانون الضرائب المحلي على الضرائب والإتاوات، الغرض الرئيسي هو تمويل ميزانية البلدية وليس حماية البيئة.

تم مؤخرا فرض رسمين بيئيين على وجه التحديد بالإضافة إلى الحوافز الجبائية وهي كالتالي: <sup>1</sup>

**1- رسم حماية البيئة:** هو أول تجسيد للرقابة البيئية من حيث تأثيرها على بعض منتجات الطاقة الملوثة وتخصص إيراداتها لصندوقين خاصين للخرينة، صندوق مقاومة التلوث وصندوق سلامة البيئة.

**2- الرسوم المدفوعة على المبيعات المحلية للمنتجات السمكية:** هذه الرسوم لا تؤثر كثيرا على البيئة وعلى سلوك الملوث بالإضافة إلى تأثيرها على الاستهلاك (تفرض على المنتجين).

**3- توالي تونس اهتماما كبيرا للحوافز الجبائية خاصة بالنسبة للشركات المتخصصة في جمع وتحويل ومعالجة النفايات، والشركات التي تكافح التلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية، وترتبط هذه الحوافز بمنظمات حماية البيئة.**

وفي إطار تعزيز التكنولوجيا، البحث والتطوير وتوفير الطاقة يمنح الاستثمار في الطاقات المتجددة الحق في الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة بنسبة 12٪ للمعدات المستوردة التي ليس لها مثيل محليا، وتعليق الرسم على القيمة المضافة على تلك المكتسبة محليا، في حين أن الاستثمارات في توفير المياه تعطي فقط الحق في علاوة. ومن القطاعات الأخرى التي يمكن دمجها في التنمية المستدامة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف، التي تستفيد من مخصصات الميزانية والإعفاءات الجبائية.

**4- النفايات:** تقدر النفايات العضوية بحوالي 7-8 مليون طن منها 2.3 مليون طن قابلة لإعادة التدوير التي تتكون من نفايات المواشي والصناعات الغذائية ونفايات البلدية وكذلك من محطات معالجة مياه الصرف الصحي. تم تعزيز الإطار المؤسسي من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لإدارة النفايات، ومركز معالجة النفايات الصناعية والخطرة بسعة 90.000 طن. كما كانت هناك زيادة في مدافن القمامة غير الخاضعة للرقابة وتدهور حاد في ظروف المكبات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر إدارة مخلفات البناء والأشغال العامة مشكلة رئيسية بسبب زيادة عدد الإنشاءات الفوضوية وغير القانونية. يتم تمويل إدارة النفايات بشكل أساسي من قبل الدولة (80٪)، ويستثمر القطاع الخاص فقط في الجمع والنقل والقليل جدا في استعادة أو إعادة تدوير النفايات. تشجع الاستراتيجية الوطنية الحالية للإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات الاستثمار الخاص، بهدف تحقيق نسبة مشاركة تصل إلى

<sup>1</sup> Zouhour Kourda, « La politique fiscale tunisienne en faveur du développement durable », Chahier Politique et droit, N 11, Juin, 2014, p p 05-06.

50% بحلول عام 2016. وتحقيقا لهذه الغاية، تم وضع حوافز جبائية بيئية خاصة جانب الاستثمار في قطاع رسكلة النفايات.<sup>1</sup>

وفي الأخير، وكأخر إجراء قانوني يخص التحفيزات الجبائية في تونس تم استحداث قانون رقم 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 والذي يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية، وبالتحديد الفصل 70 ينص على مايلي:<sup>2</sup>

"بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يطرح من أساس الضريبة على الدخل ثلثا المداخيل المتأتية من الاستثمارات المباشرة التي تنجزها المؤسسات المختصة في جمع أو تحويل أو تامين أو رسكلة أو معالجة النفايات." يعني هذا القانون أنه يعفي المؤسسات التي تستثمر في مجال النفايات من جزء من ضرائبها والهدف من وراء هذا الإجراء هو تشجيع المؤسسات على دخول مجال الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى حماية البيئة وتقليل حجم النفايات، بالإضافة إلى جوانب أخرى تتمثل في الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة والزراعة، من أجل خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> L'Economie verte en Tunisie, un outil de mise en œuvre de la nouvelles stratégie de développement durable (2014-2020), p p 11-12.

<sup>2</sup> القانون رقم 08، المؤرخ في 14 فيفري 2017، المتضمن مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 15، بتاريخ 21 فيفري 2017، ص 606.

#### المبحث الرابع: تحليل إيرادات الحماية البيئية للدول العربية والأجنبية والدروس المستفادة من تطبيقها

فرضت العديد من الدول خاصة الأوروبية ضرائب ورسوم بيئية ضمن سياساتها الجبائية، وذلك بداية بالإصلاحات الجبائية خلال فترة التسعينات لغرضها البيئي فقط، إلا أنه بعد مرورها بالأزمات الاقتصادية أصبحت تعتبرها أداة مناسبة لتمويل المالية العامة للدول خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بعدما كانت الدول تبحث عن موارد مالية جديدة لمواجهة الوضع الاقتصادي، وذلك بغية إعادة استخدامها لوجهات متنوعة يستفاد منها، إضافة إلى تمويل الميزانية العامة. سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الإيرادات الخاصة بالدول الأجنبية والدول العربية، وإلى تلخيص الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

#### المطلب الأول: تحليل إيرادات الحماية البيئية للدول الأجنبية

يتم تحديد الضرائب ذات الصلة بالبيئة في إحصاءات الإيرادات باستخدام المصطلحات الهرمية للدليل التفسيري للـ OECD من خلال أسماء 8250 ضرائب مدرجة في قواعد بيانات إحصاءات الإيرادات العالمية في 13 ديسمبر 2018. تم استخدام الكلمات الرئيسية التالية لفحص المرشحين المحتملين للضرائب المتعلقة بالبيئة مسبقاً<sup>1</sup>

**أولاً: الطاقة:** ثاني أكسيد الكربون، الطاقة المائية، النفط، الفحم، الغاز، الديزل، الوقود، الكهرباء، البنزين والطاقة النووية... إلخ؛

**ثانياً: النقل:** السيارات، الدراجات، الطريق، الجو، القيادة، الطيران، المنتزه، السائق، الطريق السريع، الطيران والمغادرة، السفر، القارب، حركة المرور، السكك الحديدية، السفينة، الحمولة، الجرار... إلخ؛

**ثالثاً: التلوث:** الخطر، الرصاص، البلاستيك، الأعشاب، الأوزون، الأسمدة، المبيدات الحشرية، السماد الطبيعي الانبعاثات، النفايات، الكبريت، النيتروجين، التعبئة والتغليف، المطاط، الضوضاء... إلخ؛

**رابعاً: الموارد:** المياه، الصيد، المناجم، الخشب، الغابات، قطع الأشجار... إلخ.

والجدول الموالي يوضح الإيرادات الجبائية ذات البعد البيئي للدول التي تم عرضها (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) خلال الفترة 1994-2019:

<sup>1</sup> Special feature: Identifying environmentally-related tax revenues in Revenue Statistics, Environmentally related tax revenue data reported to Revenue Statistics, OECD, 2019, Available at: <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/52465399-en/index.html?itemId=/content/component/52465399-en> Page consulté le 15/04/2021

جدول رقم: (3-20) إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 1994-2019 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	السنوات	الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
1994	228255,406	74986,626	80632,782	2007	464522,531	118351,845	73182,994
1995	265805,25	77942,731	90022,73	2008	487740,375	116266,254	78272,991
1996	276470,625	85070,057	80612,022	2009	449924,438	114503,319	84473,007
1997	259081,688	89209,555	71989,496	2010	456078,531	118247,825	87792,149
1998	269852,75	92609,189	66547,464	2011	497983,844	122479,77	94449,082
1999	276825,438	96805,995	77298,093	2012	476357,156	126094,506	93961,911
2000	249256,734	99381,614	81840,184	2013	502066,938	126763,289	76270,494
2001	246620,922	98708,754	72643,08	2014	510500,156	130097,755	68246,289
2002	274751,906	100328,795	70063,873	2015	444672,219	132650,518	59891,066
2003	338049,188	102473,246	76060,3	2016	446137	134721,268	67530,344
2004	384582,125	106896,29	81162,693	2017	449893,344	..	65537,212
2005	400926,375	112617,237	80171,917	2018	477164,375	..	66687,375
2006	414496,938	115902,183	74941,924	2019	454682,313	..	66619,718

Source: **Environmentally related tax revenue**, OECD .Stat, 2021, Available at : <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR>, Page consulté le : 15-04- 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البيئية حققت مداخيل معتبرة للدول المذكورة نوجزها كمايلي:

**1- الولايات المتحدة الأمريكية:** بالرغم من اعتمادها على الحوافز الجبائية أكثر من الضرائب والرسوم البيئية، إلا أنها تخطت عتبة 100 مليون دولار أمريكي بداية من سنة 2002، وذلك مع التوسع في تطبيقاتها لهذه الأداة خاصة الضرائب على الطاقة، ففي بداية التسعينات كانت تعتمد على عدد قليل من الضرائب كالضريبة على المواد المستنفذة للأوزون، ضريبة التبغ...إلخ. ثم توسعت من خلال ضريبة الكربون، ضريبة على السيارات الأكثر استهلاكاً للوقود، ضريبة الكهرباء، أي أن معظم مداخيلها تستند على ضرائب الطاقة، بحيث تتميز الإيرادات الأمريكية بالتزايد التدريجي من سنة لأخرى تخطت 130 مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة تم تسجيلها سنة 2016، يرجع السبب في ذلك إلى فرض المزيد من الضرائب على مستوى العديد من الفدراليات الأمريكية تهدف من ورائها إلى حماية البيئة، كما أنها أدت إلى تحقيق إيرادات تساهم بها في تخفيف العبء على الضرائب الأخرى؛

**2- تتميز إيرادات الجباية البيئية في اليابان:** بعدم الاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة لفرض الضرائب ثم إلغائها من طرف الحكومة، وهو ما يسبب تذبذب في الإيرادات، سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 فاقت 94 مليون دولار أمريكي، بحيث تتميز السياسة الجبائية بفرضها ضرائب على قطاع الطاقة أكثر من القطاعات الأخرى؛

**3-** بالنسبة للاتحاد الأوروبي: بدأت الإيرادات ترتفع بداية من سنة 2003 كنتيجة لتوسع الدول الأوروبية في فرض المزيد من الضرائب عن طريق إصلاحات الجباية البيئية التي عرفتها بعض الدول خلال هذه الفترة. سجل الاتحاد أعلى قيم للإيرادات سنتي 2013 و 2014 فاقتا 510 مليون دولار أمريكي؛

**4-** من خلال مؤشر الضرائب الخضراء الصادر عن شركة (KPMG\*) احتلت كل من الهند، كوريا الجنوبية المملكة المتحدة، هولندا، إيطاليا المراتب الأولى من حيث تصنيف عائدات الجباية البيئية. تم إنشاء المؤشر لزيادة الوعي في جميع أنحاء العالم، وتشجيع الشركات على استكشاف فرص وحواجز الجباية البيئية والحد من تعرضها للعقوبات. بحيث احتلت هولندا المرتبة الثالثة بعد كل من الهند وكوريا الجنوبية، والمرتبة الأولى بالنسبة لدول الاتحاد سنة 2017<sup>1</sup>، بمعدل 9.3% من مجموع إيرادات الجباية العامة، تليها إيطاليا (04) بمعدل 8.8%، دنمارك (06) بمعدل 8.2%، المملكة المتحدة (10)، بـ 7.2%، سويسرا (12) بـ 6.6%، فرنسا في المرتبة 18 بمعدل 4.4%، السويد (18) بمعدل 5.2%، أما بالنسبة للولايات المتحدة احتلت المرتبة 25 بمعدل 2.8% اليابان (19) بمعدل 5.1%، وذلك من أصل 36 دولة. وبالنسبة لسنة 2019 فلم يتغير معدل مساهمة إيرادات الجباية البيئية للولايات المتحدة 2.8%، أما اليابان ارتفع قليلا ليسجل 6.8% من مجموع الإيرادات الجبائية وهولندا الأولى بمعدل 9.1% بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وحقت دول OECD ككل معدل 5.2% وذلك من مجموع المساهمة العامة للإيرادات الجبائية؛

**5-** بلغ سنة 2019 إجمالي إيرادات الجباية البيئية من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي 2.4% و 5.9% من إجمالي إيرادات دول الاتحاد من المساهمات الاجتماعية، شكلت الضرائب على الطاقة أكثر من 3/4 لإجمالي إيرادات الجباية البيئية (77.9%)، تليها الضرائب على النقل (18.9%)، والضرائب على التلوث والموارد كأقل نسبة 3.2%. يأتي جزء كبير جدًا من عائدات الضرائب البيئية للاتحاد الأوروبي لعام 2018 بنسبة 77.7% من ضرائب الطاقة. تبلغ حصة ضرائب النقل 19.1%، ولا تزال حصة الضرائب على التلوث والموارد صغيرة جدًا في الاتحاد الأوروبي (3.3%)؛

**6-** بلغت قيمة الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي لعام 2018 حوالي 107 مليار يورو أعلى مما كانت عليه سنة 2017 بالنسبة إلى PDG، فقد انخفض مستواه بشكل طفيف (من 2.5 إلى 2.4% من PDG). خلال نفس الفترة، انخفضت حصة الجباية البيئية في الضرائب والمساهمات الاجتماعية بمقدار 0.6 نقطة مئوية، من 6.6% في عام 2002 إلى 6.0% في عام 2018. ومع ذلك، فإن تطور إيرادات الجباية البيئية بالنسبة إلى PDG وTSC قد غير نمطه في عام 2008، ومرة أخرى في عام 2016، بعد خمس سنوات متتالية من

\* (The KPMG): تعد من أكبر الشركات العالمية المختصة في الخدمات المهنية بأنواعها الثلاث: التدقيق، الخدمات الضريبية، والخدمات الاستشارية.

<sup>1</sup> أنظر إلى:

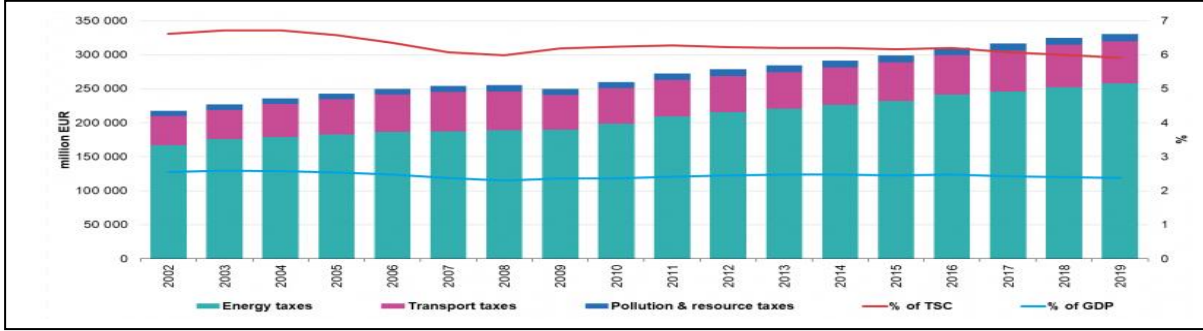
The KPMG Green Tax index, **Op.cit**, p 09.

<sup>2</sup> **Environmental tax**, OECD.Data, 2019, Available at :<https://data.oecd.org/envpolicy/environmental-tax.htm> page consulté le: 02/03/2020.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

الانخفاض، بدأ في الزيادة في عام 2009 (على الأرجح بسبب الركود الاقتصادي والانخفاض في كل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والإيرادات الحكومية كنتيجة للمالية الأزمة) وظلت مستقرة نسبيًا بعد ذلك. بدءًا من عام 2016، بدأت النسب تتراجع ببطء مرة أخرى.<sup>1</sup> وهو ما يوضحه الشكل الموالي للفترة 2002-2019:

شكل رقم: (3-3): إيرادات الجبائية البيئية حسب النوع وإجمالي الضرائب البيئية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ومن مساهمة الضمان الاجتماعي، للاتحاد الأوروبي (27)، 2002-2019 (مليون يورو / %)



Source: Environmental tax revenue by type and total environmental taxes as share of TSC and GDP, EU-27, 2002-2019 (million EUR, %), Eurostat Statistics Explained, December 2020, last modification on 7 January 2021, Available at:

[https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental\\_tax\\_statistics](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental_tax_statistics)

Page consulté le 15- 04-2021

نلاحظ من خلال الشكل أن الضرائب على الطاقة تستحوذ على النسبة الأكبر من إيرادات الجبائية البيئية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002-2019 تجاوزت 05% خلال سنة 2019، و 250 ألف يورو كقيمة تليها ضرائب النقل بنسبة أقل، ثم ضرائب التلوث والموارد بنسب قليلة جدا تخطت 1%، وهذا دلالة على اهتمام الإتحاد الأوروبي بفرض ضرائب الطاقة، كما أن دول الإتحاد تختلف في فرض الضرائب والرسوم البيئية بحيث نجد أن فرنسا تعتمد على العديد منها مقارنة بدول أخرى وهو ما يفسر ارتفاع أو انخفاض نسبة PDG للدول.

ففي سنة 2014، حققت إيرادات تمثلت في 44 مليار يورو و 2.1% من PDG، عندما كان متوسط الإتحاد الأوروبي (28) 2.5%، وبذلك احتلت فرنسا المرتبة 22 من أصل 28 دولة في الإتحاد الأوروبي. ظلت حصة الجبائية البيئية إلى PDG تتراجع بشكل عام لمدة 20 سنة في فرنسا. فقد بلغت 2.5% من PDG سنة 1995، ووصل إلى أدنى مستوى له عند 1.8% في عام 2008، قبل أن يرتفع بشكل طفيف حتى سنة 2015. كما تمثل هذه الضريبة البيئية أيضًا 4.5% فقط من الرسوم الإلزامية في فرنسا.<sup>2</sup> وتراوح نسب عائدات الجبائية البيئية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 بين 1.4% (أيرلندا) و 3.9% (اليونان)، تباينت

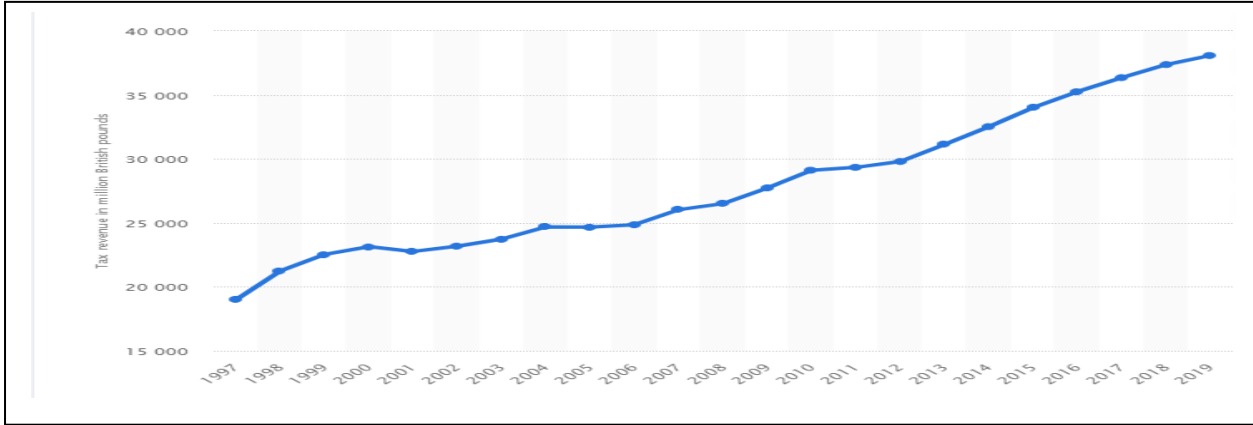
<sup>1</sup> Energy, transport and environment statistics, Eurostat, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2020, p 134.

<sup>2</sup>Eléments pour une Fiscalité Environnementale, Enjeux et Politiques de l'Environnement, SNE Syndicat Nationale de L'environnement, Avril 2017, p 09.

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

أيضًا الضرائب البيئية لنسب الضرائب والمساهمات الاجتماعية عبر الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث أبلغت بلغاريا (10.3%) عن أكبر حصة من الجباية البيئية في ألمانيا ولوكسمبورغ (كلاهما 4.4%).<sup>1</sup> كما تشكل ضرائب الطاقة أهم مداخيل الجباية البيئية في المملكة المتحدة خلال الفترة :

### شكل رقم: (3-4) إيرادات ضرائب الطاقة في المملكة المتحدة خلال الفترة 1997-2019



**Source:** N. Sönnichsen, **Government revenue from energy taxes in the United Kingdom (UK) from 1997 to 2019 (in million British pounds), 2021**, Available at: <https://www.statista.com/statistics/491639/tax-revenue-from-energy-taxes-united-kingdom-uk/> Page consulté le: 27/04/2021.

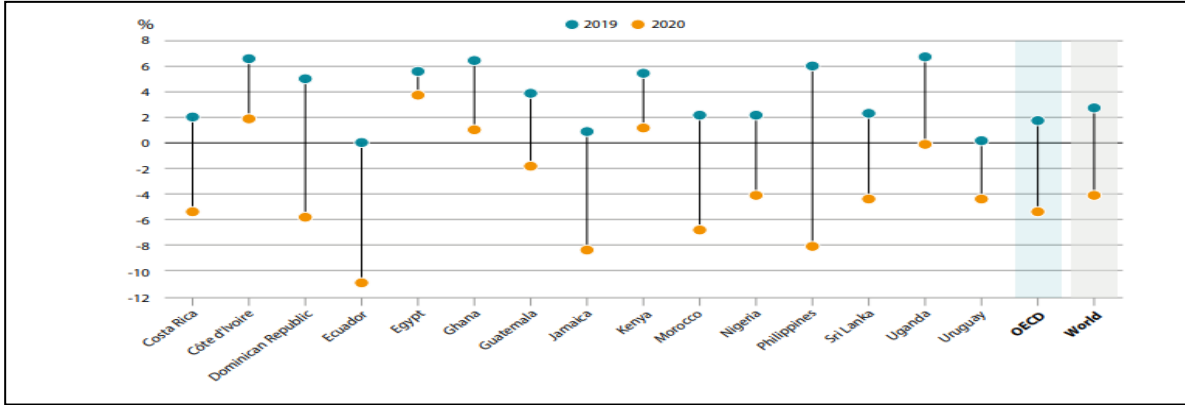
يبين الشكل ارتفاع المداخيل الخاصة بضرائب الطاقة في المملكة المتحدة وهي في تزايد خلال الفترة نتيجة لزيادة فرضها لهذا النوع سنة 2019 خاصة ضريبة الكهرباء، الوقود، ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة بحيث فاقت 38000 مليون جنيه إسترليني.

أما بالنسبة لسنة 2020 وبالمقارنة مع 2019 نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد الأساس الذي تقوم عليه الدول قد إنخفض جراء الأزمة الصحية العالمية مع تفشي وباء كورونا، بحيث نجد دولا قد انخفض ناتجها المحلي كمصر، غانا، كودي فوار، كينيا، أما دولا أخرى سبب لها انكماش اقتصاديا بسبب انخفاضه بدرجة كبيرة أكثر من 7%، انخفض في دول OECD إلى تقريبا 6% سنة 2020، مقارنة بدول العالم 4-، هو ما يوضحه الشكل الموالي:

<sup>1</sup> Environmental taxes in the EU, Environmental Tax Statistics, Eurostat Statistics Explained, December 2020, Available at: [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental\\_tax\\_statistics#Environmental\\_taxes\\_in\\_the\\_EU](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics#Environmental_taxes_in_the_EU) Page consulté le: 06/01/2021



شكل رقم: (3-5) التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2019-2020



Source: Taxing Energy Use for Sustainable Development Opportunities for energy tax and subsidy reform in selected developing and emerging economies, OECD, 2021, p 07

وبالتالي نجد أن الإتحاد الأوروبي اتخذ مجموعة من التدابير من أجل مواجهة هذا الوضع، من خلال الاعتماد على ضرائب ورسوم جديدة وافق في جويلية 2020 على حزمة من الإجراءات لمعالجة بعض عواقب الوباء العالمي (فيروس كورونا)، ويشمل ذلك التدابير الضريبية ذات الصلة بالوضع البيئي: <sup>1</sup>

-تم فرض الضريبة على البلاستيك غير القابل لإعادة التدوير في الإتحاد الأوروبي اعتباراً من 1 جانفي 2021. ويهدف الإجراء إلى تشجيع إعادة استخدام البلاستيك. سيطلب من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تحصيل الضرائب مع تحويل الإيرادات إلى الإتحاد الأوروبي. يتم احتساب الضريبة على أساس وزن نفايات العبوات البلاستيكية غير القابلة لإعادة التدوير، بمعدل متوقع قدره 0.80 يورو للكيلوغرام الواحد، ومن المتوقع أن تساهم هولندا بنحو 250 مليون يورو؛

-هناك خطط لفرض ضريبة على ثاني أكسيد الكربون على مستوى الإتحاد الأوروبي، اعتباراً من عام 2023؛  
- وفي جانفي 2021 نشرت OECD تقريراً جديداً بعنوان الضرائب المفروضة على استخدام الوقود من أجل التنمية المستدامة، ذكر التقرير أن 83% من انبعاثات غاز CO<sub>2</sub> المرتبط بالطاقة غير خاضعة للضريبة تماماً، كما أشار إلى أنه يمكن توليد إيرادات إضافية في الناتج المحلي الإجمالي في حال فرض ضريبة على الوقود الأحفوري بما يعادل 30 يورو لكل طن من CO<sub>2</sub>، ومن جهة أخرى سينضم صندوق النقد الدولي إلى منظمة OECD في عمل مرتقب على الضرائب البيئية والحث على زيادة الجهود بخصوص البدء في حوار سياسي حول تسعير الكربون

<sup>1</sup> Environment-related tax measures are proposed (COVID-19), August 14, 2020 , Available at: <https://home.kpmg/us/en/home/insights/2020/08/tmf-eu-environment-related-tax-measures-proposed.html> Page consulté le: 30-09-2020

## الفصل الثالث: تجارب دولية لتطبيقات السياسة الجبائية البيئية ومدى إمكانية الاستفادة منها عربيا

من خلال فرض ضريبة الكربون والتحول إلى اقتصاد عالمي أكثر اخضرارا، سيقدم كلامها تقريرا أوليا في الاجتماع الذي سينعقد في أواخر سنة 2021، سيشكل الأساس لأول ندوة لمجموعة العشرين حول الضرائب البيئية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تحليل إيرادات الجبائية البيئية للدول العربية (مصر، تونس، المغرب)

حققت معظم الدول الأوروبية مداخيل مالية ساهمت بدورها في الحد من المشاكل البيئية عن طريق إعادة تدويرها في مجالات تخص حماية البيئة، وهو ما يبرز دور الجبائية البيئية من خلال تحقيقها للغرض المالي، وبالتالي سنعرض من خلال الجدول والشكل البياني مداخيل الدول العربية مصر، المغرب، تونس حسب إحصائيات OECD خلال الفترة 1999-2017:

### جدول رقم: (3-21) إيرادات الجبائية البيئية للدول العربية خلال الفترة 1999-2017

(مليون دولار أمريكي)

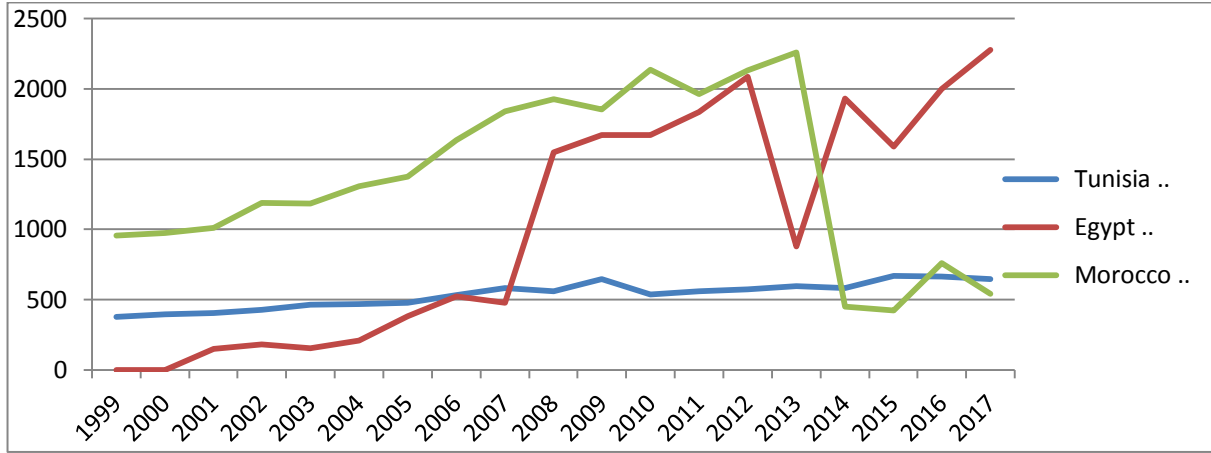
السنوات	تونس	مصر	المغرب	السنوات	تونس	مصر	المغرب
1999	377,126	..	957,328	2009	645,351	1672,091	1852,673
2000	394,084	..	975,794	2010	535,465	1669,642	2137,192
2001	403,596	146,585	1008,892	2011	557,4	1835,038	1965,566
2002	425,495	181,012	1187,409	2012	572,62	2088,009	2131,133
2003	465.336	155.125	1183.515	2013	596.759	877.839	2960.991
2004	467,744	209,672	1308,795	2014	582,759	1930,113	450,709
2005	476,941	383,24	1375,897	2015	670,386	1588,764	420,001
2006	532,927	520,594	1636,532	2016	662,013	1999,676	760,227
2007	583,342	478,214	1840,602	2017	646,329	2277,804	541,874
2008	560,225	1550,314	1924,725	-	-	-	-

Source : Environmentally related tax revenue, OECD. Stat, March 2021, Available at : <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR#> Page consulté le : 05-04-2021

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كمايلي :

<sup>1</sup> OECD Secretary-General Tax Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, OECD, Italy, February 2021, p p 20-21.

شكل رقم: (3-6) إيرادات الجباية البيئية للدول العربية مصر، تونس، المغرب



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال كل من الشكل البياني والجدول نلاحظ أن المغرب حققت مداخيل أعلى مقارنة بتونس ومصر: **أولاً: المغرب:** عرفت إيرادات الجبائية للمغرب تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1999-2013 انتقلت إلى ما قيمته 957 مليون دولار أمريكي إلى 2960 م.د.أ سنة 2013 أي بزيادة تقارب 3 أضعاف من قيم إيرادات السنوات الأولى من التطبيق، ثم سجلت انخفاضاً ملحوظاً سنة 2014 بقيمة 450 م.د.أ، واستمرت المداخيل في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة، لتسجل أقل قيمة سنة 2015 قدرت بـ 420 م.د.أ، ومن جهة أخرى وحسب إحصائيات OECD، تساهم الجباية البيئية بنسبة 2% في الناتج الإجمالي المحلي في سنوات التسعينات، إلا أنها انخفضت إلى أقل من 1% في السنوات الماضية. وحققت سنة 2018 نسبة 0.45% نتيجة للانخفاض في إيرادات الجباية البيئية؛

**ثانياً: تونس:** لا تساهم الجباية البيئية بقدر كبير من المداخيل مقارنة بالمغرب، بحيث سجلت قيمة 670 م.د.أ كأعلى قيمة لها سنة 2015، يرجع سبب نقص الإيرادات إلى السياسة الجبائية المطبقة في تونس لأنها تعتمد على الجانب التحفيزي أكثر من تطبيق الضرائب والرسوم. تساهم المداخيل بأكثر من 1.6% للناتج الوطني الإجمالي؛

**ثالثاً: مصر:** عرفت الإيرادات الجبائية الخاصة بالبيئة مراحل مختلفة بحيث تميزت بالارتفاع التدريجي خلال سنوات التسعينات إلى غاية 2007، سجلت أكبر قيمة خلال سنة 2006 بـ 520 مليون د.أ، ثم تضاعفت بمقدار ثلاث مرات بداية من 2008-2012 بأعلى قيمة سجلت لنفس السنة 2088 م.د.أ، ثم تراجعت الإيرادات بشكل ملحوظ سنة 2013 بقيمة قدرها 877 م.د.أ لترتفع مجدداً إلى ما يقارب 2300 م.د.أ لسنة 2017 كما تساهم الجباية البيئية بـ 1.027% من الناتج الوطني الإجمالي لمصر سجلت كأعلى نسبة سنة 2017 مقارنة بما يقارب 0.8% خلال السنوات الأخيرة. (قبل 2017)

تعود أسباب انخفاض الإيرادات في الدول العربية إلى اعتماد هذه الدول على نظام جبائي تحفيزي أكثر منه ردعي، أي أنها تمنح تحفيزات وإعفاءات جبائية من أجل الاستثمار، بدلا من فرض ضرائب ورسوم على

مشكلات التلوث ماعدا المغرب التي تفرض عدد قليل جدا من الرسوم، بالإضافة إلى عدم استقرار الأنظمة الجبائية نظرا للتغيرات التي تمسها كل فترة وهو ما يفسر انخفاض الإيرادات في كل من الدول الثلاث خاصة مصر والمغرب، وبالتالي على الدول العربية التوسع في تطبيق الجبائية البيئية خاصة الضرائب، وتكييف سياستها الجبائية وفقا للوضع البيئي ومسائل التلوث في الدولة استنادا لمبدأ الملوث الدافع، ورفع الإعانات التي تقدمها الدولة عن الأنشطة الملوثة للبيئة بالإضافة إلى الرقابة على التحصيل الجبائي.

### المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية وإمكانية تطبيقها عربيا

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدروس المستفادة التي تم استنتاجها من الدول التي جاءت في هذه الدراسة، مع استخلاص مجموعة من الشروط التي تمكن الدول العربية من تحقيق نتائج إيجابية وتحد من مشكلات التلوث البيئي عن طريق الاستفادة من تجاربها، إضافة إلى شروط تفعيل وتنفيذ سياسة جبائية تسمح بتحقيق كفاءة وفعالية بيئية واقتصادية دوليا خاصة إذا تم تطبيق الضرائب في هذا المجال.

#### أولا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

##### 01- التجربة الأوروبية: نلخص الدروس المستفادة للتجربة في النقاط التالية:

- أ- قامت دول الإتحاد بإصلاح جبائي شامل تبنى دراسة لكل المشكلات البيئية مع التركيز على الضرائب الطاقوية؛
- ب- مراعاة الظروف الاقتصادية للدول ومدى ملاءمتها من خلال الاهتمام أكثر بفرض ضرائب أو منح حوافز من أجل دعم الاستثمارات خاصة في القطاعات الجوهريّة كقطاع الطاقة والنقل؛
- ج- العمل على توسيع القاعدة الضريبية حتى تشمل جميع المشكلات التي تسبب التلوث البيئي، مع منح الحرية لدول الإتحاد في ضبط السعر، الوعاء، وحتى التحصيل الجبائي؛
- د- العمل على تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية البيئة؛
- هـ- تعمل على فرض ضرائب بيئية من أجل جمع إيرادات تساهم في تخفيف العبء خاصة في فترة الأزمات وبالتالي تستخدم الضرائب كأداة تمويلية بدلا من منافعها البيئية؛
- و- التقييم الدوري لفعالية الضرائب والرسوم البيئية الحالية ومدى إمكانية تطبيق ضرائب ورسوم جديدة، أو إلغاء البعض منها، من أجل الحكم على الدور الفعلي للسياسة الجبائية المنفذة؛
- ز- تعمل دول الإتحاد على تطبيق الاقتصاد الدائري تهدف من خلاله إلى الانتقال من الطاقة النووية إلى الطاقة المتجددة وفق مخطط طويل المدى باستخدام الحوافز الجبائية؛
- ح- تولى دول الإتحاد أهمية لمجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مع تعزيز ذلك بمخطط محددة المعالم للبحوث البيئية وبحوث الطاقة فضلا عن التعاون الفعال مع القطاع الخاص؛

ط- العمل على إدماج كفاءة الطاقة في المباني والنقل المستدام في سياسة الاستثمارات العامة بالتنسيق مع السياسة الجبائية؛

ي- الاهتمام أكثر بالجوانب التقنية للجباية البيئية، مع تحديثها حسب مستجدات الوضع البيئي؛

ك- مراعاة العدالة الضريبية: وذلك من أجل تخفيف ثقل العبء الضريبي لبعض الصناعات أو القطاعات الثقيلة ("معدل منخفض، قاعدة ضريبية واسعة")، تساعد على ضمان عدالة الضرائب البيئية.

**02- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** نلخص الدروس المستفادة للتجربة في النقاط التالية:

أ- تمنح الولايات أهمية أكبر لنظام الحوافز الجبائية من أجل الاستثمار في الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة والتكنولوجيا منخفضة الكربون؛

ب- تعمل على وضع مخططات تتماشى مع حجم الضرر البيئي، تفرض ضرائب عديدة استطاعت أن تبرهن فعاليتها نخص بالذكر ضريبة المواد المستنفذة للأوزون، وضريبة استهلاك الغاز؛

ج- تولي أهمية للاستثمار في مجال المباني الخضراء عن طريق منح الحوافز الجبائية، وإنشاء مجلس المباني الخضراء له عدة مهام، بحيث تصدر الولايات مؤشرات الضرائب العالمية بسبب الحوافز الفدرالية الواسعة للمباني الخضراء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛

د- إعطاء الحرية للفدراليات التابعة للولايات في فرض ضرائب ورسوم أو منح حوافز جبائية من أجل الحد من التلوث حسب الوضع البيئي، وتماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

**03- تجربة اليابان:** نلخص الدروس المستفادة للتجربة في النقاط التالية:

أ- الاستعانة بالتجارب الرائدة خاصة الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق العديد من الضرائب والرسوم على قطاعات متنوعة أبرزها النقل، الطاقة؛

ب- التخطيط البيئي المحكم متلازما بالرقابة على الأداء الفعلي، يكون ذلك متوسط أو بعيد المدى؛

ج- تعمل على التنسيق بين اللوائح التنظيمية والجباية البيئية من أجل بناء مجتمع مستدام اقتصاديا والمساهمة في الحفاظ على البيئة العالمية؛

د- تعمل على تخصيص الإيرادات للتدابير المتعلقة بالطاقة التي تخفض من  $CO_2$  نذكر منها توفير الطاقة، تعزيز تطوير الطاقة المتجددة، تطوير استخدام الوقود الأحفوري النظيف والفعال.

**04- تجربة الإمارات العربية:** نلخص الدروس المستفادة للتجربة في النقاط التالية:

أ- الاستعانة بالتجارب الرائدة خاصة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تتبع نفس التدابير المعمول بها في مجال الحوافز الجبائية؛

ب- العمل بنفس تجربة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ما يتعلق بإنشاء مدن خضراء ومجلس البناء الأخضر؛

ج- تعمل الإمارات على توسيع وزيادة تبادل المعارف والخبرات الشاملة والمعلومات المتاحة حول البنائات والبيئات العمرانية والمجتمعات؛

د- استخدام اللوائح التنظيمية والحوافز الجبائية من أجل تحقيق فعالية أكبر في قطاع البناء من أجل الوصول إلى مدن خالية من الكربون و الانبعاثات الغازية والنفايات؛

هـ- التركيز على البنائات الخضراء من أجل تحقيق فوائد مزدوجة بيئية واقتصادية ولتعزيز متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

و- رسم إستراتيجية زمنية واضحة لعملية تنفيذ سياسات جبائية تحفيزية في مجال الطاقات المتجددة والنقل المستدام على المدى المتوسط والطويل.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية حتى تكون السياسة الجبائية فعالة ومقبولة على مستوى الدول العربية

حتى تكون أدوات السياسة الجبائية المطبقة في أي دولة فعالة ومقبولة مجتمعا لابد من مراعاة النقاط التالية والاستفادة منها:<sup>1</sup>

**1- الضرائب البيئية أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية من الضرائب التقليدية:** إن هذا المنطق يدفع الهيئات الدولية مثل OECD والعديد من الاقتصاديين إلى اعتبار أن الضرائب البيئية أقل تعطيلًا للنشاط الاقتصادي من الضرائب التقليدية، ولذلك سيكون من الأفضل الاستعانة بالضرائب البيئية بدلا من الضرائب الأخرى لاسيما تلك المفروضة على العمال. وقد تم تنفيذ هذا النهج في دول شمال أوروبا مثل الدنمارك والسويد في أوائل التسعينات ولم يكن لها تأثير سلبي على الجانب الاقتصادي؛

**2- الضرائب البيئية تكملة مفيدة للوائح البيئية المعمول بها بالفعل:** في القديم كانت الواجهة الأولى من الإجراءات العامة لأي دولة للحد من الضرر الذي يلحق بالبيئة هو التنظيم أي سن القواعد القانونية التي تهدف إلى السيطرة على ممارسات الفاعلين الاقتصاديين. واللوائح مناسبة لحالات الطوارئ والتهديدات التي تعتبر غير مقبولة، وغالبا ما يتم فرض قاعدة قانونية موحدة على الجميع، يصعب تكييفها مع المواقف الخاصة.

وفي المقابل تشكل التدابير الجبائية وسيلة لتصحيح هذا العيب في التنظيم من خلال اقتراح إتباع نهج يحدده المشرع بوضع سعر للأضرار البيئية في شكل ضريبة مفروضة على الجميع، ولكل فاعل في المجال الاقتصادي حرية التصرف، وفي الواقع يمكن للأدوات التنظيمية و الجبائية أن تكمل بعضها للاستفادة من المزايا الخاصة لكل منها.

**3- التعريف الصعب لقاعدة يمكن قياسها ويمكن التحكم فيها وربطها بوضوح بالهدف البيئي المنشود:** تستند جميع الضرائب إلى قاعدة محددة وقابلة للقياس ويمكن التحكم فيها والتي ينطبق عليها المقياس. بالنسبة للضرائب غير البيئية يتم تحديد القاعدة بشكل عام من محاسبة الشركات (ضريبة الشركات، الرسم على القيمة

<sup>1</sup> Vincent Marcus, Peggy Duboucher, et autres, **Op.cit**, p 30-38.

المضافة)، دخل الأسر أو عوائد الثروة (ضريبة الدخل، ضريبة الثروة)، أو السجلات الإدارية (ضريبة الإسكان وضريبة الملكية). وكلها تتبع قواعد صارمة ومنظمة. أما المسائل البيئية يكون الموضوع صعب ويصبح أكثر حساسية، فالأفضل هو أن تكون الدولة قادرة على فرض ضرائب مباشرة على التلوث أو على الحدث الذي أدى إلى المشكلة البيئية التي تحاول الدولة حلها، وهذا غير ممكن عموما، لأنه غالبا لا يمكن التحكم في مصادر التلوث بشكل مباشر ولا يوجد نظام محاسبة للتلوث مقدم مسبقا، وبالتالي من الضروري وضع أدوات للقياس.

**4- مناهج مختلفة لضبط المستوى الصحيح للضريبة:** لا يكفي فرض ضريبة تهدف إلى مكافحة مشكلة بيئية بل يجب أن تتميز بقاعدة مناسبة حتى تكون فعالة. يعتمد تأثير الضريبة بشكل كبير على المقياس المختار فإذا كان معدل الضريبة منخفضا جدا فإنه لن يؤدي إلى تغيير في السلوك لأنها لن تحقق هدفها البيئي. وعلى العكس إذا كان معدل الضريبة مرتفعا جدا أي ضرائب مفرطة يثقل كاهل دافع الضريبة ويؤدي إلى التهرب الضريبي، بالإضافة إلى مخاطر اقتصادية كبيرة وفق الأنشطة ذات الصلة من حيث المكاسب الاقتصادية والأضرار البيئية ومخاطر المنافسة التي تهدد الشركات المحلية مقارنة بالشركات الأجنبية.

**5- الزيادة التدريجية تعزز القبول الاجتماعي للضريبة:** من المحتمل أن يؤثر تطبيق رسم جديد أو ضريبة على توازن الميزانية لبعض الأسر، وأن يغير شروط المنافسة بين الشركات المتضررة من خلال معاقبة الأكثر تلوثا منها أو لمستهلكي الطاقة. وبالتالي فإن توزيع الزيادة في الضريبة بمرور الوقت يمنح الأسر والشركات وقتا للتكيف معها.

**6- خيارات مختلفة من أجل استخدام وتطبيق الضرائب البيئية:** تظهر التجارب الأجنبية والتقييمات الاقتصادية أن التأثير الكلي للضرائب البيئية يعتمد بشكل كبير على استخدام عائداتها: مثل إعادة توزيع الإيرادات على الشركات التجارية أو الأسر المتضررة من الضريبة ولاسيما التي تعاني من أوضاع هشّة وجعل النظام الاقتصادي أكثر كفاءة وتخصيصها للإنفاق على البيئة، وتشجيع الابتكار الأخضر وتعظيم المكاسب البيئية.

**7- إلغاء الإعانات البيئية الضارة والموجودة في النظام الجبائي:** مثل فرض ضرائب ورسوم جديدة يجب أن تكون الخطوة الأولى هي تحضير النظام الجبائي وإزالة الإعانات الضارة بيئيا. في سنة 2005 نشرت OECD تقريرا حول هذا الموضوع والذي وجد أن مقدار الإعانات البيئية الضارة في البلدان الأعضاء هو أكثر من 400 مليار دولار سنويا، يتعلق جزء كبير منه بقطاعي النقل والطاقة.

**8- الحد من عدد الأدوات سيساعد على سهولة القراءة العامة للنظام:** يجب أن تحترم السياسة الجبائية المبادئ العامة للكفاءة الضريبية من بين هذه المبادئ أهمية الحد من عدد الأجهزة الموجودة في ظروف جيدة وتماشيا مع هذا المبدأ ينبغي استعادة الضرائب ذات العائد المنخفض، وتلك التي تتسم بتصفيتها وتحصيلها بالتعقيد الشديد وفي الحالتين ستكون تكاليف الإدارة مرتفعة جدا بالمقارنة مع الإقرار الضريبي.

**9- مبدأ المساواة قبل الضرائب مسألة حاسمة للسياسة الجبائية:** مبدأ المساواة قبل الضرائب هو مبدأ دستوري أساسي في مسائل الضريبة وهو يعني أن المساهمة العامة في الضريبة يجب أن توزع بشكل منصف بين جميع المواطنين.



## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز الدول التي تولي لحماية البيئة أهمية كبيرة وتعتبرها إحدى القيم الأساسية والتي تتمثل في الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وما يؤكد ذلك هو تكريس مبدأ الملوث الدافع وتجسيده على أرض الواقع، وتبني إصلاح جبائي بيئي شامل وسياسة جبائية فعالة متكاملة من فرضها لضرائب ورسوم بيئية وإعفاءات وحوافز جبائية كفيلة بفتح المجال أمام التكنولوجيات البديلة والبحث عن سبل للطاقة المستدامة، والدافع الأساسي ورواء ذلك هو الإدراك المتزايد بالمشاكل البيئية وأن التلوث البيئي لم يتوقف على الحدود الوطنية لكل دولة، وإنما أضراره ومخاطره تطل جميع الدول دون استثناء؛

يعالج التشريع الجبائي للدول المذكورة قضايا عديدة تتعلق بتلوث الهواء، تلوث المياه، الطاقة، النفايات، طبقة الأوزون، النقل، الضوضاء الغازات،... إلخ، تسعى هذه الدول إلى تقليل الآثار الاقتصادية السلبية التي قد تصاحب السياسة الجبائية.

طبقت العديد من الدول الأوروبية واليابان ضرائب ورسوم عديدة صنفها OECD إلى ضرائب الطاقة النقل، التلوث والموارد، أعطت أهمية كبيرة لضرائب الطاقة في إطار الجهود الشاملة للتعامل مع تغير المناخ، بحيث نجد أن العديد من الدول الأوروبية طبقت سياسة جبائية بيئية من أجل تمويل العجز الموازي في سنوات التسعينات وسنة 2008 لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

حققت الولايات المتحدة الأمريكية خطوة جيدة بمنحها حوافز جبائية بيئية من خلال تطبيقها لقانون التحفيز الفدرالي سنة 2008-2009 وذلك من أجل البحث والتطوير في المجال الطاقوي، الاستثمارات الخضراء وتمويلها، لاقت قبولا من الوسط السياسي والمجتمع الأمريكي كما نجد أن كل من ضريبة الكربون والرخص القابلة للتداول تعلمان بالتنسيق معا للحد من التلوث الهوائي.

أما فيما يخص الدول العربية نجد أنها تتخذ من مبدأ الملوث الدافع كقانون أساسي لحماية البيئة، كما تطبق عدد قليل جدا من الضرائب مقارنة بالدول المتقدمة إلا أنها اتخذت من التحفيزات الجبائية دليلا لمسائلها البيئية خاصة الطاقوية تدعيما للاقتصاد الأخضر وتنفيذا للبرامج الدولية لخفض الانبعاثات الغازية، نجد أن الإمارات العربية المتحدة نموذجا ناجحا في النقل المستدام والبنائيات الخضراء، وتحويل النفايات إلى طاقة متجددة وذلك بالعمل وفقا لحوافز جبائية تساهم بدورها في حماية البيئة.

وفي الأخير تم التطرق إلى تحليل إيرادات الجبائية البيئية للدول العربية والأجنبية، إضافة إلى استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة مع مدى إمكانية تطبيقها في الدول العربية وحتى بالنسبة للجزائر باعتبارها من الدول الأكثر تلوثا والتي تعاني كذلك من تدهور الوضع البيئي، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

# الفصل الرابع

## تمهيد:

يشهد الوضع البيئي في الجزائر تدهورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب النشاطات الصناعية والاعتماد على التكنولوجيات الملوثة، وزيادة الكثافة السكانية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ظاهرة التلوث البيئي بأنواعه خاصة النفايات، مشكل تلوث المياه، التصحر، تغير المناخ و الانبعاثات الغازية، الضوضاء... إلخ، إضافة إلى استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير متوازن، مما يشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى الاعتماد على مجموعة من القوانين وإلى تطبيق سياسة جبائية بيئية.

يهدف هذا الفصل إلى التطرق لجوانب حماية البيئة في الجزائر، بداية بالوقوف على مظاهر التلوث البيئي وتقييمها وتدعيم ذلك بإحصائيات حتى يتسنى لنا التعرف أكثر على الوضع الذي آلت إليه البيئة خاصة من ناحية النفايات، المياه، التلوث الجوي... إلخ، مع التطرق إلى برامج حماية البيئة في الجزائر والقوانين البيئية، الهيئات والمؤسسات الهادفة إلى حماية البيئة، والتعرف أكثر على السياسة الجبائية البيئية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1992 إلى غاية 2021، ومحاولة الوقوف على أهم المشاكل التي تصاحب تطبيقها واقتراح حلول من خلال الدروس المستفادة من التجارب الدولية السابقة الذكر، بالإضافة إلى تحليل الإيرادات الخاصة بتمويل الصندوق الوطني لحماية البيئة والساحل خلال الفترة 2000-2020، مع التركيز على قانون المالية لسنة 2018، ورسالة المديرية العامة للضرائب رقم 87 لنفس السنة، مع التعرف على صعوبات تطبيق السياسة الجبائية البيئية في الجزائر والإشارة إلى أسباب ضعف إيرادات البلديات حسب التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020.

وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ التلوث وحماية البيئة في الجزائر
- ✓ واقع السياسة الجبائية البيئية في الجزائر
- ✓ تحليل إيرادات الرسوم البيئية للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

## المبحث الأول: التلوث وحماية البيئة في الجزائر

من بين الأسباب العامة التي أدت إلى حدوث وتفاقم ظاهرة التلوث البيئي في دول العالم والتي تم التطرق إليها سابقا نجد كل من النمو السكاني، تدمير الطبيعة كون أن البيئة ملكية جماعية، التكاليف البيئية للأنشطة الاقتصادية، مشكل تلوث المياه، التلوث الهوائي، الضوضاء، التغير المناخي، النفايات، طبيعة التكنولوجيا التي ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة التلوث.... إلخ، تعاني الجزائر من هذه المشاكل كغيرها من الدول التي أدت إلى تدهور بيئتها واختلال توازن أنظمتها، لذلك تسعى لإيجاد حلول مناسبة وفعالة لها. كما أنها طورت إستراتيجيات وطنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، عملت بشكل جاد على تفعيل إطارها القانوني لحماية بيئتها، فهل استجابت هذه الآليات لوضعها البيئي وأدت إلى التخفيف من حدة التلوث؟. سنتطرق في هذا المبحث إلى مشاكل البيئة الجزائرية التي أدت إلى حدوث التلوث، والتعرف على أهم القوانين والأجهزة الإدارية الداعمة لحماية البيئة بالإضافة إلى المخططات والبرامج البيئية.

### المطلب الأول: المظاهر العامة للتلوث البيئي في الجزائر

يعد التلوث البيئي من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي الناتج بدرجة كبيرة عن النشاطات الصناعية والمدن الحضرية، وهو من المواضيع الهامة التي تترك الحكومة الجزائرية بالأخص التلوث الهوائي الذي يسببه قطاع النقل والنشاطات الصناعية، وما تشهده من تغيرات مناخية وتزايد الغازات الدفيئة خاصة ثاني أكسيد الكربون ومستوياته الخطيرة، النفايات، التلوث المائي... إلخ، فبالرغم من الإجراءات التنظيمية والاقتصادية الداعمة للحد من هذه الانبعاثات للدول المتقدمة والنامية من خلال المؤتمرات إلا أنها لازالت في تزايد مستمر والتي قد تؤدي إلى كوارث بيئية وصحية في آن واحد.

### أولاً: استنزاف الأراضي وتصحرها

وفقا للتعريف الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (17 جوان 1994)، فإنه: يعني تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة نتيجة لعوامل عديدة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية. تم تناول ظاهرة التصحر منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حيز التنفيذ سنة 1996، وما تلاها من اتفاقيات بشأن التنمية المستدامة، وخاصة خطة جوهانسبورغ.<sup>1</sup>

تحدث ظاهرة التصحر عند اقتلاع الغطاء الشجري والنباتي الذي يكفل تماسك التربة، ويمكن لآثاره أن تكون مدمرة للغاية، فهو يضعف من قدرة الأراضي على مجابهة تغيرات المناخ الطبيعية، كما أنه يعرقل الدورة الطبيعية

<sup>1</sup> تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الزراعة، التنمية الريفية، الجفاف، التصحر)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (بدون سنة نشر)، ص 23.

المياه والعناصر المغذية، ويؤدي كذلك إلى زيادة شدة الرياح القوية والحرائق الهائلة، وتعتبر تكلفته باهظة ليس من الناحية الاقتصادية وحدها بل يمثل تهديدا للتنوع البيولوجي، كما يمكن أن يتسبب بفترات طويلة من المجاعة في البلدان الفقيرة وهي غير قادرة على تحمل خسائر زراعية جسيمة، ويزيد من التهديدات المحدقة بأمن الجميع في العالم، ويمكن لشح الموارد أن يؤدي إلى حروب واضطرابات اجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والهجرة، بحيث نجد أن الأراضي المتصحرة تغطي نسبة 25% من مساحة اليابسة على كوكب الأرض، أي 6.3 مليار هكتار ويلحق تدهور الأراضي الخراب بقرابة 12 مليون هكتار كل سنة في العالم.<sup>1</sup>

أشارت دراسات مؤتمر التصحر العالمي لسنة 1992 بأن مساحة الأراضي المهتدة بشكل مباشر بهذه الظاهرة تتمثل في أراضي البحر الأبيض المتوسط تقدر بحوالي 1.32 مليار هكتار، وتقدر المساحة المتأثرة بكل من التعرية الريحية والمائية بحوالي 110 مليون هكتار، 92.4 مليون هكتار على التوالي،<sup>2</sup> بحيث يعد إزالة الغابات وعدم إدارتها بشكل جيد أحد الأسباب الرئيسية لحدوث هذه الظاهرة والتي تعاني منها جل دول العالم خاصة العربية. يوضح الجدول الموالي حالة التصحر في الدول العربية كالتالي:

جدول رقم: (1-4) المساحات المتصحرة والمهتدة بالتصحر في الدول العربية

الدولة	المساحة الكلية		النسبة (%)	المساحة المهتدة بالتصحر	
	(ألف $Km^2$ )	(ألف $Km^2$ )		(ألف $Km^2$ )	(%)
موريتانيا	1031	636	62	343	33.3
المغرب	711	455	64	195	27.4
الجزائر	2382	1970	82.7	230	9.7
تونس	164	-	-	105	64
ليبيا	1806.53	1589	87.96	380.635	21.1
السودان	2506	725	28.9	650	25.9
اليمن	566	405	71.6	90	15.9
الكويت	18	5	27.8	4	22.2
قطر	11	11	100	-	-
السعودية	2150	1182	55	860	40
المجموع	11345.53	6978	61.51	2857.635	25.2

المصدر: التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، مرجع سبق ذكره، ص 255.

<sup>1</sup> تقرير حول التصحر، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أوت 2010، ص ص 01-02.

<sup>2</sup> التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، الفصل الثاني عشر، تقرير صندوق النقد الدولي، 2012، ص 255.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر المساحات المتصحرة للدول العربية توجد في كل من الجزائر، ليبيا والسعودية، كما أن هناك دول تخفت نسبة التصحر فيها 80% من بينها الجزائر، ليبيا، قطر، سجلت هذه الأخيرة نسبة 100% سنة 1992، مما يعني أن مساحتها الإجمالية متصحرة أي 11 ألف  $Km^2$ ، تليها ليبيا بنسبة 87.96%، ثم الجزائر بنسبة 82.7%، اليمن 71.6%، كما سجلت المغرب وموريتانيا نسبي 64% و62% على التوالي، تليهم السعودية بنسبة 55%، وما يلاحظ أن لهذه الدول السبع المذكورة فاقت نسبة التصحر فيها 50% من المساحة الكلية، أما بالنسبة للمساحات التي كانت مهددة بالتصحّر نجد أنه كل من تونس والسعودية، موريتانيا سجلت نسب 64%، و40%، و33.3% على التوالي، في حين لا تتعدى نسب الدول الأخرى 30%. كما نجد أن الجزائر في مقدمة الدول التي كانت تعاني من التصحر الذي يؤدي إلى تدهور الوضع البيئي بشكل كبير مما يشكل خطرا عليها.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، قُدرت مساحات المناطق المتصحرة في السهوب الجزائرية بأربعة ملايين هكتار وفي عام 1989 تقلصت إلى النصف وفقًا للمركز الوطني لتقنيات الفضاء، بناءً على صور الأقمار الصناعية التي تغطي 13.8 مليون هكتار (أو 69% من مساحة السهوب)، قُدرت المساحة المتصحرة تمامًا بـ 487000 هكتار في سنة 2000، والمناطق التي تعتبر شديدة الحساسية للتصحّر مع أقل من 20% من الغطاء النباتي تمثل حوالي 2.2 مليون هكتار،<sup>1</sup> وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم: (4-2) تقييم جزئي لمناطق السهوب المتدهورة (بملايين الهكتارات)

المساحة (بملايين الهكتارات)	مناطق السهوب
0.487	منطقة متصحرة
2.2	منطقة شديدة الحساسية للتصحّر
5.06	منطقة حساسة
3.67	منطقة حساسة بدرجة متوسطة
2.38	منطقة قليلة الحساسية أو معدومة

Source: Abdelkader Khaldi, *La gestion non-durable de la steppe algérienne*, La Revue électronique en science de L'environnement, 2014, (Article en ligne), Disponible sur : <https://journals.openedition.org/vertigo/15152#article-15152> page consulté le : 25/02/2021

من أجل مواجهة التصحر قامت الجزائر بتبني مشروع السد الأخضر الذي يعد من أكبر المشاريع لمقاومة هذه الظاهرة، وقد بدأ هذا المشروع سنة 1971، فبعد مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر سنة 1994 دخلت حيز التنفيذ سنة 1996، ساهمت الجزائر بإصلاح نظامها البيئي من خلال هذا المشروع

<sup>1</sup> Abdelkader Khaldi, OP.Cit.

بالإضافة إلى مشروع التشجير وتطوير الغابات. كما تبنت المرسوم التنفيذي رقم 20-128 في 21 ماي 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ويعالج قضية التصحر من خلال المواد 1-3 والتي تنص على مايلي:<sup>1</sup>

**1- المادة الأولى:** يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة بعث السد الأخضر وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها؛

**2- المادة الثالثة:** تكلف الهيئة بضمان التنسيق بين القطاعات للبرنامج الوطني لمكافحة التصحر ومخطط عمل إعادة بعث السد الأخضر.

كما عازمت الجزائر من خلال خطة العمل لسنة 2020 حول التصحر<sup>2</sup> على حماية الطبيعة وتعزيز مناظرها باستمرار وإعادة بنائها بطرق صحية، آمنة وخضراء، عادلة وأكثر مرونة. ولمواجهة هذا الطموح، تتخذ الجزائر تدابير ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية من خلال تشجيع الزراعة، تخصيص الامتيازات الزراعية وإحياء السد الأخضر، وتطوير الأساليب المقاومة للجفاف، تطوير إدارة وطنية للجفاف واستعادة المناظر الطبيعية المتدهورة على نطاق واسع، لا سيما بسبب حرائق الغابات، من خلال تشجيع الأفراد على الاستثمار في استعادة الأراضي، حيث شهد عام 2020 إطلاق برنامج إعادة تشجير كبير يضم 43 مليون نبتة تحت شعار: " شجرة لكل مواطن ".

كما تم وضع خطة العمل الوطنية حول أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي تتمحور حول التكامل وتوسيع نطاق السياسات العامة المنخرطة في إطار التنمية المستدامة. هي خطة مستعرضة ومشاركة بين القطاعات، وتنفيذها ليس مسؤولية قطاع البيئة فحسب، بل يشمل جميع القطاعات المؤسسية في ديناميكية من التكامل والتعاون من أجل التنفيذ.

من خلال ما سبق نستنتج أن الوضع البيئي للدول العربية يتسم بالتدهور المستمر، وهذا راجع لعدة أسباب ناتجة عن ضعف السياسات البيئية المتبعة من قبل هذه الدول، كما أن الخطط والبرامج المسطرة لم تساهم في التخفيف من حدة الوضع والاستنزاف للأراضي، بحيث تتفاوت حدة التصحر من دولة إلى أخرى والتي تقارب 62 % للمساحات المتصحرة للدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار المساحات التي هي في طريق التصحر يحدث ذلك نتيجة الاستغلال غير العقلاني للموارد مما يجعله يتعارض مع متطلبات التنمية المستدامة، يساهم في

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 20-213 المؤرخ في 9 ذي الحجة 1441، الموافق لـ 21 ماي 2020، المتضمن إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة بعث السد الأخضر، الجريدة الرسمية، العدد 45، ص 11.

<sup>2</sup> أنظر إلى:



زيادة التلوث البيئي وهو ما يفسر تركز الدول العربية خاصة الجزائر، مصر، المغرب، تونس في مراتب متقدمة وبالأخص مصر التي تحتل المراتب الأولى عربيا وإفريقيا لمؤشر التلوث البيئي.

### ثانيا: استنزاف الموارد البيئية ومشكل المياه

يقصد بما تقليل المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة و الغذاء ولا تكمن خطورة استنزاف المورد فقط عند حد اختفائه أو التقليل من قيمته فقط، و إنما الأخطر من ذلك تأثير الاستنزاف على توازن النظام البيئي الذي ينتج عنه أخطار بالغة يتعدى أثره إلى موارد أخرى، ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محليا وعالميا، وفي هذا الإطار الجزائر تزخر بموارد كالبترول والغاز الصخري، الفحم والحديد، الفوسفات و المياه الجوفية التي تعتمد عليها بشكل كبير في عملية التنمية من خلال استغلالها لهذه الموارد واستثمار عائدها لكن من المهم الإشارة إلى أن الاستغلال المفرط من شأنه أن يؤدي إلى استنزافها وبالتالي كان لابد من بسط الحماية القانونية اللازمة لهذه الموارد وهذا حمايتها، إن أبرز و أهم أوجه هذه الحماية هو إعطاء الأولوية للبيئة وهذا ما جسده من خلال الإقرار الدستوري الصريح للحق في البيئة (تعديل 2016) الذي يدل على الاهتمام بحماية هذه الأخيرة والعمل على مواجهة المشاكل التي تعاني منها.<sup>1</sup>

يعد شح الموارد المائية واختلال التوازن بين العرض والطلب أهم سمات واقع المياه في الدول العربية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه هذه المنطقة من أفقر مناطق العالم في الموارد المائية وأقلها من حيث حصة الفرد في المياه السنوية المتجددة، فإنها تشهد أيضا نموا متواصلا في الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات، أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، من بين كذلك أهم العوامل نذكر: وقوع المنطقة ضمن أراضي قاحلة وجافة، عامل التغير المناخي الذي يؤدي إلى تناقص الأمطار السنوية، ارتفاع معدل نمو السكان، غياب تام لإدارة المياه وما يقابله من ضعف القدرات المؤسساتية القائمة على متابعة الأوضاع وعلى إدارة القطاع، وضعف دراساتها الخاصة برسم سياسات بيئية مناسبة لمعالجة الإختلالات،<sup>2</sup> تتسبب هذه العوامل المذكورة في تدهور وضع الموارد المائية للدول العربية، والجدول الموالي يوضح الوضع المائي لهذه الدول:

<sup>1</sup> بن تركية نصيرة، تكريس الدستور الجزائري للحق في البيئة في تعديل 2016 بموجب القانون 01/16، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، المجلد 08، العدد 18، جوان 2017، ص ص 51-52.

<sup>2</sup> قطاع الزراعة والمياه، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث، صندوق النقد العربي، 2020، ص 55. (بتصرف)

جدول رقم: (3-4) الوضع المائي للدول العربية حسب حصة الفرد من المياه السنوية المتجددة

البلدان	السكان (م / نسمة)	حصة الفرد $M^3$ / السنة	الوضع المائي
موريتانيا.	4.077	أكثر من 1.700	اكتفاء ذاتي
العراق، الصومال، القمر، جيبوتي	56.396	1.700-1.000	إجهاد مائي
لبنان، سوريا، مصر، السودان، المغرب	201.865	1.000-500	ندرة مياه
اليمن، السعودية، عمان، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، الأردن، فلسطين، ليبيا، تونس، الجزائر	164.771	أقل من 500	فقر مائي حاد

المصدر: قطاع الزراعة والمياه، مرجع سبق ذكره، ص 56.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تصنف ضمن الدول العربية الأكثر فقرا، بحيث يصل نصيب الفرد من المياه المتجددة السنوية إلى أقل من  $500 M^3$  / السنة مما يجعلها تعاني من فقر مائي حاد أدى إلى محدودية المياه في الجزائر وتوزع بطريقة غير عادلة، تستمر حصة الفرد من المياه المتجددة في الانخفاض عاما بعد آخر، حيث انخفضت من حوالي  $3430 M^3$  / السنة عام 1955 إلى حوالي  $800 M^3$  / لسنة 2019، مع تقدير أن يصل إلى  $667 M^3$  / السنة بحلول سنة 2025، أي حوالي 20% مما كان عليه سنة 1955. تتطلب التنمية المستدامة للموارد المائية في الدول العربية استثمارات عالية لتطوير البنية الأساسية لتعبئة الموارد المائية، بحيث يعاني قطاع المياه في الدول العربية من فجوة تمويلية كبيرة، إذ يتراوح الإنفاق الحكومي على القطاع من 1.7% إلى 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من الاستثمار المطلوب والمقدر بحوالي 4.5%، هذا على الرغم من أن بعض الدول العربية (الجزائر، مصر واليمن) خصصت لقطاع المياه خلال الفترة 2000-2010 ما يتراوح بين 20-30% من إجمالي الإنفاق الاستثماري.

تستخدم الدول العربية في المتوسط حوالي 84% من المياه المستغلة للأغراض الزراعية والبقية للاستخدام المنزلي 9%، الصناعي والتجاري 7%. وتنقسم الموارد المتاحة في الدول العربية إلى مياه سطحية (حوالي 274 مليار  $M^3$ )، ومياه جوفية ومياه تحلية (62 مليار  $M^3$ )، ويقدر متوسط نسبة الموارد المائية المستغلة حوالي 77% من المياه السنوية المتجددة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع النسبة العالمية (حوالي 7.5%) علما أن نسبة الاستغلال في بعض الدول العربية تتجاوز 2000% حيث يتم تغطية الفارق من خلال استنزاف المياه الجوفية<sup>1</sup>، الجزائر كغيرها من الدول تسجل نسبة مئوية تتراوح ما بين 71% إلى 100% خاصة بالكمية المسحوبة والكمية المتجددة نفس الشيء بالنسبة لتونس، العراق، السودان على غرار باقي الدول التي تسجل

<sup>1</sup> أنظر إلى:

قطاع الزراعة والمياه، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 56

نسب أقل من 70% نجد كل: الصومال، لبنان، المغرب، ودول تسجل أكثر من 100% نذكر أبرزها: الأردن قطر، البحرين، مصر، السعودية، الإمارات.... إلخ، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

#### جدول رقم: (4-4) مستويات استغلال الموارد المائية في الدول العربية لسنة 2019

النسبة بين كمية السحب السنوي من المياه والكمية المتجددة سنويا							
أقل من %10	%10-25	%26-70	-71	-101	-102	-1000	أكثر من %1200
القمر جيبوتي	موريتانيا	الصومال لبنان فلسطين المغرب	الجزائر العراق السودان تونس	عمان سورية الأردن مصر	البحرين اليمن قطر	ليبيا السعودية	الكويت الإمارات

المصدر: قطاع الزراعة والمياه، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

#### ثالثا: مشكل الثقل السكاني والآثار المترتبة عنها

يعتبر مشكل التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي في حد ذاته، إذ يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية، وله أثره الكبير على الموارد الطبيعية المحدودة خاصة الأرض والمياه العذبة والموارد البحرية والساحلية نتيجة للضغط على المرافق الأساسية وتلوث المياه للتخلص من المخلفات السائلة والصلبة في مياه الأنهار والبحار. تعتبر الزيادة في السكان مشكلة اقتصادية، كما أن النمو السكاني يصاحبه الكثير من المشاكل الاقتصادية والبيئية التي تؤدي حتما إلى تدهور البيئة ويظهر ذلك في وسائل النقل، الصناعات وفي المناطق السكنية، وافتقار المراكز الحضرية إلى أنظمة الصرف الصحي المناسبة، مرافق جمع النفايات الصلبة، محطات النفايات، وارتفاع نسبة الضجيج مما يؤدي إلى تزايد المشاكل الصحية.

إن التوسع أدى إلى نتائج سلبية على البيئة من خلال الزحف على الأراضي الزراعية المحيطة بالمناطق الحضرية والاستيطان في أماكن غير مرغوبة وخطيرة لأن النمو السكاني في الأصل هو نمو غير رسمي وغير مخطط له.<sup>1</sup> حسب الإحصائيات تزايد عدد السكان بالجزائر خلال الفترة الأخيرة إلى 42.6 مليون ساكن في 1 جويلية 2018 و 43 مليون ساكن في جويلية 2019، و 43.9 مليون ساكن في 1 جويلية 2020.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صفية علاوي، ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر وآليات الحد منها، دراية حالة قطاع المحروقات بشركة سونطراك حاسي الرمل، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2013-2014، ص 55.

<sup>2</sup> Population et démographie, Office national des statistiques, disponible sur : <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique34> page consulté le: 03/03/2021

#### رابعاً: التلوث الهوائي

الهواء هو أحد العناصر الأساسية للحياة وهو العنصر الذي تستهلكه الكائنات الحية بشكل مستمر. ونظراً لأن الجزائر شهدت تطوراً حضرياً وصناعياً كبيراً فقد أدى تأثيرها على البيئة إلى استمرار التدهور وتلوث الهواء بشكل كبير بسبب حركة مرور السيارات. وبعبارة أخرى، تسبب كل من التوسع الحضري المتسارع والنمو الديمغرافي، الكثافة السكانية والتغير في أنماط الاستهلاك بالإضافة إلى زيادة أسطول المركبات في تدهور تدريجي للبيئة (تلوث الهواء، والنفايات الصلبة، وتلوث الموارد المائية...).<sup>1</sup>

ومن أجل المساهمة في مكافحة الاحتباس الحراري، صادقت الجزائر سنة 1993 على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ انضمت إلى بروتوكول كيوتو سنة 2005. في هذا السياق، أجرت أول جرد وطني لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) سنة 1994 وأجري الجرد الثاني لسنة 2000 وغطى هذا الأخير جميع الغازات الدفيئة (GHGs) ذات التأثير المباشر والتي تتمثل في: ثاني أكسيد الكربون ( $CO_2$ ) والميثان ( $CH_4$ ) وأكسيد النيتروجين ( $N_2O$ )، ومركبات الكربون الهيدروفلوري، ومركبات الكربون الفلورية وسداسي فلوريد الكبريت ( $SF_6$ ) وكذلك الغازات الدفيئة ذات التأثير غير المباشر والتي تتمثل في: أكسيد النيتروجين ( $NO_x$ ) وأول أكسيد الكربون ( $CO$ ) والمركبات العضوية المتطايرة بخلاف الميثان وثاني أكسيد الكبريت ( $SO_2$ )، بحيث تعد غازات الاحتباس الحراري من الغازات التي تمتص جزءاً من أشعة الشمس عن طريق إعادة توزيعها في شكل إشعاع داخل الغلاف الجوي للأرض وهي ظاهرة تسمى تأثير الاحتباس الحراري.<sup>2</sup> والجدول الموالي يبين تطور انبعاث الغازات الدفيئة سواء المباشرة أو غير المباشرة حسب نوع الغاز وقطاع النشاط التي توصل إليها الجرد الأول (1994) والثاني (2000) وهو كالتالي:

<sup>1</sup> **Compendium National sur les Statistiques de L'environnement**, Office National des Statistiques, Alger 2006, P 42.

<sup>2</sup> **Statistique sur l'Environnement**, La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie, Collections Statistiques, Statistiques Régionales et Cartographie, Alger, N° 177, Série C, février 2015, p 47.

جدول رقم: (4-5) تطور انبعاثات الغازات الدفيئة (المباشرة وغير المباشرة) حسب نوع الغاز وقطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 1994-2000 (الوحدة Gg) (Unit: Gg)

نوع الغاز	قطاع النشاط	1994	2000	معدل النمو
ثاني أكسيد الكربون $CO_2$	الطاقة	59246	66410	12.1
	-العمليات الصناعية	4458	5157	15.7
	-الزراعة والغابات	12167	6019	-50.5
	-النفايات	-	26	-
	<b>المجموع</b>	<b>-</b>	<b>77.612</b>	<b>-</b>
الميثان $CH_4$	الطاقة	516	1001	94
	-العمليات الصناعية	-	0.27	-
	-الزراعة والغابات	189	196	3.7
	-النفايات	-	382	-
	<b>المجموع</b>	<b>-</b>	<b>1579.27</b>	<b>-</b>
النيتروجين $N_2 O$	الطاقة	0.3	0.51	70
	-العمليات الصناعية	1	0.95	-5
	-الزراعة والغابات	28.87	8.68	-69.9
	-النفايات	-	10.91	-
	<b>المجموع</b>	<b>-</b>	<b>21.14</b>	<b>-</b>
أكسيد النتروجين $NO_x$	الطاقة	238	278.87	17.2
	-العمليات الصناعية	2	1.3	-35
	-الزراعة والغابات	6	3.04	-49.3
	-النفايات	0	0	-
	<b>المجموع</b>	<b>246</b>	<b>985.62</b>	<b>15.13</b>
أول أكسيد الكربون $CO$	الطاقة	916	985.62	7.6
	-العمليات الصناعية	5	5.26	5.2
	-الزراعة والغابات	1101.77	105.55	90.4-
	-النفايات	0	0	-
	<b>المجموع</b>	<b>2022.77</b>	<b>1096.43</b>	<b>45.8-</b>

39.8	257.27	184	الطاقة	المركبات العضوية المتطايرة (باستثناء الميثان) <b>COVNM</b>
362.1	429.75	93	-العمليات الصناعية	
-	0	-	-الزراعة والغابات	
-	0	-	-النفايات	
-	<b>687.02</b>	<b>277</b>	<b>المجموع</b>	
26.5	40.49	32	الطاقة	ثاني أكسيد الكبريت <b>SO<sub>2</sub></b>
34.5-	5.24	08	-العمليات الصناعية	
-	0	-	-الزراعة والغابات	
-	0	-	-النفايات	
-	<b>45.73</b>	<b>40</b>	<b>المجموع</b>	

Source : Statistique sur l'Environnement, **Op.cit**, p 48.

من خلال الجدول الذي يتعلق بالانبعاثات الغازية خلال الفترة 1994-2000 والتي تتعلق بأنواع الغازات ( $CO_2$  -  $CH_4$  -  $O_3$  -  $N_2O$  -  $NO_x$  -  $CO$  -  $COVNM$  -  $SO_2$ )، والخاصة كذلك بنوع النشاطات من الطاقة والعمليات الصناعية، الزراعة والغابات والنفايات التي تنبعث منها الغازات المذكورة، نلاحظ أن كل من قطاعي الطاقة، الزراعة والغابات هي التي تأخذ النسبة الغالبة للانبعاثات الغازية في الجزائر خلال الفترة 1994-2000؛

**1-CO<sub>2</sub>** : في سنة 2000 أنتج قطاع الطاقة وحده نسبة 85.57% من إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون كما يمثل قطاع نشاط الزراعة والغابات نسبة 7.75% من إجمالي الغاز، أما العمليات الصناعية أنتجت 6.64% أي ما يقارب 7% من نفس الغاز، وبالمقارنة بسنة 1994 تم تسجيل لكل من قطاع الطاقة (59246 Gg) وهو القطاع الأكثر انبعاثا، ثم الزراعة والغابات (12167 Gg)، العمليات الصناعية (4458 Gg)، وفيما يخص معدل النمو لهذا الغاز حقق كل من قطاع الطاقة وقطاع العمليات الصناعية نسب نمو 12.1% و 15.7% على التوالي، أما فيما يخص قطاع الزراعة والغابات سجل تخفيضا بـ 50.5% خلال الفترة 1994-2000 بحيث تعد الزراعة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الجزائري، ترجع أسباب التخفيض إلى إصلاح النظام البيئي الذي قامت به الجزائر خاصة بعد المؤتمر العالمي لمكافحة التصحر الذي تم عقده سنة 1994 امتثالا للمتطلبات الدولية لتخفيض هذه الظاهرة وما لها من تأثير على القطاع البيئي، ودخولها حيز التنفيذ سنة 1996 بالإضافة إلى مشروع التشجير وتطوير الغابات، والقوانين الداعمة لحماية البيئة خلال هذه الفترة إضافة إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 التي صادقت عليها الجزائر في 21 أبريل 1993؛

**CH<sub>4</sub> -2** : ترجع انبعاثات هذا الغاز بنسبة كبيرة لقطاع الطاقة، عرفت هذه الانبعاثات تطورا وارتفاعا كبيرا بنسبة نمو 94% خلال الفترة 1994-2000، حقق قطاع الزراعة والغابات نسبة 3.7%، بحيث حقق قطاع النشاط الخاص بالطاقة نسبة تفوق 63% من إجمالي القطاعات خلال سنة 2000، يليه قطاع النفايات بنسبة 24.18% دلالة على زيادة حجم النفايات خلال هذه الفترة بصورة كبيرة، ثم قطاع الزراعة والغابات بنسبة 12.41% من مجموع الانبعاثات لهذا الغاز؛

**N<sub>2</sub> O -3** : حقق كل من قطاع الزراعة والغابات انخفاضا كبيرا من الانبعاثات الخاصة لهذا الغاز بنسبة تقارب 70%، وانخفاض 5% لقطاع العمليات الصناعية، على عكس قطاع الطاقة الذي عرف ارتفاعا كبيرا بنسبة نمو 70%، خلال الفترة، بحيث ساهم قطاع النفايات بنسبة انبعاثات فاقت 50% (51.60%) من إجمالي القطاعات الأخرى لانبعاثات هذا الغاز؛

**NO<sub>x</sub> -4** : قطاع الطاقة حقق مكانا بارزا لانبعاثات غاز أكسيد النتروجين بمعدل نمو تجاوز 17.2% سنة 2000 مقارنة بـ 1994، كما أن قطاع العمليات الصناعية وقطاع الزراعة والغابات عرف كل منهما انخفاضا ملحوظا وبمعدلات فاقت 35%، 49.3% على التوالي؛

**CO -5** : يعد غاز أول أكسيد الكربون من الغازات الأكثر انبعاثا بحيث نجد أن قطاع الطاقة يشكل النسبة الأكبر والعامل المشترك لجميع الغازات السابقة، سجل هذا الغاز معدل نمو فاق 7% للفترة المدروسة، مع تحقيق معدل انخفاض بارز لقطاع الغابات والزراعة الذي سجل 90.4% وارتفاع 5.2% بالنسبة للعمليات الصناعية كما سجلت جميع القطاعات المعروضة لهذا الغاز انخفاضا بمعدل 45.8%؛

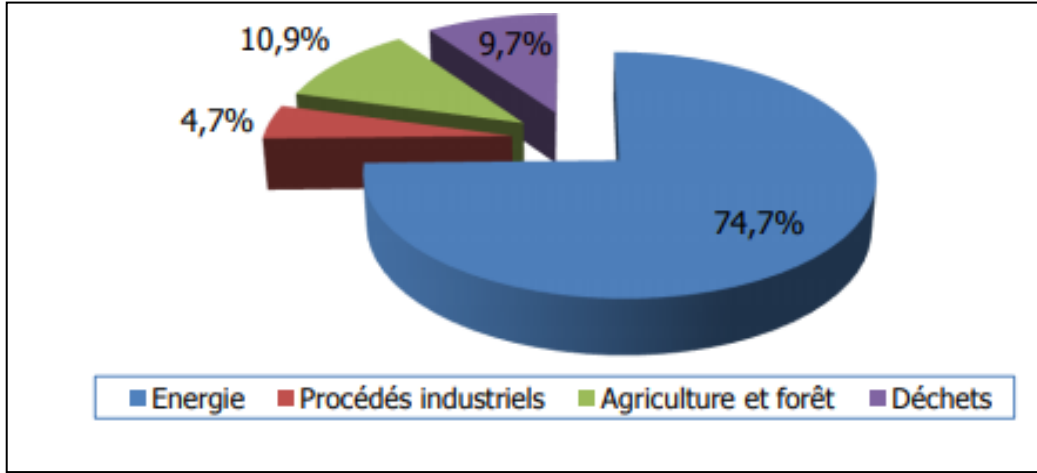
**COVNM-6** : سجلت المركبات العضوية المتطايرة نسبة نمو تقارب 40% مع ارتفاع ملحوظ لقطاع العمليات الصناعية بنسبة تفوق 62.55% من إجمالي انبعاثات غازات القطاعات الأخرى (الطاقة) الزراعة والغابات، أما قطاع النفايات فإحصائياته غير متاحة؛

**SO<sub>2</sub> -7** : بالنسبة لغاز ثاني أكسيد الكبريت حقق قطاع الطاقة ارتفاعا قدر بـ 40.49 Gg سنة 2000 مقارنة بـ 32 Gg بنسبة 88.54% من إجمالي انبعاثات الغازات للقطاعات سنة 2000، مع تسجيل معدل نمو 26.5% خلال فترة الدراسة 1994-2000، على عكس قطاع العمليات الصناعية الذي سجل انخفاضا ملحوظا بمعدل 34.5% خلال الفترة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن قطاع الطاقة هو الذي يشكل أكبر الانبعاثات للغازات الدفينة المذكورة سابقا لسنة 2000 بنسبة تقارب 75% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تشكل نسبة 25% المتبقية مقسمة كالتالي: 10.9% للزراعة والغابات، 9.7% للنفايات، و 4.7% للعمليات الصناعية، و هو ما يوضحه الشكل التالي:



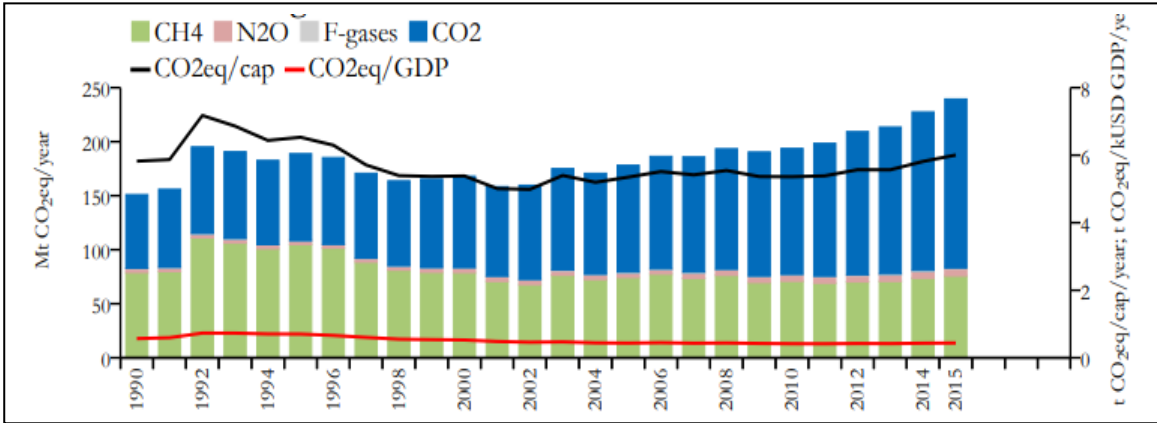
شكل رقم: (1-4) توزيع حصص الانبعاثات الغازية حسب القطاع لسنة 2000



Source: Statistique sur l'Environnement, **Op.cit**, p 49.

وفي الأخير يمكن القول بأن القطاع الطاقوي هو الذي يسبب أكبر الانبعاثات الغازية المذكورة، بالإضافة إلى كل من قطاع الزراعة والغابات والعمليات الصناعية التي تشكل هي الأخرى أكبر نسبة للانبعاثات حسب أنواع الغازات، بينما لا تتوفر إحصائيات حول الغازات المنبعثة من النفايات والتي بدورها تعد من المشاكل الخطيرة التي أصبحت السبب المباشر للتلوث الجوي، ويعود سبب خفض الانبعاثات الغازية: ثاني أكسيد الكربون (قطاع الزراعة والغابات 50.5%) النيتروجين لنفس القطاع 69.9%، أكسيد النيتروجين 49.3%، أول أكسيد الكربون 90.4%، نتيجة لإبرام الاتفاقية الخاصة بتخفيض الغازات الدفينة للأمم المتحدة في إطار تغير المناخ وتوقيع الجزائر عليها لتخفيض الاحتباس الحراري سنة 1993 وفقا للسياسات البيئية المعتمدة بالأخص في الإصلاح الجبائي البيئي للجزائر سنة 1992، بحيث يمثل الشكل الموالي حجم الانبعاثات الغازية خلال الفترة 1991-2015، وهي فترة تسمح بتقييم الوضع البيئي خاصة التلوث الهوائي بعد تطبيق سياسات بيئية و جبائية ومرور زمن طويل من التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بالاحتباس الحراري وحماية المناخ وهو كمايلي:

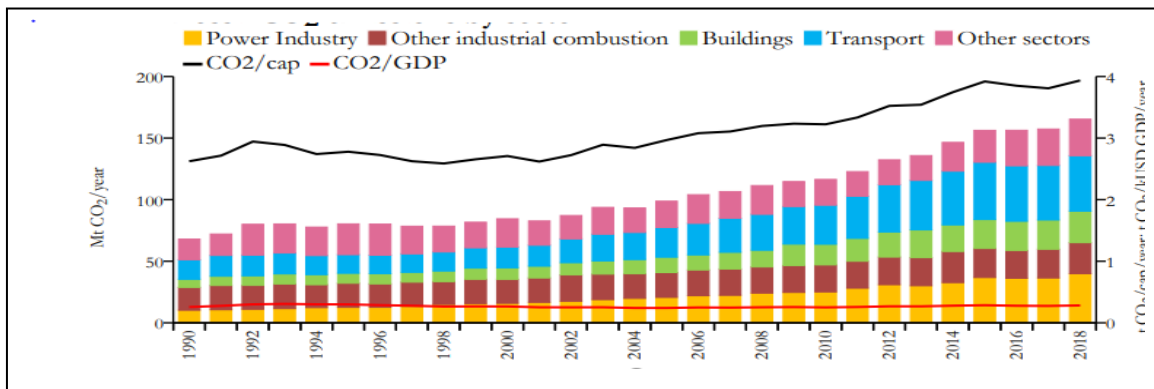
شكل رقم: (2-4) انبعاث الغازات الدفيئة في الجزائر للفترة 1991-2015



Source: Crippa M, Oreggioni G, Guizzardi D, And others, **Op.cit**, p 40.

من خلال الشكل يمكن القول بأن الجزائر كغيرها من الدول تعاني من كثرة الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون الذي يشكل خطرا كبيرا، ويأخذ النسبة الغالبة من الانبعاثات مقارنة بالغازات الأخرى، بحيث يتميز بالارتفاع المستمر خاصة في السنوات الأخيرة تجاوز 200 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون / السنة خلال سنة 2015، مع تسجيل 150 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ السنة لعام 1990-1991 و 2002-2001 كأحسن فترة نظرا لانخفاض انبعاثات هذا الغاز، يليه غاز الميثان بحيث عرف انخفاضا خلال الفترة 1992-1990. باعتبار أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو الغاز الأكثر انبعاثا وتلويثا للجو لأغلب دول العالم، تعاني الجزائر كذلك من هذا الغاز وذلك بسبب قطاع الطاقة، النقل والنفائيات التي تتحلل وتتحول موادها المحللة إلى غازات ضارة، بحيث يمثل الشكل الموالي انبعاثات هذا الغاز في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

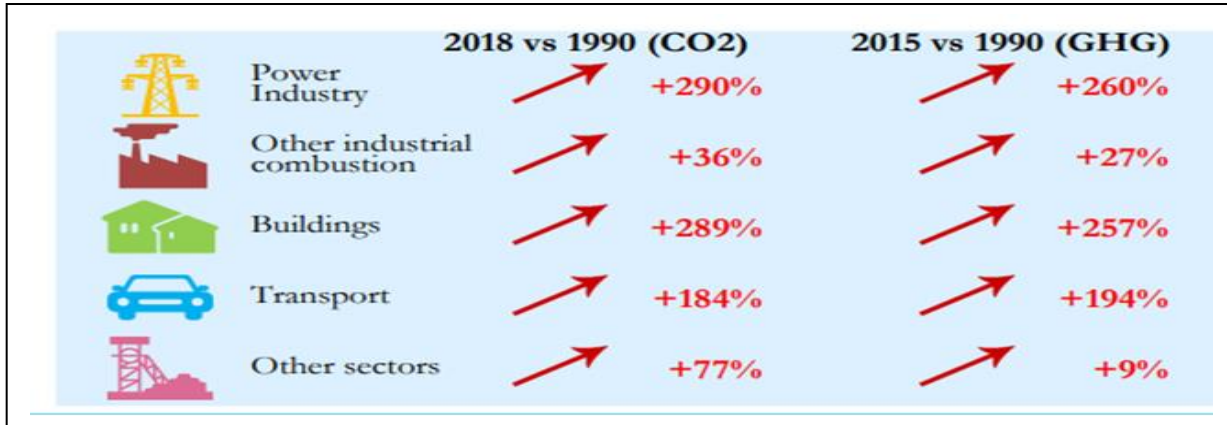
شكل رقم: (3-4) انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للجزائر خلال الفترة 1990-2018



Source: Crippa M, Oreggioni G, Guizzardi D, And others, **Op.cit**, p 40.

من أهم المشاكل البيئية على المستوى العالمي نجد النشاط الزراعي والصناعي من خلال المبيدات والكيماويات المستخدمة، قطاع النقل والمواصلات ومختلف الأنشطة السكانية التي تتولد عنها العديد من الملوثات، كلها أسباب تؤدي إلى التلوث الهوائي، ففي الجزائر مصادر التلوث الجوي التي ينبعث منها غاز ثاني أكسيد الكربون مرتبة تنازليا كالتالي: قطاع النقل، مجال إنتاج الطاقة (النفط والفحم والغاز)، الاحتراق الصناعي، البناءات، قطاعات أخرى، وحسب ما هو موضح في الشكل أعلاه يتسبب قطاع النقل بأكثر الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون يفوق قطاع الصناعة، يعود السبب في ذلك إلى تطور المواصلات والاستخدام الكبير للسيارات التي تساهم بدورها في التلوث الجوي، يليه قطاع إنتاج الطاقة بداية من السنوات الأخيرة 2010-2018، زادت الانبعاثات الخاصة بالغازات الدفيئة لمجال إنتاج الطاقة بنسبة 260% و 290% من  $CO_2$ ، أما بخصوص الاحتراق الصناعي زادت بـ 27% و 36% بالنسبة لـ  $CO_2$ ، قطاع البناءات ساهم بـ 257% كزيادة و 289% لـ  $CO_2$  و 194% للنقل و 184% لـ  $CO_2$ ، ونسبة 9% للقطاعات الأخرى، مقارنة بـ 77% لـ  $CO_2$  وذلك خلال سنة 2015 بالنسبة لجميع الانبعاثات و 2018 بالنسبة لـ  $CO_2$  مقارنة بسنة 1990. أما فيما يخص نصيب كل فرد من الانبعاثات تم تسجيل 3.7 مليون طن سنة 2014 مقارنة بـ 3 مليون طن سنة 1991<sup>1</sup> وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم: (4-4) تطور انبعاثات الغازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 2018-2015-1990



Source: Crippa M, Oreggioni G, Guizzardi D, And others, **Op.cit**, p 40.

<sup>1</sup> Environment, Energy dependency, efficiency and carbon dioxide emissions, World Development Indicators, 09/08/2017, p 01, Available at: [World Development Indicators | The World Bank](http://WorldDevelopmentIndicators|TheWorldBank) Page consulté le: 13/12/2020

تلعب العديد من أنواع الوقود السائل دورا رئيسيا في النقل والاقتصاد، ومعظم أنواعه مشتقة من الوقود الأحفوري وهي مستخدمة على نطاق واسع، بالإضافة إلى الوقود غير الأحفوري، يعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون من الغازات الأكثر انتشارا يشكل خطورة وتهديدا للدول مقارنة بالغازات الأخرى، وهو المتسبب في تغير المناخ والاحتباس الحراري، بحيث تسعى العديد من الدول إلى الانتفاع من هذا الغاز من خلال تحويله إلى عناصر مفيدة وذات منفعة مثل الوقود الحيوي كبديل عن الوقود الأحفوري وإلى طاقة متجددة كبديل عن الطاقات التقليدية وهو ما يعرف بتدوير ثاني أكسيد الكربون بهدف مواجهة التغير المناخي والحد من الانبعاثات الغازية، فبالنسبة لانبعاثات الوقود السائل من ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة 2000-2016 سجل بين 28% حتى 38%. تم تحقيق نسبة 28% سنة 2005 كأقل نسبة و38% سنة 2012،<sup>1</sup> وهذه النسب تختلف من سنة لأخرى بين الزيادة والانخفاض بشكل تدريجي.

#### خامسا: النفايات

تواجه الجزائر العديد من المشاكل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث وحماية التراث والحفاظ عليه. بعد أن تم تهميشه لفترة طويلة. إن التقرير الوطني حول "الدولة ومستقبل البيئة"، والذي كان بمثابة الأساس لتطوير خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، كشف جرد المشاكل عن تدهور مستمر في موارد التربة والغطاء النباتي، ومحدودية موارد المياه ذات النوعية الرديئة، والتحضر غير المنضبط للمناطق الساحلية، والتصنيع السيئ الذي يولد تلوثاً صناعياً وحضرياً في العالم. وهو مصدر مشاكل خطيرة للصحة العامة مع النقص المؤسسي وغياب الإطار القانوني بآليات تنظيمية وغالباً ما يتم تطبيقها بشكل سيئ.<sup>2</sup> عملت وزارة البيئة على تنفيذ البرنامج الوطني لإدارة نفايات البلدية منذ عام 2002، هذا البرنامج هو انعكاس لسياسة بيئية وطنية تجاه المجتمعات المحلية، وقد تم بالفعل تطوير العديد من المشاريع (مخططات توجيهية للبلدية ومواقع دفن النفايات الفرز... إلخ)، بالإضافة إلى برنامج الإدارة الوطنية للنفايات الصناعية والخاصة والنفايات من أنشطة الرعاية الصحية، وبرنامج **PROGEM**\* لتسيير النفايات الصلبة.

كما زادت كمية النفايات المنزلية في الجزائر وما شابهها بشكل كبير خلال العقود الماضية بسبب النمو السكاني إلى جانب التوسع الحضري غير المنضبط في الوقت نفسه، فإن هذه النفايات تتكون من مواد عضوية (نفايات

<sup>1</sup> **CO<sub>2</sub> Emission in Algeria**, World Development Indicators, The World Bank, 19-03-2021, Available at: [Algeria | Data \(worldbank.org\)](http://Algeria | Data (worldbank.org)) Page consulté le: 14/12/2020

\* **PROGDEM**: البرنامج الوطني المندمج لتسيير النفايات الصلبة: هو برنامج ذو توجه عالمي تبنته الجزائر سنة 2002 في مجال تسيير النفايات، يعتمد على مبادئ تم تبنيها عالمياً نخص بالذكر: "مبدأ الملوث الدافع"، كما يدعم هذا البرنامج الإطار القانوني والتنظيمي والآليات الاقتصادية في مجال حماية البيئة والمساهمة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

<sup>2</sup> **L'eau et l'environnement en Algérie**, UbiFrance et les Missions Economiques, Fiche de synthèse, Algérie, 2010, p 01.

الطعام) ومواد (التعبئة والتغليف، والبلاستيك، وما إلى ذلك) التي تشكل مخاطر كبيرة على البيئة والصحة العامة. والطريقة المتبعة في التخلص منها لا تزال تعتمد على المكب، بسبب تكلفته المنخفضة مقارنة بالطرق الأخرى مثل الحرق أو التسميد. أما فيما يخص النفايات الطبية، لا تزال هناك أوجه قصور حتى الآن في إدارتها. في الواقع، وفي بعض المستشفيات يتم أحياناً جمع النفايات الطبية بأيديهم أو يتم توجيهها مباشرة إلى مدافن النفايات و / أو حرقها في الموقع أو في مواقد مفتوحة. ومع ذلك، تتطلب إدارة هذا النوع من النفايات مزيداً من الاهتمام لتجنب التعرض للعوامل المعدية والمواد السامة.<sup>1</sup> والجدول الموالي يبين حجم النفايات و تركيبها بالنسبة للجزائر وذلك خلال الفترة 2000-2018 وهو كالتالي:

#### جدول رقم: (4-6) تطور حجم النفايات بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات	حجم النفايات المولدة خلال الفترة 2000-2019
2000	تركيبة النفايات لسنوات 2000 كانت كالتالي: (2000-2009) <sup>2</sup> - النفايات العضوية*: 76.50%؛ - الورق والكرتون: 10.11%؛ - المنسوجات: 2.08%؛ - البلاستيك: 2.68%؛ - المعادن: 2.88%؛ - الزجاج: 1.05%؛ - نفايات من مواد أخرى غير عضوية: 4.70%.
2009	تركيبة النفايات لسنة 2009 كانت كالتالي: - النفايات العضوية*: 62% - الورق والكرتون: 9%؛ - المنسوجات: 12%؛ - البلاستيك: 13%؛ - المعادن: 1%؛ - الزجاج: 1%؛ - مواد أخرى غير عضوية: 2%.
2011	تمثلت إحصائيات سنة 2011 فيمالي: <sup>3</sup> 30.000 طن/ السنة من نفايات الرعاية الصحية؛ 2.547.000 طن / السنة من النفايات الصناعية؛

<sup>1</sup> Country Report on Solid Waste Management in Algeria, Report on the Solid Waste Management in Algeria, The regional solid waste exchange of information and expertise network in Mashreq and Maghreb countries, SweepNet, April 2014, p 06- 14-26.

\* النفايات العضوية: هي نفايات قابلة للتحلل بواسطة الكائنات الحية الدقيقة. منها نفايات تتحلل بشكل سريع كالمواد المتعفنة وتشمل الغذاء الفواكه واللحوم والخبز، وأخرى تتحلل بشكل بطيء كالورق والكرتون والأخشاب والأقمشة والمطاط الطبيعي، كما أنها ناتجة عن النشاطات الزراعية أو عن عمليات التصنيع الزراعي أو من تربية الحيوانات أو مخلفات الطعام من المنازل والمطاعم، أنظر المرجع التالي:  
 - شليحي الطاهر، مزلف سعاد، أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحى في حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 127.

<sup>2</sup> Statistique sur l'Environnement, Op.cit, p 68.

<sup>3</sup> Kehila Youcef, Rapport sur la gestion des déchets solides en Algérie, Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, En coopération avec Agence Nationale de Gestion des Déchets (ANGed), Avril 2014, p 14. Disponible sur : [https://www.resource-recovery.net/sites/default/files/algérie\\_ra\\_fr\\_web\\_0.pdf](https://www.resource-recovery.net/sites/default/files/algérie_ra_fr_web_0.pdf) Page Consulté le : 23/04/2021

	330.000 طن / السنة من النفايات الخطيرة.
<b>2012</b>	13.5 مليون طن / السنة منها 45% قابلة للتدوير؛ 10.3 مليون طن / السنة من النفايات المنزلية الخاصة؛ 2 مليون وألف طن / السنة منها 330 ألف طن / السنة. <sup>1</sup> أما فيما يخص تركيبة النفايات: <sup>2</sup> - النفايات العضوية: 62.1%؛ - نفايات أخرى 13.5%؛ - بلاستيك 12%؛ - معادن 1.4%؛ - ورق كرتون 9.4%؛ - الزجاج 1.6%.
<b>2014</b>	- 11 مليون طن من النفايات؛ - 0.8 كغ / من النفايات المنزلية للفرد؛ - نسبة نمو النفايات الوطنية السنوية 3%؛ - تسهم المناطق الحضرية بـ 65% من النفايات، والمناطق الريفية بـ 35%. <sup>3</sup> كما سجلت النفايات الصناعية إنتاجا سنويا يقارب 2.550.000 طن / السنة؛ أما فيما يخص النفايات الخاصة تمثل حوالي 330.000 ألف طن / السنة؛ ونفايات الرعاية الصحية تقترب من 30.000 طن / السنة. <sup>4</sup>
<b>2016</b>	13.5 مليون طن من النفايات كل سنة، منها 7 إلى 8 ملايين طن يمكن استردادها؛ 54% من النفايات العضوية؛ 10% من النفايات المنزلية؛ 13% من المنسوجات؛ 17% من البلاستيك. <sup>5</sup>
<b>2018</b>	النفايات المنزلية وما شابهها: سجلت 13 مليون طن. <sup>6</sup>

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يمكن القول بأن النفايات بكل أنواعها تتميز بالارتفاع المستمر لحجمها خاصة كل من البلاستيك، والنفايات العضوية التي تشكل نسبة تفوق 50% من إجمالي النفايات، بالإضافة إلى العديد من النفايات (الورق والكرتون، الزجاج، المعادن... إلخ) التي تشكل خطرا بيئيا، وتضاعف التكاليف الاقتصادية التي تضعها الحكومة الجزائرية لحماية البيئة من التلوث بالنفايات، مما يتطلب عليها أن تعتمد على سياسات بيئية

<sup>1</sup> الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2015، ص 13.

<sup>2</sup> Kehila Youcef, Rapport sur la gestion des déchets solides en Algérie, **Op.cit**, p 07.

<sup>3</sup> Kehila Youcef, **Caractérisation des déchets ménagers et assimilés dans les zones nord, semi-aride et aride d'Algérie**, Agence Nationale des Déchets, Caractérisation DMA, 2014, p 11 ,

<sup>4</sup> Kehila Youcef, Rapport sur la gestion des déchets solides en Algérie, **Op.cit**, p 13.

<sup>5</sup> **La gestion des déchets doit être transformée en une filière économique**, Agence Nationale des déchets, 2016, Disponible sur : <https://and.dz/la-gestion-des-dechets-doit-etre-transformee-en-une-filiere-economique/> Page Consulté le : 03/02/2021

<sup>6</sup> Tahar Tolba, et autres, **Le recouvrement des coûts : un défi pour une gestion durable des déchets ménagers en Algérie. Cas de la Commune d'Annaba**, Working paper CIRIEC, N°03, 2020, p 13

واقتصادية أو بالتنسيق بينهما مدعمة بقوانين بيئية للتخلص من النفايات عن طريق تنظيم عمليات الجمع والفرز والمعالجة لها، ومنح دعم مالي وحوافز جبائية لمختلف المؤسسات للاستثمار في هذا المجال مثل التجربة الألمانية التي أصبحت من الدول الرائدة في مجال إعادة تدوير النفايات عن طريق نظام الديوالز الذي يعد من الأنظمة الناجحة يساهم في حماية البيئة و الحصول على منافع اقتصادية ومالية. أما بخصوص النفايات المنزلية تتميز بالارتفاع المستمر خلال السنوات السابقة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية دون أن يصاحبها سياسات بيئية واقتصادية للحد من ارتفاعها. الجدول الموالي يبين تزايد حجم النفايات المنزلية في الجزائر خلال الفترة 1977 و 2008 مقارنة بتزايد عدد السكان:

جدول رقم: (4-7) تطور إنتاج النفايات المنزلية حسب عدد السكان للفترة 1977-2008

2008	1998	1987	1977	-
34080	29081	23039	16849	عدد السكان(الآلاف)
8700	5300	4200	3093	كمية النفايات المنزلية (طن)

Source: Statistique sur l'Environnement, **Op.cit**, p 67.

قدرت كمية النفايات المتولدة على الصعيد الوطني سنة 2008 بنحو 8.7 مليون طن / سنة (بما في ذلك 1.5 مليون طن من النفايات الصناعية). من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم النفايات المنزلية ترتفع مع ارتفاع عدد السكان، تم تسجيل ما يقارب 3100 طن و 4200 طن للفترة 1977-1987 بارتفاع يقدر بـ 1107 طن خلال 10 سنوات، و 1100 طن للفترة 1987-1998، 3400 طن كارتفاع للفترة 1998-2008، وذلك بالمقارنة مع الارتفاع الكبير لعدد السكان، 34080 لسنة 2008، 29081 لسنة 1998، وبالمقابل ضعف القوانين والسياسات التي لا تساهم في حل مشكل النفايات وإعادة تدويرها والاستفادة منها اقتصاديا.

كما أظهرت الدراسة التي أجرتها وكالة النفايات الوطنية (AND) أن متوسط كمية النفايات المنزلية وما شابهها\* المتولدة يوميا هو 0.8 كغ / ساكن، أو 292 كغ/ ساكن/ السنة، وبالتالي الجزائر بعيدة عن المتوسط الأوروبي (512 كغ/ ساكن/ السنة) وبلجيكا (489 كغ/ ساكن/ السنة). كما ازداد إنتاج النفايات بشكل مطرد، سواء من حيث القيمة المطلقة أو على أساس نصيب الفرد بمعدل نمو سنوي قدره 3%<sup>1</sup> خلال الفترة 1983 و 2010 سجلت المواد العضوية أكبر نسبة خلال هذه الفترة من الحجم الإجمالي للنفايات قدرت

<sup>1</sup> Tahar TOLBA, et autres, **Op.cit**, p 13.

\* النفايات المنزلية وما شابهها: هي النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية. (القانون 01-19 الذي يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها)



بـ 80% لسنة 1983 و 62.12% لسنة 2010، تليه النفايات البلاستيكية بحيث تضاعفت في سنوات 2007-2000، وسجلت سنة 2010 نسبة 12%، ثم ورق الكرتون بنسبة لم تتعدى 10% خلال الفترة بينما لا يسجل الزجاج نسبة كبيرة، وأعلى نسبة تم تسجيلها هي 2% سنة 2007، نفس الشيء بالنسبة للمعادن التي سجلت أعلى نسبة 5% سنة 2007، وهو ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بتطور إنتاج النفايات المنزلية بمختلف أنواعها:

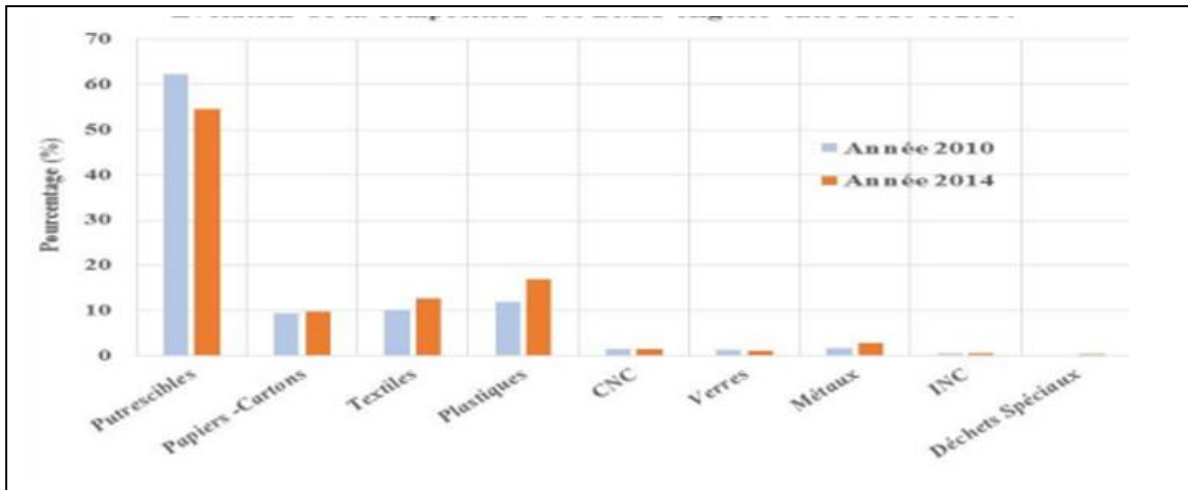
جدول رقم: (4-8) تطور إنتاج النفايات المنزلية بمختلف أنواعها خلال الفترة 1983-2010 (%)

2010	2007	2000	1983	
62.12	68.00	74.00	80.00	المواد العضوية
9.39	8.50	7.00	7.45	ورق الكرتون
12.00	11.00	3.00	3.10	بلاستيك
1.63	5.50	2.00	4.90	المعادن
1.36	2.00	1.00	0.60	الزجاج

Source: Youcef Kehila, Caractérisation des déchets ménagers et assimilés dans les zones nord, **Op.cit**, p 16 .

أما فيما يخص السنوات 2010 و 2014 تحتل المواد القابلة للتحلل النسبة الأكبر للنفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (4-5) تطور تركيبة النفايات المنزلية وما شابهها للجزائر خلال الفترة 2010-2014



Source : Tahar TOLBA, et autres, **OP.cit**, p 14,

من خلال الشكل نلاحظ أن النوع الأول الذي يسبب مشكل النفايات خلال هذه الفترة هو المواد القابلة للانحلال (المتعفنة) وهي تمثل النسبة الأكبر من النفايات الإجمالية، بحيث تعدت 60% لسنة 2010 مع

تسجيل انخفاض سنة 2014 بنسبة تقارب 53% من إجمالي النفايات، يليه البلاستيك مسجلا 18% سنة 2014 سجل بذلك ارتفاعا مابين الفترة 2010-2014 بـ 7%، كما سجلت النفايات من المنسوجات ارتفاعا سنة 2014، مقارنة بـ 2010 بحيث لم تتخطى النسبة في كلتا السنتين 12%، أما ورق الكرتون سجل نسبة تقارب 10% لكلتا السنتين، في حين تبقى النفايات الأخرى والتي تتمثل في المعادن، الزجاج، والنفايات الخاصة، أنواع الوقود غير المصنفة، المواد غير القابلة للاحتراق غير المصنفة تسجل نسبة لم تتعدى 2%.

كما أن للتلوث البلاستيكي تأثيرات بيئية، اجتماعية واقتصادية كبيرة داخل الحدود الوطنية، وخاصة في المناطق الحضرية، يمكن أن تسد الأكياس والزجاجات البلاستيكية المجاري وأنظمة الصرف الأخرى، وتزيد من مخاطر الفيضانات أثناء هطول الأمطار الغزيرة. يمكن أن تحتوي المواد البلاستيكية الموجودة في الشوارع أو في الحقول أو المياه على انتشار الحشرات الضارة، مما يتسبب في مشاكل صحية عن طريق انتشار الملاريا أو أمراض أخرى. قد تتسرب المواد البلاستيكية إلى التربة، وتلوث المناطق الزراعية وتصل إلى المياه الجوفية.<sup>1</sup>

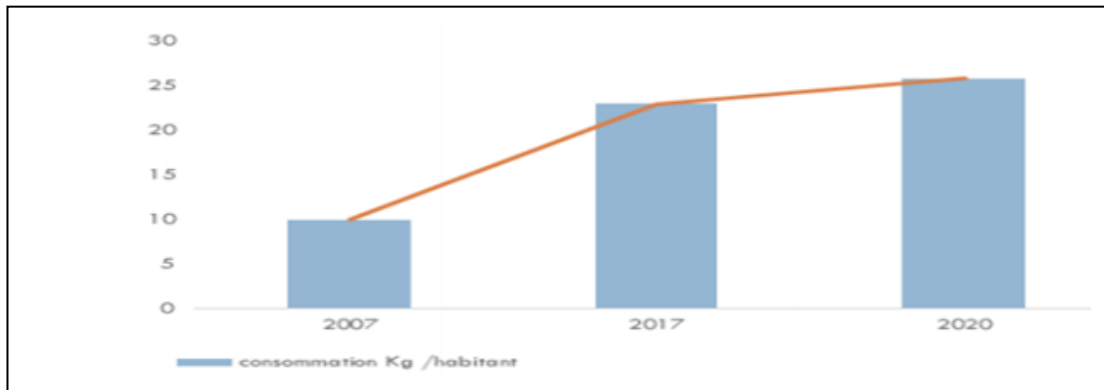
وفقًا للأرقام الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات والإحصاء، استوردت الجزائر ما يقارب 2.03 مليار دولار من المدخلات لصناعة البلاستيك سنة 2017 وذلك مقابل 1.9 مليار دولار سنة 2016 و 1.7 مليار دولار سنة 2015، فمن حيث استهلاك هذه المواد تم تسجيل زيادة قدرها 11% سنويًا خلال السنوات العشر السابقة 2007-2010، ومن استخدام 10 كغ للفرد سنة 2007 إلى 23 كغ سنة 2017، مع تقدير 25.8 كغ سنة 2020، ويخصص 60% من هذا الاستهلاك للتغليف، 20% لقطاع البناء والتشييد والباقي للصناعات الأخرى.<sup>2</sup>

كما أن التزايد المستمر لاستعمالها يعد كنتيجة للاعتماد الكبير على البلاستيك خلال الحياة اليومية للأفراد في الجزائر والشكل الموالي يبين ذلك:

<sup>1</sup> Nils Simon, Maro Luisa Schulte, **Stopping Global Plastic Pollution: The Case for an International Convention**, Heinrich Böll Foundation, Publication series Ecology, Volume 43, April 2017, p 21.

<sup>2</sup> **Les Déchets Plastique en Algérie, Regard Croisé sur les Plastique A Usage Unique, Quelles perspectives pour les déchets plastique à usage unique en Algérie?**, Ministère de L'environnement, 2019-2020, p 11.

شكل رقم: (4-6) ارتفاع استهلاك البلاستيك في الجزائر خلال الفترة 2007-2020



Source: Les Déchets Plastique en Algérie, Regard Croisé sur les Plastique A Usage Unique, Quelles perspectives pour les déchets plastique à usage unique en Algérie, Op.cit, p 12.

بالإضافة إلى الجزائر تعاني الدول العربية هي الأخرى من مشكل النفايات، بحيث يوضح الجدول الموالي تركيبة النفايات في الدول العربية لكل من تونس، مصر، المغرب، الأردن، الجزائر كالتالي:

جدول رقم: (4-9) مقارنة لتركيب النفايات في الدول العربية (%)

الجزائر	الأردن	المغرب	مصر	تونس	التركيبة
72	56	67	60	68	المواد العضوية
10	13	2.6	12	11	البلاستيك
9	16	19	10	9	كرتون وورق
2	7	0.4	3	2	الزجاج
3	5	1.4	2	4	المعادن
4	3	9.6	13	6	نفايات أخرى
100	100	100	100	100	المجموع

Source : Brahim Djemaci, La gestion des déchets municipaux en Algérie: Analyse prospective et éléments d'efficacité, Thèse de doctorat en sciences économiques, Ecole Doctorale Economic, Université Rouen, Gestion Normandie Faculté de Droit, France, 2012, P 42

يلخص الجدول أعلاه أن كل الدول العربية المذكورة تتشارك في مكون رئيسي واحد للنفايات من ناحية النسبة الغالبة وهي المواد العضوية لكل دولة، تحتل الجزائر المرتبة الأولى بين هذه الدول بـ 72%، تليها تونس 68% المغرب 67%، مصر 60%، والأردن 56% وهو ما يعكس النمط الاستهلاكي للأسر العربية بما فيها الجزائر كما تنتج هذه المواد العضوية عن العديد من المصادر من بينها الصناعات الغذائية، القمامة المنزلية مما يجعلها مصدرا لتلوث البيئة العربية و للانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، أما بخصوص البلاستيك تشكل كل

الدول نسب تفوق 10%، على خلاف المغرب التي تسجل 2.6% من النفايات البلاستيكية التي تعتبر المكون الثاني لنفايات الدول العربية، بحيث تعتمد هذه الدول على المنتجات مثل الزجاجات البلاستيكية، علب المشروبات، علب الزيوت،... إلخ، أما بخصوص الكرتون والورق نجد أن المغرب والأردن تسجلان نسبة 19% و16% على التوالي، كما أن الأردن تحتل المرتبة الأولى من بين الدول المذكورة للنفايات الخاصة بالزجاج والمعادن 7% و5% على التوالي، ولا تشكل النفايات الأخرى نسب كبيرة بالنسبة لباقي الدول لم تتجاوز 5%، كما نجد أن كل من مصر والمغرب تشكلان أكبر نسبة 13% لمصر، و9.6% للأردن مقارنة بالجزائر التي سجلت نسبة 4%.

### المطلب الثاني: برامج حماية البيئة في الجزائر وتكاليف الحفاظ عليها

تسعى الجزائر من خلال برامجها ومخططاتها إلى حماية البيئة من التلوث تماشيا مع التوجه العالمي خاصة في مجال النفايات، التدهور البيئي، التنمية المستدامة، التغيير المناخي الذي تتأثر به كل الدول خاصة العربية سواء من الجهة الاقتصادية أو الطبيعية، وبخصوص هذه المشاكل تستند خطة الجزائر على ثلاث ركائز أساسية تمثل الانطلاقة لتطبيق استراتيجياتها وهي ضمان لتنفيذ التنمية المستدامة، التخفيف من آثار وحجم الانبعاثات الغازية، والتكيف مع ظاهرة تغيير المناخ.

#### أولا: مخططات وبرامج حماية البيئة في الجزائر

من الأمثلة المحددة في العالم العربي والخاصة بوضع برامج ومخططات لحماية البيئة من التلوث نجد برنامج تسويق طاقة الرياح في مصر، انتشار استخدام التدفئة الشمسية في تونس والمغرب، إدخال الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للنقل في مصر، أول مشروعات الطاقة الشمسية المركزة في مصر وتونس والمغرب والجزائر. أول مجلسين عربيين للأبنية الخضراء في الإمارات العربية المتحدة ومصر، برنامج التشجير الضخم وأول مدينة خالية من الكربون في الإمارات العربية المتحدة، المشروع الرائد لالتقاط الكربون وتخزينه في الجزائر. ومع ذلك، فإن معظم هذه المبادرات مجزأة ولا يبدو أنها نُفذت كجزء في إطار سياسات شاملة على المستوى الوطني، ناهيك عن المستوى الإقليمي.<sup>1</sup> ففي الجزائر أولى البرنامج الحماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014) الذي يبلغ غلافه المالي 286 مليار دولار الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد، وقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدابير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار (27 مليار دولار) لقطاع الماء والتطهير، و 07 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم) والبيئة وإحداث 04 مدن جديدة ونحو 100 بنية تحتية لحماية البيئة بالإضافة إلى المخطط الوطني لمكافحة التصحر.

<sup>1</sup> Mostafa. K. Tolba, Najib W Saab, **Arab Environment, Climate Change, Report of the Arab Forum for Environment And Development**, Impact of Climate Change on Arab Countries, Arab Forum for Environment and Development (AFED), 2009 p 15.

الجدول الموالي يبين المخططات والبرامج الوطنية مع أهدافها:

جدول رقم: (4-10) برامج ومخططات الجزائر لحماية البيئة وأهدافها

المخطط / الفترة	الأهداف
المخطط الوطني للمناخ (2015-2050)	- تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون - النهوض باستعمال الطاقات النظيفة -تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية -ملاءمة البنى التحتية للتغيرات المناخية: تحسين النظام المائي، التشجير المكثف وتوسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر -ملاءمة الفلاحة مع التغيرات المناخية
البرنامج الوطني للتنمية وللطاقات المتجددة (2011-2030)	- تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج بـ 80 إلى 100 مليار دولار - تم تحديده ضمن القانون رقم 04-09 سنة 2004 الخاص بالطاقات المتجددة -الصندوق الوطني للطاقات المتجددة(2009) يمول بـ 1% من الجباية البترولية أهدافه في أفق 2030: - 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف ميغاواط للسوق الوطنية (22 % من مجموع الإنتاج الكهربائي) - تغطية 40 % من حاجيات البلد من الكهرباء -خلق نحو 200 ألف منصب عمل مباشر وغير مباشر - اقتصاد نحو 600 مليار M <sup>3</sup> من الغاز -الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية 50% (2020)، 80% (2030) - إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية - وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة: - 2015-2020: مرحلة النشر وتصنيع التجهيزات - 2020-2030 : مرحلة التطوير على نطاق واسع

المصدر: الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تسعى إلى حماية بيئتها تماشيا مع التوجه العالمي للحد من التلوث البيئي بأنواعه، بحيث سطرت مجموعة من البرامج التي تسعى من ورائها إلى تحقيق العديد من الأهداف خلال فترة زمنية محددة، تهتم هذه البرامج بمختلف المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر وبالأخص المناخ من خلال محاولتها لتقليص انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالمياه، التصحر، الاعتماد على الطاقات التقليدية، النفايات... إلخ، تشجع الجزائر ضمن خططها الاستثمار في

مشاريع تخص القطاعات الرئيسية والمتمثلة في الصناعة، الزراعة، المياه، الحث على استحداث طاقات متجددة والنهوض بالطاقات النظيفة، إعادة تدوير النفايات، وذلك من أجل تطوير الاقتصاد الأخضر فهو وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتم ذلك وفقا لسياسيات بيئية تعمل الحكومة الجزائرية على تسطيرها وفقا لأوضاعها البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية ومتطلبات الفترة الزمنية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، كما يتم تمويلها من خلال مجموعة من الصناديق الهادفة إلى حماية البيئة مثل الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، الصندوق الوطني للبيئة والساحل..... إلخ.

### ثانيا: تمويل وتكاليف حماية البيئة في الجزائر

**1- النفايات:** منذ تنفيذ برنامج PROGDEM سنة 2002، تم القيام باستثمارات كبيرة في هذا القطاع، تبلغ القيمة 88 مليار دينار جزائري (حوالي 640 مليون يورو) للفترة بين 2002 و 2016، منها 41 مليار دينار جزائري (حوالي 300 مليون يورو) تم استخدامها لتعزيز معدات التجميع ونقل النفايات الحضرية.<sup>1</sup> أما فيما يخص إدارة النفايات الصناعية نجد برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي مدته خمس سنوات 2005-2009، الذي خصص 36.5 مليار دينار (386 مليون يورو) لقطاع البيئة، أكثر من 50٪ منها مخصص للنفايات من خلال إدارة النفايات المنزلية (PROGDEM) والخطة الوطنية لإدارة النفايات الخاصة.<sup>2</sup> وفقاً لتقييم أجرته وزارة البيئة MATE بلغت تكاليف التدهور وعدم الكفاءة بسبب سوء إدارة النفايات 0.32٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام المرجعي 1998، 0.19٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 كشف تحديث لهذه التكاليف أن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعفت أكثر، بحيث بلغت 0.76٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المرجعية 2015. ومع ذلك، بلغ الإنفاق العام لإدارة النفايات 0.06٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 و 0.03٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، والذي لا يزال أقل من النفقات اللازمة لمعالجة تكلفة التدهور البيئي الناجم عن زيادة النفايات باستمرار والتي كانت تقدر بنحو 0.49٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016.

زادت تكاليف عدم إعادة تدوير الجزء القابل للاسترداد من النفايات المنزلية من 0.13٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 إلى 0.25٪ من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015، يتم التعبير عن هذه التكاليف إما بالوحدة النقدية للفرد والسنة (د ج / ساكن / سنة)، أو بوحدة نقدية للطن (د ج / طن). عند إطلاق برنامج PROGDEM في عام 2002، قدرت التكاليف السنوية اللازمة (مع الأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الاستثمارات) لإدارة النفايات المنزلية بمبلغ 50 دولاراً أمريكياً / طن من النفايات، أي 4000 دج / طن.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> L'eau et l'environnement en Algérie, UbiFrance et les Missions Economiques, Fiche de synthèse, Algérie, 2010, p 15.

<sup>2</sup> Ibid, p 02.

<sup>3</sup> Tahar Tolba, et autres, OP.cit, p 21.

## 2- تكاليف التلوث الصحي والمياه وتآكل التربة

للتلوث البيئي آثار مادية كبيرة للدول العربية وبالأخص الجزائر، بحيث تهتم العديد منها بتمويل المشاريع الاستثمارية من أجل حماية البيئة، تكلفها اقتصاديا مبالغ مالية كبيرة من أجل الحد منه، وبخصوص تكلفة الآثار البيئية لبعض أنواع التلوث البيئي كنسبة من الناتج الإجمالي والتي تخص الدول العربية نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم: (4-11) تكلفة الآثار البيئية لبعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008

الدولة	التلوث الصحي	المياه والصرف الصحي	تآكل التربة
الجزائر	0.97	0.37	0.37
مصر	2.02	0.49	0.88
العراق	2.82	0.83	1.82
الأردن	1.32	0.57	0.67
موريتانيا	0.53	1.28	0.34
المغرب	0.99	0.87	1.18
السودان	1.72	3.61	1.62
تونس	0.67	3.99	1.44
اليمن	0.57	15.04	1.23

المصدر: تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص 292.

من خلال الجدول نلاحظ أن تكلفة الآثار البيئية للدول العربية مرتفعة خاصة بالنسبة لليمن التي تخطت 15% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لتلوث المياه والصرف الصحي، والتي سجلت أعلى نسبة مقارنة بالأنواع الأخرى للتلوث، تليها كل من تونس والسودان بنسبة 3.99%، و 3.61% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي من التلوث، أما بالنسبة للتلوث الصحي نجد أن كل من العراق ومصر سجلتا أكبر نسبة 2.82%، و 2.02%، أما السودان والأردن تسجلان نسبة 1.72%، و 1.32% وتبقى الدول الأخرى (الجزائر، موريتانيا، تونس، المغرب واليمن) تسجل أقل من 1% من الناتج المحلي كتكلفة للآثار البيئية، أما من ناحية تآكل التربة تسجل العراق المغرب، تونس، السودان، اليمن أعلى النسب والتي فاقت 1%، أما بالنسبة للجزائر وفيما يخص هذا المجال سجلت 0.37% سنة 2008.

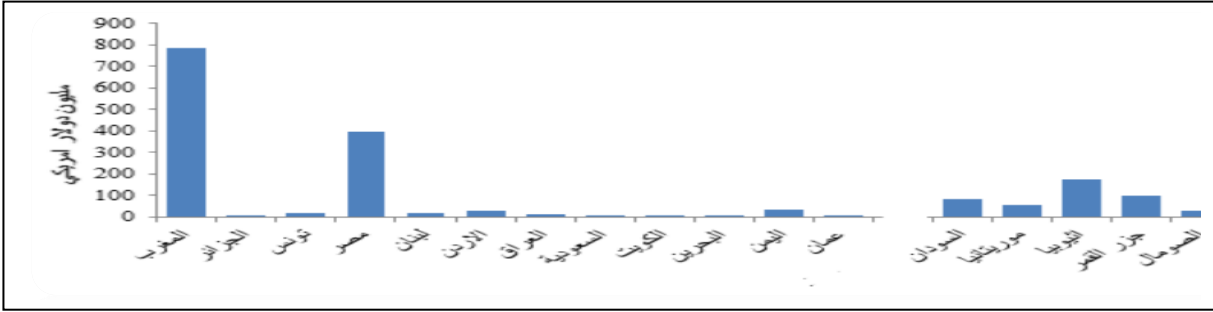
### 3- تمويل قطاع المياه: تتطلب التنمية المستدامة للموارد المائية في الدول العربية استثمارات عالية لتطوير البنية الأساسية لتعبئة الموارد المائية، بحيث يعاني قطاع المياه في الدول العربية من فجوة تمويلية كبيرة، إذ يتراوح الإنفاق الحكومي على القطاع بين 1.7% و 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من الاستثمار المطلوب والمقدر



بحوالي 4.5%، هذا على الرغم من أن بعض الدول العربية (الجزائر، مصر واليمن) خصصت لقطاع المياه خلال الفترة 2000-2010 ما يتراوح بين 20-30% من إجمالي الإنفاق الاستثماري.<sup>1</sup>

**4- التمويل الخاص بالتغير المناخي:** يعتبر تغير المناخ حاليا من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص فهي من أكثر الدول تأثرا بالتغير المناخي، خاصة فيما يتعلق بالجفاف واختلاف مواسم المطر وذلك يسبب ضررا كبيرا على عدة فئات أهمها المزارعين. ولمواجهة التغيرات المناخية في العالم بشكل عام ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة المجتمع الدولي بتقديم مبالغ مالية للدول النامية لمواجهة التغير المناخي لديها وهو ما يعرف بتمويل المناخ (Climate Finance)<sup>2</sup>. كما تعمل الدول العربية على تمويل سياساتها المناخية والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (4-7) توزيع تمويل المناخ للدول العربية (مليون دولار أمريكي)



المصدر: التعاون العربي في شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، صندوق النقد العربي، 2020، ص 248.

من خلال الشكل والذي يمثل تمويل الدول العربية لمشاريع المناخ نلاحظ أن المغرب هي التي تمول سياساتها المناخية بدرجة كبيرة وتولي اهتمامها لهذا النوع من المشاريع، خاصة وأنها تهتم بصورة كبيرة بمجال الطاقات المتجددة، بحيث تقترب من مبلغ 800 مليون دولار أمريكي لتمويل المشاريع والاستثمار في مجال المناخ تليها مصر بدرجة أقل من نصف تمويل المغرب لمناخها وهو ما يقارب 400 مليون دولار أمريكي، مع تسجيل أكثر من 100 مليون دولار أمريكي لإثيوبيا وجزر القمر، في حين لم تتخطى دول أخرى عتبة 100 مليون دولار مثل السودان، موريتانيا، الصومال، اليمن، الأردن، أما الجزائر تبقى ضمن الدول العربية الأخيرة التي لا تولي اهتماما للمجال الطاقوي ولا لتمويل سياساتها المناخية ويعتبر تمويلها ضعيف جدا مقارنة بمصر والمغرب، ولا يمكن تحسين جودة المناخ إلا من خلال الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة التي تتطلب تمويلا أكبر والبحث عن سبل أنجع للتخلص من الوقود الأحفوري الذي تنبعث منه الغازات المضرة والخطيرة في الجو خاصة ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى الاحتباس الحراري، ويشكل ذلك عائقا أمام كل الدول، وبالتالي لا بد من زيادة تمويل لسياسات المناخ

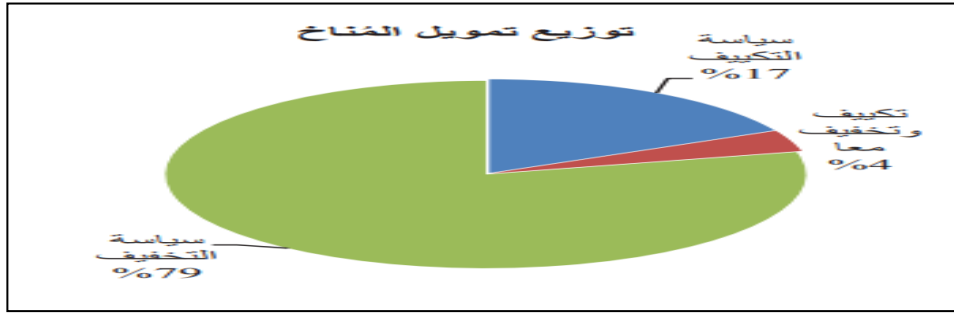
<sup>1</sup> قطاع الزراعة والمياه، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 56

<sup>2</sup> التعاون العربي في شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 246.

عن طريق الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة الجزائرية لأن مثل هذا النوع من المشاريع والاستثمارات يتطلب خبرة وتمويل كبير.

يوجه التمويل لنوعين من السياسات التي تستخدم لمواجهة التغييرات المناخية، إما سياسات التكيف (Adaptation Policies) وهي للتكيف مع المظاهر العامة للمناخ، وسياسة التخفيف (Mitigation Policies) للتخفيف من حدة أضرار التغيير المناخي، ويوضح الشكل الموالي نسبة اتجاهات التمويل المناخي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكلا النوعين كالتالي:

شكل رقم: (4-8) توزيع سياسات تمويل المناخ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



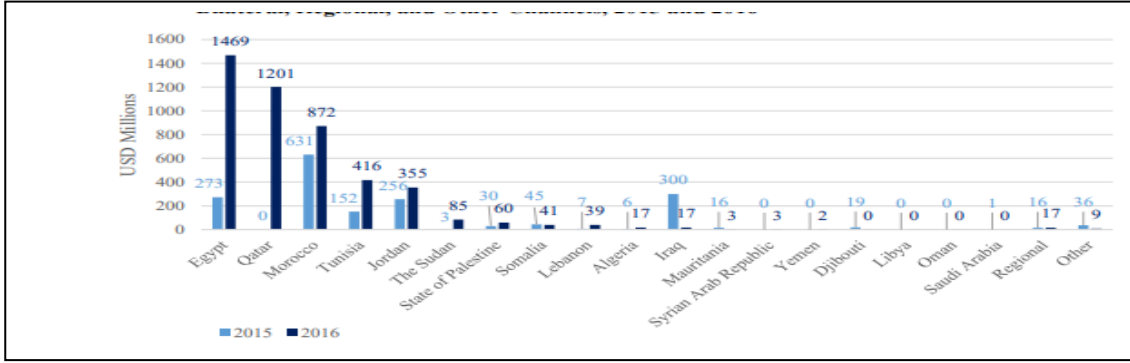
المصدر: التعاون العربي في شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 247

من خلال الشكل نلاحظ أن سياسات التخفيف من حدة أضرار التغيير المناخي تأخذ النسبة الأكبر تقارب 80% للدول العربية خاصة مصر والمغرب باعتبارهما الدولتان الأكثر تمويلا للسياسات البيئية الخاصة بالمناخ، كما يسعى كل منهما إلى تحسين جودة المناخ، وتبقى نسبة 17% لسياسات التكيف مع المناخ، أما المزج بين السياستين لا يمثل سوى 4% من اهتمام الدول العربية.

تلقت المنطقة العربية 4.6 مليار دولار أمريكي في شكل تدفقات ثنائية وإقليمية وتدفقات أخرى خاصة بالمناخ في عام 2016 والتي تمثل حوالي 15% أي 31.3 مليار دولار أمريكي. كانت هذه الزيادة ملحوظة سنة 2015، حيث كان هناك 1.7 مليار دولار أمريكي من التدفقات إلى الدول العربية مع زيادة في المبلغ لتمويل سياسات التخفيف بشكل خاص. كان الدافع الرئيسي للزيادة في عام 2016 هو العدد الصغير من المشاريع الكبيرة، بما في ذلك 1.2 مليار دولار أمريكي لتمويل سياسة التخفيف مقدم من اليابان إلى قطر (26% من جميع التدفقات إلى المنطقة في عام 2016) و 800 مليون دولار أمريكي لتمويل من اليابان إلى مصر.<sup>1</sup> يمثل الشكل الموالي التمويل الدولي للمنطقة العربية:

<sup>1</sup> Climate Finance in the Arab Region, Technical Report, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Beirut, 27 December 2019, p 12.

شكل رقم: (4-9) إجمالي تدفقات التمويل الدولي العام من البلدان المتقدمة إلى الدول العربية (2015-2016)



Source: Climate Finance in the Arab Region, Technical Report, Op.cit, p 13.

من خلال الشكل نلاحظ أن التمويل الدولي للمنطقة العربية يتركز على خمس دول بالنسبة لسنة 2015 بحيث تمول مصر بأكبر قيمة مالية 1469 مليون دولار أمريكي تليها قطر 1201 مليون دولار أمريكي، المغرب بـ 872 مليون دولار أمريكي، تونس 416 مليون دولار أمريكي، الأردن 355 مليون دولار أمريكي، أما باقي الدول فلا يمثل تمويلها حصة كبيرة والتي لم تتعدى 100 مليون دولار أمريكي كالسودان، الصومال، ودول أخرى لم تتعدى قيمة تمويلها 20 مليون دولار أمريكي، من بينها الجزائر 17 مليون دولار أمريكي، كما أن هناك دول لم تستفد من التمويل لسنة 2016 وهي جيبوتي، ليبيا، عمان، العربية السعودية أما فيما يخص سنة 2015 لم تتلقى العديد من الدول أي تمويل ثنائي أو إقليمي أو أي تمويل مناخي آخر من الأطراف المدرجة كسوريا، عمان وليبيا واليمن. كما نلاحظ أن كل من مصر، تونس، الأردن، تحصلت على تمويل كبير من أجل مواجهة التغير المناخي، ونخص بالذكر المغرب التي تحصلت على أكبر إعانة من الدول المتقدمة فاقت 600 مليون دولار أمريكي، فبالتنسيق مع التمويل الخارجي والسياسات البيئية والإعانات الداخلية للمغرب واهتمامها بالطاقات المتجددة، وبحثها عن سياسات بديلة من أجل تخفيض الانبعاثات الغازية استطاعت أن تحتل المغرب المراتب الأولى لمؤشر تغير المناخ، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم: (4-12) مؤشر أداء تغير المناخ 2021 (CCPI)

النقطة	الدولة	المرتبة	الأداء
المراتب: 01-02-03 لا يوجد دولة تحقق أداء بيئي عال جدا			عال جدا <b>Very High</b>
74.42	السويد	04 -	عال <b>High</b>
69.66	المملكة المتحدة	05 -	
69.42	الدنمارك	06 -	
67.59	المغرب	07 -	
62.63	فنلندا	11 -	
60.85	سويسرا	14 -	
57.29	الاتحاد الأوروبي	16 -	
56.39	ألمانيا	19 -	متوسط <b>Medium</b>
54.33	مصر	22 -	
53.72	فرنسا	23 -	
50.96	هولندا	29 -	
48.18	الصين	33 -	منخفض <b>Low</b>
45.11	بلجيكا	40 -	
45.02	اسبانيا	41 -	
43.27	الجزائر	43 -	
42.49	اليابان	45 -	
30.34	روسيا	52 -	منخفض جدا <b>Very Low</b>
28.82	أستراليا	54 -	
24.82	كندا	85 -	
22.46	العربية السعودية	60 -	
19.75	الإمارات العربية المتحدة	61 -	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Jan Burck, and Others, **CCPI 2021, Climate Change Performance Index**, GermanWatch, New Climate Institute, Climate Action Network International, 2020, Available at, <https://ccpi.org/download/the-climate-change-performance-index-2021> Page consulté le: 02/05/2021

صمم مؤشر الأداء المناخي لعام 2021 من طرف مؤسسة البيئة والتنمية الألمانية "GermanWatch" بالإضافة إلى هيئات أخرى، وذلك لتعزيز الشفافية في سياسات المناخ الدولية، ضم التقرير 57 دولة بالإضافة إلى الاتحاد

الأوروبي يجري تقييم الأداء بالاعتماد على أربع فئات وهي: الغازات الدفيئة، الطاقة المتجددة، استهلاك الطاقة وسياسة المناخ، كما يقسم المؤشر الدول إلى 05 فئات حسب أدائها إلى مستوى: عال جدا، عال، متوسط ومنخفض، منخفض جدا، ويعتبر المؤشر أنه لا يوجد دول حققت أداء عال جدا لذا تبقى المراتب الثلاث الأولى فارغة؛

وتمشيا مع الاتفاق الخاص بمؤتمر باريس لسنة 2015، الذي أكد على ضرورة خفض الانبعاثات الغازية من أجل مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتخفيف من حدة ضررها على البيئة وآثارها الاقتصادية على الدول بالإضافة إلى الهدف الأول وهو الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين، تعمل الدول على تخفيض درجة انبعاثاتها الغازية من خلال إستراتيجيات هادفة؛

فالمغرب تعد من الدول التي عملت على تنفيذ سياسات مناخية، بالإضافة إلى جهودها المبذولة في إطار استراتيجيات وطنية من أجل المناخ والطاقات المتجددة، أهلها ذلك إلى أن تحتل المرتبة الرابعة من أصل 57 دولة تم دراستها من قبل المؤشر، وذلك من حيث أدائها مسجلة 67.59 / 100 نقطة وبالتالي تنتمي المغرب في هذا التقرير إلى الدول الخمس الأولى على الصعيد العالمي، والأولى إفريقيا وعربيا، بعد كل من السويد (74.42) المملكة المتحدة (69.66)، الدنمارك (69.42)، صنفها المؤشر ضمن الدول ذات الأداء العالي إضافة إلى فنلندا (62.63)، سويسرا (60.85) والاتحاد الأوروبي (28) (57.29)؛

كما نلاحظ من خلال الجدول أن ألمانيا احتلت المرتبة 19 (56.39)، أما مصر نجدها في المرتبة 22 بـ 54.33 نقطة، وتحتل بذلك المرتبة الثانية عربيا بعد المغرب، فرنسا في المرتبة 23 بعد مصر بـ 53.72 نقطة، هولندا في المرتبة 29 بمجموع 50.96، صنفها المؤشر ضمن قائمة الدول ذات الأداء المتوسط إضافة إلى دول أخرى؛

أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 43 بمجموع 43.27، مقارنة بالمغرب في المرتبة الرابعة ومصر في المرتبة 22 كما تم تصنيفها في المجموعة الرابعة مع كل من الصين، بلجيكا، اسبانيا، اليابان وهي دول ذات أداء منخفض؛ بالرغم من أن روسيا واليابان والصين من الدول الخمس الأولى الأكثر انبعاثا لغازات الاحتباس الحراري، وهي من الدول المطالبة بتخفيض انبعاثاتها الغازية، إلا أنها ولغاية 2020 لا يزال الالتزام البيئي لهذه الدول ضعيف جدا مقارنة بما وقعت عليه والتزمت على تنفيذه، بحيث نجد أن الصين (المرتبة 33 بمجموع 48.18 نقطة) واليابان (المرتبة 45 بمجموع 42.49) وهي ضمن الدول ذات الأداء المنخفض لمؤشر تغير المناخ، مما يتطلب منها إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية من أجل الحد من الانبعاثات الغازية وهو ما يعزز دور السياسة الجبائية في مجال حماية البيئة من التلوث الهوائي ولتحقيق الهدف المسطر المتمثل في اقتصاد خال من الكربون بحلول 2050 باستعمال أحسن أداة وهي ضريبة الكربون، خاصة وأن التوجه العالمي يسعى إلى تسعير الكربون من خلال العمل على فرض هذه الأداة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن كل من العربية السعودية والإمارات العربية احتلتا المراتب الأخيرة 60 و 61 لكل منهما، بجموع نقاط 100/22.46، 100/19.75 على التوالي.

### المطلب الثالث: الإطار القانوني والتشريعي لحماية البيئة في الجزائر

عزم المشرع الجزائري على حماية البيئة والحد من التلوث بكل أنواعه كباقي الدول التي قامت بتحديث قوانينها البيئية، بحيث أصبحت البيئة خلال العقد الأخير ذات اهتمام كبير ومن أولويات الحكومة الجزائرية عند إعداد سياساتها البيئية والقانونية، وتتبعها للمستجدات الدولية في الميدان البيئي باعتبار أن التلوث البيئي أصبح عابر للحدود ولم يعد ينحصر في دولة واحدة أو إقليم فقط، مما يتطلب تضافر جهود جميع الدول من أجل إيجاد حلول فعالة للحد من مشاكله، تجسد ذلك في الجزائر من خلال القوانين البيئية ومن خلال الدساتير التي نصت على حمايتها، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

#### أولا: حماية البيئة ومكافحة التلوث في إطار القانون 83-03 والقانون 03-10

##### 1- القانون 83-03

صدر سنة 1983 قانون لحماية البيئة من التلوث (قانون 83-03) والذي يحدد السياسة الوطنية لحماية البيئة ويعتبر من أهم القوانين التي شيدت عليها المنظومة التشريعية لحماية البيئة في الجزائر، فمن بين الأحكام العامة والمبادئ التي يهدف إليها هذا القانون، مايلي:<sup>1</sup>

أ- حماية الموارد الطبيعية؛

ب- اتقاء كل شكل من أشكال التلوث ومكافحته؛

ج- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها؛

د- التخطيط الوطني لعامل حماية البيئة التي تعد مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

هـ- تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان؛

و- تحديد شروط إدراج المشاريع في البيئة وكذا التعليمات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية؛

ي- الحفاظ على الطبيعة ومواردها والحفاظ على التنوع البيولوجي؛

ك- حماية الأراضي ذات الطابع الزراعي من التصحر والانجراف؛

ل- يحدد القانون كفاءات وإنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة وسيرها وتنظيمها؛

<sup>1</sup> القانون 83-03 المؤرخ في 2 ربيع الثاني 1403، الموافق لـ 05 فبراير 1983 المتضمن حماية البيئة، الجريدة الرسمية العدد 06، 1983، ص 381-383.

بالإضافة إلى مجالات أخرى لحماية البيئة من بينها النفايات، المياه، حماية المحيط الجوي، حماية البحر، كما تم وضع عقوبات صارمة لكل من يخالف قوانين حماية البيئة وهي محددة في إطار هذا القانون.

## 2- القانون 03-10

يحتوي هذا القانون على جملة من المبادئ والأهداف المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، صدر سنة 2003، وذلك تماشيا مع المستجدات العالمية والتأثيرات الخارجية وتزايد المشكلات البيئية في الجزائر، مما أدى بالحكومة إلى التغيير في قوانينها وبالأخص البيئية، يتعلق القانون بجملة من الأهداف التي تسعى من ورائها الحكومة إلى حماية البيئة، وبخصوص المادة 02 من القانون فهي تنص على مايلي:<sup>1</sup>

أ- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة؛

ب- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛

ج- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها؛

د- إصلاح الأوساط المتضررة؛

هـ- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء؛

و- تدعيم الإعلام و التحسيس ومشاركة الجمهور في تدابير حماية البيئة؛

وحددت المادة 03 من نفس القانون المبادئ العامة الآتية:

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** الذي ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي؛

- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء، الهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة؛

- **مبدأ الاستبدال:** الذي يمكن بمقتضاه، استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية لموضوع الحماية؛

- **مبدأ الإدماج:** الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها؛

- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

<sup>1</sup> القانون 03-10، مرجع سبق ذكره، ص 09.



-مبدأ **الحيطة**: الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرّة بالبيئة، ويكون بتكلفة اقتصادية مقبولة؛

- مبدأ **الملوث الدافع**: الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية؛

-مبدأ **الإعلام والمشاركة**: الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

الجزائر من جهتها من الدول التي أولت البيئة أهمية كبيرة وتعتبرها حقاً دستورياً، يمكن القول أن المشرع الجزائري قد تناول موضوع البيئة والمسائل القانونية التي أثّرت من خلال إصدار القانون رقم 03/10 بشأن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. هذا المشروع هو ثمرة مشاركة الجزائر في مختلف المحافل الدولية مثل ندوة ستوكهولم وقمة الأرض في ريو دي جانيرو والتي تشكل حجر الزاوية في الرؤية الجزائرية لموضوع البيئة.<sup>1</sup> ومن جهة أخرى يوجه القانون رقم 13/01 المؤرخ في 7 أوت 2001 وينظم النقل البري في إطار التنمية المستدامة، مع اعتبار النقل العام خياراً ذا أولوية. كما يهدف القانون رقم 98-06 الصادر في 27 جوان 1998 بشأن القواعد العامة للطيران المدني إلى تحقيق تنمية متوازنة للنقل الجوي للأشخاص والبضائع، في ظل أفضل ظروف السلامة والاقتصاد والفعالية في مجال النقل البحري، يتم الاهتمام بحماية البيئة ومكافحة التلوث البحري كجزء من التزاماتها الدولية.<sup>2</sup> من خلال ما سبق يمكن القول بأن الجزائر ومن خلال هذا القانون أعطت توجهها جديدا لحماية بيئتها يتجسد ذلك من خلال تطبيق مبدأ الملوث الدافع ضمن قوانينها وهي انطلاقة هامة لها من خلال الاعتراف به قانونا.

#### ثانيا: مكافحة التلوث وحماية البيئة في ظل المواثيق والدرساتير الجزائرية

نصت العديد من الدرساتير الجزائرية على حماية البيئة من التلوث وضرورة المحافظة عليها، ومن بين الدرساتير والمواثيق التي اهتمت بهذا الجانب نذكر مايلي:

<sup>1</sup>Moussa Noura, **La protection de l'environnement dans la législation algérienne**, Revue Elmofaker, Université Mohamed Khider Biskra, Faculté de Droit et de Sciences Politique, N° 12, p 05.

<sup>2</sup>19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Rapport Nationale de L'Algérie, Mai 2011, p14.

جدول رقم: (4-13) البيئة في الدستور الجزائري

الدستور / الميثاق	الشرح
الميثاق الوطني لسنة 1973	أشار الميثاق الوطني لسنة 1973 إلى ضرورة مكافحة التلوث بمختلف أشكاله وحماية البيئة من مخاطره، وطرح المشكل في إطار مخططات الدولة، كما نص على أهم التدابير الضرورية التي يجب أن تتخذ وتنظم كل ما يلزم لصيانة المحيط والوقاية من كل ظاهرة
دستور 1976	من بين الدلائل الواضحة التي تدل على اهتمام المشرع الجزائري بموضوع حماية البيئة ضمن دستور 1976، الذي تبني مايلي: - الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي، البيئة، ونوعية الحياة، وحماية الحيوانات والنباتات - النظام العام للغابات -النظام العام للمياه
دستور 1996	أبقى دستور سنة 1996 على نفس الصلاحيات الممنوحة للمجلس الشعبي الوطني، مضيفا إلى ذلك القواعد العامة الخاصة بالتهيئة العمرانية
دستور 2016	من خلال الدساتير السابقة اكتفت الجزائر بوضع تشريعات وطنية متعلقة بالبيئة لم يتم ذكر "الحق في بيئة سليمة"، إلا أنه مع تزايد الاهتمام الدولي بالحق في البيئة من منظور علاقته الوثيقة بالتنمية المستدامة اتجهت الجزائر من خلال دستور 2016 إلى تقنين حق المواطن بالعيش في بيئة سليمة ليضفي عليها بذلك الشرعية الدستورية بحيث جاء في ديباجة الدستور مايلي: "يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"، وإضافة إلى نص الحق في البيئة ضمن الديباجة أن للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، ويحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لحمايتها

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- مجدوب عبد الحليم، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 218-219.
- محمد زايد، دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص 303.

من خلال الجدول يمكن القول بأن الاهتمام البيئي أصبح له مكانة خاصة في القوانين والدستور الجزائري وذلك بالنظر إلى المستجدات العالمية وتفاقم الأضرار البيئية مما أدى بالسلطات إلى اتخاذ تدابير جديدة ووضع قوانين بيئية تساهم بدورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي، وتتماشى مع متطلبات البيئة الخارجية.

### ثالثا: التعاون الجزائري والدولي لحماية البيئة

أما بخصوص التعاون الدولي الجزائري لحماية البيئة في مجالات متعددة من بينها النفايات نجد أن للجزائر العديد من العلاقات مع بلدان أجنبية ألمانيا، بلجيكا، الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية مع دول عربية وأخرى أجنبية وذلك خلال الفترة الأخيرة عن طريق برامج تدعم حماية البيئة المحلية وهي موضحة في الجدول الموالي:

#### جدول رقم: (4-14) برامج التعاون الجزائري -الدولي في مجال حماية البيئة

التعاون الدولي	البرامج
التعاون الألماني والذي يهدف إلى:	- دعم خطة المناخ الوطنية - برنامج حوكمة النفايات الصلبة و الاقتصاد الدائري؛ - الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي - تعزيز قنوات إعادة التدوير واستعادة النفايات - تعزيز دور المرأة في الحفاظ على البيئة من خلال استعادة النفايات - تعزيز حوكمة المناخ كجزء من تنفيذ المساهمة الوطنية المحددة
التعاون مع بلجيكا من خلال:	- برنامج دعم الإدارة المتكاملة للنفايات - بناء القدرات في مجال البيئة
التعاون مع الإتحاد الأوروبي من خلال:	- نظام تقاسم المعلومات البيئية الأوروبية. - البرنامج الإقليمي لإزالة التلوث من منطقة البحر الأبيض المتوسط - البرنامج الإقليمي لتشجيع الاقتصاد للانتقال إلى أنماط الاستهلاك و الانتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	- التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي و تنفيذ الخطة الإستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 2011-2020 في الجزائر؛ - البرنامج التجريبي الوطني لإدارة النفايات المتكاملة في بلدية قسنطينة: بدأ هذا المشروع في عام 2017 لفترة تنفيذ مدتها 3 سنوات؛ - إعداد الاتصالات الثالثة بشأن تغير المناخ: يهدف المشروع إلى مساعدة الجزائر في إعداد المداخلات الوطنية الثالثة حول تغير المناخ، وإنجاز الخطة الوطنية للتكيف مع المناخ.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Coopération internationale, Ministère de l'Environnement disponible sur:

[https://www.me.gov.dz/a/?page\\_id=2459](https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2459) Page Consulté Le : 20-03-2021

من خلال الجدول نلاحظ أن للجزائر تعاون مع مختلف الدول الأجنبية إلا أنا التعاون مع ألمانيا بخصوص حماية البيئة بمجالاتها المتعددة يعد أهمها، بحيث تتمتع الجزائر وألمانيا بتاريخ طويل من التعاون منذ عام 1993، تم تمثيل الشراكة الألمانية الجزائرية بـ **GIZ**\* من خلال مكتبها الخاص، تعمل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في الجزائر على وجه الخصوص نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، لدى GIZ 108 موظفًا في الجزائر، بما في ذلك 15 خبيرًا أجنبيًا (وذلك اعتبارًا من 2018/09/31). يركز التعاون الجزائري الألماني على السياسة البيئية من خلال مجموعة من المشاريع إلى جانب حماية البيئة، وهي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، التكيف مع تغير المناخ، إدارة النفايات وتعزيز التقنيات والابتكارات الصديقة للبيئة،<sup>1</sup> يؤدي ذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة وبدورها تساهم نتائجها بشكل خاص في إنشاء اقتصاد أخضر وبالتالي خلق فرص العمل والحد من الفقر.

وبالنظر إلى التزامها الدولي بالتنمية المستدامة، فقد دُعيت الجزائر سنة 2012 إلى المؤتمر التحضيري الدولي لقمة الأمم المتحدة المنعقدة في باريس بشأن التنمية المستدامة. في هذا السياق، أبدت الجزائر دائمًا اهتمامًا خاصًا بتطوير واستخدام الطاقات المتجددة، وقد تأكدت هذه الرغبة من خلال القرارات الأخيرة التي اتخذت على صعيد تنويع مصادر الطاقة من خلال تطبيق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الضروري لضمان التنمية والاقتصاد المستدام.<sup>2</sup>

---

\* التعاون الجزائري-الألماني **Giz**: تدعم الوكالة الألمانية 34 بلدية في الجزائر تطبيقًا لمشروع البلديات الخضراء، ويدعم التعاون أو المشروع الألماني هذه البلديات في جهودها لزيادة استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدامها، تكون البلديات بذلك قادرة على توفير جزء من تكاليف الطاقة. وفي ديسمبر 2020، تم إبرام عقود جديدة لتنفيذ مشروعين متعلقين بالتعاون في مجال حماية البيئة و التنوع البيولوجي في الساحل و تحسين تنفيذ التشريعات الجبائية البيئية بين وزارة البيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (Giz). هذا المشروع يهدف إلى مراجعة جميع أسس النظام الجبائي البيئي وذلك من أجل وضع قوانين و مراسيم متناسقة و قابلة للتطبيق، يعمل كذلك على نظام حساب الوعاء الضريبي و تدريب المفتشين على استخدامه علاوة على وضع نظام لرقمنة البيانات والمعطيات الضريبية بين المديرية العامة للضرائب ووزارة البيئة. للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

- German-Algerian Energy Day, Partenariat énergétique Partnerschaft, Algerie- Allemagne,

Disponible sur :

<https://www.energypartnership-algeria.org/home/german-algerian-energy-day/> Page consulté le : 23/04/2021

<sup>1</sup>Le portefeuille d'activités de la GIZ en Algérie Gestion de l'environnement et développement durable, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, GIZ Algérie, Allemagne, Algerie, 2019, p 01.

<sup>2</sup>L'Algérie face aux enjeux environnementaux avec une stratégie intégrant le développement durable, Extrait du Portail Algérien des ENERGIES RENOUVELABLES, Portail Algerien des ENERGIES RENOUVELABLES 30 octobre 2012, p 04,

### المطلب الرابع: تطور الهيئات والمؤسسات المشرفة على حماية البيئة في الجزائر

مع بداية الوعي العالمي بضرورة حماية البيئة من التلوث بعد مؤتمر قمة الأرض لسنة 1972 وتمشيا مع قراراته قامت الجزائر بإحداث أول هيئة مخصصة للبيئة تتمثل في المجلس الوطني للبيئة سنة 1974، ويوضح الجدول الموالي الهيئات المشرفة على حماية البيئة بعدما كانت من نشاط مساعد ضمن هيئات أخرى أصبحت وزارة مكلفة بالمهام البيئية، خلال الفترة 1974 بداية بأول هيئة وصولا إلى آخر تغيير لسنة 2017:

جدول رقم: (4-15) الهيئات المشرفة و المسؤولة عن الإدارة البيئية

السنة	الهيئة
1974	المجلس الوطني للبيئة
1977	وزارة الموارد المالية واستصلاح الأراضي وحماية البيئة
1981	كتابة الدولة وتطوير الأراضي
1984	وزارة الموارد المائية والبيئة والغابات
1988	وزارة الداخلية
1990	وزارة مكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة
1992	وزارة التربية الوطنية
1993	وزارة مكلفة بالجامعات
1994	وزارة الداخلية والسلطات المحلية والبيئة
1995	استحداث المديرية العامة للبيئة والتفتيش البيئي على مستوى مختلف ولايات الوطن
1996	إنشاء كتابة الدولة المسؤولة عن البيئة
2000	وزارة البيئة تهيئة الإقليم
2007	وزارة التخطيط الإقليمي والبيئة والسياحة
2010	وزارة التخطيط الإقليمي والبيئة والمدينة
2016	وزارة الموارد المائية والبيئة
2017	وزارة البيئة والطاقات المتجددة

Source : Hamouche Ouehchia, Bouhadida Mohamed, **Réponses De La Gouvernance Environnementale Algérienne A la Question de la protection de L'environnement**, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, Ecole Supérieure de Commerce, Volume 14, N° 01, 2020, p p 303-304.

من خلال الجدول يمكن القول بأن تطور الهيئات المخصصة لحماية البيئة في الجزائر كان من حيث المضمون، وأن هذه التغييرات المتعددة في الإشراف على البيئة وعدم استقرارها على مؤسسة واحدة على مدى فترة 1974-2017 أدى ذلك إلى عدم الاستقرار في وضع برامج عمل ومخططات دائمة تتمتع بالتنسيق مع سياسات بيئية

وقانونية أخرى، ما يفسر ذلك عدم وجود تقارير دورية تبين الوضع الحقيقي للتلوث البيئي وحجم المشاكل البيئية في جميع المجالات، خاصة الفترة الأخيرة التي تعرف فيها دول العالم بأسره تغييرات متطورة في وضعها البيئي بالإضافة إلى عدم وجود تقارير من الوزارة حول تقييم السياسات البيئية التي تعمل عليها الحكومة، وهل نجحت في تنفيذ الأهداف المسطرة من خلال مقارنة ماهو مخطط مع ما تم التوصل إليه في نهاية البرنامج، واكتشاف الخلل مما يجعل الحكومة تتخذ إجراءات وفق ما تم التوصل إليه. أما بخصوص المؤسسات التي تم تأسيسها خدمة للأغراض البيئية نعرض بعضها في الجدول التالي:

#### جدول رقم: (4-16) بعض المؤسسات الداعمة لحماية البيئة في الجزائر

المهام	الهيئة
يكلف المرصد بمايلي: وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية، تسيير وجمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة، معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام، المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط و الضغوط الممارسة على تلك الأوساط، إنجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها	المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي من مهامها تكلف الوكالة بتطوير نشاطاتها، فرز النفايات وجمعها، معالجة النفايات وتثمينها وإزالتها	الوكالة الوطنية للنفايات
خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ : 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة بـ: مكافحة التصحر، صيانة و تنمية الأراضي، تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية، حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.	صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية
الصندوق موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة و التي تتعلق بـ: إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية؛ إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق و في مجال الخدمات من النوع السامي (تقنيات جديدة للاتصال).	الصندوق الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بلعياضي آمنة، البيئة الحضرية في الجزائر واقعها وإجراءات حمايتها في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 09، العدد 28، 2017، ص 350.

- فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص 132.

بالإضافة إلى العديد من الهيئات التي تعمل على حماية البيئة، مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الصندوق الوطني للتراث الثقافي، الصندوق الوطني للبيئة والساحل... إلخ. (سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثالث).

## المبحث الثاني: واقع السياسة الجبائية البيئية في الجزائر

عملت الجزائر على تبني سياسية جبائية ذات بعد بيئي نتيجة لعدم كفاية الأدوات الاقتصادية والقانونية الأخرى، تسعى من خلالها إلى الحد من مشكلات التلوث الذي أصبح يشكل خطرا على النظام البيئي ككل وذلك عن طريق فرض العديد من الرسوم البيئية، بحيث يعد الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة أول هذه الرسوم، تم تأسيسه سنة 1992 التي كانت بمثابة انطلاقة للإصلاح الجبائي البيئي من خلال قانون المالية لنفس لسنة، بالإضافة إلى قانون المالية لسنة 2002 الذي تضمن العديد من التعديلات والإضافات في المجال البيئي، وتطبيقا لذلك تعتمد الحكومة الجزائرية على مبدأ الملوث الدافع الذي تم تبنيه في القانون 03-10 لسنة 2003، بالرغم من أهميته على المستوى الدولي إلا أن تطبيقه عرف تأخرا كبيرا في الجزائر.

### المطلب الأول: الرسوم البيئية في الجزائر

مع بداية التسعينات عملت الجزائر على تبني العديد من الضرائب والرسوم البيئية خاصة وأن كل من حماية النظام البيئي وتغير المناخ أصبح من الانشغالات الهامة لكثير من الدول خاصة الجزائر، وبالتالي سيتم عرض الرسوم والضرائب البيئية وفقا لما جاء في قوانين المالية ابتداء من سنة 1992 إلى غاية 2021، مع عرض رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 87 التي تضمنت تعديلات جديدة في مجال الرسوم البيئية لسنة 2018، بعنوان: "الجباية البيئية" ضمان تنمية مستدامة.

### أولا: الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

تم تأسيس هذا الرسم سنة 1992 بموجب المادة 117 من القانون 91-25 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 1992، يعتبر كأول رسم بيئي تبنته الجزائر من أجل حماية البيئة يتعلق بالمؤسسات الملوثة بالأخص الخطيرة منها، كما طبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الخاضعة للرسم والمعامل المضاعف عليها.

يصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:<sup>1</sup>

- 1- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛
- 2- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا. وبخصوص المعدلات الأساسية للرسم السنوي، والمعامل المضاعف الذي فرض في بداية تطبيق هذا الرسم كانت كالتالي:

<sup>1</sup> الجباية البيئية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، متاح على الرابط:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/> تاريخ الإطلاع: 04-04-2021



3- 3.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة و التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح؛  
 4- 30.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لاجراء الترخيص؛  
 بحيث تعتبر (30.000-3000) محددة بموجب المرسوم رقم 88-19 المؤرخ في 26 جويلية 1988 و المتعلق بالمؤسسات المصنفة و المحددة لقائمتها. وخصوص المؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين، يخفض المعدل الأساسي إلى:

أ- 750 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح؛

ب- 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص.

يطبق المعامل المضاعف المتراوح بين 1 و 6 على كل نشاط من هذه النشاطات حسب طبيعتها و أهميتها. يكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله عن كل نشاط من هذه الأنشطة مساويا لحاصل المعدل الأساسي و المعامل المضاعف، و يحصل الرسم من قبل قابض الضرائب للولاية، على أساس تعداد المؤسسات المعنية التي تقدمها المصالح المكلفة بحماية البيئة. تضاعف نسبة الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بـ 10% إذا لم يتم تسديد المبالغ المطابقة في الآجال المحددة.<sup>1</sup> ومع التغيرات التي تشهدها البيئة الجزائرية عرف هذا الرسم تعديلات متعددة من خلال قانون المالية لسنة 2000، نعرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم: (4-17) المبالغ السنوية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة

التصنيف	مؤسسات مصنفة تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات مصنفة تشغل أقل من شخصين
النشاطات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من وزير المكلف بالبيئة	120.000 دج	24.000 دج
المؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من الوالي المختص إقليميا	20.000 دج	18.000 دج
المؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا	90.000 دج	3.000 دج
المؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل للتصريح	9.000 دج	2.000 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- المادة 54 التي تعدل وتتم المادة 117 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420، الموافق لـ 23 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 92، ص 23.

<sup>1</sup> القانون رقم 91-25 المؤرخ في 11 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65، ص 2503.

أما بخصوص عوائد الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، فإنها تخصص بالكامل للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

#### ثانيا: رسم التطهير ورفع القمامة المنزلية

تم تأسيسه سنة 1993 بموجب المادة 263 من القانون 93-01 التي تنص على أنه: "يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية". أما المادة 263 مكرر من نفس القانون تنص على أنه: "يؤسس سنويا رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع، يتحمل هذا الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بصفة تضامنية"<sup>1</sup>. ومع التغيرات للوضع البيئي في الجزائر والتزايد المستمر لعدد السكان، وما يصاحبه في ذلك من تزايد للنفايات المنزلية وما شابهها، فرضت الحكومة هذا الرسم مع تعديله من فترة لأخرى. نوضح مبالغه في الجدول التالي:

#### جدول رقم: (4-18) مبالغ الرسوم الخاصة برفع القمامات المنزلية 1994-2000

2000	1994	تحديد الرسم
375	150	كل منزل واقع في البلدية التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة
500	200	كل منزل واقع في البلدية التي يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة فأكثر
1000	400	كل محل تجاري و حربي و غير تجاري أو ما شابهه واقع في البلدية التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة
1250	500	كل محل تجاري و غير تجاري أو ما شابهه واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة فأكثر
2500 دج - 50000 دج		كل محل صناعي أو تجاري أو حربي أو مماثل، ينتج كمية فضلات أكبر من الأصناف المذكورة أعلاه
2000 دج - 4000 دج	1000 دج - 2000 دج	تحدد عن طريق قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وتصادق عليه السلطات الوصية، وذلك عن كل محل صناعي وتجاري وحربي أو ما شابهه ينتج درجة تلوث تفوق درجة الأصناف المذكورة أعلاه، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية التي يقع فيها

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المادة 24 التي تعدل المادة 263 مكرر 2، من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 15 رجب 1414، الموافق لـ 29 ديسمبر سنة 1993، المتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية، العدد 88، ص 12.
- المادة 15 تعدل وتم أحكام المادة 263 مكرر 2 من القانون 99-11 مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

<sup>1</sup> المواد 263، و 263 مكرر من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1413 الموافق لـ 19 جانفي سنة 1993، المتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية، العدد 04، ص ص 13-14.

بالنسبة لتحصيل هذا الرسم فالمجالس الشعبية البلدية هي التي أوكلت لها هذه المهمة، أما بخصوص الإعفاءات الخاصة بالرسم على رفع القمامات المنزلية، تعفى الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية".<sup>1</sup> منصوص عليه في المادة 27 التي تعدل وتتم المادة 265 من المرسوم التشريعي رقم 93-18. بالرغم من المبالغ المرصودة للرسم إلا أن معدلات تحصيله ضعيفة ولا تنعكس على حجم الضرر البيئي الناتج عن النفايات التي تخلفها المنازل بشكل يومي، مما يزيد من الوضع سوءا خاصة في الآونة الأخيرة أين تعرف النفايات المنزلية وما شابهها تزايدا ملحوظا.

### ثالثا: رسم تصريف المياه في المجاري

تنص المادة 264 من المرسوم التشريعي لسنة 1994، على أنه: "يقتطع رسم تصريف المياه في المجاري على كل الملكيات المبنية لفائدة البلديات المجهزة بشبكة للقنوات". كما يؤسس رسم تصريف المياه في المجاري دوريا باسم مشترك من طرف المؤسسة المكلفة بتوزيع المياه الصالحة للشرب و الصناعية. وتكلف هيئة أو مؤسسة توزيع المياه الصالحة للشرب بتحصيل و دفع ناتج هذا الرسم لقابض الضرائب الكائن بالبلدية التي ينتمي إليها المشترك تحدد تعريفه الرسم بـ10 دج من السعر خارج الرسم للمياه الصالحة للشرب، الصناعية والمستهلكة.<sup>2</sup> (المواد 264 و264 مكرر، 264 مكرر 02، من المرسوم التشريعي رقم 93-01)

### رابعا: الرسم على المنتوجات البترولية والرسم على الوقود

يطبق هذا الرسم على البنزين الممتاز، البنزين العادي، البنزين الخال من الرصاص، غاز أويل، غاز البترول المميع أي يطبق على المنتوجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، خاصة في المصانع تحت الرقابة الجمركية تم تأسيسه لصالح ميزانية الدولة، والجدول الآتي يوضح تطور أسعار هذا الرسم من خلال قوانين المالية الخاصة بالسنوات 1996-1997-2001-2006-2016-2017-2018-2020، وفقا للمعدلات الآتية:

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي رقم 93 - 18، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> المرسوم التشريعي رقم 93-01، مرجع سبق ذكره، ص 14.

جدول رقم: (4-19) أسعار الرسوم على المنتجات البترولية للسنوات

تعيين المواد (الرسوم: دج / % هكتو لتر)					السنوات
غاز البترول المميع / الوقود	غاز أويل	البنزين الخال من الرصاص	البنزين العادي	البنزين الممتاز	
بدون تغيير	900.00	1.700.00	1.700.00	1.600.00	<sup>1</sup> 2020
بدون تغيير	400.00	1.400.00	1.300.00	1.400.00	<sup>2</sup> 2018
بدون تغيير	200.00	900.00	800.00	900.00	<sup>3</sup> 2017
بدون تغيير	100.00	600.00	500.00	600.00	<sup>4</sup> 2016
260.80	163.80	-	629.50	777.50	<sup>5</sup> 2001
-	-	-	%76.7	%94.5	<sup>6</sup> 1997
%246	%12.5	-	%64	%85	<sup>7</sup> 1996

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية 2016-2017 - 2018-2020

من خلال الجدول المتعلق بأسعار المنتجات البترولية خاصة للسنوات الأخيرة 2018، 2020 نلاحظ الارتفاع المستمر للرسوم على جميع أنواع المنتجات البترولية المعروضة الخاصة بالنسبة للبنزين العادي، البنزين الممتاز والبنزين الخال من الرصاص، بحيث تتميز هذه الأنواع الثلاث بأسعارها المرتفعة خلال الفترة 2016-2020 مع ارتفاع منتج الغاز أويل لسنة 2020 بضعف الرسم لسنة 2018.

أما بالنسبة للرسوم على الوقود تم تأسيسه لأول مرة من خلال قانون المالية لسنة 2002، بحيث تنص المادة 38 من القانون 01-21 على أنه "يؤسس رسم على الوقود يحدد تعريفه بدينار واحد (01) دج لكل لتر من البنزين "الممتاز" و"العادي" و"الرصاص". يقتطع الرسم ويحصل كما هو الحال بالنسبة للرسوم على المنتجات البترولية".

<sup>1</sup> المادة 24، من القانون 20-07 مؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق 04 جويلية 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي 2020، الجريدة الرسمية، العدد 33، ص 11.

<sup>2</sup> المادة 33، من القانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، ص 20.

<sup>3</sup> المادة 29، من قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438، الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 20.

<sup>4</sup> المادة 15 من القانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72، ص 08.

<sup>5</sup> القانون رقم 2000-06 مؤرخ في 27 رمضان 1421 الموافق لـ 23 ديسمبر سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 80، ص 20.

<sup>6</sup> أمر رقم 96-31 مؤرخ في 19 شعبان 1417، الموافق لـ 30 ديسمبر 1996، يتضمن قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية، العدد 85، ص 27.

<sup>7</sup> أمر رقم 95-27 مؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق لـ 30 ديسمبر 1995، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 82، ص 35.

يتعلق الرسم على الوقود بالأخص بالبنزين العادي وبالرصاص، البنزين الممتاز، والغاز أويل يوزع ناتج الرسم على الوقود حسب المادة 38 من القانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، كما يأتي:

- 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 100-302 بعنوان: "الصندوق الوطني للطرق والسريعة"؛

- 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302 بعنوان: "الصندوق الوطني للبيئة والساحل".<sup>1</sup>

أما المادة 55 من قانون المالية لسنة 2007، التي تعدل أحكام المادة 38 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، على أنه يؤسس رسم على الوقود وتحدد تعريفته كما يأتي:<sup>2</sup>

- بنزين بالرصاص (عادي وممتاز): 0.10 دج / للتر؛

- غاز أويل: 0.30 دج للتر؛

- يقتطع ناتج الرسم و يعاد دفعه كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية.

**خامسا: الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة**

تم تأسيس هذا الرسم سنة 2002 بموجب قانون المالية، بحيث تنص المادة 203 من القانون 01-21 على أنه: " يؤسس رسم للتشجيع على عدم التخزين يحدد بمبلغ 10.500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطرة". و بموجب هذه المادة تُخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

- 10% لفائدة البلديات؛

- 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.<sup>3</sup>

إلا أنه وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، تم تعديل النسب العائدة من الرسم التحفيزي إلى فائدة كل من البلديات والصندوق الوطني للبيئة والساحل مع التخلي عن النسبة المخصصة لفائدة الخزينة العمومية وإضافتها لفائدة البلديات. أصبحت النسب كالتالي:<sup>4</sup>

- 25% لفائدة البلديات؛

- 75% لفائدة الصندوق الوطني و الساحل.

<sup>1</sup> القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 79، ص 17.

<sup>2</sup> القانون رقم 06-24 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، العدد 85، ص 19.

<sup>3</sup> القانون رقم 01-21، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>4</sup> أمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429، الموافق لـ 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص 15.

### سادسا: الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 204 من القانون 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 والتي تنص على مايلي: "يؤسس رسم للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 24.000 دج للطن ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج و أنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر". ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 10% لفائدة البلديات؛

- 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل.<sup>1</sup>

مع العلم أنه يتم منح مهلة ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية من أجل التزود بتجهيزات الترميم الملائمة أو لحيازتها وذلك حسب نص المادة 204 السابقة الذكر.

تم تعديل طريقة توزيع نواتج هذا الرسم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، بحيث تم إضافة الحصة الموزعة سابقا للخزينة العمومية لفائدة البلديات، وبالتالي تم تخصيص ناتج هذا الرسم حسب المادة 16 من الأمر رقم 08-02 كما يلي: <sup>2</sup>

- 25% لفائدة البلديات؛

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل.

### سابعا: الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

تم تأسيس رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي سنة 2002، بحيث تنص المادة 205 من القانون 01-21 على أنه: "يؤسس رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم. و يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000. المعامل المضاعف مشمول بين 1 و 5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم. يتم تخصيص حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 10% لفائدة البلديات؛

- 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> القانون رقم 01-21، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>2</sup> أمر رقم 08-02، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>3</sup> القانون رقم 01-21، مرجع سبق ذكره، ص 57.

كما حددت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 07-299 لسنة 2007 توزيع المعامل المضاعف كما يأتي: <sup>1</sup>

- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 10% إلى 20% من القيم القصوى: المعامل 1؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 21% إلى 40% من القيم القصوى: المعامل 2؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 41% إلى 60% من القيم القصوى: المعامل 3؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 61% إلى 80% من القيم القصوى: المعامل 4؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 81% إلى 100% من القيم القصوى: المعامل 5.

كما تنص المادة 4 من المرسوم التنفيذي على أنه تحدد كميات التلوث المنبعثة بهدف تحديد المعامل المضعف المطبق على أساس تحاليل الانبعاثات الجوية ذات المصدر الصناعي التي يقوم بها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

#### ثامنا: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي

تنص المادة 94 من القانون 02-11 على أنه: "ينشأ رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي للمؤسسة وفقا لحجم المياه المنتجة و عبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول". يخصص حاصل هذا الرسم كمايلي:

- 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛
- 20 % لفائدة ميزانية الدولة؛
- 30 % لفائدة البلديات.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.<sup>2</sup>

كما تم تعديل توزيع الحصص لهذا الرسم من خلال نص المادة 46 التي تعدل وتتم المادة 94 من الأمر 08-02 لسنة 2008، ينشأ رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي. يخصص ناتج هذا الرسم كما يأتي: <sup>3</sup>

- 50% لفائدة البلديات؛

- 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل.

يخضع توزيع المعامل المضاعف للرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي لنفس توزيع المعامل المضاعف للرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، [ الكميات المنبعثة: ( 10% - 20% المعامل: 1)، ( 21% - 40% المعامل: 2)، ( 41% - 60% المعامل: 3، 61% - 80% المعامل:

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 07 - 299 مؤرخ في 15 رمضان عام 1428 الموافق لـ 27 سبتمبر سنة 2007، المتضمن كفاءات تطبيق الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الجريدة الرسمية العدد 63، ص 13.

<sup>2</sup> القانون رقم 02 - 11، المؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق لـ 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 86، ص 35.

<sup>3</sup> أمر رقم 08-02، مرجع سبق ذكره، ص 15.



4)، (81% - 100% المعامل: 5) ]، وتوكل مهمة تحديد كميات التلوث الصادرة للمرصّد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وذلك وفقا للمواد 03 و 04، من المرسوم التنفيذي رقم 07-300 المؤرخ في 15 رمضان عام 1428، الموافق لـ 27 سبتمبر 2007، يحدد كميّات تطبيق الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

#### تاسعا: الرسم على الأكياس البلاستيكية

تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، بحيث تنص المادة 53 من القانون 03-22 على أنه: <sup>1</sup> "يؤسس رسم قدره 10.50 دج للكيلوغرام الواحد، يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا". كما أن حاصل هذا الرسم يدفع لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302 بعنوان "الصندوق الوطني للبيئة و الساحل".

#### عاشرا: الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا

تم تأسيس رسم على الأطر المطاطية بموجب قانون المالية لسنة 2006، من خلال المادة 60 من القانون رقم 05-16<sup>2</sup> التي تنص على أنه: "يؤسس رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو الخطيرة المصنوعة محليا". ومع تغير الوضع البيئي كان لابد من تعديل مجموعة من الرسوم من بينها الرسم على الأطر المطاطية المستوردة و/أو المصنوعة محليا، وذلك خلال الفترات 2006 - 2008-2016، من خلال قوانين المالية للسنوات المعنية، والجدول الموالي يوضح تعديل النسب للإطار المخصص للسيارات الثقيلة أو للإطار المخصص للسيارات الخفيفة، وهو كالتالي:

<sup>1</sup> القانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، ص 24.

<sup>2</sup> المادة 60 من القانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 31 ديسمبر 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 85، ص 23.

جدول رقم: (4-20) التعديلات الخاصة بالرسم على الأطر المطاطية المستوردة أو المصنوعة محليا  
خلال السنوات 2006-2008-2017

السنوات	القانون	مبلغ الرسم	التخصيص
2006	المادة 60 من القانون رقم 05 - 16 المتضمن قانون المالية لسنة 2006	10- دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة 5- دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة	10% لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي 15% لفائدة الخزينة العمومية 25% لفائدة البلديات 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل
2008	المادة 46: تعدل أحكام المادتين 60 و 61 من قانون المالية لسنة 2006، لقانون المالية التكميلي لسنة 2008	-	10- % لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي - 40% لفائدة البلديات 50- % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل
2017	المادة 112 التي تعدل وتتم المادة 60 من القانون رقم 14-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2005	750- دج، عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة؛ - 450 دج، عن إطار للسيارات الخفيفة	35 % للبلديات 35 % لميزانية الدولة 30 % للصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- القانون رقم 05-16، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- الأمر رقم 08-02، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438، الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 47.

من خلال الجدول يمكن القول بأن النسب المخصصة لهذا الرسم ارتفعت خلال الفترة 2006-2017 نظرا لكثرة استعمالها التي تساهم بدورها وبشكل كبير في التلوث البيئي، وتتسبب في تلويث الجو كما وأن تخصيص عائدات هذا الرسم قد تم تعديلها، ففي سنة 2017 تم تخصيصها إلى كل من ميزانية الدولة، البلديات، الصندوق الوطني للتضامن، دون تخصيص جزء من إيرادات هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة والساحل بعدما كان في سنوات 2006-2008 يحوز على نصف إيرادات هذا الرسم، واستبعاد تخصيص نسبة من العائدات للصندوق الوطني للتراث الثقافي بعدما كان مخصصا له نسبة 10% من مجموع إيرادات هذا الرسم سنة 2008.

### أحد عشر: الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 من خلال المادة 61 من القانون 05-16، التي تنص على أنه: "يؤسس رسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم، يحدد بـ 12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، و التي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة". تخصص مداخيل هذا الرسم كما يلي:

- 15% لصالح الخزينة العمومية؛
- 35% لصالح البلديات؛
- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تعديلات قوانين المالية من الفترة 2018 إلى غاية 2021

من خلال قوانين المالية للفترة الممتدة بين 1992 و 2017 يمكن القول بأن الساسة الجبائية الخاصة بالجانب البيئي تتميز بجانبها الردعي والتحفيزي، يتجلى ذلك بالتنوع في مجالات تطبيق الرسوم البيئية كالتفاريات، المياه التلوث الجوي، الوقود ومختلف المنتجات البترولية، أما بالنسبة لسنة 2018 تحلل قانون المالية تغييرات عديدة مست جميع الرسوم من جانبي السعر والتحصيل، وهو ما توضحه رسالة المديرية العامة للضرائب لسنة 2018 رقم 87 بينت جميع التغييرات التي مست الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر.

#### أولاً: تعديلات الرسوم البيئية لسنة 2018

مست تغييرات سنة 2018 العديد من الرسوم البيئية خاصة في مجال تحصيل العائدات المخصصة سواء لميزانية الدولة، أو البلديات، الصندوق الوطني للبيئة والساحل، .... إلخ.

#### 1- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

يوضح الجدول الموالي التغييرات التي مست الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة لسنة 2018، وذلك وفقا لقانون المالية لنفس السنة، وهي كالتالي:

<sup>1</sup> المادة 61، من القانون 05-16، مرجع سبق ذكره، ص 23.

جدول رقم: (4-21) مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة لسنة 2018

التصنيف	مؤسسات تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات تشغل أقل من شخصين
المؤسسات المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، على الأقل، لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.	180.000 دج	34.000 دج
المؤسسات المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، على الأقل، لترخيص الوالي المختص إقليميا.	135.000 دج	25.000 دج
المؤسسات المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، على الأقل، لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.	30.000 دج	4.500 دج
المؤسسات المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها للتصريح	13.500 دج	3.000 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-القانون 17- 11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76، ص

29.

يطبق المعامل المضاعف المتراوح بين 1 و 10 على كل نشاط من هذه الأنشطة:

جدول رقم: (4-22) المعامل المضاعف للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة

المعامل المضاعف	المعايير
1	التصريح
2	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي
3	رخصة الوالي
4	رخصة الوزير
1	الخطرة على البيئة، مهيجة، والأكالة
2	قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة للاشتعال
3	ضارة، سامة، محدثة للسرطان، سامة بالنسبة للتكاثر، مبدلة
2	> 100 وأقل أو يساوي 1000 طن/ سنة
2.5	> 1000 وأقل أو يساوي 5000 طن / سنة
3	> 5000 طن / سنة

المصدر: الجبائية البيئية، المديرية العامة للضرائب، متاح على الرابط:

[https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/148-2014-07-17-14-20-39/404-page\\_consulté\\_le\\_29/04/20212014-05-28-14-21-11](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/148-2014-07-17-14-20-39/404-page_consulté_le_29/04/20212014-05-28-14-21-11)

2- رسم التطهير: يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

جدول رقم: (4-23) رسم التطهير

الرسم	يفرض على:
ما بين 500 دج و 2.000 دج	على كل محل ذي استعمال سكني
ما بين 1000 دج و 10.000 دج	على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه
ما بين 5.000 دج و 20.000 دج	على كل أرض مهيأة للتخميم و المقطورات
ما بين 10.000 دج و 100.000 دج	على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب.

3- الرسم على المنتوجات التبغية ورسم الاستهلاك الداخلي

أ- الرسم على المنتوجات التبغية: يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

جدول رقم: (4-24) الرسم على المنتوجات التبغية

التعريفات		بيان المنتوجات
المعدل النسبي (على قيمة المنتج)	الحصة الثابتة (دج/كغ)	المنتوجات التبغية والكبريت
10 %	1.640	1- السجائر
10 %	2.250	- التبغ الأسود
10 %	2.600	- التبغ الأشقر
10 %	682	2- السيجار
10 %		3- تبغ التدخين
20 %		4- الكبريت والقداحات

Source : La Fiscalité Ecologique, Une Assurance pour Un développement Durable, Direction Générale des Impôts, La Lettre de la DGI, Bulletin mensuel de la Direction Générale des Impôts - N° 87, 2018, p 06,

ب- الرسم الداخلي على الاستهلاك: يؤسس رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي، يطبق على المنتوجات والسلع المضرة بالصحة وهي محددة ضمن جدول في المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وهي كالتالي: السجائر، التبغ بأنواعه والكبريت، بحيث تستند الحصة الثابتة إلى الوزن الصافي للتبغ في المحتوى للمنتج النهائي، يستند المعدل النسبي إلى سعر البيع بدون احتساب الرسوم، أما بخصوص المواد المشكلة جزئياً من التبغ يطبق الرسم الداخلي للاستهلاك على المنتج بأكمله. أما السجائر والمواد المعدة للتدخين

الخالية من التبغ، يطبق المعدل النسبي فقط على سعر البيع بدون احتساب الرسوم، أما بالنسبة للكبريت يؤسس الرسم الداخلي على الاستهلاك المستحق على الثمن عند خروجها من المصنع، وعند الاستيراد يطبق هذا الرسم على القيمة المحددة لدى الجمارك، يخصص الرسم الداخلي على الاستهلاك بنسبة 5% لحساب التخصيص الخاص رقم 302-084 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية الصادرات".<sup>1</sup>

**4- التعديلات الخاصة بالرسوم البيئية الأخرى:** تم تعديل نسب التوزيع الخاص بعائدات الرسوم البيئية للصندوق الوطني للبيئة والساحل، وهذه التعديلات تتسبب في انخفاض مداخيل الصندوق نظرا لعدم استقرارها وتغيراتها الدائمة وعدم ارتكازها على نسبة محددة، بالإضافة إلى التغيير في سعر الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية أو الخطيرة بقيمة 16.500 دج لسنة 2018 مقابل 12.500 دج قبل 2018، ثم الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بقيمة 30.000 دج سنة 2018 مقابل 24.000 دج قبل 2018، والزيادة في الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم بقيمة 18.750 دج مقابل 12.500 دج قبل هذه السنة، وما يلاحظ أيضا من خلال الجدول هو النسبة المخصصة للصندوق الوطني للبيئة والساحل للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة لسنة 2018 تم تقسيمها إلى جزئين الأول يخص الصندوق بنسبة 67%، والثاني بنسبة 33% موجهة إلى ميزانية الدولة، بعدما كانت تخصص النسبة الإجمالية 100% للصندوق. يوضح الجدول الموالي توزيع حصيلة الرسوم البيئية لسنة 2018:

<sup>1</sup> المواد 25 و 26 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2019، ص 16-19.

جدول رقم: (4-25) توزيع حصيلة الرسوم البيئية لسنة 2018

الرسم	التعديل
الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة	-33% لميزانية الدولة -67% للصندوق الوطني للبيئة والساحل
الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطرة. (يحدد بمبلغ 16.500 دج عن كل طن مخزن)	-48% للصندوق الوطني للبيئة والساحل -36% لفائدة ميزانية الدولة -16% لفائدة البلديات
الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية ( يحدد بسعر مرجعي قدره 30.000 دج / طن)	-60% للصندوق الوطني للبيئة والساحل -20% لفائدة ميزانية الدولة -16% لفائدة البلديات
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	-34% للصندوق الوطني للبيئة والساحل -16% للصندوق الوطني للمياه -34% لفائدة البلديات -16% لفائدة ميزانية الدولة
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم (يحدد بـ 18.750 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة)	-34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، وفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة -34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل -32% لفائدة ميزانية الدولة
الرسم على الأكياس البلاستيكية	-27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل -73% لفائدة ميزانية الدولة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

La Fiscalité Ecologique Une Assurance pour Un développement Durable, **Op. Cit**, p 4-6.

أما فيما يخص تصنيف هذه الرسوم حسب المديرية العامة للضرائب فهي كالتالي:



جدول رقم: (4-26) تصنيف الرسوم البيئية حسب المديرية العامة للضرائب

التصنيف	الرسوم	
-	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة	01
-الرسم على الوقود -الرسم على المنتجات البلاستيكية -الرسم على الزيت والشحوم وتحضير الشحوم -الرسم على الإطارات الجديدة أو المستوردة	الرسوم ذات العلاقة بالتلوث الجوي	02
-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية -الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	الرسوم التحفيزية للتخلص من النفايات السامة و الخطيرة	03
-الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي -الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	الرسوم التكميلية	04
-الرسم على الاستهلاك الداخلي -الرسم على عمليات بيع التبغ	الرسوم على المنتجات التبغية	05
-	الرسم على رفع القمامات المنزلية	06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-La Fiscalité Ecologique Une Assurance pour Un développement Durable, **Op. Cit**, p 4-6.

ثانيا: تعديلات قوانين المالية لسنتي 2019-2020

مست تعديلات 2019 الرسم على الأطر المطاطية المستوردة من خلال توزيع عائد هذا الرسم إلى الجهات المعنية، أما سنة 2020 فقد مست الرسم على الأنشطة الخطيرة أو الملوثة من خلال مبالغ الرسم وتوزيع العائد وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم: (4-27) تعديلات قانون المالية لسنتي 2019-2020

السنوات	الرسم / القانون	التعديلات
2019	الرسم على الأطر المطاطية المستوردة و /أو المصنوعة محليا المادة 112 من القانون 18-2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2019	يحدد مبلغ هذا الرسم كما يأتي: - 750 دج، عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة - 450 دج، عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة ويوزع حاصل هذا الرسم، كما يأتي: - 35 % لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية - 34% لصالح ميزانية الدولة -30% لصالح الصندوق الخاص للتضامن الوطني -1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل
2020	الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة المادة 88 من القانون 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 يحدد مبلغ الرسم السنوي كما يأتي:	- 360.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تشغل أكثر من عاملين الخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة - 270.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا - 60.000 دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا -27.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها على الأقل للتصريح وفقا للتنظيم الساري المفعول والمطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة بالنسبة للمؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين: -86.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة - 50.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا - 4.500 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والخاضعة لترخيص رئيس مجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا -9.000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والخاضعة لتصريح رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1440 الموافق 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد 79، ص 20.  
- القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر العدد 81، ص 34 35.

- الجبائية البيئية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول يمكن القول بأن قانون المالية لسنة 2019 قد تضمن تعديلا يخص الرسم على الأطر المطاطية المستوردة وذلك بتخصيص 1% فقط لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل، ففي السابق كان يخصص له نسبة 50% أي نصف المبلغ المحصل من هذا الرسم تذهب مباشرة كإيرادات للصندوق (FNEL)، خلال سنتي 2006 و 2008، بالإضافة إلى تخصيص نسبة 35% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، و30% لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني، وما يلاحظ أن هذه النسبة لم تتغير عن سنة 2017، مع عدم إدراج تخصيص نسبة للبلديات خلال سنة 2019، بعدما كانت تمثل 35% سنة 2017.

بالنسبة للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، ومن خلال قوانين المالية السابقة الذكر والتي مست تعديلات في هذا الرسم يمكن القول بأنه تم زيادة مبالغ الرسم بمقدار الضعف خلال سنتي 2018-2020، وهذه الزيادة الكبيرة تجعل من المؤسسات تتهرب عن الدفع من جهة، ومن جهة أخرى عدم فسح المجال أمامها للبحث عن سبل لاقتناء تكنولوجيا صديقة للبيئة التي تتطلب بدورها تكلفة مرتفعة، وهو ما لا تستطيع المؤسسات توفيره. ومن بين التعديلات كذلك لقانون المالية لسنة 2020، نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم: (4-28) تعديلات في النسب الموزعة على رسوم البيئية لسنة 2020

الرسم والتعديل
الرسم على النشاطات الخطيرة أو الملوثة: - 50% لميزانية الدولة، 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل
الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و / أو الخطرة: (يحدد بمبلغ 30.000 دج عن كل طن مخزن): - 46% لفائدة ميزانية الدولة - 38% للصندوق الوطني للبيئة والساحل - 16% لفائدة البلديات
الرسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: حدد بسعر مرجعي قدره 60.000 دج /طن - 50% لفائدة ميزانية الدولة - 33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل - 17% لفائدة البلديات
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: يحدد بـ 37.000 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة: - 34% لفائدة ميزانية الدولة - 34% لفائدة البلديات - 16% للصندوق الوطني للبيئة والساحل - 16% للصندوق الوطني للمياه
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: - 42% لفائدة ميزانية الدولة - 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم تحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، ولفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة - 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل
الرسم على الأكياس البلاستيكية - 73% لفائدة ميزانية الدولة - 27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل
رسم التطهير: - ما بين 1500 دج و 2.000 دج، على كل محل ذي استعمال سكني - ما بين 4000 دج و 14.000 دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حربي أو ما شابهه - ما بين 10.000 دج و 25.000 دج، على كل أرض مهيأة للتخميم و المقطورات - ما بين 22.000 دج و 132.000 دج، على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حربي أو ما شابهه، ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المواد من 88 إلى 94 من القانون رقم 19-14، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-37.

نلاحظ من خلال الجدول تخفيض في النسب الموجهة للصندوق الوطني للبيئة والساحل لكل من الرسوم خاصة الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بعدما كان يخصص له نسبة 100% في السنوات الأولى من فرضه ثم تخفيضه إلى نسبة 67% سنة 2018، ليتم تخفيضه أيضا سنة 2020 إلى 50% وذلك مناصفة مع ميزانية الدولة، بحيث تم تخفيض معظم الرسوم لسنة 2020 وزيادتها في كل من حصة البلديات وميزانية الدولة. وفي المقابل تعتبر النسب المخصصة للبلديات ضعيفة جدا مقارنة بالدور الذي تقوم به، وهو ما يبرر كذلك عدم اهتمام الدولة بهذا الصنف من الرسوم والضرائب، ولا يوجد رقابة على الجهات التي يتم تخصيص لهم نسب من العائدات كالصندوق الوطني للبيئة والساحل الذي يعد أهم الهيئات المكلفة بتسيير وحماية البيئة، وبالتالي التخفيض الدائم للحصص الموزعة للصندوق لها تأثير سلبي على الحصيلة السنوية وعلى مهامه، وهو ما يجد من دوره. كما يبقى دور الدولة محدود في هذا الجانب مقارنة بالدول التي طبقتها وحققت مكاسب بيئية واقتصادية منها.

### ثالثا: قانون المالية لسنة 2021

بالنظر إلى قوانين المالية السابقة نجد أن السياسة الجبائية لسنة 2021 تدعت برسمان إضافيان لهما علاقة بالرسوم السابقة و اللذان يتمثلان في الرسم على إعمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة، والرسم على تراخيص تصدير النفايات الخاصة و /أو الخطرة، بالإضافة إلى تأسيس رسم لتراخيص واستغلال المؤسسات الجديدة والمصنفة إلى ثلاث درجات، تخصص عائداً لهم إلى كل من الصندوق الوطني للبيئة والساحل وميزانية الدولة، بحيث تنص المواد 123 و 124 و 125 من القانون 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021 على مايلي:<sup>1</sup>

تنص المادة 123 من القانون رقم 20-16 لسنة 2021، على أنه: "يؤسس رسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة المصنفة من الدرجة الأولى الخاضعة لترخيص الوزير، ومن الدرجة الثانية الخاضعة لترخيص الوالي، ومن الدرجة الثالثة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي. يسند هذا الرسم عن طريق وصل لدى قابض الضرائب". وتحدد مبالغه في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> القانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020، المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 83، ص ص 43 - 44.

جدول رقم: (4-29) الفئات الخاضعة للرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة

المبلغ (دج)	القدرة الجبائية للترخيص بالاستغلال
30.000	الدرجة الأولى (الفئة 01)
15.000	الدرجة الثانية (الفئة 02)
5000	الدرجة الثالثة (الفئة 03)

المصدر: القانون رقم 20-16، مرجع سبق ذكره، ص 43.

تخصص مداخل هذا الرسم كما يأتي:

- 70% لميزانية الدولة؛

- 30% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

المادة 124: يؤسس رسم على إعمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة، حسب فئاتهم الخمس التي تحدد عن طريق التنظيم.

يسدد هذا الرسم عن طريق وصل لدى قابض الضرائب، وتحدد مبالغه كما يأتي:

جدول رقم: (4-30) الفئات التي تفرض عليها رسم على إعمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة

المبلغ (دج)	الحق الجبائي لاعتماد مكتب الدراسات
5000	الفئة أ
4000	الفئة ب
3000	الفئة ج
2000	الفئة د
1000	الفئة هـ

المصدر: القانون رقم 20-16، مرجع سبق ذكره، ص 43

يتم توزيع مداخل هذا الرسم كما يأتي:

- 50% لميزانية الدولة؛

- 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

ومن جهة أخرى تم بموجب قانون المالية تأسيس رسم على تصدير النفايات الخاصة و/أو الخطرة، تم تحديد مبلغه بـ 5.000 دج، يسدد هذا الرسم عن طريق وصل لدى قابض الضرائب، وهو ما تنص عليه المادة 125 من القانون 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، تخصص مداخل الرسم كما يأتي:

- 60 % لميزانية الدولة؛

- 40% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن تطبيق السياسة الجبائية البيئية في الجزائر يبقى بعيدا جدا عن ما تم تحقيقه سواء بالنسبة للدول الأجنبية التي تم عرضها وهي الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من الجانبين الرديعي أو التحفيزي، بالإضافة إلى الدول العربية وما حققته بتبني الجانب التحفيزي الأهم للسياسة الجبائية وبالتالي يمكن تقسيم تطبيقاتها في الجزائر إلى مراحل وفقا للفترات التالية:

**1- الفترة الأولى: 1992 - 2001:** وهي فترة الإصلاح الجبائي لسنة 1992 الذي مس النظام الجبائي تزامنت هذه الفترة بالإصلاحات الجبائية البيئية في جل دول العالم خاصة الدول الأوروبية، أين تم الاعتماد على الضرائب والرسوم ضمن سياساتها الجبائية من أجل تحقيق أغراض اقتصادية، اجتماعية وبيئية، فالنسبة للجزائر تميزت الفترة بإدخال البعد البيئي ضمن هذا الإصلاح باستحداث أول رسم الذي يتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة مع تخصيص مداخله كلياً للصندوق الوطني للبيئة والساحل بالإضافة إلى رسم التطهير مع رسم تصريف مياه المجاري، كما اكتفت الجزائر بهذه الرسوم إلى غاية صدور قانون المالية لسنة 2002 الذي أحدث تغييراً في هذا الجانب باستحداث رسوم جديدة؛

**2- الفترة الثانية: 2002 - 2006:** وهي الفترة التي عرفت أكبر تغييرات في هذا الجانب بالجزائر، تميزت بفرض العديد من الرسوم البيئية وهي فترة هيكلية بالنسبة للسياسة الجبائية البيئية في الجزائر خاصة مع التنوع في تطبيقات الرسوم لسنة 2002 وهي الرسم على الوقود، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، أما بخصوص سنة 2003 فقد تم استحداث الرسم التكميلي الخاص بالمياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، وفي سنة 2004 تم إضافة الرسم على الأكياس البلاستيكية، وتم إضافة رسمان جديداً سنة 2006 وهما الرسم على الإطارات الجديدة المستوردة و/ أو المصنوعة محلياً والرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، والجدول الموالي يلخص ذلك:



جدول رقم: (4-31) الرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة 1992-2002

الفترة	الرسم
1992-	1992- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
2001	1993- رسم التطهير ورفع القمامة المنزلية
	1993- رسم تصريف المياه في المجاري
	- الرسم على المنتجات البترولية
2002-	2002- الرسم على الوقود
2004	2002- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة
	2002- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
	2002- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
	2003- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
	2004- الرسم على الأكياس البلاستيكية
2006	-الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
	-الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

**3-الفترة الثالثة: 2007-2017:** تميزت هذه الفترة بالجمود في تطبيق رسوم أو ضرائب جديدة، واكتفت الحكومة بتعديل طفيف سنة 2016 خاص بالرسم على المنتجات البترولية، والرسم على الاستهلاك الداخلي المتعلق بالمنتجات التبغية، أما سنة 2017 تم تعديل الرسم على الأطر المطاطية بإلغاء النسبة المخصصة للصندوق الوطني للبيئة والساحل، مما ساعد ذلك على استقرار السياسة الجبائية، ويصاحبه ذلك استقرار في التحصيل الجبائي للرسوم البيئية؛

**4- الفترة الرابعة: 2018-2021:** مست إصلاحات سنة 2018 جانب توزيع النسب فقط الخاصة بالرسوم البيئية المفروضة خلال الفترة السابقة، ولم يتم فرض ضرائب ورسوم جديدة ولا حتى تحفيزات جبائية، بل اكتفى المشرع الجزائري بتخفيض سعر بعض الرسوم، وبتغيير النسب الموزعة للحصيلة الجبائية التي تتعلق بالصندوق الوطني للبيئة والساحل لسنة 2018، مع إلغاء نسبة الرسم على الإطارات الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا مقابل الزيادة في تخصيص حصص البلديات وميزانية الدولة، فلماذا يتم تخصيص نسب من الرسوم البيئية لميزانية

الدولة باعتبار أن الجزائر لا تعتمد على الجباية البيئية لخلق إيرادات إضافية، وهذا كون أنها تغطي نفقاتها العمومية بالاعتماد على إيرادات الجباية خاصة البترولية، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في النسب الموزعة على كل من الصندوق الوطني للبيئة والساحل والبلديات مع إلغاء الحصص الموجهة لخزينة الدولة والصناديق الأخرى، حتى يتسنى قيام كل منهما بدوره، بالإضافة إلى التغييرات التي حدثت لسنة 2019 و 2020 الخاصة كذلك بتعديل الرسوم البيئية، وتخفيض حصة الصندوق الوطني للبيئة والساحل، مع استحداث رسمان جديان سنة 2021 هذه التعديلات تؤدي إما إلى انخفاض إيرادات الصندوق أو زيادتها خاصة بعد سنة 2018، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

### المطلب الثالث: السياسة الجبائية التحفيزية في المجال البيئي

من بين التحفيزات الجبائية البيئية في الجزائر نذكر مايلي:

**أولاً: التحفيز الجبائي في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لقانون المالية سنة 2003:** نصت المادة 76 على أنه: "تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد تجهيزات تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليل من التلوث بكل أشكاله".

كما نصت المادة 77 من القانون ذاته، والتي تنص على أنه: "يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة". فمن خلال المواد 76-77 يمكن القول بأن الجزائر تهتم بالحفاظ على البيئة من جميع أشكال التلوث، وذلك بمنح حوافز مالية بالأخص للمؤسسات الصناعية باعتبارها شخص معنوي والمساهم الأكبر في ظاهرة التلوث البيئي، كما أنها تعمل مثل باقي الدول على إيجاد الحلول الناجمة من أجل التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ؛

**ثانياً: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون حماية الساحل:** كرس المشرع الجزائري لذلك القانون 02-02<sup>1</sup> لسنة 2002، والذي يتعلق بحماية الساحل وتنميته، من خلال سن هذا القانون الذي يعد كأساس لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، عن طريق وسائل قانونية، إدارية، مالية ومؤسسية تضمنها هذا القانون. فمن خلال المادة 36 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والتي تنص على أنه: "تؤسس تدابير جبائية واقتصادية تشجع على تطبيق التكنولوجيات غير الملوثة، ووسائل أخرى تتوافق و إستدخال التكاليف الإيكولوجية، في إطار السياسة الوطنية للتسيير المتكامل والتنمية المستدامة

<sup>1</sup> القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتضمن بحماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية، العدد 10 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.

<sup>2</sup> المادة 36 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادرة في 07 فيفري 2001، ص 25.

للساحل والمناطق الشاطئية"، وهذا ما يؤكد اهتمام الحكومة الجزائرية بالأدوات التحفيزية في مجال السياسة الجبائية من أجل الحفاظ على البيئة، وتبني تكنولوجيات تساهم بدورها في إزالة التلوث أو التحكم فيه.

### ثالثا: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون الاستثمار

تنص المادة 10 من الأمر 01-03، الذي يتعلق بتطوير الاستثمار على أنه تستفيد من مزايا خاصة كل من:

- 1- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛
- 2- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة مثل التي تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة. كما تستفيد هذه الاستثمارات وحسب المادة 11 من القانون 01-03 من المزايا الآتية:<sup>1</sup>

#### أ- بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

#### ب- بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار.

#### رابعا: التحفيز الجبائي الخاص بالتحكم في الطاقة

لتحقيق هذا الهدف وضع المشرع الجزائري القانون 99-09 والذي يتعلق بالتحكم في الطاقة، يشمل هذا الأخير مجمل الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد استخدام الطاقة المتجددة والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة، كما أن تأثيرات النظام الطاقوي على البيئة هو التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة وغازات السيارات في المدن.<sup>2</sup> (المواد رقم 02-05 من القانون 99-09). كما ينص هذا الأمر من خلال المادة 33 من نفس القانون على أنه: يمكن منح امتيازات مالية و جبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، المتضمن تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، ص 04.

<sup>2</sup> القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420، الموافق لـ 28 جويلية 1999، المتضمن التحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية العدد 51، ص 05.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 08.

### خامسا: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

يقصد بالطاقات المتجددة أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة والكتلة الحيوية.<sup>1</sup> ولأجل ترقية أعمال البحث والتنمية واستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكتملة أو بديلا عن الطاقات التقليدية تستفيد المؤسسات من تحفيزات مالية حددت طبيعتها في قانون المالية لسنة 2004 وهو ما نصت عليه المادة 15 من القانون 04-09<sup>2</sup>، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. وما يؤكد ذلك هو استحداث الصندوق الوطني للطاقات المتجددة الذي يعمل على تمويل المشاريع الخاصة بها في إطار التنمية المستدامة، لأن الطاقات المتجددة لها أهمية كبيرة باعتبارها مصدر من مصادر الطاقة في الجزائر، كما تعد الوسيلة الرئيسية لتحقيق الهدف المنشود والمسطر في مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ والحد من الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون؛ يضاف إلى ذلك تخفيضات تخص أنشطة حماية البيئة على النحو التالي:<sup>3</sup>

**سادسا:** تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% للمعدات المخصصة لغاز البترول المسال / الوقود، وهي:

**1-** الحاويات التي تشتمل على أجهزة التحكم أو الضبط أو القياس المخصصة لغاز البترول المسال/ الوقود والغاز الطبيعي/ الوقود؛

**2-** مضخات لتوزيع غاز البترول المسال؛

**3-** غاز البترول المسال / الوقود والغاز الطبيعي / معدات تحويل الوقود.

**سابعا:** تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% لمكيفات الهواء العاملة بامتصاص الغاز الطبيعي و البروبان.

**ثامنا:** تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% المطبق على المعدات والملحقات المخصصة لغاز البترول المسال، والغاز الطبيعي المضغوط: هذه المعدات الملحقة هي:

**1-** شاحنات صهريجية مخصصة لنقل غاز البترول المسال؛

**2-** قارورات تخزين غاز البترول المسال؛

**3-** عدادات لمضخات غاز البترول المسال، مقياس حجم غاز البترول المسال، الخزانات.

<sup>1</sup> حسونة عبد الغني، النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 11، العدد 01، 2016، ص 191.

<sup>2</sup> القانون رقم 04-09 المؤرخ في جمادى الثانية 1425، الموافق ل 14 أوت 2004، المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص 12.

<sup>3</sup> Pour une fiscalité écologique incitative, Direction Générale des Impôts, La Lettre de la DGI, Bulletin mensuel de la Direction Générale des Impôts - N° 31, 2008, p 04.

## المبحث الثالث: تحليل إيرادات الرسوم البيئية للصندوق الوطني للبيئة والساحل

تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور الهيئات والمؤسسات المشرفة على حماية البيئة في الجزائر، توقفنا عند الصندوق الوطني للبيئة والساحل الذي يهتم مباشرة بحماية البيئة من خلال نشاطاته المتعددة، وبالتالي قبل البدء في تحليل الإيرادات الخاصة بالجباية البيئية (2000-2020)، لا بد من التعرف على هذا الصندوق مهامه إيراداته، نفقاته، والتعديلات التي مر بها سواء بالنسبة للتسمية أو حصص الرسوم البيئية التي لها علاقة مباشرة بهذا الصندوق، وذلك خلال الفترة 1992-2021 أي من بداية إنشاء هذا الصندوق إلى غاية آخر تعديل والذي يتعلق بالسنة الحالية، ثم نتطرق إلى تحليل إيرادات الرسوم البيئية الخاصة بالصندوق، إضافة إلى معوقات تطبيق السياسة الجبائية للحد من مشكلات التلوث البيئي، مع الإشارة إلى أسباب ضعف إيرادات البلديات للرسوم البيئية.

### المطلب الأول: الصندوق الوطني للبيئة والساحل تعريفه، إيراداته ونفقاته

هو صندوق مخصص لحماية البيئة ومكافحة التلوث، تم تأسيسه سنة 1992 بموجب القانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، يعمل تحت رعاية وزارة البيئة، تغطي مجالات تدخلاته الجوانب التالية:<sup>1</sup>

- الدراسات والبحوث، التعليم البيئي والمنح للجمعيات البيئية؛
- التدخل في إجراءات مكافحة التلوث الصناعي أو الحضري؛
- تحويل المرافق الحالية إلى تقنيات نظيفة؛
- المساعدة في الإجراءات التي تساهم في تحويل المؤسسات القائمة إلى تقنيات نظيفة، وفقاً لمبدأ المنع؛
- إجراءات للسيطرة على التلوث عند المصدر؛
- إجراءات لرصد حالة البيئة؛
- الدراسات والبحوث العلمية التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي أو الاستشارات الوطنية أو الأجنبية؛
- التدخلات الطارئة في حالة التلوث العرضي؛
- إجراءات الإعلام والتوعية والتعميم المتعلقة بالقضايا البيئية التي تقوم بها المؤسسات البيئية الوطنية أو جمعيات المرافق العامة؛
- جمعيات المرافق العامة النشطة في مجال البيئة؛
- المشاريع الاستثمارية التي تدمج التقنيات النظيفة؛
- الإجراءات المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي.

<sup>1</sup>Menouer Boughedaoui, **Algérie Rapport D'étude Analyse des sources existantes de financement au service de l'efficacité énergétique et des énergies renouvelables dans les communes**, Cleaner Energy saving Mediteranean Cites, Alger, 30 Décembre 2014, p p 34-35.

الفصل الرابع: تجربة الجزائر في تطبيق السياسة الجبائية ودورها في الحد من التلوث البيئي خلال الفترة 1992-2021

أما فيما يخص النفقات والإيرادات الخاصة بالصندوق مع التغييرات التي طرأت عليه خلال الفترة 1992-2009 نعرضها في الجدول الموالي،

جدول رقم: (4-32) إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 1992-2009

النفقات	الإيرادات
<b>1992</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تمويل نشاطات مراقبة التلوث كما يحددها التنظيم المتعلق بالبيئة</li> <li>- تمويل الدراسات و الأبحاث المحققة في مجال البيئة من طرف مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي أو من طرف مكاتب الدراسات الوطنية أو الأجنبية</li> <li>- النفقات المتعلقة بالوسائل المستعملة للتدخل العاجل في حالة تلوث مفاجئ</li> <li>- النفقات الناتجة عن عمليات الإعلام و التوعية والتعميم المتعلقة بمسائل البيئة التي تقوم بها المؤسسات الوطنية للبيئة أو جمعيات ذات منفعة عامة</li> <li>- الإعانات للجمعيات ذات منفعة عامة في مجال البيئة</li> <li>- يكون الوزير المكلف بالبيئة الأمر بالصرف للصندوق الوطني للبيئة</li> <li>- تحديد كفاءات تنظيم وسير الصندوق الوطني للبيئة عن طريق التنظيم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رسم النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة</li> <li>- حاصل الغرامات بصدد المخالفات للتنظيم المتعلق بالبيئة</li> <li>- الهبات و الوصايا الوطنية الدولية</li> <li>- التعويضات بصدد النفقات لمكافحة التلوث المفاجئ المنجر عن تدفق مواد كيميائية خطيرة في البحر ومجالات الري و المياه الجوفية العمومية أو في الجو</li> </ul>
<b>1998</b>	
تشجيع المشاريع الاستثمارية من أجل ضم التكنولوجيات غير الملوثة	
<b>2006</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- النفقات المتعلقة بالتدخلات الاستعجالية في حالة التلوث العرضي باستثناء التلوث البحري</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التعويضات المتعلقة بنفقات إزالة التلوث العرضي الناجم عن تفريغ المواد الكيميائية الخطيرة في مجال الري والطبقات المائية الباطنية وفي الجو</li> </ul>
<b>2009</b>	
المساهمة المالية لمراكز الردم التقني، لمدة ثلاث (3) سنوات من بداية الاستغلال	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **1992**: المادة 189، من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 11 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65، ص ص 2519-2520.
- **1998**: المادة 84 تعدل وتتم المادة 189، من القانون 97-02 المؤرخ في 2 رمضان 1418، الموافق لـ 31 ديسمبر 1997، المتضمن قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية لسنة 1998، العدد 89، ص 42.
- **2006**: المادة 70 التي تعدل وتتم المادة 189 من القانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 31 ديسمبر 2005، المتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 85، ص 27.
- **2009**: المادة 59 التي تعدل و تتم أحكام المادة 189 من القانون رقم 08-21 مؤرخ في 2 محرم 1430 الموافق لـ 30 ديسمبر 2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص 18.

أما بالنسبة لقانون المالية لسنة 2015 وبالتحديد المادة 135 التي تعدل أحكام المادة 110 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 31 ديسمبر 2014 تنص على أنه: "يتم تجميع عمليات التخصيص الخاص رقم 302-113 الذي عنوانه: الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية"، ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 302-065 بعنوان "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث". وبناء على ذلك، يقفل حساب التخصيص الخاص رقم 302-113 بعد وضع الإطار التنظيمي المتضمن تعديل سير الحساب رقم 302-065 الذي يجب أن يتم في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2016، وهو التاريخ الذي يقفل فيه الحساب رقم 302-113 نهائيا ويصب رصيده في الحساب 302-065 الذي أصبح عنوانه حينئذ، "الصندوق الوطني للبيئة والمناطق الساحلية"<sup>1</sup>. وبخصوص قانون المالية لسنة 2018 فقد تم الاعتماد على نفس الإيرادات الخاصة إلا أنه تم إضافة نفقات جديدة في هذا القانون وهي كالتالي:

#### جدول رقم(4-33): النفقات الإضافية الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل لسنة 2018

سنة 2018	FNEL
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإعانات الموجهة للدراسات والنشاطات المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي والحضري</li> <li>- تمويل أنشطة حماية وتثمين الأوساط البحرية والأرضية</li> <li>- تمويل عمليات المحافظة والحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية ومكافحة التغيرات المناخية وتثمينها</li> <li>- تمويل أنشطة إحياء الأيام الوطنية والعالمية ذات الصلة بحماية البيئة</li> <li>- تمويل العمليات المرتبطة بمنح جوائز مختلفة في إطار حماية البيئة</li> <li>- التكفل بالنفقات الخاصة بإنجاز أنظمة الإعلام المرتبطة بالبيئة واقتناء أجهزة الإعلام الآلي</li> <li>- تمويل التقارير والمخططات البيئية</li> <li>- تمويل الأنشطة والإعانات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر</li> <li>- تمويل الدراسات، لاسيما تلك المرتبطة بتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالبيئة</li> </ul>	<p>في باب النفقات</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المرسوم التنفيذي رقم 18-186 مؤرخ في 26 شوال عام 1439 الموافق 10 جويلية سنة 2018، المتضمن كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-065 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل"، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2019، ص 17.

<sup>1</sup> القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438، الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 62-63.



من خلال ما سبق يمكن القول بأن نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل تغيرت خلال سنوات عديدة بعد تأسيسه بداية بقانون المالية لسنة 1998 الذي تضمن إنفاقا جديدا للصندوق من خلال إعادة تدوير إيراداته لتمويل المشاريع الاستثمارية من أجل اقتناء تكنولوجيات جديدة وغير ملوثة، بناء على استعمال إيرادات هذا الحساب 065-302، كما تم إضافة نفقة جديدة خاصة بقانون المالية لسنة 2006 والتي تتمثل في التدخلات الاستعجالية التي تحدث في حال التلوث العرضي في مجالي الري والجو، ماعدا المجال البحري، مقابل منح تعويضات متعلقة بنفقات إزالة التلوث العرضي الناجم بالأخص عن المواد الكيماوية الخطيرة التي تم إفراغها في مجالي الري و المجال الجوي وذلك في باب الإيرادات. كما تم إضافة نفقات جديدة للصندوق خاصة بجانب النفقات وكيفية التخلص منها عن طريق الردم التقني لها من خلال تمويل هذه المراكز لمدة ثلاث (3) سنوات من بداية الاستغلال من قبل الصندوق الوطني للبيئة؛

أما بالنسبة لقانون المالية لسنة 2016 وبالتحديد المادة 135 من القانون 16-14 التي نصت في مفهومها على غلق الحساب الخاص بالصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، وإضافة موارده وتخصيص نفقاته للحساب 065-302 بعنوان الصندوق الوطني للبيئة والمناطق الساحلية.

وبخصوص التغيير في التسميات الخاصة بحساب 065-302 فقد تم تبني العديد من العناوين الخاصة به بسبب الزيادة في كل من نفقات الصندوق وإيراداته وزيادة مهامه التي تهدف إلى التصدي للمشاكل البيئية في الجزائر وحلها في كل مجالاتها، وذلك بداية بتاريخ تأسيسه 1992 بعنوان الصندوق الوطني للبيئة، ثم الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث سنة 2001، وختاماً بالصندوق الوطني للبيئة والساحل لسنة 2018، والجدول الموالي يختصر ذلك:

#### جدول رقم: (4-34) تسميات الصندوق الوطني للبيئة والساحل

السنة	القانون	التسمية
1992	المادة 189 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992	الصندوق الوطني للبيئة.
2001	قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 جويلية 2001، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
2016	قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.	الصندوق الوطني للبيئة والمناطق الساحلية
2018	مرسوم تنفيذي رقم 18-186 المؤرخ في 10 جويلية 2018، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 (قانون المالية التكميلي لسنة 2018)	الصندوق الوطني للبيئة والساحل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 1992-2001-2016-2018.

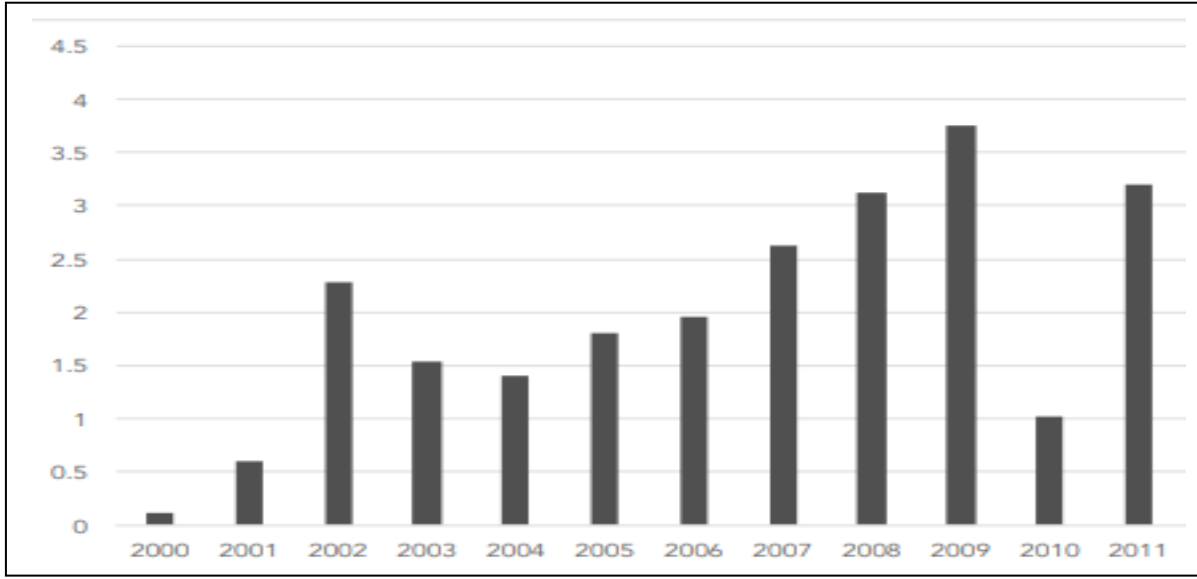
تم إنشاء الصندوق الوطني للبيئة وهو عنوانه الأول، على شكل حساب خاص بالخزينة، كان يقتصر في بداياته على مهام وإجراءات تهتم بمراقبة حالة البيئة وإجراء البحوث والدراسات البيئية... إلخ يعتمد هذا الصندوق بشكل أساسي على موارد الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بنسبة 100%، إلا أنه مع تطور الوضع البيئي وتدهور حالته لم تعد مهامه مناسبة لما هو في الواقع لذا تم إضافة نفقات جديدة وإيرادات تمثلت في الرسوم البيئية بالإضافة إلى الدعم الحكومي، وآخر تسمية هي الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛ أما بخصوص الإشراف على الصندوق الوطني للبيئة والساحل، يخول تسييره للوزير المكلف بالبيئة فهو يعد الأمر الرئيسي بخصوص صرف الحساب 302-056 وهو المسؤول الرئيسي عنه، وذلك بداية من تاريخ تأسيسه سنة 1992، أما سنة 2020<sup>1</sup> فقد تم تحديد النفقات والإيرادات الخاصة بهذا الحساب عن طريق قرار وزاري مشترك بين وزير البيئة والطاقات المتجددة ووزير المالية.

### المطلب الثاني: تحليل إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 2000-2020

يعد الهدف المالي أهم الأهداف التي تفرض الدولة من أجله ضرائب توفر من خلالها موارد مالية دائمة لها، ولا يكون ذلك إلا من خلال مجموعة من الخطوات التي تقوم بها السلطات المعنية، بحيث يعد التحصيل الجبائي آخر عملية تقوم بها بعد تتبع كل العمليات السابقة بداية بتحديد مفهوم الضريبة إلى غاية الوصول إلى تحديد دينها ومن ثم التحصيل الجبائي. الجزائر كغيرها من الدول تعتمد على الصندوق الوطني للبيئة والساحل الذي يسعى إلى حماية البيئة من التلوث، تقوم بتحديد نفقاته وإيراداته، وهو ما سنوضحه من خلال هذا المطلب عن طريق دراسة إيرادات هذا الصندوق باعتباره هيئة مكلفة بحماية البيئة في الجزائر. يوضح الشكل الموالي تطور الإيرادات خلال الفترة 2000-2011 وهو كالتالي:

<sup>1</sup> القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1442 الموافق 25 أكتوبر سنة 2020، المتضمن قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 302-065 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل".

شكل رقم: (4-10) تطور الإيرادات لحساب التخصيص 065-302 خلال الفترة 2000-2011 (مليار/ دج)



**Source:** Davide Maradan, Blockley Jonathan, **Analyse du FEDEP et des sources de financement**, Etude réalisée pour le compte du Ministère des Ressources en Eau et de L'environnement sous l'égide de la GIZ, Ecosys, octobre 2016, p 20.

من ناحية الإيرادات، شهد الصندوق الوطني للبيئة والساحل نموا منذ سنة 2002 وذلك نتيجة لإضافة رسوم بيئية جديدة، وبسبب تعزيز الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة واتساع تطبيقه على المستوى الوطني، وبالأخص إدخال مجموعة من الرسوم الجديدة والتي تتمثل في الرسم على الوقود بنسبة 50% تعتبر كإيراد للصندوق بالإضافة إلى الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بنسبة 75% بالنسبة لهذه الرسوم، و 50% للرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، بعدما كان الصندوق قبل سنة 2002 يعتمد فقط على إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بنسبة 100%، وبالتالي، فإن الإيرادات المسجلة من خلال الجبائية البيئية في عام 2002 أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2001.

كما نلاحظ من خلال الشكل أن السنوات الثلاث البارزة للإيرادات المتعلقة بالصندوق تتمثل في سنة 2002 بما يقارب 2.5 مليار دج، و 2007 - 2008 - 2009 بحيث تم تسجيل 2.6 مليار دج، 3.1 مليار دج و 3.7 مليار دج على التوالي، وتسجيل انخفاض سنة 2010 بقيمة مليار دج لترتفع المداخيل سنة 2011 إلى 03 أضعاف ما سجلته سنة 2010 فاقت 03 مليار دج، ويرجع سبب هذه التغييرات في الإيرادات لعدم استقرار الجانب التشريعي الخاص بالرسوم البيئية ونسب توزيعها التي تعتبر كتمويل للصندوق الوطني للبيئة

والساحل. أما الجدول الموالي يمثل التحصيل الجبائي الخاص بالصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 2012 و 2020 وهو كالتالي:

جدول رقم: (4-35) تحصيل الرسوم للصندوق الوطني للبيئة والساحل 2012-2020 (مليار / دج)

مجموع الرسوم / السنوات	
2013	2012
6.906.049.487	6.421.965.406
2016	2014
7.576.302.321	6.800.376.871
2018	2017
3.960.076.411	8.083.011.560
2020	2019
3.860.006.927	3.512.641.510

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Davide Maradan, Blockley Jonathan, *Op.cit*, p 16.
- **Situation des recouvrements du compte 302 -065, Fond National de L'environnement et du littoral – 2016- 2020**, La Direction des Opérations Fiscales et du Recouvrement, Direction Générale des impôts, (2016- 2020).

بالنسبة للرسوم التي تدخل ضمن التحصيل الجبائي الخاص بالسنوات 2012 حتى 2014، تتعلق بالرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، الرسم على الوقود، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الصناعية، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات التلوث الصناعي، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا، الرسم على رفع النفايات المنزلية، بالإضافة إلى الرسم على الأكياس البلاستيكية إلا أن مداخله الخاصة بهذه السنوات الثلاث غير متوفرة على مستوى المديرية العامة للضرائب، دلالة على عدم تسجيل التحصيل لهذا النوع من الرسوم بالنسبة لكل ولايات الوطن؛

أما بالنسبة للسنوات 2016- 2017 فيتعلق التحصيل بجميع الرسوم المذكورة ماعدا الرسم على رفع النفايات المنزلية، نفس الشيء بالنسبة للرسوم الخاصة بالسنوات 2018- 2020 والتي تتعلق بجميع الرسوم المذكورة ماعدا الرسم على رفع النفايات المنزلية والرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا بحيث لم يخصص لهذا الأخير أي نسبة للصندوق الوطني للبيئة والساحل بداية من تغييرات 2018؛

فمن خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات المخصصة لحساب 302-065 فاقت 8 مليار سنة 2017 وهي أكبر قيمة تم تسجيلها منذ سنة 2000، كما سجلت السنوات 2012-2014 قيم معتبرة كادت تقارب 07 مليار دج بالنسبة لـ 2013 و 2014، أما سنة 2016 فقد سجلت هي الأخرى قيمة 7.5 مليار دج وعلى العموم فإن السنوات من 2012-2016 قد سجلت مستوى دخل يتراوح بين 6 و 7 مليار بسبب الاستقرار في التشريع الجبائي البيئي وعدم اعتماد الدولة على أي سياسة جبائية بيئية جديدة طيلة هذه الفترة مما أدى إلى استقرار التحصيل الجبائي على القيم المعروضة في الجدول؛

أما فيما يخص السنوات 2018 و 2020 فإننا نلاحظ من خلال الجدول أنها سجلت انخفاضا ملحوظا بمقدار النصف تقريبا أي ما يقارب نسبة 49% كإنخفاض لسنة 2018 عن سنة 2017؛

ومن خلال معطيات وإحصائيات المديرية العامة للضرائب، يتم تحصيل الرسوم البيئية على المستوى الوطني عن طريق المديرية الجهوية التابعة لها والتي يبلغ عددها تسع مديريات، تتمثل في الجزائر، سطيف، وهران البلديّة، قسنطينة، عنابة، الشلف، ورقلة، بشار، وهي بدورها تضم العديد من الولايات، بحيث يوضح الجدول الموالي إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 2016-2020 للمديريات الجهوية:

جدول رقم: (4-36) مداخيل الصندوق الوطني للبيئة والساحل الخاصة بالمديريات الجهوية للضرائب (مليون/دج)

2020	2019	2018	2017	2016	المديريات الجهوية للضرائب
138.266.994	51.448.068	42.303.675	64.771.252	50.457.190	الجزائر (وسط-شرق - غرب)
285.013.318	210.049.066	120.085.454	675.623.168	276.423.504	سطيف (بجاية- بورة- سطيف- مسيلة- برج بوعريح)
172.785.479	62.912.514	125.339.798	396.722.840	119.916.855	وهران (سيدي بلعباس- معسكر- وهران-عين تموشنت)
95.753.503	65.554.835	68.202.500	85.213.614	73.140.853	البلدية (البلدية- تيزي وزو- جلفة- مدينة- بومرداس- بشار)
109.153.378	135.521.251	151.071.608	179.922.689	119.114.748	قسنطينة (قسنطينة- باتنة- بسكرة- جيجل- خنشلة- ميله)
102.623.066	174.003.843	136.172.115	168.986.875	271.815.565	عنابة (عنابة سكيكدة- أم البواقي- تبسة-قلمة-سوق أهراس الطارف)
79.497.186	81.573.666	58.804.385	101.419.679	112.439.615	الشلف (تيارت - مستغانم- تيسمسيلت-عين الدفلة- غليزان)
207.273.753	138.161.856	216.872.516	299.100.517	342.539.777	ورقلة (لغواط- تلمسان- ورقلة- إليزي- الواد- عنابة)
37.698.251	20.634.158	11.597.908	16.030.745	14.364.238	بشار (أدرار- بشار- البيض- تندوف- نعامة)

Source : Situation des recouvrements du compte 302 -065, Fond National de L'environnement et du littoral – 2016- 2020, Op .cit.

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

- جميع الإيرادات الخاصة بالمديريات الجهوية للضرائب المخصصة لحساب 302-065 والمتعلقة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل قد انخفضت سنة 2018 إلى نصف الإيرادات المحصل عليها تقريبا سنتي 2016 و2017 ونخص بالذكر المديرية الجهوية للضرائب بالشلف سنة 2017 (من 101 مليون دج إلى 58 مليون دج)، أو أقل بخمس مرات عن الإيرادات المحصلة سنة 2017 وهي المديرية الجهوية التابعة لسطيف (من 675 مليون دج إلى 120 مليون دج)، وإلى 03 مرات أقل عن الإيراد المحصل لسنة 2017 لمديرية وهران (من 396 مليون دج إلى 125 مليون دج)، بينما لم تتأثر المديريات الجهوية الأخرى بشكل كبير خاصة: مديرية بشار (أكثر من 16 مليون دج إلى 11 مليون دج سنة 2018)، مديرية ورقلة (من 299 مليون دج إلى 216 مليون دج سنة 2018)، مديرية قسنطينة (من 179 مليون إلى 151 مليون)، وذلك كنتيجة للتعديلات المصاحبة لسنة 2018 والتي مست جل الرسوم البيئية المخصصة لتمويل الصندوق؛

- **بالنسبة لـ 2016:** حققت المديرية الجهوية للضرائب لورقلة أكبر إيراد بقيمة فاقت 342 مليون دج، تليها المديرية الجهوية لسطيف بأكثر من 276 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فهي للمديرية الجهوية للضرائب لعنابة بحيث فاقت 271 مليون دج، ثم كل من مديرية وهران، ومديرية قسنطينة بقيمة فاقت 119 مليون دج لكل منهما، ثم مديرية الشلف التي سجلت 112 مليون دج لهذه السنة، أما في المراتب الأخيرة نجد كل من مديرية البليدة بـ 73 مليون دج، ثم مديرية الجزائر بـ 50 مليون دج، و أخيرا مديرية بشار في المرتبة التاسعة بـ 14 مليون دج؛

- **بالنسبة لسنة 2017:** احتلت المديرية الجهوية للضرائب بسطيف المرتبة الأولى، سجلت أكثر من 675 مليون دج كإيراد للرسوم البيئية، وهي أعلى قيمة سجلت لهذه المديرية خلال الفترة 2016-2020، تليها المديرية الجهوية لوهران، حققت إيرادا تمثل في أكثر من 396 مليون دج، ثم المديرية الجهوية لورقلة احتلت سنة 2016 المرتبة الأولى والتي تراجعت للمرتبة الثالثة سنة 2017، سجلت قيمة 299 مليون كإيراد من مجموع الإيرادات، كما أن المديريات الجهوية للضرائب الأخرى سجلت إيرادات أكثر من 100 مليون تمثلت في كل من قسنطينة، عنابة، الشلف، أما المديرية الجهوية لبشار سجلت آخر مرتبة لسنة 2017 بقيمة 16 مليون، بنسبة 0.19% من الإيرادات الإجمالية، وهي أصغر نسبة سجلتها مديرية بشار ضمن باقي المديريات؛

- **بالنسبة لسنة 2018:** احتلت المديرية الجهوية لورقلة المرتبة الأولى بقيمة 216 مليون دج، سجلت تراجعا مستمرا خلال السنوات الثلاث 2016 و 2017 و 2018، تليها المديرية الجهوية لقسنطينة سجلت 151 مليون كإيراد، ثم المديرية الجهوية لعنابة في المرتبة الثالثة بمبلغ 136 مليون، بعدما كانت في المرتبة الخامسة سنة 2017، كما حققت المديريات الأخرى أكثر من 100 مليون دج كإيراد والتي تتمثل في مديرية وهران، ومديرية سطيف، أما المديريات التابعة لكل من الشلف، الجزائر والبليدة نجد أنها حققت أقل من 100 مليون (58 -

42- 68 مليون دج) على التوالي، ومن جهة أخرى احتلت بشار مثل السنوات السابقة المرتبة الأخيرة بنسبة 0.29% من مجموع الإيرادات سجلت 11.597.908 دج وهي أقل قيمة تم تسجيلها مقارنة بالمديريات الجهوية الأخرى للسنوات 2016-2020؛

- بالنسبة لسنة 2019: احتلت سطيف المرتبة الأولى متقدمة بأربع مراتب عن سنة 2018 بمبلغ فاق 210 مليون دج، تليها كل من عنابة، ورقلة و قسنطينة بمبالغ فاقت 100 مليون دج، بالإضافة إلى تحقيق كل من مديرية الشلف، البلدية، الجزائر، وهران إيرادات فاقت 50 مليون، بينما احتلت المديرية الجهوية للضرائب التابعة للجزائر ولبشار المراتب الأخيرة، حققت بشار 20 مليون كإيراد؛

- بالنسبة لسنة 2020: حققت المديرية الجهوية لسطيف لسنتين متتاليتين المرتبة الأولى بقيمة 285 مليون وهي أعلى قيمة مقارنة بالمديريات الأخرى، تليها مديرية ورقلة بنسبة 22.05% بمبلغ 207 مليون دج، ثم كل من مديرية وهران، الجزائر، قسنطينة، عنابة بإيرادات فاقت 100 مليون دج، (172، 138، 109-102 مليون دج) على التوالي، أما المديرية الجهوية للضرائب التابعة لكل من الشلف، البلدية، بشار تحتل المراتب الثلاث الأخيرة محققة بذلك (95-49-37 مليون دج) على التوالي بحيث نجد أن أصغر قيمة لسنة 2020 تمثلت في 37.698.251 دج وتسجيلها لهذه القيمة احتلت المديرية الجهوية لبشار المرتبة الأخيرة مقارنة بالمديريات الجهوية للضرائب؛

- تعد قيمة 11.597.908 دج أضعف إيراد تم تسجيله للمديرية الجهوية لبشار لسنة 2018، وقيمة 675.623.168 دج أكبر إيراد تم تسجيلها لسنة 2017 من طرف المديرية الجهوية للضرائب لسطيف وذلك خلال الفترة 2016-2020.

أما فيما يخص الولايات التابعة للمديريات الجهوية للضرائب والتي حققت بدورها أعلى إيراد خلال الفترة 2016-2020 نعرضها في الجدول الموالي:



جدول رقم: (4-37) الإيرادات الخاصة بالولايات التابعة للمديريات الجهوية للضرائب الأكثر تحصيلًا خلال الفترة 2018-2020

2020	2019	2018	الولايات	DRI
15.954.595	30.158.733	31.158.903	الجزائر:	الجزائر
114.149.298	18.884.542	351.418	شرق	
8.163.101	2.404.793	10.793.355	وسط	
			غرب	
138.266.994	51.448.068	42.303.675	المجموع	
116.022.614	137.985.125	61.954.122	بجاية	سطيف
74.209.178	20.706.685	23.449.464	مسيلة	
67.006.599	25.510.037	13.983.151	سطيف	
42.695.750	41.801.512	88.488.346	وهران	وهران
97.501.012	12.794.146	18.200.207	معسكر	
		6.880.140	ع	
20.507.611	2.740.297		تموشنت	
			تلمسان	
	19.613.979	22.646.780	تيزي وزو	البليدة
16.999.971	18.391.899	13.158.354	البليدة	
13.516.871		15.788.031	بومرداس	
	11.984.909		تيازة	
37.238.977			المدية	
51.943.340	29.119.205	23.992.623	باتنة	قسنطينة
	51.688.139	70.932.64	جيجل	
33.877.822		30.411.281	قسنطينة	
	24.591.971		ميلة	
12.397.110			بسكرة	
-	81.067.943	76.861.937	سكيكدة	عنابة
25.147.462	55.814.213	27.655.072	عنابة	
21.421.171	18.420.396	11.022.202	تبسة	
18.185.729			الطارف	
22.615.086	24.392.693	16.672.063	الشلف	الشلف
13.854.252	16.699.656	12.962.857	تيارت	

20.508.527	15.343.657	10.045.843	مستغاثم عين الدفلى	
66.916.492	41.593.463	154.842.169	ورقلة	ورقلة
76.482.040	64.161.402	54.729.446	إيزي	
38.086.680	24.387.115		لغواط	
7.658.727	5.453.505	4.956.471	النعامة	بشار
	7.091.106	3.667.915	تندوف	
10.852.463	4.367.328	4.367.328	أدرار	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من المديرية العامة للضرائب.

أما بالنسبة للولايات نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

– بالنسبة لسنة 2018: سجلت ولاية ورقلة أعلى إيراد في الجزائر بقيمة 154.842.169 دج معتمدة في ذلك على رسمين هما: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بـ 57.945.954 دج والرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة و /أو الخطيرة بـ 96.896.215 دج فقط دون تسجيل تحصيل أي إيراد لرسم أخرى؛ تليها ولاية وهران (شرق وغرب) بتسجيل قيمة 88.488.346 دج والتي تميزت خلال هذه السنة عن باقي الولايات حسب المديرية العامة للضرائب بتحصيل جميع الرسوم التي تمول الصندوق الوطني للبيئة والساحل، إلا أنها محدودة وهي كالتالي: احتل الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة و /أو الخطيرة المرتبة الأولى مقارنة بالرسم الأخرى بقيمة 42.769.521 دج، يليه الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم بـ 23.788.709 دج، والرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بقيمة 21.279.309، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات التي تتعلق بأنشطة العلاج الخاص بالمستشفيات و العيادات الطبية بـ 240.000 دج، الرسم على الوقود بـ 189.111 دج، والرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بقيمة 144.000 دج، الرسم على الأكياس البلاستيكية بـ 57.295 دج، وأخيرا الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي بقيمة 20.400 دج؛

أما في المرتبة الثالثة: ولاية جيجل التي حققت إيرادا للصندوق بقيمة 70.932.647 دج، بحيث سجل الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة أكبر قيمة 40.346.013 دج وثاني أكبر رسم للولاية يتمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بـ 24.503.498 دج يليه ثالثا الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بـ 4.688.813 دج؛ و 1.388.261 دج كإيراد للرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، و6.062 دج للرسم على الأكياس البلاستيكية، وفي المقابل عدم تسجيل إيرادات لرسم أخرى كالرسم على الوقود، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم؛

أما بالنسبة للولايات الأخرى والتي حققت إيرادا أكبر من 50 مليون تتمثل في كل من سكيكدة، بجاية وإليزي، بينما تتراوح إيرادات الصندوق بين 10 مليون و أقل من 50 مليون لكل من الجزائر، مسيلة، سطيف معسكر، البليدة، بومرداس، قسنطينة، باتنة، تيارت، مستغانم، تبسة أما الولايات المتبقية حققت مداخيل ما يقارب 07 مليون، كما تعتبر قيمة 698.542 دج أقل إيراد تم تحقيقه خلال سنة 2018 والخاص بولاية تمنراست، وذلك حسب إحصائيات المديرية العامة للضرائب؛

- بالنسبة لسنة 2019: سجلت بجاية أكبر إيراد مقارنة بالولايات الأخرى بقيمة 137.985.125 دج بحيث تتمثل إيراداتها في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة والرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة التي تشكل أكبر إيرادات الولاية بقيمة 31.063.541 دج و 106.921.584 دج على التوالي فقط دون تسجيل إيرادات لرسم أخرى، تليها ولاية سكيكدة بـ 81.067.943 دج بحيث تمثلت الرسوم البيئية المحصلة في كل من الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة 202.416 دج، والرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة بقيمة 49.482.175 دج، ثم الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بـ 900.000 دج والرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي بقيمة 1.483.352 دج، بينما لم تسجل الرسوم الأخرى أي إيراد يذكر؛

بينما احتلت إليزي المرتبة الثالثة لنفس السنة مسجلة بذلك 64.161.402 دج، بحيث تتمثل الرسوم المحصلة فقط في: أولا الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بقيمة 144.225.29 دج، ثانيا: الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة 33.811.990 دج، ثالثا: الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بقيمة 205.186 دج، بينما حققت ولايات أخرى إيرادا أكبر من 50 مليون والتي تتمثل في الجزائر، جيجل، عنابة بحيث يمثل كل من الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة والرسم للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة الأكثر إيرادا بالنسبة للولايات المذكورة، كما حققت عين تموشنت أقل إيرادا لسنة 2019 بقيمة 701.810 دج يتعلق فقط بالرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة؛

-أما بالنسبة لسنة 2020: حققت الجزائر العاصمة أكبر إيرادا بقيمة 138.266.994 دج بحيث تتمثل إيراداتها في الرسوم التالية: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، الرسم على الوقود والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، تليها ولاية بجاية بقيمة 116.022.614 دج كإيراد واعتبارها بذلك ثاني ولاية بعد الجزائر، بحيث تمثلت إيراداتها في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بقيمة 20.061.393 دج والرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة و/أو الخطيرة بقيمة 95.961.221 دج، ثالثا: ولاية إليزي التي ارتفعت إيراداتها عن السنوات السابقة بحيث سجلت 76.482.040 دج كتحصيل لإيرادات الصندوق لسنة 2020، تمثلت في:

الرسم على الوقود بـ 438.101 دج، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بـ 41.711.748 دج والرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة بقيمة 34.193.646 دج ، الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي 138.545 دج، في حين سجلت ولاية خنشلة أقل إيرادا بقيمة 378.778 دج يمثل فقط بالنسبة للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة. أما بالنسبة للرسوم البيئية والتي تعتبر أكثر إيرادا للفترة 2012-2014:

**جدول رقم: (4-38) الرسوم البيئية الأكثر إيرادا في الجزائر خلال الفترة 2012-2014**

المبالغ	السنوات / الرسوم
<b>2012</b>	
3.765.691.132	1-الرسم على الوقود
1.268.286.832	2-الرسم على الزيوت والشحوم، وتحضير الشحوم
673.211.299	3- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة
412.796.043	4- رسم رفع النفايات (القمامات) المنزلية
269.697.686	5- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي
28.008.413	6- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
<b>2013</b>	
3.898.695.506	1- الرسم على الوقود
1.720.318.222	2- الرسم على الزيوت والتشحيم، وتحضير الشحوم
731.928.506	3- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة
307.062.620	4- رسم رفع النفايات المنزلية
199.400.355	5- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي
42.380.141	6- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
<b>2014</b>	
3.998.320.228	1- الرسم على الوقود
1.402.151.374	2- الرسم على الزيوت والتشحيم، وتحضير الشحوم
870.969.430	3- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
321.024.184	4- رسم رفع النفايات المنزلية
165.982.408	5- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي
35.940.106	6- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

Source: Davide Maradan, Blockley Jonathan, **Op.cit**, p 16.

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

- يمثل الرسم على الوقود أهم الإيرادات الخاصة بالسنوات 2012-2013-2014، وهو في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، بحيث فاق 3.7 مليار دج سنة 2012، و 3.8 مليار سنة 2013، أما بالنسبة لـ 2014 اقتربت إيراداته من 04 مليار دج، فالبرغم من تحصيل الصندوق لنصف مداخيل هذا الرسم أي 50% فقط إلا أن نسبة إيراداته كبيرة مقارنة بالرسوم الأخرى، بحيث تمثل 58.63% لسنة 2012، و 56.45% لسنة 2013، و 58.79% لسنة 2014، أي أكثر من 50% كإيراد من الرسم على الوقود فقط من الإيرادات العامة للصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

- يعد الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم ثاني أكبر إيراد للصندوق بعد الرسم على الوقود، بحيث فاق إيراده 1.2 مليار دج سنة 2012 بنسبة 19.74% من مجموع إيرادات الصندوق، ومع ارتفاع استعمال الزيوت صاحبه ذلك ارتفاع في الإيرادات الخاصة بالرسم لسنة 2013 إلى 1.7 مليار دج، أي بنسبة 24.91% وهي أعلى نسبة سجلها الرسم خلال الفترة 2012-2014، كما تم تحقيق نسبة 20.61% لسنة 2014 أي ما يقابله 1.4 مليار دج؛

- يعد الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة ثالث أكبر إيراد للفترة 2012-2014، فخلال هذه الفترة خصصت إيراداته كليا إلى الصندوق الوطني للبيئة والساحل أي بنسبة 100%، فالبرغم من ذلك إلا أنها ضعيفة جدا مقارنة بحجم النفايات الملوثة والخطيرة أو السامة أو حتى القابلة للانفجار والمنتشرة في المؤسسات الصناعية سواء التي تخضع للتصريح أو لسلطة الوالي أو الوزير أو حتى لسلطة المجلس الوطني الشعبي؛

- يمثل الرسم على رفع النفايات المنزلية نسبة 6.42% من مجموع الإيرادات الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل لسنة 2012، مقابل 4.44% و 4.72% من مجموع الإيرادات لسنتي 2013 و 2014، بحيث تم تحصيل ما يفوق 412 مليون دج لسنة 2012، أما بالنسبة لسنتي 2013 و 2014 تم تحصيل 307 و 321 مليون دج على التوالي، إلا أن نسبة التحصيل تبقى ضعيفة جدا مقارنة بحجم النفايات الذي يعرف تزايدا مستمرا، وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الأول، بحيث تم تسجيل 11 مليون طن خلال سنة 2014، وحوالي 13 مليون طن سنة 2013، أما بالنسبة لسنة 2016 تم تسجيل 10% من الحجم الإجمالي السنوي للنفايات الذي يقدر بـ 13.5 مليون طن، وبالمقارنة مع هذه الإحصائيات نجد أن الإيرادات المخصصة للصندوق، والتي تم تحصيلها لا تتناسب مع حجم النفايات؛

- لا تحصل الرسوم الأخرى والمتمثلة في الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي أي إيرادات مهمة مثل ما يتم تحصيله من الرسم على الوقود والرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم للصندوق، بحيث حقق الرسم الأول ما قيمته 269 مليون دج سنة 2012، و 199 مليون دج سنة 2013، وما قيمته 165 مليون دج سنة 2014، أما

الرسم الثاني الخاص بالتلوث الجوي ذي المصدر الصناعي فلا يحصل كذلك إيرادات كبيرة بالرغم من تطور حجم الانبعاثات الغازية في الجزائر خاصة ثاني أكسيد الكربون المنبعث من إنتاج الطاقة، ونشاط المؤسسات الصناعية من جهة، ومن جهة أخرى تخصيص نسبة 50% فقط من مجموع إيرادات هذا الرسم للصندوق، إلا أن مداخيله تبقى ضعيفة (28-42-35 مليون دج) على التوالي للفترة 2012-2014؛

من خلال الجدول نلاحظ أنه بالرغم من الرسوم المذكورة إلا أنها لا تمثل جميع الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر والتي تم عرضها سابقا، في حين تبقى إيرادات الرسوم الأخرى غير متوفرة على مستوى المديرية العامة للضرائب مثل الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا، الرسم على الأكياس البلاستيكية...؛ للفترة 2012-2014، أما الجدول الموالي فيمثل الرسوم البيئية الأكثر إيرادا:

**جدول رقم: (4-39) الرسوم البيئية الأكثر إيرادا في الجزائر خلال الفترة 2016-2020**

المبالغ / السنوات		الرسوم
2017	2016	
4.621.965.796	4.168.382.843	الرسم على الوقود
1.482.755.679	2.009.332.081	الرسم على الزيوت والتشحيم وتحضير الشحوم
1.010.276.814	900.038.950	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
863.694.023	447.632.290	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي
89.997.702	46.347.517	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
2019	2018	
1.893.567.627	2.310.466.220	الرسم على الوقود
706.697.185	709.985.587	الرسم على الزيوت والتشحيم وتحضير الشحوم
605.107.374	534.317.182	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
271.145.659	343.002.022	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي
29.895.587	54.842.188	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
2020		
1.972.168.308		الرسم على الوقود
1.015.520.325		الرسم على الزيوت والتشحيم وتحضير الشحوم
684.716.288		الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
160.119.400		الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي
15.875.379		الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

Source: Situation des recouvrements du compte 302 -065, Fond National de L'environnement et du littoral – 2016- 2020, Op.cit.

يمثل الرسم على الوقود أكثر الرسوم إيرادا فاق 04 ملايين دج من مجموع إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل، بحيث سجل هذا الرسم نسبة 55% لمجموع إيرادات الصندوق لسنة 2016، مقابل 57.18% لسنة 2017، أي 4.1 مليار دج و 4.6 مليار دج، وهذا راجع لارتفاع أسعار الوقود في المحطات خاصة وأنه عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين 2016 و 2017 بحيث ارتفع سعر البنزين العادي من 28.45 دج إلى 32.69 دج، وارتفع البنزين الممتاز من 31.42 دج إلى 35.72 دج كما سجل البنزين بدون رصاص ارتفاعا في السعر من 31.02 دج إلى 35.33 دج، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (4-40) أسعار الوقود في المحطات خلال (2016-2017)

2017	2016	الأنواع/السنوات
32.69	28.45	البنزين العادي
35.72	31.42	البنزين الممتاز
35.33	31.02	بنزين بدون رصاص
20.42	18.076	الغازويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-2016: **Prix des produits pétroliers à la pompe en vigueur à partir du 1 er janvier 2016**, Autorité de Régulation des hydrocarbures, Ministère de L'Energie,

Disponible sur : [http://www.arh.gov.dz/pdf/prix\\_carburants\\_2016.pdf](http://www.arh.gov.dz/pdf/prix_carburants_2016.pdf) Page consulté le: 10/05/2021

- 2017 : **Prix de vente des carburants à la pompe à compter du 1er janvier 2017 sur tout le territoire national**, Autorité de Régulation des hydrocarbures, Ministère de L'Energie,

Disponible sur :

[http://www.arh.gov.dz/pdf/prix\\_carburants\\_2017.pdf](http://www.arh.gov.dz/pdf/prix_carburants_2017.pdf) Page consulté le: 10/05/2021.

كما يحتل الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم مركزا مهما من ناحية تمويل الإيرادات الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل، بحيث يمثل نسبة 26.52% و 18.34% من مجموع إيراداته محققا بذلك مبلغ 2 مليار بالنسبة لسنة 2016 و 1.4 مليار لسنة 2017، يليه الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة بنسبة 11.87% و 12.49% من مجموع إيرادات الصندوق (2016-2017)، وهو ما يمثل أكثر من 900 مليون لسنة 2016 و مليار لسنة 2017، أما في المرتبة الرابعة الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي الخاصة و/أو الخطيرة، تمثل نسبة 5.90% بالنسبة لسنة 2016 مع تسجيل ارتفاع لسنة 2017 بـ 10.68% لمجموع الإيرادات محققا بذلك أكثر من 863 مليون دج لسنة 2017 مقارنة بـ 447 مليون دج لسنة 2016 أي زيادة تقريبا بنصف ما تم تحصيله لسنة 2016، وأخيرا الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي الذي لا يشكل بدوره إيرادا مهما بالنسبة للصندوق بحيث سجل 46 مليون



دج لسنة 2016 مقارنة بـ 89 مليون دج لسنة 2017، بنسبة ضعيفة جدا 0.61% لسنة 2016 و 1.11% لسنة 2017 من مجموع إيرادات الصندوق؛

أما بالنسبة لسنة 2018 فقد عرفت هذه السنة تعديلات تتعلق بالجبائية البيئية تم التطرق إليها سابقا، هذه التعديلات ساهمت بشكل كبير في انخفاض مستوى الإيرادات للسنوات 2018-2020 خاصة وأن نسب توزيع الرسوم التي تتعلق بتمويل الصندوق قد انخفضت بشكل كبير سنة 2018 وهو ما أدى إلى انخفاض الرسم على الوقود وما تم تحصيله خلال 2016-2017 من 04 مليار إلى 02 مليار سنة 2018

و 01 مليار لكل من 2019 و 2020، أما فيما يخص استهلاك الوقود فله علاقة مباشرة بارتفاع أو انخفاض الرسم على الوقود بحيث تم تسجيل انخفاض في استهلاكه سنة 2019 عن 2018 بنسبة 0.5% أي بأقل عن 20 كيلو طن، وتسجيل كذلك انخفاض لسنة 2018 عن 2017 بنسبة 5.1% أي بكمية 227 كيلو طن عن سنة 2017، وتسجيل انخفاض في استهلاك الغازويل بنسبة 16% لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بكمية قدرت بـ 278 كيلو طن لسنة 2016. وهو ما يمثل الجدول الموالي:

**جدول رقم: (4-41) التغييرات في أنواع الوقود الأكثر استهلاكاً في الجزائر للفترة 2015-2019**

النوع/ السنوات	2018	2019	الكمية* K Tep	%
البنزين	2407	4187	-20	-0.5
الغازويل	10498	16706	636	4.1
النوع/ السنوات	2017	2018	الكمية K Tep	%
البنزين بأنواعه	4433	4207	-227	-5.1
الغازويل	10211	10493	282	2.8
النوع/السنوات	2015	2016	الكمية K Tep	%
البنزين	1601	1608	7	0.4
الغازويل	1737	1459	-278	-16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

\* K Tep : kilotonne d'équivalent pétrole

-2018-2019: Bilan Énergétique National 2019, Ministère de l'Énergie, Edition 2020, p 23,

- 2017 – 2018: Bilan Énergétique National, Année 2018, Ministère de l'Énergie, Edition 2019, p

2015-2016 : Bilan Énergétique National 2016, Ministère de l'Énergie, Edition 2017, p 12,

وفي المقابل إن ارتفاع عدد السيارات يؤدي بدوره إلى ارتفاع استهلاك الوقود بأنواعه، بحيث سجل الديوان الوطني للإحصائيات<sup>1</sup> من الجانب الخاص بالسيارات التي بلغ عددها 6.577.188 مركبة في نهاية 2019 بنسبة ارتفاع 2.30% عن سنة 2018، بحيث بلغت نسبة السيارات السياحية 59.30%، والدراجات النارية 26.11%، وتسجيل 9.39% للشاحنات الصغيرة، كما سجلت سنة 2019 كل من الجزائر العاصمة نسبة 29%، تليها البليدة بـ 19.35%، وهي الولايات التي تحتوي على أكبر السيارات المرقمة وبالأخص المركبات الجديدة ذات الاستعمال السياحي؛

وبالرجوع إلى الجدول الخاص بالرسوم الأكثر تلوثا نلاحظ أن الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم انخفض من 01 مليار دج لسنة 2017 إلى 709 مليون دج لسنة 2018، ثم إلى 706 مليون دج سنة 2019 بسبب تخفيض نسبة تمويل الصندوق من 50% للسنوات السابقة إلى 34% لسنة 2018، ثم سجل الرسم ارتفاعا لسنة 2020 إلى 01 مليار دج، بالرغم من إعادة تخفيض نسبة هذا الرسم التي تمول الصندوق إلى 24% إلا أنه سجل ارتفاعا للسنة الأخيرة؛

أما بالنسبة للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة سجل انخفاضا كبيرا من 01 مليار لسنة 2017 إلى نصف ما تم تحصيله بالتقريب لسنة 2018 واستمراره في الانخفاض من 709 مليون إلى 706 مليون دج ثم أخيرا 684 مليون لسنة 2020، وذلك بسبب تخفيض النسبة الموجهة لتمويل الصندوق من 100% إلى 67% سنة 2018، ثم إلى 50% سنة 2020؛

كما انخفضت إيرادات الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي من 863 مليون دج سنة 2017 إلى 343 مليون، ثم إلى 271 مليون، ثم إلى 160 مليون خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2018-2020)، وذلك بسبب التعديلات التي مست هذا الرسم سنة 2018، و 2020 في قوانين المالية بحيث تم تخفيض نسبة تمويل الصندوق لهذا الرسم من 75% إلى 48% سنة 2018، ثم إلى 38% سنة 2020؛

أما بالنسبة للرسم الأخير الذي يتمثل في الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، نلاحظ أن هذا الرسم انخفض أيضا من 89 مليون لسنة 2017 إلى 54 مليون دج، ثم إلى 29 مليون دج، ثم إلى 15 مليون دج، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك بسبب عدم فعالية التحصيل الجبائي من جهة ومن جهة ثانية تخفيض نسبة تمويل الصندوق من هذا الرسم من 50% إلى 16% سنة 2020، وهي نسبة صعبة جدا ولا تؤدي إلى تمويل الصندوق بشكل كاف؛

<sup>1</sup> Les Immatriculations des véhicules Automobiles (Deuxième Semestre 2019), N° 914, ONS, Algérie, Janvier 2021, p 01, Disponible sur: [https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.immat\\_s2\\_2019.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.immat_s2_2019.pdf) Page consulté le: 15/05/2021.

أما بالنسبة لمديرية كبريات المؤسسات **DGE**: التي تم إنشائها بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية. تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، تقوم بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات و التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون د ج، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية بالجزائر. للمديرية مصالح لمراقبة كل الشركات الناشطة في مجال الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات والتجارة.<sup>1</sup>

أما فيما يخص إيرادات مديرية كبريات المؤسسات للسنوات الأخيرة للفترة 2016-2020 تتمثل فيمايلي:

**جدول رقم: (4-42) إيرادات مديرية كبريات المؤسسات للسنوات 2016-2020**

المبالغ/ السنوات		الرسوم
2017	2016	
4.620.806.948	4.141.837.375	الرسم على الوقود
16.654.018	47.835.788	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
1.457.759.233	2.006.866.813	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
<b>6.095.220.199</b>	<b>6.196.089.976</b>	<b>المجموع</b>
2019	2018	
1.893.232.107	2.306.155.276	الرسم على الوقود
553.420	25.008.139	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
678.469.550	686.147.881	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
-	11.700.499	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
527.187	14.657	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
<b>2.572.782.263</b>	<b>3.029.026.452</b>	<b>المجموع</b>
2020		
1.968.051.851		الرسم على الوقود
663.890.149		الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
<b>2.631.942.000</b>		<b>المجموع</b>

**Source** : Situation des recouvrements du compte 302 -065, Fond National de L'environnement et du littoral – 2016- 2020, **Op.cit.**

<sup>1</sup> الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، متاح على الرابط:

تاريخ الإطلاع: 2021-04-07 <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation->

تتمثل الرسوم المدرجة ضمن إيرادات مديرية كبريات المؤسسات فقط في الرسم على الوقود، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، الرسم التكميلي للتلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي الخاصة بالمؤسسات التابعة للمديرية؛ من خلال الجدول يمكن القول بأن الرسوم الأكثر إيرادا من المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري أو البترولية أو حتى المؤسسات الأجنبية التي تم ذكرها سابقا تتمثل في الرسم على الوقود، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، يمثل الرسم على الوقود الأكثر إيرادا ضمن هذه الرسوم، فبالنسبة لسنتي 2016 و 2017 تجاوزت الإيرادات 06 ملايين دج، تخص الرسم على الوقود، الرسم على الزيوت والشحوم، والرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛

أما بالنسبة لـ 2018 و 2019 نلاحظ الانخفاض الكبير في الإيرادات إلى 03 مليار دج لسنة 2018 أي نصف ما تم تحصيله لسنة 2017 بفارق سنة واحدة فقط، وإلى 2.5 مليار لسنة 2019، أما بالنسبة لـ 2020 نلاحظ أنه هناك ارتفاع بقيمة 59.159.737 دج عن سنة 2019، عرف الرسم على الزيوت والشحوم انخفاضا إلى نسبة 24% لسنة 2020، بعدما كان 34% سنة 2018؛

أما بالنسبة لسنة 2018 نلاحظ الانخفاض الكبير في الإيرادات إلى نصف القيمة المحصل عليها في سنتي 2016-2017، وذلك بسبب التغيير الكبير في الرسوم البيئية لسنة 2018، وبالأخص الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، بحيث كانت النسبة 50% موجهة لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل قبل 2018، أما سنة 2018 فقد تم تخفيضها إلى 34% لصالح الصندوق، أما بخصوص الرسم على الوقود فلم تتغير النسبة وبقيت 50% لصالح الصندوق، إلا أنه سجل انخفاضا ملحوظا في المداخيل خلال الفترة 2016-2020، وهذا يدل على عدم فعالية التحصيل الجبائي، وعدم وجود رقابة لهذا النوع من الرسوم ذات البعد البيئي.

### المطلب الثالث: معوقات تطبيق السياسة الجبائية البيئية في الجزائر

بالرغم من التطبيق الواسع الذي عرفته السياسة الجبائية في المجال البيئي، والنجاح المحقق خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تعتبر رائدة في هذا المجال إلا أن هذه الأداة تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة، ترجع أسباب نقص الإيرادات الخاصة بالجباية البيئية في الجزائر إلى عدة عوامل والتي نلخصها من جانبين الأول يتعلق التحصيل والثاني من ناحية تطبيق السياسة الجبائية في المجال والبيئي وتنفيذها بشكل صحيح.

**أولاً: معوقات من ناحية التحصيل:** يرجع ذلك للأسباب التالية:

**1-** كثرة التعديلات التي تخص النسب الموجهة للتمويل البيئي وبالأخص بعد سنة 2018 التي عاجلها قانون المالية ورسالة المديرية العامة للضرائب رقم 87، بحيث تم التطرق إلى جميع النسب المعدلة ضمن قوانين المالية بداية من سنة 1992 إلى غاية آخر تعديل الخاص بسنة 2021، والتي نوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم: (4-43) تعديل النسب الموجهة للصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة 1992 - 2021

2021	2020	2018	2017-1992	الرسم /السنوات
	%50	%67	%100	الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة
			%50	الرسم على الوقود
	%38	% 48	%75	الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة
		%34	%75	الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
	%33		%75	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
	%16		%50	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
	%27	%27	%100	الرسم على الأكياس البلاستيكية
			%50	الرسم على الأطر المطاطية
	%24	%34	% 50	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
%30				الرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة
%50				رسم إتمادات مكاتب الدراسات الجديدة
%40				رسم تصدير النفايات الصناعية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

**2-** ضعف التحصيل الجبائي وما يفسر ذلك بعض الولايات التي لم تحصل إيرادات خاصة بالجباية البيئية حسب الوثائق المقدمة من المديرية العامة للضرائب كالبيض سنة 2018، وتحصيل الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة

فقط في المديرية الجهوية للضرائب في بشار، وعدم تحصيل الرسم على الوقود للعديد من الولايات خاصة بعد التعديلات المصاحبة لقانون المالية لسنة 2018 ونخص بالذكر: المديرية الجهوية للضرائب لكل من بشار الشلف، البليدة، ورقلة، فعدم تحصيل إيرادات هذا الرسم يؤدي إلى نقص إيرادات الصندوق في ظل ارتفاع أسعاره من جهة وزيادة استهلاكه من جهة أخرى؛

3- نقص الفعالية من ناحية الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي للرسوم البيئية وما يفسر ذلك الرسوم الأقل تحصيلًا في ولايات الجزائر حسب المعطيات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب وهي:

أ- 385 دج للرسم التكميلي على الإطارات الجديدة المستوردة و/أو المنتجة محليا لسنة 2016، لمديرية سطيف فقط؛

ب- 500 دج للرسم على الوقود لولاية قسنطينة لسنة 2018؛

ج- 19 دج للرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة لولاية تيسمسيلت سنة 2020؛

د- 806 دج للرسم التكميلي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة لسنة 2018 للمديرية الجهوية لسطيف فقط؛

هـ- 1.800 دج بالنسبة للرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا لسنة 2017 والخاص بالمديرية الجهوية للجزائر(الجزائر وسط)؛

3- تخصص الموارد المالية في الجزائر إلى العديد من الجهات التي تم اعتمادها طيلة سنوات فرض الرسوم البيئية من 1992 إلى غاية 2018 إلى الجهات التالية: خزينة الدولة، البلديات، الصندوق الوطني للبيئة والساحل الصندوق الوطني للتراث الثقافي، الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني، عكس إيرادات الجبائية البيئية في الدول المتقدمة مثل الإتحاد الأوروبي والتي يخص الجزء الأكبر منها مباشرة لحماية البيئة؛

4- تمثل الضرائب على الطاقة بأنواعها في الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات الجبائية البيئية، عكس الجزائر بحيث يمثل الرسم على الوقود، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة والرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة أكثر الرسوم إيرادا، وذلك نظرا لعدم توسيع القاعدة الضريبية في الجزائر؛

5- حسب تقرير Ecosys المتعلق بـ:

**Analyse de FEDEP et des sources de financement**، تمثل نسبة الجبائية البيئية إلى الجبائية العادية والخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل للسنوات 2012-2013-2014 0.19% 0.18% 0.16% على التوالي، أما فيما يخص إيرادات الجبائية البيئية بصفة عامة تتمثل لنفس لسنوات تتمثل في

0.78%، 0.72%، 0.73%، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالنسب التي تتراوح بين 2% إلى غاية 4.5% للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة والتي سبق عرضها؛

**6-** زيادة نفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل بحيث يتم كل فترة إضافة استعمالات جديدة للصندوق في ظل انخفاض الإيرادات العامة خاصة بعد سنة 2018 وما صاحبه من صدور للقرار الوزاري المشترك بين وزير المالية ووزير البيئة والطاقات المتجددة عن طريق قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1442 الموافق 25 أكتوبر سنة 2020، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302؛

**7-** عدم الاستقرار في التسميات الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل، نظرا لزيادة مهامه ونفقاته التي لا تتناسب مع التسمية القديمة وما يوضح ذلك أكثر إلغاء حساب الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية سنة 2016، وإضافة موارده وتخصيص نفقاته للحساب 065-302.

**8-** يكمن المشكل الأكبر لضعف إيرادات الرسوم البيئية في الجزائر في التحصيل الجبائي فإذا ما تم استثناء الرسوم الأكثر دخلا وهي الرسم على الوقود، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، والرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، فإن إيرادات الرسوم الأخرى لا تعد ذات أهمية تذكر، وبالتالي فإن المصدر الأكبر للإيرادات غير مستغل في الجزائر، بحيث إذا ما تم تحصيل هذه الرسوم التي يمكن استردادها ببساطة عن طريق الرقابة فإنها تشكل إيرادات سنوية مضاعفة، عن طريق تسريع إجراءات التحصيل والتنسيق بين المصالح الضريبية المكلفة بعمليات التحصيل بالقدر الكافي، كما أنها تفتح مجالا أكبر لتمويل مشاريع بيئية مختلفة للبحث عن بيئة أنظف خالية من التلوث، وضمان لتغطية جميع نفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

**9-** عدم وجود إدارة مخصصة للجباية البيئية، ولا حتى تقارير تتضمن تقييم فعالية الجباية البيئية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1992-2021، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول التي تصدر تقارير سنوية أو دورية، مثل تقارير OECD، والتقارير الخاصة بفرنسا، بحيث تكون متخصصة بتقييم الجباية البيئية ومقارنتها مع السنوات السابقة حتى يتم التمكن من معرفة نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، مع عرض إحصائيات كل سنة؛

**10-** عدم تحصيل إيرادات العديد من الرسوم خلال السنوات الأخيرة وذلك حسب الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب مثل الرسم على الزيت والشحوم وتحضير الشحوم، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، والرسم على الأكياس البلاستيكية للمديرية الجهوية للجزائر وذلك لسنتين متتاليتين، أما بالنسبة للمديرية الجهوية لسطيف لم تسجل أي إيراد لسنتين متتاليتين للرسوم التالية: الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، الرسم على الأكياس البلاستيكية، أما بالنسبة لمديرية وهران لم تسجل أي إيراد لسنتين متتاليتين للرسوم



التالية: الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا، الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، الرسم على الأكياس البلاستيكية...؛

و ما يتطلب في الأخير إعادة النظر في موارد ونفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل، وضمان تحصيل موارده عن طريق رقابة جبائية فعالة لتحصيل موارده الضائعة، ورفع من نسب الرسوم الموجهة له.

### ثانيا: معوقات من ناحية تطبيق السياسة الجبائية البيئية

تمثل من هذه الناحية في مجموعة المشاكل والصعوبات التالية:

**1-** عدم الإلمام بمشكل التلوث البيئي في الجزائر وما يعرفه من تدهور للوضع البيئي دون أن يصاحبه ذلك تقارير دورية حول حالة البيئة في الجزائر، مما يسبب نقص المعلومات وبالتالي يصعب على المهنيين في المجال الجبائي فرض ضرائب أو رسوم خاصة بالوضع؛

**2-** عدم استقرار الهيئات التي تهتم بحماية البيئة أي عدم استقرار التنظيم الإداري بسبب تعدد الوزارات التي تهتم بحماية البيئة كمهمة من صلاحيات وزارة إلى غاية استحداث أول وزارة تهتم بالبيئة؛

**3-** عدم القيام بدراسات على مستوى المديرية العامة للضرائب التي تخص تقييم فعالية تطبيقات الرسوم البيئية المفروضة بداية من سنة 1992 إلى غاية 2021، والاكتفاء بإصدار رسائل للمديرية رقم 31 و 87 التي تمثل الرسوم المطبقة وليس تقييم مدى كفاءة وفعالية الرسوم البيئية؛

**4-** عدم دراسة الأسعار الضريبية وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية، بحيث كلما كان السعر أقل كلما فضلت المؤسسات دفع الضريبة عكس ما إذا تم رفع السعر تبحث عن البديل وهو الحصول على التكنولوجيا لإزالة التلوث البيئي، والتي تتطلب بدورها تمويل كبير، أو تنهرب ضريبيا؛

**5-** عدم استحداث رسوم جديدة منذ قانون المالية لسنة 2002 التي تعتبر بمثابة فترة هيكلية للرسوم البيئية والاكتفاء بتعديلات للأسعار والنسب المخصصة للتحصيل الجبائي، خاصة تعديلات قانون المالية لسنة 2018 التي تم وضعها بدون دراسة ميدانية قبلية وتطبيقاها على أرض الواقع وما يفسر ذلك الانخفاض الكبير لإيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

**6-** عدم الاعتماد بشكل كبير على الجانب التحفيزي و الإعفاءات الجبائية خاصة في مجال الطاقات المتجددة؛

**7-** عدم إدراج هذا النوع من الضرائب ضمن الإطار العام للنظام الجبائي، وتكتفي الحكومة بعرض التقارير الخاصة بالجباية العادية والبتروولية، بدون إعطاء أهمية لها.

### ثالثا: الأسباب التي أدت إلى ضعف عائدات خزائن البلديات

خلص التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020 من جانب عائدات الرسوم البيئية الخاصة بالبلديات إلى أنه بالرغم من استحداث مجموعة من الرسوم المتعلقة بحماية البيئة، وتخصيص حصة كبيرة من عائداتها لصالح البلديات إلا أن تأثيرها على ميزانيات البلديات تبقى غير ملموسة، وكشفت التحريات التي أجريت على مستوى خزائن البلديات عن العوامل التي كانت سببا في ضعف إيرادات الرسوم البيئية والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

#### 1- بالنسبة للرسم على رفع القمامات المنزلية:

أ- غياب البيانات الكافية التي تسمح بالتعرف على الخاضعين للرسم، مثل: الأسماء والعناوين الدقيقة، إلى جانب عدم تمييز المتوفر منها من طرف المصالح الجبائية بسبب التغييرات المتكررة في عناوين الخاضعين؛

ب- التأخر الكبير الذي سجلته بعض البلديات في اتخاذ المداوولات المتعلقة بتحديد التعريفات الواجب تطبيقها على الرسم المتعلق برفع القمامات المنزلية والتي يحدد نطاقه القانون؛

ج- التأخر في تلقي واستلام الجداول الضريبية والإشعارات بالدفع على مستوى خزائن البلديات؛

د- عدم توفر دفاتر الوصلات الخاصة بالرسم على رفع القمامات المنزلية على مستوى مصالح خزائن البلديات، مما أدى بالوكيل القابض إلى رفض استلام مبالغ تلك الرسوم من كل مكلف يتقدم لتسديدها لدى مصالحه.

2- بالنسبة للرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي والرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: لم تسجل أية تعبئة لهذي الرسمين بسبب عدم توفر التجهيزات اللازمة التي تسمح بقياس معدل التلوث.

3- بالنسبة للرسم التشجيعي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية التابعة للبلديات المعنية: يعود سبب عدم تعبئة هذا الرسم إلى التعاقد مع مؤسسات خاصة للتكفل بالنفايات المرتبطة بأنشطتها.

كما أوضح التقرير بأن بلدية المسيلة هي الوحيدة التي سجلت إيرادات ناتجة عن الرسوم البيئية بلغت عائداتها على التوالي 4.119.385 دج، 3.318.789 دج، 1.909.513 دج، 1.910.245 دج خلال السنوات المالية من 2014 إلى 2017.

وأوصى باتخاذ تدابير استعجاليه من أجل تحسين أمثل لعائدات الرسوم البيئية للبلديات خاصة عن طريق إجراء إحصاء شامل للإمكانيات الجبائية المتاحة، والقيام بكل المساعي الضرورية والملائمة لتحصيل العوائد ذات الصلة وإلى ضرورة دعم وتعزيز نشاطات التكوين وتحسين المستوى في مجال الجبائية البيئية لفائدة عمال البلديات، إن المساهمة الحالية للرسوم المرتبطة بالبيئة في تمويل البلديات المشمولة بالرقابة تكاد تكون منعدمة، ومع ذلك يمكنها

<sup>1</sup> التقرير السنوي، الإيرادات الجبائية المحلية، مجلس المحاسبة، 2020، ص 187-227

مستقبلا تؤدي لجلب مصادر مهمة شريطة أن تقوم المصالح المختلفة المكلفة بالوعاء الضريبي والتحصيل ببذل الجهد اللازم.

ومن خلال استعراض للتجارب الدولية وللإستفادة منها ولإيجاد حلول للمشاكل السابقة الذكر نقترح

مايلي:

- العمل على توفير المعدات والأجهزة اللازمة للبلديات التي تسمح بقياس معدلات التلوث من أجل ضبطها؛  
- إنشاء لجنة خاصة لدراسة وتقييم الوضع البيئي لمعرفة الحجم الحقيقي للتلوث في الجزائر بكل أنواعه، بالإضافة إلى التخطيط البيئي الذي على أساسه يتم فرض ضرائب ورسوم جديدة أو حتى منح تحفيزات جبائية؛  
- إنشاء لجان للجباية البيئية التي تهتم بالرقابة على التحصيل الجبائي، بالإضافة إلى لجان مختصة بتحليل نجاعة الجباية البيئية المطبقة وتقييمها من أجل تحسين الوضع البيئي أمام الأطراف الخارجية وتحسين مكانتها دوليا ضمن مؤشر الأداء البيئي، مؤشر التلوث البيئي، مؤشر تغير المناخ... إلخ. كما تعمل اللجان من أجل التدقيق على الحساب 302-065 والرقابة على التحصيل الجبائي للمديريات الجهوية للضرائب بصفة عامة وللولايات بصفة خاصة؛

-التنسيق أكثر بين الهيئات الوزارية خاصة وزير البيئة، وزير المالية ووزير الصناعة من أجل الدراسة الفعلية للوضع الخاص بكل وزارة مع تقديم تقارير من أجل العمل على فرض ضرائب و رسوم جديدة أو إلغاء السابقة منها وذلك وفقا لما هو مدروس فعليا؛

- الاعتماد أكثر على التحفيزات الجبائية والإعفاءات في مجال الطاقات المتجددة ومثل مشاريع البناء الخضراء الصديقة للبيئة التي تعتمد في الأساس على الحوافز الجبائية للإمارات العربية المتحدة، وتقديم حوافز جبائية للاستثمار في مجال المعدات والآلات الصديقة للبيئة أو منحها إعفاء من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى منح إعفاءات لفترات زمنية محددة للمؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة التلوث؛

-العمل على إزالة العقبات للمؤسسات التي تسعى إلى الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء وقطاع الطاقة؛

- العمل على التنسيق بين الأدوات الاقتصادية الأخرى مثل تطبيق ضرائب الكربون، والرخص القابلة للتداول من أجل الحد من الانبعاثات الغازية مع تدعيم ذلك بالجانب القانوني، مثل ما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تشير الممارسات الدولية إلى أن وجود مزيج بين السياسات الاقتصادية والتنظيمات القانونية يعد أمرا حتميا من أجل الحد من مشكلات التلوث البيئي؛

- التوسع في القاعدة الجبائية من أجل الحفاظ على البيئة وإضافة مصادر جديدة للدخل وهو ما يعمل بدوره على زيادة الإيرادات وإعادة تدويرها والتي تعمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تخفيض ضرائب الدخل، وذلك بفرض ضرائب جديدة كضريبة استهلاك الغاز في أمريكا، ضريبة النفايات في ألمانيا الهدف منها هو منع الآثار الضارة للبيئة؛

-إعادة هيكلة ضرائب الطاقة مع إدراج رسوم وضرائب بيئية خاصة بالانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري وتلوث الجو، مثل الرسم على ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد النيتروجين، أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت؛

-الاهتمام أكثر بالضرائب البيئية التي تستهدف قطاع النقل مثل ضريبة الضوضاء الخاصة بالطائرات والتي تخصص إيراداتها للمطارات من أجل الحد من الضوضاء، والاعتماد على الرسوم البيئية والمكافآت الخاصة بالسيارات الأكثر أو الأقل تلوثا من خلال تطبيق نموذج Bonus- Malus للسيارات مثل النموذج الفرنسي الذي تم اعتماده في معظم الدول الأوروبية، بهدف التخفيض من الغازات المنبعثة من دخان السيارات، ومثل الرسم الخاص بوزن السيارات، ورسم اقتناء السيارات مثل اليابان؛

- العمل على تكوين إطارات التي تخصص في المجال الجبائي البيئي من طرف خبراء أجنبية للدول التي نجحت في هذا المجال، وهو بالفعل ما قامت به من خلال التعاون الألماني- الجزائري للجباية البيئية من أجل الاستفادة من الخبرات الألمانية إضافة إلى ضرورة اتفاقها مع دول أخرى.

## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال ما تقدم في هذا الفصل دراسة الوضع البيئي في الجزائر الذي يشهد تدهورا كبيرا نتيجة لزيادة النشاطات الصناعية، والاعتماد أكثر على التكنولوجيا الأكثر تلويثا، زيادة الكثافة السكانية وتزايد اللاوعي في المجتمع الجزائري، التلوث الجوي وتغير المناخ، المياه، تآكل التربة، التصحر، تلوث المياه، وتفاقم حجم النفايات كلها أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة التلوث البيئي بأنواعه، إضافة إلى التعرف على قوانين حماية البيئة والمؤسسات والهيئات الداعمة لذلك، والتعاون الدولي الجزائري في المجال البيئي.

كما تم تسليط الضوء على السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر للحد من مشكلات التلوث البيئي، من خلال عرضها على فترات مختلفة بداية من 1992 إلى غاية 2021، ثم انتقلنا إلى دراسة حالة الصندوق الوطني للبيئة والساحل من خلال التعرف على نفقاته وتحليل إيراداته، مع الإشارة إلى أسباب ضعف الإيرادات في البلديات.

تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع، اعتمدت الجزائر على مجموعة من الرسوم والحوافز الجبائية مثل الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، الرسم على الوقود، الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم..... إلخ، وهي الرسوم البارزة التي تحقق أكبر إيرادات للصندوق الوطني للبيئة والساحل، وبالرغم من الإطار التشريعي إلا أن دورها يبقى محدودا ولا تعبر عن ماهو موجود بأرض الواقع بالمقارنة مع الحجم الحقيقي للتلوث البيئي في الجزائر، وبالتالي يبقى دورها بعيدا جدا عن ما تم تحقيقه في الدول الأجنبية، نظرا لعدم تبني سياسة جبائية واضحة وعدم فعالية وكفاءة التحصيل الجبائي للرسوم البيئية سواء من خلال المديرية الجهوية للضرائب أو حتى الولايات بحد ذاتها، وعدم مصاحبة التطبيق بعنصر مهم وفعال يتعلق بالتدقيق على هذه الإيرادات، كلها صعوبات تعرقل تنفيذ السياسة الجبائية، وبالتالي يستوجب على السلطات المحلية بذل المزيد من الجهد من أجل تطبيق هذه الرسوم والاهتمام أكثر بالجانب التحفيزي، والاستفادة من تجارب الدول الأجنبية، والوقوف على ثغرات السياسة الجبائية البيئية المطبقة من خلال تقديم حلول فعالة من أجل الاستفادة من هذه الأداة بيئيا واقتصاديا.

خاتمة

في ظل تزايد النشاط الصناعي والاعتماد الكبير على التكنولوجيات المتطورة والطاقات التقليدية، أصبحت ظاهرة التلوث البيئي تشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد وعلى صحة الإنسان، كما يعد من أهم المواضيع التي أخذت أبعاداً عالمية تلتزم الدول بإعداد سياسات كفيلة بحل المشكلات البيئية عن طريق استخدام الأدوات الجبائية كحل بديل عن السياسات البيئية والآليات القانونية التي لم تعد قادرة على مواجهته، وكانت أيضاً ضمن متطلبات الاتفاقيات الدولية الهادفة لحماية البيئة خاصة من النفايات والتلوث النفطي، التلوث الجوي بحيث يعد هذا الأخير من أبرز الاهتمامات الحالية للحد من الانبعاثات الغازية وتحسين المناخ عن طريق فرض ضريبة الكربون كأداة جبائية لعلاج هذا المشكل؛

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور السياسة الجبائية كأداة اقتصادية واجتماعية للحد من مشكلات التلوث البيئي على المستوى الدولي والمحلي، وذلك من خلال عرض لتجارب دولية ناجحة في هذا المجال والتي حققت نتائج إيجابية بتطبيقها للسياسة الجبائية بجانبها الردعي والتحفيزي أمثالاً لمتطلبات دولية للحد من التلوث، أسفرت هذه التجارب على مجموعة من الدروس الهامة التي يمكن الاستفادة منها عند استخدام أي دولة أخرى لهذا النوع من السياسات وتبيان كيف يمكن لها أن تكون فعالة ومقبولة مجتمعيًا، كما تطرقنا من خلال الدراسة إلى دول عربية والتي تعد من أكثر الدول تلوثاً عن طريق عرض تجارب هذه الدول مع تحليل إيرادات الجباية البيئية الخاصة بكل دولة، وفي الأخير تطرقنا إلى حالة الجزائر من خلال إبراز المشكلات البيئية وجهود الجزائر في حماية بيئتها، وتقييم سياستها الجبائية لفترة 1992-2021، مع تحليل مداخل الصندوق الوطني للبيئة والساحل، وعرض صعوبات التطبيق واقتراح حلول لها، إضافة إلى توصيف متغيرات الدراسة في فصول نظرية.

#### أولاً: اختبار صحة الفرضيات

- بخصوص الفرضية الأولى التي تمحورت حول "التنسيق والربط بين كل من أدوات السياسة الجبائية والبيئية ضروري من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية للضرائب البيئية، وبالتالي تعزيز دورها الفعلي" صحيحة: خاصة فيما يتعلق بعرض التجارب الدولية بحيث تستعمل فرنسا الضرائب البيئية بالموازاة مع الأدوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية إضافة إلى المعايير التي ترتبط بالعقوبات، وهي معايير الانبعاث ومعايير النوعية البيئية، معايير خاصة بالمنتوج ومعايير خاصة بالطريقة ونخص بالذكر كل من دول الاتحاد الأوروبي ممثلة في ألمانيا، فرنسا، السويد، سويسرا... إلخ والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تطبيق ضريبة الكربون مع تصاريح التلوث القابلة للتداول من أجل تسعير الكربون تطبق كذلك في اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع تقديم إعانات وحوافز مالية وتدعيم ذلك بالقوانين كاعتبار مبدأ الملوث الدافع ضمن القانون الأساسي لحماية البيئة في الدول السابقة الذكر كما أن اليابان تعتمد بصفة كلية على التنظيم المبني على التكنولوجيا الذي يتمثل في تحديد



المستويات الدنيا للتقنيات المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث، ومن جهة أخرى تقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية الكبرى؛

- وبخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أنه " تعتمد الدول المتقدمة الأكثر تلوثا على سياسة جبائية فعالة للحد من مشكلات التلوث البيئي، من أجل بيئة أنظف " صحيحة: خاصة بالنسبة للدول المتطورة والتي تمت دراستها نذكر على سبيل المثال لا الحصر ضريبة الكربون التي تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحد من استخدام الوقود الأحفوري، تم تطبيقها من أجل الحد من التلوث الهوائي وهي من بين التوجهات العالمية لتخفيض الانبعاثات الغازية ( الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي واليابان: الدول الأكثر انبعاثا للغازات في العالم) تماشيا مع ما تم التخطيط له وفقا لما جاء في الاتفاقيات الدولية من أجل مكافحة تغير المناخ، تولي اهتماما كبيرا للحوافز والإعفاءات الجبائية من أجل الاستثمار في القطاعات الجوهريّة أبرزها قطاع الطاقة، كما أن الدول المتقدمة تهتم بتوسيع قاعدتها الضريبية وتحديثها والتي تشمل الطاقة، النقل، الموارد والتلوث؛

- الفرضية الثالثة: والتي تتمثل في: "تولي الدول أهمية أكبر للضرائب والرسوم البيئية لما لها من منافع بيئية واقتصادية عكس الحوافز والإعفاءات الجبائية التي من الممكن أن تزيد من حجم إنفاقها البيئي " خاطئة، لا ينطبق ذلك على التجارب الدولية التي تم التطرق إليها بحيث تعتمد فرنسا على العديد من الحوافز الجبائية أبرزها نظام Bonus الذي اعتمده العديد من الدول المجاورة والذي يهدف للتقليل من الانبعاثات الغازية المتولدة عن السيارات القديمة خاصة ثاني أكسيد الكربون، كما تتبع الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الحوافز في المجال البيئي والتي تخص أكثر أنشطة إعادة التدوير، الإعفاءات الخاصة بقطاع النقل، الطاقة... إلخ، ومن جهة أخرى تعتمد الإمارات العربية على الحوافز الجبائية والإعفاءات في مجالات عديدة خاصة المباني الخضراء، وكذلك المغرب في القطاع الطاقوي للبحث عن التكنولوجيا البديلة؛

- أشارت الفرضية الرابعة إلى أنه: " لا تتناسب الضرائب والرسوم البيئية المطبقة بجوانبها التقنية (السعر، الوعاء والتحصيل الجبائي) في الجزائر والدول العربية مع حجم الأضرار البيئية التي تتسبب في التلوث البيئي بأنواعه عكس الدول المتقدمة"، صحيحة: لأنها تعتبر من بين تحديات السياسة الجبائية في الجزائر وحتى الدول العربية بحيث لا يتم الاهتمام بها بشكل كاف ولا تدمجها ضمن سياساتها البيئية ونخص بالذكر تونس ومصر التي تحتل المرتبة الأولى عربيا للدول الأكثر تلوثا وفقا لمؤشر التلوث البيئي ولا تتبع سياسة جبائية فعالة للحد منه، إضافة إلى الدول الأخرى، إلا أن للدول العربية جانب إيجابي وهو استخدام الحوافز والإعفاءات للحد من التلوث في المجال الطاقوي لكل من الإمارات العربية (قطاع الطاقة وتحويل النفايات إلى طاقة، النقل المستدام، البنايات الخضراء) والمغرب (قطاع الطاقة) بحيث احتل هذا الأخير المرتبة الرابعة عالميا والأولى عربيا لمؤشر أداء تغير المناخ بسبب السياسة الجبائية المحفزة؛ أما الجزائر نجد أن سياستها الجبائية لم تستقر على هدف واحد منذ بداية فرضها، بحيث تتميز بكثرة التعديلات لنفس الرسوم وبدون تغيير مما يؤدي إلى عدم استقرارها، ولا يتم الاعتماد على قاعدة

ضريبية واسعة والاكتفاء ببعض الرسوم التي لا تعكس حجم الضرر البيئي في ظل وجود تعقيدات لتطبيق الحوافز الجبائية وغياب الإرادة السياسية لتطبيق هذا النوع من السياسات لحماية البيئة من التلوث.

### ثانيا: النتائج المتوصل إليها

يمكن حصر مجموعة مهمة من النتائج التي توصلنا إليها من معالجتنا لموضوع البحث فيما يلي:

- يعتبر كل من تلوث المياه، الهواء، والنفايات الناجمة عن إنتاج الطاقة من أهم التحديات الرئيسية التي تعاني منها كل دول العالم؛

- من الصعب تصميم رسوم وضرائب التلوث التي تقلل من التكلفة الإجمالية للتلوث بسبب نقص في البيانات المتعلقة بأضرار التلوث، صعوبة قياس الانبعاثات بدقة، وأخيرا المعارضة السياسية للتحويلات الكبيرة للإيرادات من المؤسسات الملوثة إلى الحكومة أو السلطات التي تفرض رسوماً وضرائب؛

- مبدأ الملوث الدافع يعد من المبادئ الأساسية للضرائب البيئية يمنع التلوث في الاستثمار والتجارة الدوليتين بحمي البيئة ويشجع على الاستخدام الأمثل للموارد؛

- يعد مبدأ الملوث الدافع أساس فرض الضرائب البيئية، ففي حالة عدم إمكانية تحديد المتسبب بالتلوث تتحمل السلطات العامة التكاليف الخاصة بالأضرار البيئية بدلا من المتسببين؛

- أصبحت الضرائب البيئية من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية لما لها من دور في المحافظة على البيئة وقدرتها على مواجهة مشاكل التلوث البيئي؛

- تطبيق السياسة الجبائية من أجل الحد من التلوث البيئي يؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة لمبتكرات التحكم في التلوث ومنتجاتها؛

- يكمن دور السياسة الجبائية من الجانب البيئي في الحد من التلوث البيئي ومعالجة آثاره الضارة باستخدام أدواتها المباشرة وغير المباشرة؛

- يكمن دور السياسة الجبائية من الجانب الجبائي في فرض العديد من التشريعات الإيجابية التي تحقق الهدف البيئي من خلال تسخير النظام الجبائي لذلك، لأن الدافع للتشريع يأتي من الهدف البيئي؛

- يكمن دور السياسة الجبائية من الجانب المالي في الحصول على إيرادات جديدة وإعادة تدويرها في تمويل أبحاث متعلقة بتكنولوجيا البيئة واختراع الآلات والمعدات الصديقة للبيئة والتشجيع على تبني وسائل الطاقة البديلة؛

- إن تطبيق السياسة الجبائية لحماية البيئة فسح المجال لتقليص حجم الضرائب الأخرى، مثل الضرائب على الدخل، الضرائب على الأرباح؛

- يمكن للسياسة الجبائية المنفذة في المجال البيئي أن تعزز من التطورات التكنولوجية من خلال تأثيرها على الاقتصاد من جانبي الابتكار التكنولوجي والنمو الأخضر،

- السياسة الجبائية في المجال البيئي تعمل على حماية القدرة التنافسية للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة؛

- تعتبر السياسة الجبائية محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث، الغرض منها هو تشجيع السلوك البيئي الجيد وردع السلوك السلبي؛
- من أجل الوصول إلى مستوى التلوث المقبول اجتماعيا لابد من أن يكون معدل الضريبة البيئية مساويا للتكلفة الحدية للأضرار البيئية التي تسببها وحدة التلوث (ضريبة أكسيد النتروجين في السويد نموذجاً)؛
- تعمل الضرائب البيئية على تصحيح إخفاقات السوق عن طريق تخصيص كفاء للموارد التي تعجز الأسواق غير التنافسية على تحقيقها بسبب الآثار الخارجية؛
- تعمل الضرائب البيئية على زيادة القدرة الشرائية لدافع الضريبة من خلال إعادة التوزيع عندما يأخذ شكل نفقات ضريبية بيئية غير مشروطة (مثل نظام المكافأة والرسم الممنوح لمشتري السيارات النظيفة من سعر هذه الضريبة مما يسمح بتحقيق وفورات ضريبية كبيرة)؛
- إذا تم تصميم وتطبيق الضرائب البيئية بصورة جيدة وعادلة فإنها ستؤدي إلى تقليل مستويات التلوث أو الوصول إلى الحد الأمثل وبأقل تكلفة اجتماعية؛
- فرض الضرائب البيئية ينتج عنه دمج تكاليف الخدمات الاجتماعية والأضرار الناتجة عن التلوث البيئي ضمن أسعار السلع والخدمات؛
- يتحكم في فرض الضرائب والرسوم البيئية عامل جد مهم وهو المستجندات في المجال الإيكولوجي الذي ينجم عنه آثار جديدة لبعض العناصر التي تتسبب في التلوث البيئي؛
- تتميز الضرائب البيئية بالمرونة وإمكانية الاستجابة السريعة لمواجهة أي تغيرات تحدث بالنسبة لنوع أو حجم التلوث ولا تتطلب معلومات كثيرة مقارنة بالأدوات التنظيمية؛
- يعد فرض الضرائب البيئية أقل تكلفة وأكثر كفاءة من وسائل الرقابة المباشرة في مجال مكافحة التلوث من خلال تأثيرها للحصول على نوعية البيئة المطلوبة؛
- فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة يؤدي بالمؤسسات الإنتاجية إلى الابتكار والتجديد أو الاستثمار بجزء من أموالها في البحوث والدراسات؛
- السياسات التكميلية المستخدمة بالاشتراك مع ضريبة الكربون تساعد في الحد من الآثار السلبية لمعدل الضريبة على اقتصاد الدولة؛
- تلعب ضريبة الكربون دوراً مهماً لأنها تعمل على الحد من الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون، وهي ضريبة جديدة من المحتمل فرضها إجبارياً وتطبيقها على المستوى العالمي؛
- تحقق ضريبة الكربون منافع بيئية ومالية عند فرضها بمعدلات مقبولة وتدريجية، يمكن بواسطة إيراداتها تخفيض معدلات الضرائب الأخرى؛

- تمول إيرادات ضريبة الكربون الاستثمارات الإنتاجية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالبيئة؛
- منح الحوافز و الإعفاءات الجبائية تخلق سلوكا إيجابيا للبيئة، يكون لها أثر كبير في اعتماد أنشطة أو صناعات صديقة للبيئة، عكس الضرائب البيئية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي في حال ارتفاع معدلاتها؛
- الإعفاءات الجبائية هي الأداة الرئيسية للسياسة الجبائية التي تستهدف الابتكار، كما أنها يمكن أن توفر حوافز مالية إضافية من أجل أنشطة البحث والتطوير؛
- للحوافز الجبائية في المجال البيئي دور مهم في إنشاء مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، مما يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة فرص العمل، زيادة الدخل وحماية البيئة؛
- إيرادات الجبائية البيئية يمكن أن تساعد الاقتصاد على التكيف مع تغيرات المناخ، ويمكن أن تزيد من الإنفاق على التعليم، الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية؛

#### أما بالنسبة لنتائج التجارب الدولية:

- يعد الاتحاد الأوروبي من الدول السبّاقة في معالجة مشاكل التلوث الهوائي عن طريق اهتمامه المتزايد بانتهاج سياسات جبائية تهدف بالدرجة الأولى إلى الانتقال من الاعتماد على الطاقات التقليدية إلى الطاقات البديلة واستعماله لمصادر الوقود الأحفوري إلى الاعتماد على الطاقات الشمسية والعمل على تحسين كفاءتها وتمويل مشاريعها الاقتصادية؛
- تعد دول الاتحاد الأوروبي رائدة في مجال تطبيق السياسة الجبائية للحد من مشكلات التلوث البيئي بأدائها المباشرة وغير المباشرة حققت بذلك عائد مزدوج؛
- نجحت السويد في فرض ضريبة أكاسيد النتروجين خلال فترة قصيرة حققت نتائج إيجابية تمثلت في الحد من هذا الغاز ضمن خططها العامة لمعالجة مشكل الانبعاثات الغازية؛
- نجحت سويسرا في فرض ضريبة النقل عن طريق ضريبة لكل كيلومتر من نقل البضائع عبر الطرق مثل ألمانيا وسويسرا؛
- تعد سويسرا أول دولة (إلى جانب السويد) فرضت ضريبة الهبوط المرتبطة بضوضاء الطائرات، و ضريبة على انبعاثات أكاسيد النتروجين من الطائرات، قامت بمواءمة نظامها مع نظام ضريبي تم تنسيقه لاحقا في جميع أنحاء أوروبا؛
- الدنمارك، السويد، فنلندا، النرويج دول رائدة في مجال الضرائب والرسوم البيئية قامت بإصلاح منظومتها الجبائية طبقت سياسة جبائية فعالة لمعالجة مشكل التلوث، واستخدمت إيراداتها لحماية البيئة؛

- تطبق فرنسا نظامي Bonus-malus لحماية البيئة من الانبعاثات الغازية فالأول يعد كرسوم إيكولوجي ينطبق على سيارات الركاب ونقل المسافرين الأكثر تلويثا، والثاني يعد كنظام تحفيزي أي مساعدات تدفعها الحكومة للتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- تعد ألمانيا دولة رائدة في مجال إعادة تدوير النفايات عن طريق ما يسمى بالنقطة الخضراء التي تشير إلى أنه قد تم دفع الرسوم، وهو معروف بنظام الديوالز تبنته العديد من الدول الأوروبية كفرنسا، الدنمارك، و إسبانيا هدفه الأساسي منع الآثار الضارة للبيئة؛
- تعتبر السويد رائدة في مجال ضرائب الكربون تهدف من خلالها إلى حماية البيئة من الانبعاثات الغازية الضارة وإلى زيادة حجم إيراداتها الضريبية؛
- تعتبر الضرائب على الطاقة أهم مصدر لإيرادات الضرائب والرسوم البيئية لجل دول الاتحاد الأوربي، تمثل نسبة تقارب 80%، لقطاع الطاقة يعاد استثمارها في البحوث والمشاريع البيئية في الطاقات المتجددة، النفايات... إلخ؛
- تخصص دول الإتحاد الأوروبي وبالأخص فرنسا حصص كبيرة لمجال البحث والتطوير في القطاع البيئي بحيث يسيطر قطاع الطاقة على النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق؛
- تهدف دول الإتحاد الأوروبي والأمريكوي وحتى اليابان إلى تشجيع الابتكار فهي في مواقع متقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛
- تولى الدول الأجنبية أهمية كبيرة لحماية البيئة ضمن خطط رئيسية محددة المعالم للبحوث البيئية و الطاقوية، فضلا عن التعاون الفعال مع القطاع الخاص؛
- تستخدم الدول الأوروبية الحوافز الجبائية من أجل دعم مشاريع التدفئة بالطاقة المتجددة والوقود الحيوي؛
- تظهر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أن تصميم الضرائب البيئية ممكن تقنيا وهو ما يتضح من خلال ضريبة المواد الكيميائية المستنفذة للأوزون، ضريبة استهلاك الغاز من خلال التصميم الجيد للمعدلات وتحديث توسعات القاعدة الضريبية التي ترتبط بالمشاكل البيئية؛
- أخفقت سويسرا في الحد من مشكل النفايات بالرغم من الرسوم البيئية المفروضة إلا أنها لا تزال تعاني منه؛
- تعاني الضرائب البيئية في فرنسا من عدم القبول السياسي والمجتمعي لارتفاع معدلاتها وتكاليفها، يعد ذلك عائقا أمام تطبيقها، وبالتالي فضلت اللجوء إلى التحفيزات والإعفاءات الجبائية من أجل الاستثمار في المجال البيئي؛
- أخفقت فرنسا في إيجاد حلول مناسبة للضرائب الطاقوية المفروضة والتي تشكل عبء على ذوي الدخل المحدود وهو ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات وعدم قبولها مجتمعا؛
- نجحت الولايات الأمريكية في تنفيذ سياسة جبائية محفزة، تتعلق أكثر بالحوافز الممنوحة لقطاع الطاقة المتجددة إعادة تدوير النفايات، البنائات الخضراء... إلخ؛

- تفرض اليابان العديد من الضرائب والرسوم البيئية خاصة في المجال الطاقوي من بينها ضريبة الكربون تماشيا مع مخططاتها الرامية إلى التخفيض من حجم الانبعاثات الغازية وتنفيذ التزاماتها الدولية؛
- الإصلاح الجبائي البيئي للدول الأجنبية شمل قاعدة ضريبية واسعة لحماية البيئة وأحدث نتائج إيجابية؛
- توفر الضرائب البيئية للدول الأوروبية والأمريكية وحتى اليابان إيرادا ثابتا نسبيا للخزينة العامة للدولة؛
- تسعى الدول العربية إلى جذب الاستثمارات النظيفة غير الملوثة للبيئة من خلال الحوافز الجبائية التي تهدف إلى تشجيع شراء وتركيب أو تصنيع أنظمة الطاقة المتجددة والمعدات، وتعتبرها من الأدوات الهامة لتطوير الطاقة؛
- بالرغم من عدم اعتراف الإمارات العربية المتحدة بمبدأ الملوث الدافع إلا أنها نجحت في تطبيق حوافز جبائية للحد من الانبعاثات الغازية و لمعالجة مشكل النفايات.
- استحدثت تونس مجموعة من الإعفاءات والحوافز الجبائية التي تطمح من خلالها الحد من مشكل التلوث البيئي الخاص بالنفايات و الانبعاثات الغازية؛
- يستخدم المغرب مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى توجيه سلوك الأفراد لتعزيز الامتثال لمعايير الاستدامة والتي تتمثل في الحوافز الجبائية.
- تعد مصر من بين الدول الأكثر تلوثا في العالم تشهد في الآونة الأخيرة تصاعد مشكلات التلوث البيئي، بحيث يعد تلوث الهواء أكبر التحديات التي تواجهها وخصوصا في المناطق الحضرية؛
- انعدام التنسيق بين مختلف الهياكل الإدارية بشأن تقديم البيانات وتبادل المعلومات لا تساهم في تعزيز التطبيق الفعلي للسياسة الجبائية البيئية للدول العربية؛
- لا تهتم الدول العربية بتبني سياسة جبائية وتنفيذها للحد من مشكلات التلوث البيئي خاصة وأنها تصنف من الدول الأكثر تلوثا وما هو مفروض من رسوم بيئية لا يعكس الواقع؛
- تعترف الدول العربية بمبدأ الملوث الدافع ضمن قوانينها الأساسية لحماية البيئة إلا أنها لا تعتمد عليه ميدانيا؛
- يبقى مشكل التحصيل الجبائي وعدم الاهتمام أكثر بالجوانب التقنية من أهم الصعوبات التي تحول دون تجسيد مبدأ الملوث الدافع على أرض الواقع في الجزائر؛
- ترجمت الجزائر اهتماماتها بحماية البيئة باستحداث هياكل إدارية مساعدة، وتعاونها الدولي خاصة الشراكة الألمانية فيما يخص الضرائب البيئية نهاية ديسمبر 2020.

### ثالثا: التوصيات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:
- إنشاء قانون دولي للضرائب البيئية يعمل على استخدام المعاهدات الضريبية من أجل الحد من مشكلات التلوث البيئي الدولي؛

- رفع الوعي وتحسيس الأفراد والمؤسسات بضرورة حماية البيئة من التلوث على المستوى الدولي خاصة في ظل تزايد حجم الأضرار البيئية؛
- إبرام اتفاق عالمي بشأن الأدوات الاقتصادية بالأخص السياسة الجبائية لحل المشكلات البيئية خاصة الانبعاثات الغازية والنفائيات وتلوث البحار من خلال التنسيق الدولي دون التعرض للضرر الاقتصادي للدول ضعيفة الدخل؛
- ضرورة العمل على التطبيق الموحد لمبدأ الملوث الدافع الذي يساهم في صنع سياسات جبائية دولية مماثلة وبالتالي منع تشويه التجارة والاستثمار الدولي؛
- الحرص على عدم تخصيص إيرادات الجبائية البيئية لغرض معين لفترة زمنية طويلة إلا من خلال تقييمها فمثلا ضرائب النقل للبنية التحتية لأنه يؤدي إلى الإفراط الواسع في الاستثمار لهذا القطاع؛
- العمل على التنسيق بين الضرائب وأدوات أخرى للسياسة البيئية كاللوائح التنظيمية القوانين البيئية، الإعانات المالية... إلخ، من أجل مكافحة التلوث؛
- الاعتماد أكثر على الجانب التحفيزي للسياسة الجبائية لمكافحة التلوث البيئي لأنها توفر منتجات نظيفة كما تكسب المنتجين مرونة كافية لتوجيه رأس المال نحو المشاريع الأقل تلويثا للبيئة، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية؛
- التحديد الدقيق للمعدل والذي لا بد أن يعكس بشكل كبير حجم الأضرار البيئية الحالية والتكاليف الناتجة عنها، وأن يكون قابل للتعديل كل فترة وبشكل مستمر ودون انقطاع، خاصة للجزائر والدول العربية؛
- التقييم الدوري للأداء الفعلي للضرائب والرسوم البيئية لتحديد ما إذا كان من الممكن تحسينها لتحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية لها؛
- ضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل خلق تعاون بين الدول العربية في مجال نقل التكنولوجيا وأنشطة البحث والتطوير المشتركة؛
- تطبيق التدابير الجبائية ذات البعد البيئي في الجزائر أو حتى في الدول العربية يتطلب إعادة النظر في العديد من الجوانب، بما فيها الجوانب المتصلة بالقدرة التنافسية والعدالة، من أجل سهولة قراءة الجبائية البيئية وضمان قبولها لجعلها أداة فعالة للتحويلات الضرورية؛
- لا بد من الدول العربية أن تعمل على زيادة معدلات الضرائب البيئية وتوسيع قاعدتها الضريبية بحيث تتماشى مع الوضع البيئي، ومع تخفيض حجم الضرائب على الدخل والعمالة ورفعها على السلع والخدمات الملوثة للبيئة؛
- ضرورة تشكيل لجان خاصة بالضرائب المفروضة على مسببات التلوث البيئي من أجل تقييم تطبيقاته في الجزائر والدول العربية؛
- العمل على إدخال فكرة تطبيق السياسة الجبائية كأداة للحد من التلوث البيئي ضمن السياسات البيئية للدول العربية لإيجاد حلول من أجل التصدي للأضرار البيئية؛



- العمل على تمويل البحوث والدراسات البيئية و إصدار تقارير دورية حول الوضع البيئي للدول العربية من أجل فرض معدلات ضريبية أو رسوم مناسبة تتماشى مع حجم الأضرار البيئية أو منح إعفاءات و تحفييزات جبائية إذا تطلب الأمر؛
- دمج السياسات الجبائية والبيئية والعمل على التنسيق بينهما لإيجاد أفضل الطرق للحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات كثيفة الاستخدام للموارد مع الحفاظ على الحافز البيئي؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الضرائب والرسوم البيئية وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل مرافق البنية التحتية خاصة للدول النامية التي تواجه مصاعب في توفيرها وتخصيص موارد للمشاريع منخفضة الكربون؛
- ضرورة التنسيق بين مختلف أدوات السياسة الجبائية سواء بفرض ضرائب و رسوم أو منح إعفاءات و تحفييزات لتفادي التهرب الضريبي والعمل على منح رخص قابلة للتداول للتخفيف من حدة التلوث الهوائي؛
- العمل على تطوير ضرائب جديدة قابلة للتطبيق ميدانيا لتغطية نطاق أوسع من الأضرار البيئية خاصة في الدول العربية والجزائر؛
- ضرورة الاهتمام أكثر بتطبيق مبدأ الملوث الدافع على التلوث البحري العابر للحدود خاصة التلوث بالنفط؛
- على الدول العربية تنفيذ إصلاح جبائي أخضر بحيث تعتبر الضرائب الإقليمية مناسبة لمكافحة المشاكل البيئية؛
- ضرورة التركيز على توسيع القاعدة الضريبية للدول العربية مع التفكير في إدخال ضريبة الكربون ضمن مخططاتها للحد من التلوث الجوي.

#### رابعاً: آفاق البحث

- ارتأينا في الأخير أن نقدم مجموعة من المواضيع التي لها صلة بموضوع بحثنا وهي:
- الضرائب الخضراء كجزء من نهج الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة.
- الضرائب البيئية والاقتصاد الأخضر ضمن سياسات الطاقة والمناخ في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.
- ضريبة الكربون ونظام الرخص القابلة للتداول كأدوات اقتصادية لمواجهة الاحتباس الحراري و الانبعاثات الغازية.
- علاقة ضريبة الكربون بخفض الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون والحد من التلوث الهوائي.
- دور الحوافز والإعفاءات الجبائية في تطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول النامية.
- دور الجباية البيئية في الحد من مشكل تلوث النفايات في دول الإتحاد الأوروبي.

المراجع مع

I- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 01- إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 02- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 03- به شيمان فيض الله عمر، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفايات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 04- يومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة، بين الواقع ومقتضيات التطور، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 05- خالد شحاده الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2016.
- 06- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 07- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 08- ره رنج رسول محمد، المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 09- ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة إنجي بنداري، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014.
- 10- سلطان الرفاعي، التلوث البيئي (أسباب، أخطار، حلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 11- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 12- شيماء فارس محمد الحمد، الوسائل الضريبية لحماية البيئة، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 13- صلاح عبد الرحمن عبد الجديتي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
- 14- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 15- عامر محمود طراف، قضايا البيئة والتنمية، أزمة دولية متفاقمة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
- 16- عبد الباسط على جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 17- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 18- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 19- عبد الناصر زياد هياجنه، القانون، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 20- علي حاتم القريشي، مدخل الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، حوض فرات، النجم الاشرف، العراق، 2017.
- 21- عماد محمد الحفيظ، إدارة النفايات ربح وحماية للبيئة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- 22- عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة، حمايتها، تلوثها، مخاطرها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 23- فريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 24- كاظم المقدادي، علي عبد الله الهوشي، حماية البيئة البحرية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.
- 25- ليستر براون، اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2003.
- 26- مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 27- مثنى عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 28- محمد عبد الرؤوف، الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية، حالة دولة مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- 29- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة و العولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، 2013.

- 30- نجم العزاوي، عبد الله النصار، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 31- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 32- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 33- نوال علي تعالي، الحوكمة البيئية العالمية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014.
- 34- نوزاد عبد الرحمن الهبتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- 35- هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 36- يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

### ثانياً: الأطروحات

- 01- بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- 02- بومدين بكري، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2018.
- 03 - حروشي جلول، دراسة الضرائب البيئية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 04- سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.
- 05- صفية علاوي، ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر وآليات الحد منها، دراية حالة قطاع المحروقات بشركة سونطراك حاسي الرمل، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2013-2014.
- 06- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- 07- عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي "الواقع والتحديات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2014.
- 08 - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- 09- نشيدة معزوزة، تحديات الجبائية الدولية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 10- يوسف نور الدين، جبر ضرر التلوث البيئي، دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

### ثالثاً: المجالات

- 01- بن بو عبد الله مونية، بن بو عبد الله وردة، تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة ريس للعلوم الاجتماعية والتربوية، المجلد 6، العدد 05، ماي 2019.

- 02 - بن تركية نصيرة، تكريس الدستور الجزائري للحق في البيئة في تعديل 2016 بموجب القانون 01/16، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، المجلد 08، العدد 18، جوان 2017.
- 03- إبراهيم كامل الشوابكة، دور القوانين الضريبية (الجبائية) في الحد من التلوث البيئي: دراسة مقارنة، مجلة الأحداث القانونية التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 24، تونس، 2014.
- 04- أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يحي فارس، المدينة، العدد السابع، ديسمبر 2018.
- 05- أحمد عبد الصبور الدجاوي، مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية، مجلة الميزان، الإمارات العربية المتحدة، العدد 211، مارس 2018.
- 06- أحمد فنيديس، دور الجبائية في الحد من التلوث البيئي، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قالة، العدد 18، ديسمبر 2016.
- 07- أديب قاسم شندي، فريد جاسم حسن، السياسة الضريبية في العراق وقعتها ومتطلبات إصلاحها في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 17، 2015.
- 08- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، المجلد 04، العدد 20، ديسمبر 2016.
- 09- إيان باري، ماهي ضريبة الكربون؟ لضرائب الكربون دور رئيسي في الحد من الغازات الدفيئة، عودة الأسس، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2019.
- 10- بكرتي بومدين، يوسف رشيد، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر- دراسة تحليلية واقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، العدد الثالث، 2015.
- 11- بلعياضي آمنة، البيئة الحضرية في الجزائر واقعتها وإجراءات حمايتها في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 09، العدد 28، 2017.
- 12- بوزريع صالحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 17، 2017.
- 13- توفيق صبري المراتي، دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة مركز الدراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد 36، العدد 1-2، جوان 2008.
- 14 - جعفر يونس جابر اللامي، خلود هادي عبود الربيعي، أثر الضرائب البيئية في السيطرة على مستويات التلوث الناجم عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقد للعمل في العراق، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 44، 2018.
- 15- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي للبيئة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06، العدد 10، 2017.
- 16- جهاد بن عثمان، فاطمة الزهراء زرواط، دراسة تحليلية اقتصادية حول التلوث وتقييم تكلفة التدهور البيئي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017.
- 17- حراق مصباح، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد- دراسة حالة الجزائر-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الرابع، ديسمبر 2016.
- 18- حسونة عبد الغني، النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز، مجلة المنكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 11، العدد 13، فيفري 2016.
- 19- حمو فرحات، راوية مطماطي، نور دين دعاس، مبدأ الملوث الدافع كأساس المسؤولية المدنية البيئية، مجلة قانون البيئة العقاري، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 08، العدد 14، 2020.
- 20- حيدر عبد الأمير نعمة، صبحي حسون السعدي، توجهات المؤسسات الدولية في الإصلاح الضريبي وانعكاساتها على تجارة العراق الخارجية- سيناريوهات مقترحة-، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 60، 2019.
- 21- خديجة بوطبل، دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان، طرابلس، العدد 25، ديسمبر 2017.

- 22- خير فضيلة، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المجلد 07، العدد 01، 2017.
- 23- رداوية حورية، تكريس مبدأ الملوث الدافع في الممارسات الدولية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02، العدد 09، 2016.
- 24- زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 15، 2016.
- 25- سعيد عبد المنعم محمد، وائل فوزي عبد الباسط، أحمد محمد عبد العزيز، إطار مقترح للحواجز الضريبية في قطاع البترول من منظور بيئي، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الأول، جوان 2017.
- 26- سمية سبع، قدي عبد المجيد، عوائق وفرص تطبيق مبدأ الملوث الدافع، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015.
- 27- شكراني الحسين، من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013.
- 28- شليحي الطاهر، مزلف سعاد، أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحى في حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 01، العدد 01، 2018.
- 29- صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 9، العدد 2، 2015.
- 30- عامر عمران كاظم المعموري، ابتهاج ناھي شاکر المرشدي، دور السياسة المالية في مواجهة التلوث البيئي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 12، العدد 49، 2016.
- 31- عايد راضي خنفر، مهند راضي خنفر، الاقتصاد كأداة لحماية البيئة، دوره ومتطلبات نجاحه، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، جامعة أسيوط، المجلد 11، العدد 01، مارس 2008.
- 32- عباس عبد الحفيظ، شريف محمد، محجوبي محمد الأخضر، دور ومدى فعالية النظام الجبائي في الحد أو التخفيف من حدة التلوث البيئي، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، العدد 03، ديسمبر 2013.
- 33- عباسي صابر، زودة إيمان، قراءة محددات فعالية وكفاءة الضرائب البيئية... أين نحن؟ تشخيص لتجربة دول الإتحاد الأوروبي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، المجلد 02، العدد 01، 2019.
- 34- عبد الفتاح داودي، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية العالمية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018.
- 35 - عبد المؤمن مجدوب، لمن هماش، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، العدد 15، جوان 2016.
- 36 - عزي هاجر، سالمي رشيد، الجبائية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.
- 37 - عطوي وداد، مبدأ الملوث الدافع كآلية بعدية لحماية البيئة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 04، العدد 9، 2020.
- 38- عطوية سميرة، عبد الحميد مهري، السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر - إشارة إلى تجارب دولية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
- 39- عفيف عبد الحميد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دراسات جبائية، العدد الثاني، 2014.
- 40- عقيل حميد جابر الحلو، عبد الرسول جابر إبراهيم، م.م حيدر حسين عذافة، الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي المخاطر، والتكاليف، والمعالجات، العراق حالة دراسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 15، العدد 1، 2013.
- 41- عمر محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011.

- 42- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011.
- 43- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 07، العدد 07، 2009.
- 44- فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.
- 45- فلاق علي، سامي رشيد، هاني محمد، دور الضريبة على تلوث البيئة في حماية الأمن البيئي وإحداث التنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، جامعة البلدية 02، لونيبي علي، العدد 01.
- 46- قاسم كاظم حميد الربيعي، عبد الأمير عبد الحسين أشياح، استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات- أمودج مقترح للضريبة البيئية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 06، العدد 17، العراق.
- 47- فحام وهيب، شرقوق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.
- 48- قرين رشيد، السياسة الجبائية: بين المفاضلة في التوسع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائية، مجلة معارف، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، المجلد 11، العدد 20، 2016.
- 49- قليل علاء الدين، دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد 10، 2017.
- 50- مجدوب عبد الخليم، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، المجلد 04، العدد 01، 2019.
- 51- محمد زايد، دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 09، العدد 02، 2020.
- 52- مراح أحمد، تفعيل وسائل حماية البيئة (دراسة على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، سبتمبر 2019.
- 53- مسعودي محمد، الجباية البيئية في الجزائر -الواقع والآفاق-، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 29.
- 54- مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 15، جوان 2014.
- 55- مصباح حراق، الجباية البيئية، عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أو البواقي، العدد 01، 2014.
- 56 - ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة البلدية، الجزائر، العدد 46، 2009.
- 57 - هشام سفيان صلاواتشي، بودة يوسف، الجباية البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البلدية 02، العدد 12، جوان 2018.
- 58- هشام علي محمد العنكي، وآخرون، واقع التلوث البيئي واستخدام الضرائب البيئية للحد منه بحث تحليلي لمولدات الديزل في محافظة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد 34، 2016.
- 59- وهي بوعلام، آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدول الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 12، 2014.
- 60- يحي حمود حسن البوعلي، أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد 22، سبتمبر 2008.



### رابعاً: الملتقيات

- 01- انتصار بلخير، الإطار المفاهيمي لحماية البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الموسوم بعنوان: آليات حماية البيئة، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، طرابلس، يومي 16 و 17 ديسمبر 2017.
- 02- تحانوت خيرة، بن مسعود آدم، بن مهدي مراد، التنمية المستدامة بين المعوقات والتحديات المستقبلية للدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة لونيبي علي، البلدية 02، يومي 23-24 أبريل 2018.
- 03- سالم نصيرة، الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى بعنوان: آليات حماية البيئة، الجزائر العاصمة، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، طرابلس، 30/12/2017.
- 04- سلمى عائشة كيحلي، وآخرون، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الموسوم بعنوان: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012
- 05- صالح درويش الكاشف، دور الشريعة الإسلامية في حماية البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الموسوم بعنوان: آليات حماية البيئة، مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس، لبنان، يومي 26-27 ديسمبر 2017.
- 06- صونية بن طيبة، الحماية البيئية لحماية البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي بعنوان النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 09 و 10 ديسمبر 2013.
- 07- عمرو محمد يوسف محمد، مساهمات السياسات والتشريعات البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثالث بعنوان " دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة"، جامعة الإسكندرية، مصر، يوم 9 مايو 2017.
- 08 - موساوي عمر، بالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول الموسوم بعنوان "سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

### خامساً: التقارير

- 01- الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2015.
- 02- الإيرادات الجبلية المحلية، التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، 2020.
- 03- التعاون العربي في شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، صندوق النقد العربي، 2020.
- 04- التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، الفصل الثاني عشر، تقرير صندوق النقد الدولي، 2012.
- 05- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية، الفصل السادس، صندوق النقد العربي، 2019.
- 06- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مكتب العمل الدولي جنيف، التقرير الخامس.
- 07- الصحة وتغير المناخ، تقرير منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة، 20 ماي 2016.
- 08- الوليد طلحة، العيب الضريبي، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد التاسع، ديسمبر 2019.
- 09- برنامج الأمم المتحدة، المادة 11 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، التدابير الحافزة، المعلومات وحالات الممارسات الجيدة من مختلف المناطق بشأن تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، أكتوبر 2010.

- 10- تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الزراعة، التنمية الريفية، الجفاف، التصحر)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (بدون سنة نشر)
- 11- تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.
- 12- تقرير حول التصحر، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أوت 2010.
- 13 - سياسات الإيكافو بشأن فرض الضرائب في مجال النقل الجوي الدولي، وثيقة رقم 8632، الطبعة الثالثة، جويلية 2009.
- 14- طارق اسماعيل، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 52، 2019.
- 15- عبد الناصر هياجنه، الدليل القانوني لحماية البيئة، في دولة الإمارات العربية المتحدة في قانون حماية البيئة وتنميتها، معهد التدريب والدراسات القضائية، رقم 24 لسنة 1999.
- 16- قطاع الزراعة والمياه، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث، صندوق النقد العربي، 2020.
- 17- نبذة عن الطاقة المتجددة سنة 2012، تقرير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، 2013.
- 18- نحو كوكب خالي من التلوث، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثالثة، ديسمبر 2017. متاح على الرابط: <https://papersmart.unon.org/resolution/uploads/k1708345a.pdf> تاريخ الإطلاع. 20-11-2019.

### سادسا: قوانين وتعليمات ومراسيم تنفيذية

- 01- القانون 97-02 المؤرخ في 2 رمضان 1418، الموافق لـ 31 ديسمبر 1997، المتضمن قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية لسنة 1998، العدد 89.
- 02- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420، الموافق لـ 28 جويلية 1999، المتضمن التحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية العدد 51.
- 03- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 11 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65.
- 04- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 11 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65.
- 05- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420، الموافق لـ 23 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 92.
- 06- القانون رقم 2000-06 مؤرخ في 27 رمضان 1421 الموافق لـ 23 ديسمبر سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 80.
- 07- القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادرة في 07 فيفري 2001.
- 08- القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتضمن بحماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية، العدد 10 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.
- 09- القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية سنة 2003، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43.
- 10- القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 79.
- 11- القانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق لـ 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 86.
- 12- القانون 04-09 المؤرخ في جمادى الثانية 1425، الموافق لـ 14 أوت 2004، المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 52.

- 13- القانون رقم 03- 22 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83.
- 14- القانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 31 ديسمبر 2005، المتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 85.
- 15- القانون رقم 06- 24 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، العدد 85.
- 16- القانون رقم 08- 21 مؤرخ في 2 محرم 1430 الموافق لـ 30 ديسمبر 2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 74.
- 17 - القانون رقم 4 لسنة 1994، المتضمن حماية البيئة والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009، وزارة البيئة المصرية، الجريدة الرسمية العدد 5.
- 18- القانون 17- 11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر رقم 76.
- 19 - قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2019.
- 20- القانون 20-07 مؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق 04 جويلية 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي 2020، ج ر ، العدد 33، 2020،
- 21- القانون رقم 08، المؤرخ في 14 فيفري 2017، المتضمن مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 15، بتاريخ 21 فيفري 2017.
- 22- القانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر العدد 72.
- 23- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438، الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2017.
- 24- القانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، 2018.
- 25- القانون رقم 18- 18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1440 الموافق 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ج ر، العدد 79.
- 26- القانون رقم 19- 14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر، ع 81،
- 27 - القانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020، المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 83.
- 28- المرسوم التنفيذي رقم 20-213 المؤرخ في 9 ذي الحجة 1441، الموافق لـ 21 ماي 2020، المتضمن إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة بعث السد الأخضر، الجريدة الرسمية، العدد 45.
- 29 - المرسوم التنفيذي رقم 18- 186 مؤرخ في 26 شوال عام 1439 الموافق 10 جويلية سنة 2018، المتضمن كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للبيئة والساحل"، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2019.
- 30- المرسوم التنفيذي رقم 07 - 299 مؤرخ في 15 رمضان عام 1428 الموافق لـ 27 سبتمبر سنة 2007، المتضمن كفاءات تطبيق الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الجريدة الرسمية العدد 63.
- 31- المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 15 رجب 1414، الموافق لـ 29 ديسمبر سنة 1993، المتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية، العدد 88.
- 32- أمر رقم 08- 02 مؤرخ في 21 رجب 1429، الموافق لـ 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42.
- 33- أمر رقم 96- 31 مؤرخ في 19 شعبان 1417، الموافق لـ 30 ديسمبر 1996، يتضمن قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية، العدد 85.
- 34- أمر رقم 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، المتضمن تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47.
- 35- أمر رقم 95- 27 مؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق لـ 30 ديسمبر 1995، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 82.
- 36- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1442 الموافق 25 أكتوبر سنة 2020، المتضمن قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل".
- 37- ميزانية الدولة لسنة 2016، الباب الثامن عشر، وزارة البيئة والتنمية المستدامة، الجمهورية التونسية، أكتوبر 2015.

### سابعاً: المواقع الإلكترونية

- 01- هيثم باحيدرة، نظرة عامة على المباني الخضراء .. الطاقة والتصميم البيئي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 03 مارس 2014، متاح على الرابط: [https://www.aleqt.com/2014/03/03/article\\_829896.html](https://www.aleqt.com/2014/03/03/article_829896.html) تاريخ الإطلاع 2020-08-01
- 02- أثر تكنولوجيات الطاقات على كفاءة الطاقة العالمية، الأمم المتحدة، متاح على الرابط: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20315> تاريخ الإطلاع 2020-08-01
- 03- سياسة المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة في إمارة أبوظبي 2020، هيئة البيئة، أبوظبي، 22 مارس 2020، متاح على الرابط: <https://www.ead.gov.ae/ar/knowledge-hub/laws-and-policies> تاريخ الإطلاع: 2020-08-02
- 04- جدول الضرائب والرسوم على النقل، الموقع الرسمي لبوابة مرور مصر، 2019، متاح على الرابط: <https://traffic.moi.gov.eg/Arabic/OurServices/InfoServices/TrafficLaw/Pages/Fees-tax-table.aspx> تاريخ الإطلاع: 2020-07-27
- 05- ضرائب مركبات النقل، وزارة التخطيط والمتابعة، والإصلاح الإداري، مقاطعة بورسعيد، متاح على الرابط: <http://www.portsaid.gov.eg/ServiceGuide/TrafficDetails.aspx?ID=11> تاريخ الإطلاع: 2020-07-27
- 06- الإطار التشريعي والمؤسسات، وزارة البيئة، 27 جانفي 2016، متاح على الرابط: <http://www.environnement.gov.tn/index.php/ar/cadre-legislatif-et-institutionnel-ar> تاريخ الإطلاع: 2020-08-23
- 07- الجباية البيئية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، متاح على الرابط: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2021-04-04> تاريخ الإطلاع: 2021-04-04
- 08- الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، متاح على الرابط: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-> تاريخ الإطلاع: 2021-04-07

### II - المراجع باللغة الأجنبية

#### - Les Ouvrages

- 01- Laurent Braquet, David Mourey, **Politique économique**, DeBoeck supérieur, paris, 2017.
- 02- Gilles Landry, **l'environnement**, fédération interprofessionnelle de la santé du Québec, bibliothèque national du Québec, 2013.
- 03- Hamid Fall, **La Fiscalité Dans tous ses états**, éditions L'harmattan-Sénégal, paris, France, 2017.
- 04- Pierre André, Claude E Delisle, Jean-Pierre Revéret, **L'évaluation des impacts sur l'environnement**, 3 eme éditions, presses internationales polytechnique, la francophonie, canada, 2010.
- 04- Pierre Cliche, **Politique Fiscale**, le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, la référence pour comprendre l'action publique, Canada, 2012.

#### - Les Thèses

- 01- Jennifer Alves, **La responsabilité environnementale**, Thèse de Doctorat, Sciences Economiques, Centre d'Economie de la Sorbonne, Université de Paris 1 – Panthéon la Sorbonne, 2016.
- 02- Mohammed amine khelladi, **Politique publique d'environnement écologique des entreprises algériennes**, thèse de doctorat en science commerciales, Université d'ORAN, faculté des sciences économique Des sciences de gestions, Et des sciences commerciales, 2012.
- 03- Nicolas CARUANA, **La fiscalité environnementale, Entre impératifs fiscaux et objectifs environnementaux, une approche conceptuelle de la fiscalité environnementale**, Thèse de doctorat, Faculté de Droit et de Science Politique Centre d'Études Fiscales et Financières, Ecole doctorale Sciences Juridiques et Politiques (ED67), Aix-Marseille Université, 2015.
- 04 - Philippe Bourke, Andrea Vallejos, **Réforme de la fiscalité québécoise, Les instruments économiques au service du développement durable**, Mémoire déposé dans le cadre des consultations

publiques de la Commission d'examen sur la fiscalité, Regroupement national des conseils régionaux de l'environnement, Octobre 2014.

## - Les Revues

- 01-** Abdul Ghafoor Awan, **Relationship between Environment and Sustainable Economic development: A Theoretical approach to environmental problems**, International Journal of Asian Social Science, 2013. Available at: <https://www.aessweb.com/pdf-files/741-761.pdf> Page consulté le: 28/09/2019
- 02-** Andrew Leicester, **The UK Tax System and the Environment**, Copy-edited by Judith Payne, The Institute for Fiscal Studies 7 Ridgmount Street London WC1E 7AE, October 2006.
- 03-** Angela Köppl, Margit Schratzenstaller, **Effects of Environmental and Carbon Taxation A Literature Review**, WIFO, Working Papers, N° 619, January 2021.
- 04-** **Aperçu de la fiscalité environnementale des USA**, Les notes d'information du service fiscal de Washington, République Française, Ambassade de France Aux Etats-Unis D'Amérique, Finances Publique, Numéro 01, Année 2014.
- 05-** Aratrika Deb, **Green Tax: An International Perspective**, National Law University, Mandor, Jodhpur, Rajasthan, India, National Journal of Environmental Law, Volume 1, Issue 1, 2018.
- 06-** Ballandras- Rozet Christelle, **La fiscalité environnementale**, Encyclopédie de L'environnement, université Grenoble alpes, 01/05/2018.
- 07-** Cécile Remeur, **comprendre la fiscalité environnementale**, les politique de l'Union – Aperçu, Service de recherche du Parlement européen (EPRS), janvier 2020. Disponible sur : Chahier Politique et droit, N 11, JUIN 2014.
- 08-** Chiha Khemici, **la fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement ; cas de l'Algérie**, Revue algérienne de la mondialisation et des politique économique N 03, 2012.
- 09-** Christophe Wendling, **Les instruments économiques au service des politiques environnementales**, La Documentation française, Économie & prévision, N° 182, 2008.
- 10 -** Delphine Siquier-Delot, **Environmental taxation: towards a "green tax shift" in France?**, Institut Friedland, Project Green taxation, Paris, France, December 2016.
- 11-** Dominique Bureau, **Fiscalité verte et compétitivité : la démonstration suédoise**, Conseil Economique pour le développement durable, Références Economique pour le développement durable, N° 26, 2013.
- 12-** Dörte Fouquet and others, **Energy and Environmental Tax Models from Europe and Their Link to Other Instruments for Sustainability: Policy Evaluation and Dynamics of Regional Integration**, International Institute for Industrial Environmental Economics, Lund University, (without publication year).
- 13-** **Fiscalité environnementale, Énergie et déchets : objectifs, impacts, perspectives**, salamandre, Le Magazine qui traite de vos déchets et du Développement Durable, Le journal du SIVERT de l'Est, N° 17, janvier 2015.
- 14-** **Future Brief: what are the health costs of environment pollution?**, European commission, Science for Environment policy, December 2018, issue 21. Available at: [https://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/health\\_costs\\_environmental\\_pollution\\_FB21\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/health_costs_environmental_pollution_FB21_en.pdf) Page consulté le: 23/12/2019
- 15-** Gisele Silva Barbosa, And others, **A conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability**, International Journal of Social sciences, volume 3, N (2), 2014. Available at: [https://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp-01-15\\_ijossV3N2.pdf](https://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp-01-15_ijossV3N2.pdf) Page consulté: 15/12/2019.
- 16 -** Gisele Silva Barbosa, Patricia Regina Drach, Oscar Daniel Corbella, **A Conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability**, International Journal of Social Sciences Vol 3 N(2), 2014.

- 17- **Green Economy opportunities for rural Europe**, Publications Office of the European Union, European Network for Rural Development, EU Rural Review N° 23, Luxembourg, 2017. Available at: <https://enrd.ec.europa.eu/sites/enrd/files/publi-enrd-rr-23-2017-en.pdf> Page consulté le: 13/02/2020.
- 18- Hamouche Ouehchia, Bouhadida Mohamed, **Réponses De La Gouvernance Environnementale Algerienne A la Question de la protection de L'environnement**, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, Ecole Supérieure de Commerce, Volume 14, N° 01, 2020.
- 19- Hassani Ali, Chadli Wassila, **Environnement et développement durable**, Revue de recherche scientifique sur la législation environnementale, Volume 05, N° 02.  
[http://www.sivert.fr/wp-content/uploads/2015/06/salamandre17\\_sivert.pdf](http://www.sivert.fr/wp-content/uploads/2015/06/salamandre17_sivert.pdf) Page consulté le : 20/05/2019
- 20- Jacqueline Cottrell, Damian Ludewig, and others, **Environmental Tax Reform in Asia and the Pacific**, United Nation, ESCAP, Green Budget Germany (FÖS/GBG), the 4th High-Level Dialogue on Financing for Development in Asia and the Pacific, April 2017.
- 21- Janet E. Milne, **Environmental taxation in the United States: The log view**, Lewis and Clark Review, Vol 15, N°02, April 2011.
- 22- Jean-Philippe Lafontaine, **Le bilan carbone la France : 20 ans déjà ! Responsabilité et environnement, La transition électrique, entre marchés et objectifs politiques**, L'institut Mines Télécom, L'économie du nouveau mix électrique, une série des Annales des Mines, N° 93.
- 23- Justice Mensah, **Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action**: Literature review, cogent social sciences, 14 august 2019. Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/> Page consulté le: 25/10/2019
- 24- K. Van Cauter, L. Van Meensel, **Towards more environmental taxes?**, **National Bank of Belgium**, Economic Review, September 2009.
- 25- Kali Waller, **Environmental Tax Incentives: What the United States Can Learn From the Netherlands and Japan**, Golden Gate University Environmental Law Journal, Vol 8, May 2015.
- 26- Katrin Millock, **La taxation énergie-climat en Suède**, Droit de l'environnement, Victoires Edition, HAL archives-ouvertes.fr, 2010.
- 27- La fiscalité environnementale au Maroc (TABLE RONDE), **L'Association Marocaine des Experts en Gestion des Déchets et en Environnement**, Disponible sur : <http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economi,que/environnement/politique-de-l-environnement/la-fiscalite-environnementale-au-maroc-table-ronde> Page consulté le 23-02-2021
- 28- **Les instruments économiques au service de la protection de l'environnement au Maroc**, conseil National de l'environnement, Royaume du Maroc, Mai 2009.
- 29- **Les notes d'information du service fiscal de Washington, Aperçu de la fiscalité environnementale des USA**, République Française, Ambassade de France Aux Etats-Unis D'Amérique, Finances Publique, Numéro 01, 2014.
- 30- Lucas Chancel, Simon Ilse, **Environmental taxes and equity concerns: A European perspective**, Background paper prepared for the Spring Alliance conference "Go green, be social", 2014.
- 31- Mireille Chiroleu-Assouline, **La fiscalité environnementale en France peut-elle devenir réellement écologique?** État des lieux et conditions d'acceptabilité, Revue de l'OFCE, Presses de Sciences, N° 139, 15 Sep 2015.
- 32- Moussa Noura, **La protection de l'environnement dans la législation algérienne**, Revue Elmofaker, Université Mohamed Khider Biskra, Faculté de Droit et de Sciences Politiques, N° 12.
- 33- Mustafa Khalifa, **Green Building Revelation in UAE**, Environment Protection and Development Authority, 26 May 2014.
- 34- N. Cherif, H Benzidane, **La fiscalité environnementale en Algérie**, Revue Cahiers Economique, Université Ziane Achour de Djelfa, Volume 02, N° 02, Septembre 2011.
- 35- Nabil Bouayadamine, Khalid Rouggani, **Développement Durable : Ou En est la Fiscalité du Maroc?**, Economie et Capital, N°8, 2016.
- 36- Navindu Gupta, and others, **Environmental sciences: scope and importance**, The Energy and Resources Institute, January 2015.



- 37- Nils Simon, Maro Luisa Schulte, **Stopping Global Plastic Pollution: The Case for an International Convention**, Heinrich Böll Foundation, Publication series Ecology, Volume 43, April 2017.
- 38- Nina Nakajima, William H. Vanderburg, **A description and Analysis of the German packaging take-back system**, Pennsylvania State University, September 17, 2016.
- 39- Patrick Ten Brink, Sirini Withana, **Taxes CO2 et redevances climatiques: les leçons de l'étranger**, Politique Énergétique et climatique, La vie économique, Plateforme de politique économique.
- 40 - Pierre André, Claude E Delisle, Jean-Pierre Revéret, **L'évaluation des impacts sur l'environnement**, 3<sup>eme</sup> éditions, presses internationales polytechnique, la francophonie, canada, 2010.
- 41- Ramamohana Reddy Appannagari, **Environmental pollution causes and consequences: A study**, North Asian International research Journal of social science and consortiums, Vol 3, Issue-8, August-2017.
- 42- Robertson C. Williams III, **Environmental Taxation**, University of Maryland, Resources for the Future, and NBER, December 2016.
- 43- S.R. Abdulrazak, Fauziah Sh. Ahmed, **Sustainable development: A Malaysian perspective**, International Conference on Accounting Studies 2014, Kuala Lumpur, Malaysia, procedia Social and Behavioral Sciences , 18-19 August 2014. Available online at: <https://pdf.sciencedirectassets.com> Page consulté le: 9 /12/2019
- 44- Sebastián J. Miller, Mauricio A. Vela, **Are Environmentally Related Taxes Effective?**, IDB working Paper Series, inter – American Development, department of research and chief Economist, N° IBD-WP 467, November 2013.
- 45- Shen Jian- fei, Yi Ying, Sun Qiao, **International Experience of Environmental Taxes and Its Implications for China**, International Conference on Mechatronics, Electronic, Industrial and Control Engineering (MEIC 2014).
- 46- Soocheol Lee, Hector Pollitt, and Kazuhiro Ueta, **An Assessment of Japanese Carbon Tax Reform Using the E3MG Econometric Model**, The Scientific World Journal, 10 October 2012.
- 47- Soufiane Tabeut, Hassan Bougantouche, **La Fiscalité Environnementale au Maroc Entre Impératifs Fiscaux et Objectifs Environnementaux**, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 5, Juin 2018.
- 48- Tahar Tolba, et autres, **Le recouvrement des coûts : un défi pour une gestion durable des déchets ménagers en Algérie. Cas de la Commune d'Annaba**, Working paper CIRIEC, N°03, 2020.
- 49- Thomas LARSEN, **Greening the Danish Tax System**, Federale Overheidsdienst Financiën België Volume 71, Issue 2, 2nd quarter 2011.
- 50- Todd Litman, **Carbon Taxes "Tax What You Burn, Not What You Earn"**, Victoria Transport Policy Institute, 4 June 2010.
- 51- Tomislav Klarin, **The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues**, Zagreb International Review of Economics & Business, University of Zagreb and De Gruyter Open Vol 21, No. 1, 2018.
- 52- Zouhour KOURDA, « **La politique fiscale tunisienne en faveur du développement durable** », Cahier Politique et droit, N 11, JUIN 2014.

## Les conférences

- 01- **Cadre d'action de l'OCDE pour des politiques de l'environnement efficaces et efficientes : Synthèse**, OCDE, Réunion du Comité des politiques d'environnement (EPOC) au niveau ministériel Environnement et compétitivité mondiale 28-29 avril 2008.
- 02- Chouali Naima, **les pratique du système de management environnemental certifié ISO 14001 au sein d'une entreprise publique algérienne : cas de l'entreprise portuaire de Bejaia (EPB)**, 30 Decembre 2019.
- 03- Lucas Chancel, Simon Ilse, **Environmental taxes and equity concerns: A European perspective Background**, paper prepared for the Spring Alliance conference "Go green, be social", 2014.



- 04- Robertson C, Williams III, **Environmental Taxation**, Conference on the Economics of Tax Policy, Penn Wharton Public Policy, Urban-Brookings, 2015.
- 05- Thomas Sterner, **L'économie politique de l'expérience suédoise : pacte fiscal économique et compétitivité**, Séminaire du Conseil économique pour le développement durable, Quel cadre fiscal pour accélérer la Transition écologique et solidaire ?, Conseil économique pour le développement durable, 13 février 2018.

## Les rapports

- 01- Antoine Guillou, Quentin Perrier, **Climat et fiscalité : Trois scénarios pour sortir de l'impasse**, Tera nova, (Institute for Climate Economics), paris, 28 février 2019.
- 02- **Bilan Énergétique National 2016**, Ministère de l'Énergie, Edition 2017.
- 03- **Bilan Énergétique National 2019**, Ministère de l'Énergie, Edition 2020.
- 04- **Bilan Énergétique National, Année 2018**, Ministère de l'Énergie, Edition 2019.
- 05- **bureau fédéral du plan, comptes des dépenses de protection de l'environnement 2014-2015**, Institut des comptes nationaux, Bruxelles, décembre 2017.
- 06- Cameron Allen, Stuart clouth, **UN Division for Sustainable Development**, A guidebook to the Green Economy, division for sustainable development, August 2012.
- 07- Chris Hewett & Paul Ekins, **Environmental Fiscal Reform in Europe An overview of policy and politics of implementing environmental fiscal reform in Europe between 1990 and 2013**, Green Budget Europe, European expert platform on environmental taxation and green fiscal reform, The Danish Ecological Council, Tomorrow's environment is created today, October 2014.
- 08- **Climate Finance in the Arab Region, Technical Report**, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Beirut, 27 December 2019.
- 09- **Country Report on Solid Waste Management in Algeria**, Report on the Solid Waste Management in Algeria, The regional solid waste exchange of information and expertise network in Mashreq and Maghreb countries, SweepNet, April 2014.
- 10- Crippa, M, Oreggioni, and others, **Fossil CO2 and GHG emissions of all world countries**, European Commission, JRC science for policy report, Publications Office of the European Union , Luxembourg, 2019.
- 11- Daniel Bunn, and others, **2018 International Tax Competitiveness Index**, tax foundation, Washington, 2018.
- 12- Daniel Bunn, Elke Asen, **International tax competitiveness Index 2020**, Tax Foundation, Washington, 2020. Available at: <https://files.taxfoundation.org/20201009154525/2020-International-Tax-Competitiveness-Index.pdf> Page consulté le : 10/01/2021
- 13- David Bradbury, Kurt Van Dender, **Effective Carbon rates in Switzerland , pricing CO<sub>2</sub> through taxes and emissions trading systems**, OECD.
- 14- David Bradbury, Kurt Van Dender, **Environmentally related taxes, Taxes on energy use**, OCDE, Better policies for better live.
- 15- Davide Maradan, Blockley Jonathan, **Analyse du FEDEP et des sources de financement**, Etude réalisée pour le compte du Ministère des Ressources en Eau et de L'environnement sous l'égide da la GIZ, Ecosys, octobre 2016.
- 16- **Details on the Carbon Tax (Tax for Climate Change Mitigation)**, Environmental Taxation Team, Ministry of the Environment, Japan. Available at: [https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20121001a\\_dct.pdf](https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20121001a_dct.pdf) Page consulté le: 20/01/2021
- 17- **Eléments pour une Fiscalité Environnementale**, Enjeux et Politiques de l'Environnement, SNE Syndicat Nationale de L'environnement, Avril 2017.
- 18- **Energy, transport and environment statistics**, Eurostat, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2020.
- 19- **Environmental Fiscal Reform for poverty reduction**, OECD , DAC Guidelines and reference series, 2005.
- 20- **Environmental performance index and pilot trend environmental performance index**, World economic forum – Columbia and Yale universities, 2012.

- 21- Environmental Performance Index**, EPI 2016, Global Metrics for the Environment, The Environmental Performance Index ranks countries' performance on high-priority environmental issues, Yale Center for Environmental Law & Policy, Yale Data Driven Environmental Group, Center for International Earth Science Information Network, In collaboration with the World Economic Forum, 2016 Report.
- 22- Environmental Performance Index**, Global metrics for the environment: Ranking country performance on high-priority environmental issues, Yale University, Colombia University, Center of international earth science information Network, World economic forum, 2018.
- 23- Environmental performance Reviews**, OECD, Denmark, 2019.
- 24- Environmental tax reform in Europe: implications for income distribution**, Publications Office of the European Union, EEA Technical report No 16/2011, 2011.
- 25- Environmental Taxation A Guide for Policy Makers**, OECD, September 2011.
- 26- Environmental taxation and EU environmental policies, Luxembourg**, Publications Office of the European Union, European Environment Agency Report, N° 17, Denmark, 2016.
- 27- Environmental taxes A statistical guide**, Eurostat, Manuals and guidelines, European Commission, 2013.
- 28- Environmentally related taxes, taxes on energy use**, OECD, Center for tax policy and administration.
- 29- Environment-Related Tax System in Japan**, August 2012. Available at: [https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20120814a\\_ertj.pdf](https://www.env.go.jp/en/policy/tax/env-tax/20120814a_ertj.pdf) Page consulté le: 15/03/2021.
- 30- EPR for Packaging in Germany**, Der Grüne Punkt, Green Dot Norway Conference November 22, 2017.
- 31- État de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation en France n°13**, la recherche en environnement, Recherche & Innovation, Ministère de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation, Disponible sur : [https://publication.enseignementsup-recherche.gouv.fr/eesr/FR/T842/la\\_recherche\\_en\\_environment/](https://publication.enseignementsup-recherche.gouv.fr/eesr/FR/T842/la_recherche_en_environment/) Page consulté le 07/12/2020
- 32- Europe's Environment an assessment of assessments**, European environment agency green economy, September 2011, Luxembourg.
- 33- Examen des performances environnementales**, Commission Economique des Nations Unies Pour L'Europe, en coopération avec Commission Economique des Nations Unies Pour L'Afrique, Bureau du Nord, Maroc, Nations Unies, 2014.
- 34- Examens environnementaux de l'OCDE : Suisse l'essentiel 2017**, OCDE, des politiques meilleures pour une vie meilleure, Paris, 2 Novembre 2017.
- 35- Financement de la transition écologique: les instruments économiques, fiscaux et budgétaires au service de l'environnement et du climat**, Annexe au projet de la loi de finances, république Française, 2020.
- 36- Fiscal Policies for Development and Climate Action**, World Bank Group, International Development in Focus, International Bank for Reconstruction and Development, 2019.
- 37- Fiscalité et Parafiscalité**, La Politique Fiscale et L'environnement, Service Public Fédéral Finances – Belgique, Bulletin de documentation 69ème année, n° 3, 3ème trimestre Septembre 2009.
- 38- Future Brief: what are the health costs of environment pollution?**, European commission, Science for Environment policy, December 2018, issue 21. Available at: [https://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/health\\_costs\\_environmental\\_pollution\\_FB21\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/health_costs_environmental_pollution_FB21_en.pdf) Page consulté le: 23/12/2019
- 39- Green Growth Strategy, Taxation, Innovation and the Environment**, OECD, 2010. Disponible sur: [www.oecd.org/publishing/corrigenda](http://www.oecd.org/publishing/corrigenda). Page consulté le : 13/08/2020
- 40- Green Tax index, An exploration of green tax incentives and penalties**, The KPMG, July 2017.
- 41- Greenhouse gas emission statistics - emission inventories**, Statistics Explained, June 2020, Available at : <https://www.ceeweb.org/wp-content/uploads/Eurostat-Greenhouse-gas-emission-statistics-emission-inventories.pdf>
- 42- Herman Vollebergh, Environmental taxes and Green Growth exploring possibilities within Energy and Climat policy**, Policy Studies, PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2012.
- 43- Hrafnhildur Bragadóttir, Carl von Utfall Danielsson, and others, The Use of Economic Instruments In Nordic Environmental Policy 2010–2013, TemaNord 2014, Denmark**, Norden publication,

- 44- J.G.J. Olivier, J.A.H.W. Peters, **Trends in Global CO2 And Total Greenhouse Gas AS Emissions**, PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 26 May 2020.
- 45- James E. Nickum, Chisa Ogura, **Agricultural Water Pricing: Japan and Korea**, Japan Office, Asian Water And Resources Institute , OECD, 2010.
- 46 - Jan Burck, and Others, **CCPI 2021, Climate Change Performance Index**, GermanWatch, New Climate Institutue, Climate Action Network International, 2020, Available at, [/https://ccpi.org/download/the-climate-change-performance-index-2021](https://ccpi.org/download/the-climate-change-performance-index-2021) Page consulté le: 02/05/2021
- 47- **Japan The World's Carbon Markets: A Case Study Guide to Emissions Trading**, CDC Climat Research, Environmental Defense Fund, IETA, May, 2015.
- 48- Kehila Youcef, **Caractérisation des déchets ménagers et assimilés dans les zones nord, semi-aride et aride d'Algérie**, Agence Nationale des Déchets, Caractérisation DMA, 2014.
- 49- Kehila Youcef, **Rapport sur la gestion des déchets solides en Algérie**, Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, En coopération avec Agence Nationale de Gestion des Déchets (ANGed), AvriLe 2014.
- 50 - **L'eau et l'environnement en Algérie**, UbiFrance et les Missions Economiques, Fiche de synthèse, Algérie, 2010.
- 51- **L'Economie verte en Tunisie**, un outil de mise en œuvre de la nouvelles stratégie de développement durable (2014-2020).
- 52- **La Fiscalité écologique ou environnementale**, lorello ecodata, Paris, Mai 2014.
- 53- **La Fiscalité Ecologique, Une Assurance pour Un développement Durable**, Direction Générale des Impôts, La Lettre de la DGI, Bulletin mensuel de la Direction Générale des Impôts - N° 87, .2018
- 54- **La fiscalité verte en Belgique**, FGTB wallonne, Octobre 2011.
- 55- **L'Algérie face aux enjeux environnementaux avec une stratégie intégrant le développement durable**, Extrait du Portail Algérien des ENERGIES RENOUVELABLES, Portail Algerien des ENERGIES RENOUVELABLES 30 octobre 2012.
- 56- **Le portefeuille d'activités de la GIZ en Algérie Gestion de l'environnement et développement durable**, Deutsche Gesellschaftfür Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, GIZ Algérie, Allemagne, Algerie, 2019.
- 57- Lea Skræp Svenningsen, Liv Lærke Hansen, **The Use of Economic Instruments in Nordic Environmental Policy 2014–2017**, Nordic Council of Ministers, TemaNord, 2019.
- 58- **les comptes de l'économie de l'environnement en 2014**, Ministère de l'environnement, de l'Energie et de la Mer, En Charge des relations internationales sur le climat, mars 2017.
- 59- **Les Déchets Plastique en Algérie, Regard Croise sur les Plastique A Usage Unique, Quelles perspectives pour les déchets plastique à usage unique en Algérie?**, ? Ministère de L'environnement, 2019-2020.
- 60- **Les Immatriculations des véhicules Automobiles (Deuxième Semestre 2019)**, N° 914, ONS, Algérie, Janvier 2021. Disponible sur: [https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.immat\\_s2\\_2019.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.immat_s2_2019.pdf) Page consulté le: 15/05/2021.
- 61- Mariam Besbes, Claude Betti, **Tableaux de l'économie française, Édition 2020**, Institut national de la statistique et des études économiques, Collection Insee Références, France, 2020.
- 62- Marlene Attzs Malini Maharaj Gopiechand Boodhan, **Survey and Assessment of Environmental Taxes in the Caribbean**, IBD, Inter-American Development Bank, July 2014.
- 63- Mengesha Admassu, Mamo Wubeshet, **Air Pollution**, Lecture notes for Environmental Health Science Students, University of Gondar, August 2006.
- 64- Menouer Boughedaoui, **Algérie Rapport D'étude Analyse des sources existantes de financement au service de l'efficacité énergétique et des energies renouvelables dans les communes**, Cleaner Energy saving Mediteranean Cites, Alger, 30 Décembre 2014.
- 65- Michel Cruciani, **La Transition Enegetique en Suède**, Etude de L'Ifri, Centre d'énergie, juin 2016.
- 66- Miria A. Pigato, **Fiscal Policies for Development and Climate Action**, International Development In Focus, International Bank for Reconstruction and Development, World Bank Group, 2019.
- 67- Miria Pigato Dirk Heine, and others, **Fiscal policies for development and climate action, policy summary for finance ministers**, World bank Group, Macroeconomics, trade and investment.
- 68- Mostafa. K. Tolba, Najib W Saab, **Arab Environment, Climate Change, Report of the Arab Forum for Environment And Development**, Impact of Climate Change on Arab Countries, Arab Forum for Environment and Development (AFED), 2009.

- 69- Najib Rima R, Habib, **Health and the Environment in Arab Countries**, Arab Forum For Environment and development, Beirut, Lebanon, 2020.
- 70- Najib Saab, **2017 Report of the Arab Forum for Environment and Development**, Environment in 10 years, Arab Forum for Environment and Development (AFED), Beirut, Lebanon, 2017.
- 71- **Nature conservation and nuclear safety, waste Management in Germany 2018, Facts, data, Diagrams**, Federal Ministry for the environment, Germany, march 2018.
- 72- Nicolas Marques, Cécile Philippe, James Rogers, **La pression sociale et fiscale réelle du salarié moyen au sein de L'EU en 2020**, Institut Economique Molinari, 11ème édition, Paris Bruxelles, Juillet 2020.
- 73- Nigar Hashimzade, Chris Heady, and others, **The Definition Measurement, and Evaluation of tax Expenditures and Tax reliefs**, National Audit Office, Tax Administration Research Centre, June 2014.
- 74- **OECD Secretary-General Tax Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors**, OECD, Italy, February 2021.
- 75- **OECD Work on taxation**, The Organisation for Economic Co-operation and development, 2018.
- 76- **Politique de l'environnement : Quelles combinaisons d'instruction d'instruments ?**, OCDE, Paris, France, 2007.
- 77- **Pour une fiscalité écologique incitative**, Direction Générale des Impôts, La Lettre de la DGI, Bulletin mensuel de la Direction Générale des Impôts - N° 31, 2008.
- 78- **Prix de vente des carburants à la pompe à compter du 1er janvier 2017 sur tout le territoire national**, Autorité de Régulation des hydrocarbures, Ministère de L'Energie,
- 79- **Prix des produits pétroliers à la pompe en vigueur à partir du 1 er janvier 2016**, Autorité de Régulation des hydrocarbures, Ministère de L'Energie,
- 80- **réelle du salarié moyen au sein de l'UE en 2020**, Institut Economique MOLINARI, 11ème édition, Paris- Bruxelles, Juillet 2020. disponible sur : <https://www.institutmolinari.org/wp-content/uploads/sites/17/2020/07/fardeau-fiscal-eu-2020.pdf> Page consulté le : 05/01/2021.
- 81- **Revenue Statistics 2020 Tax revenue trends in the OECD**, OCDE, 2020.
- 82- **Situation des recouvrements du compte 302 -065, Fond National de L'environnement et du littoral –( 2016- 2020 )**, La Direction des Opérations Fiscales et du Recouvrement, Direction Générale des impôts, 2021.
- 83- **Special feature: Identifying environmentally-related tax revenues in Revenue Statistics**, Environmentally related tax revenue data reported to Revenue Statistics, OECD, 2019.
- 84- **State of global Air /2018**, A special Report on Global Exposure To air pollution and its disease burden, Institute For Health Metrics and Evaluation (IHME), Boston, USA, 2018. Available at: <https://www.stateofglobalair.org/sites/default/files/soga-2018-report.pdf> page consulté le: 13/03/2020.
- 85- **Statistique sur l'Environnement**, La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie, Collections Statistiques, Statistiques Régionales et Cartographie, Alger, N° 177, Série C, février 2015.
- 86- **Stratégie Naionale de développement Durable (SNDD) 2030**, Résumé Exécutif, Royaume du Maroc, Octobre 2017.
- 87- **Successful environmental taxes in Denmark**, Green Budget Europe, The Danish Ecological Council, October 2014.
- 88- **Tax Reform in Europe: long-term implications for the environment, eco-innovation and household distribution**, European Environment Agency (EEA). Available at: <https://www.ecologic.eu/4517> Page consulté le: 03/12/2020
- 89- **Taxation Trends in the European Union, Data for the EU Member States, Iceland and Norway**, Taxation and Customs Union, European Commission, 1st edition, Luxembourg, May 2020,
- 90- **Taxation, Innovation and the Environment**, OECD, Green Growth strategy, 2010.
- 91- **Taxing Energy Use for Sustainable Development Opportunities for energy tax and subsidy reform in selected developing and emerging economies**, OECD, 2021.
- 92- Thierry Weil, **En Suède, la « taxe carbone » est bien acceptée**, Reporterre le quotidien de l'écologie, (The Conversation), 14 novembre 2018.



- 93- Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development**, United Nations, Department of Economic and Social Affairs Sustainable Development.
- 94- Vanessa Forti, and Others, The Global E-waste Monitor 2020, Quantities, flows, and the circular economy potential**, United Nations university, United Nations institute for training and research.
- 95- Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, Évaluation de l'impact environnemental et économique de la Taxe générale sur les activités polluantes (TGAP) sur les émissions de polluants atmosphériques**, Inspection générale des Finances - Conseil général de l'économie, de l'industrie, de l'énergie et des technologies, Conseil général de l'Environnement et du Développement durable, 15 Octobre 2018.
- 96- Vincent Marcus, et autres, La fiscalité environnementale en France : un état des lieux**, Service de l'économie, de l'évaluation et de l'intégration du développement durable, commissariat général au développement durable, Avril 2013.
- 97- Waste Management in Germany 2018 Facts**, Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety, data, diagrams, Public Relations Division, Berlin , Germany, March 2018.
- 98- William Acworth, Maia Hall, and others, FACTSHEET Experiences with Carbon Pricing in Germany, the EU and Japan**, ECOS Consult GmbH / adelphi consult GmbH, 16/02/2021.

## Les sites d'internet

- 01- Arpit KumaAr Jain, Environment Pollution: Types, Causes, Effects**, Gradeup, 15 November, 2019, Available at : <https://gradeup.co/environment-pollution-i> Page consulté le: 20/07/2020.
- 02- La gestion des déchets doit être transformée en une filière économique**, Agence Nationale des déchets, 2016, Disponible sur : <https://and.dz/la-gestion-des-dechets-doit-etre-transformee-en-une-filiere-economique/> Page Consulté le : 03/02/2021
- 03- Overview of Greenhouse Gases**, United States Environmental protection Agency, United States government, 2020, Available at: <https://www.epa.gov/ghgemissions/overview-greenhouse-gases> page consulté le: December 2020.
- 04- Greenhouse Gas Emissions, Inventory of U.S. Greenhouse Gas Emissions and Sinks**, United States Environmental Protection Agency, 2020, available at: <https://www.epa.gov/ghgemissions/inventory-us-greenhouse-gas-emissions-and-sink> Page consulté le: 10/11/2020.
- 05- What a Waste 2.0**, A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050, The world Bank, available at: [https://datatopics.worldbank.org/what-a-waste/trends\\_in\\_solid\\_waste\\_management.html](https://datatopics.worldbank.org/what-a-waste/trends_in_solid_waste_management.html) Page consulté le: 10/09/2020
- 06- List of continents by population**, statistics time, Available at: <http://statisticstimes.com/demographics/continents-by-population.php> Page consulté le: 20/11/2020
- 07- Environmental performance Index (EPI)**, Network for Green Economy indicators, Report launched at WEF, 25 January 2016, Available on : <https://netgreen-project.eu/blog/2016/01/25/2016-environmental-performance-index-epi-report-launched-wef> Page consulté le: 23/12/2020
- 08- Tax Burden, 2020 Index of Economic Freedom**, available at: <https://www.heritage.org/index/download> Page consulté le: 02/01/2021.
- 09- Greenhouse Gas Emissions, Inventory of U.S. Greenhouse Gas Emissions and Sinks**, United States Environmental Protection Agency, 09-04-2021, Available at: <https://www.epa.gov/ghgemissions/inventory-us-greenhouse-gas-emissions-and-sinks> page consulté le: 20-04-2021
- 10- How are emissions of greenhouse gases by the EU evolving?** , Available at: <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-4a.html> Page consulté le: 13/09/2020.
- 11- Greenhouse gas emission trend projections and target**, European Environment Agency, 19 December 2019, Available at: <https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/figures/greenhouse-gas-emission-trend-projections> Page consulté le: 05/05/2020.

- 12- Global Emissions by Sectors, Greenhouse Gas Emissions, European Environment Agency, 2020, Available at: <https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/indicators/greenhouse-gas-emission-trends-6> page consulté le: 23-11-2020
- 13- **List of continents by population**, statistics time, Available at: <http://statisticstimes.com/demographics/continents-by-population.php> Page consulté le: 20/11/2020
- 14- **Environmental Performance Index**, country ranking, EPI 2014, 29/01/2014, Available at: <https://archive.is/20140129142747/http://epi.yale.edu/epi/country-rankings> Page consulté le: 20/12/2020
- 15- **Environmental Performance Index**, EPI 2020 Result, Available at: <https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/epi> Page consulté le: 21-12-2020.
- 16- **Government expenditure on environmental protection**, Eurostat, Statistics Explained, March 2019 Available at: [https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Government\\_expenditure\\_on\\_environmental\\_protection#Expenditure\\_on\\_environmental\\_protection](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Government_expenditure_on_environmental_protection#Expenditure_on_environmental_protection) Page consulté le 16/04/2019.
- 17- Pricing Carbon, What Is Carbon Pricing?, **The world Bank**, Available at : <https://www.worldbank.org/en/programs/pricing-carbon> page consulté le: 18/11/2020
- 18- **Environmental protection expenditure accounts**, Eurostat, July 2020, Available at: [https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental\\_protection\\_expenditure\\_accounts#](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental_protection_expenditure_accounts#), Page consulté le: 20/02/2021.
- 19- **Fiscalité automobile en 2019**, Alphabet, p 08, disponible sur : [https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet\\_lb\\_fiscalite\\_final\\_md.pdf](https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet_lb_fiscalite_final_md.pdf) Page consulté le : 23/04/2020
- 20- **Comment fonctionne le bonus sur l'achat d'un véhicule ?**, Le système du bonus automobile vise à favoriser le choix d'un véhicule peu émetteur de CO<sub>2</sub>, Ministère de L'Economie des Finances et de la relance, <https://www.economie.gouv.fr/cedef/bonus-automobile>, Page consulté le 24 février 2021.
- 21- **The Basic Environment law and basic Environment Plan**, Available at: [http://www.env.go.jp/en/laws/policy/basic\\_lp.html](http://www.env.go.jp/en/laws/policy/basic_lp.html) Page consulté le: 12/03/2021.
- 22- **Environmental tax**, OECD .Data, 2019, Available at : <https://data.oecd.org/envpolicy/environmental-tax.htm> page consulté le: 02/03/2020
- 23- Environmental taxes in the EU, Environmental Tax Statistics, Eurostat Statistics Explained, December 2020, Available at: [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental\\_tax\\_statistics#Environmental\\_taxes\\_in\\_the\\_EU](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics#Environmental_taxes_in_the_EU) Page consulté le: 06/01/2021
- 24- **Environment-related tax measures are proposed (COVID-19)**, August 14, 2020 , Available at: <https://home.kpmg/us/en/home/insights/2020/08/tnf-eu-environment-related-tax-measures-proposed.html> Page consulté le: 30-09-2020
- 25- **Fiscalité des énergies**, Ministère de la transition Ecologique, 4 février 2021, disponible sur : <https://www.ecologie.gouv.fr/fiscalite-des-energies> Page consulté le : 27/03/2021.
- 26- **Fiscalité automobile** Alphabet en 2019, p 09, disponible sur : [https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet\\_lb\\_fiscalite\\_final\\_md.pdf](https://www.alphabet.com/files/2019-02/alphabet_lb_fiscalite_final_md.pdf). Page consulté le 23/04/2020
- 27- **Pollution index by country**, (2016-2018-2020-2021), Available at: [https://www.numbeo.com/pollution/rankings\\_by\\_country.jsp](https://www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp) page consulté le: 01-04-2021.
- 28- Environmentally related tax revenue, **OECD .Stat, 2021**, Available at : <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR>, Page consulté le: :15-04- 2021.
- 29- **Environmental tax revenue by type and total environmental taxes as share of TSC and GDP, EU-27, 2002-2019 (million EUR, %)**, Eurostat Statistics Explained, December 2020, last modification on 7 January 2021, Available at: [https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental\\_tax\\_statistics](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Environmental_tax_statistics) Page consulté le 15- 04-2021
- 30- N. Sönnichsen, Government revenue from energy taxes in the United Kingdom (UK) from 1997 to 2019(in million British pounds), 2021, Available at: <https://www.statista.com/statistics/491639/tax-revenue-from-energy-taxes-united-kingdom-uk/> Page consulté le: 27/04/2021.
- 31- **Environmentally related tax revenue**, OECD. Stat, March 2021, Available at : <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ERTR#> Page consulté le : 05-04-2021

- 32- Célébration de la Journée Mondiale de la Lutte Contre la Désertification**, Ministère de L'agriculture et du développement rural, Direction Générale des Forêts, disponible sur : <http://madrp.gov.dz/dgf/2020/06/01/celebration-de-la-journee-mondiale-de-la-lutte-contre-la-desertification-17-juin-2020-slogan-aliments-fourrage-fibres> page consulté le : 17/11/2020.
- 33- Population et démographie**, Office national des statistiques, disponible sur : <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique34> page consulté le: 03/03/2021
- 34- CO<sub>2</sub> Emission in Algeria**, World Development Indicators, The World Bank, 19-03-2021, Available at: [Algeria | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/SDG/SH.UO.EM.VL) Page consulté le: 14/12/2020
- 35- Coopération internationale**, Ministère de l'Environnement disponible sur: [https://www.me.gov.dz/a/?page\\_id=2459](https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2459) Page Consulté Le : 20-03-2021.
- 36- Heritage, <https://www.heritage.org/about-heritage/mission>, Page consulté le 25-01-2021.
- 37- <https://ree.developpement-durable.gouv.fr/donnees-et-ressources/ressources/glossaire/article/aasqa> Page consulté le 22-04-2020.
- 38- Grenelle de l'environnement**, ClimatMaison Le guide expert confort thermique, disponible sur : <https://www.climamaison.com/lexique/grenelle-de-l-environnement.htm> Page consulté Le : 03/03/2019
- 39- German-Algerian Energy Day**, Partenariat énergétique Partnerschaft, Algerie- Allemagne, Disponible sur : <https://www.energypartnership-algeria.org/home/german-algerian-energy-day/> Page consulté le : 23/04/2021